

التجارة الإسلامية
في

التيارات الإسلامية والمضامين الاقتصادية
في كتابين من المؤلفات الإسلامية

الكتاب الأول

١٩٨٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مختارات من
ملفات التيار الإسلامي
"٤"

التيار الإسلامي والقضايا الاقتصادية

شركات توظيف الأموال الإسلامية

المجلد الأول

١٩٩٠

اعداد : مركز المحروسة للمعلومات
٤ من ٩ ب العادي ت : ٣٧٥٩٠٣٣

شركات توظيف الاموال ١٩٩٠

١	النياية ترفض تشكيل مجلس ادارة للريان	١ يناير ١٩٩٠	روز اليوسف	المحرر
٢	عام ١٩٩٠ عام رد أموال المودعين	١ يناير ١٩٩٠	المساء	المحرر
٣	بدء صرف ارباح السعد والشريف في مارس	١ يناير ١٩٩٠	الأحرار	المحرر
٤	قصة استيلاء الریان على أرصده في بنك الأهرام	١ يناير ١٩٩٠	الاحرار	المحرر
٥	تأجيل ٤١ قضية شيكات للريان	١ يناير ١٩٩٠	الوفد	
٦	قرار لمجلس ادارة عبئة سوق المال	١ يناير ١٩٩٠	الاهرام	
٧	ايداعات الشريف	١ يناير ١٩٩٠	الجمهورية	
٨	سوق المال توافق على تأسيس شركة الشريف	١ يناير ١٩٩٠	الأهرام	
٩	التحقيقات تؤكد جدية البرامج الزمنية لشركات الأموال	٢ يناير ١٩٩٠	الشعب	
١٠	٤٧ مليون للمودعين في ٧ شركات توظيف الأموال	٣ يناير ١٩٩٠	الأهالي	
١١	تصريحات هامة للمدعى العام الاشتراكي عام ١٩٩١ سوف يكون عام انهاء المساءة			
١١	٤ يناير ١٩٩٠	الأهرام		
١٢	الريان ومستقبل الصفقة المستحيلة	٤ يناير ١٩٩٠	الأهرام	أسامة سرايا
١٣	مع تصريحات رئيس الوزراء الوهمية	٥ يناير ١٩٩٠	الوفد	تحقيق مصطفى عبدالرازق
١٤	ضوابط لاستخدام حسابات شركات التوظيف	٦ يناير ١٩٩٠	الوفد	
١٥	رد أموال المودعين في ٨ شركات لتوظيف الأموال	٦ يناير ١٩٩٠	الوفد	

- ١٦ كبار المسئولين والوزراء شيدوا الفيلات في جزيرة الاحلام
٢١ ٨ يناير ١٩٩٠ الشعب تحقيق ربيع شاهين
- ١٧ تأجيل تحويل اموال الريان حتى تنتهى مشكلة الضرائب
٢٣ ٨ يناير ١٩٩٠ الشعب
- ١٨ محاكمة عاجلة لصاحب الأنوار لتوظيف الأموال
٢٤ ٩ يناير ١٩٩٠ المساء
- ١٩ هروب صاحب شركة بدر
٢٥ ٩ يناير ١٩٩٠ الوفد
- ٢٠ احالة شركة هابى تريد للنيابة وهيئة سوق المال
٢٦ ١٠ يناير ١٩٩٠ الشعب
- ٢١ " الناس والاقتصاد " المودعون بالشريف واريح ١٩٨٨
٢٧ ١١ يناير ١٩٩٠ الأعرام عبدالرحمن عقل
- ٢٢ ٣ شركات جديدة لتوظيف الأموال أمام النيابة
٢٨ ١٣ يناير ١٩٩٠ الأعرام
- ٢٣ بعد عامين من تطبيق قانون الأموال ، ماذا يحدث ؟
٢٩ ١٤ يناير أكتوبر محمد نجم
- ٢٤ " الناس والاقتصاد " شركات تلقى الأموال ونهاية المتاعب
٣٤ ١٥ يناير ١٩٩٠ الاهرام عبدالرحمن عقل
- ٢٥ مجلس الشعب - المطالبة برد ١٠ % من اموال المدعين
٣٥ ١٥ يناير ١٩٩٠ الأخبار تابع الجلسة شريف رياض
- ٢٦ صير أموال المودعين (برلمانيات "
٣٧ ١٥ يناير ١٩٩٠ الأخبار جلال السيد
- ٢٧ مدير التحقيقات بجهاز المدعى الاشتراكي " لامانع من المهلة في حالسنة
اثبات شركات الاموال لحسن النية "
٣٨ ١٦ يناير ١٩٩٠ الأخبار
- ٢٨ الأموال السائلة للريان تغطي ٢٥ % فقط
٤٠ ١٨ يناير ١٩٩٠ الأخبار
- ٢٩ الشمرأوى يطلب لقاء الرئيس للوساطة في رد أموال مودعى الريان
٤١ ١٩ يناير ١٩٩٠ الوفد

٤٢	٣٠ المدعى الاشتراكى يحقق فى سبع شركات توظيف ١١ يناير ١٩٩٠ المصور عزت بدوى
٤٤	٣١ النوايا الطيبة " رؤية " ٢٠ يناير ١٩٩٠ الأهرام أسامة غيث
٤٥	٣٢ نظر قضية الريان فى فبراير القادم ٢١ يناير ١٩٩٠ الأهرام
٤٦	٣٣ لقطات تحت القبة ٢٢ يناير ١٩٩٠ الأهرام المحرر الاقتصادى
٤٧	٣٤ المستشار القانونى لصلحة الشركات للأخبار ٢٢ يناير ١٩٩٠ الأخبار
٤٨	٣٥ مستحقات ضحايا هيدكو صرف ٤٠ % منها أول مارس ٢٢ يناير ١٩٩٠ الأحرار
٤٩	٣٦ " بلا أقنعة " تراجع ديا التوظيف وعدالة المدعى الاشتراكى ٢٤ يناير ١٩٩٠ آخر ساعة حامد سليمان
٥١	٣٧ شركات توظيف الأموال التى رفض توفيق أرضاعها ٢٥ يناير ١٩٩٠ الأهرام
٥٣	٣٨ " الناس والاقتصاد " مساهم رغم أنه ؟ ٢٥ يناير ١٩٩٠ الأهرام عبدالرحمن عقل
٥٤	٣٩ صدق يطلب مذكرة قانونية لبحث صرف مستحقات المودعين بشركات الاموال التي انتهى التحقيق معها ٢٦ يناير ١٩٩٠ الأهرام
٥٥	٤٠ لا اكراه لتحويل المودع الى مساهم فى شركات توظيف الأموال ٢٦ يناير ١٩٩٠ الأخبار
٥٦	٤١ صدق يناقش أرضاع شركات تلقى الأموال ٢٧ يناير ١٩٩٠ الجمهورية
٥٧	٤٢ المدعى الاشتراكى يدرس برامج ٧ شركات توظيف ٢٨ يناير ١٩٩٠ الوفد
٥٨	٤٣ تطورات مهمة لصالح المودعين ٣٠ يناير ١٩٩٠ الشعب
٥٩	٤٤ الحوار الذى دار بين الشعراوى وعبد الحليم موسى ٣١ يناير ١٩٩٠ النور

٦٠	٤٥	صرف ١٠ % من مستحقات المودعين في الريان خلال أيام ٣١ يناير ١٩٩٠	الأهالي
٦١	٤٦	هيئة سوق المال ترد على استفسارات المودعين ١ فبراير ١٩٩٠	الأهرام
٦٤	٤٧	الناس والاقتصاد - المساهمون في الوهم والواقعون بالمساهمة ١ فبراير ١٩٩٠	عبد الرحمن عقل
٦٥	٤٨	" رأى حر " انها قضية المصريين ١ فبراير ١٩٩٠	احمد أبو الفتح
٦٨	٤٩	كلمة أخيرة ١ فبراير ١٩٩٠	محمد مصطفى شردى
٦٩	٥٠	نصائح للمودعين من هيئة سوق المال ١ فبراير ١٩٩٠	الأخبار
٧٠	٥١	تطورات مفاجئة في قضية الريان - صرف نسبة من الايداعات لمصار المودعين ٢ فبراير ١٩٩٠	عزت بدوى
٧٥	٥٢	بلا مشاكسل ٢ فبراير ١٩٩٠	أحمد زين
٧٦	٥٣	ماذا يحدث في شركات توظيف الأموال ٢ فبراير ١٩٩٠	الأهرام
٨٠	٥٤	لا تعديل في قانون تلقى الأموال ٣ فبراير ١٩٩٠	أخبار اليوم
٨١	٥٥	عدم الأهلية ٣ فبراير ١٩٩٠	اسامة غيث
٨٢	٥٦	مع ضحايا الريان في الدوحة ٤ فبراير ١٩٩٠	محسن حسنين
٨٥	٥٧	هيئة سوق المال تؤكد : لا مهلة جديدة ٤ فبراير ١٩٩٠	مدحت البسيونى
٨٦	٥٨	رد أموال المودعين هل يتطلب تشريعا جديدا ٤ فبراير ١٩٩٠	أحمد عبد الحكم عادل قنديل
٨٨	٥٩	علامة استفهام ٤ فبراير ١٩٩٠	عبد السلام داود

- ٦٠ بيان من الهيئة العامة لسوق المال
٥ فبراير ١٩٩٠ الأهرام
الاقتصادى ٨٩
- ٦١ رد ٢ % من اموال صفار مودى الريان من أول مارس
٥ فبراير ١٩٩٠ الأحرار ٩٠
- ٦٢ آخر تطورات أوضاع شركات الاموال ، دراسة رد ٣٠ مليون جنيه من اموال الريان
٧ فبراير ١٩٩٠ آخر ساعة تحقيق علاء الدين مصطفى ٩١
- ٦٣ اشرف السعد لآخر ساعة ، ملتزمون برد اموال المودعين
٧ فبراير ١٩٩٠ آخر ساعة ٩٥
- ٦٤ قرار سياسى بصرف بعض مستحقات المودعين فى الريان
٧ فبراير ١٩٩٠ الأهالى ٩٧
- ٦٥ رد اموال المودعين بالريان حقيقة أم خيال
٨ فبراير ١٩٩٠ الوفد تحقيق سناء مصطفى ٩٩
- ٦٦ كلمة أخبيرة
٨ فبراير ١٩٩٠ الوفد محمد مصطفى شردى ١٠٣
- ٦٧ القرار النهائى لصرف ١٢ % من اموال صفار المودعين
٩ فبراير ١٩٩٠ المصور ١٠٤
- ٦٨ ماذا يحدث فى شركات تلقى الاموال (٢)
٩ فبراير ١٩٩٠ الأهرام ١٠٥
- ٦٩ رؤية الحقوق الهائلة
١٠ فبراير ١٩٩٠ الأهرام أسامة غيث ١٠٧
- ٧٠ اخبار الريان ، حتى الآن لم تحدد نسبة التوزيع
١١ فبراير ١٩٩٠ السياسى ١٠٨
- ٧١ الناس والاقتصاد ، شريك بالعافية
١٢ فبراير ١٩٩٠ الأهرام عبد الرحمن غلى ١١٠
- ٧٢ مجلس الشعب ، سرعة صرف نسبة لمودى الريان
٢٣ فبراير ١٩٩٠ الجمهورية ١١١
- ٧٣ المدعى الاشتراكى يشكل لجنة لمتابعة رد اموال المودعين
١٤ فبراير ١٩٩٠ الأهالى ١١٢
- ٧٤ حوال صريح مع اول صاحب شركة توظيف الاموال
١٥ فبراير ١٩٩٠ الوفد أسامة محيى الشين ١١٣

١١٥	٢٥ " هـ " اقتراحات لرد أموال المودعين في شركات الريان ١٥ فبراير ١٩٩٠ الوفد
١١٦	٢٦ الناس والاقتصاد ، قانون عارض ١٥ فبراير ١٩٩٠ الأهرام عبد الرحمن عقل
١١٧	٢٧ د . احمد سلامة في مجلس الشورى ، حلول عادة لضحايا شركات توظيف الأموال ١١ فبراير ١٩٩٠ المساء
١١٩	٢٨ اجراس الخطر ، حيثيات حكم القضاء باحالة قانون تلقى الاموال للمحكمة الدستورية ١١ فبراير ١٩٩٠ الوفد شوقي السيد
١٢٢	٢٩ شركات تلقى الاموال الازمة والحل ٢٠ فبراير ١٩٩٠ احمد السيوفى
١٢٩	٨٠ في قضية الريان ، بكى الريان تابع الجلسة - ٢ ٢٦ فبراير ١٩٩٠ السيد المعبدى
١٣٢	٨١ الجلسة الاولى لنظر قضية الريان - تابع الجلسة ٢٦ فبراير ١٩٩٠ الأهرام مريد صبحى
١٣٣	٨٢ وبدأت محكمة الريان ٢٦ فبراير ١٩٩٠ الأحرار
١٣٩	٨٣ ماذا بعد اجراس الخطر ٢٦ فبراير ١٩٩٠ الوفد شوقي السيد المحامى
١٤١	٨٤ احمد الريان يطلب الافراج عنه لتشغيل شركاته جلسة مثيرة في قضية الريان ٢٧ فبراير ١٩٩٠ الأهرام
١٤٤	٨٥ بعد ٩ يونيو ماذا يحمل المستقبل لشركات توظيف الأموال ٢٧ فبراير ١٩٩٠ الوفد محمود عبد العظيم
١٤٦	٨٦ جلسة عاصفة اثنا محكمة المتهمين في قضية الريان ٢٧ فبراير ١٩٩٠ الوفد حمدى شفيق
١٥١	٨٧ تحقيقات المدعى الاشتراكى مع شركات الأموال ٢٨ فبراير ١٩٩٠ آخر لمعة
١٥٤	٨٨ بداية ساخنة لقضية النهب الكبرى ٢٨ فبراير ١٩٩٠ آخر ساعة تحقيق سيد عبد القادر
١٥٩	٨٩ رجال اعمال وليسوا لصوا ٢٨ فبراير ١٩٩٠ آخر ساعة حامد سليمان

١٠	في محكمة ال الريان	٢٨ فبراير ١٩٩٠	النور	أحمد عبد المنعم	١٦١
١١	تقارير المخابرات العامة في قضية الريان	٢٨ فبراير ١٩٩٠	الاعمال	ثروت شلبي	١٦٣
١٢	كل يسوم	٢٨ فبراير ١٩٩٠	الأخبار	جميل جورج	١٦٤
١٣	مفاجأة في محكمة الريان	٢ مارس ١٩٩٠	المصور	عزت بدوي	١٦٥
١٤	" رؤية " الراية البيضاء	٣ مارس ١٩٩٠	الأهرام	اسامة غيث	١٦٨
١٥	قضية النصب الكبرى مفاجات مثيرة في اول جلسة	٤ مارس ١٩٩٠	اكتوبر	محمد نجم	١٦٩
١٦	تجميد اموال المودعين حتى يصدر قانون الريان	٥ مارس ١٩٩٠	الاحرار		١٧٤
١٧	بدون مقدمة	٥ مارس ١٩٩٠	الاحرار	جمال عبد السميع	١٧٥
١٨	الريان يقول السعد ضرتي	٥ مارس ١٩٩٠	روز اليوسف	ابراهيم خليل	١٧٦
١٩	زنتة الحكومة في محاكمة الريان . . .	٥ مارس ١٩٩٠	روز اليوسف		١٧٨
١٠٠	تعديل مادة واحدة في القانون لصرف نسبة لمودعي الريان	٧ مارس ١٩٩٠	الاعمال		١٨٣
١٠١	بدأ العد التنازلي لمهلة شركات توظيف الاموال	٧ مارس ١٩٩٠	الاخبار	ايمان راشد	١٨٤
١٠٢	تطورات هامة في قضية الريان	٩ مارس ١٩٩٠	المصور	عزت بدوي	١٨٦
١٠٣	رد اموال المودعين وهم ام حقيقة	١٠ مارس ١٩٩٠	الوند	تحقيق ناصر فياض	١٨٨
١٠٤	" راي " خطايا في مجلس الشعب	١١ مارس ١٩٩٠	الوند	د . محمد عصفور	١٩٠

- ١٠٥ فى مرحلة اللا دفع واللا عمل مسئولية الدولة
١٢ مارس ١٩٩٠ الاعرام
الاقتصادى
١٩١ ايهاب سلام
- ١٠٦ من شقيق الوزير الذى ابتلج ٦ ارناب
١٢ مارس ١٩٩٠ الوفد
محمود منسى
١٩٤
- ١٠٧ محاكمة الريان لغز الذهب المخيا
١٣ مارس ١٩٩٠ المجلة
ايمن الصياد
١٩٥
- ١٠٨ قبل انتهاء مهلة السداد : - الذين وثقوا والذين ردوا والذين نصبوا
١٨ مارس ١٩٩٠ اكسير
محمد نجم
١٩٨
- ١٠٩ ليس كل ضحايا توظيف الاموال من المودعين
١٩ مارس ١٩٩٠ الاعرام
الاقتصادى
٢٠٤
- ١١٠ كل يوم
١٩ مارس ١٩٩٠ الاخبار
جميل جورج
٢٠٥
- ١١١ حتى التاسع من يونيو القادم شركات الاموال مستمرة
٢٠ مارس ١٩٩٠ الاعرام
الهام شرشر
٢٠٦
- ١١٢ خطاب عام وهدوم المودعين
٣٠ مارس ١٩٩٠ الوفد
شوقى السيد
٢٠٨
- ١١٣ كلمة الى العفصل
٢٢ مارس ١٩٩٠ الوفد
السيد ابوالنجا
٢١٠
- ١١٤ للتخلص من ازمة شركات تلقى الاموال
٢٣ مارس ١٩٩٠ الاعرام
اسامة سرايا
٢١١
- ١١٥ القانون يتيح الصرف للمودعين ولا داعى لتعديله
٢٦ مارس ١٩٩٠ الاحرار
محمود خليل
٢١٣
- ١١٦ خبراء القانون : - الدائن فى درجة افضل من المودع فى حالة رد الاموال
٢٦ مارس ١٩٩٠ الاعرام
تحقيق - نجلاء ذكرى
٢١٦
- ١١٧ كلمة حسب
٢٧ مارس ١٩٩٠ الجمهورية
محمد الحيوان
٢١٨
- ١١٨ خبراء القانون : - ليس هناك اجبار على تحويل المودع فى شركات توظيف
الاموال
٢٧ مارس ١٩٩٠ الاعرام
ت - نجلاء ذكرى
٢١٩

١١٩	كل يوم	٢٨ مارس ١٩٩٠	الاخبار	نجوى عويس	٢٢٢
١٢٠	٩ يونيو للمستحيل القادم امام المودعين	٢٨ مارس ١٩٩٠	الوفد	ت - محمد طلبة	٢٢٣
١٢١	بلا مشاكل	٢٩ مارس ١٩٩٠	الاخبار	أحمد زين	٢٢٦
١٢٢	قصة لقاء الشيخ الشعراوي والدكتور شامعين بأحمد الريان في سجن طرة	٢٩ مارس ١٩٩٠	الوفد	ت - محمد اسماعيل	٢٢٧
١٢٣	النيابة لا تملك اخلاء سبيل أحمد الريان	٣٠ مارس ١٩٩٠	الأهرام		٢٣٢
١٢٤	رابطة لضحايا توظيف الأموال	٣٠ مارس ١٩٩٠	الوفد	محمود أنور عبد السلام	٢٣٣
١٢٥	٢٥ % عائد لصكوك التمويل	٣١ مارس ١٩٩٠	الأهرام		٢٣٤
١٢٦	المودعون يستردون أموالهم فول وبامية ومكرونة	٢ أبريل ١٩٩٠	مايو	ت - سهام عبد العال	٢٣٥
١٢٧	دراسة ميدانية مثيرة عن شركات توظيف الأموال	٢ أبريل ١٩٩٠	الاحرار		٢٣٧
١٢٨	الحبس ١٨ سنة للريان اصدر شيكات بدون رصيد	٢ أبريل ١٩٩٠	الجمهورية		٢٤٠
١٢٩	بوب ووكرايدى استعداد لارسال ١٠٠ مليون جنيه	٢ أبريل	الوفد		٢٤١
١٣٠	لجان قانونية للإشراف على أموال المودعين	٣ أبريل ١٩٩٠	الشعب		٢٤٢
١٣١	الريان يطلب المدعى الاشتراكى	٤ أبريل ١٩٩٠	الجمهورية		٢٤٤
١٣٢	لماذا رفض الشعراوي توكيلا من الريان	٥ أبريل ١٩٩٠	الوفد	ت محمد اسماعيل	٢٤٥
١٣٣	غوا فضيلة الشيخ	٨ أبريل ١٩٩٠	الكتير	محمد نجم	٢٤٩

			١٣٤	المحنة اللبنانية الريانية
٢٥١	سمير مسعود	أكتوبر	٨ أبريل ١٩٩٠	
			١٣٥	لعبة القط والفار بين السعد والمودعين
٢٥٣	ت شعبان العيسوي	المساء	٩ أبريل ١٩٩٠	
			١٣٦	مفاجأة في انتظار المودعين وأصحاب شركات الأموال بالقانون
٢٥٦	الطرايشي	الوفد	٩ أبريل ١٩٩٠	اعداد - طلعت
			١٣٧	الريان يورط الشيخ الشعراوي
٢٥٨	عبد القادر شهيب	روز اليوسف	٩ أبريل ١٩٩٠	
			١٣٨	مناورة جديدة للريان للحصول على ١٠٠ مليون جنيه
٢٦٠		روز اليوسف	٩ أبريل ١٩٩٠	
			١٣٩	٣٤٠ مليون جنيه قيمة ممتلكات الريان في مصر
٢٦١		الأحرار	٩ أبريل ١٩٩٠	
			١٤٠	خطوط فاصلة
٢٦٢	سمير رجب	الجمهورية	٧ أبريل ١٩٩٠	
			١٤١	رفض مقترحات الريان للافراج عنه
٢٦٣		الأهرام	١٠ أبريل ١٩٩٠	
			١٤٢	استرداد أموالنا في صور عينية
٢٦٤		المساء	١٠ أبريل ١٩٩٠	
			١٤٣	في اليوم الأول لصرف صكوك الشريف
٢٦٥		الجمهورية	١١ أبريل ١٩٩٠	
			١٤٤	النائب العام مازال يدرس مقترحات رد أموال المودعين
٢٦٦		الوفد	١٢ أبريل ١٩٩٠	
			١٤٥	شركات توظيف رد أموال المودعين قبل ٩ يونيو
٢٦٧		الوفد	١٣ أبريل ١٩٩٠	
			١٤٦	شركات توظيف وشركات تسكين الأموال
٢٦٨		الأهرام	١٣ أبريل ١٩٩٠	
			١٤٧	٣ شركات أموال ردت ٧ ملايين جنيه للمودعين بدون خصومات
٢٦٩		الأهرام	١٤ أبريل ١٩٩٠	
			١٤٨	كارثة توظيف الأموال المشكلة والحل
٢٧٠	ياقوت العشماوي	الأهرام	١٦ أبريل ١٩٩٠	
		الاقتصاد		

٢٧٣	عبد الرحمن غل	١٤٩ " الناس والاقتصاد " الصك بالدولار والصرف بالجنيه ١٦ ابريل ١٩٩٠ . الاعرام
٢٧٤	سمير رجب	١٥٠ خطوط فاصلة ١٧ ابريل ١٩٩٠ الجمهورية
٢٧٥	عرض :- احمد جعفر	١٥١ التقييم الاسلامي لشركات توظيف الأموال ١٨ ابريل ١٩٩٠ النور
٢٧٦		١٥٢ استئناف محاكمة الريان السبت بعد فشل جهود الشعراوي ١٨ ابريل ١٩٩٠ الاعالي
٢٧٨	عبد الرحمن شاكر	١٥٣ مذعب الامام الريان ١٨ ابريل ١٩٩٠ الاعالي
٢٨٠	عبد الرحمن غل	١٥٤ " الناس والاقتصاد " القانون لايسمح ١٩ ابريل ١٩٩٠ الاعرام
٢٨١	سمير رجب	١٥٥ شركات توظيف الاموال ومحاولات العودة ١٩ ابريل الجمهورية
٢٨٤		١٥٦ لقاء بين الريان ومحاميه في طره ١٩ ابريل ١٩٩٠ المساء
٢٨٥		١٥٧ لجنة على مستوى عال لحصر مخالفات شركات الهلال ١٩ ابريل ١٩٩٠ الوفد
٢٨٦	عزت بدوي	١٥٨ قبل استئناف محاكمة الريان السبت القادم ٢٠ ابريل ١٩٩٠ المصور
٢٩٠	ت - اميمة كمال	١٥٩ الشركات تساوم المودعين والقانون لايتدخل ٢١ ابريل ١٩٩٠ اخبار اليوم
٢٩٢	شفيق خالد	١٦٠ وفواير لا حل لها ٢١ ابريل ١٩٩٠ المساء
٢٩٣	فرج فودة	١٦١ هذه والله مكرمة ٢٣ ابريل ١٩٩٠ مايو
٢٩٥	ت محمد زكي احمد راضي	١٦٢ جلسة مثيرة في قضية الريان ٢٣ ابريل ١٩٩٠ الوفد
٢٩٧	ت - سيد عبد القادر	١٦٣ مفاجاة محاكمة الريان ٢٥ ابريل ١٩٩٠ آخر ساعة



المصدر : روز ليرس ف

التاريخ : ١ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

■ النيابة ترفض تشكيل مجلس ادارة للريان !

كتب إبراهيم خليل :

رفضت نيابة الشئون المالية الطلب الذى تقدم به احمد الريان عن طريق محاميه في بداية الاسبوع الماضى لتشكيل مجلس إدارة جديد لشركة الريان يقوم بالتصرف في اصول واموال الشركة بالداخل والخارج ويشرف على مشروعاتها .. ورفضت النيابة ايضاً طلباً للريان بالسفر إلى واشنطن لحضور اجتماعات مجلس إدارة شركته هناك ووجهت دعوة للمدير المالي وهو امريكى الجنسية للقبلة الريان في السجن وإطلاعه لحل المشكلة ودياً بدلاً من تحويلها إلى القضاء وتعهد الحكومة المصرية بعدم القبض عليه . ■



المصدر : المساء

التاريخ : ١ يناير ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عام ١٩٩٠ .. عام رد

أموال المودعين

مكاتب للاستثمار في المحافظات

لأنهاء إجراءات المشروعات

كتب - سالم وهبي :

أعلن د. محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال ان عام ١٩٩٠ .. هو عام رد أموال المودعين في شركات تلقى الأموال التي لم توفى أوضاعها . أكد أنه سيتم رد أموال المودعين في هذه الشركات قبل ٩ يونيو القادم .

تستوعب عددا كبيرا من العمالة . وأضاف .. أنه سيتم يوم السبت القادم افتتاح مكتب للاستثمار في محافظة المنوفية .. عقبه في الأسبوع التالي له افتتاح مكتب بالقازيقي ثم في أسبوع .. والعاشر من رمضان ومدينة السادات ومدينة السادس من أكتوبر لتسهيل الإجراءات وإنهاءها للمستثمرين وعرض دراسات الجدوى على المستثمرين بالأقاليم .

أشار إلى أنه سيتم تنشيط سوق المال وجذب أصحاب المدخرات للاستثمار في مجال شراء الأسهم وإقامة الشركات والمشاريع التي تخدم أهداف التنمية . وقال د. مخي الدين الفريب نائب رئيس هيئة الاستثمار ان عام ٩٠ سيشهد افتتاح العديد من المشروعات التي حصلت على موافقات من الهيئة خاصة في مجالات صناعة الملابس الجاهزة وإنشاء القرى السياحية التي



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٠ يناير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بدء صرف أرباح السعد والشريف في مارس

كتب - محمد المنياوي :
تبدأ شركتا السعد والشريف في نهاية مارس القادم صرف الأرباح للمودعين عن عامي ٨٨ و ١٩٨٩
تقرر أن تقوم الشركتان بصرف ٣٠٪ من قيمة الأرباح للمودعين الذين يرغبون في استرداد ودائعهم
تصرف الشركتان من نهاية
مارس القادم ولدة ٢ أشهر الأرباح
للمودعين عن عام ٨٨ ويبدأ صرف
أرباح ١٩٨٩ اعتباراً من أول يوليو
وحتى نهاية سبتمبر القادم

والهدى مصر

تقدمت شركة الهدى مصر -
ببرنامج جديد - لرد أموال المودعين
خلال عام
يدرس جهاز المدعى العام
الاشتراكى عرض الهدى مصر - قبل
اتخاذ اجراءات التحفظ على الشركة
المعروف أن قانون تنظيم شركات
تلقى الاموال يلزم الشركات التي لم
توفق اوضاعها برد الاموال في فترة
تنتهي في ٩ يونيو القادم



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١ يناير ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قصة استيلاء
الريان على
أرصده في
بنك الأهرام :

صرف أمواله المحبوز عليها بعد مواعيد العمل الرسمية بالتواطؤ مع مدير البنك ونائبه

كيف نجح أحمد الريان في الاستيلاء على ٢٧٥ ألف دولار من أرصده المودعة في بنك الأهرام رغم الحجز عليها لصالح الضرائب؟ وما هو دور مدير البنك ونائبه في هذه العملية خاصة أن الأموال خرجت من البنك بعد مواعيد العمل الرسمية ووصول أخطار إلى البنك بالحجز على أموال الريان؟

بدأت القصة بوصول أخطار إلى بنك الأهرام بالحجز على أموال أحمد الريان لصالح مصلحة الضرائب أسرع نائب مدير البنك بإخبار الريان بذلك واحتفظ بمحضر الحجز ولم يورده فأولف وصوله وقد الريان موظف حساباته إلى البنك لسحب الرصيد بعد أن كلف مدير البنك مدير فرع مصر الجديدة بالصرف مع علمه بالحجز على الرصيد.

وصل موظف الحسابات متأخرا بعد انتهاء مواعيد العمل الرسمية ولم يجد سيولة نقدية في ذلك اليوم فسحب ٢٥ ألف دولار فقط ووعده المدير ونائبه بسحب باقي المبلغ في صباح اليوم التالي وبالفعل تم صرف باقي المبلغ في صباح اليوم التالي.

نفى الريان علمه بوصول أخطار للبنك بالحجز على أرصده لصالح الضرائب وقال أنه سحب المبلغ بعد أن تظاهر المودعون ضده لرد أموالهم وأن مدير الفرع الرئيسي سمح بالصرف مؤكدا أن مدير البنك حريص على حقوق البنك.

وكشف محمد علوان رئيس النيابة أمام المحكمة أن كل البنوك كانت مجتدة لخدمة الريان وأن ما حدث من مدير بنك الأهرام ونائب مدير فرع الألفى وتلاعبهما في مكتب وبوستان البنك لصالح الريان خير دليل.

حاول الدفاع عن المتهمين تبرئة موكله فقال أن هذه القضية من قضايا الصراع بين قيادات البنك على المناصب العليا وأن التهم المسندة إلى المتهمين غير معقولة ولا يوجد دليل في الدعوى ضدهم ويجب الاعتماد على الدليل المادي واللفظي مؤكدا عدم وجود تواطؤ بين المتهمين للاستيلاء على أرصدة الريان ولكن التراخي في إرسال الخطابات كان السبب مشيرا إلى أنه كان يجب إرسال خطاب الحجز إلى الفرع الرئيسي وليس إلى فرع الألفى وهو خطأ إداري وليس مسئولية جنائية !!

حاول الريان إثارة موضوع آخر فقال أن الدولة تعادى شركات توظيف الأموال وأن زكي بدر وزير الداخلية اتهم أصحاب هذه الشركات في تصريحاته بالنصب.

أضاف أن مصلحة الضرائب لديها ٢ مليون جنيه مدفوعة مقدما تحت الحساب ولم يكن يعلم بأمر الحجز.



المصدر: الوفد

التاريخ: ١٩٩٠ يناير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تأجيل ٤١ قضية شيكات الريان

كتب - سعيد عبدالرحيم :
قضت محكمة جناح بولاق الدكرور، برئاسة المستشار حسام الدين محمد وحضور هشام عقل وكيل النيابة وامانة سر محمود خالد بتأجيل النطق بالحكم في ٤١ قضية شيكات بدون رصيد متهم فيها احمد توفيق الريان قيمتها ثلاثة ملايين جنيه، لجلسة ١٨ فبراير القادم، لتقديم اصول الشيكات والمستندات من البنوك المسحوبة عليها، واحضر محضر الجمعية العمومية لهيئة سوق المال الثابت به تعيين الريان رئيسا لمجلس ادارة الشركة في تاريخ سابق.



المصدر: **الاصرام**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١ يناير ١٩٩٠

قرار مجلس إدارة هيئة سوق المال: الشريف شركة تلقى أموال وتعيد لها بسجل هيئة سوق المال | ١٤٤٩٨ مودعا يستردون أموالهم خلال ٣ شهور من بين أكثر من ١١١ ألف يستردونها خلال ٤ سنوات

كثفت فجلاء دحري

ووافق امس مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال على تأسيس ولقد شركة الشريف للتقنية الاقتصادية كشركة عاملة في مجال تلقي الأموال لاستثمارها طبقا لاحكام القانون رقم ١٤٦ لعام ١٩٨٨ براسم ٧٥ مليون جنيه وفقا لقرار مجلس الوزراء بهذا الشأن .

وصرح الدكتور محمد حسن فح النور رئيس مجلس إدارة الهيئة بأن الموافقة تضمنت التزام الشركة باصدار صكوك استثمار لمودعيها الذين يبلغ عددهم ١١١٨٠٢ مودعين مقابل جميع ماسبق لها ان تلقت من أموال قبل العمل بالقانون ومقداره ٨٩٥ مليون جنيه طبقا لموافقة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية . واضاف ان هذه الصكوك تتبع لاصحابها استرداد أموالهم من الشركة اذا رغبوا في ذلك على دفعات ربع سنوية .

وطبقا للجدول الذي اعدته الشركة ووافقت عليه هيئة سوق المال يبلغ عدد المودعين الذين يستردون كامل أموالهم خلال ٣ شهور ٦٤٤٩٨ مودعا بنسبة ١٣٪ من المودعين ، والمودعون الذين يستردون كامل أموالهم خلال ١٥ شهرا يصل عددهم ٤٨٦٥٢ مودعا بنسبة ٤٣,٥٪ من اجمالي عدد المودعين . والمودعون الذين يستردون كامل أموالهم خلال سنتين ٧٢٨٠٢ مودع بنسبة ٦٦٪ .

والمودعون الذين يستردون كامل أموالهم خلال ثلاث سنوات ٩٤٥٦٧

مودعا بنسبة ٨٤,٥٪ ويسترد جميع المودعين كامل أموالهم خلال ٤ سنوات .

واضاف الدكتور فح النور ان الصرف سيتم بالنسبة لجميع المودعين في جميع الدفعات من مزار الشركة التي سيتم النشر عنها ، وان هذه الصكوك تشارك في الارباح التي تحققها الشركة حتى التاريخ المحدد لاستحقاقها ، وان الشركة ستقوم بتسليم كل مودع صكا مرفقا به كويونات تحدد تواريخ استحقاق صرف كل دفعة من الدفعات خلال شهر يناير الحالي .

ومن خلال الجدول الخاص بالصكوك يصرف المودعون حتى ١٠٠٠ جنيه وعددهم ١٤٤٩٨ كامل أموالهم خلال ٢ شهور ويصرف المودعون حتى ٢٠٠٠ جنيه وعددهم ١٩٥٥٥ كامل أموالهم خلال ٩ شهور ، والمودعون حتى ٣٠٠٠ جنيه وعددهم ١٢٥٩٩ مودعا يستردون كامل أموالهم خلال ١٥ شهرا والمودعون حتى ٤٠٠٠ جنيه وعددهم ٩٢٢٩ مودعا يستردون خلال ١٨ شهرا والمودعون حتى ٦٠٠٠ جنيه وعددهم ١٥٩٢١

مودعا يستردون أموالهم خلال ٢٤ شهرا . كما يسترد المودعون حتى ٧٠٠٠ جنيه وعددهم ٤٨٩٨ مودعا كامل أموالهم خلال ٢٧ شهرا ، والمودعون حتى ٩٠٠٠ جنيه وعددهم ٧١١١ مودعا يستردون خلال ٢٠ شهرا . واصحاب الودائع حتى ١٠ الاف جنيه وعددهم ٢٨٥٧ مودعا يستردون أموالهم خلال ٢٢ شهرا . ويسترد اصحاب الودائع حتى ١٢ الف جنيه كامل أموالهم خلال ٢٦ شهرا ويصل عددهم الى ٤٨٩٩ مودعا ايضا يسترد اصحاب الودائع حتى ١٥ الف جنيه كامل أموالهم على ٢٩ شهرا ويصل عددهم الى ٤٤١١ مودعا . ويصل عدد اصحاب الودائع حتى ١٨ الف جنيه الى ٢٩٢٦ مودعا يستردون كامل أموالهم خلال ٤٢ شهرا كما يسترد اصحاب الودائع حتى ٢١ الف جنيه كامل أموالهم على ٤٥ شهرا ويصل عددهم الى ٢٤٧٥ مودعا . اما اخر دفعة للمودعين حتى ٢١ الف جنيه وعددهم ٩٤١٤ مودعا ويستردون أموالهم خلال ٤٨ شهرا .



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إيداعات الشريف

وافق مجلس إدارة هيئة سوق المال في اجتماعه أمس على تأسيس وقيد شركة الشريف للتنمية الاقتصادية كشركة تلحق أموال برأسمال قدره ٧٥ مليون جنيه وفقاً لقرار مجلس الوزراء .

وتضمنت موافقة المجلس اصدار صكوك استثمار للمودعين وعندئذ ١١١ ألف و ٨٠٣ مودعين مقابل ما تملكه الشركة منهم ويبلغ ٨٩٥ مليون جنيه .

وصرح الدكتور محمد حسن فج النور ان هذه الصكوك تتيح لأصحابها استرداد أموالهم على دفعات ربع سنوية وتم اعتماد جدول برنامج هذه الصكوك على النحو التالي :

□ المودعون حتى ألف جنيه ويستردون كامل أموالهم خلال ٣ شهور .

□ وحتى ٢٠٠٠ جنيه ويتم الرد خلال ٩ شهور .

□ وحتى ٣ آلاف جنيه ويتم الرد خلال ١٥ شهراً .

□ وحتى ٤ آلاف جنيه ويتم الرد خلال ١٨ شهراً .

□ وحتى ٦ آلاف جنيه ويتم الرد خلال ٢٤ شهراً .

□ وحتى ٧ آلاف جنيه ويتم الرد خلال ٢٧ شهراً .

□ وحتى ٩ آلاف جنيه ويتم الرد خلال ٣٠ شهراً .

□ وحتى ١٠ آلاف جنيه ويتم الرد خلال ٣٣ شهراً .

□ وحتى ١٢ ألف جنيه ويتم الرد خلال ٣٦ شهراً .

□ وحتى ١٥ ألف جنيه ويتم الرد خلال ٣٩ شهراً .

□ وحتى ١٨ ألف جنيه ويتم الرد خلال ٤٢ شهراً .

□ وحتى ٢١ ألف جنيه ويتم الرد خلال ٤٥ شهراً .

□ وأكثر من ٢١ ألف جنيه ويتم الرد خلال ٤٨ شهراً .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ يناير ١٩٩٠

سوق المال توافق على تأسيس شركة الشريف مصرف صكوك الاستثمار في يناير

كتبت نجوى غويش

وافق مجلس إدارة هيئة سوق المال في جلسته أمس على تأسيس وقيد شركة الشريف للتنمية الاقتصادية كشركة عامة في مجال تلقي الأموال لاستثمارها طبقاً لأحكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ برأس مال قدره ٧٥ مليون جنيه وفقاً لقرار

مجلس الوزراء بهذا الشأن. وصرح الدكتور محمد حسن في النور رئيس الهيئة بأن الموافقة تضمنت التزام الشركة بتأصدار صكوك استثمار لمودعيها الذين يبلغ عددهم ١١١ ألفاً و ٨٠٣ متوطين مقابل جميع ما سبق أن تلقته من

أموال قبل العمل بالقانون ، وتبلغ ٨٩٥ مليون جنيه طبقاً لموافقة وزير الاقتصاد . وقال أن هذه الصكوك تتيح لأصحابها استرداد أموالهم من الشركة إذا رغبوا في ذلك على دفعات ربع سنوية : على أن يبدأ الصرف خلال شهر يناير الحالي .



المصدر : الشريعة

التاريخ : يناير ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التحقيقات تؤكد جدية البرامج الزمنية لشركات الأموال

كتب ربيع شاهين

أكدت تحقيقات المدعى العام الاشتراكي مع شركات توظيف الأموال السبعة (الهدى مصر وبدر والحجاز والمراةف وسليمان وبنوكاير والزمر) جدية موقفها في رد أموال ومستحقات المودعين خلال فترة زمنية حددتها المستقلون عنها من رؤساء وأعضاء مجالس الإدارات خلال سماع أقوالهم حيث تضمنت بحدود زمنية تؤكد التزامهم بتلك الفترة من جانبها آخر علمت الشبهة أن جهات سياسية عليا تباشر مؤلف الشركات وتحقيقات الجهاز بصفة مستمرة وفي ذات الوقت أكدت مصادر وثيقة الصلة في التحقيقات التي يتولاها المستشارون عادل سعيد وهشام الغنيمات ومحمّد شاهين بإشراف المستشار عبد العزيز أحمد إبراهيم مدير مكتب المدعي والادعاء أن الجهاز سوف يصح القول الفصل في القضية حين وعادلة

بين المودعين والشركات وتحسبا لأي خلل للفئات العريضة من الكادحين مؤكدا أن الجهاز لديه موقفان متضاريان للمركز المالي للشركات السبعة أحدهما من هيئة سوق المال والآخر من الشركات حيث طعنت الأخيرة على موقف الهيئة واتهمتها بالتعنت معها ، وأكد المصدر عدم التزام الجهاز بالإلتزامات التي تعدها اللجان الفنية المشكلة تحت إشرافه مشيرا إلى أنه لم يصدر قرارا بالتحفظ على أي من الشركات مع تركها تباشر أعمالها حين الفصل في التحقيقات كما علمت أن إجمالي عدد المودعين بها ٧٢٧٥٨ مودعا وأن إجمالي مستحقاتهم ٦٠٥ ملايين و٤٧٢١٨٠ جنيها وقد تم رد ٤٧ مليون جنية وأن الرصيد المتبقى للمودعين ٥٥٢ مليون جنية .



المصدر : الاحلى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٠

رد ٤٧ مليوناً للمودعين في ٧ شركات توظيف أموال



عبد السلام حامد

أمر المستشار عبد السلام حامد المدعى الاشتراكي رد ٤٧ مليوناً و ٤٢٥ ألف جنيه الى المودعين في ٧ شركات توظيف أموال لم توفق أوضاعها طبقاً للقانون . وهي شركات الهدى مصر ، وبدر للاستثمار ، والحجاز ، والزهاء ، وسلطان ، والمراكشي ، ونيوكايرو . تقاضت هذه الشركات من المودعين أكثر من ٦٠٠ مليون جنيه . أمر المدعى الاشتراكي بالتحقيق فوراً مع هذه الشركات ، وتم تكليف المستشارين : محمد شاهين ، وغاديل السيد ، وهشام العياط بمباشرة التحقيقات تحت إشراف المستشار عبد المعز أحمد إبراهيم مدير إدارة التحقيق والإدعاء بالجهاز .



المصدر: الامام

التاريخ: ٤ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تصريحات هامة .. في اول حديث صحفي للمدعى العام الاشتراكي الجديد

عام ١٩٩١ .. سوف يكون عام انهاء
طامة شركات توظيف الاموال

لا مسالة من الاخطاء غير التعمدة .. ولا تحقيق في البلاطات الخلية من المواطنين



بنفس منهجه التميز .. الذي الزم به نفسه طوال ٣٩ عاما من قبل في خدمة العدالة ..
تمثلا في الاقدام الشجاع على تطبيق روح القانون .. بغير التقيد الحرقي بخصوصه ..
مادام يرى في ذلك تحقيقا لصالح عام .. اعطى المستشار جمال شومان المدعى العام
الاشتراكي الجديد رؤيته الواضحة لمهام المنصب الحساس .. وحدد في دقة أسلوبه
الخاص في ممارسة مسؤولياته ..

والحق ان كثيرا ما تحدث
عنه وبه المستشار جمال
شومان .. يعتبر جديدا على
سمعتنا .. بل ظلنا نقوق طويلا
لسماعه ممن يتولى هذا
المنصب .. فقد جاءت رؤية
الرجل تغير كثيرا من المفهوم
التقليدي، الذي استقر في
اذهاننا لوظيفة المدعى
الاشتراكي .. بل وجاءت نظريته
تنهى العديد من الصور الخفية
والسلبية التي قادت طويلا

● نظام جديد لعلاقة الجهاز بالبنسوك ..
يشجع الطمانينة .. ويلفح حركة التمويل
● البست سريعا في قضايا الاسكان ..
مع الأخذ في الاعتبار الاسعار الفعلية للتكلفة



المصدر : الأمم

التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حركة الأداء الاقتصادي وأنشطة رأس المال والاستثمار في مصر .. وظلمت بذلك رسالة المنصب وأهدافه .
المدعى العام الاشتراكي يعلن في كلمات قاطعة :
• إذا كانت التسمية الشهيرة التي ارتبطت بمنصب المدعى الاشتراكي هي "محامي الشعب" .. فإن الكثيرين قد فهموا منها بالخطأ أن وظيفة المدعى الاشتراكي الأولى أن لم تكن الوحيدة هي أن ينصف على طول الخط وبحق أو بغير وجه حق عامة الناس ضد الأثرياء الناس .. وأن ينتصر مستبقا لجموع المستهلكين ضد أصحاب رموس الأموال .. وأن يستمع فقط للمستأجرين ولا يعير أنذا لأصحاب العقارات .. وهكذا حملت تسميته "محامي الشعب" من خلال هذا المنظور غير السليم فوق ما أريد لها من

معان صحيحة .. وربما من هنا الفضل عليها تسميته "محامي أبناء مصر" .. بمعنى أنه ليس محاميا لطبقة ضد طبقة .. ولا لمصالح ضد مصالح .. وإنما محام لكل أبناء مصر .. وعن كل أبناء مصر .. في نفس الوقت .. وفي كل وقت .. ضد كافة ما يضر بمصالح مصر وأبناء مصر .. من انحراف أو تلاعب أو افساد لقيم المجتمع أو اضرار بقومته وإنجازاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .. فضلا عن تهديد أمنه وأمانه ..
• ثم انني أرفض تماما أن يستمر اعتقاد البعض في أن عمل المدعى العام الاشتراكي يقوم على تصيد الأخطاء .. أقول بكل التأكيد لمن يستبد به مثل هذا الاعتقاد لا .. لن يقوم عملنا أبدا على تصيد الأخطاء .. فإيماني راسخ بأن الذي يعمل لأبد أن يخطيء .. والخطأ محتمل

الحدوث دائما .. ولهذا فلن نسأل أحدا عن خطأ غير متعمد .. فقط سوف نسأل من يتعمد الخطأ بهدف التلاعب .. وفي ضوء هذا فإني أدعو كافة القاضين على النشاط الجماهيري والاقتصادي والاستثماري للقيام بأوسع أداء وعطاء .. دون أدنى تخوف من وقوع الأخطاء غير المتعمدة .. فالفيصل الوحيد الذي لا يمكن أن يختلف عليه .. يتمثل فقط في الانحراف والتلاعب بسبب والاستغلال .. وبعبارة عن ذلك فإحراز المدعى الاشتراكي لا يدخل له ولا دور من قريب أو من بعيد .. وليس مهمة ولن تكون تصيد الأخطاء .
• أيضا .. لن أقبل يوما ما أن يكون جهاز المدعى الاشتراكي وسيلة متاحة يستغلها البعض في التشهير بالآخرين .. وعلى هذا فلن يبدأ تحقيق مع مواطن ولا

حتى مجرد سؤاله .. مهما تضمن البلاغ المقدم ضده من اتهامات جسيمة .. إلا في حالة واحدة .. وهي بالتحديد الحالة التي تقرن بذكر وقائع محددة بالتواريخ .. ثم تؤكد صحتها والاشخاص .. وهذا يعني تحريات الجهاز .. وهذا يعني أننا لن نعتمد بالكرة بمجرد مقولات أو شبهات أو ادعاءات مرسله .. لا تؤيدها الأسانيد .. فإن الإنسان مهما أبرئت ساحته بعد اجراء تحقيق ظالم معه .. لابد أن يصاب في سمعته ونفسيته ولو بقدر ما .
• وعندما تستدعي حالة من الحالات التي يحققها الجهاز اجراء تفتيش لبيت متهم أو حصر ممتلكاته .. فإني أمقت كل المقت أن يشوب ذلك الاجراء أدنى مساس بكرامة المواطن الذي يتعرض له .. كما لا أرضى بأقل تجاوز في شمول الحضر لما



المصدر : المراسم

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٠

لا يجيز القانون ضمه للحفاظ من متعلقات شخصية أو غيرها .. لابد من الصيانة الكاملة للحقوق والمعاملة الكريمة في كل الحالات .. فالتحقيق وما يفرضه من اجراءات قانونية لا يعنى الادانة مسبقا .. والادانة اذا انتهى اليها الامر .. لها عقوبتها الشرعية المقررة .. وليس مقبولا بالمرّة لا انسانيا ولا حضاريا أن يكون هناك أى ارتباط بين اتهام بوجه وبين كرامة تهدر ..

• ويهمنى بأقصى درجة أن يكون شعار العمل دائما في الجهاز هو الانجاز بأقصى سرعة لما يتولاه من تحقيقات .. ولكن بغير اخلال بسماع كل طرف ، وفحص كل مستند يقدم ، سواء من أصحاب البلاغ المتضررين ، أو من المتهم بالاضرار .. ولاشك أن العدالة السريعة .. هي التي تضمن ايصال الحقوق الى أصحابها بغير ابطاء .. لابد أن يضاعف من الاضرار ، ويرهق النفوس ..

□□□

كان هذا عن رؤيته للمنصب واسلوبه في أداء مسئولياته . فماذا عن مجالات الاهتمام التي يركز عليها أكثر المستشار جمال شومان المدعى العام الاشتراكي الجديد في بداية ممارساته ؟ يتجه فكر الرجل ، والقدر الأكبر من جهده في مرحلة البداية الى محاولة تحقيق ثلاثة اهداف جوهرية :

أولا - أن يكون عام ١٩٩١ هو عام إنهاء مأساة شركات توظيف الأموال التي لم تستطع توفيق أوضاعها .. ومن ثم يشهد العام الحالى إمارد أموال المودعين بها مباشرة عن طريقها .. وإما بيع أصول هذه الشركات للوفاء

ثالثا - توجيه جهد خاص مكثف لسرعة الانجاز في قضايا الاستغلال والتلاعب المتعلقة بالإسكان ، سواء في التاجير أو التمليك ، بحيث يتم البت فيها في اقصر وقت ممكن .. مع الأخذ في الاعتبار حقائق الواقع الفعلي .. وأسعار التكلفة الحقيقية .. وإي اتفاقات قانونية قامت بين الطرفين .. فأى ابطاء في إنهاء هذه النوعية بالذات من القضايا يضر أبلغ ضرر بمنتظري السكنى .. كما يؤثر في ذات الوقت على حركة البناء

بمستحقات المودعين .. وبذلك يتم تحديد كافة المراكز القانونية لشركات توظيف الأموال وللمودعين بها أيضا .. وتنتهى أخيرا المأساة الإنسانية العديدة التي أفرزتها سلبيات الموقف .. على أن يكون الاساس في تحقيق ذلك المعالجة الموضوعية العادلة التي تأخذ في اعتبارها مصالح الطرفين ..

ثانيا - اقرار نظام جديد في علاقة جهاز المدعى الاشتراكي مع البنوك ، يقوم على تحديد ادق وأوضح للدوار ، ويستهدف اشاعة الطمانينة في العمل البنكي ، وفتح أبواب اوسع لتمويل الأنشطة الاقتصادية بغير تردد أو تخوف لا مبرر له .. ويتمثل النظام الجديد في امرين :-

- أنه إذا كان العميل قد قدم اساسا للبنك عند الاقتراض أو الحصول على تسهيلات ائتمانية الضمانات الكافية التي يتطلبها هذا التعامل .. فإنه لا يكون هناك وجه لمطالبة جهاز المدعى الاشتراكي بالتدخل للقيام بدور المحصل ..

- وبنفس المنطق اذا كان البنك لم يفرط في الحصول من العميل على كافة الضمانات اللازمة عند اقراضه .. ثم تعثر العميل في السداد في مواعيده لظروف ادت الى ذلك .. فإن جهاز المدعى الاشتراكي لا يتدخل بأى مساءلة لموظفى البنك أو قياداته مادامت بداية العملية جاءت سليمة أصلا .. ويترك تقدير الظروف القاهرة للبنك وحده ..



المصدر : **الاصرام**

التاريخ : **٤ يناير ١٩٩٠** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الريان ومستقبل الصفقة المستحيلة

حصار الريان في قضايا توظيف الأموال

توظيف الأموال : قضية اقتصادية مازالت مشتعلة منذ صدور قانون تلقى الأموال في نهاية عام ٨٨ .. وهناك نصف مليون أسرة .. تتابع أوضاع هذه الشركات ومحور اهتمامها كيف تحصل على حقوقها ، فالمشاكل تشمل جميع الشركات حتى وفقت أوضاعها .. فقد لاحظ المتعاملون معها من أصحاب صكوك الاستثمار عدم الالتزام بمواعيد السداد .. كما أن جداول السداد مجففة بحقوق المودعين .. وهؤلاء المودعون ينتظرون تشريعا جديدا ، أو تدخلا حكوميا يضع حدا لشكواهم وظروفهم الصعبة .. والشركات التي لم توفق أوضاعها مشاكلها بلا حل حتى الآن ، ولعل التساؤل الذي يشغل كل المهتمين بتوظيف الأموال عن صفقة العصر .. أو الصفقة المستحيلة كما يسميها عدد من المراقبين الاقتصاديين .. وهي صفقة شراء أصول الشركة الأم أو الريان وهل ستنجح هذه الصفقة .. وما آخر مسلسل الخلافات مع مصلحة الضرائب وإذا كان أحد لا يستطيع الإجابة على مستقبل صفقة الريان .. فإن الانتظار القلق لحوالي ١٩٠ ألف مودع يتربص شهر مارس موعد تحويل قيمة الصفقة ، مليار ونصف مليار جنيه ، للبنوك المصرية من الخارج .. وإذا نجحت هذه الصفقة فلن تثيراتها ستقلب أوضاع كل شركات توظيف الأموال رأسا على عقب حتى الشركات التي وفقت أوضاعها ستكون مطلوبة بالتدخل لتطور يتناسب مع ما أحدثته هذه الصفقة

لدى المودعين فمن تقدم منهم لتسلم هذه الصكوك وجدها تؤجل استرداد مستحقاتهم لأجل طويلة تصل إلى أربع أو خمس سنوات .
كما أن القساط الرد ليست متساوية أو حتى متقاربة لمعظمها مبالغ هزيلة ويتركز الحجم الأكبر في القسطين أو الأقسام الثلاثة الأخيرة وهذا أمر يثير الدهشة إذا قارنا ، بما يمليه الحال في الشركات التي لم توفق أوضاعها والتي الرضا القانوني برد مستحققات المودعين خلال عامين فقط من تاريخ العمل بالقانون أما هؤلاء الذين رفضوا دعوة الشركة فقد رفع بعضهم دعوى ضدها لاسترداد حقوقهم عندها وكان سندهم في ذلك أن الشكل الجديد لعلاقة توظيف الأموال الذي أتى به القانون وهو صك الاستثمار

شمس والمتخصص في شئون توظيف الأموال واستثمارها فيؤكد أن الأمر يختلف بحسب مركز الشركة في ضوء أحكام القانون رقم ٨٨/١٤٦ .
□ مركز الشركات التي وفقت أوضاعها :
بالنسبة للشركات التي وفقت أوضاعها وعددها ست شركات فلن عبد المودعين لديها يصل إلى نحو ١٦٧ ألف مودع يمثلون ٢٢,٥ ٪ من أجمالي عبد المودعين لجميع الشركات وقد تلقت هذه الشركات أموالا يبلغ حجمها ١,٤ مليار جنيه وهو ما يمثل ٣٠,٦ ٪ من أجمالي الإيداعات لكل الشركات . وقد قامت هذه الشركات بدعوة المودعين لديها لتسلم صكوك استثمار مقابل الأموال التي تلقتها في الماضي منهم وقد ألزمت هذه الدعوة ردود فعل مختلفة

كما أن نجاح هذه الصفقة ستكون له تأثيرات اقتصادية هائلة على سوق يسودها الانكماش والركود ولكن علينا أن نحذر من الأثر السلبي والنفس الحاد على المودعين فيما لو انتكست هذه الصفقة الصعبة ولم تنفذ الرول إذا فلن علينا أن نحدد المسئولية ونشير بأصابع الاتهام لمن يلق ضد هذه الصفقة . وأن نحكم أي فرد تلاعب بعقول ومشاعر المودعين ولكي نقرب من تطورات توظيف الأموال وما شهدته من تطورات خلال عام ١٩٩٠ والوضع الحقيقي للمتعاملين مع شركات التوظيف سواء « دائنون أو مودعون » ومصير حقوقهم لديها وما هي توقعات المستقبل في العام الجديد لهذه الحقوق يشخص الموقف الدكتور أحمد شرف الدين استاذ القانون بحقوق عين



المصدر : الامور

التاريخ : ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أسامة سرايا

لا يتناول حسب نص القانون م/٢/٦ الا الاموال التي سوف تتلقاها الشركة في المستقبل بعد توفيق اوضاعها وفيدها فالقانون يلزمها باصدار مكوك استثمار مقابل هذه الاموال ، اما الاموال التي سبق تلقيها قبل صدور هذا القانون وهو لا ينطبق بلثر رجعي فانها تظل خاضعة لاحكام التعامل الاصلى وبالتالي ليس للشركة ان تغير في احكام هذه العلاقة او تحويل شكلها من المتفق عليه اصلا الى شكل مك استثمار . وقد تسامل القانونيون عما اذا كان بمقدور اللائحة التنفيذية للقانون - من ان تجعل له اثرا رجعيًا بالمخالفة لاحكام الدستور وبالتالي اجبار الناس على تغيير شكل تعاملاتهم . وعلى اية حال فقد لاحظ المتعاملون من اصحاب مكوك الاستثمار ، مع بعض الشركات الموافقة عدم التزامها بالسداد في المواعيد المحددة وزاد من حدة غضبهم ذلك الاعلان الذي نشرته احداها - وحمل تناقضات محيرة واثار الشك حول قدرتها على الاستمرار وفضلا عن ذلك فقد لوحظ ان معظم هذه الشركات لم تصدر ميزانية عن اعمالها منذ عام ١٩٨٨ لبيان موقفها

من الربح او الخسارة وهو حق للمودعين ككله لهم القانون .

الشركات التي لم توفق اوضاعها : بعضها ويصل عددها الى ١٣ شركة طلبت رد الاموال لاصحابها وقدمت برامج زمنية لرد الاموال ويصل حجم الاموال المودعة لديها الى ٢٨ مليون جنيه . وقامت معظم هذه الشركات ١٠ شركات برد جميع الاموال المستحقة عليها في حين تعثرت الشركات الاخرى في تنفيذ برامج برد الاموال في المواعيد المحددة فاحيلت الى النيابة العامة .

اما الشركات التي تقدمت بطلباتها لتوفيق اوضاعها ورفضتها السلطات المختصة فيبلغ عددها ثمانى شركات يصل عدد المودعين لديها الى نحو ٧٨ ألف مودع بنسبة ١٥ ٪ من اجمالي عدد المودعين لدى جميع الشركات وحجم الاموال التي تلقتها نحو ٦٥١ مليون جنيه بنسبة ١٢,٤ ٪ من حجم الاموال لدى جميع الشركات وقد رفضت تظلمات هذه الشركات من قرار رفض توفيق اوضاعها وقام بعضها بالطعن في هذا القرار امام محكمة القضاء الادارى اما الشركات

الاخرى التي لم تحدد موقفها من القانون ولم يجر توفيق اوضاعها بالتالي فيصل عددها الى نحو ٥٩ شركة يصل حجم الابداعات لديها ٥٠٠ مليون جنيه ، وقد احيل بعضها الى النيابة العامة وبعضها الآخر الى جهاز المدعى الاشتراكى . وقد كان امر بعض هذه الشركات مفروضا على اجهزة التحقيق مثل صدور القانون وانتهت التحقيقات بحالة معظمها (نحو ٢٤ شركة) الى محكمة القيم وصدرت احكام ضدها بفرض الحراسة عليها وتقوم ادارة الاموال بالجهاز باجراءات التصفية وصرف مايتوافر من سيولة للمودعين على اساس الغراما قسمة . ومن المتوقع ان تستغرق اجراءات تسوية الحقوق مدة طويلة تصل الى خمس سنوات خلال فترة فرض الحراسة ومازال امر بعض الشركات مفروضا على جهاز المدعى العام الاشتراكى لمصدر قرار بالتحفظ على احداها لثبوت عدم قدرتها على الانطلاق مع المودعين على تسوية مستحقاتهم

□ مركز الشركة الام « الريان » وبالنسبة للشركة الام التي تجمع في احضانها غالبية المودعين ويصل عددهم الى نحو ١٩٠ ألف مودع ، فقد احيل اصحابها وبعض موظفيها الى محكمة الجنائيات لمباشرة اختصاصها المنصوص عليه في القانون وبحلول المتهمون بالاستفادة من نص القانون الذي يعطى للمحكمة سلطة اعفائهم من العقوبة اذا

قاموا برد الاموال لاصحابها قبل صدور حكم نهائى في الدعوى ، فطرح عرض شراء اصول الشركة ، وقيمتها حسب تقدير المحاسبين القانونيين لايتجاوز ٣٠٠ مليون جنيه ، بمن يتحدد باعلى القيمتين : مقدار مستحقات المودعين او مليار ونصف مليار جنيه على ان يخصص الثمن لسداد حقوق المودعين وديون الشركة . وقد جرى بالفعل توقيع عقد البيع ونص فيه على ضمانات السداد .. ولكن الصفقة اصطدمت بعدة عقبات منها تداخل اصول الشركة مع اصول شركة اخرى بينهما نزاع مطروح امره على المحاكم وحيث يصمم الممثلون القانونيون للشركة الاخرى على استرداد اصولها او دفع قيمتها او على الاقل معاملة مودعيها معاملة مودعى الشركة الام ومازالت المفاوضات جارية ثم جاءت عقبة الضرائب ومقدارها يبلغ نحو ثلث

مقدار الثمن المعروض وتجري النيابة العامة مساعدتها لتذليل هذه القضية . وهكذا كما ترى هناك محاولات عديدة لرأب الصدع الذى اصطب علاققت توظيف الاموال وايجاد تسوية جزئية لمشاكلها عن طريق صرف جزء من مستحقات المودعين الذين ليس امامهم الا القبول فهذا هو مصير نظام الاستثمار الاعوج . فكما انه يجلب الربح احيانا فانه يسبب الخسارة غالبا ويصيب الاموال في مقتل . وعلى كل مشرك في مثل هذا النظام ان يتحمل نصيبه من المسؤولية هذا هو مقتضى العدل بعينه ولكل متضرر او متظلم ان يلجا الى القضاء .

حصيلة العام امام المحاكم :

شهدت قاعات المحاكم تطورات في شأن قضايا توظيف الاموال ومايتصل بها ، فقد صدر العديد من الاحكام الجنائية ضد اصحاب الشركات نظير اصدار شيكات بدون رصيد وبعضها اصبح وشيك التنفيذ بالحبس كذلك اصدرت محكمة القضاء الادارى حكما يتضمن بطلان تشكيل مجلس ادارة هيئة سوق المال وهو المجلس الذى اصدر العديد من القرارات المتعلقة بمصير شركات التوظيف وحقوق المودعين لديها وقد توقع البعض ان ينصرف البطلان للمضى به الى هذه القرارات الامر الذى يترتب عليه انقراط عقد النظام الذى وضعه القانون الجديد وانزلاق مصير الجميع الى دائرة الغوضى . ولكن محكمة القضاء الادارى احتاطت لهذا الامر وقررت ان حكمها بالبطلان لا يؤثر في صحة القرارات التي اتخذها المجلس المحكوم بالغاء قرار تشكيله واستست حكمها على مقتضيات المصلحة العامة وضرورة انتظام المرافق العامة .

الدروس المستفادة وتوقعات

هذه عجالة عن اهم مالحق « قضايا توظيف الاموال من تطورات » خلال العام المنصرم وهي تليد في مجملها ان تجربة هذه القضايا في حاجة الى مزيد من الوقت والجهد والصبر للتوصل الى تسوية مرضية تعطى بعض الحقوق لاصحابها . ولكنها تجربة اعطتهم درسا لاينبغي ان ينسى فيما يجب الاحتياط له عند استثمار



المصدر : الإصدار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ يناير ١٩٩٠

الأموال كما أنها تجربة مليئة بالعبر
بالنسبة للسلطات المعنية ، فما يجب أن
يكون عليه حال التنظيم القانوني لقطاع
من قطاعات الاستثمار الأزمات وأهم هذه
الدروس فيما يعنيها هو أن للاستثمار
قنوات شرعية لايجوز التفریط فيها
وأصولا يجب التزامها ، والإقلاع عن
التامل مع من لادارية له بها .

أما عن الأسلوب الذي أدبرته به الأزمة
سواء في شقه التشريعي أو في شقه
التطبيقي فإن التجربة أثبتت أن هذا
الأسلوب في حاجة إلى تطوير يعهد به إلى
أصحاب الاختصاص الأصيل في التنظيم
القانوني للقطاعات الاقتصادية
المختصة وتتولى تنفيذ هذه كوابر
مستوعبة للفلسفة القانون . وقد أظهرت
المدة الزمنية القصيرة التي مضت بفض
أوجه قصور القانون ، فعل سبيل المثال
أفادت تجربة القانون رغم حداثة أن
ماورده في شأن صكوك التمويل وهي قناة
جديدة لتمويل الشركات لايتوقع له
النجاح في التطبيق العمل لأسباب عديدة
منها عزوف الناس عن التعامل مع كل
مايذكرهم بتلك التجربة المريرة الخاصة
بتوظيف الأموال . وقد غلغل المشرع عن
هذا العنصر . الناس حين وضع صكوك
التمويل في أحضان قانون تلقى الأموال
بحيث يقع الرفض تلقائيا لكل مايتصل
بتوظيف الأموال دون تغيير . وهذا درس
يتعلق بأصول السياسة التشريعية يجب
أن نعيه جيدا .

وقد ظهر قصور القانون أيضا في مرحلة
تصفية الشركات وهو أمر كان متوقعا
غداة صدور القانون فالقانون لم ينظم
أحدى نتائج تطبيقه المتوقعة وبصفة
خاصة تصفية الشركات وتربط على ذلك
أن آثار التساؤل عن القواعد الواجبة
الالتزام هل هي القواعد العامة للمشاركات
لذلك لا تعجب إذا لاحظت أحجام
الناس عن التعامل بإبداعات جديدة
بمقتضى النظم الجديد الذي أتى به هذا
القانون المسمى « صكوك الاستثمار » وهل
يتوقع أن يامن الناس على أموالهم في ظل
نظم قانوني لا يوفر الحماية لها من سوء
الإدارة ولا يكتفل تطبيقه تضيق دائرة
مخاطر الاستثمار ؟ ناهيك عن سهام
الطعن بعدم الدستورية المصوبة لمثل هذا
القانون .

هكذا فإن قانون تلقى الأموال في حاجة
إلى تطوير في اتجاه الأخذ بأصول
التنظيمات الحديثة للاستثمار الجماعي
للأموال التي يحيطها القانون بسياج من
القواعد التي تحمي أموال المشتركين فيها
وهي أمور تحتاج إلى تخصصات دقيقة .



المصدر: السوفي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠

●●●●●●●●●●

مع بداية عام ٩٠ وقفة

مع تصريحات رئيس الوزراء

السوفية

أكثر من ١٢ تصريحاً لرئيس الوزراء
حول أخبار سارة للمودعين لم تتحقق!

رئيس الوزراء يعلن أن سياسة الحكومة وقف ارتفاع الأسعار.. ولهيب الأسعار مازال يكوى

المواطنين!

مشروع مدينة «الفيروز» يبدأ تنفيذه في التصريحات الوزارية

فقط!

٢٥ أبريل، وبالتالي لم يكن هناك مبرر
لاجازة ١٩ مارس، ولكن حفاظاً على ماء
الوجه تقرر اعتبار يوم الثلاثاء ٢١ مارس
اجازة!

إلغاء قانون الطوارئ

ومن الأقوال الأخرى التي أعلنها د.
صدقي في نفس الفترة ولم تتحقق ويبدو
أنها لن تتحقق، ما ذكره أمام مجلس
الشعب في رده على مناقشات أعضاء
الأغلبية والمعارضة، حيث أعلن رئيس

الوزراء أنه سيكون أول من يتقدم
للمجلس بطلب إنهاء العمل بقانون
الطوارئ، إذا انتهت الظروف الصعبة
والهجمات الشرسة التي تعرض المجتمع
للانهيار والاضطراب، ولكن د. صدقي -
للاسف - لم يتقدم حتى الآن بمثل هذا
الطلب، لأننا لانزال نعيش - كما تتصور
قيادات الدولة - في ظل هجمات شرسة منذ
تسع سنوات!

كارثة توظيف الأموال

وقد خرج الدكتور عاطف صدقي عن
صمته التقليدي إزاء الكارثة التي أصابت
المودعين بشركات توظيف الأموال، فقد
راح في تصريحاته العديدة - أكثر من ١٢
تصريحاً على مدار العام بمعدل تصريح
كل شهر - يطمئن المودعين بأخبار سارة
«قريباً، ولكن انتهت السنة ولم تتحقق
الأخبار السارة».

ونموذج لهذه التصريحات ما أعلنه د.
صدقي في أعقاب لقائه بالرئيس مبارك بعد
التعديل الوزاري الذي خرج بمقتضاه

تشهد بداية كل عام جديد مباركة طريفة بين الوزراء في إصدار
التصريحات التي تبشر المواطنين بإنجازات رائعة سوف تتحقق على
أيديهم، وخطوات جريئة سوف يقدمون عليها في مجالات مسؤولياتهم،
والقاسم المشترك بين هذه التصريحات جميعاً أن العام الجديد سوف
يكون عام التنمية، وحل المشاكل، وتيسير الأمور.. ويمر العام والحال
لا يكاد يختلف عما كان عليه.. فالإنجازات لم يتحقق معظمها والوعود
تبخرت أو انسحبت - مع مرور الأيام - إلى زوايا النسيان! حتى يبدأ عام
جديد، فتكرر نفس الصورة.. وعود بالحلول والإصلاحات والإنجازات
المرتقبة.. والمواطنون ينتظرون!! وفي هذا الموضوع نحاول رصد
تصريحات رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقي، على مدار العام الماضي،
وتكشف هذه القراءة السريعة في التصريحات الوزارية انتشارها إلى الدقة
أحياناً، ووقوعها في التناقض أحياناً أخرى، وعدم تحقق الكثير منها في
النهاية.

كان الدكتور صدقي رئيس الوزراء
صاحب نصيب كبير من التصريحات التي
لم تتحقق، والتي اتسمت بالتضارب في
أغلب الأحوال، رغم أن الدكتور صدقي
يتميز - على حد ما يصفه الكثيرون - بأنه
قليل الكلام، وأنه رئيس الوزراء الصامت،
وهو أمر من المفترض أن يكون عاملاً في
اتصال تصريحاته بالدقة وليس العكس،
ورغم أن الدكتور صدقي أيضاً صرح ذات
مرة - ٣ مايو - بأن «اسلوبنا عدم الإعلان
عن شيء إلا بعد أن يتم»..

ومن التصريحات التي أثرت ضجة
كبيرة لعدم تحققها، وكانت تتسبب في
أزمة وزارية تصريح الدكتور صدقي في

أوائل العام المنقضى - مارس ٨٩ - بأنه
ستعلن أخبار سارة تهم العاملين
وأصحاب المعاشات خلال الاحتفالات
بعودة طليبا إلى مصر، وأنه ينتظر إعلان
هذه الأخبار عقب عودة الرئيس مبارك من
رحلته الأوروبية آنذاك، وأن يوم الأحد
١٩ مارس سيكون عطلة رسمية في جميع
الوزارات بدلاً من يوم ٢٥ أبريل احتفالاً
بذكرى عودة سيناء. وعاد الرئيس ولكن
لم تعلن أخبار سارة كما صرح د. صدقي،
لأنه لم يكن هناك شيء من هذا القبيل
أصلاً، كما أنه لم يكن قد تقرر إلغاء اجازة



المصدر: الوقف

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: هـ يناير ١٩٩٠

المشير ابو غزالة من وزارة الدفاع، من ان هناك الكثير من الاخيار الجديدة والخاصة بشركات توظيف الاموال وسوف تعلن في موعدها خلال فترة قريبة، وانه سيعقد اجتماعا مع المسؤولين لدراسة الموقف.

ومضى اسبوع على هذا التصريح الذي اطلقه د. صدقي في ١٦ ابريل، ليطلق تصريحا اخر يعلن فيه انه يبحث مع المجموعة الاقتصادية موقف شركات توظيف الاموال وحقوق المودعين. وبعد اسبوع اخر خرج د. صدقي بتصريح اخر يعلن فيه انه تم السماح لجميع شركات توظيف الاموال بصرف مائتاه من الارياف للمودعين عدا شركة واحدة هي الريان، ويذهب المودعون للشركات فلا يصرفون شيئا. فيخرج علينا د. صدقي بتصريح اخر يعلن فيه انه سيعقد اجتماعا هذا الاسبوع - ٢٢ مايو - لمتابعة موقف شركات تنقي الاموال ويؤكد ان جميع الشركات مستمرة في ممارسة نشاطها بصورة طبيعية عدا شركة الريان. وبعد انتهاء مفعول التصريح الاول في تسكين المودعين يخرج علينا رئيس الوزراء بتصريح - ١٢ يونيو - يؤكد فيه ان الحكومة ستحدد موقف المودعين بشركات الريان خلال اسبوعين وان هناك ضوابط محددة للحفاظ على ايداعات واموال المودعين بتلك الشركات سواء بالنسبة لكبار المودعين او صغارهم، وانه سيعقد اجتماعا لمتابعة الموقف بالنسبة لشركات الريان على ضوء التحقيقات. بعد ذلك مباشرة - ٢٩ يونيو - يعلن د. صدقي مرة

اخرى انه سيعقد اجتماعا لمتابعة موقف شركات تنقي الاموال. ولان كل تلك التصريحات تدخل في اطار العموميات التي لا يخرج منها المودعون بنتيجة او موقف محدد يعلن رئيس الوزراء في ٢٤ سبتمبر ان نتائج تحقيقات الريان سيعمل عنها قريبا، وانه تم عقد عدة لقاءات مع وزير العدل والنائب العام بذلك الشأن. وتستمر بيانات «الطمأنة» من رئيس الوزراء للمودعين حتى بعد بيان النائب العام بشأن شركات الريان، فيعلن انه سيعقد الموقف على ضوء ما اسفرت عنه تحقيقات النائب العام وان هناك اخبارا «سارة» قريبة للمودعين؛ ويتزايد قلق المودعين فيعلن مجلس الوزراء انه سيعقد اجتماعا برئاسة - ١٢ نوفمبر - لمناقشة وتقييم الموقف حول شركات الريان. المهم انه لم يخرج علينا رئيس الوزراء بعد كل هذه البيانات بما يوضح حقيقة الموقف بالضبط، او ما هو تقييمه لتلك الشركات التي عقدت جلسات لا حصر لها لدراسة احوالها وما زال المودعون حتى الآن لا يعرفون ما هو موقف شركات توظيف الاموال، وبالذات شركة الريان، وما هو موقف ودائعهم وبأي طريقة سيستردونها؟ ويبدو ان د. صدقي نفسه لا يعلم والا كلن قد قل لنا ما يعلمه.

ومن التصريحات التي اعلتها د. صدقي ثم عاد فاعلن ما يناقضها في فترة قصيرة، تصريحه في ٤ مايو من ان سياسة الحكومة هي وقف ارتفاع الاسعار، وازم اي ارتفاع في الاسعار بشكل عشوائي تجرمة الدولة وتعالق عليه ولكن د. صدقي يعود في ٧ يونيو ليعترف بان الاسعار ترتفع في مصر نتيجة لاجراءات الاصلاح الاقتصادي. ولان ٧٥٪ من استهلاكنا يعتمد على الاستيراد، وهو ما يؤكد لهيب الاسعار الذي يكوى المواطنين.

مدينة الفيروز

وخلال العام. يتذكر رئيس الوزراء وبالتحديد في ٣٠ أكتوبر مشروع مدينة الفيروز الذي دعت اليه مؤسسة الاهرام، فيطلب من وزيرى الدفاع والتعمير توصياتهما لبدء الخطوات التنفيذية للفيروز دون ان يبدأ شيء، ويبدو ان المدينة لن تقام اصلا، وان هذه الحالة لا بد من رد المليون جنيه التي جمعها لامحابها او يقيم بها مشروعا آخر. وفي اواخر نوفمبر يعلن د. صدقي ان عام ٨٩ سيكون عام بدء تطوير واصلاح القطاع العام وتحريره من القيود التي تحد من حريته في سبيل الوصول الى الهدف، اي ان ذلك كله سيتم خلال شهر

تحقيق:
مصطفى عبدالرازق



المصدر : الوفد

التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وضوابط لاستخدام حسابات شركات التوظيف بالنقد الاجنبي كتب - طلعت الطرايشي :

تقرر وضع ضوابط جديدة على استخدام حسابات شركات
توظيف الاموال بالنقد الاجنبي في البنوك . أكد الدكتور رفيع
سويلم وكيل اول وزارة الاقتصاد ، ان الضوابط تشمل الزام
الشركات باستخدام حساباتها بالنقد الاجنبي في استيراد
احتياجاتها من الخامات ومستلزمات الانتاج

الاجنبي ، ارتفاع حجم الاعتمادات
الاستيرادية المتأخرة بالبنوك الى ٣٠٠
مليون دولار في العام الماضي . منها ٢٣٠
مليون دولار للقطاع العام ، و ٧٠ مليون
دولار للقطاع الخاص . وأوضح ان
الاعتمادات التي تمت تغطيتها من موارد
السوق المصرفية بلغت ٤,٨ مليار دولار
للقطاعين العام والخاص والمشارك .
وتدرس وزارة الاقتصاد حالياً ، امكانية
التوسع في استخدامات حصيلة السوق
المصرفية ، لتشمل تغطية جميع الخدمات .
ومنها حج الافراد والجمعيات الدينية ،
عن طريق صرف ٥٠٠ ريال لكل حاج ،
بهدف خفض الطلب على الدولار خارج
البنوك .

ويشترط ورود البضائع والخامات
خلال مدة اقصاها ٦ اشهر بنفس القيمة ،
التي تم تحويلها للخارج . كما تشمل
الضوابط السماح للشركات باستخدام
حساباتها في البنوك بالنقد الاجنبي ، لرد
اموال المودعين او ارباحهم بموجب اوامر
دفع مرفق بها البيانات الخاصة بكل
مودع .
تهدف الضوابط الى ضمان استخدام
اموال المودعين في القنوات الشرعية ،
ومنع استخدامها في المضاربات . كما أكد
وكيل وزارة الاقتصاد لشئون النقد



المصدر : الوفد

التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رد أموال المودعين في ٨ شركات لتوظيف الأموال خلال «يونيو» ممثلو الشركات يتهمون هيئة سوق المال بالتعسف والتحايل ضدهم

خلال التحقيقات، عدم قدرة الشركات على رد الأموال خلال الفترة الزمنية التي حددتها.

كما أرجع ممثلو الهيئة، رفضهم لطلبات توفير الأوضاع إلى الشك في جدية أنظمة الشركات، وعدم كفاية المستندات المقدمة منها. ومن المنتظر أن يبدأ المحققون في استدعاء بعض المودعين بالشركات لسماع أقوالهم تحت إشراف المستشار عبدالمعز أحمد مدير إدارة التحقيق والأدعاء. وعلمت «الوفد» أن المستشار عبدالمعز حامد المدعي الاشتراكي سوف يقدم تقريرا شاملا عن نتائج التحقيق مع شركات توظيف الأموال، لمناقشته بمجلس الشعب ضمن التقرير السنوي عن أعمال الجهاز الذي يقدم سنويا إلى المجلس وفقا للقانون.

جدد أصحاب ٨ شركات لتوظيف الأموال، رغبتهم في تنفيذ برامج رد أموال المودعين التي تقدموا بها إلى هيئة سوق المال، والتي رفضت قبول طلبات توفير أوضاعهم. قرر بعض رؤساء الشركات في تحقيقات جهاز المدعي العام الاشتراكي، أنهم يقومون حاليا بالأعداد للمرحلة الأولى من برامج رد الأموال، ويتم بمقتضاها رد نسب تتراوح بين ٢٠ و ٣٠٪ من الودائع خلال شهرى «يونيو» و«يوليو» القادمين بدون خصم للأرباح التي سبق صرفها. أكد أصحاب الشركات أصرارهم على برامج رد الأموال التي لم

تقبلها هيئة سوق المال، واتهموا الهيئة بالتعسف في رفض طلبات توفير الأوضاع بدون مبرر معقول. استمع المستشارون محمود الشربيني ومحمد شاهين وهشام سرايا وعادل سعيد وهشام العياط ومحمد صفوت هلال مساعدي المدعي الاشتراكي، إلى أقوال بعض المسؤولين بالشركات وهيئة سوق المال والمحاسبين المنتدبين لمراجعة ميزانيات الشركات وهي: الهدى مصر، وبدر، والزهرى، والحجاز، والمراكشى، وإي سي سنتر، ونيوكايرو. زعم ممثلو هيئة سوق المال



المصدر: الميثاق

التاريخ: ٨ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كبار المسؤولين والوزراء شيدوا الفيضانات في جزيرة الأعلام..!

نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الزراعة واستصلاح الأراضي
بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٢ بتعديل النصوص
الخاصة التي تنظم الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وتنفيذها والاعتماد على تنفيذ
توازين الميزانية
على القرار الوزاري رقم ١٢٣٥ لسنة ١٩٨٦ بتعديل النصوص الخاصة بتنفيذ
مقررتها على البحيرات المرة الكبرى بالدفتر العام بعد شاطئ الاحلام لجزيرة الأعلام
مادة (١) ينشأ السيد المهندس وزير الزراعة / خيري حاتم حسن جاد مدير مديرية الزراعة
بالاسكندرية في خويلع مفرد الوجه الشمالية كطرف أول من وزارة الزراعة بالنسبة
للشاحات والعملة بالقرار الوزاري رقم ١٢٣٥ لسنة ١٩٨٦ والوزارة على البحيرات
المرّة الكبرى بالدفتر العام ومحافظة الاسكندرية وندد على سبيل
مقر نقطة وج ايداع البائع في حسابات املاك الدولة العامة
مادة (٢) على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار
توقيع /
دكتور / يوسف والس

السيد الوزير / خيري حاتم حسن جاد
مدير مديرية الزراعة
المرّة الكبرى بالدفتر العام ومحافظة الاسكندرية وندد على سبيل
مقر نقطة وج ايداع البائع في حسابات املاك الدولة العامة
مادة (١) ينشأ السيد المهندس وزير الزراعة / خيري حاتم حسن جاد مدير مديرية الزراعة
بالاسكندرية في خويلع مفرد الوجه الشمالية كطرف أول من وزارة الزراعة بالنسبة
للشاحات والعملة بالقرار الوزاري رقم ١٢٣٥ لسنة ١٩٨٦ والوزارة على البحيرات
المرّة الكبرى بالدفتر العام ومحافظة الاسكندرية وندد على سبيل
مقر نقطة وج ايداع البائع في حسابات املاك الدولة العامة
مادة (٢) على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار
توقيع /
دكتور / يوسف والس

السيد الوزير / خيري حاتم حسن جاد
مدير مديرية الزراعة
المرّة الكبرى بالدفتر العام ومحافظة الاسكندرية وندد على سبيل
مقر نقطة وج ايداع البائع في حسابات املاك الدولة العامة
مادة (١) ينشأ السيد المهندس وزير الزراعة / خيري حاتم حسن جاد مدير مديرية الزراعة
بالاسكندرية في خويلع مفرد الوجه الشمالية كطرف أول من وزارة الزراعة بالنسبة
للشاحات والعملة بالقرار الوزاري رقم ١٢٣٥ لسنة ١٩٨٦ والوزارة على البحيرات
المرّة الكبرى بالدفتر العام ومحافظة الاسكندرية وندد على سبيل
مقر نقطة وج ايداع البائع في حسابات املاك الدولة العامة
مادة (٢) على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار
توقيع /
دكتور / يوسف والس

وزارة الزراعة
مكتب الوزير
مكتب السيد / المهندس وزير الزراعة
تحت رقم ١٠٠٠
أشرف بان أرسل بوقته
رقم ٦٤٥٥ لسنة ١٩٨٦
رجاء الفصل بالاحاطة والتنبيه بانقاذ اللزوم تنفيذ منتهى الامتثال
توقيع /
مهندس / خيري حاتم حسن جاد
مدير مديرية الزراعة
بالاسكندرية في خويلع مفرد الوجه الشمالية كطرف أول من وزارة الزراعة بالنسبة
للشاحات والعملة بالقرار الوزاري رقم ١٢٣٥ لسنة ١٩٨٦ والوزارة على البحيرات
المرّة الكبرى بالدفتر العام ومحافظة الاسكندرية وندد على سبيل
مقر نقطة وج ايداع البائع في حسابات املاك الدولة العامة
مادة (١) ينشأ السيد المهندس وزير الزراعة / خيري حاتم حسن جاد مدير مديرية الزراعة
بالاسكندرية في خويلع مفرد الوجه الشمالية كطرف أول من وزارة الزراعة بالنسبة
للشاحات والعملة بالقرار الوزاري رقم ١٢٣٥ لسنة ١٩٨٦ والوزارة على البحيرات
المرّة الكبرى بالدفتر العام ومحافظة الاسكندرية وندد على سبيل
مقر نقطة وج ايداع البائع في حسابات املاك الدولة العامة
مادة (٢) على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار
توقيع /
دكتور / يوسف والس



المصدر : المشرق

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ يناير ١٩٩٠

● صفقة الريان تكشف الفساد

وتوفير الغذاء للشعب - وانما في تهينة
الممكن لاستنشاق الهواء . الاحلام .
طالما أن الشاطئ والجزيرة هي
جزيرة الاحلام . وكل عندئذ لابد من
تشديد الفيلات والقصور يارقي الفن
والطراز المعماري . وتسابقت حكومة
رجال المال والأعمال ، طامعا رغبا في
استنشاق الهواء والاستمتاع به ..
وليهذه ملايين الفقراء والجوعى الى
الجحيم ..

بلاغ ومذكرة تفصيلية للقائم العام

● وهكذا شاعت الاقدار أن تكشف
قضية الريان والمؤامرة التي حاكها
الحكومة ومازالت ضد الشركة أن يراج
الغطاء عن الاسرار الخفية بعصبيتها
السنية . وأمام المستشعر بدر
المنياوي النائب العام بلاغ من محمد
رشاد نبيه ضد قائمة المسؤولين
مستغلي النفوذ للتحقيق معهم في تبديد
المال العام وضياع اموال الدولة وابعاد
عقود باطلة قانونا ذلك أن الوزراء لا
يحق لهم ذلك طالما كانوا في مواقعهم
السلطوية .. واتهمهم رشاد نبيه
بإضاعتهم ، وتبديدهم مليارات
الجنيهات على خزينة الدولة بينهما
يتفنن هؤلاء في وضع العراقيل لتلو
العراقيل أمام صفقة الريان للحيلولة
دون تنفيذها ورفع المعاناة عن آلاف
المودعين الكادحين .

القائمة الوزراء أمام الشعب

تلك هي المهام والشغل الشاغل
لرجال ونجوم الحكومة ليس رفع
المعاناة عن كاهل الشعب ولكن لتأمين
مستقبلهم ومستقبل أولادهم ..
والاستمتاع بالاحلام وصيد الاسماك
على شاطئ .. جزيرة الاحلام . !!

الوزاري الصادر برقم ١٢٢٥ لسنة
٢٩٨٦ بتخصيص قطعة أرض لشاطئ
جزيرة الاحلام .

وبعدما اتخذ وزير الزراعة القرار
رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٨ بعد الاطلاع على
القرار الجمهوري رقم ٤٦٥ لسنة ٨٢
والقرار ١٢٥ لسنة ١٩٨٦ بتخصيص
المساحة المقام عليها ١٧ موقعا على
البحيرات المرة بالدفرسوار بعد
شاطئ الاحلام لوزارة الزراعة .. وقام
وزير الزراعة بتفويض المهندس خيرى
حافظ ، مدير الزراعة بالاسماعيلية ،
لتوقيع عقود المساحات المخصصة
للبيع مع ايداع المبالغ في حسابات
أموال الدولة .

وفجأة وقبل أن يمضي عام على تاريخ
صدور القرار .. كانت لافتة الشرف
وقائمة المتعاقدين على جزيرة الاحلام
بأمر سلطان بالاسماعيلية قد تضمنت
كبار رجال الدولة من نواب رئيس
الوزراء والوزراء السابقين والحاليين
وكبار ضباط الرقابة الادارية وبعض

تحقيق

ربيع شاهين

قيادات الشرطة والجيش
والمحافظين .. ورئيس مجلس الشعب
الحالى :

● وهكذا وفي سرعة وجيزة تمكن رجال
السلطة من السطو على مئات الآلاف من
الامتار من أجود أراضي الدولة
الصالحة للزراعة بساحل بحير
والخضروات .. ولم يدفع هؤلاء مقابل
تلك الأراضي سوى بضع جنيهات ٢٥٢
جنيها للمتر الواحد بينما اجمالى
قيمتها يتجاوز المليار جنيه حيث
يتجاوز ثمن المتر الواحد ٢٥٠٠
جنيه .
وتسبق رجال حكومتنا السعيدة
وعصبة ، الحزب الوطنى ، ليس في
زراعة الارض وتنمية موارد الدولة

● لم تكد أوراق وملفات قضية الريان
توشك أن تطوى حتى تكشف العديد
من الانحرافات وصور الفساد
واستغلال النفوذ لعشرات المسؤولين
من كبار رجال الحكومة .

ومازالت لجنة ، الريان ، وما تعرض
له على أيدي هؤلاء من مؤامرات تطارد
حكومة الحزب ، الوطنى ، حتى أنه
بدا أن هناك الكثير من المفاجآت
والأوراق السرية التي تحويها جعبة
الريان ، و . الشعب ، تنشر من خلال
المستندات والوثائق وتوقعيات
أصحاب السلطة .. وكيف أساءوا
استخدامها .. واستباحوا لانفسهم
وزوجاتهم وأولادهم موارد الدولة التي
أثقلها عبء الديون عاما بعد الآخر في
عهد حكمهم الغابر ..

تقول الأوراق والمستندات أن أكثر
من ٧٢ مسئولا تنفيذيا من الوزراء
ووكلائهم وامينين العامين وكبار
القيادات الحاليين والسابقين قاموا
بنهب أرض الدولة بأسخس الاثمان
وأضاعوا على خزائنها أكثر من مليار
جنيه ولم يدعوا مقابل سطوهم
واستيلائهم على تلك الأراضي سوى
بضع جنيهات .. ولم يكن شراؤهم
لأرض جزيرة الاحلام لأجل مساهمة في
التنمية أو توفير لرغيف الخبز انما
لتشديد الفيلات والقصور .. لكن ما هي
حكاية جزيرة الاحلام ومن هم روادها
وأصحاب اليد العليا .. ومتى بدأ
التفكير في تحقيق أراضيها .. ولماذا تم
كل ذلك بصورة سرية ..

سرى جدا من

وزير التجويع

● في ٢٠ ديسمبر ١٩٨٦ أرسل المهندس
منير أبو بكر ، مدير إدارة شئون رئاسة
الجمهورية ومجلس الوزراء الى وزارة
الزراعة ومدير الزراعة بالاسماعيلية
المهندس خيرى حافظ نسخة من القرار



المصدر : الشعب

التاريخ : ٨ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تأجيل تحويل اموال الريان حتى تنتهى مشكلة الضرائب

وأوضح ان تلك العملية - تحرير وتسليم الشيكات - سوف تستغرق ٤ اشهر على غرار ما تم في مراجعة ومصادقة حسابات المودعين .

من جانب آخر علمت ، الشعب ، ان اتصالات مكثفة تجريها ادارة التحفظ بمكتب النائب العام المستشار بسن المنيلاوي بكل من وزير العدل ورئيس الوزراء لحل الازمة .

وأشار مصدر مسئول بالنيابة الى بان مشكلة الضرائب سيتم تسويتها سريعا بما يحقق مصلحة المودعين ودون الحاجة لمزيد من الاضرار بهم وحرصا على اتمام الصفقة في موعدها .

كما اعرب عن امله في اعفاء شركة الريان من تلك الضرائب خاصة حسبا اكدت التقارير المحاسبية خسارتها خلال الفترة التي سبقت التحفظ على اصولها ...

علمت ، الشعب ، أنه تقرر تأجيل تحويل قيمة صفقة الريان وايداعها بالبنوك حتى تنتهى ، الزوينة ، التي اختلفتها مصلحة الضرائب بإعلانها المفاجيء استحقاتها لدى الشركة ٤٨٠ مليون جنيه ...

أكد رشاد نبيه وكيل المستشارين لـ الشعب ، ان هناك فرصة ثلاثة اسابيع امام الحكومة لحل ازمة الضرائب والا فانه سوف يكشف عن مفاجاة كبرى تتعلق ببعض كبار المسؤولين وقال ان هناك اجراءات ستتخذ رفض الافصاح عنها اذا وصلت الامور الى طريق مسدود .

وأضاف ان تحرير وتسليم الشيكات واستحقاق صرفها للمودعين لن يتم قبل يوليو القادم وأن ذلك ليس تعنتا أو تأخيرا بسبب مشكلة الضرائب وانما يرجع بالدرجة الاولى الى ضخامة عدد المودعين ...



المصدر : المساء

التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النائب العام :

محاكمة عاجلة لصاحب « الأنوار » لتوظيف الأموال

كتبت - لبنى جاويش

أمر المستشار بدر المنياوي النائب العام بإحالة صاحب شركة الأنوار لتوظيف الأموال إلى محاكمة عاجلة لمخالفته أحكام القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ واستمراره في تلقي الأموال وتقديمه قائمة مركزه المالي تتضمن بيانات غير حقيقية.

أدراج أرصدة بعض المودعين في قائمة المركز المالي بالإضافة إلى عدم نشر البرنامج طبقاً للقانون علاوة على استمراره في تلقي الأموال من الجمهور وعدم التزامه بالبرنامج الزمني رد أموال المودعين في موعدها القانوني بحجة عدم وجود السيولة المالية.

أمر أحمد الدريس رئيس نيابة الشئون المالية بحبس صاحب الشركة أربعة أيام احتياطياً على نمة التحقيق على أن يراعى تجديدها في الموعد القانوني واستدعاء فاروق عبد الباري وحسن فرج مديري منافذ الشركة لتلقي الأموال بدمهور والاسكندرية للتحقيق معهما.

(٦٢ سنة) صاحب شركة الأنوار لتوظيف الأموال بعدم التوقف عن تلقي أموال من الجمهور لاستثمارها مخالفاً بذلك أحكام القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وكذلك غفاله إدراج بعض المودعين في البرنامج الزمني لرد الأموال.

تبين من تحقيقات النيابة أن الشركة كانت قد تقدمت بأوراقها إلى هيئة سوق المال لتوفيق أوضاعها بعد المدة المقررة وأنه أصبح وفقاً لأحكام القانون على صاحبها تقديم برنامج زمني لرد الأموال للمودعين إلا أن مفتشي هيئة سوق المال اكتشفوا عند فحص البرنامج اغفال صاحب الشركة

كانت هيئة سوق المال قد تقدمت ببلاغ إلى المستشار حسن الشربيني المحامي العام لنيابة الشئون المالية والتجارية تتهم فيه أمير محمد معروف



المصدر :**الوفد**.....

التاريخ :**٩ يناير ١٩٩٠**.....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هروب صاحب شركة «بدر» لتوظيف الأموال رغم قرار محكمة القيم بمنعه من مغادرة البلاد !!

عليها . نفى عادل المشد نائب رئيس الشركة علمه بالجهة التي سافر اليها محمود طاحون . وقررائه يحضر تحقيقات الجهاز بتوكيل عام من رئيس مجلس إدارة الشركة . تبلغ ديون الشركة أكثر من ١٠٠ مليون جنيه . وتشير التقديرات الأولية إلى أن ممتلكات الشركة المتحفظة عليها تكفي لرد حوالى ٤٠ مليون جنيه فقط من أموال المودعين !! رجحت المصادر هروب صاحب الشركة إلى دولة أسبوية .

كتب - حمدي شفيق :

أكدت مصادر مطلعة «الوفد» ، هروب محمود طاحون صاحب شركة بدر للاستثمار وتوظيف الأموال إلى جهة غير معلومة . رغم صدور قرار من محكمة القيم بمنعه من مغادرة البلاد !! أشارت المصادر إلى امتناع «طاحون» حتى الآن عن المثول أمام جهاز المدعى العام الاشتراكي لاستجوابه بشأن أمواله المتحفظة



المصدر : المساء

التاريخ : ١٠ يناير ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

.. ومازالـت شركات توظيف الأموال تتساقط .

إحالة شركة « هابى تريد » للنسيابة وهيئة سوق المال

كتبت - انتصار النمر :

كشفت إدارة الأموال العامة بوزارة الداخلية النقاب عن شركة جديدة لتلقى الأموال ببورسعيد تمكن أصحابها من الاستيلاء على ملايين الجنيهات والدولارات من المودعين ثم توقفوا عن صرف الأرباح بحجة تعثر نشاطهم التجارى بالمنطقة الحرة .
تم إخطار نيابة الشئون المالية والإدارية وهيئة سوق المال لفحص المركز المالى للشركة واتخاذ الاجراءات القانونية ضدها .

كان اللواء احمد فؤاد عطا مساعد وزير الداخلية ومدير مباحث الأموال العامة قد تلقى عدة بلاغات من عدد من المواطنين عن قيام محمد سعيد صاحب ومدير مؤسسة « هابى تريد » للاستيراد والتصدير ببورسعيد بتلقى مبالغ مالية متفاوتة القيمة من المواطنين بهدف إقامة مشروع استثمارى تجارى مقابل عائد سنوى قدره ٦% وذلك بموجب شبكات حررها لهم صاحب الشركة .

قام العقلاء محمود الفيشاوى ومحمد فراج ومحمد الخوانكى والمكثمان مصطفى توفيق وولى الدين شفيق بعمل التحريات اللازمة حول مدى صحة هذه البلاغات وكشف النقاب عن هذه الشركة التى ظلت متهرية منذ صدور قانون تلقى الأموال .

اكدت التحريات أن للشركة حسابات ببنك ابوظبى الوطنى فرع بورسعيد بالدولار والبنك الاهلى فرع الشرفين بالجنيه المصرى والدولار .. وأن عدد المودعين يصل الى ٤٠٠ مودع وأن حجم الادعاءات بلغ أكثر من ٥ ملايين من الجنيهات .

تبين أن صاحب الشركة تلقى أموالا من الأقارب والمعارف والأصدقاء بفقود مقاصدة وذلك من أجل استيراد الخامات الصناعية اللازمة لصناعة الحلويات نظير عائد سنوى يتم صرفه من رأس المال تحت مسمى أرباح سنوية

الجدير بالذكر أن صاحب الشركة يحاول الآن تحويلها الى شركة مساهمة بحيث يصبح كل مودع صاحب أسهم فى هذه الشركة .



المصدر : الاصحاح

التاريخ : ١١ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الناس والاقتصاد

المودعون بالشريف وارباح ١٩٨٨

عشرات الاستفسارات بالعربيد او بالتليفون اتلقاها يوميا. للسؤال عن نصير ارباح المودعين في شركة الشريف لتتلقى الاموال عن عام ١٩٨٨ ، فرئيس الشركة قد وعد في احاديث صحفية في سبتمبر ١٩٨٩ بصرف الارباح في ديسمبر الماضي وانها تتراوح بين ١٦٪ و ١٧٪.

يقول اصحاب الاستفسارات انه يبدو ان هذه التصريحات كانت للاعلام فقط ، والمعروف ان شركات الشريف والتي وضعنا اموالنا فيها لم تتوقف عن الانتاج اي انها تكسب وتحقق ارباحا كما جاء ايضا في هذه الاحاديث الصحفية - خاصة وان منتجات هذه الشركات مطلوبة في السوق سواء كانت صناعية او عقارية . سألت عبد اللطيف الشريف رئيس الشركة .. لماذا لم تدفع للمودعين ارباحهم لعام ١٩٨٨ كما اعلنت قبل ذلك .. ارجو اجابة محددة ؟

قال : اعلنت ذلك على اساس ان هيئة سوق المال كانت ستوفق اوضاع الشركة في ذلك التاريخ وكان سيتم عمل حسابات ختامية وميزانية افتتاحية للشركة الجديدة المنشأة تحت القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ، ولكن الذي حدث ان تاخرت الموافقة ، وحصلت عليها ظهر يوم ٢١ / ١٢ / ١٩٨٩ ، ولست بانتهاء جميع الاجراءات بعد الموافقة ولم اسلم حتى اليوم ورقة القيد في سجل الهيئة ، كما لم يحدد لنا حتى الان المحاسب المعين من الجهاز المركزي للمحاسبة . قلت : ولكن هل هناك ما يمنعك من اعداد ميزانية الشركة في ٢٠ / ١ / ١٩٨٩ لظهور ارباح عام ١٩٨٨ ؟

قال : المفروض وطبقا للاتفاق مع هيئة سوق المال ان اعد فعلا هذه الميزانية في ذلك التاريخ كميزانية في اطار القانون ١٥٩ لتصبح ميزانية افتتاحية في اطار القانون الجديد لاصرف على اساسها الارباح ، ولكن كنت وقتها في انتظار الانتهاء من الاجراءات مع الهيئة .

واكرر ان تاخر الاتفاق على الاساس المحاسبي هو السبب في تاخر ظهور الميزانية فانت تعلم مثلا انه تم خفض رأسمال الشركة الى ٧٥ مليون جنيه بدلا من ١٠٠ مليون ، اي ان الفرق وهو ٢٥ مليون سيقتد كاحتياطي هذا امر لابد ان تتفق عليه ، ومعنى تخفيض راس المال ان احتفظ فقط بـ ٧٥٠ مليون جنيه ودائع بينما انا عندي ايداع ٩٠٠ مليون جنيه فما هو الاساس الذي سأعالج به هذا الخفض محاسبيا ؟ قلت : الان الصورة لديك اكثر وضوحا فهل ستكون نسبة الارباح ١٦٪ او ١٧٪ كما اعلنت سابقا ؟

قال : لا اعرف على وجه التحديد .. قد تزيد وقد تنقص لان الفترة الخاصة بتوفيق الاوضاع قد طالت وحجبت عن الشركة اموالا كانت تاتي اليها ، وكان يمكن لهذه الاموال ان تستخدم بما يؤدي الى زيادة الانتاج وبلقائي الارباح .

وعد رئيس الشركة بأنه يجري حاليا الترتيب لاعداد الميزانية لصرف الارباح خلال الاشهر القليلة القادمة .

ويظل السؤال قائما .. متى على وجه التحديد تصرف الارباح ؟ ويبقى راي هيئة سوق المال .

عبد الرحمن عقل



المصدر: الأحرام

التاريخ : ١٣ يناير ١٩٩٠

□ خبر الأسبوع :

٣ شركات جديدة لتوظيف الأموال امام النيابة والمدعى الاشتراكي
جمعوا ١٨ مليون جنيه لاستثمارها في اللب والياميش والحلويات

کتب - احمد موسی :

■ لأن العام الحالي سيشهد الإجراءات الحاسمة مع شركات الأموال التي لم توفّق أوضاعها لرد أموال المودعين، فقد بدأت مباحث الأموال العامة مواجهة حقيقية جادة ضد الشركات التي تلقى أصحابها أموالاً واستثمروها مقابل نسبة من الأرباح وصلت إلى ٤٠ ٪، ولم تتقدم بطلب لهيئة سوق المال للنظر في توفيق أوضاعها المالية، واستطاعت أجهزة الأمن خلال الأسبوع الماضي فقط من كشف ثلاث شركات جديدة، جمع أصحابها مبالغ مالية قدرت بحوالى ١٨ مليون جنيه وتولّوا عن صرف نسبة الأرباح لآلاف مودع منذ يوليو الماضي، وتباشر الجهات القضائية تحقيقاتها، كما تم إبلاغ المدعي العام الاشتراكي للتحفظ عليها.

سعيد محمد حسن - عقيد متقاعد بالقوات المسلحة - ومقرهما ببورسعيد ولهما فروع عديدة بالمحافظات الكبرى، وكشفت مباحث الأموال العامة عنهما اثر تلقى ١٠ بلاغات من المواطنين ببيع اموالهم بهما منذ سنوات طويلة، وبعد فترة توقف صاحبهما عن صرف الأرباح، ودلت تحريات العقيدتين محمود الفيشاوى ومحمد قراج والمقدمين مصطفى توفيق وولى الدين شفيق باشراف اللواء بسرى البنا وكيل الادارة ان المؤسسة فردية انشئت عام ١٩٨٤ براسمال ١٥ الف جنيه للعمل فى مجال الاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية، وبدأ صاحبها فى تلقي مبالغ متفاوتة من الاقارب والاصدقاء والمواطنين، بهدف توظيفها واستثماره مشروعاته التجارية نظير عائد سنوى يصل الى ٤٠ ٪، بموجب عقود خاصة للمساهمين باعتبارهم شركاء بحصصهم وليسوا متضامنين، وتستثمر المبالغ بالدولار الأمريكى والجنيه المصرى فى مجال استيراد منتجات الخالصات الصناعية والحلويات، وفى يوليو الماضى توقف عن صرف الأرباح ورفض رد الأموال للمودعين نتيجة تعثره فى نشاطه التجارى، لقيامه بإنتاج كميات كبيرة من «قمر الدين» وعجزه عن تسويقها، وتبين امتلاكه حسابات فى عدد من البنوك الكبرى فى بورسعيد والقاهرة واسيوط، ومباني والآلات واثاث وسيارات ومصانع وارضى زراعية يبلغ ثمنها حوالى ٨ ملايين جنيه. وقد ابلغت مباحث الأموال العامة نيابة الشؤون المالية والتجارية لاتخاذ الاجراءات القانونية ضد المسئولين عن هذه الشركات، كما اخطرت هيئة سوق المال بمخالفاتهم لقانونا بتنظيم تلقي الأموال من المودعين.

وعن الشركات الثلاث يقول اللواء احمد فؤاد عطا مساعد وزير الداخلية ومدير مباحث الاموال العامة ، ان الاول هي شركة زايد للاستثمار ويملكها زايد محمد عبد العال - صاحب محلات حلويات بالمظرية دلت تحريرات ضباط ادارة النقد باشراف العميد سامح ابو الليل مدير الادارة عن تلقيه مبالغ من المواطنين على سبيل توظيفها واستثمارها لهم مقابل ارباح كبيرة ، لكنه قام بتبديدها واستغلالها لمصلحته - الخاصة هو واشقاؤه في شراء محلات وشقق لهم . وتمكن من الهرب دون سداد المبالغ لامصحابها ، وتبين انه بدأ نشاطه في مجال تلقي الاموال بالجنسية المصرية من المودعين منذ عام ١٩٨٦ بعد عرض استثمارها في تجارة اللب والياميش ، وتبين انه يمتلك عدة محال تجارية بمحافظة القاهرة وارضى زراعية ومخازن بمحافظة سوهاج ومصنع بلاط وجراجا للسيارات وعمارة سكنية .

والشركتان الاخرتان هما : هاهى تيس وهاهى تريد ، ويملكها محمد



المصدر : ك. ت. ب.

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٠

اقتصاد

بعد عامين من تطبيق قانون الأموال

ماذا حدث

.. ويحدث؟!

• أموال المودعين كانت
معرضة للضياع وتدخلنا
جاء لمصلحتهم تماما .

لم يتعرض أحد لمثل هذا الهجوم الذي تعرض له الدكتور محمد حسن فجج
النور رئيس هيئة سوق المال .. وعلى الرغم من مرور عامين على تطبيق
قانون تلقى الأموال ورغم تحديد مواقف ومواقع كل شركات الأموال
فما زال آلاف المودعين يؤكدون أن د . فجج النور هو الذي أشعلها نارا ..
هو صاحب المذبحة .. هو الذي حطم شركات توظيف الأموال .. وهو الذي
أصاب المودعين بأضرار بالغة أكثر منها الأضرار التي أصابت الاقتصاد
القومي .

وهذا الحوار مع د . فجج النور ليس محاولة لإثبات هذه الاتهامات أو نفيها
ولكنه محاولة لوضع نقاط كثيرة فوق حروف أكثر ..



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محمد نجم

المحاسبون أن هناك ٦ شركات لم تتلقى أموالاً من المواطنين وكانت أسماؤهم وردت في الحصر إما من خطابات الجمهور وإما لعلاقة سابقة بشركات تلقت أموالاً.

يبقى مائة شركة ١٤ منها عرضت أوراقها على مجلس إدارة الهيئة واتخذ بشأنها قرارات معينة و ٣٦ شركة كانت محل تحقيقات في جهاز المدعى العام الاشتراكي، وباقي الشركات وعددها ٤٨ شركة طلبت عدم الاستمرار في مجال تلقي الأموال. وأفادت بأنها ستقوم برد أموال المودعين على دفعات تنتهي في ٩ يونيو القادم.. وهذه الشركات ستكون علاقة الهيئة بها متمثلة في مراقبة التزامها برد جميع الأموال التي سبق أن تلقتها وبما يتفق وأحكام القانون.

وللعلم.. فعلمية المراجعة تمت بمنتهى الحياد، لأن الذين قاموا بها هم محاسبون قانونيون عيّنهم الجهاز المركزي للمحاسبات، وهم ليسوا موظفين به وإنما هم «مكاتب محاسبة» خاصة، وكان عملهم يقتصر على توضيح المركز المالي الحقيقي لكل شركة من الشركات يوم صدور القانون في ١٠ يونيو ١٩٨٨.

المجال مهلة سنة لتعديل أوضاعها بما يتماشى مع الحد الأدنى من الاشتراطات التي وضعها القانون.

في ذات الوقت أجاز القانون - بنص صريح - للشركات التي لا ترغب في توفيق أوضاعها، أن تستمر في نشاطها الأصلي بعد رد الأموال التي سبق وتلقتها من المواطنين خلال الفترة

الماضية : فكل الشركات التي كانت تمارس نشاطاً سابقاً : زراعياً أو صناعياً أو تجارياً.. أيما كان نوع النشاط لها الحق في ممارسة هذا النشاط السابق ماعدا مسألة تلقي أموال من المواطنين.

ومن هنا.. فعند الشركات التي طلبت أن تستمر في مزاوله نشاط تلقي الأموال كان ١٤ شركة فقط ١ من بين ١٠٤ شركات تم حصرها كانت تعمل في هذا المجال.

خريطة الشركات

■ وما هي «خريطة» الشركات حالياً ؟

□□ بعد إتمام الحصر والمراجعة لجميع الشركات (١٠٤ شركات) أفاد

■ د. فج النور.. مضى ما يقرب من عامين على تطبيق قانون تلقي الأموال، فهل تحقق الهدف من إصداره ؟

□□ لا بد أن نتفق أولاً أن الهدف من القانون لم يكن ضرب شركات تلقي الأموال أو تصفيتها كما ادعى البعض، ولكن الهدف كان تنقية مناخ الاستثمار وتنظيم بعض الظواهر الاقتصادية التي ظهرت في الفترة الأخيرة ثم إدخال أوعية جديدة لتعبئة المدخرات واستخدامها في مجالات الاستثمار في مصر.

ويمكن القول بأن هذا الهدف قد تحقق فعلاً.. فمن ناحية «التنقية» نجد أن القانون ولائحته التنفيذية اشترطت عدة شروط يمكن اعتبارها الحد الأدنى الواجب توافره - والمتوافر فعلاً - في أي دولة في العالم للسماح للعمل بأموال الغير.

ولدينا البنوك وشركات التأمين - كنموذجين للعمل بأموال الغير - وكلا النوعين لهما تنظيمات خاصة بها تحدد الاشتراطات للعمل بأموال الغير في كل مجال من المجالات.

وشركات التوظيف باعتبارها «نموذج ثالث» للعمل بأموال الغير - وباعتبار هذا النشاط جديداً في مصر - كان لا بد

من تنظيمه وتنقيته.. كأن تكون شركة اكتتاب عام، ويتوافر لها حد أدنى وأقصى لرأس المال، ولها مجلس إدارة معنن وجمعية عمومية كجهاز رقابي داخل، وجهاز محاسبي وميزانية معلنة إلى آخر الشروط التي أتى بها القانون ولائحته التنفيذية.

وقد أعطيت الشركات العاملة في هذا



المصدر : ٩٠٩

التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قواعد تحدد أساليب العمل بما يتيح أكبر قدر من المعلومات للمستثمرين معها (المودعين سابقا) .

بل - وفي رأى - أن أهم ما جاء به القانون هو إتاحة مجموعة كبيرة من الأوعية الاستثمارية الجديدة لكل الشركات المساهمة العاملة في مصر - عدا شركات التوظيف - وهو ما نصت عليه المادة ١٥ من القانون في إتاحة الفرصة لجميع الشركات المساهمة المصرية في إصدار « صكوك تمويل » تستطيع بموجبها تمويل نشاطها واستثماراتها من سوق رأس المال في مصر ، دون اضطرارها للجوء إلى الجهاز المصرفي ... باعتبارها تمويلًا لاستثمارات متوسطة أو طويلة الأجل يتم تمويلها في كل دول العالم من سوق رأس المال وليس من سوق النقد .

■ وما رأيك فيما يقال من أن تدخلكم كان مفاجئا وعلى غير إرادة المودعين ؟

□ □ أبداً .. فلأسف كانت الحقيقة خلاف ما اعتقد المودعون ، لأن أموالهم كانت محجوبة عن مجالات الاستثمار في مصر ، بل كانت أموالهم معرضة للخطر ، وتعرض بعضها فعلا - - ثم أليس دليلا على صحة تدخلنا أن الشركات التي استثمرت أموالها في مشروعات منتجة تمت الموافقة لها على الاستثمار في النشاط ؟

■ وماذا عن الشركات الثماني التي رفض طلبها ؟

□ □ أتاح لها القانون أن تتقدم بتظلم إلى وزير الاقتصاد ، وتقدمت بالفعل ورفض حق الآن تظلمات أربع شركات منها .

ليس لأحد مصلحة

■ قيل إنكم « تعنتم » مع بعض الشركات لأسباب خاصة ؟

□ الإحالة

إلى المدعى

الاستراتيجي

لصالح

المودعين

□ قانون

المدعى يتبع

له المرونة

في التعامل

مع الشركات

■ د. محمد حسن فنج النور .. طبق القانون وتم الحصر والمراجعة واتخذت قرارات وأصبح لدينا « خريطة » واضحة لهذه الشركات .. فما حصيلة كل ذلك على الاقتصاد القومي وهو « لب الموضوع » في هذه القضية ؟

الحصيلة

□ □ الحصيلة .. أن كل ما استهدفه المشرع من استصدار القانون قد تحقق ، فالشركات التي استثمرت أموال المودعين في مشروعات منتجة قد وافق لها مجلس إدارة الهيئة على الاستثمار ، وفي ما يخص « التنقية » أيضا أن ما أدعته هذه الشركات من قبل من تحقيق أرباح مرتفعة قد وضع قطاع الأعمال - الحكومي والخاص - في موقف تنافسي غير حقيقي ، وكان على هذا القطاع إما أن يجارى هذه الشركات أو يغفل إفلاسه أفلا توجد شركة جادة تحقق مثل هذا الأرباح في الفترات الزمنية القليلة التي مارست هذه الشركات عملها خلالها .

أما فيما يخص تنظيم قطاع الاستثمار ومنها هذه الشركات .. فإن الأموال التي تجمع من المواطنين مستقبلا لها حد أقصى - بما يعادل عشرة أمثال رأس المال وفي حدود الاحتياجات التموينية للشركة خلال السنتين الماليتين التاليتين .

فمسألة تلقي الأموال لم تعد « مفتوحة » كما كانت .. فلا بد أولا أن تكون هناك مشروعات تزمع الشركة في تنفيذها وأن يكون تلقي الأموال في حدود الحاجة التمويلية لتنفيذ هذه المشروعات .

ثم .. لقد أصبح لدينا نوع جديد من الشركات المنظمة - قانونا والتي تحكمها



المصدر : س تون

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٠

● النتيجة الوحيدة لاستمرار شركات التوظيف بأوضاعها القديمة إفلاس قطاع الأعمال !

● « المودع سيد قراره » ..
كلمة حتى أرادوا بها باطلا !

شعار زائف !

■ د . فـج النور .. تحت شعار « المودع سيد قراره » دعا البعض المودعين في شركات التوظيف التي رفضت إلى عقد جمعية عمومية لتقرير أمر هذه الشركات بعيدا عن هيئة سوق المال ، فما رأيكم ؟

□□ أولا أوافق تماما على أن المودع سيد قراره .. ولكن معنى ذلك أن يتخذ المودع قراره دون أية ضغوط من أي جهة .. لا من هيئة سوق المال ولا من الشركات ولا من غيرها ، وقد اتخذت الشركات التي تقوم برد أموال المودعين حاليا بعض الأساليب لم تعترض الهيئة عليها منها مثلا : أن بعض المودعين طلبوا أن يدخلوا كشركاء في الشركات التي سبق لها وتلقت أموالهم .

ولكن هناك عدة مشكلات في هذا الخصوص منها ضخامة عدد المودعين في بعض الشركات ، كيف يمكن تجميعهم

□□ أولا أنا لم يصدر عني مثل هذا الكلام إطلاقا ، ومن قال إن رد الأموال يعني تصفية الشركات ؟ الموضوع ببساطة أن تقوم هذه الشركات برد الأموال التي أخذتها من المواطنين وتستمر في مزولة نشاطها السابق وبعيدا عن مجال تلقى الأموال .

■ د . فـج النور .. ماذا عن المودعين ؟ وأنت تعلم حالة الكثيرين منهم !
□□ لهذا أحلنا الشركات التي رفضت مجلس إدارة الهيئة توفيق أوضاعها إلى جهاز المدعى الاشتراكي لتابعة عملية رد الأموال حسب الجداول المقدمة من هذه الشركات .

■ ولماذا المدعى الاشتراكي ؟
□□ لأن الجهاز له خبرة سابقة في مثل هذه الأمور ، ويتيح له قانونه المرونة في التعامل مع مثل هذه الأوضاع بما يعود بالنفع على المودعين .

■ وماذا عن الريان ومودعيه ؟

□□ لم يعد لنا به أو بهم علاقة !

□□ هذا الكلام غير معقول ، لأنه ليست لأحد مصلحة خاصة في قبول أو رفض بعض الشركات ، وعموما أمر هذه الشركات وتظلماتها معروض على لجنة محايدة شكلها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية للنظر في مدى أحقيتها في تظلماتها ، وبالقسط سيكون قرار مجلس إدارة الهيئة برفض تأسيس وقيد الشركات المتظلمة وأسباب اتخاذ هذا القرار ، موضع نظر اللجنة المذكورة ، ويمكن لها إذا وجدت « تعنتا » من الهيئة أو جاء قرارها على خلاف الحقيقة أن تعدله .

بل من حق هذه الشركات أن تلجأ إلى

القضاء !

■ بمناسبة اللجوء إلى القضاء .. ألا يوجد تناقض بين السماح للمتضرر باللجوء إلى القضاء واتخاذ ميعاد ٩ يونيو القادم موعدا نهائيا لرد أموال المودعين ؟

□□ لا تناقض على الإطلاق .. لأن القانون أعطى الشركة سنة كاملة لتوفيق أوضاعها ، وستين كاملتين لرد أموال المودعين في حالة عدم التوفيق .

معنى ذلك أن الشركة كانت تعلم حقيقة أوضاعها المالية قبل التقدم بأوراقها .. خاصة بعد أن قام المحاسبون بمراجعة مركزها المالي وتقديم تقرير عنه ، وبالتالي كان من الواجب على الشركات ألا تتأخر في تقديم الأوراق حتى آخر يوم من مهلة السنة التي أعطاها لها القانون - للحصول على قرار من مجلس إدارة الهيئة ، وكان عليها أيضا أن ترتب أوضاعها حتى ترد الأموال خلال السنتين اللتين حددهما القانون أيضا ، وهي فترة كافية لأي شركة

جادة لترتيب أوضاعها في تلك الفترة .

« لبن العصفور » !

■ قيل إنكم وصفتم مسألة رد الأموال خلال الفترة القليلة القادمة - بأنها كمن يطلب لبن العصفور ؟ ألا يؤدي ذلك إلى تصفية هذه الشركات ؟



المصدر : ١٩٩٠

التاريخ : ١٤ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دون ضغوط من أحد لتقرير ما يريدونه ؟ ثم بأي صفة يمكن تجميعهم ؟ فلا يوجد تنظيم قانوني يضم هؤلاء المودعين لأن الجمعية العمومية في أي شركة مساهمة تتكون من مساهمين فقط - أي أصحاب رأس المال - وليس من المودعين ! كيف يكون المودع سيد قراره في أموال ليست تحت

سيطرته ؟

أن تعبير « المودع سيد قراره » كلمة حق أرادوا بها باطلا ! فهذا الاقتراح غير قانوني وغير عملي لأن أهداف المودعين وخاصة في الشركات الكبيرة غالبا ماتكون متضاربة !

٩ يونيو

■ د. فج النور تعود إلى الشركات الأربع عشرة التي عرض أمرها على مجلس إدارة الهيئة ماذا تم بشأنها .

□□ لقد تم التعامل مع هذه الشركات نتيجة للفحص والدراسات التي تمت بالهيئة وكذلك دراسات المحاسبين القانونيين ، وقد ووفق على تأسيس وقيد ٦ شركات

منها .. بمعنى السماح لها بالاستمرار في العمل في مجال تلقي الأموال لاستثمارها . ورفض تأسيس وقيد الشركات الأخرى (٨ شركات) لأن مراكزها المالية أو طبيعة النشاط أو سوء الإدارة أو أسباب أخرى لا تسمح لها بالاستمرار في العمل بأموال الغير .

ومعنى ذلك أنها ملزمة برد الأموال لأصحابها في الميعاد الذي حدده القانون أي قبل ٩ يونيو القادم !

الرقابة

■ وما علاقة الهيئة مستقبلا مع الشركات التي ووفق على استمرارها في نشاطها تلقي

الأموال لاستثمارها ؟ □□ علاقة الهيئة بها ستتحصر في الرقابة عليها للتأكد من التزامها بتطبيق أحكام القانون دون التدخل في أعمال الإدارة ، وسوف تتمثل الرقابة في مراجعة الميزانيات طبقا للنظام الموضوع ومراجعة حسابات الأرباح والخسائر وحساب التوزيع وذلك للتأكد من أن الأرباح الموزعة هي أرباح حقيقية تم تحقيقها فعلا !

■ وما هي الخطوة المنتظرة لهذه الشركات في الفترة القادمة - أي بعد التوفيق ؟ □□ كل شركة من هذه الشركات ستقوم بإصدار « صكوك استثمار » عن المبالغ التي سبق أن تلقتها من الجمهور ، هذه الصكوك تتيح لأصحابها حق المشاركة في أرباح الشركات أو تحمل خسائرها ولا تعطى حاملها الحق في الإدارة وإن كانت تقدمه - لو حدثت تصفية - على المساهمين .

كما تعمل هذه الشركات في الأغراض المحددة في نظامها الأساسي والمذكورة في صكوك الاستثمار التي يتسلمها المودع ، بما يعني أن الشركة لا تستطيع أن تعمل في مجالات مخالفة للمجالات المنصوص عليها في نظامها الأساسي والمدونة في صكوك الاستثمار وإلا كان من حق المستثمر (المودع) أن يسحب أمواله من الشركة لمخالفتها لغرضها الأساسي ، لأن الشركة حينئذ تكون خالفت « أحكام القانون » . كما أنه لن يسمح لهذه الشركات بتلقي أموال جديدة إلا في حدود قرار جمعياتها العامة وفي حدود احتياجاتها التمويلية الواردة في أغراض الشركة في خلال الستين المائتين التاليتين للإصدار .

والجدير بالذكر أن هذه الصكوك تحدد العلاقة بين صاحب المال (حامل الصك) والشركة سواء من ناحية القيمة أو العملة المستثمر بها أو تاريخ شراء الصك وكيفية حساب الأرباح والخسائر لتحديد فترة المشاركة في الربح التي يتيحها لأصحابها ، وهذه الصكوك - في الوقت الحالي - غير قابلة للتجديد لأنها صكوك تصدر في « إصدارات خاصة » عن أموال سبق أن جمعتها الشركات قبل صدور القانون . وبعد ..

كانت هذه حصة الحوار الذي استمر مع الدكتور محمد حسن فج النور رئيس هيئة سوق المال لأكثر من ثلاث ساعات .

وكما قلنا في البداية لم يكن الهدف هو « محاكمة » د. فج النور وإثبات أو نفي التهم الموجهة له وإنما كان الهدف هو توضيح الحقائق ومعرفة ماذا حدث وماذا يحدث .. أما النتيجة فنتركها لقراء أكتوبر بصفة عامة وللمودعين بصفة خاصة !





المصدر : الاموال

التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الناس والاقتصاد

شركات تلقي الأموال

ونهاية المتاعب

التي في الخميس الماضي رئيس شركة الشريف لتلقي الأموال مسئولة تأخيرها عن صرف أرباح عام ١٩٨٨ على هيئة سوق المال حيث أن الفترة مابين صدور القانون في يونيو ١٩٨٨ وصدر قرار التوفيق في نهاية ديسمبر ٨٩ كانت فترة لم يتمكن خلالها من اعداد الميزانية لظهور نتائج الاعمال.

وتعليقا على قوله صرح مصدر مسئول بهيئة سوق المال بأنه خلال تلك الفترة لم يكن هناك مليم من الشركة من صرف أرباح تحت الحساب أو رد أموال من خلال مركز مالي، على أن يتم تسويتها في ضوء الحسابات الختامية المعدة من الشركة والمعتمدة من الجمعية العمومية.

والحقيقة وبصرف النظر عن تعليق هيئة سوق المال فإن هذا كله ممكن للشركة خصوصا وإنها لم تتوقف عن الانتاج وهناك عدد كبير من المودعين وثقوا في الشركة وادعوا فيها أموالهم ورتبوا حياتهم على ذلك.

يشكو رئيس شركة الشريف من أنه لم يتلق حتى الآن إخطارا باسم مراقب الحسابات الذي سيعد الميزانية، وعلمت من هيئة سوق المال أنها أخطرت يوم الخميس الماضي الجهاز المركزي للمحاسبات بطلب تعيين مراقب حسابات للشركة من أحد مكاتب المراجعة والمحاسبة كذلك سيتم إخطار الشركة برقم وتاريخ القيد في سجل الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال خلال أيام.

أي أن الأمور لا تحتاج في الوقت الراهن إلى جدل، فخلال أيام قليلة تكون كل الإجراءات قد انتهت والأسباب التي ذكرها رئيس الشركة يوم الخميس الماضي قد تلاشت وأمامه الآن على وجه التحديد ثلاثة شهور طبقا للقانون كحد أقصى لظهور نتائج الاعمال لبيان الأرباح التي ستوزع على المودعين أي في نهاية مارس القادم.

ومينطبق على شركة الشريف ينطبق على كل الشركات التي ولقت أوضاعها، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن استحقاق الصكوك التي يتسلمها المودعون فإنها تستحق بعد ٣ شهور ومن تاريخ الموافقة على توفيق الأوضاع، وطبقا لجدول الصكوك المقدم من الشركة ضمن الأوراق التي كانت قدمت لتوفيق الأوضاع. بذلك تكون هيئة سوق المال قد أبرأت ذمتها من ترتيب الأوضاع، وبقي دور المتابعة في استحقاق الصكوك ومتابعة أعداد الميزانية وصرف الأرباح.

وإذا كانت شركات تلقي الأموال تعلن حاليا عن بضائعها وانتاجها، فعليها أيضا أن تعلن عن مواعيد صرف الصكوك ومواعيد انتهائها من أعداد الميزانية، وهذا حق من ادعوا أموالهم لديها، وذلك للمساهمة في القضاء على مناعب المودعين من الذهاب إلى مقار هذه الشركات لاستلام عن مصيرهم وعودتهم دون اجابات واضحة عن حقوقهم.

عبدالرحمن عقل



المصدر : الأخبار

١٥ يناير ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

مجلس الشعب يبدأ مناقشة بيان الحكومة :

الاشادة بالمنافخ الديمقراطية الذى

تعيثه مصر فى عهد مبارك

المطالبة برد ١٠٪ من أموال المودعين بشركات تلقى الأموال كحل مؤقت

كان مجلس الشعب أمس على موعد السنوى لمناقشة بيان الحكومة .. وعلى مدى جلستين صباحية ومساءلية برئاسة د. رفعت المحجوب دارت مناقشات هامة اشاد فيها النواب بالمنافخ الديمقراطية الذى تعيثره مصر فى عهد الرئيس حسنى مبارك .. وأكدوا ضرورة ان تبتعد

جميع الاحزاب عن التعصب والتحزب وأن تضع مصلحة مصر فوق كل اعتبار .

وأكد كمال الشاذلى ممثل الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى أنه ليس لنية أحد التخلص من القطاع العام إنما الهدف من تطويره مزيد من المساهمة فى الناتج القومى .. وطلب

الحكومة ان تحدد موقفها وخطتها بالنسبة لرد أموال المودعين بشركات تلقى الأموال .. وبقرار مزايا جديدة لمدخرات العاملين بالخارج وسرعة تقديم قانون العاملين الجديد وإطلاق الاعازات والاجازات بدون حد أقصى . وطلبت المعارضة على لسان المهندس ابراهيم شكرى رئيس الهيئة البرلمانية لحزب العمل وئيس سراج الدين رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد بإلغاء قانون الطوارئ وكل القوانين المقيدة للحريات وإعلان حجم ديون مصر .. وأقترحت رد نسبة ١٠٪ من أموال المودعين بشركات تلقى الأموال تحت حساب أموالهم كحل مبدئى لهذه المشكلة . ووجهت المعارضة الشكر للرئيس

مبارك على قراره بتفويض وزير الداخلية السابق زكى بدر وطلبت بتغيير السياسة الامنية التى كان يتبعها الوزير السابق .

تفاصيل المناقشات

كان أول المتحدثين كمال الشاذلى ممثل الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى وبدأ كلامه بتوجيه الشكر للمستشار أحمد موسى وكيل المجلس ورئيس لجنة الرد على بيان الحكومة ولاعضاء اللجنة على ما بذلوه من جهد فى اعداد تقرير اللجنة .. كما وجه الشكر للحكومة على ما قدمته فى بيانها من سياسات لحل مشاكل الجماهير .

ثم شكر كمال الشاذلى أجهزة الاعلام سواء التلفزيون أو الصحف لما تبذله من جهد لنقل ما يدور فى جلسات مجلس الشعب وطلبها بزيادة المساحة المخصصة لذلك فى التلفزيون والصحف . وانتقل كمال الشاذلى

للحديث عن الديمقراطية فقال ان جميع الاحزاب مطالبة ان تمضى فى اداء رسالتها بعيدا عن التعصب والتحزب فى ظل تكتل وطنى يضع مصلحة مصر فوق كل اعتبار .

وقال .. علينا كإغلبية ان نستمع للرأى الآخر بكل اهتمام ونأخذ منه ما يحقق الصالح العام وهذا يدل على قوة الممارسة الديمقراطية .. رد الأموال

وطلب الشاذلى ان تعدد الحكومة موقفها وخطتها تجاه قضية رد أموال

المودعين بشركات تلقى الأموال حتى يطمئن صفار المودعين قبل كبارهم .. وتسأل هل حققت السندات الدلارية التى أصدرتها الدولة أخيرا اهدافها ؟ وما هى حصيلة مبيعاتها حتى الآن ؟ وقال اذا لم تكن الاجابة مرضية .. فلماذا لا نعطي مزيدا من المزايا للمدخرين المصريين وذكر أنه سبق ان اقترح منح الايداعات بالدولار ١٪ فائدة اضافية وتقدير بعض الاعفاءات الجمركية للعاملين فى الخارج نظير قيام هؤلاء العاملين بشراء بعض السندات الدلارية .

كما طالب الحكومة بسرعة تقديم قانون العاملين الجديد الذى يتضمن تسوية حالات الذين حصلوا على مؤهلات عليا أثناء الخدمة . وجدد الشاذلى طلبه الذى قدمه العام الماضى بضرورة اطلاق الاجازات والاعازات بدون حد أقصى للعاملين فى الخارج .

حماية البيئة

وأيد النائب تقرير اللجنة فى مطالبته بحماية البيئة من التلوث والتوسع فى انشاء الحدائق العامة .. وقال ان الحديقة الدولية بالاسكندرية لم يزد لها أحد لانها اقيمت فى منطقة محاطة بمياه الصرف الصحى

واختتم كمال الشاذلى كلامه بالاشادة بالنجاحات الكبيرة التى حققتها مصر فى مجالات العلاقات العربية والافريقية والاسلامية والدولية .. وأعلن باسم الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى موافقة الحزب على بيان الحكومة .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٥ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ثغرات بالبيان

وتحدث المهندس ابراهيم شكرى رئيس الهيئة البرلمانية لحزب العمل وأشار في البداية إلى تأخر إلقاء بيان الحكومة أمام مجلس الشعب . وأشار بتقرير لجنة الرد على البيان وقال أن كل ما جاء بالبيان من مشاكل وثغرات نعرفه جميعا ، وأشار إلى أن البيان تنقصه الدقة بالنسبة للأرقام في بعض القضايا مثل تحديد رقم الدين . وأكد

حق المجلس في معرفة هذه الدين والدين العسكرية خاصة أن جهات دولية عديدة تعرف حجم الدين . وعندما بدأ إبراهيم شكرى حديثه عن قانون الطوارئ قال أن حديثي الآن سيكون متغيرا عما أعددت نفسي له بعد إقالة زكي بدر وزير الداخلية .. لقد قولت هذه الخطوة بالفرحة الفامرة ليس من المعارضة أو حزب العمل أو جريدة الشعب بصفة خاصة

تابع الجلسة :

شريف رياض
عمرو الخطاط
رفعت رشاد

إنما الشعب كله .. ولقد رأيت بنفس ذلك خلال زيارة قمت بها لبعض قرى الصعيد .. رأيت الحال قبل إقالة الوزير .. وبعد إقالة الوزير . وقدم إبراهيم شكرى الشكر إلى الرئيس مبارك على ذلك .. وانتقد إبراهيم شكرى ما ذكرته إحدى الصحف على لسان الوزير الجديد عبد الحليم موسى من أن تغيير الوزير لا يعنى تغيير السياسة الأمنية .. وأضاف .. لقد كان زكي بدر كابوسا رفعه الرئيس مبارك بآرك الله فيه .. وأشار شكرى إلى أن البعض يغالط ويقول أن مجلس الشعب وافق على مد العمل بقانون الطوارئ .. ولكنى أقول أن الأجهزة التي كان يرأسها وزير الداخلية كانت تكتب تقارير تؤكد فيها ضرورة مد قانون الطوارئ وبالأغلبية ، ثم مد العمل بالقانون . وطالب بإلغاء قانون الطوارئ وكل القوانين المقيدة للحريات .

إلغاء الطوارئ

ثم تحدث بعد ذلك ياسين سراج الدين رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد الجديد فتسأل في البداية عن الموعد الذي حددته الحكومة لحل مشكلة المودعين في شركات توظيف الاموال وطالب بأن يتم صرف مبلغ ١٠٪ للمودعين تحت حساب اموالهم في هذه الشركات كحل مبدئي . وحيا بعد ذلك التقرير الذي أعدته لجنة الزد على بيان الحكومة

وأكد زيادة حب الشعب للرئيس حسنى مبارك خاصة بعد قراره بتعيين وزير جديد للداخلية . مشيرًا إلى أن نفسه الرئيس في هذا التغيير تجعل الجميع يتفاعل بإلغاء قانون الطوارئ وطالب جميع القيادات السياسية في البلاد أن تعين وتساعد وزير الداخلية الجديد في حماية الاستقرار الداخلى وتهيئة المناخ الأمنى المناسب لمصر .

الجلسة المسائية

وعاد المجلس للانعقاد في جلسة مساءية تناوب على رئاستها الدكتور رفعت المحجوب وإيهاب مقلد . تحدث كل من وليم نجيب سيفين ومصطفى رمضان محجوب والسيد سرحان فطالبوا المجلس بالتعاون مع الحكومة لرفع المعاناة عن الشعب وتشجيع المصدرين وخفض العملات الملاحية . وحيوا قرار الحكومة بترشيح الاستيراد من الخارج . ورفعت الجلسة على أن تعود للانعقاد صباح اليوم .



المصدر: الأخبار

التاريخ: ١٥ يناير ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

برقيات

مصير اموال المودعين ؟

- بالأمس بدأ مجلس الشعب مناقشة برنامج الحكومة .. وقد عاد صوت كمال الشاذلي يجلجل في القاعة بعد غياب دام أكثر من اسبوعين بسبب الجراحة الناجحة التي أجراها مؤخراً .. وقد حرص الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء أن يكون متواجداً ..
- وقد تعودنا من الشاذلي أن يتخلل عن الدبلوماسية في كلماته .. وأنه خلال السنوات الماضية كانت كلماته جريئة وتواجه المشاكل بكل صراحة .. وفي هذا العام أحضر الشاذلي معه « مشنة » مملوءة بالقضايا ..
- القضية الأولى أكد فيها الشاذلي أن أحداً لا يفكر في التخلص من القطاع العام .. ولكن أيضاً لا يمكن أن يشغل القطاع العام نفسه بشؤون السمك أو تربية الدواجن ؟
- ويضع الشاذلي يده على نبض الشعب فيسأل رئيس الوزراء ماذا تم في رد الأموال للمودعين بشركات تلقي الأموال .. أن الناس تعيش في قلق ونحن نسأل عن مصائرهم قبل كبارهم ؟!
- ويشن الشاذلي هجوماً على الاسكندرية في عز البرد .. لقد صرفت ملايين من الجنيهات لإقامة الحديقة الدولية .. وحتى الآن لم يزرها أحد ولن يزرها أحد لأنها أقيمت وسط مياه الصرف الصحي .. وكلنا حينما نصل الى مدخل الاسكندرية نسد أنوفنا من الرائحة .. ألم يكن الاجندر الاهتمام بالحدائق داخل المحافظة .. بل أن هناك ٢٧ ألف شقة أقامها محافظ سابق تحتاج فقط الى تشطيبات .. ألم يكن الاجدر صرف نقود الحديقة الدولية عليها حتى يتمكن الناس من سكنها ..
- الكلام مازال للشاذلي حول الحكم المحلي فيه محافظين لا يوافق على الأجازة والإعارة للعاملين إلا إذا دفع العامل ألف دولار في السنة .. كيف يصدر مثل هذا القرار رغم تصريحات رئيس الوزراء ..
- وكان لابد أن يرد رئيس الوزراء لقد أثار الشاذلي موضوعات تحتاج للرد الفوري .. رئيس الوزراء يتكلم .. أتفق مع العضو فيما قاله حول القطاع العام وضرورة تحريره ..
- ويؤكد رئيس الوزراء أن كبار الشركات مثل السعد والشريف وفقت أوضاعها حفاظاً على حقوق المودعين .. أما الشركة التي انتق عارقينها فهي نكبة على مصر والنيابة وجدت فيها فضائح وعمليات نصب تتم يومياً .. من دقته وانفل له .. والحكومة مستعدة للقاء بيان أمام المجلس لأن ما جرى فيها لا يقبله عقل ولا ذمة ولا ضمير ..
- ويشن المهندس ابراهيم شكرى حملة غضب شديدة على تصرفات وزير الداخلية السابق .. ولا تجد كلمته تعليقاً إلا .. أن الضرب في الميت حرام .. ثم يهاجم تصريحات الوزير الجديد .. مطالباً بأن يغير الوزير من السياسة السابقة .. وحينما يقاطعه بعض النواب .. يفعل وهو يقول أنا نائب قبل أن يلبس بعضكم البنطلون .. أنا أكبر منكم ..
- كلمة يس سراج الدين تحظى دائماً بالاعجاب .. وقد بدأ أمس ساخناً حينما قال أن كلام رئيس الوزراء حول شركات تلقي الأموال لم يأت بجديد وأراهن رئيس الحكومة بمبلغ ٢٠ ألف جنيه التي أعطوها تعويضاً .. مع أنني استحق ٢٠ مليوناً أن كان كلامك به جديد .. الناس عايزة تعرف أمشي حتقيض ؟!
- وقال سراج الدين أن الرئيس مبارك الذي كان محبوباً وأصبح الآن أكثر حياء بعد أقالته زكي بدر .. واختياره للوزير الجديد مؤشر بأن الفترة القادمة ستشهد حواراً واستقراراً .. وأنه سيستجيب لنا بإلغاء كافة قوانين الطوارئ .. وأنا أناشد كل القيادات الدينية أن تتبع أسلوب الحوار حتى تنتهي الطوارئ ..

جلال السيد



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٦ يناير ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مدير التحقيقات بجهاز المدعى الاشتراكي :

لا مانع من المهلة في حالة اثبات شركات الأموال لحسن النية بعض الشركات سددت جزءا من المستحقات بعد صدور القانون

العلاقة بين الشركة والمستثمر عقد وكالة وليس وديعة

المنعقدة لهذه الشركات هل يمكن تحويلها كشركات مساهمة أو توصية بسيطة تخضع لقانون الشركات .
- إذا أظهرت الشركات جديتها في رد الأموال ولم يسفها الوقت في الرد في ٩ يونيو القادم هل ستكون هناك مهلة أخرى لهم ؟
- إذا اثبتوا حسن النية وقاموا فعلا بالرد وكان عدم تصام الرد في المهلة المحددة في ٩ يونيو القادم راجعا لأسباب قهرية خارجة عن إرادتهم فلا يوجد ما يمنع من تذليل أي عقبة أمامهم حتى يحصل المستثمرون على حقوقهم بما في ذلك عقبة التاريخ .

إعادة التقييم

- هل من سلطة الجهاز تقييم أو إعادة تقييم أصول هذه الشركات لمعرفة ما إذا كانت ستعني بحقوق المودعين من عدمه ؟

- تقييم الأصول تم دفتريا وليس بالقيمة السوقية وذلك طبقا للمادة ٦٤ أ من قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٤٤ لسنة ٨٨ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون ١٤٦ لسنة ٨٨ .

جهاز قضائي

- هل سلطة الجهاز على هذه الشركات اشرافية أم إدارية أيضا ؟
- دور الجهاز ليس وضع أموال أصحاب هذه الشركات تحت الحراسة ومنعهم من التصرف في أموالهم العقارية والمنقولة .. وليس دوره وضعهم في مكان أمين واحالتهم إلى

حين أن أصحاب هذه الشركات يرون استحالة ذلك من الناحية العملية لأن ذلك يعني بيع أصول الشركة العقارية وتحويله إلى أموال سائلة تم ردها إلى المستثمرين وذلك خلال فترة زمنية قصيرة جدا تنتهي في ٩ يونيو القادم بما يحقق خسارة فادحة لكثرة المعروض وقلة القوة الشرائية وأن الخاسر في ذلك هو المستثمر ويرى أصحاب هذه الشركات أن يقوموا بالرد نقدا في حدود السيولة الموجودة وأن يعرضوا على المستثمرين بعد ذلك الرد عينا سواء كانت منقولات أو عقارات وذلك برضاء المستثمرين ودون إجبار .

- المادة ١٨ من القانون ١٤٦ تلزم هذه الشركات برد جميع ماثلوه من

أموال ولكن الهيئة ترى أن ماثلوه بالإضافة إلى الأرباح رغم أن هذه الشركات رفضت لأنها خسارة ماحو تفسيركم لهذا ؟

- نص المادة ١٨ ينص على رد جميع ماثلوه من أموال فقط هذا بالإضافة إلى أن أصحاب هذه الشركات كفوا العلاقة القانونية بينهم وبين المستثمرين على أنها عقود وكالة وليست عقود وديعة وكل عقد من هذين العقدتين له شروطه وأحكامه وهذا الموضوع بالذات مطروح أمام القضاء .

مسئولو الجمعية العمومية

- هل سيسمح لهذه الشركات أن تملك أصولها للمستثمرين في صورة تسويات مالية أو شركات تجارية وصناعية جديدة وهل ستوافق مصلحة الشركات على هذا ؟
- بالنسبة لهذه النقطة فهي تخضع لقانون الشركات والجمعيات العمومية

كتبت نجوى عويس :

أدلى المستشار عبدالمعز إبراهيم مدير إدارة التحقيقات والادعاء بجهاز المدعى الاشتراكي بحدوث إلى الأخبار ، حول موقف شركات الأموال التي رفضت هيئة سوق المال توفيق أوضاعها والنتائج الميدانية للتحقيقات التي جرت مع أصحاب هذه الشركات .. قال أن بعض أصحاب الشركات يؤكدون عزيمتهم على رد ما تلقوه من أموال وهي نقطة خلاف مع الهيئة .. وأكد أن العلاقة بين الشركة والمستثمر هي عقد وكالة وليس عقود وديعة .. وأشار إلى أنه في حالة ثبوت حسن النية في رد الأموال فلا يوجد ما يمنع من تذليل أي عقبة أمامهم للرد بعد ٩ يونيو القادم .. وأكد أن الهدف الأساسي هو ضمان حقوق المستثمرين ورد حقوقهم .
- كم عدد الشركات التي يقوم الجهاز بالتحقيق معها وما هي ؟
- عددها ٧ شركات وهي بدر الاستثمار .. الهندي مصر للاستثمار .. الحجاز للتنمية العقارية .. سلطان للاستثمار .. نيو كايرو للخدمات المتطورة .. الزهراء للإعلام العربي .. مكتب المهندس محمد المراكشي .
مؤشرات التحقيق

- ماهي المؤشرات المبدئية التي أسفر عنها التحقيق ؟
- حتى الآن أصحاب هذه الشركات يؤكدون عزيمتهم على رد الأموال للمستثمرين وهذه الجزئية نقطة خلاف بينهم وبين الهيئة العامة لسوق المال .. فالمادة ١٨ من القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ نصت على أن يقوم القانون على هذه الشركات برد جميع ماثلوه من أموال إلى أصحابها . إلا أن الهيئة ترى أن يتم الرد نقدا فقط وينفس ذات العملة التي تم أيداعها في الشركة .. في



المصدر : الأحياء

التاريخ : ١٦ يناير ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محكمة القيم لينتهي الى بيع اصول هذه الشركات جبرا ولكن الجهاز من منطلق انه جهاز قضائي يرى تحقيق العدالة وذلك بسماع اقوال ودفاع اصحاب هذه الشركات ومواجهتهم بما جاء في البلاغات المقدمة ضدهم من الهيئة العامة لسوق المال وما جاء بتقارير المحاسبين المعيّنين من الجهاز المركزي للمحاسبات لاعتماد المراكز المالية لهذه الشركات ثم الوصول الى ان يحصل المستثمرون على ايداعاتهم كاملة بقدر الامكان ان شاء الله .

والدليل على صحة وجهة هذا الاتجاه ان هناك شركة اعادت فعلا بعد ١٠ يونيو الماضي اكثر من ١٥ مليون جنيه .. وشركة اخرى اعادت بعد هذه التاريخ اكثر من ٤٢ مليون جنيه .

بالقيمة السوقية

- هل سيلجأ الجهاز الى اعادة تصوير المراكز المالية للوقوف على حقيقة الاوضاع المالية لهذه الشركات ؟

- في حالة البيع سيكون بالقيمة السوقية والقيمة الحقيقية لهذه الاصول وليس بالقيمة الدفترية لانه قطعا ارتفعت قيمتها من تاريخ الشراء حتى الآن وكل ذلك لصالح المستثمرين كما ان الجهاز في كل خطوة من خطواته يراعي صالح جانب المستثمرين .

سؤال اخير : - في حالة وجوب نشر اعلانات لبيع الاصول .. من المسؤول عن منح التصريح بنشرها الهيئة أم الجهاز ؟

- الجهاز يبشر على الشركات التي يقوم بالتحقيق معها كافة سلطاته ودون سلطان لاحد كلنا من كان على الجهاز باعتبارها قضايا يحق فيها الجهاز ولا سلطان لاحد الا ضمائرنا والقانون .



المصدر: الأخبار

التاريخ: ١٨ يناير ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأموال السائلة للريان تغطي ٢,٥٪ فقط

علمت «الأخبار» أن الأموال السائلة الخاصة بشركات الريان لدى إدارة التحفظ على الأموال، لا تزيد حالياً عن ٢,٥٪ من مستحقات المودعين بهذه الشركات. ولذلك لا يمكن لإدارة الأموال رد أية مبالغ للمودعين في الوقت الحالي.

وكان كمال الشاذلي وياسين سراج الدين رؤساء الهيئة البرلمانية لحزبي الوطنى والوفد قد طالبا برد جزء من أموال المودعين في حدود ١٠٪، وقدرت هذه النسبة بنحو ١٨٠ مليون جنيه، بينما المتوافر لدى إدارة الأموال بجهاز المدعى العام الاشتراكى لا يتجاوز ٣٠ مليون جنيه فقط.



المصدر : السوفد

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٠

الشيخ الشعراوي يطلب لقاء الرئيس للموساطة في رد أموال مودعي الريان

كتب - محمود عبدالعظيم :

علمت «الوفد» أن الشيخ محمد متولي الشعراوي طلب مقابلة الرئيس حسني مبارك للموساطة في قضية رد أموال المودعين بشركات الريان.

تم تحديد الموعد في بداية الأسبوع المقبل. أكد ممدوح الدسيسي محامي أحمد الريان، أن لجنة من كبار العلماء تضم الشيخ عبدالصبور شاه والشيخ محمد الغزالي والشيخ الشعراوي، تقدمت يوم الأحد الماضي إلى المستشار جلال شومان النائب العام، بطلب يتضمن عرضاً جديداً لرد أموال المودعين بشركات الريان.

يقترح «تعرض حصول لجنة العلماء على توكيلات من المودعين وتشكيل مجلس إدارة جديد للشركة، تنتخبه الجمعية العمومية ويتولى استرداد أرصدة شركات الريان بالخارج، والمودعة باسم شركة الريان للمعاملات المالية، وشركة الريان بالكاربيبي في الولايات المتحدة الأمريكية دون انتظار صدور احكام قضائية، يستغرق نظرها عدة سنوات.

كما يتضمن العرض قيام مجلس الإدارة الجديد، بتصفية بعض الأصول غير المنتجة، أو تطويرها بالأسلوب الوارد في المذكرة المقدمة من أحمد الريان إلى النائب العام في نوفمبر الماضي.



المصدر : المصور

التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المدعى العام الاشتراكي يحقق مع

سبع شركات توظيف أموال للاسراع

في رد أموال المودعين ..

في تصريحات خاصة « للمصور » أكد مصدر
في مسئول إن أحالة أصحاب شركات الهدى
مصر وبدر والاستثمار والحجاز وغيرهم من باقي أصحاب
الشركات السبع الذين رفض وزير الاقتصاد
تظلمتهم هذا الأسبوع إلى المدعى العام الاشتراكي
وليس إلى النيابة العامة كما حدث في الريان يأتي
للعمل على سرعة رد أموال المودعين في هذه
الشركات والذين يصل عددهم إلى ٨٠ ألف مودع
بجملة ايداعات تزيد على ٧٠٠ مليون جنيه حيث
أباح القانون لجهاز المدعى العام الاشتراكي بأن
يشترك مع الخاضعين في إجراء بيع بعض أصوله
وممتلكاته كرد أموال المودعين لديه .. وإذا رفض أو

كتب : عزت بدوي

● بدأ جهاز المدعى العام الاشتراكي هذا
الأسبوع تحقيقه مع أصحاب شركات الهدى مصر
وبدر للاستثمار والحجاز ونيوكيرو والزهراء
للإعلام العربي وسلطان للاستثمار وشركة المهندس
« محمد المراكشي » وذلك بعد أن رفض الدكتور
يسرى مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
يوم الخميس الماضي التظلمات المقدمة من أصحاب
هذه الشركات ضد قرار مجلس إدارة هيئة سوق
أعمال برفض توفيق لوضاعهم .. كما رفضت هيئة
سوق المال البرامج المقدمة منهم كرد أموال
المودعين لديهم لمخالفة هذه البرامج لقانون
الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال ولائحته
التنفيذية .

تعدت الخاضع في تنفيذ هذه التصفية يستطيع
جهاز المدعى العام الاشتراكي أن يلجأ لمحكمة
القيم للحصول على أمر منها في إجراء البيع ورد
أموال المودعين وبالتالي فإن المرونة الموجودة
لدى جهاز المدعى العام الاشتراكي تمكنه من سرعة
صرف نسب للمودعين في هذه الشركات فور تأييد
قراره برفض الحراسة على أموال أصحاب هذه
الشركات بعكس الوضع السائد حالياً في قضية
الريان حيث لا يستطيع النيابة العامة أن تقوم
بصرف أية نسب للمودعين مهما توافر لديها من
سيولة إلا بعد صدور حكم نهائي من محكمة
الجنایات وتعيين « مصفى » قضائي يتولى تصفية
هذه الأموال مما يعوق صرف أية نسب للمودعين إلا
بعد انتهاء المحاكمة وتعيين المصفى القضائي
والانتهاء من بيع كل الأصول والممتلكات مما دفع
هيئة سوق المال إن تلجأ إلى المدعى العام
الاشتراكي ضد أصحاب الشركات السبع السابقة
حتى لا تتكرر عاسة المودعين في الريان
المودعين في هذه الشركات .

وعلمت « المصور » أن مواثقة المستشار عبد
السلام حامد المدعى العام الاشتراكي على أن يتولى
جهاز المدعى الاشتراكي التحقيق مع أصحاب هذه
الشركات بعد أن رفض من قبل تولى أمر التحقيقات
في قضية الريان تأتي في إطار السياسة التي
يتبناها جهاز المدعى العام الاشتراكي في عدم
التدخل في التحقيقات التي تبدأها النيابة العامة
ولذلك رفض الجهاز أيضاً أن يتولى التحقيق مع
أصحاب مجموعة شركات آى . سى . سنتر .. والتي
رفضت هيئة سوق المال توفيق لوضاعها وكذلك
البرامج المقدمة منهم كرد أموال المودعين لديهم .
بعد أن اكتشف جهاز المدعى العام الاشتراكي إن
هذه الشركة تم فرض التحفظ عليها بمعرفة النيابة
العامة .



المصدر : المصور

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٠

وعلمت « المصور » إن المستشار عبد السلام حامد المدعى العام الاشتراكي قد أصدر لوامره إلى فريق المحققين بجهز المدعى العام بسرعة الانتهاء من تحقيقاتهم مع أصحاب هذه الشركات منذ تلقى قرار وزير الاقتصاد برفض تظلماتهم وذلك حتى يتمكن الجهاز من فرض الحراسة على أصحاب الشركات التي تكشف التحقيقات عجزهم عن رد كل أموال المودعين لديهم قبل ٩ يونيو القادم ليتولى الجهاز اجراءات احالتهم الى محكمة القيم حتى يتمكن من سرعة رد جزء من هذه الاموال لأصحابها .

كما علمت « المصور » إن قرار وزير الاقتصاد برفض تظلمات أصحاب هذه الشركات قد جاء بعد أن أثبتت اللجنة التي قامت بفحص هذه التظلمات أنها لم تقم على أي دليل قانوني وإن هيئة سوق المال قد أصابت في قرارها برفض توفيق لوضعها كما كشفت عن مراكزها المالية المنهارة من عدم قدرتها على الاستمرار وضياع الخسائر التي لحقت بأموال المودعين لديها والتي بلغت ٨٠ مليون جنيه في شركة الهدى مصر و ٣٧ مليون جنيه لدى شركة بدر مما يهدد بضياع باقي أموال المودعين في حالة استمرار هذه الشركات ..



المصدر: الإحرام

التاريخ: ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



النوايا الطيبة

افترزت قضية شركات تلقي الأموال خلال الفترة الأخيرة مصطلحات غريبة وشاذة، على الحياة الاقتصادية مما يحتم الاسراع ببحثها واستئصالها من الجذور.. حتى لا يؤدي تعميم الغرابة والشذوذ، الى هدم قواعد المعاملات والالتزامات في النشاط الاقتصادي وقد وصلت اثاره، الغرابة والشذوذ، الى حدودها القصوى في الاحاديث والتصريحات المتناقضة حول موقف شركات تلقي الأموال التي رفض اخيرا توفيق اوضاعها حيث خرج علينا بعض الموظفين العموميين باحاديث بالغة الطرافة عن «اقتضاء حقوق المودعين» استنادا الى تأكيدات النوايا الحسنة والطيبة لاصحاب هذه الشركات والمسؤولين عنها.. وكان المعاملات الاقتصادية انتقلت بقدرة قادر في لحظة واحدة من دائرة القانون الى دائرة الايمان المقلظة وحسن النوايا بكل ماتعنيه من رعاية للانحراف وحماية له.

ليست القضية الآن قضية شركات وفلت اوضاعها او لم توفق ولكنها قضية «قانون ونظام» فاما ان تتولى الاجهزة المسئولة العمل في ظل القانون والنظام او تصبح في حكم البيوتيكات وتعلن انها تدار بعقلية السوبر ماركت الذي يجد فيه المستهلك من الابرة للصاروخ؟ بحسب الاحتياج ويقدر مايملك من اموال من منطلق ان البضاعة معروضة لكل قادر على الشراء. وتؤكد حقيقة الغرابة والشذوذ، من وضوح قواعد القانون ووضوح قاعدته التنفيذية ووضوح القواعد وحقوق المودعين بإعلانات صادرة للكافة من الجهات التنفيذية المسئولة..

من هنا فان اية تفسيرات واجتهادات جديدة لابد وان تقبل بعلاصم الاستفهام والتعجب خاصة وان الحقائق الدفينة والمصارخة للملف معلومة للموظفين العموميين وتركز قضية الشركات التي لم توفق اوضاعها ببساطة وبغير فلسفة في ان هذه الشركات من واقع شهادات المحاسبين والمراجعين تعاني من مظاهر خلل بكل ماتعنيه كلمة خلل في تصرفات القائمين عليها.

يضاف الى ذلك ان الشركات التي لم توفق اوضاعها هي جزء من الشركات المملوكة لنشاط تلقي الأموال وليست جميع الشركات بمعنى ان ماتم السعي لتوفيق اوضاعها هو جزء من الاملاك والنتائج وليس اوضاعها هو جزء من الاملاك والغنائم وليس كلها مما يفسر الكثير من غموض عدم توازن الایداعات مع الاصول ومزاعم الخسائر وعدم الربح.

لاحتجاج قضية الشركات التي لم توفق الا الى اجراء واحد يقول بايقاف من تلاعب وقرارات الرفض بالتوفيق قريبة من جهة مالية واقتصادية ومحاسبية لاتسمح لاحد ان يفتح باب المزايدة من جديد.. وهي تسمح فقط بالعقاب القانوني واقتضاء حقوق المودعين بغير احاديث عن مهلات اضافية وتشكيك في الحقوق المستقرة للمودعين.. لاتثيروا زواجع الغضب والشك واغلقوا بوابات الجحيم؟!

انسامه غيث



المصدر : الاصـرام

التاريخ : ١٩ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نظر قضية الريان في فبراير القادم

محاكمة ١٢ متهما استولوا على مليار و ٨٨٤ مليون جنيه

تبدأ محكمة جنليات القاهرة في فبراير المقبل نظر قضية الريان .. وقرر المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل ، أن تعقد الجلسات بقاعة المحكمة

بارض المعارض بمدينة نصر .
وكان المستشار جمال شومان النائب العام ، قد أمر بإحالة ١٢ متهما يتقدمهم أحمد وتوفيق ومحمد عبدالفتاح الريان ، الى محكمة الجنايات لمحاكمتهم عن مجموعة من الجرائم التي ارتكبوها ، ومن بينها امتناعهم عن رد المبالغ المستحقة للمودعين ، وعدم ارسالهم اخطارات قانونية الى الهيئة العامة لسوق المال ، متضمنة المبالغ التي تلقوها بالعملة المختلفة .

وتضمنت الجرائم عدم التزام المتهمين بنقل الأرصدة الموجودة بالخارج ، وإيداعها لدى البنوك المعتمدة في مصر ، وخداع ١٨٨ ألف أسرة تحت شعارات التعامل بأحكام الشريعة الإسلامية ، واستيلائهم على ما يعادل مليارا و ٧١٥ مليون جنيه وقت فرض التحفظ ، تعادل الان مليارا و ٨٨٤ مليون جنيه .

والمتهمون الـ ١٢ هم : أحمد توفيق عبدالفتاح ، ٢٢ سنة ، وتوفيق عبدالفتاح ، ٧٢ سنة ، ومحمد توفيق عبدالفتاح ، ٢٦ سنة ، ومنير محمد جودة ، ٤٤ سنة ، المدير العام للشركة ومحمد عبدالخالق أحمد ، ٢٢ سنة ، موظف بالشركة ، وجورج عزت فوزي ، ٢٥ سنة ، مدير شركة أمكوالسياحة ، وماجد ابويكر الصديق ، ٢٢ سنة ، صاحب مكتب توريدات عامة ، ومسعد فرج عبدالفتاح ، ٢٢ سنة ، موظف بالعلاقات العامة بالشركة ، ومحمد حسن محمد حتوت ، ٢٧ سنة ، تاجر سيارات ، وجعفر طاهر حسن ، ٢٢ سنة ، « هارب » ، وأحمد نبيل حسن ، ٢٢ سنة ، مدير مكتب دار الكتاب العربي ببيروت ، « هارب » ، وسحر ابويكر لطفى ، ٢٥ سنة ، سكرتيرة بمكتب تمويل شركة كامكوم بالقاهرة ، وحسن مديولى أحمد جبر ، ٤٤ سنة ، موظف بشركة الريان .



لفظات تحت القبة

كان طبيعياً ان يكون محور الحديث في بداية مناقشة بيان الحكومة هو اوضاع شركات توظيف الاموال وحالة المودعين .. طرح كالعادة التساؤل التقليدي ماهي محصلة مايجري وماهو مصير المودعين وكان الرد التقليدي من رئيس الوزراء التحقيقات جارية امام النيابة والمدعى الاشتراكي وهناك بعض الشركات وفقت اوضاعها وساعدناها كثيراً حينما وجدنا ولمسنا استعداداً طيباً من جانبها ..

ويضيف رئيس الوزراء ولكن هناك شركة لا امل فيها وكل نشاطها كان احتيالياً ونصباً ووجودها كان يمثل كارثة ولولا القانون الذي يجب ان نفخر به جميعاً لكانت الكارثة اكبر كثيراً .. طرح الاعضاء تساؤلاتهم ورد رئيس الوزراء كما حدث منذ ان تفجرت هذه الازمة ويبقى المودع في مكانة ويبقى الحال عما هو عليه والمأسى كما هي وتعرض المودعين للآزمات القلبية والأمراض النفسية يتسع نطاقه ..

كان المودع لديه بعض الامل في ان يقول رئيس الوزراء شيئاً جديداً عن هذه الشركة التي وصف وجودها بالكارثة يقول جديداً بالنسبة للاصول التي قيمت والحد الأدنى الذي يمكن ان يحصل عليه صاحب المال كم سياخذ ويستفيد من امواله التي أصبحت في حكم الديون المدومة ..

كل امل المودع كان ممثلاً في كلمة واحدة يسمعونها من رئيس الوزراء وهي نسبة ما يسترجعه من وديعته ومهما كانت هذه النسبة متواضعة فهي افضل من وضعه الحالي لحقيقة قد تكون مرة ولكن احاطة المودع بها يجعله في كل الاحوال في وضع اجدى مما هو فيه الان ..

وصف رئيس الشركات ان شركة وجودها يمثل كارثة وهو يعلم جيداً ان هذه الشركة بعينها هي التي لديها اموال السواد الأعظم من المودعين ومصائرهم مرتبط تماماً بما تنتهي اليه الاوضاع بشأنها ..

طرحت التساؤلات واجاب رئيس الوزراء وحال المودع كما هو بعد ان تبدد امله الاخير في ان يسمع جديداً يخفف من الامة ..

كان الافضل ان يحتفظ الدكتور عاطف صدقي بشأن هذه القضية ويؤجل الاجابة في اي وقت اخر لان هذا كان معناه ان الامل يظل قائماً وموجوداً ..

اجابة رئيس الوزراء بالطبع لم تكن حاسمة ولكنها في نفس الوقت جاءت قاطعة في قطاع المودعين اي امل بعد الان

المحرر



المصدر : الأخبار

للتشريع والخدات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩٠

المستشار القانوني لمصلحة الشركات ، للأخبار :

من حق شركات الأموال زيادة رأس مالها بموافقة الجمعية العمومية ادخال المستثمرين كمساهمين وشركاء حسب رغبتهم

كتبت نجوى عويس :

تحدث المستشار سامح كمال المستشار القانوني لمصلحة الشركات إلى «الأخبار» حول موقف شركات الأموال في حالة رد الأموال أو التصفية .. قال في جميع الحالات تخضع مثل هذه الشركات لأشراف مصلحة الشركات ولا ولاية لهيئة سوق المال عليها .. وأن من حق مثل هذه الشركات زيادة رأس مالها في حالة موافقة الجمعية العمومية .. وقال إن قرارات فرض الحراسة لا تسرى إلا على الشركة التي جردها القرار دون أن

يمتد إلى باقي الشركات المنبثقة عن هذه الشركة .. وقال أنه من الممكن أيضا الموافقة على ادخال المستثمرين كمساهمين وشركاء حسب رغبتهم .. بدأ المستشار سامح كمال حديثه قائلا : إن الشركة حتى لو كانت في حالة تصفية فهي تبقى كشكل قانوني يخرج عن ولاية الهيئة العامة لسوق المال وإذا كانت شركة اشخاص فهي خاضعة لأحكام القانون التجاري أما إذا كانت شركة مساهمة مصرية فهي خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ٨١ وتابعة لرقابة وأشراف مصلحة الشركات مباشرة .

س : هل تعترض مصلحة الشركات على زيادة رأس مال شركات تلقي الأموال في حالة موافقة الجمعية العمومية على ذلك ؟

ج : قال لا إذا كانت هذه هي رغبة الجمعية العمومية ويتم عمل مقاصة بقيمة الأيداعات بقيمة الأسهم لأنه لا يوجد نص في القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ يؤيد ذلك أو يمنعه .. ولكن في قانون الشركات وهو رقم ١٥٩ لسنة ٨١ في المادة ٩٠ تقضي بأن تتم زيادة رأس المال المصدر بإصدار أسهم جديدة بنفس قيمة أسهم الإصدار الأول مع مراعاة أحكام المادة ٩٤ .

المودع يتحول مساهما

س : إذا طلبت إحدى الشركات العاملة في تلقي الأموال تغيير غرضها بموافقة الجمعية العمومية .. هل هناك اعتراض من مصلحة الشركات ؟

ج : أنه مجرد رفض توفيق أوضاع مثل هذه الشركات فإن صفة التلقي تزل عنها وتعود كشركة مساهمة مصرية خاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ٨١ ولأشراف مصلحة الشركات مباشرة .

س : إذا رغب صاحب الوديعة تخصيص نسبة من أيداعاته لشراء جزء من أصول الشركة حتى يصبح مساهما فيها هل ذلك ممكن ؟

ج : فيما يتعلق بالمنشآت الفردية وشركات الأشخاص التي كانت تقوم بمباشرة نشاط تلقي الأموال قبل صدور القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ ولم توفق أوضاعها لسبب من الأسباب .. فهي ملزمة برد أموال المستثمرين طبقا للقانون ويجوز لها ادخالهم كشركاء بقيمة أيداعاتهم .. كما يجوز لها التحول إلى شكل من أشكال الشركات الخاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ٨١ وذلك باتخاذ اجراءات التأسيس التي يتطلبها الشكل القانوني الجديد واعتبار المستثمرين لديها مؤسسين أو مكنتين أو شركاء حسب الأحوال .. وقد عرض هذا الموضوع على لجنة مستشاري مصلحة الشركات في اجتماعهم رقم ٧٠ في الاسبوع الماضي بإنه ليس هناك ما يمنع ذلك .

الحراسة لا تمتد ..

س : إذا فرضت الحراسة على إحدى الشركات هل تمتد الحراسة إلى الشركات الفرعية المنبثقة عنها ؟

قال : لا المصلحة للتعامل مع الشركات على أنها مجموعة وتوجد روابط بينها وبين الشركة الأم حيث لا يوجد في قانون الشركات تنظيم للشركات القابضة ومن ثم فإن التعامل يتم مع كل شركة على حدة مثال ذلك قرار فرض الحراسة على شركة «يونيفرسال» من جانب المدعي الاشتراكي فإن الحراسة تفرض على الجزء فقط المساهمة به الشركة التي فرضت الحراسة عليها ويحضر مندوب المدعي الاشتراكي كممثل للشركة الموضوع عليها الحراسة .. لأن الشركة شخص معنوي مستقل عن المساهمين الآخرين .

ضمان الحقوق ..

س : كيف سيتم التنسيق بين المصلحة وجهان المدعي الاشتراكي ؟

قال : نحن على أتم الاستعداد للتعاون مع لضمان حقوق أصحاب الأموال .. وأنا أعتقد أن هناك جانباً كبيراً منهم ليس لديه المانع للدخول كمساهمين في هذه الشركات .



المصدر: الأحرار

التاريخ: ٢٤ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مستحقات ضحايا هيدكو مصر صرف ٤٠ % منها في أول مارس

علمت الأحرار .. أن جهاز المدعى العام الاشتراكي سيبدأ في أول مارس
القادى صرف ٤٠ % من المستحقات لضحايا شركة هيدكو مصر ويقدر
عددهم بحوالى ٢٠٠٠ ضحية

كانت هدى عبد المنعم صاحبة هيدكو مصر قد هربت خارج البلاد بعد
أن حصلت على مبلغ تقدر بحوالى ١٢ مليون جنيه من المواطنين في شكل
مقدمات اسكان نظير تمليك وحدات بإبراجها السكنية ..

كما حصلت على تسهيلات
ائتمانية من عدد من البنوك بلغت
حوالى ٤ ملايين جنيه

وكانت محكمة القيم قد فرضت
الحراسة على أموال هدى
عبد المنعم وممتلكاتها

وقد قام جهاز المدعى العام
الاشتراكي مؤخرا ببيع جزء من
ممتلكاتها وبلغت حصيلة البيع
حوالى ٣ ملايين جنيه .

ومن المنتظر أن يقوم الجهاز
ببيع قطع أخرى لتسديد باقى
المبلغ للضحايا



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بلا أقنعة

حامد سليمان

تراجيديا التوظيف و.. عدالة المدعى الاشتراكي

● لأن الهدف في النهاية .. كفن الحفاظ على أموال المودعين .. وحتى تطمئن الحكومة الى عدم وقوع ظلم على بعض اصحاب شركات التوظيف الجادة .. التي اشكت لرئيس الوزراء من تصف قرار هيئة سوق المال برفض توفيق لوضعها ..

لذلك .. قرر رئيس الوزراء .. تحويل البت في مصير هذه الشركات الى جهاز المدعى الاشتراكي .. الذي يرأسه المستشار عبدالسلام حامد ، وذلك لضمان :

١ - سرعة رد أموال المودعين .. حتى لا يتأخر ردها من خلال اجراءات القضاء كما حدث في قضية البريلن ..

٢ - ضمان عدم وقوع ظلم على بعض شركات التوظيف .. التي تقوم بدورها في خدمة الاقتصاد القومي ..

وكن على راس الشركات التي قرر رئيس الوزراء تحويلها لجهاز المدعى الاشتراكي .. شركات الهدى مصر وبدر للاستثمار والحجاز والمهندس والزهره للاعلام العربي .. وسلطان للاستثمار .. و.. كنت هناك مفاجأة في انتظار الطرفين ..

اكتشفت أجهزة المدعى الاشتراكي .. ان ميزانية بعض هذه الشركات لا تعلى اى خسارة .. بل وقلت بتسديد آخر ما عليها من ضرائب للدولة حتى عام ٨٩ مثل شركات الهدى مصر والحجاز والمراكشي والزهره ..

واكتشفت هذه الأجهزة ثانيا .. ان بعض هذه الشركات قد حققت لربحا صافية أكثر من مليون جنيه .. رغم ان تقارير الهيئة تقول انها حققت خسائر تقرب بـ ٢ مليون جنيه (!!) ومن ثم فقد صدر قرار تصفى من الهيئة بعدم توفيق لوضعها مع مائة شركة أخرى .. !

واكتشفت هذه الأجهزة ثالثا .. ان بعض هذه الشركات - مثل شركة الزهره للاعلام - علاوة على سلامة لوضعها الاقتصادية - لا تقوم - فقط - بنشاط لخدمة الاقتصاد القومي من خلال بيعها لمنتجاتها بالعملة الصعبة وإيداعها في البنوك المصرية .. ولكنها تقوم بنشاط ثقافي واعي واسع .. مما رشحها في العام الماضي الى الحصول على جائزة « مؤسسة النظم العلمي » الكويتية لاحسن كتاب نشر في الثمانينيات باللغة العربية وهو كتاب « اطلس تاريخ الاسلام » للدكتور حسين مؤنس .. بل ان نشاط هذه الشركة .. دفع لحد طلاب الماجستير في المعهد العالي للصحافة بالمغرب .. ليتخذ من نشاطها النشيط موضوعا لرسائله : « مؤسسة الزهره للاعلام العربي » والنموذج الاسلامي المطلوب .. وقد مال جهاز المدعى ان يتم اجهاض مثل هذه الشركة .. التي تقوم بكل هذا الدور وتحمل كل هذه المكالمة .. بهذه البساطة ..

هذا ما اكتشفته أجهزة المدعى الاشتراكي ..

لما ما اكتشفه اصحاب الشركات .. فهو تلك الروح الودية المتفهمة من مساعدي المدعى الاشتراكي .. وانهم يحاولون بذل قصي ما في طاقتهم للمساعدة في رد أموال المودعين .. وبشكل يضمن عدم انهيار الشركات حتى يستمر - الجاد - منها في تحقيق اهدافها في خدمة الاقتصاد القومي .. رغم ان هيئة سوق المال هي التي كُن يجب ان تقوم بهذا الدور وقد كُن اهم العقبات .. هي استحالة بيع اصول الشركات المرفوضة .. في مدة قصصا ١/٩ / ١٩٩٠ .. مما يؤدي الى انهيار سعر هذه الاصول لغير صالح للمودعين ..



المصدر :**أخبار الساعة**.....

التاريخ :**٢٦ يناير ١٩٩٠**..... **للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

لهذا فقد صرح المستشار عبدالمعز إبراهيم .. بأنه لا مانع من مد مهلة رد أموال المودعين لصالح المودعين .. وحملة السوق من الانهيار .. وقد ذكر في الاستاذ احمد رائف مدير عام الزهراء للاعلام العربى ان مساعد المدعى الاشتراكى الذى يتولى امر شركته رجل مثقف ويقرر مهمة الثقافة والعلم ويتفهم دور مؤسسات النشر في مصر من أجل المجتمع .. وأنه سيعقد اجتماعا بين صاحب هذه الشركة بالذات وبين كبار مودعيه .. بحيث يستمر نشاط هذه الشركة الثقافى بعيدا عن قانون توظيف الأموال ..

ومن المفارقات الغريبة .. ان هذه الشركة ورغم كل المشاكل التى مرت بها خلال العام الماضى .. من جراء تعنت هيئة سوق المال .. تواصل نشاطها .. وقد قدمت لعرض القاهرة الدولى للكتاب الذى افتتح أمس ٤٢ كتابا منها أربع مخطوطات قرائية تنشر لأول مرة بعد تحقيقها .. تحية لجهاز المدعى الاشتراكى .. الذى تخضع سلطاته القضائية لصالح المودعين .. وتعامل مع اصحاب هذه الشركات بروح وطنية تهدف الى انهاء 'تراجيديا التوظيف' .. بخطة سعيدة .. على اساس ان القائمين بها مصريون في النهاية .. تجب مساعدتهم للوصول الى حل وسط لا يضرهم .. ولا يضر بصالح الاقتصاد الوطنى ..

أخبار هامة .. لمدعى الشريف

في اتصال تليفونى سريع بالاستاذ عبداللطيف الشريف .. ذكر لي .. انه بعد صرف الصكوك ينتظر اجتماعا للجمعية العمومية بحضور محاسب الحكومة والجهاز المركزى للمحاسبات .. وبعدما سيقرر صرف ارباح الاعوام السابقة ، كما ذكر لي ان الأموال التى صرفها المودعون خلال الأزمة .. سواء كانت من حساب الأرباح أو رأس المال .. فإنه سيصرف لهم ارباحا عن الايام التى بقيت فيها الأموال في حوزته و .. انه من العام القادم .. ستصرف الأرباح في موعد ثابت كل عام ..

الكاتب و.. القضية

مهنة الكاتب الصحفي .. ليست مجرد ' احتراف تجرىدى ' .. فلذى يخلق مكتبة الكاتب .. ليس القلم الذى يمسك به .. ولا الكلمات التى يجيد انتقاءها .. ولا العبارات التى يتقن صياغتها وإنما القضية التى يعبر عنها هذا القلم وتلك الكلمات و .. العبارات .. مرت هذه الخاطرة بى وكتب الزميل الصديق وجيه ابو ذكري الثانى عن قضية الايمان على وشك الظهور .. الكتاب الجديد يحمل اسم ' الموت والجنون ' ، بعد كتابه الاول ' بارونات المخدرات ' ، والتى سجل فيها رؤى رحلته الصحفية التاريخية الى كولومبيا .. ولم تكن قضية ' الايمان والمخدرات ' ، هى القضية الاولى .. التى شارك فيها قلمه في معركتها الضارية .. واعتقد انها لن تكون الاخيرة ..



المصدر : الاحرام

التاريخ : ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شركات توظيف الأموال التي رفض توفيق أوضاعها .. هل من حقها تحويل المودعين إلى مساهمين؟

كتبت - نجلاء ذكرى

المودعون بشركة « الهدى مصر » يسألون عن قانونية التصرف الأخير للشركة من حيث مطالبة المودعين بها المساهمة بقيمة ودائعهم في أصول الشركة كشركاء موصيين .. ونسأل بدوره عن قانونية قيام الشركة في ضوء قانون انشائها ، والقانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ والخاص بشركات تلقي الأموال لاستثمارها بمثل هذا الاجراء ، وما هي الوضعية القانونية لمن يقبل من المودعين بمثل هذا التصرف ، وايضا عاهو مستقبل من يرفضون ذلك ، وهل من حق الشركة مخاطبة الجماهير وتوزيع طلبات باسم مدير الشركة يطلب فيها العملاء بالاشتراك في الشركة بحصة كشركاء موصيين مقابل ارضيتهم الدائفة ، بالرغم من ان الشركة مخاطبة بالقانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية ، ولم يحسم موقفها بعد .

وحصلت الصفحة الاقتصادية على صورة من الخطابات المطبوعة الموزعة على المودعين والتي من المفروض في حالة قبولهم للمشاركة التوقيع عليها . كما حصلت الصفحة على المذكرة المرفقة بهذا الطلب والتي توضح الظروف القاسية التي مرت بها الشركة منذ صدور القانون في ٩ يونيو ١٩٨٨ وحتى اختارها بعدم موافقة هيئة سوق المال على تأسيسها كشركة تلقي أموال تابعة للقانون ١٤٦ ، وان هذه الرحلة منذ انتهاء المحاسنين من تقديم تقريرهما حول المركز المالي ورد هيئة سوق المال بالرفض استغرقت ١٦ شهرا من تاريخ صدور القانون تولفت فيها اعمال الشركة والشركات التابعة لها .

وتشرح المذكرة الخطوات التي اتبعتها الشركة من حيث تقديم تظلم للسيد وزير الاقتصاد خلال شهرين من تسلمها لرفض الهيئة وكان آخر موعد لتقديم التظلم ٢٦ ديسمبر ١٩٨٩ وبالرغم من ان لوزير الاقتصاد الرد على التظلم خلال شهرين من تقديمه أي في ٢٦ فبراير ١٩٩٠ إلا انه رفض تظلم الشركة بدون ابداء اسباب مما ادى لرفع دعوى في القضاء الاداري ونظرا لان الشركة على حد المكاتب في المذكرة ، لاستطيع التنبؤ بالفترة الزمنية لحسم القضية امام القضاء الاداري فيما كان منها إلا انتهاج اسلوب جديد للحفاظ على أموال المودعين بتلخيص في

• يتملك المودع حصته على المشاع في

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ / مدير عام شركة الهدى مصر

للاستثمار وتوظيف الأموال

بحية طيبة مباركة .. وبعد ..

باسم ربنا ربنا

عن الإقتضاء

جنة وتوزيع مدورها

خطة عشية / تحية وجودة مرقمة

حسب ما يرقم

عن الاطلاع على المذكرة المرفقة أشرف بالاعلامكم برغبتي في المشاركة في شركة الهدى مصر للاستثمار

وتوزيع الأموال بحصة كشريك موصي فيتها

خبريا مصر بالانجيز ، وذلك مقابل رصدي الذي طرف الشركة

وعندي توقيع على هذا الطلب بحصة الشركة عن كلمة ايداعتي التي وكلت الشركة باستثمارها

في تاريخ ١٩٩٠ / ١ / ١٩

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

تحريرا في ١٩ / ١ / ٩٠

الاسم

التوقيع

موقعة السيد مدير عام شركة الهدى مصر - اوسن يتوب

بتوقيع



المصدر : الاحكام

التاريخ : ٢٥ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تجاه المودعين بها ، في ضوء احكام القانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية ، وفي ضوء القوانين الاخرى الملزمة للشركات حتى تكون الصورة واضحة امام كافة المودعين بشركة الهدى . وبالتالي الشركات الاخرى التي لم يوافق على توقيع اوضاعها طبقا للقانون لدفع المخاطر والحفظ الحقوق . الاستفسار الثاني من مودعي شركة الهدى مصر حول مطالبة الشركة للمودعين بالتنازل عن جزء من الوديعة والمتبقي في الارباح مقابل حصولهم على جزء آخر في صورة نقدية فهل هذا التصرف جائز ، وهل في حالة قبول البعض لهذا الاجراء ينفذ قانونا وتسقط حقوق المودع في الارباح .. نحن نسأل والمودع ينتظر الرد ..

استبدالها بأى من الوحدات السكنية المزمع تنفيذها في الاراضي التي تمتلكها الشركة وذلك بتقديم طلب لشركة الهدى مصر للاستثمارات العقارية والسياحية وطلب آخر للشركة الام لاجراء المقاصة بين ثمن الوحدة المراد شراؤها بقيمة حصة المشتري من الشركة . يحق للمشتري ان يتعامل في البضائع والسلع التي تنتجها الشركة بضمان حصته . وتنتهي عروض الشركة والتي نفترض فيها حسن النية مسبقا ولكننا نتوجه للمستولين بالهيئة العامة لسوق المال ووزارة الاقتصاد و جهاز المدعى الاشتراكي وغيرها من الجهات الرقابية والقانونية لتوضيح قانونية مثل هذه التصرفات من الشركة

كافة اصول الشركة وليس في اصل بعينه اعمالا بمبدأ العدالة والمساواة .
● هذه الحصة يمكن للمودع بيعها لمودع آخر أو لادارة الشركة حينما تتوفر السبيلة لذلك .
● هذه الحصة يستطيع المودع صرف ارباح عنها كل ٦ اشهر في السنة الاولى وكل اربعة اشهر في السنة الثانية .
● في السنة الثالثة من شراء الحصة يحق لصاحبها ان يقدم بطلب لادارة الشركة لشراء حصته أو عرضها للبيع للآخرين .
● سوف ينتخب مجلس رقابي من ملاك الحصص لمعاونة الادارة العليا في الشركة لادارة تلك المشاريع .
● يحق لمشتري تلك الحصة العينية



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٥ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المسؤولية

مساهم رغم أنه !

تصل البنا يوميا عشرات الخطابات الموقعة بعشرات الامضاءات من المودعين في شركات تلقى الاموال يطلبون الرحمة بهم وباولادهم .

بعض الخطابات تستنجد برئيس هيئة سوق المال المنوط بها تنفيذ القانون وسؤالهم الوحيد .. متى على وجه التحديد يصرفون الارباح لاعوام ٨٨/٨٩ للشركات التي وفقت اوضاعها مثل الشريف ؟

وبعضها الاخر يقول ان السعد سبق وان اعلن عن صرف مستحقات المودعين لديه بمبلغ في حدود ألفي جنيه .. وقد صدق ونفذ ، ولكن ، بعد خصم كل قرش سبق صرفه لهم تحت حساب الارباح !!

المودعون في حيرة من شركة الهدى التي تتصل بهم لاجبارهم على التوقيع على وثيقة تفيد تحويل اموالهم طرف الشركة الى حصة كشريك موصى طبقا للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .. ويسأل الناس هل تعلم جهات الدولة المختلفة ذلك ؟

هذه الحالات الثلاث وهي ملخص عشرات الخطابات تحمل تساؤلات اصحابها وقولهم ان الامور قد تعقدت ومارزنا حلثرين في تلك العقدة .

وحتى تتضح الامور لابد ان نحدد من المسئول بعد اصدار القانون ، هناك ثلاث جهات مسئولة .. هيئة سوق المال ، المدعى الاشتراكي ، النائب العام .. فهذه سوق المال هي المنوط بها تنفيذ القانون وترتيب الاوضاع .. وانتهى مجلس ادارتها الى امرين .. الاول اقرار التوفيق للذين تصلح اوضاعهم للاستمرار وهم الشريف وثلاث شركات للسعد ودار الوفاء للطباعة والعقارية التجارية ، ويوجد حاليا مراقبو حسابات يباثرون عملهم في هذه الشركات والذين يقولون لو يقال لهم من جانب من وقفوا اوضاعهم بان يخصم من اموالهم كل قرش

صرفوه قبل ذلك فهو خطأ ، لمع صدور المواثقة لهم بالتوفيق وقع اصحاب الشركات على ورقة بهيئة سوق المال مؤداهما ان المبلغ السابق صرفها للمودعين تعتبر بمثابة مبلغ غير قابل للاسترداد ، اى ان اصحاب هذه الشركات ليس لديهم سند قانوني بعكس ذلك .

الامر الثاني .. الشركات التي ابدت عدم توفيق اوضاعها واعدت برنامجا لرد الاموال وعددها ١٩ شركة قامت حاليا برد ١٧ مليون جنيه وبقي طرفها ١١ مليون جنيه وتتابع الهيئة تنفيذ باقي البرنامج .

بعد ذلك احوالت الهيئة الى المدعى الاشتراكي ٧ شركات ، وشركة للنائب العام بعد ان ثبت لمجلس ادارة الهيئة عدم جدوى التوفيق ، واعيد عرض هذه المراكز على وزير الاقتصاد ولبت ايضا للجان المختصة صحة ملائمت اليه الهيئة .

لهم يجوز لهذه الشركات التي مازالت تحت نظر المدعى الاشتراكي ان تجبر المودعين على تحويلهم الى مساهمين قبل ان يصدر قرار من المدعى الاشتراكي بقولاء بقرائمتهم طبقا للقانون تلقى الاموال .. ومن الذى الذى بانه بمجرد رفض توفيق الاوضاع نزول عن الشركة صفة تلقى الاموال ويحول « اتوماتيكيا » لاي قانون ، يعجبه قبل ان يسد التزاماته قبل المودعين .. هل يساهم المودعون في الشركة رغم انهم ؟؟

ان تدخل الجهات المسئولة وبسرعة امر يجب الا يتأخر .. ولتقول لنا هل هذا الاجراء صحيح ام غير صحيح .. قبل ان تنتقل العنوى الى باقي الشركات التى لم يوافق على توفيق اوضاعها .. ويصبح الامر موكدا وصاحبه غيب ..

عبد الرحمن عقل



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٦ يناير ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صديق يطلب مذكرة قانونية لبحث صرف مستحقات المودعين بشركات الأموال التي انتهى التحقيق مع المسؤولين فيها

علم مندوب « الأهرام » أن الدكتور عاطف صديق رئيس الوزراء عهد إلى المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل ، بإعداد مذكرة قانونية عن كيفية صرف مستحقات المودعين بشركات توظيف الأموال التي انتهى التحقيق مع المسؤولين فيها ، وذلك لمناقشة هذه المذكرة في اجتماع قادم .

وكان رئيس الوزراء قد عقد اجتماعاً حضره الوزير والمستشاران جمال شومان النائب العام وساهر درويش مدير إدارة التحفظ وتلقى خلال هذا الاجتماع تقريراً يتضمن استحالة صرف مستحقات المودعين إلا بعد صدور أحكام نهائية في القضايا التي أحيلت إليها . وعهد وزير العدل إلى إدارة البحوث والتشريع بالوزارة بإعداد المذكرة التي طلبها رئيس الوزراء لدراسة إعداد تشريع خاص في هذا الشأن .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لا اكراه لتحويل المودع الى مساهم فى شركات توظيف الاموال

كتب محمد حسن البنا :

أكد المستشار عبدالمعز أحمد مساعد المدعى العام الاشتراكى ان اصحاب شركات توظيف الاموال بدر للاستثمار والهدى مصر والحجاز قدموا كشوفات باسماء المودعين الذين تم رد اموالهم اليهم واقرروا بانها تصل الى مليون جنيه يوميا .. وقال ان جهاز المدعى العام سيبدأ بعد ذلك التأكد من صحة هذه الاقرارات وتقرير هذه الكشوفات وفحصها بواسطة محاسبين متخصصين .. وقال ان من حق المودع تقديم شكوى للمدعى العام الاشتراكى ضد صاحب الشركة الذى لم يرد له امواله وان يرفق بشكواه رقم حسابه وصور ايصالات ايداعاته . واعلن المستشار عبدالمعز مدير ادارة التحقيقات والادعاء فى تصريح خاص « للأخبار » انه لا اكراه على المودع لى يتحول الى مساهم فى الشركة التى اودع امواله

فيها .. وان فكرة تحويل المودعين الى مساهمين لا دخل للمدعى العام الاشتراكى بها انما هى اقتراح من اصحاب الشركات .. ويتمتع بتنفيذها اشهار هذه الشركات وفقا للقانون بحيث يكون لها جمعية عمومية تختار مجلس ادارة الشركة . واضاف المستشار عبدالمعز ان من حق صاحب شركة توظيف الاموال رد اموال المودعين بالطريقة التى يراها حتى ٩ يونيو القادم . وقد أعلن اصحاب شركات الحجاز وبدر والهدى مصر انهم سيردون اموال المودعين قبل هذا الموعد . ولهذا يتركهم جهاز المدعى الاشتراكى يعملون وينتجون حتى لا تتكرر مأساة الريان .

وكانت « الاخبار » قد تلقت العديد من الاستفسارات حول ما نشر أمس عن رد اموال المودعين فى شركات بدر والهدى والحجاز .



المصدر: الجهورية

التاريخ: ٧ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصدق يناقش أوضاع شركات تلقي الأموال

شركات التوفيق ملزمة برد الصكوك نقدا لا تصرف في الأصول قبل رد كافة الأموال

كتب عبد الله نصار واسماعيل بدر

بعثة: عاطف صدقي ونيس مجلس الوزراء اجتماعا الأسبوع الحالي
لمناقشة نتائج تطبيق قانون شركات تلقي الأموال منذ صدوره في يونيو
١٩٨٨ ..

في جزء من الأصول وذلك على ضوء
الدراسات القانونية في هذا الشأن ..
تقرر عقب الاجتماعات التي رأسها
د. عاطف صدقي الأسبوع الماضي
الالتزام بنصوص القانون لالزام
الشركات التي تمت الموافقة على
توفيق أوضاعها برد قيمة الصكوك

يحضر الاجتماع وزراء المجموعة
الاقتصادية والمستشار فاروق سيف
النصر وزير العدل والدكتور محمد
حسن فج النور رئيس هيئة سوق
المال .. لبحث إمكانية المواءمة
القانونية بين الاستمرار في نظر
الدعوى القضائية ورد جزء من
الأموال المسالمة للمودعين أو التصرف

للمودعين نقدا وفي الموعد المذكور
في موافقة الهيئة للشركة كما تقرر
بصفة نهائية رفض الاقتراحات
المقدمة لتعديل القانون بما يسمح
بمنح مهلة جديدة للشركات التي
رفضت توفيق أوضاعها .. أي أن أي
اقتراح بمد المهلة بعد ٩ يونيو القادم
غير وارد على الإطلاق .. ويحظر
على كافة الشركات اجراء اية
تصرفات في الأصول والعقارات
والسيارات قبل ابراء نمتها بحو
المودعين .. وقد تم ابلاغ كافة مكاتب
الشهر العقاري والتوثيق بمراعاة ذلك
.. وذلك على ضوء الفتوى التي
أصدرها مجلس الدولة في هذا
الشأن ..

ويقدم الدكتور يسرى مصطفى
وزير الاقتصاد في هذا الاجتماع
عرضا شاملا لنتائج تطبيق القانون
منذ صدوره ..



المصدر: الوفد

التاريخ: ٢٨ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المدعى الاشتراكي يدرس برامج ٧ شركات توظيف لرء مليار جنيه من أموال المودعين خلال هذا العام

كتب - حمدي شفيق

وعلمت «الوفد» ان المسئولين عن شركة الحجاز نفوا تماما ادعاءات هيئة سوق المال، حول عدم سلامة اوضاع الشركة القانونية. واكد اصحاب الشركة عدم صحة ما ورد بتقرير الهيئة بشأن المركز المالي للشركة، وطلبوا بتشكيل لجنة من المراجعين والمحاسبين القانونيين تحت اشراف الجهاز. كما اكد اصحاب شركات الحجاز والزهراء وسلطان وبدر جدية برامجهم لرد أموال المودعين. واكدوا عزمهم على البدء في تنفيذ برامج رد الاموال فوراً، في حالة موافقة المدعى الاشتراكي. كما اعرب بعض اصحاب شركات توظيف الاموال السبع، عن ترحيب المودعين لديهم بتحويلهم الى شركاء مساهمين وتسوية ديونهم لدى الشركات على هذا الاساس. ويواصل جهاز المدعى الاشتراكي التحقيق خلال هذا الاسبوع مع المسئولين بالشركات.

نلت مصادر مسئولة بجهاز المدعى العام الاشتراكي، ما نشرته احدى الصحف الحكومية يوم «الخميس»، الماضي حول بدء رد أموال المودعين، في بعض شركات توظيف الاموال التي يجري التحقيق معها حالياً. اكدت المصادر ان المستشار عبدالسلام حامد المدعى العام الاشتراكي يدرس حالياً البرامج التي تقدمت بها، شركات الهدى مصر، وبدر للاستثمار، والحجاز، ومكتب محمد المراكشي، والزهراء للاعلام، ونيوكايرو، وسلطان. تتضمن البرامج رد أموال المودعين لديها، والتي تبلغ حوالى مليار جنيه خلال العام الحالى. كما اكدت المصادر انه لم يتم البت في امر برامج رد الاموال، وانتظروا لاستكمال التحقيقات مع جميع اصحاب الشركات ومدى هيئة سوق المال وبعض المودعين.



المصدر : التشريع

التاريخ : ٣٠ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ تطورات مهمة لصالح المودعين : الشريف يبدأ الصرف وتطورات إيجابية في

الريان والحجاز والزهراء

كتب - محمد عبد القدوس

حدثت تطورات مهمة لصالح المودعين من أجل استرداد أموالهم في العديد من شركات توظيف الأموال ، فقد قررت شركة الشريف ، وهي من أكبر هذه الشركات البدء في صرف صكوك لأصحاب الأموال من يوم الخميس القادم ، ويبلغ عدد المودعين بالشركة ١١٥ ألف شخص تقدر حجم أموالهم بـ ٩٠٠ مليون جنيه ، والصك الذي سيصرف لكل مودع عبارة عن بونات قابلة للصرف كل ثلاثة شهور ، ويعني الصك ، السند الذي اعتمدته الدولة والموضح فيه حقوق المودع ، ويبدأ صرف المبالغ المالية بناء على هذه

الصكوك التي يجب أن تكون في حوزة كل مودع من يوم ١٧ أبريل القادم ، على فترات متقاربة ، بحيث تسدد الشركة أموال كل المودعين خلال أربع سنوات .

وصرح مصدر مسئول بالشركة ، بأنه سيتم صرف أرباح للمودعين ، وتدرس الشركة حالياً إعطاء امتيازات لهم في مشتريات الشركة المختلفة ، كأن تكون لهم أولوية ، أو إعطاؤهم خصم معين .

من ناحية أخرى صرح ممدوح الوسيلى محامى الريان بأنه سيعقد اجتماعاً مهماً يضم أصحاب الفضيلة الشيخ ممدوح الشعراوى والشيخ محمد الغزالى والدكتور عبد الصبور شاهين مع أحمد توفيق الريان داخل سجن ليمان طره وبعض المسؤولين لبحث صرف أموال المودعين بالشركة دون اللجوء للإجراءات القضائية التى تستغرق فترات طويلة .

في الوقت نفسه طالب فيه أحمد الريان بقاء الرئيس مبارك أو رئيس الوزراء لاعادة أموال الشركة من الخارج .

وعلمت « الشعب » أن التحقيقات التى تجرى في جهاز المدعى الاشتراكى مع

أصحاب شركات توظيف الأموال ، بناء على الشكوى المقدمة من هيئة سوق المال ، تسير حتى الآن بطريقة إيجابية ، وأن المحققين يتفهمون تماماً وجهة نظر

أصحاب الشركات ، وقد أثبت تقرير مراجعى الحسابات تماماً المنتدبين من الجهاز المركزى للمحاسبات لفحص الأوضاع المالية لشركة « الحجاز » عن

سلامة موقفها المالي ، حيث تبين أن أصولها تبلغ ١٠٩ ملايين جنيه ، بينما أموال المودعين بها ٨٦ مليوناً من الجنيهات ، تم رد ٦ ملايين . وقد طلب محمد عليوه وأحمد عبيد صاحباً الشركة

أنشاء سؤالهما أمس أمام المدعى الاشتراكى تحويل المودعين إلى مهامهم ، بالشركة ..

وعنفت « الشعب » أن أحد الاقتصاديين الكبار ، الذين شغلوا مناصب وزارية متعددة وكان نائباً لرئيس الوزراء قد أدلى أمام المدعى الاشتراكى بأقوال لصالح شركة « الزهراء » للإعلام العربى ، وأوضح في أقواله تعنت هيئة

سوق المال مع الشركة وأظهار عجز غير صحيح لها ، نتيجة احتياطات ومخصصات لامعنى لها ، منها مثلاً دين على الشركة قدره ٧٦٦ ألف جنيه ، ثم عمل مخالصة له بموافقة صاحبه ، ولكن الهيئة

لم تعترف بهذه المخالصة ، ولم تكلف نفسها حتى بسؤال هذا الدائن للتأكد من انتهاء الدين . وقد أكد المحقق ذاته على أهمية الحفاظ على الرسالة الثقافية التى تؤدبها شركة الزهراء .



المصدر: النور

التاريخ: ٢١ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحوار الذي دار بين الشعراوي ووزير الداخلية

اتصالات لاعادة أموال الريان من الخارج

كتب - محمد حلمي :

كشف فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوي «النور» عن الحوار الذي دار بينه وبين اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية خلال اللقاء الذي تم بمكتب الوزير في الأسبوع الماضي.

قال الشيخ الشعراوي انه وجد في وزير الداخلية الجديد كل تقوى لله سبحانه وتعالى .. كما وجد عزيمة على العمل جاهدا لحماية الوطن والمواطنين والحفاظ على كرامتهم . اضاف انه طلب الوزير بان يتحلى بسعة الصدر بينه وبين الجماعات الإسلامية .. وان يعالج الفكر بالفكر وأوضح له أن أسلوب القمع مرفوض .. ولن يأتى بنتيجة مثمرة ..

كما ان الشباب مطلب بالابحرج عن القلتون وان يلتزم به .

قال الشيخ الشعراوي انه يجب على وزير الداخلية ان يتحاور وان يصبر حتى ياتى اليوم الذى يستكمل فيه البناء .. وتلقى فيه القوانين المخالفة للشريعة الإسلامية أكد أن هذا هو مطلب الجميع .. وأن الحكومة لا تختلف معاً في ذلك .. وحينما نرى الحكومة قد طبقت شريعة الله .. لن تكون هناك جماعات إسلامية .

من ناحية أخرى كشف الشيخ الشعراوي - أيضاً - عن انه يجرى - حالياً - اتصالات مع كل من الحكومة وتوفيق عبد الفتاح الريان .. بهدف استعادة أموال الريان من الخارج .



الشيخ محمد متولى الشعراوي أعرب الشيخ الشعراوي عن ثقته بأن الحكومة عازمة على حل هذه المشكلة واعادة الأموال الى أصحابها .. كما أكد ان هذه القضية ستشهد انفراجا كبيرا خلال المرحلة القادمة .



المصدر : الامالى

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٠

مصرف ١٠٪ من مستحقات المودعين

فى الريان خلال ايام

إجبار الشركات التى لم توفق اوضاعها على دفع كل المستحقات

اجراء قانونى لالزام السعد والشريف برد الأموال

تصدر الحكومة خلال ايام قرارا سياسيا بصرف ١٠٪ من أموال مستعز المودعين فى شركة الريان وهم اصحاب الودائع التى لا تزيد عن خمسة الاف جنيه وعدد هم حوالى ٩٠ الف مودع من بين ١٨٨ الف مودع فى شركات الريان . وكان الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء قد عقد اجتماعا موسعا امس شارك فيه المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل والمستشار جمال شومان النائب العام والمستشار عبد السلام حامد المدعى العام الاشتراكي والدكتور محمد حسن فيج النور رئيس هيئة سوق المال واللواء احمد فؤاد عطا مساعد وزير الداخلية لبحث اسلوب رد الاموال دون التعارض مع قوانين التحفظ على شركة واموال الريان . وتم الاتفاق على اصدار قرار سياسى ببرد بعض مستحقات المودعين من الاموال السائلة التى تمكنت النيابة العامة من تحصيلها لصالح شركات الريان ، مادامت هذه النسبة من الاموال لاتضر بقاعدة . قيمة الغرام . التى حددها القانون لتطبيقها بعد صدور حكم نهائى فى القضية .

اما عن أموال الريان بالخارج فنقول مذكرة وزير العدل أنه لا يوجد خسر فعلي لها . ولا يمكن الجزم بها ولم توافق الدول الأجنبية على ردها . وان كان بعضها سبق أن أعلن استعدادها للمساعدة كما أن الاتصالات التى تمت مع هذه الدول من خلال بعثات رسمية . لم تتوصل لاتفاق محدد .

وقالت المذكرة أن كل التقديرات مبنية على أقوال الريان نفسه . والمقدرة ما بين ٤٠٠ الى ٦٠٠ مليون جنيه بالنقد الاجنبى بالخارج .

وكان قد صدر قرار من رئيس الوزراء بتكليف من رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة من المستشار فاروق سيف النصر . النائب العام جمال شومان . ود . محمد حسن فيج النور رئيس هيئة سوق المال . وجهاز المدعى العام الاشتراكي لدراسة الشكل القانوني لامكانية رد أموال المودعين أو جزء منها

برد حقوق المودعين بحد أقصى شهر يونيو القادم .

وقالت المذكرة أن القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ يلزم ٧ شركات منها الهدى مصر وبدر والمراكشي ونيوكايرو والزهاء . برد الاموال بنسبة ١٠٠٪ للمودعين . بعد رفض هيئة سوق المال توفيق اوضاعها . وطالبت المذكرة ضرورة التدخل . واستخدام السلطات التى كفلها القانون . لاجبار تلك الشركات على رد حقوق المودعين فيها .

وكان وزير العدل قد تقدم بمذكرة اقترح فيها صدور تكليف من رئيس الوزراء لنيابة الاموال . ببرد ٧٥٪ الى ١٠٪ للمودعين بشركة الريان . على أساس أن تخصص من أصل الوديعة . بحيث يتم الصرف من حجم السيولة المتاحة . والتي تغطي ١٢,٥٪ فقط من حقوق المودعين وقال وزير العدل أن رد الحقوق بالكامل . لا يجوز قبل صدور حكم نهائى فى القضية . وان كانت الاصول لم تقيم حتى الآن بقيمتها الحقيقية . بالرغم من أن التقديرات المبدئية تقول أنها تغطي نسبة معقولة من حقوق المودعين .

واضافت مذكرة وزير العدل أن شركتي الشريف والسعد مازالتا تماطلان فى رد الاموال كاملة . على الرغم من توفيق اوضاعهما . واعلانهما عن جدول زمني لرد حقوق المودعين . وأن القانون لم يحدد كيفية التدخل ولذلك فالمطلوب هو اجراء قانونى لالزامهما



المصدر : الأهرام

للتشـر والخدمـات الصحفية والمعلـومات التاريخ : ١٩٨٩

هيئة سوق المال ترد على استفسارات المودعين : الشركات التي ونقت اوضاعها تقوم حاليا باعداد المراكز

المالية الانتاجية ليتحدد من

خلال اربعاء عا ٨٨ ، ١٩٨٩

□ على المودعين توخى الحرص قبل التوقيع على أى أوراق
قد تؤثر على مراكزهم القانونية تجاه الشركات

اصدرت الهيئة العامة لسوق المال امس بياناً للرد على بعض الاستفسارات حول تصرفات عدد من شركات الاموال المخاطبة بالقانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ . وكانت الصفحة الاقتصادية قد اشرت خلال الاسبوع الماضى عدداً من الاستفسارات. توجهت بها لـهيئة سوق المال باعتبارها الجهاز الاول المنوط به تطبيق القانون والتصرف مع الشركات التى بلغ عددها ١٠٦ شركات تلقت اموالاً من نصف مليون مواطن تصل قيمتها الى ٤,٥ مليار جنيه .

حملنا استفسارات المودعين وهمومهم لعرضها على المسئولين بالهيئة لتوضيح الصورة من كافة جوانبها .

إن إذا رغب المودع طواعية وبإرادته الكاملة أن يسترد قيمة الصك أو جزء من هذه القيمة عيناً من بضائع الشركة فإن ذلك يرجعه إلى المودع نفسه . ويمكن للمودع من خلال علاقته مع الشركة أن يودع الصكوك لدى بنك يقوم بتحصيلها في مواعيد استحقاقها بدلا منه ، إلا أنه لا يجوز بيع هذه الصكوك

• صكوك الاستثمار لا يمكن تداولها

ويتم الاسترداد على دفعات ربع سنوية ونصف سنوية على مدار فترة تتراوح ما بين ٣ و ٤ سنوات ، وتشارك صكوك الاستثمار في الأرباح التى تحققها تلك الشركات في ضوء المركز المالي الافتتاحي والميزانيات المعتمدة من المراقبين الحسابات حسب المدة التى استغرقت الشركة بهذه الاموال لاستثمارها .

وصكوك الاستثمار التى تصدرها الشركات في المرحلة الاولى غير قابلة للتجديد حيث أنها إصدارات خاصة عن الاموال السابق تلقيها قبل صدور القانون ، ولا بد من إصدارها لكل مودع مقابل امواله لدى الشركة .

□ المودع يسأل عن طريقة استرداد قيمة الصكوك وهل هناك ما يمنع الشركة من ردها في صورة عينية من خلال بضائع مثلا ، وهل يمكن تحصيلها من خلال بنك يقوم بالتعامل مع الشركة في هذا الخصوص وهل يمكن بيعها لى شخص أو بنك ؟ □ الأصل طبقا للقانون أن يكون الرد نقداً وبذات العملة التى تم تلقيها على

□ على الاستفسار الاول حول الشركات التى قامت بتوقيع اوضاعها ، وكيف يسترد المودعون بها اموالهم من خلال صكوك الاستثمار التى اصدرتها هذه الشركات .

□ طبقا للمعلومات التى توافرت لدى الهيئة فإن أعداد المودعين لدى الشركات التى ونقت اوضاعها تصل إلى ١٦٧ ألف مودع يمثلون ٢٢,٥٪ من إجمالي عدد المودعين بجميع الشركات ، ويصل عدد هذه الشركات إلى ٦ شركات وهي الشريف للتنمية الاقتصادية والسعد للتجارة والتنمية ، والسعد للاستثمار الصناعي ، والسعد للاستثمارات العقارية ، والشركة التجارية العقارية ، ودان الوفاء للاستثمار الصناعي والتجاري .

وتلقت هذه الشركات اموالاً بلغ حجمها ١,٤ مليار جنيه تمثل ٢٠,٦٪ من إجمالي الايداعات بكل الشركات .

□ ماذا يعنى توقيع الاوضاع ؟ □ يعنى توقيع الاوضاع التزام الشركات بإصدار صكوك استثمار للمودعين لديها عن الاموال السابق تلقيها ، ويتم استردادها طبقا للمدد المحددة بالجدول المقدمة من الشركات والتى تم في ضوءها موافقة مجلس إدارة الهيئة على توقيع اوضاعها .



المصدر : الأهرام ٢٠

للتش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ فبراير ١٩٩٠

نجلاء ذكرى

أو التعامل فيها فلا بد إذا كان هناك تنازل عنها أن يكون للشركة صاحبة الصك نفسها .

□ بالنسبة للأرباح .. عشرات الاستفسارات حولها كيف يمكن صرف الأرباح من الشركات التي وفقت أوضاعها ؟ وما هو مستقبلها ؟

□ بشارك أصحاب صكوك الاستثمار في أرباح الشركات عن المدة السابقة في ضوء ما يسفر عنه المركز المالي الافتتاحي الذي يعد في تاريخ قيد الشركة في السجل المد بالهيئة ويعتمد من مراقبي الحسابات والذي يوضح الأرباح التي حققتها الشركة خلال المدة السابقة ، علما بأن القرارات الصادرة من مجلس إدارة الهيئة بالموافقة على توفيق الأوضاع تضمنت في ضوء القرارات المقدمة من المسؤولين عن الشركات عدم خصم أي مبالغ صرفها قبل العمل بأحكام القانون تحت مسمى سلف تحت حساب الأرباح .

وبالنسبة للأشخاص الذين لم يسبق لهم صرف أرباح وكانت تضاف لودائعهم فستصدر الصكوك بالنسبة لهم متضمنة أصل الرصيد بالإضافة للأرباح .

علما بأن الشركات تقوم حاليا بإعداد المراكز المالية الافتتاحية التي يتم في ضوءها تحديد الأرباح لعامي ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ وسيتم توزيع الأرباح بمجرد اعتماد هذه الميزانيات من مراقبي الحسابات والجمعيات العامة للشركات ونشرها في الصحف .

● ١٧ مليون جنيه تم ردها للمودعين □ ماذا عن الشركات التي طلبت رد الأموال ؟

□ يصل عدد هذه الشركات إلى ١٢ شركة طلبت رد الأموال وتقدمت للهيئة ببرامج مستوفاة لذلك ، ويصل حجم الأموال لديها إلى ٢٨ مليون جنيه وقامت - طبقا لإحصاءات الهيئة - حتى الشهر الماضي برد ١٧,٢ مليون جنيه وطبقا لأحكام القانون فقد قامت تلك الشركات بإرسال خطابات مسجلة للمودعين بها لتحديد أرصدهم ومواعيد وأماكن رد الأموال وتستمر عملية الرد في تاريخ لا يجاوز ٩ يونيو ١٩٩٠ . وقد إنتهى بالفعل عدد من هذه الشركات من رد الأموال بالكامل وأعلنت عن ذلك بالصحف والبعض في سبيله لذلك خلال أيام .

وتتابع الهيئة بصفة يومية تنفيذ هذه الشركات لبرامج الرد ، وتتخذ الإجراءات القانونية في حالة مخالفة أي منها لبرنامج رد الأموال .

وقد حدث ذلك بالفعل في حالة شركة واحدة حتى الآن طبقا للقانون ولا تحت يعتمد تقديم برنامج مستوف رد الأموال

على أرصدة المودعين الواردة في المركز المالي المعتمد من المحاسبين في ١٠ يونيو ١٩٨٨ غير مخصص منه أي مبالغ أخرى سبق صرفها كما تلحق بذلك المادة ١٨ من القانون على الشركات الملتزمة بالرد ، وقد حدث أن تقدمت إحدى الشركات ببرنامج للرد مخصصا منه المبالغ التي سبق صرفها تحت ما يسمى بسلف تحت حساب الأرباح مما أدى لظهور بعض حسابات المودعين [مدينة للشركة] ورفضت الهيئة ذلك والزمت الشركة بتقديم برنامج آخر دون أية مبالغ وبالفعل تم ذلك .

□ بعض الشركات تقدمت بطلبات لتوفيق الأوضاع ورفضت الهيئة توفيقها للأوضاع ؟ هذه الشركات بالذات شار حولها العديد من الاستفسارات ؟

□ يصل عدد الشركات التي تقدمت بطلبات لتوفيق الأوضاع وتم رفض هذه الطلبات إلى ٨ شركات يبلغ عدد المودعين بها ٧٨ ألف مودع بنسبة ١٥٪ من إجمالي عدد المودعين ، وحجم الأموال التي تلقتها قرابة ٦٥١ مليون جنيه بنسبة ١٤,٤٪ من حجم الأموال لدى جميع الشركات ، وقد صدرت قرارات مجلس إدارة الهيئة برفض توفيق أوضاعها بعد دراسة موضوعية شاملة لأوضاعها المالية والإدارية والهيكلية .

وهذه الشركات هي شركة الهدى مصر ، وشركة بدر للاستثمار ، وشركة الحجاز ، وشركة نيوكايد ، وشركة الزهراء للإعلام العربي ، وشركة سلطان للاستثمار ، ومجموعة أي . سي . سنتر ، ومكتب المراكش .

وقد تقدمت جميع هذه الشركات - فيما عدا الأخيرة - بتظلمات للدكتور وزير الاقتصاد الذي قام بتشكيل لجنة فنية على مستوى عالي لمحض هذه التظلمات ، وقد انتهت تلك اللجنة إلى رفضها جميعا علما بأن الهيئة لم تمثل في هذه اللجنة .

وقد تم إحالة تلك الشركات إلى جهاز المدعي العام الاشتراكي حفاظا على أموال المودعين لرد الأموال تحت إشرافه توخيا لتحقيق العدالة والمساواة بين المودعين عند إستيفاء حقوقهم لدى تلك الشركات .

□ يسأل المودعون عن إمكانية استرداد حقوقهم عينا عن طريق الحصول على بعض البضائع بقيمة إيداعاتهم كلها أو بعضها ؟

□ الأصل في القانون ما تم تلقيه نقدا يرد نقدا وبذات العملة وطبقا لأحكام القانون فإن الشركات مطالبة برد جميع ما تلقت من أموال دون خصم أي مبالغ منها سبق صرفها تحت ما يسمى بسلف تحت حساب الأرباح . فإذا ما رغب المودع برضاه التام ودون ممارسة أي ضغوط عليه لاستيفاء حقه بوسيلة

أخرى من الشركة مثل شراء بضائع فيمكن ذلك إلا أنه مشروط بأن يتم من خلال برنامج رد الأموال الذي أعدته الشركة تحقيقا لمبدأ المساواة والعدالة في الرد بين جميع المودعين في جميع مراحل تنفيذ البرنامج .

المودع هل يتحول إلى مساهم ؟

□ المودع يسأل عن قانونية التحول إلى مساهم بقيمة إيداعته بالشركات التي لم يوافق على توفيق أوضاعها .

□ أنه وإن كان القانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ قد نظم طرق الوفاء بزيادة رأس المال وضمن إمكانية الوفاء في أسهم الزيادة بطريقة المقاصة بين حقوق المكتتب النقدية المستحقة لدى الشركة وقيمة أسهم الزيادة في رأس المال فإن الأمر يرتبط ، حفاظا على حقوق المودعين بالأصول المتاحة لدى تلك الشركات ومدى مقابلتها لرأس المال المطلوب زيادته .

فإذا لم تكن هناك أصول متاحة كليا أو جزئيا مقابل رأس المال فإن معنى ذلك أن رأس المال غير ممثل في أصول وبالتالي تحمل من يقل ذلك بخسائر تعادل المزيد من رأس المال غير الممثل في أصول .

وتفسيرا لذلك إذا كان رأس مال الشركة المتضمن الإيداعات يبلغ ١٠٠ مليون جنيه ، والأصول المتاحة لدى



المصدر : الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠

الشركة ٢٠ مليون جنيه فإنه في نفس اللحظة التي يوقع فيها المودع على موافقته على هذا الاجراء بالتحويل إلى مساهم يعني قبوله لعجز [في ذلك الوقت] يبلغ ٧٠٪ من ايداعاته ، وهو مادعا الهيئة إلى مناشدة المودعين توخي منتهى الحرص قبل التوقيع على أوراق تنفيذ قبول هذا الاجراء والقيام بدراسة متأنية للمراكز المالية للشركات قبل قيامه بهذا الاجراء .

□ خيرت بعض الشركات المودعين بها بين انتظار ما تسفر عنه التحقيقات والقضاء وبين الحصول على جزء من ودائعهم مقابل القنابل عن جزء آخر؟ فما هي الوضعية القانونية لمن يقبل هذا الاجراء ؟

□ □ هذا العمل لا يتماشى مع حكم القانون ، وإذا حدثت ضغوط بهذا الشأن ووقع بعض المودعين على أية أوراق تحت ضغوط (الحاجة) فإنه يمكن لأجهزة التحقيق بما لها من سلطات نظر شكاوى المودعين ولها في حالة ثبوت ممارسة الضغوط أن تبطل هذه التصرفات .

□ ماذا عن باقي الشركات ؟

□ □ باقي الشركات عددها ٥٩ شركة يصل حجم الايداعات بها ٥٠٠ مليون جنيه منها ٢٨ شركة تم تحويلها للنياحة لعدم التزامها بأحكام القانون وهناك ٢١ شركة منها لدى المدعى الاشتراكي يواصل تحقيقاته معها وكان تولى أمرها قبل صدور القانون .



الاحرام

المصدر :

أبريل ١٩٩٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النفس والاقتصاد

المساهمون في الوهم والواهمون بالمساهمة

شركات توظيف الأموال التي لم توافق على توقيع أوضاعها لتصبح شركات تلقي أموال خاضعة لأحكام القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ قامت هيئة سوق المال بتحويل أوراقها إلى المدعى الاشتراكي، ولا يزال أصحابها كما قلنا - الخميس الماضي - يجبرون المودعين على الإذعان لهم بتوقيع استثمارات لتحويلهم إلى مساهمين، وهي فكرة ليست عيصرية في مجال استخدام نصوص القانون.

ولكن الأمر أخطر من ذلك بكثير فأصبح هذه الشركات ومستشاروهم من القانونيين قد زينوا لهم أن ما حدث من تلاعب - قبل صدور القانون - يمكن أن يتكرر وكان الدولة ليست هنا - وهذا خطأ - لأن الإجبار على المساهمة لا يقيم شركة مساهمة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أين الأصول التي تقلل المبالغ المودعة التي يراد تحويلها إلى مساهمات ولو كانت المراكز المالية لهذه الشركات سليمة وأصولها تنبئ عن قدرتها على الاستمرار لكن قد تم توقيع أوضاعها أي أن المطلوب أن يساهم المودعون في أصول وهمية.

أحدى هذه الشركات أعلنت للصودعين المترددين على مقرها بالاسكندرية بالنشبة أن عليهم توقيع استثمارات تنص على قبول المودعين رغم انهم على القسمة التالية : ٥٠٪ من أموالهم تتحول إلى أسهم [وطبعا لا يعلم المودعون وليست هناك جهة تقول لهم أنه يوجد أصول تساوي هذه المساهمات] ، ٢٥٪ من أموال المودع لشراء بضائع غير حاضرة تسلم في أجل مسمى (عقد بنية البيع) ، ٢٥٪ تعاد نقدا !! أي أن المودع عليه أن يتنزل عن ٧٥٪ من ايداعته !

اعترض المودعون على إعلان الشركة واتفقوا قتل لهم المسئولون ، اضربوا رأسكم في الحيط .. مأكوش فلوس عمتنا .. روحوا ارفعوا علينا قضايانا !! هذه رسالة مفتوحة من مودعي الاسكندرية موقعة عليها من خمسين مودعا ، ولو شاعت أي جهة لأرسل لها المودعون آلاف التوقيعات ، يوجهون هذه الرسالة إلى المدعى الاشتراكي طالبين النجدة لحماية أموال القصر واليتامى والأرامل وأصحاب المعاشات والعاملين في الخارج .

أن ما يجري هو إجبار للمودعين بالمساهمة في « الوهم » وأصبح الشركات « واهمون » بقدرتهم على إجبار المودعين بالمساهمة .

وبالنسبة للشركات التي ولقت أوضاعها فقد جاء في المادة ٩ من قانون تلقي الأموال أن يضع مجلس إدارة هيئة سوق المال ومجلس الوزراء قواعد تحديد نسب الأموال السائلة التي يجب الاحتفاظ بها لدى البنوك ، وكذا وضع ضوابط لتتبع الاستثمارات وتقرير منع استثمار الأموال في بعض المجالات .. فعلا أصدر وزير الاقتصاد القرارات المنظمة لمنع الاستثمار في بعض المجالات والتي تعتبر خطرا على أموال المودعين ، أما الضوابط الخاصة بتتبع الاستثمارات وتحديد نسبة السيولة فلم يتم حتى الآن وضعها . تعلم جميعا أن هذه الفترة هي فترة حرجية ويلزم ضبط استخدام الأموال المودعة لدى من ولفوا أوضاعهم ، فاستثمر أموال الغير يفرض على شركات تلقي الأموال أن توفر للمودعين عناصر السيولة والأمن والربحية ، وهذا لن يكون إلا بعد أن يتم تنفيذ بنود المادة ٩ المتبلر إليها بعينه .

عبد الرحمن عقل



المصدر : السوفد

التاريخ : ١٩٩٠ / فبراير / ١٩٩٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأي حر

انها قضية المصريين !؟ بقلم : أحمد أبو الفتح

● ● ● اتهم خطر ..
● ● ● وجهت السيدة لي اتهاماً خطيراً ..
● ● ● قالت : « لقد غررت بنا .. نحن مجموعة من الأسرى وقمنا ضحية كتابتك ... »
● ● ● خطبها كله يوم وماس إذ تقول : « نحن نقرا لك أنا وزوجي واصدقائنا ونطمئن لكتابتك ونصدق ما تكتب .. وقد كانت النتيجة أننا صدقناك فوقنا في سلسلة من المتاعب والالام لا حصر لها ... »
● ● ● « لقد قلت أن الشريف هو طلعت حرب العصر الحديث وقلت أن الشريف قد اقام قلعة صناعية صدقناك وبعنا ما نملك حتى ما املك من مجوهرات بيعتها وادعنا كل ما تجمع لدينا من مال لدى الشريف ... »
● ● ● « وانت تعرف ولا شك أننا لم نقبض جنيتها واحدا طوال سنتين تقريبا ولا نعرف متى نقبض .. كل عام يوم تصريحات من الشريف .. صكوك .. وفوائد ستدفع في آخر السنة .. ثم في مارس .. ثم .. تاجيلات لا نرى لها نهاية .. ثم يقولون ان الذي يريد استرداد امواله سيستردها خلال أربع سنوات .. لم يكن هذا هو الموقف يوم اودعنا اموالنا ... »
● ● ● « ولن احثك عن متاعبنا وان كنت اود ان احثك عنها لتدرك ولتدرك الشريف وغير الشريف مدى المصائب التي حلت بنا .. وكنت اود ان احثك عن المعاملة التي يعاملوننا بها إذ نذهب لنطلب بيع بعض ممتلكاتنا .. ولكن ما قيمة ذلك وأنا اعرف مقدما انك لن تنشر خطبتي هذا كي لا تغضب الشريف طلعت حرب مصر الذي اقام قلعة صناعية ... »
● ● ●

لا ياسيدتي لقد نشرت خطبك
● ● ● نعم نشرت خطبك ولو انك لم توقعه الا بحرفين اثنين وأنا الذي لم اتعود بنشر خطبات القراء لأنني اكتب مقالا واحدا كل اسبوع فلماذا نشرت ما اتلقى او بعض ما اتلقى من خطبات لن يتسع املنى المجال لنشر ارائى ..
● ● ● الحقيقة ان خطبات القراء بقدر ما تسعدنى بقدر ما تشعرنى بتأنيب الضمير لأنى لا يتسع الوقت لارد عليها وانى بقدر ما اشكر كل من يكتب لي ارجوه ان يعذرني عن هذا التفسير ..
● ● ● اعود لخطب السيدة (ن.س) لاقول لها ولكل من تأثر بكتابتي ان المهندس عبداللطيف الشريف قد اقام فعلا قلعة صناعية وانه ليس المسئول الاول عن الارتباك الذى ساد كل شركات توظيف الاموال فالحكومة بتدخلها قد خلطت الحابل بالنابل والشركات الجادة بالشركات غير الجادة ولكن هذا هو السبب الاكبر في الاهوال التي تعرض لها المودعون ..
● ● ● وأنا لن ادافع هنا عما سبق لي ان كتبتة عن شركات الشريف فقد كتب عنها زملاء كبار ولا اعتقد ان اى كاتب منا قد بلغ فيما كتب .. »
● ● ●

رجاء مقدم للشريف
● ● ● انتهن هذه الفرصة لارجو باسم عشرات الاف الاسرى ان يصدر السيد المهندس عبداللطيف الشريف بيانا واقيا عن كل ما يتناول اموال المودعين ..
● ● ● يحدد البيان الحقوق ومواعيد دفع الارباح لينتقل مئات الاف المصريين من الاهوال التي يعيشونها ..
● ● ● الامر المؤكد ان مصانع الشريف تزيد قيمتها زيادة كبيرة عن اموال المودعين والامر المؤكد ان شركاته شركات جادة وان الشريف جدير بكل ثقة ..
● ● ● هذه حقائق قد لا تخفى على غالبية المودعين ولكن طول مدة الحرمان من العائد او استرداد جزء او كل راس المال قد أدت الى متاعب ومصائب بل



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وذلل وامراض لا حصر لها ولم تكن لتصيب المودعين لو ان الحكومة كانت قد ابتعدت عن التدخل .

● مرة اخرى وبقدر ثقتي بالمهندس عبداللطيف الشريف ارجوه ان يريح الأعصاب المهدودة ويوضح للناس الموقف توضيحا كاملا ومحددا بالارقام والتواريخ بحيث يطمئن كل مودع على ملكه ويعرف متى سيقبض ارباح سنتي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ وهل من الممكن ان يسترد ماله او بعضه ومتى .. وكم ارجو ان يختصر مدد استرداد راس المال فتبسيط الاسترداد على اربع سنوات سينتهي الى انفاق الاقساط وضياع راس المال .

وخطابات واتصالات تليفونية

● الخطابات والاتصالات التليفونية لا تنقطع وكلها توصل واستعطاف كي نواصل الكتابة عن قضية اصحاب الاموال المودعة لدى شركات توظيف الاموال .

● كنت اللهجة في الماضي هادئة ترحو دون عصبية ان يطالب الكتاب لهم بحقوقهم ولكنها أصبحت اليوم هادرة ثائرة

● والحقيقة هم معذرون اذ ان ما نالهم من نكبات لا يمكن لاي انسان يملك اية ذرة من الانسانية او الرحمة او مخالفة الله ان يقبل موقف المسئولين في الدولة منهم .

● المفروض في الحكومة بل ورئيس الدولة الحرص على مراعاة حقوق المصريين فلذا بالحكومة وهي المسئولة اولا عن الترخيص لكل من كون شركة لتلقي الاموال دون ان تدقق فيما اذا كان امينا او غير امين بل اعطت الريان تاجر العملة التصريح وغير مفهوم كيف اعطته له لا تستجيب لتوسلات ضحاياها وهم ملايين من المصريين .

● وكما سبق ان كتبت عشرات المرات اسأل كيف تم اعطاء هذه التصاريح مع ان الحكومة لاتعطي للشرقاء الذين يريدون استثمار اموالهم التصاريح الا بعد مقاييس لا حصر لها والحكومة لا ترد ...!!

● والحكومة روجت لهذه الشركات في صحفها واذاعاتها اي انها لم تكتف بمنح التصاريحات بل سعت الى اغراء المصريين ليودعوا اموالهم .. وقبضت الصحف الحكومية والاذاعات مثلت الملايين من اموال المودعين اذ بلغ ما استولت عليه تلك الصحف من الريان وحده ٧٦ مليون جنيه .

● ٧٦ مليون جنيه تملكها صحف الحكومة والمودعون يتضورون جوعا واصبحوا في مرتبة من يتسول حقوقه !!

● حقيقة الناس لهم كل العذر فيما يوجهون للمسئولين من اتهامات .

يقولون : الرئيس مشغول عنا

● يقولون : لقد ارسلنا خطابات للرئيس نسترحمه ان يلتفت لقضيتنا ولكن الرئيس مشغول عنا .. ويقولون عن اسباب المشغوليات الكثير ..

● ويقولون : رئيس الحكومة وعدنا عدة مرات ولم يتحقق اي وعد .

● ويقولون : اننا لا نفهم لماذا يصير النائب العام على عدم صرف اي جزء من اموالنا حتى تنتهي محاكمة الريان .. ويقولون ومتى تنتهي هذه المحاكمات .. ويقولون بحزن ممتزج بالاندهاش : وهل ستكون احياء عندما يصدر الحكم النهائي في قضايا الريان ؟

● ويقولون لو ان اي واحد من المسئولين سواء كان الرئيس او رئيس الحكومة او الوزراء او النائب العام او حتى فيج النور قد تعرض للحرمان

الذي يقاسون منه الويل والامراض والذي لا يدرك ان ما يتم حرام ولشعر بل العذاب الذي نعيشه نتيجة الانصراف عن قضيتنا لا يمكن ان يرضى الله .

● ويقولون : انهم جميعا لا يشعرون ولا يقاسون من اي حرمان وهذا يصرفهم عن يؤسنا ويشغلهم عنا .

● كم اتمنى ان يستقبل المسئولون عن الحكم وفودا من اصحاب الاموال المودعة ليستمعوا الى تفاصيل المأساة التي يعيشونها لانهم يقطع اذا

استمعوا لن يقبلوا ترك الامور على ما هي عليه لان في كل يوم يمر على ملايين المصريين الذين حرمتهم من اموالهم هو مزيد من العذاب والبؤس والذي بل

وقتل لابرياء وثقوا في تقدير الحكومة وصدقوا ما نشرته صحفها واذاعة تليفزيونها .



المصدر: الموقف

التاريخ: فبراير ١٩٩٠ / النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● ● ●

انها قضية المصريين

- الموقف الرسمي حيال ملايين المصريين موقف يثير العجب والقلق .
- فالموقف الرسمي ينشغل بقضية الفلسطينيين والسفاح وموريتانيا ..
- والحرب في السودان .. اما قضية المصريين ضحايا حكومة لم يختاروها فلا تجد الا تصريحات عبثية وغير محددة .
- هذه التصريحات الرسمية التي يتم التلويح بها بين الحين والآخر لا يمكن ان تتعادل مع المأساة العنيفة التي تحدث وتحطم الملايين من ابتداء مصر .
- قضية الفلسطينيين وكل القضايا الاخرى على العين والراس ولكن الامر المؤكد وطنية ودينا ان المصريين اول باهتمام المسؤولين خصوصا وقد طال افعالهم وتراكمت عليهم الالام والشعور بالهوان .
- انها القضية الاولى لانها قضية المصريين الذين طال ظلمهم والله يغفر للظالمين اذا انصفوا .. ان الله غفور رحيم .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الوفد

التاريخ: ١٩٩٠ فبراير

كلمة أخيرة

لا أفطن أن هناك بلدا واحدا متحضرا ، في العالم اجمع يعاني من المهزلة التي تعاني منها مصر بالنسبة لشركات توظيف الاموال . لقد أصدرت الحكومة قرارها منذ فترة طويلة ، حفاظا على اموال المودعين ، ولها جزيل الشكر . ثم تم تشكيل مثلث اللجان وانتداب الخبراء الذين هددوا وتوعدوا ولطموا الخدود معلنين ضياع الاموال ، وان الحكومة هي المنفذ الوحيد لهذه المصيبة والكارثة . وبدأت التحقيقات . ووضع بعض اصحاب الشركات في السجون ، ووجهت اتهامات لمعظمهم بتبديد الاموال .. واستبشر الشعب خيرا . ثم بدأت المبالاة الغربية في تصريحات السادة المسؤولين التي تصدر كل يوم منذ شهور طويلة .. والنتيجة الوحيدة هي بقاء الوضع كما هو . دون أن يستطيع أي مواطن أن يصرف مليما احمر وأنا لست بصدد التعليق على قرار الحكومة الذي اتخذته «بالاشراف» على شركات توظيف الاموال «لحمية» شعب مصر . ولكنني اتساءل مع بقية شعب مصر اين هي الحقيقة الكاملة لما يحدث ؟ وماذا فعلت الحكومة منذ «تدخلها» لحملتنا ؟ وهل يعقل بعد بداية المشكلة باعوام أن نعلم أن السيد الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء لا يزال يناقش تسوية حقوق المودعين في شركات التوظيف ؟! اين كان الدكتور عاطف طوال تلك الفترة ؟ واين هي اللجان المستنيرة التي تتابع المشكلة ؟ ان كم التصريحات التي صدرت عن المسؤولين في الفترة الاخيرة ، يكفي لعدة كتب . فنحن نتابع الاخبار حول «التوفيق» ، ثم عدم «التوفيق» . واصدار الشيكات ثم عدم إصدارها . وتصريح للمسئول فلان الفلاني ينفي فيه تصريح المسئول الآخر . لقد أخذت الحكومة المصرية على عاتقها حل المشكلة ..

والشعب لا يهتمه التصريحات والدراسات ، ولكنه يريد من رئيس الوزراء اجابة محددة وصريحة على اسئلته . اين اموال شركات التوظيف ؟ وهل سيسترد المودعون حقوقهم ام لا ؟ الشعب لا يريد تصريحات مثلث المسؤولين ، ولكنه يريد أن يستمع للدكتور عاطف صدقي بنفسه .. ليصارحهم بالحقيقة . لقد فقد المواطن المصري ، للاسف وبكل صراحة ، ثقته في مقدرة الحكومة المصرية على معالجة مشكلة شركات التوظيف . وبدأ الشك يساوره حول قيام الحكومة باستخدام اموال الشركات في «احتياجات أخرى» . ونحن بالطبع لا نريد أن نصدق هذه «الاشاعة» لان النتيجة خطيرة للغاية . واصبح على الحكومة المصرية والمشرعين على مشكلة توظيف الاموال الحرص التام ، لان الشعب المصري بدأ يفقد صبره . واصبح ينظر اليهم جميعا نظرات مختلفة ، وبدأ صبره ينفذ وهو يرى اصحاب «الحلول» و«الحماية» و«التوفيق» ينظرون الى بعضهم البعض ويتسائلون .. «هوه لسه .. ملوففش» . مع الاعتذار للبطل الاسطوري «علي بابا» .

محمد مصطفى شردي



المصدر: الأجنبيات

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: أغسطس ١٩٩٠

تصائح للمودعين من هيئة سوق المال

كتبت - نجوى عويس

ناشدت هيئة سوق المال المودعين في شركات تلقي الأموال أن يحرصوا كل الحرص على عدم التوقيع على أوراق قد تؤثر على مراكزهم القانونية، إلا إذا كان ذلك بكامل حريتهم وذلك حفاظاً على حقوقهم لدى تلك الشركات، وبعد دراسة متأنية للمراكز المالية التي سبق نشرها في الصحف اليومية.

وقالت الهيئة إن الأصل في القانون هو أن يتم الرد نقداً وبنفس عملة الإيداع.. ويجوز للمودع أن يقرر بمحض اختياره وكامل حريته استيفاء مستحقاته لدى الشركة في صورة عينية وفي إطار البرنامج المتكامل لرد جميع الأموال لكافة المودعين أعمالاً لقاعدة الرد بين جميع المودعين في كل الدفعات التي يتضمنها البرنامج.

وأشارت الهيئة العامة لسوق المال أن المجلس أصدر قراراته برفض توفيق أوضاع ٨ شركات وذلك بعد الدراسة المالية والإدارية.. كما أن وزير الاقتصاد رفض نظمات ١٤ شركة.

وتتابع الهيئة قيام الشركات التي وافق مجلس الإدارة لها على توفيق أوضاعها في إصدار صكوك الاستثمار التي تحدد مواعيد استحقاق كل مودع لحقوقه لدى الشركة طبقاً لجدول زمنية محددة.. والجدير بالذكر أن تلك المبالغ المودعة لدى الشركة من حقها الأرباح من تاريخ الإيداع وحتى تاريخ استحقاقها.. وتحدد الأرباح في ضوء المراكز المالية الافتتاحية الذي تعده الشركة بعد قيدها في سجل الهيئة والمعتمد من مراقبي الحسابات..



المصدر: المورد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: فبراير ١٩٩٠

تطورات مفاجئة في قضية الريان

صرف نسبة

من الأيداعات

لصغار

المودعين

●● شهد هذا الأسبوع تطورات مفاجئة في قضية المودعين لدى الريان بعد التدخل المباشر والحاسم للرئيس حسني مبارك ، حيث يجري الآن بحث إصدار قرار سياسي بصرف نسبة لصغار المودعين في المرحلة الحالية دون الحاجة إلى انتظار المحكمة النهائية .

سيستفيد من هذا القرار أكثر من ٩٠ ألف أسرة ، يمثلون صغار المودعين الذين تقل ودائعهم عن ٥ آلاف جنيه ، ويتضمن القرار عدة ضوابط لاتخل بالتشريعات والقوانين الحالية ولا تضر بكبار المودعين .

من أبرز هذه الضوابط :

● ألا تخل بالنسبة التي يتم صرفها لصغار المودعين في المرحلة الحالية بقاعدة قسمة "الغرماء" التي حددها القانون .

● ألا يزيد ما يحصل عليه صغار المودعين عما يحصل عليه باقي المودعين في الشركة .

● أن تكون النسبة التي تم تحديدها للصرف شاملة لكل صغار المودعين الذين أصابهم أكبر الضرر ولا يتحملون التأجيل لنهائية المحكمة .

وفي ضوء هذه الاعتبارات يدرس الآن الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء قراراً بصرف نسبة لاتقل عن ١٠٪ من أموال صغار المودعين بالريان في المرحلة الحالية لحين الانتهاء من المحاكمة وتطبيق قسمة "الغرماء" بين جميع المودعين ●●

عزت بدوي



المصدر : المصدر

التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وعلمت "المصور" أن رئيس الوزراء قد استمع في هذا الاجتماع إلى مختلف الآراء القانونية المؤيدة والمعارضة لقرار التدخل السياسي في حل أزمة الريان .. كما تناول الاجتماع أيضاً مناقشة العرض السابق لأحمد الريان بدعوة وكيله من الولايات المتحدة الأمريكية "بوبي ووكر" لمعالجة أصوله وممتلكاته التي تم التحفظ عليها حتى يتمكن من الحصول على قروض بضمانها من بيوت الخبرة

الأمريكية العالمية . وقد رأى المجتمعون أن هذا الاقتراح غير عملي ولا يخدم أغراض الهدف الذي ينتهده الرئيس مبارك بوضع نهاية لمحنة صغار المودعين ، حيث إن هدف الريان من هذا

العرض أن يتم الإفراج عنه أولاً .. ثم يدعو وكيله لإدارة وتشغيل هذه الأصول ومن عائداتها بسدد المودعين وهو الأمر الذي تباشره نيابة الأموال المتحفظة عليها حالياً .. ولذلك استبعد

رئيس الوزراء هذا الاقتراح وطلب في نهاية الاجتماع من المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل بأن يعد مذكرة بالاستناد القانونية التي يمكن من خلالها اتخاذ قرار سياسي لحل هذه المشكلة بما لا يتعارض مع القوانين الحالية .. كما شغل التكليف أيضاً مدى الحاجة إلى إجراء تعديل في التشريعات الحالية لتحقيق هذا المطلب .

وعلمت "المصور" أيضاً أن رئيس الوزراء قد طلب إلى المستشار جمال شومان النائب العام حصر كل الأموال المسجلة التي تمكنت نيابة الأموال المتحفظة عليها من تحصيلها لحساب مجموعة شركات الريان ، ونتيجة عوائد تشغيل الأصول المتحفظة عليها ، ومدى إمكان تقسيم هذه الحصيلة على صغار المودعين في المرحلة الحالية إلى أن تنتهي مشكلة الريان .

كما شملت تكليفات رئيس الوزراء تكليف الدكتور محمد حسن فح للنور رئيس هيئة سوق المال لاشتراكه مع البنك المركزي المصري بإعداد حصر لصغار المودعين لشركات الريان وحجم ودائعهم ومقارنة هذا الحصر بحجم كبار المودعين بالشركة ونسبتهم وتقييم الأصول المتحفظة عليها حتى يمكن تحديد النسبة التي يمكن صرفها في المرحلة الحالية . وطلب رئيس الوزراء ضرورة الانتهاء من هذه التكليفات في

تنفرد "المصور" بنشر التفاصيل الكاملة لقصة القرار السياسي الذي يدرسه الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء هذا الأسبوع والذي جاء تلبية لتوجيهات الرئيس حسني مبارك بضرورة البحث عن مخرج قانوني لحل أزمة المودعين بشركات الريان وخاصة أصحاب الودائع الصغيرة منهم . بعد أن فشلت كل الجهود التي بذلتها النيابة العامة والوساطات المختلفة لإقناع أحمد الريان باسترداد جزء من الأموال التي هربها للخارج للمساعدة في رد أموال المودعين لديه .

كما كان الرئيس مبارك قد أبدى رغبته في ضرورة إيجاد مخرج لأزمة صغار المودعين بالريان دون الانتظار إلى انتهاء الإجراءات القضائية التي فرضها القانون لكي تتمكن الدولة من التصرف في أصول شركات الريان لرد أموال المودعين ، حيث يتطلب القانون الحالي ضرورة صدور حكم نهائي بإدانة الريان وتعيين مصف قضائي يتولى تصفية هذه الأصول وبيعها لتطبيق قسمة «الغرماء» على المودعين . ولذلك طلب إلى الدكتور عاطف صدقي ضرورة إيجاد مخرج قانوني لهذه المشكلة بعد أن ساءت حالة بعض صغار المودعين الذين غرر بهم في هذه الشركات

ودفعوا إليها تحويلة عمرهم ومصدر رزقهم اليومي طمعاً في تنمية لمساعدتهم على حياتهم المعيشية .

وفور صدور تعليمات الرئيس حسني مبارك سارع الدكتور عاطف صدقي إلى عقد اجتماع طارئ وموسع مساء يوم الأربعاء الماضي بمكتبه ضم كلا من المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل والدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والدكتور محمد حسن فح النور رئيس هيئة سوق المال والمستشار عبدالسلام حامد المدعي العام الاشتراكي والمستشار جمال شومان النائب العام واللواء أحمد فؤاد عطا مساعد وزير الداخلية ومدير جهاز مباحث الأموال العامة .. حيث شرح رئيس الوزراء للمجتمعين الموقف المتنازع لمودعي الريان وأبلغهم بتعليمات الرئيس بضرورة البحث عن مخرج قانوني لهذه الأزمة بعد أن دخلت شهرها العشرين منذ صدور القانون الجديد في يونيو عام ١٩٨٨ حتى لو احتاج الأمر إلى تعديل تشريعي في القوانين الحالية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

المصور

التاريخ :

٩ فبراير ١٩٩٠

موعد غايته يوم الأحد الماضي على أن تستكمل المناقشات في ضوء ما يسفر عنه البحث القانوني صباح يوم الاثنين لاتخاذ القرار المناسب في ذلك .

ونظراً لعدم انتهاء اللجنة المشكلة لدراسة حجم أموال صغار المودعين وإعدادهم ونسبتهم إلى حجم أموال كبار المودعين من جهة .. بجانب تحديد النسبة التي يمكن صرفها في المرحلة الحالية في ضوء المسئلة المتوافرة من جانب ، وأصل مجلس الوزراء مناقشته للجوانب القانونية التي يمكن الاستناد إليها تنفيذاً لتوجيهات الرئيس مبارك في ضوء ما عرضه المستشار فلروق سيف النصار وزير العدل على الاجتماع الذي عقد لهذا الغرض صباح أمس الثلاثاء وما تضمنته مذكرة نيابة الأموال المتحفظة عليها بمكتب النائب العام لوزير العدل جانب آخر . حيث رأت النيابة العامة أن يقتصر دورها في المرحلة الحالية على مراقبة ومتابعة تشييل مشروعات الريان لتحقيق أكبر عائد ممكن لصالح المودعين ولن يتم الصرف بعد الانتهاء من المحاكمة وصدور الحكم النهائي كما يتطلب القانون . حيث أنه من الصعب الآن تقدير القيمة الحقيقية لأصول وممتلكات الريان والتي تزيد قيمتها يوماً بعد آخر من جانب ولا يستطيع أحد الآن أن يحدد سعر بيعها النهائي عند التصفية بعد انتهاء المحاكمة من جانب آخر . إلا أنه رغم هذه التحفظات القانونية التي تضمنتها مذكرة وزير العدل في اجتماع رئيس الوزراء أمس الثلاثاء فليس هناك ما يمنع قانوناً من صرف نسبة معينة لصغار المودعين في المرحلة الحالية إلى حين إجراء التصفية النهائية بعد انتهاء المحاكمة .

مبررات قانونية !

وعلمت "المصور" أن الاستئيد القانوني التي تمت مناقشتها أمس في مجلس الوزراء كانت تدور حول أن نيابة الأموال المتحفظة عليها بمكتب النائب العام قد فوضها القانون بمقتضى قرار النائب العام رقم ٦ لسنة ١٩٨٨ وكذلك الأمر للمعسرى رقم ٤ لسنة ١٩٨٨ بأن تحل محل مجلس إدارة شركة الريان في جميع التصرفات الإدارية والقانونية وبالتالي فمن

حقها قانوناً أن تصرف نسبة من السيولة النقدية التي توافرت لديها في المرحلة الحالية مداً من هذه النسبة لا تضر بقاعدة العملة لقسم "الغرماء" التي حددها القانون في نهاية الأمر . ومما هذا التصرف أيضاً لا يضر بمصلحة بقية المودعين بالشركة . وفي ضوء هذه الاستئيد القانونية لم يعد الأمر محتججاً إلى تعديلات في التشريعات الحالية .

قواعد وضوابط الصرف !

وعلمت "المصور" أيضاً أن اللجنة المشكلة لدراسة إصدار قرار سيلاسي برز جزءاً لصغار المودعين بالريان قد ناقشت في اجتماعها صباح أمس الثلاثاء برئاسة الدكتور عاطف صلي القواعد والضوابط التي تحكم عملية هذا الصرف بحيث لا تخل بقاعدة قسم "الغرماء" ومن أبرز هذه الضوابط التي تم الاتفاق عليها هي :

- أن يتم صرف نسبة من السيولة الحالية لصغار المودعين نظراً لظروفهم الصعبة التي لا تحتمل التأجيل إلى حين الانتهاء من المحاكمة وصدور الحكم النهائي ضد الريان .
- ألا تخل النسبة التي يتم صرفها لصغار المودعين حالياً عن القاعدة العامة بقسم "الغرماء" التي حددها القانون . وبمعنى آخر أن تكون هذه النسبة بما لا يفوق ما تسفر عنه التصفية النهائية ونصيب كل مودع بالشركة حتى لا يظلم أحد من المودعين .
- ألا يزيد ما يحصل عليه صغار المودعين في المرحلة الحالية على النصيب المستحق لهم عند صدور قرار التصفية النهائية .

وفي ضوء هذه الاعتبارات تعكف اللجان التي أمر رئيس الوزراء بتشكيلها لمناقشة هذه القضية الهامة حتى يمكن إصدار القرار السيلاسي المنفذ لها فور الانتهاء من إعداد الحصر للشامل لحجم أموال صغار المودعين وحجم السيولة التي تم تحصيلها حتى الآن



المصدر: المصور

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠

وتقديم مبنى للقيمة السوقية الحالية للأصول المتحفظ عليها ومقارنتها بحجم أموال المودعين بالكامل حتى يمكن تحديد النسبة التي يمكن صرفها في المرحلة الحالية.

وعلمت "المصور" أيضاً أن النسبة التي تدور المناقشات حولها لصرفها في المرحلة الحالية لن تقل عن ١٠٪ من حجم أموال صغار المودعين والذين من المتوقع أن يصل عددهم إلى ٩٠ ألف مودع حيث يبلغ عدد مودعي الريان قرابة ١٨٨ ألف مودع وتصل جملة ودائعهم طبقاً لأسعار المصرف للسائدة في نوفمبر الماضي إلى مليار و٨٨٥ مليون جنيه .. كما تشير التقديرات الأولية لقيمة الأصول المتحفظ عليها حالياً إلى نحو ٣٠٠ مليون جنيه .. كما تشير التقديرات الأولية أيضاً لحجم السيولة التي يمكن صرفها في المرحلة الحالية إلى قرابة ٢٠ مليون جنيه ويرجع الاختلاف حول هذه التقديرات إلى أنها قابلة للزيادة والنقصان يومياً لتسهيل الأصول الحالية من جانب وتحصيل مديونيات الريان وإيرادات المشروعات يومياً أيضاً.

وعلمت "المصور" أيضاً أنه لم يستقر الرأي بعد بشأن بقية المودعين في الريان وهذا الأمر عثار جيل وتكشش شديد دخل اللجنة المشكلة برئاسة مجلس الوزراء حيث أن الرأي السائد أن يقتصر الصرف حالياً على صغار المودعين فقط مراعاة لنسبة السيولة التي لا تغطي رد أي مبلغ لتعيل المودعين في المرحلة الحالية .. وقد كان هذا الأمر من أهم الأسباب التي لمزالت تعترض الوصول إلى القرار النهائي بشأن صرف النسبة لصغار المودعين حتى الآن . ومن المتوقع أن يتم إصدار قرار صرف نسبة لصغار المودعين فور الانتهاء من حصر حجم أموال هؤلاء المودعين ومقارنته أموالهم بالسيولة التي تم تحصيلها حالياً ، وإذا كان الأمر يحتاج إلى تأجيل لحين تمييز المبلغ المطلوب من عهده في حالة تغطية النسبة المقترحة حالياً وهي ١٠٪ -



المصدر: المورد

التاريخ: فبراير ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



ثلاثة بدائل لرد ودائع صغار مودعي الريان

إن اللجنة التي يرأسها الدكتور عاطف صدقي تبحث ثلاثة بدائل
محددة هي:

١- رد ١٧٪ من جملة ايداعات صغار المودعين ممن تقل ودائعهم الى
حدود اربعة الاف جنيه فقط وهؤلاء يمثلون ٩٩ الف مودع من ١٧٠ الفا
هم مجموع مودعي الريان.

٢- رد ١٠٪ من جملة ايداعات صغار المودعين لمن لا تزيد ودائعهم
على ٥ الاف جنيه وهم يمثلون ٩٠٪ من مجموع مودعي الريان.

٣- رد ٢٠٪ من جملة ايداعات صغار المودعين ممن لا تزيد ودائعهم
على ثلاثة الاف جنيه وهم يمثلون ايضا نسبة كبيرة من صغار مودعي
الريان.

وعلم مندوب المصور ان جملة الاصول المتحفظ عليها حاليا تغطي
١٧٪ من اجمالي ودائع المودعين بالريان والمعروف ان النائب العام كان
قد تحفظ على جملة اصول شركات الريان في مصر والتي تم تقديرها في
حدود ٣٠٠ مليون جنيه وفقا للاسعار الدفترية وبينها سيولة نقدية
حجمها ٢٠ مليون جنيه.

وكانت اللجنة التي يرأسها الدكتور عاطف صدقي قد انعقدت ظهر
امس الثلاثاء في ثاني اجتماع لها بعد اجتماع الاربعاء الماضي.



المصدر : الأجناس

التاريخ : فبراير ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بالعشاكل

قال لي عبداللطيف الشريف انه قرر صرف قيمة الصكوك بالنسبة لاصحاب الودائع الصغيرة قبل الموعد المحدد لها .. وكان محمدا لهذه الصكوك ان تصرف بعد ثلاثة شهور .. ولكن الصرف سيتم خلال هذه الايام ..

وقال انه اتخذ هذا القرار ليعرف جميع المساهمين جديدا الشركة في صرف المستحقات لمن يرغب من المساهمين .. على ان يتم ذلك بالنسبة لاصحاب الودائع الصغيرة اولا .. ثم بعد ذلك بفترة لمن يرغب من اصحاب الودائع الكبيرة ..

وأعتقد ان هذا القرار هو قرار في الاتجاه الصحيح .. ذلك اننا لا بد ان نفرق في أي اجراء بين المشروعات الوهمية .. وبين المشروعات الحقيقية ..

ولقد استطاع عبداللطيف الشريف ان ينشر قلعة صناعية حقيقية يعمل فيها اكثر من الفين و ٢٠٠ عامل .. وتقدم انتاجا ازاح عن السوق المحلية ما كانت تستورده بمبالغ كبيرة من الخارج ولا يزال الانشاء مستمرا في مشروعات اخرى ..

ونحن اذا كنا نشجع استثمار ودائع الناس في المشروعات الجادة .. واذا كنا نريد ان نتجه الى الا يبقى المال حبيسا في المنازل ممنوعا من التداول .. فلابد ان نشجع مثل هذه الاستثمارات التي هي اساسا لتحمل الدولة شيئا ولكنها تأخذ من المال الخاص لتنشئ صناعات لو ان الدولة ارادت ان تنشئها لتكلفت آلاف الملايين من الجنيهات ..

واذا كان هناك شيء لابد ان نعرفه فهي ان الاستثمار ثقة اكثر منه اي شيء آخر .. والثقة لا تأتي هكذا من الهواء .. ولكنها تأتي لمشاهدة العمل الجاد الذي يتم

على اساس اقتصادية سليمة .. والربح الذي يحققه مثل هذا العمل .. فتلك قضية مهمة في أي استثمار اقتصادي .. فلا يمكن لانسان ان يضع ماله في شركة خسارة .. او شركة لا يثق في ادارتها .. او شركة تقول مالا تفعل ..

وبلا شك ان الاجراءات الاخيرة التي اتخذت بالنسبة لشركات توظيف الاموال .. لم تفرق بين شركة جادة .. وشركة غير جادة .. ولعل بدء اعادة اموال من يرغب من اصحاب الودائع الصغيرة يعطينا ثقة .. ان هناك شركة جادة .. وان هذه الشركة لحسن سمعتها وادارتها ستبدأ في اعادة الاموال .. قبل الموعد المحدد ..

احمد زين



المصدر : الاحرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٠

ماذا يحدث في شركات توظيف الاموال ؟

• اين اقتراح وزير الاقتصاد
بتشغيل الشركة لصالح مودعيها ؟

اسامة سرايا

متى يسترد المودعون اموالهم
وكيف يتصرفون داخل الشركات التي رفضت
سوق المال تأسيس شركاتها .. ؟

اقتراح بيع اراضي وعقارات الريان لشركات التأمين

بالتمتع من البنوك لصالح المودعين

سيولة شركة
الريان
هل تكفي
لرد جزء
من الاموال .. ؟



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

**كيف يجرى حليا معالجة اوضاع شركات
توظيف الاموال واقتراحات عديدة بصرف جزء من
اموال المودعين بشركة الريان تدرسها الحكومة ...
نطرح اقتراحا عمليا بلن تشتري شركات التامين
اصول وعقارات ومباني ومخازن لشركة الريان
بائتمان من البنوك لحساب صغار المودعين مع
اعادة تشغيل الشركة اقتصاديا لصالح مودعيها
وماذا عن مستقبل اموال المودعين في الشركات**

**التي لم توفق اوضاعها واوراقها املم المدعى
الاشتراكي وكيف تنصرف الشركات مع المودعين
وماهي رؤية المدعى الاشتراكي لمخالفات هذه
الشركات**

**... كيف ينتهي الفصل الاخير لموقف ١/٢ مليون
مودع وصلت ودائعهم الى ٤,٥ مليار جنيه هل نترك
المودعين يدفعون ثمن تصحيح سوق المال
وحدهم ؟**

• شركات ولقت اوضاعها . ووافقت سوق
المال على تأسيس شركتها وهي الشريف .
والسعد . وهذه الشركات قامت باصدار
سكوك . واعلنت جداول زمنية لرد اموال
المودعين . طبقا للقانون وبمواعيد
محددة ... وبقائنا فان اوضاع المودعين
بهذه الشركات احسن نسبيا بالنسبة
لبقى المودعين بالشركات الأخرى ...
ولعل هاتين الشركتين قد استطاعا زيادة
نسبة السيولة المالية بهما لتصحيح
الهيكل المالي للشركات لتستطيع تلبية
رغبات المودعين بالحصول على اموالهم في
مواعيدها وفي توقيتات مناسبة ... ولعل
المتابعة الدقيقة لتصرفات الشركتين من
قبل المودعين وهبته سوق المال والأجهزة
الرقابية مع التحديد المستمر لموقف
المودعين ... تكون له اثر ايجابية على
سوق المال ككل .

ولعلنا نرى مبعرات من هذه الشركات
لسرعة صرف مديونيات صغار المودعين
... وهو ماكانت به بالفعل شركة
السعد ... ولعلنا شركة الشريف باصدار

سكوكها بالاسس قبل موعدها والتي تحل
قيمتها بعد ثلاثة اشهر وبالنسبة للودائع
حتى ألف جنيه تكبر صرفها لاصحابها
ويجب استمرار هذا السلوك وان تتجه
الشركات باستمرار للتخفيف من مشاكل
المودعين وتلبية احتياجاتهم كما ان
الشركات التي ولقت اوضاعها يجب ان
تتعاون مع المودعين بأسلوب اكثر انفتاحا
وان تجري معهم حوارا مستمرا .. وان
تستقبلهم باستمرار وتحيطهم علما
بالسياسات الاقتصادية للشركات وان
يتفاعل المودعون مع الشركات حتى يحدث
تصحيح للوضع الحالي الذي يشعر به
المودعون بانعزالهم .. فالشركات يجب ان
تتولى مهمة مشاركة المودعين والتعامل
معهم لتخلق جوا صحيا في سوق
المال .. ثانيا :

• اما بالنسبة لشركة الريان : فنحن
حقيقة متعلقون مع المطلب الرامي الى
صرف جزء من اموال المودعين - خاصة

المالية والحكومة حتى صدور قانون تلقى
الاموال ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ والذي عمل به
بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٠ اي ان المسؤولية
الاقتصادية والخطا يقع على الجميع ...
ولكن هذا لايجني السكوت على الجريمة
والخطأ فكل من ارتكب جريمة وانحرف
عليه الا يهرب من مسؤوليته وان يقع
تحت طائلة العقاب ولكن القانون لايمكن
ان يكون ضد مصالح المودعين . وان يقع
تحت طائلة العقاب ولكن القانون لايمكن
ان يكون ضد مصالح المودعين والحفاظ
على جزء من اموالهم ...

والوضع الحالي لجميع الشركات
" تلقى " او " توظيف " الاموال مازال
حرجا وصعبا ولكن علينا جميعا ان
نتكاتف لصالح المودعين بهذه الشركات .
والانجعلهم بأي شكل من الاشكال .
يتحملون المسؤولية والخسارة وحدهم
والا نتركهم وحدهم للتعامل مع الشركات .
التي تحول ان تهرب من المسؤولية
الجنائية والعقاب بأساليب واضح فيها
التلاعب .. وانها تتجه تحت سمع وبصر
القانون واجهزة عديدة الغرض أسلوب
معالجة مجحف . وصعب القبول به من
اصحاب الودائع للحصول على حقوقهم
ان مواقف شركات توظيف الاموال حليا
يتقسم الى ٤ انواع من الشركات .
اولا :

قضية توظيف الاموال . ومستقبل
اموال المودعين ... مازالت تحل اولوية
مطلقة في سياستنا الاقتصادية وخلال
الاسبوع الماضي قام د . عاطف صدقي
رئيس الوزراء مع الوزراء المختصين
بدراسة كيفية اعداد تشريع يسمح برد
جزء من اموال المودعين بشركة الريان ؟
ومع علمنا الكمال ان المعالجة الحالية
لاوضاع شركات توظيف الاموال يجب ان
تتسم بالحرر الكمال ... فان الآراء
المطروحة يجب ان تكون اقتصادية
وعملية وتلبي المصلحة الأساسية
للمودعين بالحفاظ على اموالهم ...

وهذا الأسلوب يستدعي ان نتفهم
بعمق وروية خبرة المعالجة في قضية
الريان والنتائج التي حققتها حتى الآن .
نحو الهدف الذي نتشده جميعا وهو
الحفاظ على اموال المودعين وفي الوقت
نفسه تصحيح الوضع الخاطيء في سوق
المال الذي حقته شركات توظيف الاموال
بنفسها وبمشاركة المودعين بها ...
وبالتأخر الطويل من جانب المؤسسات



المصدر : المسار

للتشريع والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٩٠

وقد خطا جهاز المدعي الاشتراكي خطوات مهمة في هذا المسار ابزها ... ان احدى الشركات وهي سلطان قد سحبت كامل اموال المودعين ، اما شركة المراكشي فقد اوضح صاحبها بعد التحقيقات انه عجز عن البيع والسداد ... بل ان صاحب الشركة طلب وضعه تحت الحراسة ... والتحقيقات لم تنته بعد وشركة اخرى تجري مفاوضات مع صاحب الشركة والمودعين بمعرفة المدعي الاشتراكي للوصول الى برنامج زمني مناسب لرد الاموال

اما الشركتان الكبيرتان وهما الهدى ويدر فقد اوضحنا في التحقيقات انهما سوف يقومان برد الاموال ... وبالتالى فان خطة المدعي الاشتراكي في التحقيقات تتسم باستلوب عمل لراقة يسار عليه السداد . وبالتالى فان جهاز المدعي الاشتراكي يركز على ضرورة رد الاموال بنفس قيمتها وبنفس العملة وفي حالة رد الاموال مقابل اصول عينية ... فان المودع هنا من حقه ان يقبل وان يرفض . ولا اجبار عليه . وليس هناك جهة تزم المودع ان يقبل اصولا وفي حالة لجوء اى شركة لاجبار المودعين من حلقهم ان يرفضوا وبالتالى يحفظون حقوقهم ... اما الشيء الذي نريد ان نفيه اليه فهو لجوء احدى الشركات الى اعطيل نفسها شركة مساهمة وتحويل المودعين الى حملة اسهم والسؤال هنا اى اسهم يحملون ؟ وماذا تمثل ؟ خاصة وان اصول هذه الشركة لا تتواءم مع حجم المساهمين او الاموال المودعة بها ... ويتصورون انهم بهذا الاستلوب يستغلون نفرة في قانون تلقى الاموال وهذه الملاحظة يجب ان تدرسها هيئة سوق المال وتبين ان هذه الشركة التي لجأت لهذا الاستلوب تحول التهريب من الالتزام برد اموال المودعين في مواعيدها المحددة قانونا بحجة انهم تحولوا الى مساهمين وهذه الشركة يجب ان تواجه قانونيا بجريماتها الجديدة والتي تحول اضرارها الى مسلسل جرائم هذه الشركات ضد الاقتصاد وضد المودعين

في حقيقة الامر نحن لسنا ضد الشركات ولكننا ضد ان تنهرب من التزاماتها ونحن مع كل مطلب مشروع لحماية اموال المودعين

يؤدى الى اغتيالها وبالتالي ضياع اموال المودعين التي تشكلها هذه الاصول العينية كما يولر هذا الاستلوب من البيع سيولة متكبسة تتيج حرك جزء من اموال المودعين ... وسيولة اخرى لبده نشاط الشركة وتأسيس مشروعات جديدة مربحة لحساب المودعين بها حتى تتمكن في فترة وجيزة من ايلام الشركة على اساس اقتصادية سليمة تكون نواة في المستقبل لاسترداد الاموال المهربة من الخرج . وعودة كامل حقوق المودعين ونعتقد ان تفصيل الشركة ووقوف المودعين حولها ... سوف يحمي حقوق المودعين او النسبة الكبرى منها

المدعي الاشتراكي ... والشركات المرفوض توليق لوضعها ...

• اما المجموعة الثالثة من الشركات فهي ٦ شركات رفضت هيئة سوق المال توليق لوضعها لضغط مراكزها المالية . واحيلت اوراقها الى المدعي الاشتراكي وهي شركات الهدى مصر . ويدر . وسلطان . والزهرراء . والحجاز . والمراكشي ... وهذه المجموعة من الشركات تعاملت مع قانون ١٤٦ لتلقى الاموال ... واخطرت سوق المال بكافة الاجرامات لتنفيذ القانون ... وتلذت بكل اوراقها ولكنها رفضت وبالتالى قد اصبحت ملزمة برد الاموال في موعد غايته عشرين اى في ٩ يونيو ١٩٩٠

وسالت عن مستقبل هذه الشركات واستلوب تعامل المدعي الاشتراكي معها ... وحصلت على عدد من الاجابات المهمة بالنسبة للمودعين بهذه الشركات محورها :

انه في حالة عدم قيام هذه الشركات برد الاموال ينطبق عليها المادة ٢٠ في قانون تلقى الاموال وعقوبتها الحبس والغرامة والحكم برد الاموال ... وهنا يحكم جهاز المدعي الاشتراكي في التعامل مع هذه الاثار من عدة اعتبارات قانونية عامة

ان التحفظ على اموال هذه الشركات يفل يد اصحابها المحتفظ عليهم عن التصرف في الاموال وبالتالى فلا وجه لمخاطبتهم بالمادة ٢٠ ... وهنا فمن الضروري ان يسمح المدعي الاشتراكي لهذه الشركات بالعمل على رد الاموال على ان يكفل جنيتهن في هذا المسار ...

لصغارهم تحت الحساب وهم يمثلون حاليا الشريحة الكبرى من المودعين ... وقد تحملوا ظروفًا صعبة للغاية ومن غير المقبول ان تتركهم مدة اطول بدون التخفيف من مشكلاتهم ومساعدتهم وان كان هذا المطلب غير الاقتصادي لان هذه الشركة هي اضعف الشركات من حيث السيولة المالية واصحابها حاليا تحت الحراسة

ولعلنا نعيد التذكير هنا بحدث للدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد عن كيفية عودة شركة الريان لاصولها وممتلكاتها الحالية للعمل بمساعدة البنوك المصرية وبمشاركة فعليه من المودعين بشركة الريان على ان يحصل المودعون على تشجيع البنوك والمؤسسات المالية لاعادة تنشيط الشركة بوضعها الحالي وان يتم ادارتها لحساب المودعين بها ... يصرف لهم باستمرار جزء من الارباح حتى ولو كان ضئيلا

اننا نرى ان اعادة تشغيل الشركة ويتشجع من الحكومة ممثلة في الوزارات المختلفة والبنوك المصرية . سوف يحدث حالة من الانعاش والاطمئنان لدى المودعين تلوق صرف جزء ضئيل من اموالهم وضياع الجزء الاكبر ... ولعل تشغيل الشركة مع اعطائها اولوية ودعما من المؤسسات المالية . يحقق مصلحة مباشرة للمودعين ويرفع من روحهم المعنوية الى حد كبير

ومن جانب اخر اضع امام اللجنة المشكلة حاليا لدراسة صرف جزء من اموال المودعين بشركة الريان اقتراحا عمليا ناقشه معى محمود عبدالله رئيس بنك القاهرة ويقوم الاقتراح على ان يتم بيع العقارات والمباني والمخازن التي تملكها شركة الريان الى شركات التأمين وبسعر محلول ... على ان توفر لها البنوك السيولة المناسبة وتسترد البنوك الائتمان الذي وفرته لشركات التأمين بعد بيع هذه الاصول على فترات طويلة وباستلوب اقتصادي وهذا الاقتراح يتواءم هذه الاصول من البيع العشوائي . الذي



المصدر: الأحرار

التاريخ: فبراير ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومن هذه النقطة يجب دراسة موقف كل شركة بشكل منفصل للتعرف على خططها في رد الأموال وكيفية الالتزام بالبرنامج .. وهذا لا يمتنع في حالة وجود شركة ملتزمة وسارت في برنامج رد الأموال وقطعت شوطا كبيرا في رد أموال المودعين لديها أن نطلب لكل هذا النوع الجدي من الشركات بعد المهلة المقررة لرد الأموال وأن تستمر عملية تقويم هذه الشركات حتى تتمكن من رد كامل الأموال المودعة لديها رابعاً :

أما المجموعة الرابعة والأخيرة من الشركات فهي مجموعة من الشركات الصغيرة والتي يجب متابعة خططها للعمل ورد الأموال ، والالتزام بالقانون حتى يشعر كل مودع بأن الحكومة وكافة أجهزتها تتابع هذه البرامج

أن الفصل النهائي لهذه الشركات التي استطاعت في غلطة من الزمن والقانون أن تحصل على ٤,٥ مليار جنيه من ١/٢ مليون مواطن على مدار الثمانينات وسببت مشاكل عديدة للمودعين والاقتصاد لم ينته بعد ولمزالت مشاكل هذه الشركات برامية تتابع وعليها أن نحذف من حجم الإثني السلبية التي أحدثتها هذه الشركات بالنسبة للاقتصاد والمودعين وأن نتعاون جميعاً وبحزم لتطبيق القانون حتى

تتمكن من الخروج من أزمة شركات توظيف الأموال بكل الاضرار الممكنة والموقف الآن يصبح أنه من الممكن معالجة كل مشاكل هذه الشركات والاستمرار في سياسة حماية أموال

المودعين وفي الوقت نفسه معالجة الخارجين على القانون ووضع حد لممارستهم غير القانونية وتلاعيبهم الجديد وأن يعرف أنهم لن يهربوا من سداد التزاماتهم أمام المودعين وأمام القانون ...



المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٣ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لا تعديل في قانون تلقى الأموال وعدم مد المهلة المحددة لرد أموال المودعين

كتبت - أميمه كمال :

من المنتظر خلال الفترة القادمة صرف حوالي ٢٠ مليون جنيه من أموال المودعين لشركات الريان .. ويمثل هذا المبلغ السيولة النقدية ضمن ماتوصلت اليه اللجنة المشكلة لرد أموال المودعين بشركات توظيف الأموال من ممتلكات ومنقولات للريان بلغ حجمها حوالي ٢٠٠ مليون جنيه . وهي لا تمثل أكثر من ١٧٪ من حجم أموال المودعين التي وصلت الى مليار و ٨٠٠ مليون جنيه . ويتجه الرأي الآن الى صرف هذه المبالغ دون انتظار صدور حكم قضائي ضد الريان .

وأكد مصدر اقتصادي مسئول أنه لن يجري أي تعديل على قانون تلقى الأموال لك المهلة المحددة للشركات التي لم توفق أوضاعها لرد أموال المودعين لديها ، والتي تنتهي في يونيو القادم .

وقال المصدر ان الامر لا يحتاج الى مهلة جديدة لان القانون اعطى الحق لجهات التحقيق في حفظ التحقيقات مع الشركات اذا مابادر اصحابها الى رد الأموال قبل تحويلهم للمحكمة ، واعطى الحق للقاضي في إعفاء صاحب الشركة من العقوبة في حالة رد الأموال أثناء نظر الدعوى .

وقال - ان هيئة سوق المال لاتقف ضد تحويل المودعين الى مساهمين في الشركات . ولكن بشرط ان يتم وفقا للقانون .. والدليل على ذلك ان الهيئة وافقت لبعض المودعين في شركتى دار الوفاء والشركة التجارية العقارية في التحويل الى مساهمين في رأس مال كل من الشركتين .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٣ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رؤية

عدم الأهلية

يعتبر قرار رفض توليق الأوضاع لبعض شركات تلقى الأموال بمثابة شهادة رسمية من الجهات الفنية المختصة بتنفيذ القانون تقول وتؤكد : بعدم الأهلية ، الاقتصادية والمالية والإدارية لهذه الشركات ويبرر ذلك تسلسلا عاجلا عن عدم التعجيل بتطبيق قوانين عدم الأهلية على هذه الشركات والقائمين عليها حتى يتم إدارتها والإشراف عليها من أناس يفترض فيهم الأهلية .

ولانتقل في أن الشهادة الرسمية بعدم الأهلية لهذه الشركات يفقدها مبرر وجودها وقيامها ، لأنها فقدت عنصرا رئيسيا ومقوما لابد منه للنشاط والحياة ألا وهو عنصر الثقة في التعامل والمعاملة وبذلك فإن احاديث إعادة الحياة لهذه الشركات هو اصطناع لا يتفق مع حقائق الواقع ولا يصبح للعلاج إلا دخولها لغرفة « العناية المركزة » لانقاذ حقوق المودعين أو البقاء منها .

وفي ظل قانون تلقى الأموال فإن هيئة سوق المال هي المسئولة عن تنفيذ القانون وهي أيضا المسئولة عن متابعة التنفيذ وهي الوكيل القانوني المسئول في مواجهة القائمين على هذه الشركات وأيضا في مواجهة الأجهزة التنفيذية وغيرها من الأجهزة التي تتولى التحقيق والبحث والتحري .

واتخذ قرار بلحالة موضوع الشركات التي لم توفق أوضاعها للمدعى العلم الاشتراكي لاينهي دور ومسئولية سوق المال بل يحملها مسئولية التحرك نابعة عن حقوق المودعين لأن المدعى الاشتراكي كهيئة قضائية يبحث في الجوانب القانونية لاقتضاء الحقوق للمودعين بعد أن انتهت سوق المال ووزارة الاقتصاد من تمحيص جوانب الأهلية من عدمها فيما يخصها اقتصاديا وماليا وإداريا ويساعد على تحقيق ذلك مايتيح قانون المدعى الاشتراكي من مرونة في الإجراءات أعمالا لمقتضيات الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسبيل الطرقة والعجلة التي لا تحتل تأجيلا وتأخيرا .

ولايجوز أن يطرح حديث عن السعي لبقاء هذه الشركات ومنحها دقبة الحياة ، لأن الفريق حصل على شهادة دافعة بعدم الأهلية في معاملاته وتمويلاته ومابقى فقط من « الحياة المؤقتة » لهذه الشركات يرتبط بتصفية الأصول لاقتضاء حقوق المودعين واعادتها اليهم ... بما يحتم الإنهاء الفوري للأوضاع القائمة بهذه الشركات ولرفض الحراسة عليها وتتبع أصولها المشتراة بأسماء الغير والتخلف على ثروات القائمين عليها واتباعهم .

ليس هناك متسع من الوقت للاكتفالك على قانون تلقى الأموال من الشوارع الخلفية ... كما أنه ليس هناك مزيد من الصبر لدى المودعين في ظل مختلف صور التعنت والارهاب والتسلط والعدوانية التي تتلبدلهم بها هذه الشركات يوميا وكان القانون في اجازة ١٩

أسامة غيث



المصدر: أكتوبر

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٤ فبراير ١٩٩٩



مع ضحايا الريان في الدوحة !

أول وآخر مرة التقيت فيها بأحد الريان كانت في مكتبه بشارع الهرم في نوفمبر ١٩٨٧ ، وكان الحديث يدور حول خسائره في البورصات العالمية بعد انهيار يوم الاثنين الأسود ١٩ أكتوبر من نفس العام .
يومها تعرفت عن قرب على أسلوب « المراهقة » الذي يجيده الريان ، والذي أعتقد أنه مارسه ويمارسه مع سلطات التحقيق التي تسعى جاهدة لمعرفة الأماكن التي يحتفظ فيها بأموال الناس .
فعندما سألته عن حجم الأموال المودعة لديه .. رد عليّ بابتسامة قائلا .. مارأيك في أن أسمعك بعضا من آيات القرآن الكريم ؟
ودون أن ينتظر مني أية إجابة .. أخذ يرتل بعض آيات القرآن بصوت قوي معبر ، وعندما همت بإغلاق جاز التسجيل الصغير الذي أحمله ، طلب مني بإشارة من يده أن أتركه مفتوحا !!

اليهود « ومع الحديث صورة نادرة » للحاج «
أحد الريان وهو في « الديليج روم » يتابع على شاشات الكمبيوتر حركة الأسواق العالمية !!
والانطباع الذي خرجت به من لقائي بالريان .. أنه شخصية « متميزة » بكل المقاييس ، فهو يملك ببساطة كل أدوات « الضحك على الذقون » كل الذقون .. من ذقن الفلاح البسيط الأمل إلى ذقن العالم

وعندما انتهى من الترتيل .. كررت السؤال .. فرد عليّ والابتسامة لا تفارق ثغره ، إذن فأنت مصمم على الفور ذكر لي رقا أشك كثيرا أنه حجم الأموال التي كانت مودعة لديه آنذاك وهو ٢,٥ مليار جنيه بالعملة المحلية !!

وتكررت أسئلي المعرجة عن أسباب شرائه للملاهي الليلية ، وعن « الرها » الذي يحصل عليه من بنوك أمريكا ، وعن أساء سياسيته اليهود في أسواق المال العالمية .. وتكررت أيضا محاولاته للمراهقة والتهرب عن طريق القرآن ، وهكذا ظللنا نلعب معا لعبة القط والفأر على مدى ساعة ونصف الساعة وعلى مرأى من بعض المستمعين باللعبة وهم زميل المصور ، وأحد الزملاء العاملين في الاعلانات ، وصاحب دار نشر شهيرة !

وخرجت في النهاية بحديث نشر في « أكتوبر » تحت عنوان « شركات توظيف الأموال في حارة



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وأستاذ الجامعة والطبيب والمهندس والصحفي .. إلى آخر قائمة الذنون التي تشكل قائمة ضحايا الريان !!

وأدوات الضحك على الذنوب هي للأسف حفظه التام للقرآن الكريم وتلاوته على أحسن ما تكون التلاوة ، واستشهاده بأياته وبالأحاديث النبوية الشريفة في كل المواقف . يضاف إلى ذلك لباتته في الحديث ، وسرعة بديته وإيهام كل من يتعامل معه « بزده » في كل المليارات التي تحت يده حيث أنه يعتبر نفسه آمينا على هذه الأموال .

بالإضافة بالطبع إلى « اللقطة » التي يرفعها ، وهي أنه يقوم بتوظيف الأموال حسب الشريعة الإسلامية !

كل هذه الأدوات يضاف إليها العائد الضخم الذي كان يمنحه للمودعين عنده ، كانت بمثابة « المغناطيس » الذي جذب البسطاء والعلماء إلى « الريان » فأعطوه « تحريشة العمر » راضين مرتضين بكل مايفعله بهم .. وبتحريشة العمر !!

هذه الأدوات يضيف إليها بعض ضحايا « الريان » المقيمين في الدوحة ، الذين جمعني بهم حلقة نقاش ساخنة حول القضية .. أداة أخرى أهم وأخطر وأكبر تأثيرا وهي أن « الريان » كان يحاول دائما إضفاء صبغة رسمية على كل ماكان يقوم به من أعمال ،

وما يقيمه من مشروعات . حتى يوم ضحايا بأن الحكومة راضية عن نشاطه !

وعادة ماكانت الاعلانات عن نشاطات « الريان » في أجهزة الاعلام تتضمن صورا أو تصريحات لمسؤولين رسميين يشيدون فيها بالمشروعات التي يقيمها الريان .. وكانت هذه الظاهرة أكثر وضوحا في البدايات الأولى للشركة في عهد الحاج فتحى توفيق ، الذي مات بسبب إسرافه في تعاطي المخدرات !! يضاف إلى كل ذلك .. ما كان يتردد من أن هناك مسؤولين سابقين ، ووزراء ، بل نواب رئيس وزراء يعملون لدى الريان .

ولا شك أن ذلك ساعد على ترسيخ ثقة الناس في الريان ، لأن هؤلاء « الكبار » ماكان يمكن أن يعملوا مع « الريان » ويعرضوا سمعتهم وتاريخهم السياسى للخطر لو أحسوا أن هناك أى نشاط مرعب يقوم به !

كما ان هناك بنوكا رسمية معتمدة في دول الخليج كانت تقبل الأموال من المصريين العاملين في هذه الدول وتحولها « للريان » بسهولة تامة وهذه البنوك موضع ثقة تامة من الجميع !

وبمخلص محدثي إلى القول بأن كل هذه العوامل دفعت الناس إلى الاقبال على إيداع أموالهم بل كل مايملكون في الريان ، خاصة أن الحكومة غضت الطرف عنه منذ البداية ، ولم تعترض على نشاطه إلا بعد أن « وقعت » الفأس في الرأس كما يقولون !!

ويلاحظ ضحية أخرى من ضحايا الريان طرف الحديث ليقول .. إن الحكومة للأسف لم تقدم بدلا عن الريان لاستيعاب المدخرات الصغيرة والمتوسطة لدى مئات الألوف من المصريين الذين عملوا بالخارج لفترة وتوافرت لديهم مبالغ لا يمكنهم من إقامة أية مشاريع لا صغيرة ولا كبيرة ، كما أنهم لا يمكنهم إيداعها في البنوك لأسباب دينية !

واندفع ضحية أخرى للريان يروى بعض القصص المأساوية عن « كبار » ضحايا الريان .. فيقول إنه يعرف محاسبا يعمل في إحدى المؤسسات الحكومية بالدوحة أودع خمسين ألف دولار في « الريان » وعندما علم بنأ القبض عليه ومحاكمته . اتهارقا ، وبدأ في الأونة الأخيرة يبتعد عن الناس ويخلو بنفسه كثيرا ويسمعه زملاؤه في العمل وهو يتحدث نفسه بغضب بصوت عال ! باختصار أصبح الرجل يكلم نفسه كما يقولون !!

ويستطرد الضحية الصغير في سرده مأساة أخرى لأحد الضحايا « الكبار » للريان فيقول : إن زميلا له يعمل منتقلا بين الدوحة والرياض منذ مدة تصل إلى أكثر من ١٥ عاما .. وأودع ٥٠ ألف دولار في « الريان » على أمل أن يعود إلى مصر في نهاية رحلة الغربة والشقاء ليستقر بها ويعيش بين أولاده حياة هائلة بعوائد هذه الوديعة لكنه فوجئ بخبر القبض على

« الريان » والتحقيق معه .

وكان من الممكن أن يتقبل هذا الأمر بسهولة ، لأن الـ ٥٠ ألف دولار كانت جزءا من تحريشة العمر وليست كلها ، لكن ماحدث أن خبر القبض على « الريان » تزامن مع كارثة أخرى حلت بالرجل أضاعت البقية الباقية من تحريشة العمر .. فقد تعرض الرجل لعملية نصب من شخص أقنعه بإقامة مشروع استثماري معه في مصر ولكن الرجل أفلت بكل أموال المشروع .



المصدر : أ. ك. توب

التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وعندما هذه بإبلاغ النيابة .. نصحه «التنصّب» بعدم «التهور» حتى لا يفقد أمواله للأبد، وطلب منه «بصفقة» منه فرصة حتى يتمكن من التنصّب على «مفعل آخر» ويعيد له جزءاً من أمواله !

ولم يتحمل الرجل .. وأصيب بانتيار عصبي ، وظل يعالج في أحد المستشفيات الاستشارية في مصر لمدة طويلة ، وقد عاد مؤخرًا إلى الرياض ليبدأ من جديد المشوار الذي كان قد بدأه منذ أكثر من ١٥ سنة لكن هذه المرة بعد أن تجاوز الخمسين بحفنة سنوات !!

مأساة أخرى تعرض لها أحد «كبار» ضحايا الريان ويعمل مراسلاً لمؤسسة إعلامية قطرية في أبو ظبي .. هذا الرجل نزل عليه «سهم» الله «كما يقولون في أحيائنا الشعبية بعد أن جاءتته أنباء قضية الريان .. فهو لم يبد أي رد فعل .. لا غضب .. ولا حزن .. ولاحق فرح .. بمجرد صحت عميق فقط ، على الرغم من أنه لا يعرف على وجه التحديد ، وحتى كتابة هذه السطور مصير الـ ٥٠ ألف دولار التي أودعها في الريان !!

وما أن انتهى الضحية الصغيرة من سرد هذه المأساة حتى أنبرى ضحية صغيرة أخرى لا يتجاوز حجم المبلغ الذي أودعه في الريان ٥ آلاف دولار ، ليسألني وكأني مسئول معهم ، هل عجزت كل «الوسائل» المتوافرة لدى وزارة الداخلية ، والتي نسمع عنها الكثير لاقتناع أو إجبار - لا فرق - أحمد الريان على الاعتراف بالأماكن التي يحتفظ فيها بأموال الناس ؟ قلت له بهدوء .. وما أدراك أن هذه «الوسائل» مازالت موجودة ؟ .. إن موقف «الريان» الحالي الرافض لأية محاولات للاعتراف بالأماكن التي يحتفظ فيها بأموال الناس ، دليل على أن كل ما ترده عن هذه «الوسائل» الجهنمية .. إما أنه محض خيال ، وإما أن هذه «الوسائل» موجودة بالفعل لكنها «معطلة» بفضل سيادة القانون .

وبالمناسبة .. هذا ليس دفاعاً عن وزارة الداخلية فهي أكثر على الدفاع عن نفسها من شخصي الضعيف ، لكنها مجرد محاولة مني لفك «طلاس» الموقف !

الدوحة - محسن حسنين



السياسي

المصدر :

٢٠ فبراير ١٩٩٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هيئة سوق المال تؤكد: لامهلة جديدة لرد أموال المودعين وندرس صرف نسبة لصغار المودعين في الريان كتب مدحت البسيوني :

عقد الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء الأسبوع الماضي اجتماعيا حضره
كل الأطراف المعنية بشركات توظيف الأموال .. عرض فيها وزير العدل تقريرا

ضد شركة المراكش وعدد آخر من
الشركات التي توقفت عن رد الأموال
طبقا للبرنامج الزمني المعلن بحجة
انتظارها للقرارات الجديدة التي
ستصدر بعد مهلة رد الأموال .
ومن جهة أخرى اتخذت إجراءات
أمنية وقائية لمنع سفر أو هروب
أصحاب شركات توظيف الأموال التي
يجري معها تحقيقا جنائية والشركات
التي لم توفق أوضاعها .

من آخر التحقيقات السجبة والمدعى
الاشتراكي في قضايا توظيف الأموال
كما عرض د . محمد حسن فج
النور رئيس هيئة سوق المال آخر
تطورات الموقف في الشركات التي
وقفت أوضاعها . والشركات التي لم
توفق أوضاعها والتزمت ببرامج رد
الأموال .

وأكد مسئول هيئة سوق المال ..
أن الاجتماعات الأخيرة والتي شهدتها
رئيس الوزراء أكدت على عدم منح
مهلة إضافية للشركات لرد أموال
المودعين . وأن المدة التي حددتها
قانون تلقى الأموال ٤٦ لعام ١٩٨٨
هي الفيصل والتي تنتهي في ٩ يونية
١٩٩٠ وعلى كل الشركات أن تلتزم
بهذا الموعد وبالبرنامج الزمني التي
وافقت عليه لرد أموال المودعين .
وقد أرسلت الهيئة خطابات إلى
الشركات بهذا المعنى وتؤكد بالتخلل
الإجراءات القانونية في حالة عدم
الالتزام بالقانون .

وأوضح المسئول أن فكرة مد مهلة
جديدة قد استبعدت تماما لعدم
قانونيتها .. فالجوء إلى ذلك يتطلب
تعديل القانون والتقدم به إلى مجلس
الشعب لمناقشته والموافقة عليه .
وهذا يستغرق وقتا طويلا .

وأكد المصدر أن الاجتماعات
الأخيرة لم تصل إلى اتفاق بشأن
صرف نسبة من إيداعات شركات
الريان وإن هذا الموضوع سيتم
بحثه في اجتماع آخر بعد مناقشة
تفصيلية والوقوف على مدى قانونية
هذا الإجراء .. وكان هناك اقتراح
بصرف نسبة ١٠٪ من أموال صغار
المودعين بشركات الريان حتى
الانتهاء من المحكمة .

وأشار المسئول : إلى أن هيئة
سوق المال تلقت عددا كبيرا من
الشكاوى خلال الأسبوع الماضي



المصدر : الأسبوعية

للتنظيم والخدمة الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٠

رد أموال المودعين بشركات توظيف الأموال .. ملتزال تأثير العديد من التساؤلات والمناقشات . ورغم أن الحكومة أعلنت في أكثر من مناسبة عن قرب الانتهاء من هذه المشكلة . إلا أن المودعين مازالوا يعلنون من عدم الحصول على ودائعهم أو أجزاء منها .

رد أموال المودعين

وتطلب تشريعاً جديداً ؟

كتب أحمد عبد الحكم وعادل قنديل :

الجديد الذي يمكن أن يقلل بعد ذلك هو ما علمته « السياسي » من أن هناك تفكيراً لدى الحكومة يقضي بإدخال تعديلات على القانون الخاص بشركات توظيف الأموال والذي صدر خلال العام الماضي وذلك بناء على تكليف من الرئيس حسني مبارك بدراسة الجانب القانوني لامكانية توزيع الأموال الموجودة بحوزة الشركات التي انتهت التحقيقات بشأنها .. وبحيث تتضمن التعديلات وضع قواعد تنظيمية لعملية رد الأموال ومقدار « النسبة » التي سيتم التوزيع على أساسها وبحيث تكون الأولوية لصغار المودعين .

مع ذلك وسواء تم إدخال هذه التعديلات .. أو تم صرف النظر عنها .. فإن السؤال الذي يطرح على السطح الآن .. يقول : هل القانون الحالي غير كاف لرد أموال المودعين ؟ وهل نحن في حاجة إلى تعديلات جديدة .. أو إلى تشريع جديد ؟ طرحت هذه التساؤلات على عدد من خبراء ورجال القانون ..

تنظيم عملية رد الودائع

● أكد د حلمي مراد أن القانون الحالي يبيح رد أموال المودعين وذلك بنظام « قسمة الغرماء » بحيث يحصل كل مودع على جزء من أمواله نظراً للظروف الصعبة التي يعانيها هؤلاء المودعون والذين وضعت أموالهم تحت تحفظ النيابة .. فإذا كانت الأموال المضبوطة لا تعطي ودائع المودعين فيجب - على الأقل - صرف هذه الأموال وبنسبة معينة حسب حالة كل مودع .. وعلى الحكومة أن تسرع بتنفيذ توجيهات الرئيس مبارك بما يتناسب مع الكارثة التي لحقت بالمودعين .. حتى لو استدعى الأمر وضع تشريع جديد ينظم عملية رد الودائع .

مطلوب قواعد تنظيمية

● بينما يرى إبراهيم فرج المحامي أن عملية رد الودائع تتطلب وضع تشريع

وفي نفس الوقت فتجدر الإشارة إلى أن رد الأموال للمودعين لا يواجه أي إشكال أو موانع قانونية ولا يتطلب أي تشريع جديد وعبرة السيد الرئيس حسني مبارك في هذا الشأن يقصد من ورائها التأكيد على ضرورة رد الودائع لأصحابها ولو اقتضى الأمر إصدار قانون .. وحالياً فإن القانون يعطي النيابة العامة الحق في بيع أصول هذه الشركات في المزاد العلني وتضيف حصة البيع إلى الحصة الفعلية الموجودة من أموال الشركة وتوزيع الكتل على جمهور المودعين كل بنسبة وديعته على أساس قاعدة قسمة الغرماء المنصوص عليها في القانون وفي الشريعة ..

ويضيف بأن جمهور المودعين في معظم الشركات تقدم ببلاغات فعلية وتم تحقيقها وتؤكد بعد معرفة المركز المالي أن هذه الشركات ليس لديها سيولة نقدية ترددها للمودعين ومن ثم وجب بيع الأصول .. وخول ما أعلنه السيد النائب العام في حديثه عن أصول الشركات التي لم توفق أوضاعها وبالتحديد عن شركة الريان والذي أشار فيه أن النيابة العامة لا تريد بيع أصول الشركة وتفضل إدارتها لصالح المودعين .

قال المستشار العقلي أن هذا الاتجاه خاطيء وسيؤدي إلى خلق اضطرابات في وظيفة النيابة العامة بنقلها من جهاز

جديد لتنظيم هذه العملية .. خاصة وأن الأموال المضبوطة حتى الآن لا تكفي جميع المودعين .. ويجب أن يتضمن التشريع الجديد وضع قواعد تنظيمية تحكم عملية رد الودائع والنسبة التي سيتم على أساسها توزيع هذه الأموال .. ورد الأموال المتبقية لكل مودع سواء في صورة سندات مضمونة من الحكومة أو أي صورة أخرى يتم الاتفاق عليها كما يجب على الحكومة معالجة الأمر بالعدل والوسائل الكفيلة بتجسيم الضرر لأقل حد ممكن .

رد الأموال لا يتطلب تشريعات جديدة

● ويرى المستشار الدمرداش العقلي المحامي بالنقض أن شركات توظيف الأموال التي لم توفق أوضاعها ولم تقبل هيئة سوق المال أضفاء الصفة القانونية عليها - ملزمة بتنفيذ نص قانون تلقى الأموال الأخير والذي يقضي برد الودائع إلى أصحابها وفي حالة عدم رد المال لأصحابه يكون صاحب شركة التوظيف مرتكباً لجريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ويصبح من سلطة النيابة ضبط الجاني والاستيلاء على أمواله التي تخص المودعين وردها إليهم



المصدر : السياسي

التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العلماء) بالأسراع بتقديم بلاغ يذكر فيه حجم وقيمة الوديعة والمستندات التي حصل عليها من الشركة المخالفة وذلك حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتمكينه من استرداد وديعته .
ويقول يسن سراج الدين رئيس الهيئة البرلمانية الوفدية أنه سبق أن قدم اقتراحا لمجلس الشعب وأيده كمال الشاذلي رئيس الهيئة البرلمانية للحزب الوطني ويقضي بضرورة رد نسبة من أموال المودعين في حدود ١٠٪ من قيمة ودائعهم .. وذلك نظرا للمعاناة الرهيبة والظروف الصعبة التي يعانيها المودعون .. ويضيف بأنه طلب من الرئيس مبارك في اللقاء الذي ضم قيادات الدولة بمعرض القاهرة الدولي للكتاب التدخل السريع لإنهاء هذه القضية .. وقد أصدر الرئيس توجيهاته على الفور للحكومة بضرورة الإسراع بدراسة الجوانب القانونية لرد الأموال المتحفظة عليها سواء وفقا للقانون الحالي أو التدخل بالتشريع .. ويرى يسن سراج الدين أن تعديل القانون أمر ضروري لوضع القواعد التنظيمية لرد أموال المودعين ..

قضائي يحقق في القضايا وينتهي من التحقيق فيها بتصرف محدد إلى أنشطة أخرى إضافية وفي نظري أن النيابة العامة ليست جهازا اقتصاديا يستثمر الأموال وأن الاستثمار من قبل جهاز غير متخصص اقتصاديا سيؤدي إلى إهدار أموال المودعين ولذلك فإن مقتضى توجيه الرئيس مبارك هو سرعة التصرف في بيع الأصول من قبل النيابة العامة وتوزيعها كما ذكرت سلفا ..

لسنا في حاجة إلى تشريع !

● وفي رأي المستشار فؤاد عبد العزيز خليل رئيس محكمة أمن الدولة العليا الأسبق أن موضوع رد أموال المودعين لا يحتاج إلى تشريع جديد لأن مخالقات شركات التوظيف تدخل في إطار الفعل المؤثم قانونا ، وأنه من حق النيابة العامة وفقا لنصوص القانون فور انتهائها من التحقيقات أن تقوم بالتصرف بما يؤدي لرد الأموال لأصحابها الحقيقيين وهناك إدارة تابعة للنيابة العامة يطلق عليها إدارة الأموال المتحفظة عليها مهنتها بيع الأصول الرأسمالية الخاصة بهذه الشركات في مزاد علني ضمانا للحصول على أعلى سعر ويضيف بأنه إذا كانت حصيلة البيع تكفي لسد جميع حقوق المودعين فإن كل مودع سيحصل على كامل حقوقه أما إذا كانت الحصيلة لا تكفي فإن توزيعها على جمهور المودعين يتم وفقا لنظام قسمة الغرماء ، وينصح المستشار فؤاد خليل كل من لم يتقدم من المودعين بشكوى إلى الجهات المختصة بالتحقيق مع شركات التوظيف (المدعى العام الاشتراكي أو النيابة



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢ فبراير ١٩٩٠

علامة استفهام

بقدر ما تمنيت ان يستعيد
المودعون اموالهم كاملا من
شركات توظيف الاموال بقدر
ما تمنيت ان تكف الحكومة عن
التصريحات التي تطلقها كل
يوم ولا تتحقق عن قرب صرف
هذه الاموال لاصحابها او جزء
منها !

كم تصريحا رسميا صدر
حتى الان عن الحكومة بعد
بصرف اموال المودعين او جزء
منها ؟

كم موعدا حددته السيد
رئيس الوزراء ؟

ان الصمت في مثل هذه
الحالات افضل لان خيبة امل
اصحاب الحقوق كلما مضى
موعد حددته الحكومة ولم
يتحقق اكثر ابلا من الياس ..
فالياس .. كما يقال .. احدى
الراحتين !

لو قيل للمودعين من اول
الامر عوضكم على الله لصدموا
مرة واحدة .. ولكننا نقتلهم
بالوعود التي لا تتحقق اكثر من
عشر مرات في الشهر !

ثم ان الوعود التي لا تتحقق
لاتسقط هيبة الحكومة
ومصداقيتها فحسب بل
وتشعل الغضب في نفوس
الناس حتى ولو كانوا من غير
المودعين .

اننا لن نكرر قصة الذئب ..
الذئب .. الذئب .. المشهورة
فكل من قرا وكتب في مصر
يعرفها !

ولاننا جميعا نعرفها
ونستنكرها فنحن في عجب
شديد لان تكررها الحكومة على
هذا النطاق الواسع في ظروف
بالغة الحساسية مثل ظروفنا !

عبدالسلام داود



المصدر : الاحكام الاقتصادية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٠

بيان من الهيئة العامة لسوق المال تحذير المودعين بشركات توظيف الاموال من التورط في اجراءات

تهزم مراكزهم القانونية

اليها .

- تتابع الهيئة قيام الشركة التي وافق مجلس ادارة الهيئة على توظيف اوضاعها في اصدار صكوك الاستثمار التي تحدد نوعية مواعيد استحقاق كل مودع لمبالغه لدى الشركة طبقا لجداول زمنية محددة ومعلوم ان تلك المبالغ تشارك في ارباح تلك الشركات من تاريخ ايداعها وحتى تاريخ استحقاقها وتحدد تلك الارباح في ضوء المركز المالي الافتتاحي الذي تعده الشركة بعد قيدها في سجل الهيئة والمعتمد من مراقبي الحسابات .
- تتابع الهيئة كذلك برامج رد الاموال التي يقوم بها ١٢ شركة وقامت بعض الشركات باستكمال رد الاموال لاصحابها في موعد لا يجاوز ٩٠ / ٦ / ٩٠ .
- احوالت الهيئة سبعا من الشركات التي رفضت مجالس ادارتها توظيف اوضاعها الى جهاز المدعي العام الاشتراكي للاشراف على برامج رد الاموال التي اعدتها تلك الشركات والتي رأت الهيئة عدم توافقها مع احكام القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨

تردد في الاونة الاخيرة ان بعض الشركات التي سبق لها ان تلقت اموالا من الجمهور تفرض على المودعين لديها بعض تصرفات والتي قد تؤثر في مراكزهم القانونية تجاه تلك الشركات ويهم الهيئة العامة لسوق المال منعها لاي لبس ان توضح الحقائق التالية : -

- ان مجلس ادارة الهيئة اصدر قراراته المتعلقة برفض توظيف اوضاع ثمانية شركات بعد دراسة موضوعية كاملة لكل الاوضاع المالية والادارية والهيكلية لكل الشركات التي تقدمت بطلبات لتوظيف اوضاعها (وعددها ١٤ شركة) .
- هذا وقد قامت الشركات التي رفض مجلس ادارة الهيئة توظيف اوضاعها بتقديم تظلمات من قرارات مجلس ادارة الهيئة الى السيد الدكتور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والذي قام بتشكيل لجنة لفحص تلك التظلمات وقد انتهت تلك اللجنة برفض تظلمات الشركات المشار

ولا تحت التنفيذ والزام الشركات بتطبيق صحيح حكم القانون في هذا الصدد وحفاظا على حقوق المودعين لدى تلك الشركات .

- تود الهيئة ان توضح ان الاصل في القانون ان يتم الرد نقدا وبذات العملة السابق تلقيها ويجوز للمودع ان يقرر بمحض اختياره وكامل حريته استيفاء مستحقاته لدى الشركة في صورة عينية وفي اطار البرنامج المتكامل لرد جميع الاموال لكافة المودعين اعمالا لقاعدة المساواة في الرد بين جميع المودعين في كل الدفعات التي يتضمنها البرنامج .

- واخيرا تناشد الهيئة المودعين بشركات تلقي الاموال ان يحرصوا كل الحرص على عدم التوقيع على اوراق قد تؤثر على مراكزهم القانونية الا اذا كان ذلك بكامل اختيارهم وحريتهم حفاظا على حقوقهم لدى تلك الشركات وبعد دراسة متأنية للمراكز المالية لتلك الشركات والسابق نشرها .



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رد ٢٠ % من أموال مغار مودعي « الريان » من اول مارس !

يبدأ من اول مارس القادم تلقي طلبات صغار المودعين بشركة الريان لاسترداد جزء من ايداعاتهم انتهت اللجنة المشكلة برئاسة الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء من اعداد القواعد الخاصة بالصرف وتقضي القواعد بصرف ٢٠ % من قيمة المبالغ المودعة حتى ٢٠٠٠ جنيه و ١٥ % من قيمة المبالغ المودعة حتى ٤٠٠٠ جنيه و ١٠ % من قيمة المبالغ المودعة للمودعين حتى ٥٠٠٠ جنيه يستفيد من هذا القرار نحو ٩٨

الف مودع

سيتم تشكيل لجنة خاصة لتلقي الطلبات ... وسيتم الصرف طبقا لبرنامج زمني بعد تحديد فروع البنوك التي سيتم الصرف منها .

لحوم وجبن للمودعين

بدلا من المدخرات !!

بدأت شركة بدر للاستثمار رد أموال المودعين ابتداء من الاسبوع الماضي في صورة سلع عينية !

تلتزم الشركة المودعين لاقل من ٥ الاف جنيه بشراء بضائع مقابل ودائعهم اشترطت الشركة على مودعي اكثر من ٥ الاف جنيه شراء بضائع مقابل نصف ودائعهم والنصف الباقي اسهما !! حصل عدد من المودعين على سلع غذائية متنوعة من بينها اللحوم والجبن !

تقدم مودعو الشركات بشكاوي ضد الشركة لالزامها برد أموالهم ولقيامها بخصم الارباح من اجمالي المبالغ مخالفة بذلك لقانون توظيف الاموال



المصدر: أحرز ساعة

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٧ فبراير ١٩٩٠

آخر تطورات أوضاع شركات

الأموال

دراسة رد ٣٠ مليون جنيه

من أموال الريان

• إعلان ميزانيات الشركات قريباً وضوابط

محددة للسرد العيني

• تحقيق: علاء الدين مصطفى

• ملامح الصورة العامة لشركات تلقي الأموال في هذه المرحلة؟ وكيف تبلور الوضع العام لتلك الشركات؟ ومتفاصيل ما أعلن مؤخراً عن عزم الحكومة على صرف حوالي ٣٠ مليون جنيه من أموال الريان للمودعين؟ وكيف تتم عمليات الصرف؟ وما موقف الشركات التي رفضت هيئة سوق المال توفير لوضعها وتم إحالة رؤسائها للمتابعة والمدعى العام الاشتراكي ..؟

الميزانيات .. وتقوم هذه الشركات بإعداد الميزانيات الافتتاحية بعد تأسيس الشركات الجديدة وجرى إصدار الصكوك وتوزيعها على المودعين .. فتقوم كل من شركتي الشريف والسعد بتوزيع الصكوك على المودعين وفقاً للبرنامج الزمني الذي وافقت عليه الهيئة برد أموال المودعين ..

القسم الآخر، وهي الشركات التي رفضت هيئة سوق المال توفير لوضعها .. لتلك التي لم تطلب توفير لوضعها .. وهذه الشركات الزمها القانون برد أموال المودعين في موعد غايته ١٩٩٠/٦/٩ ..

• بداية لابد من الإشارة إلى أن الرئيس حسني مبارك يولي قضية شركات الأموال اهتماماً كبيراً، ويولي لها جزءاً كبيراً من وقته .. وحرصاً من الرئيس على حماية المودعين، أصدر توجيهاته للحكومة بدراسة الامكانيات القانونية لرد بعض الأموال المسألة المتحفظ عليها للمودعين وهذا التوجيه تحت الدراسة .. وعلمت أخيراً أن هناك دراسات قانونية معدة ومطروحة على الحكومة وبدائل متعددة في هذا الشأن ..

وقد أكد الدكتور محمد حسن فح النور رئيس الهيئة العامة لسوق المال أن الوضع الحالي لشركات الأموال تصنف إلى قسمين: شركات وافقت الهيئة العامة لسوق المال على توفير لوضعها .. من واقع دراسة مراكزها المالية، ومن واقع تقارير المحاسبين المراجعين لهذه



المصدر: أجز ساعية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٧ فبراير ١٩٩٠

الأولوية لصغار المودعين

● كيف سيتم توزيع الأموال المتحفظة عليها للمودعين في حالة إذا ما استقر الرأي على صرف الأموال المتحفظة عليها ؟

قال فاروق غزاد

نفترض أن إجمالي الأموال المتحفظة عليها للريان مقدارها ٣٠٠ مليون جنيه .. وإجمالي حقوق المودعين ١٨٠٠ مليون جنيه تكون الخسائر المحققة نسبتها ١٪ .. ففي حالة الصرف .. يكون التصور أن يصرف الجميع في حدود ١/٤ المودعة .. ويمكن في هذه الحالة البدء بصغار المودعين ، إذا سمحت أحكام القانون بذلك .. ثم يتبع ذلك تدريجيا الصرف لباقي المودعين .. كلما تم بيع وتسييل أصل من الأصول .. وإذا أمكن بعد صدور حكم نهائي الحصول على بعض الأموال من الخارج فيتم توزيعها بنفس النسب .

أوضاع الشريف والسعد

وبالنسبة لوضع شركات الشريف علمت أخرساعة أن التزاماته أساسا قبل المودعين ٨٩٥ مليون جنيه .. وقد تم الموافقة على تأسيس شركة الشريف برأس مال ٧٥ مليون جنيه .. وحيث أن القانون نص على ألا يزيد إجمالي الودائع على عشرة أمثال رأس المال ، فإن الشركة مطالبة برد ١٤٥ مليون جنيه ، تصدر بها صكوك استثمارية ، ولكنها غير قابلة للتجديد أو إصدار صكوك بديلة عنها .. وعندما تصل الشركة إلى أقصى من ٧٥٠ مليون جنيه .. من حقها إصدار صكوك استثمار جديدة بديلة ، لصكوك الاستثمار التي يتم استحقاقها في مواعيدها ، فشركة الشريف تقوم في هذه المرحلة بإصدار صكوك استثمار غير قابلة للتجديد بإجمالي الودائع التي تصل إلى ٨٩٥ مليون جنيه ، وهي غير قابلة للتجديد جبريا بقوة القانون مقابل ما تلته الشركة من ائداعات ولها مواعيد استحقاق محددة غلبتها أربع سنوات .. وهذا طبقا لأحكام القانون ١٤٦ ولائحته التنفيذية . وفي حدود الاحتياجات التمويلية للشركة .

وقد بدأ الشريف في صرف الصكوك للمودعين اعتبارا من أول فبراير .. وكل صك به مجموعة كوبيونات بقيمة حقوق كل مودع موزعة على أقساط ١/٤ سنوية ويراعى فيها استهلاك صكوك الاستثمار الخاصة بصغار المودعين في المراحل الأولى .

هل تصرف أموال الريان ؟

ولكن ماذا بشأن توجيهات الرئيس مبارك برد الأموال المسفكة للريان المتحفظة عليها للمودعين ؟ يقول فاروق غزاد رئيس الإدارة المركزية لهيئة سوق المال ، إن هناك حوالي ٣٠ مليون جنيه سيولة تقبى من أموال الريان المتحفظة عليها .. وهناك دراسات قانونية معدة مطروحة على الحكومة .. ويدل على متعددة في هذا الشأن . وكما نعلم أن جلسات محكمة الريان تعقد يوم ١٠ فبراير يارض المعرض بمدينة نصر .. حيث تنتظر محكمة جنليات القاهرة القضية المتهم فيها ١٣ متهما يتقدم لهم أحمد وتوفيق ومحمد عبدالفتاح الريان إلى محكمة الجنليات ، لحاكمتهم على مجموعة من الجرائم التي ارتكبوها طبقا لقرار اتهام النائب العام . فهناك لراء ترى إمكانية الصرف استنادا إلى أن الشركة طالما لم تتقدم بالإخطار القانوني مستوفى طبقا لأحكام القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ واللائحة التنفيذية في الموعد الذي حدده القانون وهو ٨/١١/٨٨ ، فإن احتفاظ الشركة بأموال المودعين لا يستند إلى أساس قانوني ، ويتعين عليها الرد الفوري دون انتظار لصور حكم قضائي بالإدانة من عدمه .. وهذا استنادا إلى نص المادة رقم ٢١ من القانون ١٤٦ .. حيث نصت الفقرة الثانية على الآتي :

« تنقض الدعوى الجنائية إذا بحر المتهم برد المبالغ المستحقة لأصحابها أثناء التحقيق ، والمحكمة اعفاء الجاني من العقوبة إذا حصل الرد قبل صدور حكم نهائي في الدعوى » .
والفقرة الأولى من نفس المادة تنص على الآتي :

« كل من تكلى أموالا على خلاف أحكام هذا القانون ، أو امتنع عن رد المبالغ المستحقة لأصحابها أو كلها أو بعضها ، يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد على مئتي مائة ألف من أموال أو ماله مستحق منها ويحكم على الجاني برد الأموال المستحقة على أصحابها ..
الرأي الثاني يرى أنه لا يمكن في الوقت الراهن التصرف في الأموال المتحفظة عليها خاصة وإن هناك احتمالا قلما ببراءة الريان ..

ولكن هناك ردا على هذا الرأي .. أنه في كل الأحوال لابد من رد أموال المودعين .. حتى لو صدر الحكم بالإدانة ، ونقض المتهم في الحكم ففي حالة صدور حكم من محكمة الجنليات بإدانة الريان ، وطعن عليه بالنقض ، فإن النقض لا يوقف تنفيذ الحكم .. ولابد أن يكون الحكم مشمولا برد أموال المودعين طبقا لحكم المادة ٢١ من القانون ..



للنشر والخدعات الصحفية والمعلومات

المصدر: آ جز ساعة

التاريخ: ٧ فبراير ١٩٩٠

وبمراعاة أن جميع حملة الصكوك يصرف لهم دفعات كل ثلاثة أشهر أيضا .. فالجميع يقومون بالصرف لكن صغار المودعين يصرف لهم أجمالي ايداعاتهم أولا .
وبالنسبة للسدد ، يقوم حاليا بتوزيع صكوك الاستثمار .. ولكن عدد المودعين ضخم جدا .. وطباعة الصكوك ليست مسألة هيبة .. وكلما تم الانتهاء من طباعة عدد من الصكوك يتم توزيعها في الفروع المختلفة .

جواز الرد علينا

وبالنسبة للشركات التي تحدثت عن الرد العيني في شكل شقق أو سيارات أو بضائع الخ .. فإن الأصل أن المبلغ الذي تم تلقيها نقدا ، يتم ردها نقدا وبذات نوع العملة ، طبقا لأحكام القانون . ولكن هذا الأصل القانوني ليس من النظام العلم ، بمعنى إنه يجوز الاتفاق بين الطرفين (المودع والشركة) على الوفاء بطرق أخرى ، ومنها الطريق العيني .. على أن يتم ذلك في إطار برنامج الرد الذي التزمت به الشركة لتحقيق المساواة والعدالة الكاملة بين جميع المودعين . ولكي نوضح ذلك ، نفترض أن مودعا دائن لشركة وفقت لوضعها بمبلغ ٦٠ ألف جنيه .. وأن برنامج رد أموال المودعين تضمن تقسيط هذا المبلغ على ست دفعات قيمة كل منها عشرة آلاف جنيه .. في حالة اتفاق الشركة والمودع - بناء على موافقته وإرادته الحرة - أن تباع له شقة قيمتها ٦٠ ألف جنيه .. فعلى الشركة أن تحرر لهذا المودع عقد بيع ، يقسط فيه الثمن على ستة أقساط ، قيمة كل منها عشرة آلاف جنيه .

وعند حلول موعد لحد الأقساط ، يتم عمل مقاصة بين القسط المستحق للشركة وبين دين المودع وهكذا .. فلا ملتزمة الشركة عن الرد ، في أي مرحلة من المراحل ، ولكن بعد أربعة أقساط مثلا .. وتم تصفية الشركة يكون المودع قد سدد من

قيمة الشقة ٤٠ ألف جنيه والمتبقى عليه ٢٠ ألف جنيه .. فلذا لم يصب كلفة أصول الشركة بعد ذلك ، طبقا لقاعدة قسمة القرماء ، وتبين وجود خسائر تقدر بخمسين بالمائة على سبيل المثال .. معنى ذلك أن المودع يكون له لدى الشركة ١٠ آلاف جنيه .. وإن عليه أن يسدد للشركة نقدا ١٠ آلاف جنيه أخرى كي يمتلك الشقة .. وبذلك يكون قد سدد أجمالي الثمن ..

الميزانيات الافتتاحية للشركات

وعلمت أخرساعة أن الشركات التي تمت الموافقة على توفيق لوضعها ، بصدد إعداد الميزانيات الافتتاحية لها ، والتي سيتبين منها مقدار الأرباح التي تحققت عن السنوات ٨٨ و ١٩٨٩ وسيتم صرفها نقدا لأصحاب صكوك الاستثمار .

وبالنسبة للشركات التي وفقت لوضعها فكل ماتم صرفه تحت مسمى سلف تحت حساب الأرباح لوغيرها من الحسابات ، فهي مبالغ غير قليلة للاسترداد .. وقد أقرت الشركات بذلك .. وبالنسبة للأرباح التي لم تصرف قبل ٨٧/١٢/٢١ ، وتم تعليلها ، ستضمنها صكوك الاستثمار الصادرة من الشركات .

شركات ملزمة برد الأموال

وعلمت أخرساعة أن الشركات التي لم توفق لوضعها ، فهذه الشركات الزمها القانون ١٤٦ برد الأموال للمودعين في موعد غايته ٩٠/٦/٩٠ ، وقد تقدمت بعض هذه الشركات ببرامج رد الأموال مستوفاة طبقا لأحكام القانون وعددها ١٣ شركة وجاري تنفيذ البرامج بمنسبة من الهيئة العامة لسوق المال .. وهذه الشركات قامت برد حوالي ٧٠ ٪ من أجمالي حاد الودائع حتى الآن .. وبعضها انتهى من



المصدر : آخرساعة

التاريخ : ٧ فبراير ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إن السوق لا يمكن أن يستوعب هذه الأصول
للعروضه للبيع بفعه واحدة ، مما يعرضها
للخسارة .. والبدل الأفضل تحويلها لشركات
مساهمة طبقا لأحكام القانون ١٥٩ ..
علمت أخرساعة أن مثل هذا الاقتراح لا يمكن
أخذه بشكل مطلق لأن هناك قواعد تحكم مثل هذا
التصرف ..

فأصول هذه الشركات ، لابد أن يتم تقييمها من
خلال تشكيل لجنة برئاسة أحد مستشاري مجلس
الدولة لتقييم أصول وخصوم الشركة .. ولتحديد
رأس المال الذي يتم تأسيس الشركة به كحصة
عينية .. وفي ضوء هذا التقييم يتضح ما إذا كانت
الشركة حقت خسائر في الفترة الماضية من عدمه ..
وبالتالي يعلم كل مودع مقدار الخسارة التي لحقت
به .. ويستطيع أن يتحول بقيمة مديونية للشركة
كسهم باتباع جميع الإجراءات التي نص عليها
القانون ١٥٩ ولائحته التنفيذية .

ولكن ذلك لا يعفي الشركة من التزامها برد مقدار
الخسائر بالنسبة لجميع المودعين طبقا لأحكام
القانون ١٤٦ .. وكل هذا يجب أن يتم بالإرادة
الحرة والكلمة للمودعين دون ممارسة أية ضغوط
عليهم !!

بقية الشركات اما أنها لم تتقدم أسلسا
بخطرات لهيئة سوق المال ، لو قدمت برامج غير
مستوفاة طبقا لأحكام القانون .. لو أن هناك
خطورة من استمرار أموال المودعين تحت يد
أصحابها .. وهذه يتولاها اما جهاز المدعى العلم
الإشترافي لو التلية العامة .. والمدعى
الإشترافي لديه ٣١ حالة ..

كما أن هناك سبع حالات ، والتي رفضت
هيئة سوق المال مؤخرا توفيق لوضعها يتولى
جهاز المدعى العلم الإشترافي التحقيق معها
وهي :

بدر للاستثمار ، والهدى مصر للاستثمار ،
والحجاز للتنمية العقارية ، وسلطان
للإستثمار ، وشوكيرو للخدمات المتطورة ،
والزمراء للإعلام العربي ، ومكتب المهنس
محمد المراكشي ..

اقتراحات تحت الدراسة

• وهناك اقتراحات تقدم بها بعض خبراء
الاقتصاد بعدم بيع الأصول الثابتة للشركات التي
رفضت هيئة سوق المال بتوفيق لوضعها ، باعتبار



المصدر : أجز ساعة

التاريخ : ١٩٩٠ فبراير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أشرف السعد لآخر ساعة:

ملتزمون برد أموال المودعين طبقا للبرنامج وبنفس نوع العملة

• بدأت مجموعة شركات السعد الثلاث وهي السعد للتجارة والتنمية ، والسعد للاستثمار العقاري والسعد للاستثمار الصناعي في إصدار وتوزيع الصكوك الاستثمارية بإجمالي الودائع بالجنيه المصري والتي وافقت عليها الهيئة العامة لسوق المال طبقا لبرنامج رد أموال المودعين الذي تقدمت به الشركة في مرحلة توقيع الأوضاع .

وقد أكد المحاسب محمد أشرف السعد رئيس مجلس إدارة شركات السعد أنه سيتم رد مبلغ للمودعين وفقا للصكوك اعتبارا من ١/٤/١٩٩٠ بالنسبة للصكوك بالجنيه المصري .. ويتم الرد على أقساط ، وفقا للبرنامج الذي أقرته الهيئة العامة لسوق المال ..

وقال أنه فور موافقة الهيئة العامة لسوق المال على الصكوك بالعملة الأجنبية ، سيتم طبع الصكوك وتوزيعها على المودعين وفقا للبرنامج المقدم للهيئة العامة لسوق المال ومدته أربع سنوات ..

وقال أشرف السعد أن إجمالي عدد الصكوك بشركة التجارة والتنمية العقارية ٢٩١ ألفا و ٦٦٧ صكا بقيمة ٨٥ مليون و ٩٧ ألفا و ٤٤٠ جنيها ..

• أما إجمالي عدد الصكوك بشركة السعد للاستثمار العقاري يبلغ ٤٩ ألفا و ٢٧٩ صكا قيمتها ١٢ مليون و ٢١٣ ألفا و ٢٣٠ جنيها ..

• وبالنسبة لعدد الصكوك بشركة السعد للاستثمار الصناعي فتبلغ ١٠٦ ألفا و ٨٤٥ صكا قيمتها ٢٨ مليون و ٢٢٦ ألفا و ١٥٠ جنيها ..

وقال أشرف السعد إجمالي عدد الصكوك بالشركات الثلاث بلغ ٤٤٧ ألفا و ٧٩١ صكا قيمتها ١٢٥ مليون جنيه .. وإلى الآن لم يتم الموافقة على إصدار الصكوك بالعملة الأجنبية وسوف يتم إصدارها

فور موافقة الهيئة العامة لسوق المال عليها .. وأضاف أشرف السعد أننا ملتزمون برد أموال المودعين وفق البرنامج المحدد لذلك وبنفس نوع العملة دون أي ضغوط على المودعين وبكامل حريتهم ..

وبالنسبة للميزانية الافتتاحية للشركات جرى إعدادها وسيتم إصدارها على نهاية شهر فبراير الجاري والتي تظهر نتيجة أعمال الفترة السابقة .. وقد تميزت تلك الفترة بأنها مرحلة انتقالية كانت الشركة مشغولة فيها باستيفاء شروط توفيق الأوضاع .. كما أن الجهاز المركزي للمحاسبات قام بتعيين ثلاثة من كبار الاساتذة المراجعين للتحقق من سلامة بيانات الميزانية عن الفترة منذ توقيع الأوضاع حتى الآن ..

وقال أشرف السعد : إن المودع في شركات السعد مخير تماما ، بل ويحصل على معاملة قضائية عندما يقرر التعامل مع مشروعات ومنتجات الشركة .. وله الخيار لولا وأخيرا .. وشركتنا ملتزمة بحكم القانون بأن صرف الإيداعات يكون نقدا وبنفس عملة الإيداع .. كما أننا نضمن بصرف الإيداعات لصغار المودعين في حدود القانون ..

صرف الصكوك بجميع الفروع

وقال الدكتور هشام محمد كامل مستشار شركات السعد لتنظيم المعلومات أنه تم إعداد وطبع الصكوك وتوزيعها على المودعين اعتبارا من أول يناير ..

وقد تم صرف الدفعة الأولى في يناير في فروع

بورسعيد واسيوط والسنبلاوين وجاردن سيتي والأزليطة .

• الدفعة الثانية صرفت في فرع الزقازيق في شهر يناير الماضي .

• الدفعة الثالثة صرفت في فرع مصر الجديدة في يناير .

• الدفعة الرابعة فرع وشي بالاسكندرية .

• فرع طنطا سيعلن عن صرف صكوكها خلال أيام .

• أما فرعا الدقى والمنصورة ، فهما تحت إصدار الصكوك .

وجميع هذه الصكوك بالجنيه المصري .. وتبدأ هذه الصكوك بفترة عشرة جنيهات وتنتج حتى ١٠٠٠ جنيه .. وقد تم مراعاة أن تصرف الصكوك على شكل أقساط تصرف في دفعات في فترة زمنية أقصاها ثلاث سنوات للإيداعات بالجنيه المصري حسب البرنامج الزمني الذي أقرته الهيئة العامة لسوق المال .



المصدر : آ حل ساعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ فبراير ١٩٩٠

ويصرف المودع قيمة صكوكه نقداً وينفس عملة الإيداع .. فنحن نلتزم بالقانون ١٤٦ الذي يحتم ضرورة إصدار صكوك له يكفل رصيده وينفس نقد الإيداع .. ثم تأتي المرحلة الثانية وهي لتاحة الفرصة للمودع باستخدام هذه الصكوك كضمانات للعمل في شراء منتجات الشركة .. لأن هيئة سوق المال سوف تتأكد وتتابع سلامة الاسترداد .. ورد قيمة الصكوك للمودعين حسب التواريخ المحددة ..

وقال الدكتور هاشم أنه من مزايا القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ أنه وفر الضمانات اللازمة للحفاظ على أموال المودعين ، وضمان استخدامات الشركة لاستثمار هذه الأموال وإعادتها للمودعين بأرباحها الفعلية ، وبما يحقق الثمأ الفعل للاستثمار .. خاصة وأن الدولة ممثلة في هيئة سوق المال ، وممثلو الجهاز المركزي للمحاسبة ، يقومون بالمراجعة والتحقق من سلامة التعامل المالي واعتماد الميزانيات ..

وهيئة سوق المال تتابع بالتفصيل نظام إصدار الصكوك للمودعين .. وحسب ما سبق إعلانه من احتساب جميع المبالغ التي صرفت حتى ٨٧/١٢/٢١ بمثابة أرباح لا ترد لمن صرفها ، وتعلي على الأرصدة لمن لم يسبق له صرفها . وقال الدكتور هاشم كحل : أن مرحلة توفير الأوضاع ، كانت بمثابة خطوة انتقالية رئيسية ، ومامنا استطعنا توفير الأوضاع لابد أن نحرص على المودعين .. فقد كانت الفترة الماضية بمثابة فترة شك .. ونحن في مرحلة كسب ثقة المودعين .. ونحن نبذل الجهد لكي يتسنى لنا صرف عوائد مجزية للمودعين .. حتى نستطيع اكتساب ثقة مودعي الجمهور المصري ..

فعمليات صرف الصكوك مستمرة .. وسوف يتم صرف قيمة الصكوك اعتباراً من ١/١/١٩٩٠ وفقاً للبرنامج الزمني لرد الأموال .



المصدر : الإذاعة

التاريخ : ٧ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قرار سياسي بصرف بعض مستحقات المودعين في الريان رد أموال المودعين في المدى مصر وإبدر والعجاز اليوم أو عرض العراصة فتوى من مجلس الدولة ببطلان تحويل المودعين الى مساهمين

يقوم الدكتور احمد سلامة وزير شئون مجلس الشعب
والشورى واستاذ القانون الدستوري بإعداد مذكرات
خلال هذا الاسبوع بتكليف من الدكتور عاطف صدقي
رئيس مجلس الوزراء ، حول امكانية اتخاذ قرار سياسي
دستوري بصرف نسبة من أموال صغار المودعين في
شركات الريان دون انتظار لحكم قضائي نهائي في قضية
الريان .
وكان قد حدث خلاف قانوني في اللجنة التي يرأسها
الدكتور عاطف صدقي حول قضية صرف نسبة من أموال
المودعين ومدى اتفاتها أو اختلافها مع الوضع القانوني
وبدور الخلاف حول ما اذا كان قرار الصرف في المرحلة
الحالية يعد عملاً من أعمال الإدارة التي يفوض القانون
النائب العام في مباشرتها أم أنه عمل من أعمال التصرف
التي لا يمارسها النائب العام الا بحكم قضائي .



المصدر : الاصل

التاريخ : ٧ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وجاء هذا الاجراء المفاجيء من جهاز المدعى العام الاشتراكي بعد ان كان قد انتهى من التحقيق مع اصحاب هذه الشركات في الاسبوع الماضي واعطاهم مهلة لرد الاموال حتى ١ يونيو القادم . وهو الامر الذى اشار اعتراض هيئة سوق المال بعد ان مارست الشركات بالمخالفة للقانون ضغوطا على المودعين لتحويلهم الى مساهمين في شركات توصية بالاسهم قبل المهلة المحددة في يونيو ودون ان تدفع لهم شيئا . وحذرت هيئة سوق المال في مذكرة الى رئيس الوزراء من خطورة مثل هذا الاجراء على اموال المودعين . ثم ارفقت مذكرتها بالفتوى

الصادرة من مجلس الدولة بعدم جواز تحويل المودعين في شركات التوظيف وقالت الفتوى انه لايجوز النخر في تأسيس شركة جديدة او تغيير نشاط شركة خاضعة لقانون توظيف الاموال مالم توف بمطالبات القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ قبل اجراء التعديل .

ومن ثم توجب الفتوى على الشركات التى لم يتم توفيق اوضاعها رد كافة اموال المودعين قبل تغيير نشاطها . ومن هنا اصيحت كل الاجراءات التى اتخذتها شركة الهدى مصر في الاسبوع الماضى لتحويل المودعين الى مساهمين باطلا . ولذلك سارع جهاز المدعى الاشتراكي باستدعاء اصحاب الشركات وطالبهم ببرد الاموال الى اصحابها .

ومن جهة اخرى رفضت هيئة سوق المال الطلب الذى تقدمت به شركة بدر للاستثمار بادخال مستثمر كويتى في نشاطها براسمال قدره ٤٠ مليون دولار . واوضحت للشركة انه يمكنها ان تحصل على هذا المبلغ كقرض لسداد اموال المودعين اولاً : ولايجوز لها ادخاله كشريك قبل رد اموال المودعين .

وفي حالة تعذر الموائمة القانونية مع

قرار صرف بعض مستحقات المودعين ستقدم الحكومة بمشروع قانون الى مجلس الشعب يسمح بتنفيذ قرار الصرف قبل صدور حكم نهائى في قضية الريان .

وكانت اللجنة قد استبعدت اقتراح طرف نسبة ٢٠ ٪ من اموال صغار المودعين لان ذلك يخل بمبدأ . قسمة الغرماء . حيث ان اموال شركات الريان لا تزيد على ١٧ ٪ من حجم الابداعات . كما علمت الاهالى ان وزير العدل لم يطلب من رئيس الوزراء اصدار لوائح للتنفيذ للموافقة على الصرف . ومن جهة اخرى حسم مجلس الدولة الخلاف الناشب بين جهاز المدعى العام الاشتراكي وهيئة سوق المال حول مشكلة المودعين في شركات توظيف الاموال (الهدى مصر وبدر للاستثمار والحجاز) .

واصدر المجلس فتوى ببطلان الاجراءات التى اتخذتها شركتا الهدى مصر وبدر لتحويل المودعين الى مساهمين . وبناء على هذه الفتوى امر المدعى

الاشتراكي اصحاب هذه الشركات ببرد اموال المودعين خلال هذا الاسبوع وفقا لجدول محدد يتم على اساسه صرف ٤٠ ٪ للمودعين في شركة الحجاز و ٢٠ ٪ للمودعين في شركة بدر و ٧ ٪ للمودعين في شركة الهدى مصر .

وقد استدعى المستشار عبد المعز احمد ابراهيم مساعد المدعى الاشتراكي ومدير مكتب التحقيق والادعاء اصحاب هذه الشركات وامرهم بالبدء في صرف اموال النسب المحددة للمودعين والا سيضطر الى فرض الحراسة على شركاتهم واموالهم الخاصة واموال زوجاتهم وابنائهم القصر .

والمعروف ان حجم الابداعات في هذه الشركات تصل الى حوالى ٨٧ مليون في شركة الحجاز ، واكثر من ١٢٥ مليون جنيه لدى شركة بدر . و ٢٦٤ مليون جنيه لدى الهدى مصر .

والمفروض ان يبدأ صاحب شركة الهدى مصر في صرف نسبة ٧ ٪ ابتداء من صباح اليوم الاربعاء .



المصدر : الوفد

التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رد أموال المودعين بالريان

حقيقة... أمر

خيال ١٩

تصريحات
رئيس الوزراء للصحف..

مخالفة للقانون

«الأنباء السارة» ، فأعلنت أنها سوف تصرف لصغار المودعين ١٠٪ من قيمة ودائعهم لدى الريان .. ولكن هذه الخطوة لم تلق قبولا لدى صغار أو كبار المودعين ، من حيث سلامة المعيار الذي اتخذ أسسها للفرقة بين النوعية .. ومن حيث أن هذه الفرقة ذاتها تهدر مبدأ المساواة .. وأخيرا .. ومن الوجهة القانونية البحتة - فإن الحكومة لا تستطيع التصرف في الأموال المتحفظة عليها إلا بعد صدور حكم قضائي نهائي ، ومن البديهيات القانونية أنه بعد صدور هذا الحكم ، والشروع في رد الأموال أن يلف المودعون جميعا على قدم المساواة . وفقا لما يعرف قانونا بقسمة الغرماء .. وهي اعتبارات تجعل القرار الحكومي فيما يختص برد ١٠٪ من ودائع البعض دون غيرهم ، بالإضافة الى ضالة هذه النسبة ، قرارا لا يصادف القبول .

ما زالت الحكومة تبذل جهودا عشوائية للخروج من مازق شركات تلقي الأموال ، وما زال المسئولون يصدرون تصريحات غير مقنعة للرأي العام أو جماهير المودعين من ناحية ، وغير موافقة لنصوص الدستور والقوانين المعمول بها من ناحية أخرى .. فبعد أن وضعت الحكومة يدها على كل ما أمكن حصره والغنور عليه من أموال شركات «الريان» .. توالى الاعلانات الرسمية عن قرب اذاعة أخبار سارة للمودعين في القريب العاجل .. ولكن هذا القريب - وعلى مدار ثلاث سنوات تقريبا - لم يأت لا أجلا ولا عاجلا ، وظهر التخطيط والعشوائية بوضوح عندما اختفت الأنباء السارة ، وبدأت التصريحات الرسمية تشير الى أنه لن تصرف للمودعين ودائعهم ، ولا أية نسبة منها ، إلا بعد انتهاء تحقيقات النيابة .. وعندما انتهت النيابة من تحقيقاتها قالت الحكومة : علينا أن ننتظر حكم القضاء !! وعندما أحست أن صبر المودعين قد نفذ ، وأن أحوال بعضهم قد وصلت الى حد الجوع والضياع .. عادت الحكومة الى نغمة



المصدر : الوقف

التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المحامي العام
الأول لسياحة الأموال
المتحفظ عليها :

المودعون

يقولون :

لا يكفي
صرف

نسبة الـ ١٠٪ من أموالنا

صرف نسبة
من أموال
المودعين
مخالف
للشرايين !

تحقيق :

سناء مصطفى

القضية المتهم فيها مجموعة شركات الريان ، وذلك حتى تتمكن الحكومة من التصرف في جميع الأموال المتحفظ عليها تحت يدها ، وبيع الأصول الثابتة لتلك الشركات . ودمج جميع المبالغ المالية السائلة بعد ذلك وتقسيمها على جميع المودعين بقسمة الغراما أما العودة إلى العبث بأعصاب المودعين من خلال تصريحات لا يساندها القانون فهو أمر مرفوض من الجميع سواء صغار المودعين كما حدثتهم الحكومة أو كبارهم !

مساكين الريان !

● محمد الفوال مترجم باحدى الشركات

الأجنبية ومودع بشركة الريان ، يرفض مبدأ رد نسبة من الأموال المودعة ، ويرى أن الحكومة استطاعت بطرقها المعهودة أن تصل بالمودعين إلى أسوأ حل ، بحيث

أصبحوا يرتضون إية مبالغ تقدمها لهم الحكومة في ظل المشاكل المتعاقبة منذ القبض على أصحاب شركات الريان وأيداعهم السجن ، لذلك فإن ما أعلنت عنه الحكومة بالنسبة

ومنذ أن انتهت النيابة العامة من التحقيقات مع أحمد الريان ، وتقرر تقديمه للمحاكمة ، ولمزال المودعون في انتظار أموالهم التي ضاعت في مذبح شركات توظيف الأموال ، إلى ما بعد صدور الحكم على الريان واتخاذ الإجراءات التي سوف يترتب عليها استرداد أموالهم . واكتفى المودعون بالأمل .

إلا أنه منذ أيام قليلة أعلنت الحكومة عزما على رد ٣٠ مليون جنيه لأكثر من ٩٠ ألفا من صغار مودعي الريان ، بحيث لا يقل ما يصرف لهم عن نسبة ١٠٪ من أموال صغار المودعين ، قبل صدور الحكم النهائي في قضية الريان المنظورة أمام القضاء .

والامر قد يبدو سهلا بالنسبة للقاء التصريحات السرية ، إلا أن التطبيق العمل لتلك النسب التي صرحت بها الحكومة ستواجه ببعض العقبات والاعتبارات القانونية ، فالقانون لا يسمح بأي حل من الأحوال ، برد إية مبالغ لمودعي شركات توظيف الأموال قبل انتهاء المحاكمة وصدر الحكم النهائي في

بعد أن وقعت الحكومة في مازق شركات توظيف الأموال وبعد أن فشلت في أن تضع يدها على جميع أموال شركة الريان بالذات ، أرادت الخروج من عنق الزجاجة ، فراحات تصدر تصريحات متناقضة ، تعلن تارة عن انتهاء سرلة تذاخ قريبا ، وتارة أخرى تؤكد أنه لن تصرف إية نسب من المبالغ المودعة بتلك الشركة إلا بعد تحقيقات النيابة ، وبعد أن انتهت النيابة العامة تحقيقاتها عادت الحكومة للتلاعب بالتصريحات من جديد ، فقلت : ننتظر حكم القضاء ! وعندما أحست بحرج الموقف عادت إلى مداعبة أمل المودعين ، فقلت : بأنها سوف ترد نسبة ١٠٪ من جملة ايداعات صغار المودعين ، وهي بذلك لم تساو بين المودعين المنكوبين ، ولم تحدد صغار المودعين أو كبارهم على أساس معيار سليم ، مما جعل هذا القرار مجحفا بحقوق الدائنين ومخالفا للدستور الذي لا يفرق بين مواطن وآخر ، ويخل بمبدأ المساواة ، لذلك لم يلق هذا القرار أي ترحيب من جانب أصحاب الودائع حتى صغارهم الذين حددتهم القرار بأنهم أصحاب الودائع التي لا تزيد على خمسة آلاف جنيه وهؤلاء يرون أن النسبة ضئيلة جدا ، وأن هذا الحل يعتبر تحطيما لأمال المودعين مرة أخرى .

وقد أعلن هذا القرار بعد نحو عامين من التحفظ على أموال الريان دون صرف إية مبالغ للمودعين ، وذلك حتى تنتهي الجهات القضائية من تحقيقاتها والان



المصدر : **الوقوف**

التاريخ : **٨ فبراير ١٩٩٠** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لرد ١٠٪ من اموال
صغار المودعين ، ليس
الا حلقة اخرى من

سلسلة العذاب الذي يتعرض له مساكين
الريال ، والحل الذي لا يبدل له هو ان
توزع المبالغ النقدية المتحفظ عليها لدى
الحكومة بنسب متساوية على المودعين بلا
تمييز بينهم ، وايضا بعد ذلك يشارك كل
المودعين في اصول مشاريع شركات
الريال ، بدلا من بيع تلك الاصول
بخسارة فادحة !!

● اما علي محمد ، فهو من صغار المودعين
كما حددته الحكومة ، لان وديعته تقل عن
مبلغ خمسة الاف جنيه ، فهو مودع مبلغ
الف جنيه فقط ، ويندهش لنسبة ١٠٪
التي تنوي الحكومة ان تعطيها له وهي
عبارة عن مائة جنيه فقط ! لا تكفي لشراء

بلوفر من الصوف من محلات القطاع
العام ، ويرفض صرف اية نسبة تقرها
الحكومة لان هذا في رايه ظلم فلاح !

● وترى فاطمة سلامة ، صاحبة الوديعة
الصغيرة والتي كانت بمثابة تحويلة
عمرها من اجل اداء فريضة الحج ، ان
نسبة ١٠٪ نسبة ظالمة .. وترفض هذا
الحل الجائر ، لانها على حد قولها في انتظار
كلمة القضاء في قضية الريال لتسترد
اموالها التي استولت عليها الحكومة .
وتشكو فاطمة سلامة من كثرة تصريحات
الدكتور عاطف صدقي التي يدلي بها منذ
التحفظ على اموال الريال ، وتتمنى ان
تكون هناك خطوات حاسمة وسريعة

لاعادة الحياة للاف من الاسر ، وتصريح
من الجراح التي اصابتها بعد نكبة ضياع
اموالها ، وتتساءل هل من المعقول ان
تكفي النسبة التي تريد الحكومة ان
تعطيها لصغار المودعين لمصروفات الحج
في ظل ارتفاع اسعار تذاكر الطيران ؟

● اما بدرية محمد السيد ، من مودعي
شركة الريال لتوظيف الاموال ، فهي ترى
ان ما سمعته هذه الايام حول اعطاء
صغار المودعين نسبة ١٠٪ شيء لا يصدق
ولا تقبله وتعتبر نفسها من صغار المودعين
فعلا رغم ان وديعتها تزيد على المبلغ الذي
حددهته الحكومة لكي تطلق على المودع انه
من الصغار ، فهي باعت كل ما تملك ورقت

يعيشها على الربع الشهري
التي كانت تحصل عليه من
شركة الريال ، وتقول ان
الحكومة عليها ان تصارح
المودعين بالحقيقة وتقول لهم بان
العوض على الله .

بدلا من اثارة الاحقاد بين المودعين بسبب
ان احدهم اخذ نسبة من امواله والاخر
يتلجج عليه فقط !!

القذالة معصوية العينين

● كل لابد من معرفة الحقيقة حول
موقف مودعي الريال لتوظيف الاموال ،
الذين خسروا مدخراتهم بعد ان تبخرت
اخطامهم مع الاخيار السارة ، فكان اللقاء
مع المستشار ساهر درويش المحامي العام
الاول لنيلبة الاموال المتحفظ عليها .
أكد المستشار ساهر درويش ان رد اية

مبلغ لمودعي الريال امر يخضع للقواعد
العامه في رد الاموال وهي الضمان العام
للدائنين ، بمعنى ان كل اموال المدين
تضمن سداد كل ديونه ، الا الدين الممتاز .
فلذا لم يكن هناك دين ممتاز ، تقوم الدولة

بتجميع كل ممتلكاته ثم تقسمها قسمة
الغرماء ، بحيث توزع على الدائنين كل
حسب دينه ، وبذلك يستطيع كل الدائنين
ان يحصلوا على نصيبهم . فالجميع امام
قسمة الغرماء يخسرون بنسب متساوية ،
فلا يوجد نص في القانون يرجح كفة مودع
صغير على مودع كبير ، ففي حالة مثل حالة
مودعي الريال ، لا يمكن ان يقل بلان
المودع الذي تبلغ جملة ادياعه الف جنيه
يفضل على المودع الاخر الذي بلغت جملة
ادياعته مليون جنيه ، وليس من المعقول
ان يقل بلان خسارة صاحب الف جنيه

لا تشكل ازمة بالنسبة له ، او ان صاحب
المليون سوف تشكل الخسارة له مصيبة
فادحة لان مبلغه كبير بالمقارنة بصاحب
الوديعة الصغيرة ، كما انه ليس من
المعقول في شيء ان يقل بلان المودع الذي
اودع مبلغه في شركة الريال في عام ١٩٨٤
وحصل على ارباح وديعته لمدة خمس
سنوات مثلا ، يخسر جزءا من امواله عند
رد المبالغ بالمقارنة بالمودع الاخر الذي
اودع مبلغه قبل سنة من التحفظ على
اموال الريال ولم يحصل على ارباح ، فكل
هذا الكلام هراء فنحن والكلام ملزالم على
لسان المستشار ساهر درويش رجال
قانون ، والكل امام القانون سواء .
فالعادلة معصوية العينين تمسك بيدها
الميزان . ولا نملك كرجال قانون بالنسبة

للمودعين بشركة الريال الا قسمة الغرماء
فيما بينهم . اما بشأن ما صرح به
المسؤولون اخيرا حول اتجاه الحكومة الى
رد جزء من المبلغ بنسبة ١٠٪ لصغار
مودعي الريال ، فهذا لا يسانده القانون
ويجعل الامر صعبا ولا يمكن الاستجابة
لهذا الطلب من جانب السلطة القضائية
وحتى تتمكن السلطة التنفيذية من تنفيذ
هذا القرار ، عليها ان تلجأ للسلطة
التشريعية لتعديل القانون اولا لكي
يسمح برد المبالغ قبل صدور الحكم
النهائي في قضية الريال ، وبعد ان يصدر
هذا القانون بعد تعديله وينشر في

الجريدة الرسمية تقوم السلطة القضائية
على الفور بتنفيذه وقبل ان تصدر اية
تعديلات على القانون فلا يمكن للسلطة
القضائية ان تسمح برد اية مبلغ ، وذلك
وفقا للقواعد العامة في القانون ، فلقد
لا يكون الا اذا صدر حكم قضائي على
الريال ، ثم تقوم الدولة بتصفية مجموعة
شركات الريال وتقسيم المبالغ المالية طبقا
لقواعد القانون المدني ، وهي قسمة
الغرماء .

وانهاء الحوار مع المستشار ساهر
درويش المحامي العام الاول لنيلبة
الاموال المتحفظ عليها ، دخل مكتبه احد
مودعي الريال تعلق وجهه تعبيرات الامل
والياس في ان واحد ، بعد ان قرأ في
الصحف عن الانباء السارة التي اعلنتها
رئيس الوزراء حول رد جزء من الاموال
المودعة بالريال ، وساله : متى سيحصل
على النسبة المعلقة في الصحف ؟ فاجاب
المستشار ساهر درويش ، ونصحه الا
يقطع الامل في الله !!

● عماد معوض رئيس محكمة سابق ،
يرى ان نسبة ١٠٪ التي حددها رئيس
الوزراء لا يجوز صرفها طبقا للقواعد
القانونية السارية حاليا ، كما انه لا يجوز
تعديل التشريع لمنح اصحاب الودائع
الصغيرة احقية في استرداد جزء من
اموالهم المودعة لدى الريال دون اعطاء
اصحاب الودائع الكبيرة نفس النسبة لان
ذلك يعد مبدءا غير دستوري ومخالف
للقانون ومبدءا المساواة بين المواطنين ،
وخصوصا مبدء التزام الدولة بحماية
المواطنين بالمساواة ، وكل مودعي الريال
مجنى عليهم ، ويجب ان يحصلوا على
حقوقهم بالتساوي سواء كانوا صغارا ام
كبارا ويرى : عماد معوض ، رئيس
المحكمة سابقا ، ان الحل الامثل للخروج
من تلك الازمة التي تصدعت بسببها الاف
الاسر هو تطبيق قسمة الغرماء ، الذي
اصبح قاعدة مستقرة ٢٢ ؟؟ وقانونا ..
● فتحي عبدالرازق المحامي بالنقض ،

يرفض صرف اية نسب من اموال الريال
للمودعين ، فهذا الذي صرح به رئيس
الوزراء ليس من المعقول في شيء ، فعلى اي
اساس حدد صغار المودعين ؟ وما هو
معياره في ذلك التحديد ؟ فهل مبلغ
الخمسة الاف جنيه هو المعيار في اعتباره
من صغار المودعين وصاحب المبلغ الاكثر
من خمسة الاف هو الكبير ؟ ولماذا عدم
المساواة بينهمما والكل منكوب



المصدر : الوفد

التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويستفيث ؟ كما ان ليس للحكومة الحق
في التصرف في هذه الاموال الا بعد ان
يقول القضاء كلمته في القضية .

● اما عبدالعزيز جبر ، عضو مجلس
الشورى ، فيرى ان تلك النسب التي اعلن
عنها رئيس الوزراء بردها لصغار المودعين
هي شيء محجف بالنسبة لهم ، ولكن
يجب ان يوافق المودعون على قبولها حتى
تصفى بقى اصول شركت الريان بعد
صدور الحكم القضائي ثم توزع المبالغ
بنسب متساوية على المودعين بقسمة
القرماء ، وهذا لا يعلى المودعين من
المسئولية امام انفسهم سعيا وراء الكسب
السريع وايداعهم لمخزائهم في امكن غير
امينة على اموالهم .

● عمر حسين عمرو المستشار بمحكمة
القيم ، يرى - فيما يختص برد مبالغ
المودعي الريان - فانه لا يمكن بحال من
الاحوال قبل صدور الحكم القضائي ثم
تقسم جميع الاموال على جميع الدائنين
قسمة القرماء ، اما بالنسبة لاموال الريان
الموجودة بالخارج فيمكن استردادها بعد
ان يصدر حكم من محكمة القيم ، فالدول
التي بها مدخرات الريان لا تملك الا
احترام الاحكام القضائية وتسليم تلك
المبالغ للحكومة ولتتولى هي بعد ذلك
تقسيمها على جميع المودعين .



النشر والخدمات الصحفية والاعلاميات

كلمة أخيرة

الاستاذ: محمد مصطفى شردي

تحية وبعد

نحن ضحايا من يسمى بفتح النور ورئيس الوزراء وسوق المال والمحاسبين، وكل من عمل في هذا المجال الذي ما عرفناه الا عن طريق مشاكلنا ... وما كنا نريد ان نعرفه .. لقد سرقت اموالنا ..

وطبعا الحكومة لها نصيب الاسد فقد استولت على اموالنا لاصلاح الاقتصاد فاسد من اموال البيتمى والذين تغربوا في بلاد الله تاركين اولادهم من اجل ان يعيشوا في امان في ظل هذا الغلاء الفاحش . ان اموالنا ليست مصرية .. اننا ياسيدي نعيش اسوأ سنوات العمر : ياسيدي اصبحنا لانطبق

ذكر اسم والبالون جميعا ظلمة منالون .

..... يشنا من الاجتماعات التي تنبثق عنها اجتماعات وتشكيلات

ومؤتمرات والنهاية الكلمة الماثورة (نحن نحافظ على اموال المودعين) يادى النيله اين هم .. لقد مات

منهم من مات والبالون يعيشون فلادى العقل والاعصاب . انا احد الناس اصبحت بذبحه صدرية مازلت تحت تهديدها وكنت قررت ان ازحق

روحي بيدي لكن رحمة الله ادركتني .. استغفر الله العظيم .. ويمنعني الحياء من ذكر ماعنفه .. بعنا اثنت المنزل ، واصبحنا لانقدر

على دفع الايجار ، ومهدين بالطرده .. لو كن رئيس الوزراء "جرب" ان يطلب منه ابنه مصاريف المدرسة ولايستطيع سدادها ، او حذاء .. ما كن يقسو

علينا هكذا ذهنا حين رايناه في مجلس الشعب يقول بعصبيه وتحد ان الريان اسد اقتصاد مصر وكان لابد من وقفة . ياسبحان الله بعد

سنتين يخرج علينا بهذه الكلمات التي جعلتني ... ملنا نحن وهذا . لقد انتظرننا مجلس الشعب لكي تكون القضية الاولى رد اموالنا لينقنوا لممكن انقلده ...

المصدر : الوفد

التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٠

.... استخلفك بالله العظيم اذهب للرئيس وقل له ان الناس تموت ... قل له تقليل مع المودعين، اصدر قرارا عاجلا وهوريا بصرف اموالنا مثل القرار الذي اصدرته

لإغلة، فنحن اولى بالاغلة ولو علم رئيس الدولة هناك بحالنا لرد الاعلة . قل له يسيادة الرئيس شعبك المنكوب اولى بكل رعيتك وعطفك . وعندما تصدر قرارك

سيكون ذلك تكريما لتاريخك ... قل له يسيادة الرئيس المودعون يموتون .. السنا اولى بان تقام لنا

الحفلات وملتشات، الكرة ويكرس دخلها لضحايا الريان؟ قل له

يسيادة الرئيس نحن لا نريد قرارا الا من الرئيس .

(الحائرة : عنيات)

● السيد الرئيس محمد حسنى مبارك .. هذه رسالة مواطنة من الالف المواطنين المصريين الذين يطالبونك بصفتك رئيسا للدولة وللحزب الحاكم «الديمقراطى» بحل مشكلتهم . ان الشارع المصرى ينتظر . وانت تعلم جيدا يسيادة الرئيس ان «الصبر» سرعان ما سينفذ من صدور هؤلاء الضحايا .. خاصة وانهم اصحاب حق .. فابن حقوقهم ؟

محمد مصطفى شردي



المصدر: المصور

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٩ فبراير ١٩٩٠

القرار النهائي لصرف ١٧٪ من أموال صغار المودعين في الريان

كتب: عزت بدوي

● علمت "المصور" إن الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء قد أمر بتكليف الدكتور أحمد سلامة وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى بحسم الخلاف القانوني بين أعضاء اللجنة الخاصة بصرف نسبة من الإيداعات لصغار مودعي الريان.

وكان هناك رأيان داخل اللجنة في اجتماعها الأخير، بشأن قانونية قرار الصرف الذي تدرسه الحكومة لحل أزمة صغار مودعي الريان وجاء الخلاف داخل اللجنة حول قانونية الصرف قبل صدور الحكم القضائي النهائي.

وكانت اللجنة قد استقرت على صرف نسبة ١٧٪ من إيداعات صغار مودعي الريان بدلا من ٢٠٪، وذلك حرصا على مبدأ قسمة الغرماء التي حددها القانون والتي سيتم تنفيذها بعد صدور الحكم القضائي النهائي في قضية الريان، لاسيما أن التقديرات الأولية لأصول الريان داخل مصر لا تزيد تقديراتها على ١٧٪ من إجمالي الإيداعات لدى الريان، ويبلغ عدد صغار المودعين حوالي ٩٩ ألف مودع.

كما علمت "المصور" إن الدكتور أحمد سلامة وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى سيرفع إلى رئيس الوزراء هذا الأسبوع تقريرا بما توصل إليه من أصول فقهية قانونية لحسم الآراء المطروحة داخل اللجنة، تمهيدا لإصدار قرار الصرف فور الانتهاء من مناقشة مذكرة الدكتور أحمد سلامة سواء بتأييد الصرف في ظل القوانين الحالية أو في ضوء ما أرسته أحكام محكمة النقض من فتاوى في هذا الشأن.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المودعون يطلبون

ماذا يحدث في شركات
تلقى الأموال ؟ [٢]

مشاركة البنوك والمؤسسات الاقتصادية والمالية

لتشغيل الشركات لمصلحتهم

المودعون في شركات توظيف أو تلقي الأموال كما يسميها القانون يشعرون بالقلق ويتخوفون من ببطء الحركة ؟ وجزء كبير من الكساد الاقتصادي ومرحلة الظلال أو الترقب التي يمر بها الاقتصاد المصري يرجع في جزء كبير منه إلى التأخر في معالجة هذه الأزمة الصعبة .. الموقف الآن ازداد صعوبة .. جهات كثيرة تتعامل مع شركات تلقي الأموال ... والتنسيق بينها غير موجود .. هيئة سوق المال .. مازالت رؤيتها لدورها في قضية توظيف أو تلقي الأموال قاصرة .. فهي تتصور أن القانون اعطاها فقط حق ملاحقة الشركات . وليس التفكير المشترك للخروج من الأزمة وإذا اتفقتا على هيئة سوق المال فعليها أن تلعب دورا رئيسيا لتصحيح الأوضاع في سوق المال فلا خلاف حول هذا الدور كما أن عليها أن تضع حدا للجرائم التي ارتكبتها الشركات في حق الاقتصاد والمودعين وقد نجحت في ذلك واستطاع قانون تلقي الأموال أن يوقف المودعين في هذه الشركات . وأن يدركوا حقيقة حجم الخطأ بل الجريمة التي ارتكبوها بتحويل شركات في غفلة من القانون وقصور في التنفيذ إلى بنوك واليوم يدفع المودعون ثمن هذا الخطأ بل تلك الغفلة .

ولكن هيئة سوق المال .. هيئة فنية واقتصادية عليها أن تتدخل لاحتث توازن اقتصادي ... والعمل على تشغيل الشركات بأقصى طاقة ممكنة لحساب المودعين ولمصلحة الاقتصاد القومي ككل !!

أسامة سرايا

وبالتالي فإن هذه الشركة تحتاج إلى لجنة فنية عليا لإدارتها بمشاركة المودعين بها . وأن تتم الإدارة بأسلوب اقتصادي يحقق الاستفادة القصوى من الأموال المتاحة والشعور السائد الآن لدى المودعين أن هذه الاستفادة لا تتم بل أن حالة الركود تعم الشركة . ولا يمكن لإدارة الأموال بالنيابة العامة أن تحقق إدارة اقتصادية فعالة وقادرة لهذه الشركة تسمح في النهاية بتحقيق أقل قدر ممكن من حماية أموال المودعين ولاستطيع أن نحمل النيابة العامة مسؤولية إدارة شركة اقتصادية بفكر وروح متجددين فهذه ليست مهمتها . ولكن هي مهمة

الاقتصاديين ورجال الأعمال وأصحاب الشركة الحقيقيين وهم المودعون . فهم أصحاب المصلحة في حماية أموالها وتوجيه الأصول الحالية في الاتجاه السليم والتأخر عن الاستخدام والعمل يعنى إهدارا للأموال وبالتالي ضياع جزء اضافي من الأموال وخسائر تضاف إلى

فمنذ أن طرحت في الأسبوع الماضي الموقف داخل شركات الأموال ولماذا لاتعمل بكفاءة لحساب المودعين والاقتصاد . تلقيت العديد من رسائل ودراسات المودعين بشركات توظيف الأموال كلها تشارك براء قيمة لأصحابها ترحب بمشاركة البنوك والمؤسسات الاقتصادية لتشغيل الشركات وحماية أموال المودعين من التآكل والضياع ..

**كيف يمكن
الاستفادة
المالية القصوى
من أصول
شركة الريان ؟**

بها لاتتعدى حاليا ٣٠ مليون جنيه إلى ٤.٥ ٪ من أموال المودعين البالغة مليارى جنيه . وأن أصول الشركة كما أشارت اللجنة الفنية التي قدرتها تصل إلى ٣٠٠ مليون جنيه أى أن هذه الشركة تملك أقل من ربع أموال المودعين ...

كما يطلب المودعون مراقبة الشركات التي وفقت أوضاعها بالفعل وأن تتدخل بنوك بشراء جزء من أصول هذه الشركات . وأن تتحول هذه الأصول إلى سيولة مالية تلبي رغبات المودعين وتسدد متطلبات عاجلة لأسرهم ولحياتهم تجمدت حتى تستمر هذه الشركات في العمل والتجارة . ويتصور المودعون أنهم يدفعون الثمن وحدهم ويتعرضون لأقسى أنواع التعذيب بحرمانهم من مدخراتهم .. وأن الشركات التي وفقت أوضاعها أصبحت في حماية القانون تمارس التعسف ولاتحمل نفسها أى مشقة للتعاون مع المودعين ..

اما شركة الريان فإن المودعين بها .. يعرفون جيدا الصعوبات التي تكتنف الشركة .. وأن السيولة المالية



المصدر : الاحرام

التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخسائر التي منيت بها الشركة في إدارة أحمد الريان وإشقاؤه وأسرتهم فإذا كانت هذه الاسرة

وراء متاعب المودعين بها ومشاكلهم والضياح الذي لحق بالشركة فإن هيئة سوق المال ووزارة الاقتصاد

والبنوك عليها جميعا التكتف لادارة الشركة بأسلوب جديد يحمى اموال المودعين . ويحقق اعلى ارباح ممكنة

والمؤسسات المالية ممثلة في شركات التأمين والبنوك ان تساعد هذه الشركات اقتصاديا حتى تتحرك وتدور عجلة الانتاج بها باقصى قدرة ممكنة تسمح في النهاية بتحقيق ارباح وعائد يعود على المودعين بشركة الريان وبشركات تلقي الاموال وهذا ابسط ما يمكن ان نطلبه للمودعين ... وهذا المطلب له انعكاسات اقتصادية هائلة على المناخ الاقتصادي في مصر بل وعلى مناخ الاستثمار بالإضافة الى اهميته الاجتماعية لحماية الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي □

من الاصول الحالية .. وفي نفس الوقت فإن هذه الشركة - ونعيد ونؤكد - ليست ملكا لاسرة الريان .

فهى ملك المودعين جميعا وبالتالي فإن مساعدة الدولة ومؤسساتها الاقتصادية . للشركة تعطى دليلا لجدية الحكومة لمساعدة المودعين بهذه الشركة والتخفيف عنهم . وعلينا ان ننتظر برنامجا جديدا للتشغيل يحمى اموال المودعين ويضمن ان تصل اليهم ولو بعد سنوات وهذه الشركة بوضعها الحالي من الممكن ان تأخذ - في ظل ادارة اقتصادية جديدة - قروضا من البنوك وتبدأ العمل والتشغيل ...

والاراضى الفضاء في وسط المدينة من الممكن ان تقام عليها مشروعات اقتصادية تحقق ارباحا عالية تعود في النهاية على المودعين جميعا بدلا من استخدامها « جراج » فقط ..

وبالتالى فأننا يجب ان نطلب من الاقتصاديين وكبار المودعين في شركة الريان عندما يتصدون لادارتها ان يعملوا بعقلية رجال الاعمال والسوق المصرية تسمح حاليا بتحقيق ارباح في مشروعات حقيقية وجادة . وان مساعدة الحكومة والبنوك على اعتبار ان متعرض له المودعون بهذه الشركات من صعوبات حادة وشعور بالضياح يلزمنا جميعا بالوقوف معهم ...

فهذه الدعوة لاتطلب ان تدفع الحكومة تعويضا للمودعين . وهم يستحقون .. ولكن تطلب تشجيعا من المؤسسات الاقتصادية ممثلة في وزارات الاقتصاد والانتاج



المصدر : الاصل ٢١

التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الحقوق الهامة

تسود المودعين بشركات تلقي الاموال التي وفقت اوضاعها حالة من القلق العميق ، ناجمة عن التساؤلات الهامة ، التي يضيخ منها الامر الواقع الحالي القائل : بان الایداعات عمليا مجمدة وتوزيعات الارباح فعليا متوقفة بما يعنى ان كافة حقوقهم مازالت تدور في فلك الامانى والاحلام .

وقد تصاعدت حالة الانزعاج من الصمت الحائر ، للمسؤولين عن شركات تلقي الاموال الموقفة اوضاعها بالنسبة للموقف الحقيقي للعائد نشاط واعمال هذه الشركات بعد فترة «امال عريضة» اعلن فيها البعض عن معدلات عالية للربح وتوقعات مطمئنة لتوزيعات العائد ثم توالى كل شىء واغلقت عليه ابواب النسيان .

وليس من مصلحة اى طرف من الاطراف ترك المودعين وكذلك هذه الشركات في حالة «الجموض المستفز» الراهنة لانها حالة تبعث على البلبلة والقلق على الحقوق وتخلق مناخا للاشاعات والاقاويل المفرضة ليس فقط عن اوضاع هذه الشركات .. ولكن وهذا هو المهم عن الاوضاع الاقتصادية ككل .. وهذا منطق مرفوض بكافة ابعاده وتداعياته .

ومن غير المتصور ان القائمين على هذه الشركات لا يعرفون حقيقة اوضاعهم ومعدل ارباحهم والنسب الدقيقة القابلة للتوزيع على المودعين .. لانه من المفترض فيهم بحكم قبول توفيق اوضاعهم ان لديهم حسابات منتظمة ودفاتر منضبطة والا كان رفض توفيق اوضاعهم واستمرارهم في العمل والنشاط .

وفي ظل قانون تلقي الاموال يثور تساؤل هام اذا كانت هذه الشركات الموقفة اوضاعها يسمح لها بتلقي الاموال في حدود ماقرره القانون من نسب .. فلماذا تضع قيودا على استرداد المودعين القدامى لحقوقهم وتربط ذلك ببرامج زمنية طويلة المدى تصل الى اربع سنوات فطالما ان هناك حرية للتلقى فيجب ان يقابلها حرية في الاسترداد .. الا في حالة واحدة هي القرار هذه الشركات بفقدانها لمصادقية تلقي اموال جديدة .

وغير مقبول من شركات توقفت عن سدال حقوق المودعين لمدة تقارب العامين ان تقتزم الصمت عن تعريف المودعين على الأقل بحقائق العوائد المستحقة لهم .. خاصة وان هذه الشركات ملزمة وفقا للقانون بالاعلان عن ميزانية افتتاحية كاساس لبدء نشاطها كشركة تلقي اموال وهذا لم يحدث حتى الان وسط طوفان من الحجج والاعذار .

ثم تبقى نقطة هامة نقول : ان المودع في شركات تلقي الاموال التي توفيق اوضاعها غير ملزم بقبول استرداد حقوقه خلال فترة زمنية تطول او تقصر .. وان من حقه المطالبة بهذه الحقوق وفق احتياجه لان برامج الاسترداد مقررة اصلا للشركات التي لم توفيق ومهلتها القصوى قانونا ٩ يونيو القادم والقريب ؟

اسامة غيث



المصدر : السياسية

التاريخ : ١٩٩٠ فبراير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أخبار التوزيع

حتى الآن لم تحدد نسبة التوزيع وقسمة الفرما وتنظر ١٨٨ ألف مودع

كتب مدحت البسيوني

تجرى حاليا اجتماعات مكثفة يشارك فيها جميع الاطراف المعنية بقضية الريان تحت اشراف د. عاطف صدقي رئيس الوزراء لبحث كيفية صرف جزء من مستحقات المودعين بقاءا على توجيهات سياسية . وعلمت «السياسي» انه حتى الآن لم يتحدد نسبة الصرف ، فهناك وجهات نظر متعددة داخل هذه الاجتماعات ..

فالبعض يرى ان الصرف يقتصر على صغار المودعين والبالغ عددهم ٩٠ ألف مودع من بين ٨٨ ألف مودع وهناك رأي آخر بان نسبة الصرف يجب ان تجرى لجميع المودعين شكلهم «غرماء» ..

ومن المنتظر ان يتم الصرف لجميع المودعين من حصيلة الاموال السائلة التي تكنت النيابة العامة من تحصيلها لصالح شركات الريان .. وفي هذه الحالة ستكون نسبة الصرف اقل من ١٠٪ وتتراوح ما بين ٥٪ إلى ٧٪

وعملية صرف نسبة من المستحقات سوف تتم على ضوء مبدئين ، اولهما : عدم تعرض الصرف مع قوانين التحفظ على شركة واموال الريان ، وثانيهما : عدم الاضرار بقاعدة «قمة الغرماء» التي حددها قانون تلقى الاموال ١٤٦ لعام ١٩٨٨ لتنظيمها بعد صدوركم حكم نهائي في القضية .

وإذا كانت هذه الإجراءات الاستثنائية التي يتم بحثها حاليا لاعتبارات اجتماعية للمودعين إلا ان مشكلة الريان ستظل قائمة حتى قرار المحكمة .

ولذلك فالانتظار كلها تتجه إلى محكمة الريان خلال الشهر الحالي حيث يمثل امامها ١٣ متهما بتهمة ارتكابهم ٥٠ مخالفة للقوانين حيث خدعوا ١٨٨ ألف أسرة واستولوا على مليار و ٧١٥ مليون جنيه . ومن اهم التهم الموجهة إليهم .. الامتناع عن رد اموال المودعين وعدم إرسال اخطارات قانونية لسوق المال كما رسمها قانون تلقى الاموال ٤٦ لعام ١٩٨٨ .. بالإضافة إلى عدم

الالتزام بنقل أرصدة الشركة الموجودة بالخارج إلى أحد البنوك المعتمدة الخاضعة لإشراف البنك المركزي .

وقد كشف عن اتصالات ودية أجريت في الفترة الحالية مع أحمد الريان الموجود في السجن لرد الاموال من الخارج ، إلا ان هذه الاتصالات لم تنجح بسبب موقف أحمد الريان ، حيث اشترط الحصول على الاموال التي جمعتها النيابة العامة ثم يقوم باسترداد ١٠٠ مليون جنيه من الخارج ثم يوزع ١٥٪ من حقوق المودعين وبعد ٦ شهور يرد ٢٥٪ .. ويستمر في نشاطه لحين رد ٦٠٪ الباقية .

لكن النيابة اشترطت الافراج عنه ان يحضر أولا ١٠٠ مليون جنيه . والسؤال الذي يتردد حاليا .. ماهو مصير اموال المودعين بعد حكم المحكمة ؟

يقول مسئول بالنيابة إذا حكمت المحكمة بادانة الريان فسيكون هناك اتجاهان : الأول بالنسبة للاموال الموجودة في الخارج المانيا وسويسرا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فعلى الحكومة ان

تقدم برقع دعوى قضائية امام القضاء المحلي بتلك الدول حتى يصدر قرارا بالافراج عنها اما بالنسبة للاموال الموجودة تحت التحفظ .. فقد حدد القانون ٤٦ لعام ١٩٨٨ الحل .. وينص على انه إذا انتهى الحكم بادانة في قضايا شركات الاموال .. يجب ان يكون الحكم مشمولا ببيع هذه الاموال لسداد حقوق المودعين .. أي تصفى الشركة .. ويتم تسهيل الممتلكات بالبيع لسداد حقوق المودعين من الحصيلة تحت التحفظ ..

ويتم توزيع هذه الحصيلة كما رسمها القانون .. حيث يوجد ثلاثة احتمالات .. اما ان تفي الحصيلة بالغرض وهنا لا توجد مشكلة .. واما ان تكون اكثر .. وتوزع على المودعين حقوقهم ويرد الباقي للمتهم وفي الحالة الثالثة ان تقل الحصيلة عن إجمالي مستحقات المودعين .. فهنا يتحدد التوزيع طبقا للنسبة المتاحة للصرف .. فإذا كانت الحصيلة بنسبة ٦٠٪ من

إجمالي مستحقات المودعين يحصل كل مودع على نسبة ٦٠٪ من إجمالي مستحقاته . ويتساوى هنا صاحب الودائع الكبيرة مع صاحب الودائع الصغيرة .. ويشارك الجميع في تحمل الخسارة بقدر متساو .. لان الشركة تعتبر في حالة تصفية .

إذا كان هذا الرأي القانوني .. فماهو الرأي الاقتصادي في رد اموال المودعين بالريان ؟

يؤكد خبراء الاقتصاد ان المشاركة في شركات الريان قد تعرضوا لخسائر جسيمة قد تزيد على نصف رؤوس اموالهم لاسباب رئيسية وهي دفع عوائد تحت حساب الأرباح من رؤوس اموال المبالغ



المصدر : الأساسي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ فبراير ١٩٩٠

المتلقاه . وخسائر التعامل في سوق
الأوراق المالية بالخارج خاصة من
خلال أيام أزمات هذه السوق ..
وخسائر التعامل في سوق العملات
الأجنبية وستوق الذهب .

ويرى الخبراء : أنه بالرغم من
أهمية الجهود التي تبذل لاسترداد
الأموال من الخارج إلا أن نتائجها
هامشية وإيضاً الجهود التي تبذل من
قبل النيابة العامة والمدعى العام
الإشترافي إذ لن يكون لها تأثير يذكر
على زيادة حقوق المودعين وربما قد
يكون لها جدوى في معاقبة الجناة
والمقصرين .

ويؤكد أحمد حسن رضوان الخبير
الاقتصادي أن أحسن الحلول لرد
أموال مودعي الريان هي بيع الأموال
وليس تشغيلها .. فالتشغيل لن
يعوض عن الخسائر كما أن هذا
التشغيل له مخاطره .. ولذلك فإن
بيع الأصول يجب أن يوضع تحت
جهاز أو إدارة أمينة للبيع فيه
بأحسن الشروط إذ يقوم الجهاز
بإستلام الأصول عند قيمة تقديرية
تقع في منتصف المسافة بين القيمة
الدفترية والقيمة السوقية المقدرة
وإن تمول بعض من الجهات تلك
القيمة كالبנק التجارية وشركات
التأمين أو صناديق إيداع ومعاشات
بضمن الأصول وبدون فوائد أو
مقابل فوائد تتحملها الخزنة العامة
وإن تدفع القيمة مرة واحدة لأصحاب
الإيداعات عن طريق قسمة الغرماء ،
وإن يستمر الجهاز في عمله مقابل
رسوم تتحملها جهات التمويل أو
تتحملها الخزنة العامة كوسيلة
للتخفيف ما أمكن عن المودعين ..
فإذا حقق هذا الجهاز فلأضاً يتمثل في
الفرق بين القيمة البيعية والقيمة
التي تسلم بها هذه الأصول .. فإن
هذا الفائض يعد توزيعه على
المشاركين أما إذا كان الفرق بالسالب
فتتحمله الخزنة العامة أو جهات
التمويل .. ويمكن أن تحتسب
النتائج سنوياً .



المصدر : الاحكام

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المسائل والقضايا

شريك بالمعافية

قال المدعون بشركات توظيف الاموال بعد صدور قانون تلقى الاموال .. لقد انقضت الازمة وزالت الغمة عن الاف من أبناء الامة ، وجمدوا الله ان الامور قد اتضحت بجلاء بعد ان رفع عنهم القانون هذا البلاء .

فالمدين وفقوا اوضاعهم تتابعهم هيئة سوق المال بحكم القانون ومع علمي بان الهيئة لا تكل ولا تمل الا ان عشرات الرسائل التي تصلني يوميا من المدعين تنطق عن ظاهرة التاخر في تسليم الصكوك وصرف الارباح وتنطق ايضا عن الحيرة والعذاب الذي يواجهه اصحاب الاموال لمجرد الاستفسار - عن حقوقهم في شركات وثقوا فيها يوما ما ووضعوا فيها "شقا العمر" واقول للمدعين بالشركات التي وفقت اوضاعها ان القانون واضح والهيئة مسئولة عن تطبيقه ولن تترك الامور دون السيطرة عليها ... كان تطلب الشركات من المدعين قبل تسليم الصكوك ان يقرروا ما اذا كانوا سيقبلون ودائعهم في الشركة ام لا ؟ وهو اسلوب ينطوي على نوع من ارهاب المدعين . وفريق من الشركات اختصر الطريق ولم يرغب في توفيق اوضاعه والتزم ببرنامج لرد الاموال وهؤلاء ايضا تحت رقابة هيئة سوق المال ، الا ان اختصار الطريق لايعني اختصارا للاموال ، حيث بدأت بعض هذه الشركات في تحويل المدعين الى شركاء بالمعافية وبلغ الامر في حالات بعض المدعين ان ضمت الشركة حساب المدع مع حساب زوجته دون اخطارهما (وهو ايضا نوع من اختصار الحسابات) مما اصاب بعض الاسر بخلافات اجتماعية وتلك اسرى . الفريق الثالث ...

الشركات المحولة الى المدعي الاشتراكي لان مراكزهم المالية لا تتيح لهم الاستمرار وهؤلاء توهموا ان مراكزهم غير المالية تسمح لهم باغتصاب ارادة المدعين وتحويلهم الى مساهمين واستدعائهم بالتلفونات للاجتماع بهم في فنادق الخمس نجوم ... وقد حذرت هيئة سوق المال من مثل تلك التصرفات .

وهيئة سوق المال تعمل في اتجاه ومصلحة الشركات في واد آخر ، حيث خرج على المدعين المستشار القانوني للمصلحة بفتوى تقول كما نشر في جريدة الاخبار في ٢٢ / ١ / ٩٠ ، انه بمجرد رفض توفيق اوضاع مثل هذه الشركات فان صفة التلقي تزول عنها وتعود كشركة مساهمة خاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولاشراف مصلحة الشركات مباشرة .. ان المدعين فهموا من هذه الفتوى ان القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ هو قانون اختياري وان عليهم ان ياخذوا اوراقا واسهما بدلا من مدخراتهم .

المدعون يسلطون لايحتاجون الى فتوى ليزوال صفة تلقى الاموال عن تلك الشركات ، ولكنهم في حاجة الى جهة واحدة وقرار واحد يضمن لهم وبسرعة عدم زوال ما تبقى لهم من اموال !!

عبد الرحمن عقل



المصدر : **الحجم** **وردية**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **١٢ فبراير ١٩٩٠**

مجلس الشعب :

سرعة صرف نسبة المودعي الريان رفع حد الاعفاء الضريبي والنهوض بالتعاون

كتب : محمد المختار ومحمود نقادى ومصطفى عبد الغفار :

واصل مجلس الشعب امس برئاسة د . رفعت المحجوب مناقشة تقرير لجنة الرد على بيان الحكومة .. ناشد النواب الحكومة سرعة صرف نسبة من اموال صغار المودعين بالريان . والتقدم بمشروع قانون العلاقة بين المالك والمستاجر وحل المشكلات التى يعانى منها مشروع اسكان النقابات المهنية ورفع حد الاعفاء الضريبي والنهوض بالحركة التعاونية .

رفعت المحجوب على حديث العضو فاروق متولى حول انتخابات الشورى .. بأنه لا يصح وصف الانتخابات بالوصمة .. لأن هذا يجعلنا نفهم الديمقراطية بأنها وصمة .

وفاروق متولى ..
كما حضرها عدد من نواب رئيس الوزراء والوزراء .. وطالب د . محمد حسن الزيات الحكومة بالسعى لاعادة الجامعة العربية الى القاهرة وطلبت الفت كامل حلا علميا لمشكلة الاسكان وتساءل محمد يوسف عن السياحة الداخلية وتوجيه الاهتمام للاجانب فقط .. ووصف احمد الفقى الحركة التعاونية بأنها تسيطر عليها البيروقراطية بينما طالب رفعت بيومى بالتحقيق فى انهيار كوبرى بليس رغم مرور ٣ سنوات على انشائه .. واكد محمود سالم على تحسين احوال الموظفين لمواجهة ارتفاع الاسعار .. وابنته ثريا لبته فى ضرورة اصدار قانون العاملين الجديد .. وعلق د .

يناقش المجلس منتصف مايو القادم الاستجواب المقدم من العضو حسن الجمل الى د . امال عثمان وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية حول القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ للجمعيات والمؤسسات الخاصة . بلغ عدد الحضور ١٥٠ عضوا من ٤٥٨ عضوا هم أعضاء المجلس . تحدث فى جلسة الامس النواب محمد ابو سنبره ومحمد حسن الزيات والفت كامل ومحمد يوسف عابد واحمد الفقى ورفعت بيومى وحسن الجمل ومحمود سالم وثريا لبته



المصدر : الأهل

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٠

المدعى الاشتراكي يشكل لجنة متابعة

رد اموال المودعين شركة الحجاز ترد مليون ونصف المليون جنيه هذا الاسبوع

امر المستشار عبد السلام حامد المدعى العام الاشتراكي بتشكيل لجنة قضائية لمتابعة تنفيذ برنامج رد اموال المودعين بشركات : الهدى مصر ، بدر ، والحجاز طبقاً لما جاء في برامجهم المقدمة لهيئة سوق المال . يرأس اللجنة المستشار عبد المعز احمد ابراهيم مدير الادعاء والمتابعة وتضم في عضويتها تسعة مستشارين .

الاشتراكي سيقوم خلال هذا الاسبوع باستدعاء جميع المودعين الذين شملتهم قوائم الشركات الثلاث على انهم استردوا اموالهم من هذه الشركات للتأكد من حصولهم على اموالهم كاملة كما طلبت الشركات الثلاث ان يتم ايداع حصيلة بيع الأصول التي تقدموا بطلبات لبيعها في أحد بنوك القطاع العام والاستخدام هذه الحصيلة الا في

كانت الشركات الثلاث قد تقدمت خلال الاسبوع الماضي بقوائم المودعين الذين ردت اموالهم اليهم وطلبت شركة الهدى مصر من جهاز المدعى العام الاشتراكي السماح لها ببيع بعض اصولها لتدبير السيولة اللازمة لتنفيذ برنامجها . قدرت قيمة

الأصول بمبلغ ١٠٠ مليون و ٢٢٦ ألف جنيه وتشمل بيع مصنع مكرونة نور ، وشركة الهدى مصر لدرفلة الحديد ، وقطعة ارض بمنطقة العجمي ، ومحفظة اوراقها المالية التي تضم اسهم الشركة في البنك الوطني المصري .

بالإضافة الى بعض الاسهم في شركات أخرى . وطلبت شركة بدر للاستثمار السماح لها ببيع مصنع الطاهر لتدبير السيولة لرد اموال المودعين لديها . وعرضت شركة الحجاز رد مبلغ مليون ونصف مليون جنيه للمودعين لديها هذا الاسبوع بعد ان تمكنت من رد مبلغ ٢ مليون جنيه خلال الاسبوع الماضي . كما طلبت السماح لها ببيع اصولها لتدبير السيولة اللازمة لرد اموال المودعين لديها . وعلمت : الأهل ، ان المدعى العام

سداد اموال المودعين حتى لا يتم تهريب اموال المودعين بهذه الشركات بعد تصفية اصولها وبيعها . وكان المدعى العام الاشتراكي قد طلب من اصحاب هذه الشركات موافقاته فيما يفيد قيامهم بتنفيذ برنامج رد اموال المودعين لديهم طبقاً للبرامج المقدمة منهم ، وابلغهم عدم اعتداده بعملية تحويل المودعين الى مساهمين بشركاتهم كاسلوب لرد هذه الاموال . وعلمت : الأهل ، ان القوائم التي تقدمت بها شركة الهدى مصر تشمل رد مبلغ ٤٥ مليون جنيه حتى يوم الاربعاء الماضي . اما قوائم بدر فشملت الانتهاء من رد ١٥ مليون جنيه من جملة ايداعات مقدارها ١٢٦ مليون جنيه . بينما قوائم مجموعة شركات الحجاز شملت رد ٢ مليون جنيه من بين ٨٦ مليون جنيه جملة ايداعات المودعين لديها بينما برنامجها يتضمن رد ٤٠٪ من جملة هذه الايداعات خلال هذا الشهر .



المصدر: الوُفد

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٥ / طين / ١٩٩٠

حوار مع أول صاحب شركة توظيف أموال

ترد جميع أموال المودعين قبل انتهاء المهلة

المحددة

تم رد جميع أموال المودعين قبل

المهلة - ٦ شهور

أجهزة الدولة تعاونت معنا ولعبت دورا هاما في

المحافظة على كيان الشركة

ستعمل الشركة جاهدة على تأكيد

دورها البارز في خدمة الاقتصاد المصري

مفاجأة.. محل تجاري بسعر ثمانين

... جنيه بمحينة نظر والتسليم قورس

كتب - اسامة محيي الدين:

● كانت مفاجأة للمودعين وهيئة سوق المال ان قام احد اصحاب شركات توظيف الاموال برد جميع اموال المودعين قبل ان تنتهي المدة المحددة لذلك في القانون.. فقد قام سلطان محمد حسين وشقيقه ذكي محمد حسين اصحاب شركة سلطان للاستثمار برد مبلغ قدرها ١,٣٥٢,٠٠٠ مليون وثلاثمائة واثنان وخمسون جنيها مصريا لسبعين مودعا بعد ان رفضت هيئة سوق المال توفيق اوضاع الشركة وحولتها الى جهاز المدعى العام الاشتراكي مع ٦ شركات اخرى... ولكنه اثبت جديته والتزامه التام عندما قرر في بداية التحقيقات انه قدر على رد جميع اموال المودعين.

وكانت بادرة طيبة من المدعى الاشتراكي ان ابدى تفهما لموقف صاحب الشركة وساعده على ان

يقوم بالسداد. ليصبح اول رئيس شركة توظيف اموال يقوم برد جميع اموال المودعين قبل انتهاء المدة المحددة لذلك في القانون.

● «الوفد، حاورت سلطان محمد حسين حول هذه التجربة وحول استمرارية الشركة ونشاطه

المستقبل.

● وفي بداية الحوار قال رئيس مجلس ادارة الشركة:

الحمد لله الذي وفقنا في رد جميع اموال المودعين قبل انتهاء المدة المحددة لذلك قانونا وهذا الموقف من جانب الشركة جاء تدعيما لثقة عملائها فيها وحرصا على سمعة الشركة وسعنى التجارية. بالاضافة الى ان اهم

لمميز الشركة التزامها التام بالقيم الاخلاقية العالية والتي بدت

في شحة في كافة تعاملاتها للشركة تتقدم بالمواعيد والشروط المتعلق عليها ولا تتصل منها ايا كانت الاسباب والدوافع.

س: ماهو حجم الایداعات التي قامت الشركة بردها وكم عدد المودعين؟

ج: اولا بالنسبة لعدد المودعين فهو سبعون مودعا قاموا بليداع مبلغ قدرها ١,٣٥٢,٠٠٠ مليون وثلاثمائة واثنان وخمسون جنيها مصريا وقد قامت الشركة برد هذا المبلغ كاملا.

س: ماهو سبب الاسراع في رد جميع الاموال قبل ان تنتهي المدة المحددة لذلك بستة شهور؟



المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩٠

الشركات في مصر وسيعلم عن العديد من المشروعات في القريب العاجل ان شاء الله.

● وقد انتهى سلطان محمد حسين صاحب شركة سلطان للاستثمار حديثه قائلا:

التي انتهت هذه الفرصة لا قدم اسمي آيات الشكر لكل من ساهم معنا في المحافظة على كيان الشركة والبقاء على وجودها وأخص بالشكر:

● السيد المستشار/ عبدالسلام حامد المدعى العام الاشتراكي
● السيد المستشار/ عادل السعيد مساعد المدعى العام الاشتراكي
● السيد المستشار/ عبدالمعز احمد ابراهيم مساعد المدعى العام الاشتراكي
● السيد المستشار/ محمود ابوالعلا مساعد المدعى العام الاشتراكي.

● كما اقدم الشكر الى الاستاذ الدكتور/ محمد حسن فح النور رئيس هيئة سوق المال والاستاذ/ عبدالحميد محمد ابراهيم رئيس قطاع عمليات السوق والاستاذ/ فاروق فؤاد رئيس الادارة المركزية لشئون الشركات.

واتوجه بالشكر الى السادة مكتب مصطفى شوقي مراقب حسابات الشركة والاستاذ/ شريف عبدالسلام والاستاذ الدكتور عبدالحميد مندور المحامي والاستاذ الدكتور/ شوقي السيد والى الاستاذة/ حمادة احمد حسنين وسعد محمد على وعلاء مصطفى غبيش المحامين.

● واننى شخصيا والشركة نقدم لهم جميعا اسمى آيات الشكر لما بذلوه معنا من جهد بناء مخلص للمحافظة على بقاء كيان الشركة.

● ويشرفنا ان توجه الشكر الى السيد الاستاذ/ الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء والسيد الاستاذ الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد على قراراتهم الحكيمة السديدة ونعاهدهم جميعا ان نعمل دائما على نمو وازدهار الشركة بلان قصادى جهدا لخدمة مصر والمصريين في ظل القيادة الرشيدة الحكيمة لقيادة الرئيس محمد حسنى مبارك.

واننى اتوجه الى الله بالدعاء ان يحمى مصر دائما برجالها المخلصين الأوفياء واجعل ربى هذا البلد آمنا..

فيها سواء في مجال الاسكان لان الشركة قد استطاعت اقتحام هذا المجال وقامت بتنفيذ مشروعات اسكان كبرى على جميع المستويات محاولة من الشركة في المساهمة في حل أزمة الاسكان الطاحنة وقد اصبحت الشركة في هذا المجال من مصاف كبريات شركات الاسكان في مصر.. وقد غزت الشركة مجال السياحة على الرغم من ان سوق السياحة تحكمه المنافسة الشديدة والقوية الا ان الشركة استطاعت بفكر متجدد وخدمات متميزة وبرامج متطورة من غزو اسواق جديدة لجذب مزيد من السياح الى مصر ايماننا منا بان الامم معقود في السياحة لرفع وتنمية الاقتصاد المصرى خاصة وان بلدنا الحبيبة مصر تعيش الآن في ازهى عصورها السياسية.. وفي مجال صناعة الطوب الاسمنتي ايضا كان للشركة دور بارز من اجل الحفاظ على التربة الزراعية وعدم تجريف الاراضى الخصبة. كما استطاعت الشركة من اقتحام مجال صناعة الملابس تدعيما لشعاع صنع في مصر والقضاء نهائيا على المنتج المستورد.

● رجل الاعمال المصرى سلطان محمد حسين من مواليد أرمنت قنا
● السن ٢٩ سنة
● الحالة الاجتماعية / اعزب
● وهو يعتبر اصغر صاحب شركة استثمار في مصر سنا.

س : هل هناك مشروعات مستقبلية تفكر الشركة فيها؟
جـ : الشركة كما ذكرت قد غزت مجالات عديدة منها الاسكان وصناعة الطوب الاسمنتي والسياسة والملابس وبالنسبة للمشروعات المستقبلية الشركة تعمل جاهدة على تأكيد دورها البارز في هذه المجالات وستضع كافة امكاناتها لاقتحام مجالات متنوعة لم تفكر فيها ولم تطرقها كبريات

جـ : اننا جميعا كمصريين شرفاء يجب علينا ان نتعاون ليس فقط في حل مشكلة معينة ولكن في جميع المشاكل التي يواجهها المجتمع المصرى من اجل رفعة مصرنا الحبيبة... والشركة منذ قيامها كان هدفها الاوحد هو خدمة مصر والمصريين ومحاولة دفع المعاناة عنهم وليس زيادتها. وفي سبيل ذلك قامت الشركة بتوظيف كل امكاناتها بكل حب واخلاص في مجالات عديدة واثبتت مكنيتها فيها.

وقد وجدت الشركة المساعدة والحب والتعاون من عملائها الذين اعطوها ثقتهم الغالية فكان لزاما علينا ان نرد هذا الجميل في اسرع وقت واقرب فرصة لنحافظ على هذه الثقة الغالية.. والنخذ لله الذى وفقنا في ان نعطي كل ذى حق حقه ونحن نتوجه اليهم بالشكر والعرفان بالجميل على الثقة الغالية التي اعطوها لشركتهم.. شركة

شركة تمليك أرخص من الايجار بمدينة نصر والتسليم فوري

سلطان للاستثمار
س: بعد رد جميع اموال المودعين.. ماهو مصير الشركة؟
جـ : باذن الله الشركة مستمرة وقائمة ولا توجد الآن اية مشاكل او عقبات تعرقل مسيرتها بل ان الشركة ازادت قوة وعزيمة على المعنى في تحقيق اهدافها المنشودة.. فالشركة مستمرة باذن الله في تقديم خدماتها في كل المجالات التي تعمل



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مقترحات لرد أموال المودعين

في شركات « الريان »

ككتب - حمدي تيسقي :

يناقش الآن ، الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء ، مع اللجنة القضائية المشكلة لرد أموال المودعين بالريان ، خمسة مقترحات أعدها الخبراء لاستلوك رد جزء من أموال المودعين قبل انتهاء محاكمة أحمد توفيق رئيس شركة الريان لتوظيف الأموال . أكدت مصادر قضائية ضرورة الإسراع بتعديل القوانين القائمة للسماح بصرف نسبة من أموال المودعين قبل صدور حكم قضائي نهائي في قضية الريان . تتضمن المقترحات الخمسة السماح بصرف جزء من أموال المودعين ، يتراوح بين ٢٠ و ٦٤ مليون جنيه كدفعة أول . ينص الاقتراح الأول على صرف نسبة ٥ ٪ للمودعين ، الذين لا تتجاوز قيمة ودیعة كل منهم ١٠ آلاف جنيه . ويتضمن الاقتراح الثاني صرف نسبة ١٠ ٪ لمن لا تتجاوز قيمة ودیعة كل منهم مبلغ ٥ آلاف جنيه . ويرى أصحاب

تحتاج مشروعات أخرى الى تمويل بسيط من ارصدة الريان السائلة في البنوك لتبشر نشاطها المعتاد . كما علمت " الوفد " ان الرصيد السائل للريان في البنوك يبلغ حاليا حوالي ١٢٠ مليون جنيه . وتحول اللجنة القضائية برئاسة الدكتور عاطف صدقي وعضوية المستشار عبدالسلام حامد المدعي العام الاشتراكي ، والمستشار جمال شومان النائب العام والمستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بالنائب العامة والدكتور محمد حسن فح النور رئيس هيئة سوق المال ، واللواء احمد فؤاد عطا مدير مباحث الاموال العامة ، التوصل الى تسوية عاجلة لبعض أموال المودعين قبل بدء محاكمة الريان يوم ٢٥ " فبراير " الحالي . وكشفت مصادر مطلعة عن رفض جميع البنوك اقتراحا بشراء أصول شركات الريان في مصر ، او اقراض الحكومة بضمانها لسداد بعض أموال المودعين . وأكدت المصادر فشل المحاولات الرامية الى اقناع قيادات البنوك بهذا الاقتراح . واشترت المصادر الى ضرورة صدور قرار سياسي ، عاجل يتضمن تنفيذ أحد المقترحات الخمسة لرد بعض الأموال الى صغار المودعين .

الاقتراح الثالث الصرف بنسب تنازلية تبدأ بصرف ٢٠ ٪ عن الالف جنيه الأولين من كل ودیعة و ١٠ ٪ عن الالف جنيه التالية وه ٪ عن الثالثة . واقترح فريق رابع من الخبراء ، صرف نسبة ١٠ ٪ لصغار المودعين ، الذين لا تزيد ودائعهم عن ٥ آلاف جنيه . والصرف بنفس النسبة لمن تزيد ودائعهم عن هذا المبلغ بحد أقصى ٥٠٠ جنيه . ويتضمن الاقتراح الخامس صرف نسبة ١٠ ٪ لجميع المودعين بشركات الريان بحد أقصى ٣٠٠ جنيه . وعلمت " الوفد " ان لجنة كبار علماء الدين الاسلامي التي تضم أصحاب الفضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى والشيخ محمد الغزالي والدكتور عبدالصبور شاهين ، أعدت مذكرة الى المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل .. وتتضمن اقتراحا باعادة تشكيل مجالس ادارات شركات الريان ، بالانتخاب من الجمعيات العمومية للمودعين . وتوليها مهمة ادارة الشركات ، واعادة تشغيل المصانع المتحفظ عليها بكامل طاقتها وتطويرها لتحقيق أقصى عائد ممكن لصالح المودعين . وكشفت مصادر مطلعة لـ " الوفد " ان عائد ادارة بعض المشروعات حاليا لا يتجاوز ٤ ٪ كما



المصدر : الاصـرام

التاريخ : ١٥ أغسطس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النشر والاعلام

قانون عارضى

تلقيت تعقياً من الأستاذ الدكتور عميد كلية حقوق عين شمس على منشور « بالنسب والاقتصاد » الإثني الماضي حول امكان تحويل المودعين بشركات توظيف الاموال التي لم توفق اوضاعها الى شركاء او مساهمين :

السيد /

تحية طيبة وبعد

نشير بلن الراى الذى قال به المستشار - سامح كمال مستشار مصلحة الشركات - هو ما عبرنا عنه فرارا وهو ما نريده ليس فقط يتلق صاحب القانون بل وايضا يستهدف صاحب الاقتصاد الوطنى وصالح المودعين على حد سواء .

فبالنسبة للامر الاول وهو انتقاله وصحيح القانون فان المودع فى الشركات المسماة بتوظيف الاموال فيما مضى و حاليا شركات تلقى الاموال يستطيع من رغب ذلك - ان يتحول من مركز الدائنية كمودع الى مركز الشريك ان كانت الشركة من شركات الاشخاص او الى المساهم اذا كانت الشركة من شركات المساهمة وذلك فى الشركات التي لم يتم تحويل اوضاعها ذلك انه اذا كان صحيحا ان - القانون رقم ١٩٨٨/٤٦ وان كل من قد لزم هذه الشركات فى حالة عدم تحويل اوضاعها يرد جميع ما تلقته من اموال وفقا لحكم المادة ١٨ من القانون المذكور خلال سنتين الا ان هذا الحكم لايعمل ارادة المودع اذا هو اراد بمحض اختياره ان يتحول الى شريك او مساهم فضلا عن ان تفسير كلمة رد لاتعنى رد الاموال فقط عدا نقدا انما تتسع لتشمل كل صور الوفاء بما فيها ترجمة امواله الواجب ردها الى حصص او اسهم حسب الاحوال ووفقا لشكل الشركة سواء كانت من شركات الاشخاص فتصبح امواله حصصا او من شركات المساهمة فتصبح اسهما بل ان الشارح فى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٩٨٨/٤٦ قد توقع مثل هذا الاحتمال من الوفاء للدائنين عندما نص فى المادة ٩٠ فقرة ج على جواز ان يكون مقابل زيادة راس كل شركة المساهمة ديون نقدية مستحقة الاداء للمكتب قبل الشركة ولقد سبق لنا ان اتينا بهذا الراى القانونى الاخير

وطبق بنجاح فى بعض البنوك والشركات واخرج العديد من الشركات المتعثرة من عثرتها . اما فائدة هذا الراى من الناحية الاقتصادية للاقتصاد الوطنى فتبدو واضحة بجلاء اذ يمكن استخدام هذه المدخرات لصالح تنمية الاقتصاد الوطنى واستخدامها فى تنشيط الاقتصاد وتعنى الزراعة والصناعة الامر الذى يقطع السبيل على تدفق هذه المدخرات الى السوق لتخلق طلبا فى جهاز انتاجى غير من بما يؤدى ذلك الى التضخم .

ولعل صالح المودعين يقتضى تحولهم ، اذا ان الزام الشركات بالرد يعنى تسهيل اصولها التي قد يكون اهدارا لقيمتها او انتقاصا منها مما يعرض مصالح المودعين للخطر كنتيجة للقاعدة القهية للبيع المضطر .

وفضلا عما تقدم من اعتبارات فلن القانون رقم ١٩٨٨/٤٦ لايتطبع ان يزعم احد - انه يلغى المجموعة التجارية او القانون رقم ٨٧/٥٩ لكل مجال تطبيقه وربما جاء القانون رقم ٨٨/٤٦ علاجا لبعض الاساءات التي ظهرت فى السنين الاخيرة باستخدام المدخرات وهو بذلك يعتبر فى راينا قانونا عارضا سرعنا ما يتلشى بعد استقرار الاوضاع لينشأ قانون موحد ليحكم جميع انواع واشكال الشركات التجارية كما هو الحال فى كل التشريعات المقارنة .

دكتور ابوزيد رضوان

عميد كلية الحقوق جامعة عين شمس ليس دفاعا عن قانون تلقى الاموال الذى أصدره مجلس الشعب - وليس تشويها لراى قيل هنا او هناك بقصد او غير قصد ... اننى فقط ادافع عن الاف المودعين للقضية قضية راي عام - ولم يعد المودعون يطبقون سماح فتوى حول الاشكال القانونية واخشى من استمرار الجدل القهية من هذه الزاوية حتى لاتخرج القضية عن جوهرها وهو استرداد الناس لاموالهم التي دفعوها نقدا وعدا لاصحاب هذه الشركات .

عبد الرحمن عقل



المصدر : المساء

التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. أحمد سلامة في

مجلس الشورى :

حلول عادلة ..

لضحايا شركات

الاصول

جهاز المدعى الاشتراكي : لن نخذ إجراءات

قضائية ضد الشركات قبل ٩ يونيو



المصدر : المساء

التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كتب - مجدى عبدالرحمن وليبيه شاهين :

أكد د. احمد سلامة وزير الدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى ان الحكومة حريصة على ايجاد حلول عادلة ومعقولة لضحايا شركات تلقي

الاموال في اسرع وقت ..

قال امام مجلس الشورى برئاسة د. مصطفى كمال حلمي ان المودعين لم يودعوا اموالهم بهذه الشركات بسبب غلق الابواب امامهم في البنوك ولكن املا في الحصول على عائد اكبر من عائد البنوك .

اضاف في رده على احد اعضاء المجلس .. ان اصحاب هذه الشركات كانوا يحصلون من المودعين على اموالهم ... ويصرفونها للآخرين .. مشيرا الى ان الدولة عندما تدخلت واصدرت قانون شركات تلقي الاموال استهدفت منع وقسوع كارثة في الاقتصاد كانت تحدث .

من ناحية اخرى .. طلب غالبية المودعين في شركات توظيف الاموال الست التي يحقق معها المدعى العام الاشتراكي من الجهاز سرعة التدخل لحماية حقوقهم لدى اصحاب هذه

الشركات وهي الهندي مصر وبدر والحجاز والزهرراء ونيوكاسرو والمراكشي .. بينما تقدم بعض المودعين بمخالفات تفيد حصولهم على ايداعاتهم لدى هذه الشركات .

أكد مصدر مسئول بالجهاز انه سيتم منح اصحاب هذه الشركات فرصة لرد اموال المودعين .. وان الجهاز لن يتخذ اجراءات قضائية ضد هذه الشركات قبل انتهاء المهلة التي حددتها هيئة سوق المال وهي ٩ يوتية القادم .

علمت « المساء » ان قائمة المودعين في هذه الشركات تضم قيادات مصرفية ومسؤولين اقتصاديين سابقين منهم الامين المساعد للاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ومدير عام الشئون المالية ببنك القاهرة ووزير اقتصاد سابق .

كان ابراهيم هندي عضو مجلس الشورى قد اثار موضوع شركات تلقي الاموال امام المجلس .. وقال ان المصريين لجأوا الى هذه الشركات التي تعطي عائدا يصل الى ٣٠ ٪ حينما وجدوا الابواب موصدة امامهم لاستثمار اموالهم في البنوك .

تحدث في الجلسة عدد من الاعضاء .. كشف احمد السيد محمد عن ان شركات القطاع العام تحملت اعباء تسويقية بلغت اكثر من ٥٨ مليون جنيه ظهرت في صورة خسائر .

واشار .. الى ان شركات الغزل بالاسكندرية بلغت مديونيتها لدى الغير اكثر من ١٠٠ مليون جنيه - وان المتأخرات في شركات الكهرباء بلغت ٧٥ مليون جنيه .. وان مديونياتها لدى

الحكومة بلغت ٣٥٠ مليون جنيه .

واكد ان من بين اسباب الصعوبات التي تواجه القطاع العام فقدان وحدات القطاع العام .. القدرة على التمويل .. وبالتالي تقع فريسة للقروض من اجل التمويل .. وعندما تلجأ للقروض فان الوحدة الانتاجية تتحمل عبء خدمة القروض .

كما أكد على ضرورة اطلاق العنان لصايراتها .. ونسف الروتين في قطاع الصادرات .. وان يتولى المسئولية احد رجال الاعمال لسد الفجوة بين الواردات والصادرات .

وطالب محمد عبدالشافي .. بتصنيف الشركات الخاسرة .. وبحث اسباب خسارتها .. وقال انه لم يكن مسموحا في الماضي .. بفقد القطاع العام او الحديث عنه .

أكد ان القطاع العام ثروة قومية .. ولا بد من الحرص عليه .. ووضع حلول جذرية له .

عقب الدكتور مصطفى كمال حلمي قائلا : .. لقد وصلتنا ورقة من مصطفى كامل مراد تقول .. ان قول عبدالشافي .. بأنه كان ممنوعا في الماضي فقد القطاع العام قول غير صحيح .. وان القطاع العام انتقد منذ انشائه .. وتشهد مضابط مجلس الامة والشعب بذلك .. وان كان النشر محدودا من قبل .

كذب رفعت بطل ايضا عبدالشافي .. واكد ان اطلاق الخسارة على جميع شركات القطاع العام به ظلم .. فهناك عاملون في الشركات - صرفوا ارباحا تقدر بثمانية اشهر .

وكتب ابراهيم ناصف ايضا عبدالشافي وقال ان شركة المحلة ليست شركة خاسرة كما يقول .. فقد بلغت مبيعات الشركة ٤٣٢ مليون جنيه .. والتصدير ٢٠٠ مليون جنيه .. وبلغت ارباحها في السنة الاخيرة ٦٣ مليون جنيه .

وقال سمير خاطر .. ان الاقتصاد اصبح في عصرنا عصب الحياة والحديث عن بيع القطاع العام وتصفيته .. هو حديث من القلة ولا يعدو ان يكون تصفية حسابات معينة .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٠

أخبار الخطر

حيثيات حكم القضاء بأحالة قانون تلقى الأموال للمحكمة

الدستورية تكشف

تضارب وتناقض سلطات الدولة وتتطلب وقف العمل بالقوانين

والتشريعات

أصدرت محكمة شمل القاهرة بجلسته ٨ فبراير، حكما في الدعويين رقمي ٧٣٥٩، ٧٨٢٥ لسنة ١٩٨٩، انفردت بنشره جريدة «الوفد»، واحتل الخبر الرئيسي بصدر صفحتها الأولى، بعددها الصادر يوم الأربعاء، الموافق ١٤ فبراير، بعنوان «القضاء يرفض اعتداء مجلس الشعب على السلطة القضائية .. إحالة الطعن بإبطال قانون تلقى الأموال إلى المحكمة الدستورية العليا .. الامتناع عن تنفيذ الأحكام يؤكد عدم دستورية مجلس الشعب ..

وكانت المحكمة قد مارست حقها المخول لها في قانون السلطة القضائية وقانون المرافعات، وكذا قانون المحكمة الدستورية العليا .. حيث تراءى لها - ومن تلقاء نفسها - البناء نظري الدعوى .. عدم دستورية القانون رقم ١٩٨٨/١٤٦ بشأن تلقى الأموال .. رفضت بوقف الدعوى المنظورة أمامها وأحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية ..

وقد أسست المحكمة لقضاءها على العديد من الأسباب التي رأت معها أن أحكام قانون تلقى الأموال يتناقض مع الدستور المصري، وتكشف تلك الأسباب بيقين عن أنه لو كان لهذه المحكمة سلطة الرقابة القضائية على دستورية القوانين لفضت بعدم الدستورية، إذ أبانت عن عيب منافي للقانون المشار إليه لأحكام الدستور من حيث الشكل والمضمون، فكانت «سيفونية» من المشروعية الدستورية، وأيا كان الخلاف في الرأي بشأنها، فلن النعى على هذا الحكم لا يكون إلا من خلال الطعن عليه بالاستئناف باعتباره قد صدر بوقف الدعوى، أو بحكم يصدر من الدستورية العليا يقرر دستورية القانون المخاصم .. وقد أطلقنا على أسباب المحكمة هذا الوصف لأنها قد خاطبت «الشعب» مصدر السلطات، كما أنها خاطبت أحكام الدستور بوصفه القانون الأعلى .. كما خاطبت كذلك السلطتين التشريعية والتنفيذية وأعلنت حجية الأحكام القضائية الصادرة في شأن مجلس الشعب الحالي وأمنت لها .. واعتبرت رفض مجلس الشعب لتنفيذها خروجاً على الشرعية الدستورية .. وأسقطت عنه تبعاً لذلك صفة مجلس الشعب، وسلطته في إصدار التشريعات، وأبانت عن أن ما يصدر عنه لا يعتبر تشريعاً، لعدم صدورها من مجلس الشعب شكلاً وفق أحكام الدستور لامتناعه عن تنفيذ أحكام قضائية لها حجيتها من ١٩٨٧/٤/٢١ بشأن إعلان فوز بعض أعضائه ..

وهكذا أعلنت المحكمة خصومتها الدستورية من تلقاء نفسها، وبمناسبتها، بشأن «قانون تلقى الأموال»، رقم ١٩٨٨/١٤٦ بمناسبة تطبيقه، فامتنعت عن تنفيذ أحكامه مؤقتاً حيث قضت بوقف الدعوى وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا، للفصل في عدم دستورية القانون .. وأبانت عن أوجه المخالفة وعناصر الخصومة الدستورية ..

وإذا كانت وقائع تلك الدعوى تتصل بعدد من المواطنين الذين باشروا إجراءات التنفيذ ضد شركة جاككو العالمية، بالحجز على أموال إحدى الشركات، واكتشفوا فيما بعد أنها تعمل في مجال تلقى الأموال، ولم توفق أوضاعها بعد .. وخالف أحكامه .. وقد صدر أمر المستشار النائب العام بالتحفظ على أموالها .. وبعد توقيع الحجز .. إلا أن الحكم الذي صدر في هذه الدعوى أيا كان وجه الرأي فيه يستند خطورته وأهميته لا



المصدر : **السوفد**

التاريخ : **١٩ فبراير ١٩٩٠**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بسبب صدوره في دعوى المواطنين ضد إحدى شركات تلقي الاموال لحسب، او لأن ذلك يعمس حياة شركات عديدة اتصلت بحياة جموع غفيرة من المراد الشعب بكافة طبقاته، وانما لانه ولذات الاسباب التي تقوم عليها الخصومة تصيب كل القوانين التي صدرت عن مجلس الشعب برمتها خلال دورته الحالية، ومن ثم فإن هذا الحكم يبق اجراس



**د. شوقي
السعيد**

**المستشار السابق
والمحامي بالنقض**



**رفعت
المحجوب**

الخطر الشديد .. في مصر قاطبة .. لانه يصيب المراد الشعب جميعه .. ويرتب مسئولية الحكومة .. ومجلس الشعب .. ويدفع كل السلطات حتى السلطة القضائية بالاضطلاع بمسئوليتها التاريخية، وذلك لما يأتي :

اولا : ان الامر ليس مقصورا على قانون تلقي الاموال وحده، وانما ينصرف الى جميع التشريعات الصادرة عن المجلس في دورته الحالية اي منذ ابريل ٨٧، وذلك اعمالا لذات الوجة التي تقوم عليها الخصومة الدستورية، وتكشف الاحصائيات التي بين ايدينا ان عدد هذه التشريعات قد بلغ حتى الان ٦٩٠ ستمائة وتسعين تشريعا، منها العديد التي تنظم حياة الاجهزة ونظامها، وحياة المواطنين العامة، والوظيفية، والمهنية .. او مراكزهم المالية، كالضرائب والعمل والحكم المحلي والتأمين الاجتماعي والقطاع العام والخدمة العسكرية، والنقابات وغيرها، نقول كل هذه التشريعات مهددة بذات الخصومة الدستورية لذات السبب التي قلتمت عليه وهي صحة تشكيل مجلس الشعب ومخالفه الدستور واعتدائه على سلطة القضاء بامتناعه عن تنفيذ احكامه.

ثانيا : ان تلك الخصومة الدستورية، التي وجهتها المحكمة في حكمها الى واحد من تلك القوانين الصادرة من مجلس الشعب في دورته الحالية تعني في حقيقتها وقف تنفيذ تلك التشريعات، وتعطيل احكامها وعدم نفاذها مؤقنا وحتى الفصل في الدستورية وهو امر يصيب المجتمع في كافة ارجائه بالشلل التام، او في اقل القليل يجعل تلك المراكز القانونية في قلق شديد وحتى الفصل في الدستورية ولو لواحد من تلك التشريعات .

ثالثا : ان هذا الامر يعكس اضطرابا شديدا وتناقضا واضحا بين سلطات الدولة بل ودخل السلطة الواحدة .. فالسلطة القضائية مثلا، فبينما يقوم النائب العام ووكلاؤه بتنفيذ هذا القانون، ومباشرة التحقيقات باصدار اوامر التحفظ والاحالة الى المحاكمة الجنائية، كما تصدر المحاكم احكامها تنفيذا لحكم القانون .. ويقوم جهاز المدعي العام الاشتراكي بمباشرة التحقيقات واصدار اوامر التحفظ، فان إحدى دور العدل وهي المحكمة التي اصدرت الحكم قد اوقفت العمل باحكام ذات القانون، لما رأت فيه من عدم

الدستورية، وامتنعت عن تطبيق احكامه مؤقنا، وحتى الفصل في دستوريته، بل ونرى ان الاجهزة الحكومية الاخرى كهيئة سوق المال واجهزة الدولة الاخرى تسهر على تنفيذ احكامه في ذات الوقت .

رابعا : هذا الامر في كل صورته وفي تقديرى يعكس مسئولية مجلس الشعب الذي يسال عن الانحراف في اصدار التشريعات، فاولى ان يسال فيما بعد اقوى منها وهي الشرعية الدستورية وامام المواطنين عن هذه الاضطرابات التي تؤدي بكل تأكيد الى تعطيل مصالحهم ووقف نفاذ تلك التشريعات لا لسبب الا للاخلال بمبدأ الشرعية الدستورية، بل في الاقل ما يحوم حولها من ظنون وشكوك انت في كل الاحوال الى الاضرار بمصالح المواطنين ولو للحظة واحدة .. ولو بقلق نفسي .. حتى ولو كان غير شديد .

خامسا : ان الخطر جلال اذا قضى بعدم الدستورية، اذ يؤدي ذلك الى انهيار المراكز القانونية كلها وباتر رجعي، واضطراب العلاقات والمعاملات والروابط القانونية العامة والخاصة، الفردية والجماعية .. وهو امر يحدث اضطرابا في الامن التشريعي اذ جاز هذا التعبير قانونا .

سادسا : ولا يقل مرتبة هذا الخطر حتى ولو قضى بالدستورية، وحتى يفصل في الخصومة الدستورية، لان حالة الاضطراب والقلق والتربس امر يتناقض الفلية التي يستهدفها



المصدر : الدستور

التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التشريع، ويؤدي بالمصالح في المجتمع التي حرم التشريع ان يحلها وينظمها سواء بين المجتمع والافراد، او بين الافراد وبعضهم البعض .
سلبا : ان درء هذا الخطر الذي يعود معه الامن التشريعي، وحفاظا على المصالح العامة او الخاصة، يهيب ويستغيث وينادي كل السلطات لدرء هذا الخطر الداهم ويتحقق ذلك اذا ما استجابت السلطات التنفيذية والتشريعية لآعمال الشرعية الدستورية .. وتنفيذ احكام القضاء اعمالا لاستقلال السلطة القضائية وسيادة القانون، كما يتحقق كذلك مع قيام السلطة القضائية وعلى وجه التحديد المحكمة الدستورية العليا بالتصدي للخصومة الدستورية المعروضة عليها وهي ليست مسبوقة لانها تتصل بشرعية قيام السلطة التشريعية ذاتها .. وتبعا مشروعية ما تصدره من تشريعات، وهو امر لم يدر بخلد المشرع مطلقا .. اذ اقصى ما تصوره ان يصدر «التشريع» في احد نصوصه مخالفا للنص في الدستور .

اما وان الامر جلل وخطير .. فلننا نناشد السلطات الثلاث في المجتمع، واثق واهيب بالمحكمة الدستورية العليا ان تتصدى بجراءات وجلسات غير مسبوقه عاجلة وسريعه، وكأنها في حالة انعقاد دائم ودائب لتصدر حكمها اضطلاعا بمسئوليتها التاريخية في تلك الخصومة الدستورية درءا لخطر جلل يصيب المجتمع كله ويضر بمصالح افراده وجماعته في كل لحظة وحتى صدور الحكم في الدستورية ايا كمن الحكم .. وهي فترة توقفت خلالها المشروعات، وتعطلت احكامها في واحد من اخطرها «قانون تلقى الاموال» اذ يمكن ان تمتد تلك الاثر الى كافة التشريعات خاصة اذا ما استهدفت المحاكم الاخرى بهذا الحكم عند نظرها اية منازعة، وقد بلغت تلك الاحكام ٦٩٠ تشريعا .
ان هذا الحكم وبحق في اجراس الخطر في انحاء مصر كلها، وعن ثلة في ان سلطات الدولة كلها، وفي مقدمتها السلطة القضائية، وعلى وجه التحديد المحكمة الدستورية العليا سوف تستجيب لهذه الاجراس الخطرة بقضاء تدرا به الخطر وتتحقق من الشرعية الدستورية وتتحقق معه مصالح الشعب كله .



المصدر : الشَّ حيت

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩٠٠٠ (١٩٩٠)

شركات تقنى

الأموال

الأزمة .. والحل

محفوظ عزام .. حزب العمل
توجد مشاكل قانونية واتصافية
في حيلة تحويل المودعين
إلى مساهمين ولابد من مخرج

د . رشاد عبده - الحزب الوطنى

الحل الوحيد هو بيع الأصول وسيكون ذلك على حساب خفض
أسعارها ويمكن عمل تكثيف دعائى للعاملين بالخارج لشرائها

د . جودة عبد الخالق - حزب التجمع

يمكن تحويل المودعين إلى مساهمين
بشرط موافقة المودع



المصدر : الشريعة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٠ م / ١٩٩٠ هـ

د . عبد الحميد الغزالي - التيار الاسلامي

**يسمح للمودعين اختياراً بتملك الأصول
على أساس المشاركة أو بالحصول على أسهم ملكية
مع توزيع جزء في شكل نقدي**

أحمد رائف - شركة الزهراء للإعلام العربي

**يمكن تحويل المودعين لمساهمين بإعفاء
الشركات من إيداع ربع رأس المال بالبنوك**

محمد عليوه - شركة الحجاز

● **اطلب من المسئولين رصد الأموال التي خرجت
بعد القانون من مصر والأموال التي كانت تدخل قبل القانون**

محمود طاحون - شركة بدر للاستثمار

● **الحكومة رفضت أن تصفى لصالح مليونير عربي بأربعين مليون دولار
كما رفضت أن تملك الأصول للمودعين**

د . ابراهيم دسوقي اباطة - حزب الوفد

لا يوجد حل ولا مفر من تغيير القانون



المصدر : الشـ

للتشـ والخدمـ الصحفية والمعلـ : التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٠

هل يمكن تحويل المودعين إلى مساهمين للخروج من الأزمة ؟

اجتمعت كل الاتجاهات السياسية على مائدة جريدة الشعب لمناقشة قضية تحويل المودعين إلى مساهمين والتي سبقت وأن طرحتها جريدة الشعب خروجاً من الأزمة التي لا يعرف أحد كيفية الخروج منها فكيف يمكن أشهر قليلة أن تصفى هذه الشركات أصولها ؟ وهل السوق المصرية يمكن أن تستوعب هذا ؟ وهل إذا بيعت يمكن أن تفي بأموال المودعين .

طرحنا هذه الاستفسارات من خلال محورين هما : الآثار المترتبة على تطبيق القانون .. والمحور الثاني هو كيف يمكن حل المشكلة وماهي المخارج القانونية وماهي الضمانات المطلوبة للحفاظ على أموال المودعين .. ومن خلال هذين المحورين دار الحوار بين أربعة يمثلون أحزاب الوطنى والتجمع والوفد والعمل وبين ثلاثة من أصحاب شركات الأموال .. وقد حدث داخل الحوار تدخلات كثيرة حافظنا عليها وعلى تصورات الجميع قدر الامكان . ونزعم أننا شعرنا بالازمة وفتحنا الباب للحوار فيها بمنتهى الموضوعية وحافظنا على الرؤى والتصورات التي طرحها الجميع دون تدخل منا . وقد أخذ الحوار طابعاً ساخناً وحدث كثير من المد والجزر بين الأطراف المتحاوره .

في البداية قدم الندوة المستشار محفوظ عزام عضو اللجنة التنفيذية لحزب العمل فقال : نرجو أن نكون متجردين كما نرجو أن نبحث أولاً عن مصلحة المودعين ومصلحة الاقتصاد القومى وفى النهاية مصلحة أصحاب الشركات كما أرجو أن نعالج هذه القضية من منطلق البحث عن حلول عملية وقانونية لهذه المشكلة لعلها تكون سبباً لدفع المسئولين للمشاركة فى حل هذه المشكلة ، ومشكلة هذه الشركات لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية واعتقد أننا لى تنظيم جلستنا نحدد الوقت اللازم لكل متحدث فلا يكون الأمر مجرد شكوى أو السـ من أصحاب الشركات وإذا كان المودعون غير ممثلين فنعتقد أننا نمثلهم وإذا كانت السلطات تخلفت عن المشاركة فى هذا الاجتماع عن عمد فنحن قد نصل إلى أفكار وحلول نقدمها لهذه السلطات ثم نطرحها بالوسائل القانونية المشروعة سواء عن طريق الأجهزة الحكومية والإدارية أو عن طريق المحاكم المختصة . وقضية توظيف الأموال ليست مجرد قانون والمشكلات بإبعادها معلومة ونحن نبحث عن مخرج وحل لهذه المشكلة ودورنا اليوم هو البحث عن حلول قانونية واقتصادية لهذه المشكلة ومن المناسب أن يعرض فى البداية رأى شركات توظيف الأموال وتصورها للآزمة والحل .

شركة بدر للاستثمار

فكان أول المتحدثين من الشركات الأستاذ محمود طاحون رئيس ومجلس إدارة شركة بدر للاستثمار فقال :
■ قال الأستاذ طاحون : لتدخل للحلول فى السوق المصرية مطروح مجموعة كبيرة من الأصول تقدر بمئات الملايين من

الدولارات والجنهيات المصرية ونقيمتها بالدولار وحتى يشارك أصحاب العملات الأخرى من خارج مصر ، هذه الأصول مطروحة للتسييل أو للبيع وفى نفس الوقت طرحت هذه الشركات الأخرى (تلقى الأموال) على مستثمريها ، وأسمحوا لاسميهم مستثمريها فليسوا مودعين ، وحتى لا اعترف بأن الشركات قامت على تلقى الودائع فلم يكن هذا وارداً على الإطلاق فلم تكن هذه الشركات بنوكاً كما أن هذه الأصول بمئات الملايين مطلوب أن ترد على المودع والمودع أودع نقداً سائلاً لهذه الشركة وحقه أن يتلقاه سائلاً وأغلب هذه الشركات تعاقبت بشكل أو بآخر أن ترد هذه الأموال فى حالة الطلب بالصورة التي تلقتها وفى حقيقة الأمر أن المودع أودع أمواله فى شركة توظيف أموال ، الاسم الذى حرصت الدولة على تغييره فحقيقة الأمر أنه توظيف والشركة الجادة كانت توظف الأموال وأسمحوا لى أن اتكلم عن الشركة التى أمثلها ، فشركة بدر للاستثمار كانت تلقى أموالاً من المستثمرين لتوظيفها وكانت تحتفظ بنسبة لا تتعدى ١٠ ٪ لسد حاجات المستثمرين وكان مرور الليل بدون توظيف هذه الأموال بسبب لنا ازعاجاً بدليل أننا والحمد لله فى خلال سنتين منذ تأسيس الشركة سنة ١٩٨٦ وحتى صدور القانون فى يونيو سنة ١٩٨٨ فى خلال هاتين السنتين أقامت الشركة خمسة مصانع فريدة بعضها ترتبى الثامن فى العالم وهو الوحيد فى الشرق لانتاج البودرة ذات خاصية الكهرباء الساكنة ، والمصنع الثانى لتحلية المياه وهو الوحيد فى مصر وهو الذى تحتاجه مصر وشده ، ونحن نعاني من التلوث ،

والمصنع الثالث لانتاج البانينو وحوض المطبخ من الصلب المسحوب على البارد من انتاج المصانع الحربية والمطلى بطبقة المينا وهو انتاج متميز على أعلى مستوى عالمى كما نستورده وهو الآن يغطى حاجة مصر وقد توقف الاستيراد تماماً بعد انتاجنا ، والمصنع الرابع لانتاج المنظفات ونحن ننتج ٢١ منظفاً بالاساليب الكيماوية كل هذا فى خلال عامين ، ونحن أيضاً كنا رواداً فى الفعل السياحي ففى المنطقة الشمالية اسكندرية - مطروح اقمنا أول قرية سياحية فى مصر وفى رائدة ثم تلقنا قرى أخرى فى شرم الشيخ وغيرها ولكنها بسبب صدور القانون لم تكتمل . والمصنع السادس تعاقداً عليه مع ماليزيا وتعاقداً على بيع انتاجه لمدة عشر سنين مع امريكا لبيع العازل الطبى للرجال والجونت (القفاز) الذى يستخدم مرة واحدة وكنا سنصنع فى مصر .. ولكن عامان فى عمر مصنع اعتقد أنه ليس من العدل أن يقيم بأنه يكسب أم يخسر بدليل أن مصلحة الضرائب تعفى هذه المصانع لمدة خمس سنوات ثم تأتى لترتبط عليها الضريبة ، وكان المستثمر يضع هذه الأموال وهو يعلم تماماً أنها فى شركة توظيف أموال تعطى عائداً جيداً وتنشئ مشاريع بهذه الأموال وتدر عائداً فى آخر العام بعد أن يسوى وتظهر الميزانية ، وأنا اضرب مثلاً : تدخل الأستاذ محفوظ وقال :

ونحن نريد أن نخرج هذا الموضوع من إطار المعاناة .

قال الأستاذ طاحون مستطرداً أن ندخل بين مافيا البودرة ذات الخاصية الساكنة ومصنع هو الثانى فى العالم والوحيد فى الشرق الأوسط ونستجلب هذه التكنولوجيا العالية لمصر فيكفيها هذا فخراً دون باقى المصانع وحكم عليه



المصدر : السَّيْف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٠

بالتجميد وأنا أعرف سبب هذا ولكن دعونا نبحث عن حلول ، فالمستثمر يضع أمواله بانتظار العائد وعندما قطع علينا الطريق باستصدار القانون ، إذن واجب أن نتوقف

لنتنظر وطلب منا على مدار سنة ونصف أوراق حتى وثائق الزواج وبعضها أوراق أخجل من ذكرها وللأسف صدر قرار بعدم توفيق أوضاع هذه الشركة ، حيثياته أن الشركة حققت خسائر وأنا أخشى أن اتعرض للرد العلمى ، ومعروف أن الميزانية لها جانبان كل وجزئى فحسابات الأرباح والخسائر ليست لها جناح واحد ، فهل يعقل أن تحسب مصاريف حملة اعلانية على أنها خسائر ؟

ثم يحسب ٢٤ مليون جنيه وزعمهم للمودعين أرباحا تحت الخسائر

الحكومة ترفض

نحن لنا علاقات طيبة مع العرب ، فتقدم لنا أحد رجال الأعمال وكان وزيرا سابقا بالكويت بطلب لأن يحل محل المودعين فالقانون يطالبنا بأن نرد ما تلقيناه فقط من أموال ولا يلزم بوضع فوق ما تلقيناه من أرباح وفي هذا إحباط للناس لأننا بالفعل حققنا أرباحا ولو حسبنا ما تلقينا + الأرباح = ٤٠ مليون دولار فعرض الرجل أن يودع في أحد البنوك المصرية الـ ٤٠ مليون دولار وأن يحل محل المودعين وكنت أتصور أن مصر ستكون سعيدة لأنه سيأتى لها ٤٠ مليون دولار والسوق المصرفية يجب أن تكون سعيدة بهذا المبلغ لأنها ستصرفه بسعر اليوم ، والمودع سيكون مستريحا لأن الذى أودع بالدولار سيأخذ بالدولار الذى أودع بالمصرى سوف يأخذ بالمصرى إذن انتهت المشكلة ولكن للأسف رفضوا هذا الحل وقد تقدمت به لهيئة الاستثمار ولكنها رفضت فقالوا هذا التفاف حول القرار وماهو هذا القرار ، هل هو اللوح المحفوظ ؟

أنا أريد أن أحل المشكلة وقالوا يحال إلى الأجهزة الرقابية للبحث عن مصدر هذه الأموال ، فما كان من الرجل إلا أن قال : إذا كان هذا البلد يعامل أبناءه بهذه الصورة فما بالك بغير أبنائه فالأجانبى لن يأخذ حقه فضاغت الفرصة ، إذن أمامنا أن المودع يمتلك أصوله ، كيف يمتلك المودع أصوله ؟ فالشركات التى كانت تعمل طبقا للقانون ١٥٩ نزيد من رأسمالها ثم نطرح الزيادة على المكتتبين لئلاكتتاب فيها ، فهذه صناعة وسياحة ، من يريد ذلك يتقدم وارسلنا ذلك للمستولين إلا أنهم رفضوا وقالوا التفاف حول القرار .

اذن اقترحوا انتم فلا تريدون هذا ولاذاك ويريدون أن نرد بذات العملة وليس ردا عينيا اذن معنى هذا أن يأتى ٩ يونيو

أعد الندوة أحمد السيوفى

القادم ويتم اعتقال هؤلاء الناس وتضيق أموال المودعين والشركة بريئة من هذه الملكية إلا ما يملكه أصحابها من هذه الأصول اذن تطرح هذه الأصول على المشاع ، وطرحنا هذا الموضوع من الناحية القانونية واجيز ، تطرح هذه الأصول على المشاع يعقود تملك للمستثمرين وأرجو أن يقبلوا آخر ورقة عندنا والاسيديينهم التاريخ .

حزب الوفد

■ وكان أول الاقتصاديين الذين علقوا الدكتور ابراهيم دسوقي اباطة ممثلا

لحزب الوفد فقال : أن قانون توظيف الأموال ردىء جدا وصيغ في عجلة وأن مسؤولية الحكومة قائمة عن شركات توظيف الأموال وعن استمرارها على مدى عشر سنوات والحل في اعتقادي هو إعادة النظر في هذا القانون لأنه يكيل أصحاب شركات الأموال بالكثير من القيود فضلا عن أنه يقحم أجهزة رقابية عديدة في نشاط الاستثمار وأنا لا أتصور أن رئيس مجلس إدارة شركة توظيف أموال أو غير توظيف أموال أن يعمل وأن يتقدم وأن ينتج في ظل قانون كهذا ، فهذا القانون وضع لتعجيز أى إنسان عن العمل سواء شركة توظيف أو غيره ، والسواقع أن المخالفات التى ارتكبتها الشركات هى تلقى الودائع لأن تلقى الودائع له نظام خاص وصيغ خاصة تكون على شكل بنك بحيث تكون تحت الطلب ، وفي بعض الشركات قامت بنشاط شبه بنشاط البنوك ، هذا نوع من الخروج عن النظام العام كان يمكن أن تعالج على هذا المستوى دون أن تقلب كل الأوضاع التى تقوم عليها هذه الشركات وأنا اعتبرها حقيقة قائمة وقد تركتها الحكومة عشر سنين إلى أن استفحل نشاطها وبالتالي إذا أردت أن أضبطها على قاعدة فلا بد أن أحاسبها في إطار خروجها على هذه القاعدة وإنما أن اضع قانونا يصفى بهذه الصورة فهذا قانون تصفية وليس لمزاولة أى نشاط اقتصادى

ثانيا فان الذى لا يوفق أوضاعه يرد أمواله للمودعين في مدة وجيزة جدا فهذا

سيصنع مشكلة في السوق والاقتصاديون يعلمون أن عرض أصول في السوق ، بهذا الكم الضخم مرة واحدة وفي هذه الفترة الوجيزة يمكن أن يحدث كارثة وأنا اطالب الحكومة وهى مسئولة مسئولة مطلقة عن قيام ظاهرة توظيف الأموال بإعادة النظر في القانون فوراً واعطاء فسحة زمنية لهذه الشركات مع فتح أبواب حلول للمودعين كذلك التى قالها الأستاذ طاحون بأن يخير المساهم بين أن يتلقى المال الذى أودعه وأن يقبل تحويل المال إلى أسهم أو يقبل تحويل المال على المشاع أو بأى صورة ، أما الشركات التى ارتكبت مسائل جنائية فهذه مسألة أخرى فانا لا أرى ضرورة إصدار قانون لتلقى الأموال إلا في حدود ضيقة جدا من مادة واحدة ومادتين يتناول الجوانب التى يخشى أو الجوانب التى تم خرق القواعد العامة بشأنها فهذا القانون اعتبره قانونا رديئا ولا بد من إزالته وهو الآن موضع طعن أمام المحكمة الدستورية .

حزب التجمع

■ كان ثنائى المتحدثين الاستاذ الدكتور جوده عبدالخالق استاذ الاقتصاد وممثلا حزب التجمع فقال :

اجدنى متفقا مع الدكتور اباطة في كثير مما قاله وأريد أن أستهل كلامى بأن العملية التى ظهر بها القانون المسمى بقانون تلقى الأموال رقم ١٤٦ عملية معيبة بالإضافة لعيوبها الجوهرية وهو الدفع بعدم دستورية القانون من حيث أنه صادر من مجلس شعب مشكوك في أهليته وحتى لو تحيينا جانباً مسألة المجلس فالعملية أساساً قامت على استبعاد الأطراف الأساسيين في هذه المسألة وحينما أقول الأطراف الأساسية فانا أعنى المودعين بمختلف فئاتهم صغارهم قبل كبارهم والطرف الثانى الاصيل في هذه المسألة الشركات التى قامت بتلقى الأموال .

وإن جاز تأكيد طرق ثالث فهم الخبراء بمختلف أنواعهم خبراء الاقتصاد وخبراء القانون وخبراء في العلاقات الدولية وحتى خبراء في الضبط والتحرى كل هذا مطلوب ووارد في هذه القضية ؟ فالذى أقوله أن المسألة تمت بطريقة الضبط البوليسى اقرب منها إلى العملية السياسية التى من شأنها ضبط أيقاع الحياة في المجتمع وهذه مسألة لاتمس عشرات ولا مئات وأسماء ملايين من الشعب المصرى لهى قضية جماهيرية من الدرجة الأولى وكان يجب التعامل معها من هذا المستوى وللأسف الشديد فالقانون جانبه التوفيق من هذه النقطة وأنا أعتقد أنه أحد الأسباب التى



المصدر : **النصر**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٠

أدت لما نحن فيه لأن أي عاقل كان يتصور أنه في حالة عدم توفيق أوضاع بعض الشركات حتى ولو نسبة ضئيلة هذا معناه طرح مجموعة من الأصول في السوق مرة واحدة وهذا في حد ذاته يحدث انهيارا في الاسعار فهذا مستحيل فلوان الموضوع قلب على جوانبه المختلفة لكننا نحاشينا مثل هذه المسألة وطبعا شركات تلقي الاموال الحقيقية فيها الجيد وفيها الرديء لكي نكون منصفين فهناك ناس شرفاء عملوا أنشطة إنتاجية وهناك منحرفون دخلوا لكي يفوزوا بغنيمة سريعة وأنا أتصور أن الفرزين الاثنين يكونان في إطار القانون

الموجود وانت لست في حاجة الى مثل هذا فلا أتصور أن حكومة تلوث بالصمت لمدة عشر سنوات في الوقت الذي خرج فيه اناس وعملوا بنوكا بدون ترخيص فالذي يتاجر في العملة يقبض عليه والذي يمارس نظام البنوك بدون ترخيص يقبض عليه لأنه يوجد قانون يحدد ذلك فالذي يبيع نقودا اجنبية في الشارع بدون رخصة يقبض عليه ، وفي ظل القانون القائم كان يمكن ضبط العملية كلها وأنا أحمل الحكومة المسؤولية بالدرجة الاولى تصمت على هذا الوضع لمدة عشر سنين الى ان استفحل واستشري ووصل الى الابعاد التي نعرفها اليوم أنا اعتقد انه انطلاقا من مسؤولية الحكومة وانها ولي الامر وولي الامر لديه الكثير من الضوابط والقوة على ان يمنع ويمنع في نفس الوقت على الحكومة ان تبادر باتخاذ اجراء معين وأنا أرى في ظل الوضع الراهن انه ليس هناك بديل عن إعادة النظر في القانون لأن العيوب التي شابت صدره والتي ترتب عليها ان بعض النصوص جاءت معيبة ويجب ان يعاد النظر فيها والامل في هذه الحالة ان تتاح الفرصة لكل الاطراف المعنية للمودعين والشركات والخبراء ؟ والبعض يقول ان الشركات التي لم توفق اوضاعها تعطي مهلة لهذا التوفيق أنا أرفض هذا لانتنا نلعب طبقا لمبادئ خاطئة وهذه القواعد يجب تصحيحها لأنه لا يصح الا الصحيح .

هنا تدخل ممثل الشعب وقال : نرجوا لو انكم تضعون لنا حلا للمشكلة في إطار القانون الحالي الذي تطلبون تغييره هل من مخرج في إطاره ؟

إعادة النظر في القانون

■ قال الدكتور ابراهيم دسوقي اباطلة : ان الحكومة في يدها الاغلبية المزعومة ولا بد ان تعيد النظر في القانون من جديد وكما قال الدكتور يجب ان تشارك الاطراف ، فالتطبيق الان اظهر جميع عيوب هذا القانون من الناحية العملية

فتعاد الصياغة من جديد فتمكن هذه الشركات من ان تستمر ولو ان هذه الشركات انحرفت فهناك الضوابط والقواعد العامة وانت لست محتاجا الى قانون

■ رد الدكتور جوده فقال : اطلاقا ..

واستطرد الدكتور اباطلة فقال المقروض انه هناك ثلاثة اجهزة في هذا البلد مهمتها حراسة هذه القوانين الاجهزة هي جهاز البنك المركزي وله مجموعة قوانين تحكمه وجهاز هيئة سوق المال وله عدة قوانين تحكمه وجهاز ادارة الشركات وله عدة قوانين تحكمه هذه القوانين قيل انها خرقت تحت سمع وبصر الحكومة على مدى العشر السنوات الماضية فاین الذين يحرسون هذه القوانين

□ قلنا لو ان الحكومة اصرت على القانون فهل يمكن تحويل المودعين الى مساهمين حلا للمشكلة ؟

■ قال الدكتور اباطلة انك تعيش في مناخ تضخم خطير شركات توظيف اموال وغيرها وهناك ديون كثيرة في الخارج وعندك انهيار ثقة فانت تعيش في ظروف صعبة جدا واي شركات عادية لا يمكن ان تتعايش مع هذه الظروف فهل تعلم ان هناك ٢٤٩ شركة متعثرة ولا علاقة لها بتوظيف الاموال فانت في هذا المناخ السيء لا مفر من ان تتجه الى إعادة النظر في هذا القانون واذا استمرزنا على هذا الوضع فان هذه الشركات ستواجه الخراب وغيرها كذلك سيواجه الخراب ونمضي من خراب الى خراب

تحويل المودعين لمساهمين

■ قال الدكتور جوده بعد ان وجهنا له نفس السؤال السابق : أنا أتصور انه يجب ان يتم تحويل المودعين الى مساهمين اذا وافق المودع - قال الاستاذ محفوظ هناك عقبات قانونية بمعنى انك ستنشئ شركة جديدة وان تودع ١/٤ راس المال وتأخذ شهادة من البنك اولا وبعد ذلك تعقد جمعية عمومية ، غير المشاكل الاخرى فهذا لا يمكن ان يكون هذا التفكير محل تنفيذ

■ قال الدكتور جوده ان هذا القانون صنعه البيروقراط واجازه البيروقراط نحن يجب ان نواجه الحقائق فلا بد من مواجهة المشكلة بشكل مباشر فهذا القانون توقيته سيء وتصميمه اسوأ من توقيته ، ووضع كل اطراف المشكلة في مأزق والكل يلف حول نفسه ولا يجد مخرجا

وأنا أتصور ان البداية هي الاعتراف بهذا الوضع وإعادة النظر في هذا القانون ولا حل آخر

■ قال الدكتور اباطلة : لا بد من تكاتف كل الجهود لمواجهة هذا القانون على اساس انه قانون غير ممكن التطبيق وخاصة في هذا الوضع الاقتصادي السيء فهناك مئات الشركات وخاصة في مجال الأمن الغذائي معروضة للبيع ولا تجد من يشتريها فكيف نضيف اليها اصول شركات الاموال ؟ هذا غير ممكن وأنا اعتبر هذا الموضوع قضية قومية لأنها قضية سلامة الاقتصاد المصري

شركة الحجاز

■ ثم تحدث الاستاذ محمد عليوه مدير عام شركة الحجاز فقال : نحن نقول إن ولي الامر تهمه مصلحة المودعين ونحن لا نطالبهم بالنظر الى مصلحة اصحاب الشركات فليدخلوا السجن ونحن نطلب منهم ان ينظروا للقضية من منظور مصلحة المودعين ، فاین مصلحة المودعين وقد مر عام ونصف على صدور القانون واربعة اشهر منذ ان رفضت الشركات وكنت اتنى في ندوة مثل هذه او اي ندوة اخرى ان يأتي قطاع عشوائية من المودعين ويسألونهم فالمفروض ان المشرع دائما يعمل لمصلحة المجموع ولمصلحة الشعب فليسألوا اصحاب المصلحة عما ترتب على القانون وعن قضية بيع الاصول التي لو تمت الان فستكون بخسارة قاسية وقد طالبنا بأن يتحول المودع الى مساهم بعد رفع رأس مال الشركة ويصبح من اصحاب الشركة ويختار مجلس الادارة وتكون له كافة السلطات

وأنا أرجو من المسؤولين ان يقولوا لنا عن التحويلات التي خرجت من مصر بعد القانون واين ذهبت ؟ وتحويلات التي اتت الى مصر قبل القانون واين تذهب الان ؟

ونسأل هل افاد هذا القانون مصر أم لا ؟

■ وتدخل الاستاذ طلحوت فقال : لقد تكونت ١٨ شركة توظيف عوالة خارج مصر بعد صدور القانون ونفبت ايب اموال المصريين فلمصلحة من سكر اموال المصريين خارج مصر ؟ وتعرضت أنشطة اقتصادية تخدم هذه الشركات في قبرص وغيرها ظهرت شركات سيئة - واضاف الاستاذ عليوه فقال : ان



المشاركون في الندوة حسب الحروف الابجدية أ . الاقتصاديون

● أ . د . ابراهيم دسوقي اباطة - حزب الوفد

● أ . د . جودة عبد الخالق - حزب التجمع

● أ . د . رشاد عبده - الحزب الوطني

● أ . د . عبد الحميد الغزالي - التيار الاسلامي

● أ . د . محفوظ عزام - حزب العمل

ب . الشركات

● احمد رائف . شركة الزهراء للإعلام العربي

● محمد عليوه - شركة الحجاز

● محمود طاحون - شركة بدر للاستثمار

وقد وجهت الدعوة لاساتذة
د . ابراهيم العيسوي والدكتور
سلطان ابو علي والدكتور محمود
عبد الفضيل والمستشار
عبد المعز ابراهيم وقد اعتذروا
لسفر بعضهم وأرتباط البعض
الآخر .

جريدة الشعب تشكر أسرة فندق
الامن أول فندق إسلامي في مصر
للجهد الذي قدموه للندوة وعلى
رأسهم السيدة الفاضلة منى ابو الخير
مديرة الفندق .

لكان هذا متاح اما بالنسبة للمهلة الباقية حتى ٩ يونيو فاعتقد انه صعب جدا ، واعتقد ان الشركات لن تستطيع ان تسدد واتصور ان المدة لن تمتد . والعمل هو شيء من اثنين وقال موجهها كلامه لطاحون : انا لا أعرف ما قلته انت انك تقدمت للدكتور رفح النور بمحاولتين ورفض وانا اتصور ان كل هم الدكتور رفح النور ان تعاد الاموال لاصحابها خاصة كل هم الحكومة واجهزتها انها ترفع المعاناة عن الجماهير فهي باختصار شديد مسألة تغيير القانون فلن يتغير والحل العمل هو ان تبحث عن شركات قوية يمكن ان تأخذ الاصول تدخل الاستاذ ان عليه وطاحون وقال : ومن هذه الشركات الكبرى التي تفعل هذا دلنا عليها ، فقال د . رشاد انا اتصور ان الشركات التي لم توفيق هي نسبيا شركات اقل وكنت أتصور ان فترة السنتين فترة كافية ووقت كاف لاعادة اموال المودعين . وقال الاستاذ الدكتور عبد الحميد الغزالي استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة :

لعل أهم نقاط الضعف التي يعاني منها هذا القانون المتسرع انه صيغ في ظل غياب أو شبه غياب معلومات دقيقة وصحيحة حول تفاصيل الظاهرة والسؤال الذي تطرحه هذه الندوة هو ماذا بعد أو ما هو المخرج والاجابة المنطقية تركز على ضرورة العمل بأسرع ما يمكن بعد هذا التدخل الغاشم من قبل السلطات النقدية وعلى رأسها هيئة سوق المال هو العمل فعلا لا قولاً أو من خلال التصريحات على الحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه من حقوق المودعين . سواء بالنسبة للشركات التي حكم عليها اختياراً أو اجباراً بالتصفية أو تلك التي سمح لها بتوقيف الاوضاع وتجميد النشاط ويتم ذلك في تصوري من

هناك مراسلات تأتي بالبريد لشركات في لندن وأمريكا وقبرص لمودعين ووكلاء مصريين فلمصلحة من هذا نريد ان نعرف ماذا قدم القانون لمصر ؟ وهل هذه مصلحة البلد ؟ او مصلحة المودعين

الحزب الوطني

■ ثم جاء تعليق الدكتور رشاد عبده وهو من رجال الاقتصاد بالحزب الوطني الديمقراطي فقال : كما قال الاستاذ طاحون ان المشكلة بالدرجة الاولى ليست مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية واثارها كلها نلمسها ونراها ونتائجها واضحة جدا على كل بيت في مصر وبالتالي فان ما قاله الاستاذ طاحون عن شركته بانها انشأت مصانع وشركات وفرص عمل واستثمارات داخل مصر ولكن هناك نقطة هي انني لا بد ان اربط هذا بالجو العام والمناخ العام ولنحسب مثلاً شركات تلقي الاموال استطاعت ان تجمع مئات الملايين فكم جمعت من اموال وكم عملت من مشاريع داخل مصر ؟ ونحسب النسبة ونشوف هل هذه المبالغ قدرت ان توظف بشكل عام نسبة ما معقوله ؟ أنا اقول للأسف انها كانت نسبة هابطة بالنسبة للاحصائيات والارقام ، اقول ان مصر الان ليست هي الدولة الوحيدة التي تعاني والتي عندها بطلان ؟ فتأتي احدي الشركات وتستثمر اموالها خارج مصر وتأتي شركة اخرى وتجمع حوالى ملياريين من مصر وحجم استثماراتها داخل مصر لا يزيد على ثلاثمائة مليون جنيه اذن بالنسبة والتناسب هذه المسألة ظالمة جدا ، فهذه الشركة وغيرها تعكس انطباعا عاما عن بقية شركات الاموال فلن يقولوا ان شركات تلقي الاموال كلها سيئة فقد تكون شركة بدر كويسه وانما هي نظره عامة بدون تحليل للجزيئات وبالتالي فالمشكلة فان الانطباع العام عن اموال المودعين ونسبة ودائعهم العالية الى نسبة توظيفها ترسخ لدى الجميع بينما داخل هذا الاطار هناك شركات جيدة تفيد وتضيف للاقتصاد القومي من خلال هذا فان كل بيت وكل مواطن عمل في البلاد العربية وحمل حصيلة تعب سنين لم يعد لديهم أى مورد واصبحت هناك معاناة شديدة ؟ فهذا ما اجمعنا عليه الان ، وما المخرج ؟ القانون يفترض ان اعيد هذه الاموال للناس ولكن هل الاصول تكفي لاسترجاع هذه الاموال للناس ؟ تختلف الرؤى والتحليل نتيجة اختلاف التقديرات للاصول ، وهل يستطيع ان اسيل هذه الاصول بسهولة ؟ انا اعتقد انني لو بدأت منذ فترة طويلة



المصدر : الشريعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ فبراير ١٩٨٠

خلال رفع المعاناة ومعالجة المأساة الإنسانية التي تتعرض لها جموع المودعين وذلك بالعمل على رد جزء من حقوقهم نقداً من خلال الأموال السائلة المتاحة في هذه الشركات ان وجدت أو العمل على تسهيل بعض أصولها التي لا تتعرض إلى مخاطر رأسمالية كبيرة من جراء هذا التسهيل ثم ثانياً وحفاظاً على حقوق هؤلاء المودعين ان يسمح لهم اختياراً لا إجباراً بتملك الأصول الممتنقة في هذه الشركات على أساس المشاركة أو الحصول على أسهم ملكية في هذه الشركات وفقاً للقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي المنظم في هذا البلد ومنها على رأسها قانون الشركات رقم ١٥٩ وبهذا نحمل البقية من حقوق المودعين بدلاً من تعرضها لخسائر جسيمة إذا ما تم الإصرار على الدفع نقداً من خلال تسهيل أصول بحجم غير مناسب في وقت غير مناسب

وقال الأستاذ أحمد رائف رئيس مجلس إدارة شركة الزهراء للإعلام العربي ليس القانون وثناي بعد وقد صنعتها عقول يرد الخطأ عليها أكثر مما يرد الصواب وكان من دواعي استجابة لرغبة سياسية عليا تكونت عبر معلومات خاطئة وأوهام في رؤوس من قدموها وتحققنا لسيطرة يهودية على الاقتصاد المصري

المسكين وظاهرة القانون هو القضاء على التوظيف بصيغته التي كانت وياطنه منع المدخرات المصرية من تحقيق نهضة حديثة مطلوبة وتكريس للتبعية وهو امر قام وسيستمر سنوات طويلة ولا شك ان هناك كارثة حقيقية في طريقها الى الانفجار متمثلة في الإصرار على رد الأموال المودعة قبل ٩ - ٦ - ٩٠ وقد تكون فرصة الزهراء للإعلام العربي لرد أموال المشاركين قبل هذا التاريخ اكبر ولكنها مستحيلة بالنسبة لمعظم الشركات الاخرى ولان الكارثة القادمة لن تشمل الشركات وحدها والمودعين ولكنها ستشمل الدولة بكامل اقتصادها ومن هنا تأتي ضرورة اعطاء كل شركة فرصة تتناسب وظروفها في الرد مع عدم حرمانها من الحق الذي كفله الدستور في مقاضاه وزير الاقتصاد وهيئة سوق المال لرفضهما توفيق اوضاع الشركات حتى آخر درجات التقاضي ولا يجوز المصادرة على هذا الحق بتحديد موعد يعني للرد قبل اخذ هذه الفرص وفي رأيي لا بد من تعديل التشريع وان تمنح الشركات اربع سنوات للرد بعد الحكم النهائي في الموضوع او تحويل المودعين الى مساهمين وهذا لن يتم في ظل القوانين المعمول بها بتنظيم الشركات وضرورة عمل تشريع جديد لهذا يعفى الشركات من ايداع ربع رأس المال في البنوك

حزب العمال
الحل ممكن ولكن في يد المسؤولين

● وفي ختام الندوة شكر الأستاذ محفوظ عزام المشاركين فيها وذكر انه كان يرجو ان تكون هذه الندوة أكثر اشعاعاً وتمثيلاً لكافة اطراف القضية واضاف ان البحث عن حلول عاجلة لأموال المودعين في شركات توظيف الأموال وامكانية رد هذه الأموال او تحويل أموال المودعين الى حصص تأسيس في هذه الشركات تقابلها عقبات قانونية تقتضي تدخل سريع من المشرع اما بتعديل القانون او بعد المهلة المحددة به وان المشرع لا يعجز عن توفير الضمانات القانونية التي يحمي أموال المودعين كما انه قد اثير في هذه الندوة امكانية تقديم مذكرة بالحلول المقترحة للمسؤولين توضح العقبات التي تواجه تنفيذ عملية رد الأموال خلال المدة المحددة وفي ضوء الرأي المبني من النيابة العامة والمدعي الاشتراكي من استحالة صرف مبالغ تحت حساب رد أموال المودعين دون اللجوء الى حكم قضائي

كما انه يمكن ان يدرس الرأي القائل بان شركات توظيف الأموال هي في حقيقتها شركات قائمة فعلاً وان نشاط توظيف الأموال هو نشاط متخصص ويتوقف استمراره على موافقة السلطات على ذلك وفي حالة عدم الموافقة تبقى الشركة قائم وفقاً للقانون رقم ١٥٩ سنة ١٩٨١ واختتم قوله بان القول الفاصل في هذه القضية في يد المسؤولين وحدهم



المصدر : الجهورية

التاريخ : ٢٦ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في قضية الريان: بكى الريان الكبير.. في قفص الاتهام

٢٦ شريط احاديث

لمحادثات الريان

الداخية والخارجية

قررت محكمة جنايات الجزيرة أمس تأجيل نظر قضية (الريان) الكبرى لجلسة اليوم لاستكمال فحص احراز القضية وسماع طلبات الدفاع عن المتهمين .. قامت المحكمة وعلى مدى ثلاث ساعات ونصف الساعة بفحص الاحراز المتضمنة لاوراق ومستندات وتحقيقات النيابة والتسجيلات لمحادثات الريان .

نودي على المتهمين الثلاثة عشر فتيين حضور عشرة منهم وهم : احمد توفيق عبد الفتاح الريان ، توفيق عبد الفتاح ، محمد توفيق عبد الفتاح ، منير محمود جودة ومحمد عبد الخالق محمد ، جورج عزت فوزي ، ماجد ابو بكر الصديق ، مسعد فرج عبد الفتاح ومحمد حسن محمد حنوت وحسن مديولى احمد جبر .

ولم يحضر جلسة الامس ثلاثة هم المتهم العاشر جعفر طاهر محمد حسن (فارب) والمتهم الحادي عشر احمد نبيل حسن فولانكو والمتهمة رقم ١٢ سحر ابو بكر على لطفى .. قررت هيئة الدفاع عنهم انه لم يتم اعلانهم .

قام حسين طنطاوى مدير الادارة الجنائية واحمد رمضان بتلاوة قرار

عقدت المحكمة اولى جلساتها برئاسة المستشار د. محمد حنبلى عبد اللطيف وعضوية المستشارين رشدى راغب عمار وعبد اللطيف وعضوية المستشارين رشدى راغب عمار وعبد الظاهر عبد الحكم بحضور المستشارين حلمي خليفة النائب العام المساعد وساهر درويش المحامى العام المشرف على ادارة الاموال المتحفظ عليها وحسن الشربيني المحامى العام لنيابة الشئون المالية والتجارية واحمد ادريس رئيس النيابة ، بأمانة سر حسين طنطاوى مدير الادارة الجنائية واحمد رمضان وعبد الحميد بيومى .

بدأت الجلسة فى الحادية عشرة و٢٥ دقيقة شهدها العديد من رجال الاعلام والصحافة والتلفزيون والاناعة ووكالات الاتهام المحلية والاجنبية واهالى المتهمين وهيئة الدفاع عنهم .



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٦ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

منذ عام ونصف لا محبوس بسجن أبي زعل بينما الاب بسجن الاستقبال بطره وقد احتضن الاب والابن بعضهما من خلال الشباك الفاصلة ما بين قفص الاتهام .

● اراد محمد الريان التخفيف عن والده فروي عليه قصة حلمه في المنام امس الاول عندما التقى بشقيقه المرحوم فتحنى وقال له الاخير كنت اتمنى ان اكون محبوساً لمدة سنة ولا ليلة في القبر !!!

● رفع المتهم محمد الريان اذان الظهر في الثانية عشرة وعشر دقائق أثناء قيام المحكمة بفض الاحراز في القضية فلزمت القاعة الصمت حتى انتهى من الاذان - ثم عاد محمد لاقامة الصلاة فقام والده بالتيمم ووقف الابن احمد بجوار الاب توفيق متجاورين في قفص الاتهام رقم ١ بينما كان الابن محمد يوم الصلاة في القفص الثاني ..

● عقب انتهاء الجلسة وعند الباب الرئيسي خارج المحكمة وفقت جماهير غفيرة من المودعين في مجموعات متلهفة يسألون عن مصير اموالهم وماذا تم داخل المحكمة ..

قالت سهير غانم (ربة منزل) انها اودعت ٦٠ الف دولار تعويشة عمرها على مدى ٢٠ عاماً امضتها مع زوجها المهندس الكيمائي باحدى الشركات الامريكية وعطب وفاته منذ ثلاثة اعوام اصطحبت اولادها الاربعة وعانت الي القاهرة والتحقوا بالجامعة الامريكية وتواجه مشكلة المصروفات الجامعية بالدولار وتأمل في اعادة مالها ..

وانضمت اليها جارلتها قليلة بانها اودعت لدى شركات الريان ٩٠ الف جنيه مدخرات ١٢ عاماً امضتها وزوجها الطبيب في السعودية .. وليس امامها اي مورد رزقي وتأمل في اعادة ولو جزء من مستحققاتها لتواجه اعباءها الاسرية .

المتهمون في القضية

١ - احمد توفيق عبدالفتاح الريان - ٢٣ سنة - رئيس مجلس ادارة شركة الريان للمعاملات التجارية والشريك المتضامن في شركة الريان للاستثمار وتوظيف الاموال ..

وصور المستندات وتقريرات لشرطة ومحادثات تليفونية بين المتهم احمد الريان وعملاته وبينه ووكر وبينه وبين زوجته .. وتقرير اللجنة المشككة بمعرفة نيابة الشئون المالية والتجارية عن حسابات لتعاملات شركة الريان . استغرق فض الاحراز حوالي ثلاث ساعات وتبقى حرز واحد سيتم فضه اليوم .

وفي نهاية الجلسة التي استغرقت ثلاث ساعات ونصف الساعة طلب الدفاع التأجيل للاطلاع والاستعداد .. والافراج عن توفيق عبد الفتاح الريان حيث انه محبوساً منذ ١٨ شهراً . وقررت المحكمة التأجيل لجلسة اليوم لاستكمال فض الاحراز .

صور من المحكمة

● اكتظت قاعة المحاكمات الكبرى بأرض المعارض بمدينة نصر - باعداد كبيرة من المودعين .. وعيونهم تتجه الى قفص الاتهام رقم واحد ويدخله الاب توفيق عبدالفتاح الريان .. والابن احمد توفيق الريان المتهم الاول في القضية بينما وقف المتهم الاول بينما وقف المتهم الثالث محمد توفيق الريان في القفص المجاور .. ثم باقى المتهمين الحاضرين وعددهم سبعة في القفص رقم ٢ ..

● بلغت اوراق تحقيقات القضية ٤٠٠٠ صفحة فرستكيب ..

● حضر جلسة امس ٢٢ محامياً موكلًا عن المتهمين بينهم ثلاثة للدفاع عن

احمد الريان وهم مدوح الوسيلى صقر وعزمى يوسف وعن باقى المتهمين منهم رجاء عطية المحامى عن المتهمة رقم ١٢ وعاطف الحسينى واحمد رشاد ونيل ومحمد رشاد لبيه ومحمود شعبان ..

● حضرت امس ١٤ سيدة من زوجات واقارب المتهمين بينهم ثلاث منقبات تجمعن من الثامنة صباحاً امام الباب الرئيسي للمحكمة وتم ادخالهن بعد اتخاذ الاجراءات الامنية ..

● ارتدى احمد الريان وشقيقه محمد زى السجن (البهلة الزرقاء) بينما ارتدى الاب جلاباً رمادياً وقد اجهش في البكاء عندما شاهد ابنه محمد الذي لم يشاهده

الاتهام ويتضمن امتناعهم عن رد مبالغ مستحقة لاصحابها وارتابهم لهذه الجرائم خلال الفترة من ٦ سبتمبر ٨٢ حتى ٨ نوفمبر ٨٨ بدوائر المعجزة ويولاي الكسور ومصر الجديدة والمتنزه .

وسأل رئيس المحكمة المتهمين عن المحامين الموكلين عنهم وتم اثبات ذلك بمحضر الجلسة .. ثم سأل المتهمين واحداً تلو الاخر عن التهم المنسوبة اليه فأنكر كل منهم :

تعويض مؤقت

وتقدم محمود نريسي هاشم المحامى عن نفسه وعن بعض المودعين ليقرر انه يدعى مننيا ضد المتهم الاول احمد توفيق عبد الفتاح بمبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت .. ومثلها عن فوزية عبد الخالق البكرى وماجدة محمد عبد الخالق وهدى سيد احمد فهسى والقاصرين سامح وابمان ممدوح البكرى واللواء ممدوح البكرى .

ورد من قفص الاتهام احمد توفيق الريان .. هذه الدعاوى اقامها المحامى في محكمة جناح بولاي الكسور وقد صدر الحكم بوقف سير الدعوى فيها .. وسألت المحكمة المحامى فآلر بصحتها بعد ان صدر حكم على احمد الريان بالحبس ٣ سنوات في هذه الدعوى وطلب المحامى اجلا لاعلان المتهم بهذه الدعاوى المدنية ..

وهنا نادى احمد الريان وقال محدثا رئيس المحكمة .. من فضلك سجل هذا - وهو يعنى ماورد على لسان المحامى .. فأمر المستشار د. حسنى بأثبات ان الدعاوى الخمس قد اوكلت .. ووجه كلامه للمتهم احمد الريان .. تحب تضيف شيئا .. قال المتهم في هذه الجزئية لاضيف شيئا .

ثم تقدم المحامى محمد موسى عن اللواء محمد حسنين السيد وادعى مننيا ضد المتهمين الاول والثانى وطلب تعويضاً مؤقتاً قدره ١٠١ جنيه .

فض الاحراز

وبدا المستشار د. حسنى رئيس المحكمة في فض احراز القضية وعددها ٤ مظاريك كبيرة ومندوقين كرتون متوسط و٢٦ شريط تسجيل وجميعها تتضمن اوراق ومستندات



المصدر : الجريدة

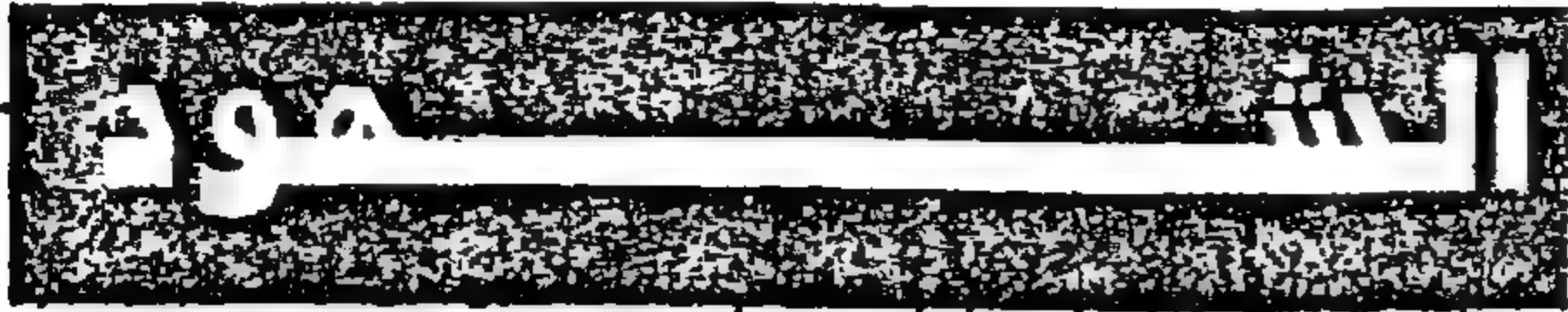
التاريخ : ٢٦ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تابع الجلسة

كمال عبد الجابر

السيد المعبدى



- محمد حسن لج النور - ٤٩ سنة - رئيس الهيئة العامة لسوق المال .
- عبد الحميد محمد محمد ابراهيم - ٤٤ سنة - رئيس قطاع عمليات السوق بالهيئة العامة لسوق المال .
- مصطفى محمد شوقي - ٧٣ سنة - محاسب قانوني ورئيس اللجنة المشكلة بقرار النيابة العامة والمعين من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات لاعتماد المركز المالي لشركتي الريان .
- مصطفى محمد راغب - ٥١ سنة - محاسب قانوني ونائب رئيس اللجنة السابقة ..
- محمد محمد فهمي - ٥٩ سنة - محاسب قانوني وعضو اللجنة السابقة .
- محمد شريف عبد السلام - ٤٤ سنة - محاسب قانوني وعضو اللجنة .
- أحمد محمد عثمان - ٥٥ سنة - مدير عام البحوث بالهيئة العامة لسوق المال وعضو اللجنة .
- سعد عبد الحميد أحمد - ٣٧ سنة - باحث اقتصادي بهيئة سوق المال .
- محمد فتحي محمود - ٥٢ سنة - نائب مدير عام إدارة النقد بالبنك المركزي .
- فاروق مصلحي عبد الله - ٥٠ سنة - مفتش ممتاز بالرقابة على البنوك بالبنك المركزي .
- عدلان عبد الرحمن خضر - ٤٥ سنة - خبير بإدارة الخبراء وقضايا النقد وعضو اللجنة ..
- صلاح الدين أحمد فودة - ٤٥ سنة - خبير بإدارة الخبراء وقضايا النقد وعضو اللجنة ..
- جاسر فهمي عويس - ٥٠ سنة - رئيس شعبة شئون البورصات بسوق المال .
- مجدى أحمد عبد الرؤوف حشيش - ٥٥ سنة - محاسب قانوني ومراقب حسابات الريان .
- محمد فريد عمارة - ٥٨ سنة - طبيب بشرى .
- أبو سريع صالح - ٤١ سنة - باحث بوزارة الخارجية .
- محمد حسنين السيد - ٥٠ سنة - لواء متقاعد .
- زينب محمد عبد الفتاح - ٣٧ سنة - مدرسة بامهابة الثانوية الصناعية .
- أميمة أبو العينين البلاسى - ٢٨ سنة - .
- السيد أبو العينين الرفاعى - ٢٩ سنة - .
- عصام الدين أمين توفيق - ٤٥ سنة - .
- رضا عبد الوهاب عبد النبي - ٣٠ سنة - مراجع حسابات بميلاء القاهرة الدولي .

- ٢ - توفيق عبد الفتاح جبرى -
- ٧٣ سنة - المشرف بشركتى الريان ..
- ٣ - محمد توفيق عبد الفتاح - ٣٦ سنة - عضو مجلس إدارة شركتى الريان ..
- ٤ - منير محمود محمد جوده - ٤٤ سنة - مدير عام شركتى الريان ..
- ٥ - محمد عبدالخالق أحمد - ٣٣ سنة - موظف بقسم البنوك والمعاملات الخارجية بشركة الريان للمعاملات المالية ..

- ٦ - جورج عزت فوزى - ٣٥ سنة - مدير شركة امكو للسياحة .
- ٧ - ماجد ابو بكر الصديق - ٣٣ سنة - صاحب مكتب توريدات عامة ..

- ٨ - مسعد فرج عبد الفتاح - ٣٥ سنة - موظف بالعلاقات العامة لشركة الريان ..
- ٩ - محمد حسن محمد حتوت - ٣٧ سنة - تاجر سيارات ..

- ١٠ - جعفر طاهر محمد حسن - هارب ..
- ١١ - أحمد نبيل حسن فولانكو - ٣٣ سنة - مدير مكتب دار الكتاب العربى ببيروت ..
- ١٢ - سحر ابو بكر على لطفى - ٣٥ سنة - سكرتيرة بمكتب تمثيل شركة لحامكوم ..
- ١٣ - حسن مديولى احمد جبر - ٤١ سنة - موظف بشركة الريان للمعاملات المالية .



المصدر : الاصرار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ فبراير ١٩٩٠

●● الجلسة الأولى لنظر قضية الريان :

أحمد الريان وثيقه ووالدهما والمتهمين ينكرون التهم المنسوبة اليهم ٧ دعاوى مدنية ضد المتهم الأول.. والمحكمة تستكمل فض احوال القضية اليوم

وسط اجراءات امن مشددة .. بدأت امس محكمة جنليات الجيزة نظر قضية الريان التي تضم ١٣ متهما يتقدمهم أحمد توفيق عبدالفتاح رئيس مجلس ادارة شركة الريان ، وتواصل المحكمة اليوم فض احوال القضية التي تضم مثلث المستندات والوثائق والتسجيلات عن معاملات الريان المالية وحجم ابداعاته وعدد المساهمين والمودعين ، وقد انكر المتهمون العشرة الذين حضروا الجلسة التهم المنسوبة اليهم .

وقد شهد الجلسة التي عقدت في قاعة المحاكمات الكبرى بأرض المعارض بمدينة نصر نحو ١٥٠ مودعا بالاضافة الى أسر المتهمين

ول الساعة الحادية عشرة والنصف عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار الدكتور حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدي عمار وعبدالظاهر عبدالعظيم ، ومثل الادعاء المستشارون حلمي خليفة النائب العام المساعد وحسن الشربيني المحامي العام لنيابة الشئون المالية والتجارية وساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام واحمد ادريس رئيس النيابة وحضور حسين طنطاوي مدير عام الادارة الجنائية وامانة سر احمد رمضان .

ول بداية الجلسة نودي على المتهمين لاثبات حضورهم حيث تبين تخلف ثلاثة منهم لعدم اعلان اثنين منهم واعتذار المتهم الوحيد سحر ابوبكر ، ثم تلا حسين طنطاوي قرار الاحالة الذي تضمن التهم المنسوبة للمتهمين ومن بينها عدم اخطار هيئة سوق المال في الموعد المقرر بالمركز المالي للشركة ، وعدم تمكين المحاسبين القانونيين من الاطلاع على المستندات ، ودعوة الجمهور للاكتتاب دون اذن من وزير الاقتصاد وعدم الالتزام بتحويل ارصدة الشركة من الخارج لايداعها تحت اشراف البنك المركزي .

وعقب ذلك واجه رئيس المحكمة كل متهم على حدة بالتهم المنسوبة اليه فانكروا جميعا ، وسأل رئيس المحكمة عما اذا كان هناك مدعون بالحق المدني فتقدم محمود دردير المحامي وادعى في مواجهة المتهم الاول بتعويض مؤثقت ١٠١ جنيه كما ادعى مدنيا عن ٥ مودعين آخرين بموجب توكيلات عامة صادرة اليه وانضم اليه اثنان من

تابع الجلسة : مريد صبحي محمود النوبى

المحاميين قررا انهما سبق لهما الحصول على احكام جنائية من محكمة جناح بولاق الدكرور التي قضت غيابيا بحبس أحمد الريان ٣ سنوات مع الشغل وكفالة ١٠ آلاف جنيه في كل قضية ، ورد المتهم من داخل القلص بأنه عارض في هذه الاحكام لقضت المحكمة بايقاف هذه الدعاوى .

ثم بدأت المحكمة في فض احوال القضية وعددها ستة احوال حيث تم خلال الجلسة فض خمسة منها ومن بين محتوياتها كشف ابداعات شركة الريان للمعاملات المالية وكشف حركة الايداع بالبنوك والتحويلات والشيكات للعملاء وكشف حسابات بعدد من البنوك بالعملية المحلية والدولار الامريكى وملفات بعض العملاء وبيان معتمد بحركة الايداعات والمسحوبات من الدفعات والعائد بالجنيه المصرى

والدولار وبيان باعداد العاملين بشركة الريان ونسخة بعدد المساهمين بشركة الريان للمعاملات المالية ونسخة توضح مجموعة من البائعين والمشتريين لأسهم الشركة و١٢ كشفا بحصر الايداعات بالنقد الاجنبى بخزينة الشركة ونسخة بكشف حركة الايداعات بالبنوك والتحويلات وحساب الافراد بالاضافة الى عشرات المستندات المختلفة .

وقد حوى الحز الخامس ٢٣ شريطا مسجلا تضمن عدة احاديث تليفونية للمتهم الاول مع زوجته وشخص امريكى يدعى جون ووكر تمت كلها خلال على ٨٦ و ٨٩ وامرت المحكمة باستخراج تقارير الاستماع وابقاء شرائط التسجيل في المظاريف ثم اعادتها مرة اخرى وتحرير الصندوق بالشعاع الاحمر . وقبل نهاية الجلسة طلب الدفاع ختم الاحراز على الجانبين بختم المحكمة وتصوير تقارير التفريغ وتوزيعها واعتبارها جزءا لا يتجزأ من ملف القضية كما رفض المحامون سماع اى من الشهود الا بعد تصوير الاوراق والاطلاع عليها والتمس محامى المتهم الثانى توفيق الريان اخلاء سبيله لكبر سنه حيث انه قضى في الحبس ١٨ شهرا ولا يخشى هروبه او اتصاله بالشهود وقال احد المحامين ان التهمة الموجهة الى جميع المتهمين جنحة وطالب الدفاع برفع التحفظ على اموال المتهمين حتى تستطيع أسرهم ايجاد نفقة مالية يتعيشون منها كما طالب المحامون بتأجيل القضية للاستعداد والاطلاع لتقديم الدفوع . وتحدثت المحكمة استمرار فض باقى الاحراز في جلسة اليوم .



المصدر: الأحرار

التاريخ: ٢٦ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وبدأت محاكمة

الريان

١٢ متهمًا فُدعوا

ألف أسرة

وسجلوا ١٢٠٠ طيعة

جنسية

مسير أموال المودعين في أكبر شركات لتوظيف الأموال



المصدر : الأحرار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ فبراير ١٩٩٠

الريان المودعون معرضون لخسارة أكثر من ٥٠ % من ايداعاتهم

السفد : أصدر صكوكا بخمس عمليات

الشريف رد الأموال على دفعات ربع سنوية

بدأت أمس الأحد في أرض المعارض بمدينة نصر محاكمة أحمد الريان و ١٢ منتهمة آخرين استولوا على أموال ٥٨٨ الف مودع ورفعوا ردها وفشلوا في توفيق أوضاعهم وطوال الشهور التي أمضاها الريان محبوسا حاول يشتري الطرق خداع الحكومة والمودعين حيث أبدى استعدادا لرد الأموال بشرط الإفراج عنه أولا حتى يتمكن من استرداد أمواله المهربة للخارج ووضع جدول زمني لرد الأموال لكن هذه الحيل لم يكن لها نصيب من النجاح فاستمر محبوسا حتى موعد محاكمته



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٦ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعتبر شركات الشريف والسعد والريان اكبر ثلاث شركات عملت في مجال توظيف الأموال قبل قانون شركات تلقي الأموال في يونيو عام ١٩٨٨ وإذا كانت شركتا الشريف والسعد قد نجحنا في توفيق اوضاعهما مع القانون الجديد وبدأتا في تنظيم امورهما مع هذا القانون والعمل في اطار احكامه فان شركة الريان انتهت امرها باحالة صاحبها الى المحكمة والسؤال الذي يفرض نفسه الان وينتظر المودعون الاجابة عنه بغارغ الصبر : ما هو مصير اموال المودعين في هذه الشركات الثلاث ... وماهي امكانية رد هذه الاموال لأصحابها ... وفي حالة امكانية رد الاموال فكيف ؟ ومتى ؟

الاصول يجب ان يوضع تحت جهاز او ادارة امينة للبيع فيه باحسن الشروط ان يقوم الجهاز بتسلم الاصول عند قيمة تقديرية تقع في منتصف المسافة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية المقدرة وان تعمل بعض من الجهات تلك القيمة كالبنوك التجارية وشركات التأمين او صناديق الادخار ومعاشات بضمنان الادخار ومعاشات بضمنان الاصول وبدون فوائد او مقابل فوائد تتحملها الخزنة العامة وان تدفع القيمة مرة واحدة لأصحاب الايداعات عن طريق قسمة الغرماء ..

اما بالنسبة لما قيل عن صرف نسبة من اموال صفار المودعين فانه تجرى حاليا اجتماعات مكثفة يشارك فيها جميع الاطراف المعنية بقضية الريان تحت اشراف الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء لبحث كيفية صرف جزء من مستحقات المودعين بناء على توجيهات سياسية ... وحتى الان لم تتحدد نسبة الصرف فهناك

يتحدد التوزيع طبقا للنسبة المتاحة للصرف فاذا كانت الحصيلة بنسبة ٦٠٪ من اجمالي مستحقات المودع يحصل كل مودع على نسبة ٦٠٪ من اجمالي مستحقاته ويتساوى هنا صاحب الودائع الكبيرة مع صاحب الودائع الصغيرة ويشترك الجميع في تحمل الخسارة بقدر متساو ... لان الشركة تعتبر في حالة تصفية . اذا كان هذا الرأي القانوني ... فما هو الرأي الاقتصادي في رد اموال المودعين بالريان ؟

خسائر جسيمة

يؤكد خبراء الاقتصاد ان المشاركين في شركات الريان قد تعرضوا لخسائر جسيمة قد تزيد على نصف رؤوس اموالهم لاسباب رئيسية وهي دفع عوائد تحت حساب الأرباح من رؤوس اموال المبالغ المتلقاة وخسائر التعامل في سوق الأوراق المالية بالخارج خاصة من خلال ايام ازمت هذه السوق وخسائر التعامل في سوق العملات الأجنبية وسوق الذهب .

ويرى الخبراء انه بالرغم من اهمية الجهود التي تبذل لاسترداد الاموال من الخارج الا ان نتائجها هامشية وايضا الجهود التي تبذل من قبل النيابة العامة والمدعي العام الاشتراكي اذ لن يكون لها تأثير يذكر على زيادة حقوق المودعين وربما قد يكون لها جدوى في معاقبة الجناة والمقصرين .

ويؤكد الخبراء ان احسن الحلول لرد الاموال وليس تشغيلها فالتشغيل لن يعرض عن الخسائر كما ان هذا التشغيل له مخاطره واذلك فان بيع

الانظار كلها تتجه الى محاكمة الريان والتي بدأت امس والمتهم فيها ١٢ متهما بتهمة ارتكابهم ٥٠ مخالفة للقوانين حيث خدعوا ١٨٨ الف اسيرة واستولوا على مليار و ٧١٥ مليون جنيه .

ومن اهم التهم الموجهة اليهم ... الامتناع عن رد اموال المودعين وعدم ارسال اخطارات قانونية لسوق المال كما رسمها قانون تلقي الاموال ٤٦ لعام ١٩٨٨ بالإضافة الى عدم الالتزام بنقل ارصدة الشركة الموجودة بالخارج الى احد البنوك المعتمدة الخاضعة لاشراف البنك المركزي .

يقول مسئول بالنيابة اذا حكمت المحكمة بادانة الريان فسيكون هناك اتجاهان : الاول بالنسبة للأموال الموجودة في الخارج المانيا وسويسرا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فعلى الحكومة ان تقوم برفع دعوى قضائية امام القضاء المحلي بتلك الدول حتى يصدر قرارا بالافراج عنها . اما بالنسبة للأموال الموجودة تحت التحفظ فقد حدد القانون ٤٦ لعام ١٩٨٨ الحل وينص على انه اذا انتهى الحكم بادانة في قضايا شركات الاموال يجب ان يكون الحكم مشمولا ببيع هذه الاموال لسداد حقوق المودعين اي تصفى الشركة ويتم تسجيل الممتلكات بالبيع لسداد حقوق المودعين من الحصيلة تحت التحفظ . ويتم توزيع هذه الحصيلة كما رسمها القانون حيث توجد ثلاثة احتمالات اما ان تفي الحصيلة بالفرض وهنا لا توجد مشكلة ... واما ان تكون اكثر وتوزع على المودعين حقوقهم ويرد الباقي للمتهم وفي الحالة الثالثة ان تقل الحصيلة عن اجمالي مستحقات المودعين فهنا



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٦ فبراير ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وجهات نظر متعددة داخل هذه الاجتماعات ... فالبعض يرى ان الصرف يقتصر على صفار المودعين والبالغ عددهم ٩٠ ألف مودع من بين ٨٨ ألف مودع وهناك رأى آخر بأن نسبة الصرف يجب ان تجرى لجميع المودعين فكلهم غرماء .. ومن المنتظر ان يتم الصرف لجميع المودعين من حصيلة الاموال السائلة التي تمكنت النيابة العامة من تحصيلها لصالح شركات الريان وفي هذه الحالة ستكون نسبة الصرف اقل من ١٠٪ وتتراوح ما بين ٥٪ الى ٧٪ وعملية صرف نسبة من المستحقات سوف تتم على ضوء مبدئين اولهما عدم تعارض الصرف مع قوانين التحفظ على شركة واموال الريان وثانيهما : عدم الاضرار بقاعدة قسمة الغرماء التي حددها قانون تلقى الاموال ١٤٦ لعام ١٩٨٨ لتنظيمها بعد صدور حكم نهائى فى القضية . واذا كانت هذه الاجراءات الاستثنائية التى يتم بحثها حاليا لاعتبارات اجتماعية للمودعين الا ان مشكلة الريان ستظل قائمة حتى قرار المحكمة .

الشريف : صك لكل مستثمر

اما بالنسبة لشركة الشريف التى تم توفيق اوضاعها واعتمد مجلس الوزراء الموافقة على زيادة رأسمالها فقد حددت برنامجا لاصدار الصكوك وقد بدأت الشركة بالفعل فى اخطار المودعين بمواعيد تسليم صكوكهم . وتضمن برنامج شركة الشريف للتنمية الاقتصادية ان الشركة تصدر صكا واحدا لكل مستثمر

لديها مقابل جميع ودائعته بالشركة مهما كانت حجمها وبالتالي تختلف قيمة كل صك حسب حجم ودائع كل مودع ويترك لكل صك عدد من الكربونات يمثل كل كوبون قيمة دفعة يستحق ردها للمودع فى تاريخ معين حسب القواعد التى وضعتها الشركة فى برنامجها لعمليات رد قيمة صكوك المستثمرين لديها ... ويسجل على كل كوبون اسم صاحب الصك وتاريخ استحقاق قيمة الكوبون والمبلغ الذى يمثله الكوبون من اصل قيمة الصك ويخطر كل مستثمر بشركة الشريف ببيانات الصك الخاص به ومواعيد تسلمه من الشركة ولصاحب الصك خلال مهلة قدرها شهر ان يتفق مع الشركة على جدولة اخرى لاسترداد ودائعه بشرط الا تزيد استرداداته خلال فترة معينة على ما هو مقرر له واسترداده فى ذات الفترة فى نظام الاسترداد المعتمد من الهيئة العامة لسوق المال كما يحق لصاحب الصك اخطار الشركة برغبته فى تاجيل استرداد قيمة كوبون تال له . وهذا هو البرنامج الكامل لشركة الشريف للتنمية الاقتصادية لاسترداد قيمة الصكوك لديها ومواعيد الاستحقاق لكل دفعة . ان يتم رد كل اموال المودعين من اصحاب الصكوك التى تصدرها الشركة على دفعات ربع سنوية يصل عددها الى ١٦ دفعة بواقع دفعة كل ثلاث شهور حسب الجدول والمراحل التالية :

- المستثمر الذى تبلغ جملة ودائعه لدى الشركة ١٠٠٠ جنيه فاقل يحصل على صك واحد بقيمة ودائعه مرفقا به كوبون واحد مقابل جميع ودائعه ايضا ويتم رد قيمة هذا الصك دفعة واحدة خلال الدفعة الاولى . ويبلغ عدد المودعين الذين تتراوح اموالهم من ١٠٠٠ جنيه فاقل والذين يستردون اموالهم فى الدفعة الاولى مرة واحدة ١٤ ألفا و ٤٣٢ مودعا ويمثلون ١٢٪ من اجمالى المودعين بشركة الشريف . اما بقية المودعين الذين تزيد ودائعهم على مبالغ الـ ١٠٠٠ جنيه فيستردون جزءا من ودائعهم يساوى متوسط الالف جنيه . فالمودعون الذين تزيد ودائعهم على ١٠٠٠ جنيه حتى ٢٠٠٠ جنيه يحصلون على صك واحد بقيمة وديعة كل منهم مرفقا به ٢ كوبونات بقيمة ٢ شهور بحيث يكون اجمالى المودعين الذين يستردون ودائعهم فى نهاية الدفعة الثالثة ٢٤ ألفا و ٢٧١ مودعا ويمثلون ٢٠٪ من اجمالى المودعين



المصدر : **الأخبار**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ فبراير ١٩٩٠

بالشركة ويكون باقي المودعين بالشركة قد استردوا جزءا من ودائعهم يساوي متوسط الفى جنيه .
- المودعون الذين تبلغ ودائعهم من ٢٠٠١ جنيه الى ٣٠٠٠ جنيه يحصلون على صك الشركة مرفقا به ٥ كوبونات مقابل جميع ودائعهم ويستردون ودائعهم كاملة في نهاية الدفعة الخامسة ٤٧ الفا و ١٢٨ مودعا ويمثلون ٤٢٪ من اجمالي مودعي الشركة في نفس الوقت الذي يحصل باقي المودعين على جزء من ودائعهم يساوي متوسط ثلاثة الاف جنيه .

- المودع الذي تبلغ جملة ودائعه اكثر من ٣٠٠٠ جنيه ولا تزيد على ٤٠٠٠ يرفق بالصك الذي يحصل عليه من الشركة عدد ٦ كوبونات بقيمة اجمالي ودائعه ويستكمل استرداد اكل امواله في الدفعة السادسة ليرتفع عدد المودعين الذين يكونون قد استردوا ودائعهم كاملة مع نهاية صرف هذه الدفعة الى ٥٦ الفا و ٤٨٧ مودعا وهم يمثلون ٥٠٪ من اجمالي المودعين في نفس الوقت الذي يكون فيه باقي المودعين قد استردوا جزءا من ودائعهم يساوي

متوسط مبلغ الاربعة الاف جنيه .
- اصحاب الودائع التي تتراوح ما بين ٤٠٠٠ جنيه حتى ٦٠٠٠ جنيه يحصل كل منهم على صك بحجم وديعته مرفقا به ٨ كوبونات بقيمة الصك يصرفها على دفعات كل شهر بحيث يسترد كامل وديعته مع نهاية صرف الدفعة الثامنة ليصل عدد المودعين الذين يستردون ودائعهم حتى نهاية صرف هذه الدفعة الى ٧٢ الفا و ٦٤٤ مودعا يمثلون ٦٤٪ من اجمالي مودعي الشركة .

- المودعون الذين تتراوح ودائعهم ما بين ٦٠٠٠ جنيه حتى ٧٠٠٠ جنيه يحصل كل منهم على صك باجمالي وديعته مرفقا به عدد ٩ كوبونات بكامل قيمة الوديعة يتم استرداد قيمة كوبيون كل ٢ شهر بحيث يسترد كامل الوديعة مع نهاية صرف الدفعة التاسعة ليرتفع عدد المودعين الذين يكونون قد استردوا كامل الوديعة مع نهاية صرف الدفعة

التاسعة ليرتفع عدد المودعين الذين يكونون قد استردوا ودائعهم كاملة مع نهاية صرف هذه الدفعة الى ٧٧ الفا و ٦٤٦ مودعا يمثلون ٦٩٪ من اجمالي المودعين بالشركة ويكون باقي المودعين قد استردوا مايساوي متوسط السبعة الاف جنيه مصرى .
- المودعون الذين تتراوح ودائعهم ما بين ٧٠٠١ جنيه حتى ٩٠٠٠ جنيه يحصل كل منهم على صك بقيمة ودائعه مرفقا به ١٠ كوبونات باجمالي الوديعة يصرفها على دفعات كل دفعة مدتها ٢ شهر بحيث ينتهي من استرداد كامل وديعته مع الدفعة العاشرة وليصل عدد المودعين الذين يكونون قد استردوا ودائعهم كاملة مع نهاية هذه الدفعة الى ٧٤ الفا و ٨٧٠ مودعا يمثلون ٧٥٪ من اجمالي المودعين .

- اما المودع الذي تتراوح ودائعه ما بين ١٠ الاف جنيه وحتى ١٢ الف جنيه فيحصل مع صك الشركة على عدد ١٢ كوبونا باجمالي قيمة وديعته يصرف تباعا على دفعات كل شهر بحيث يسترد كامل قيمة وديعته مع نهاية صرف الدفعة الثانية عشرة ويرتفع عدد المودعين الذين يكونون قد استردوا ودائعهم مع نهاية صرف هذه الدفعة الى ٩٢ الفا و ٧٢٢ مودعا يمثلون ٨٣٪ من اجمالي المودعين في نفس الوقت لذي يكون فيه باقي المودعين قد استردوا مايساوي متوسط الف جنيه من اجمالي ودائعهم حيث سيصرف للذين تزيد ودائعهم على ١٢ الف جنيه في هذه الدفعة مبلغ ٢٠٠٠ جنيه ...

- والمودعون الذين تتراوح ودائعهم ما بين ١٢ الف جنيه ولا تزيد على ١٥ الف جنيه يحصلون على صك الشركة بقيمة وديعته كل منهم مرفقا به عدد ١٢ كوبونا باجمالي هذه الوديعة يتم استرداد قيمتها على دفعات بحيث تنتهي الشركة من رد كل ودائع هذه الفئة مع نهاية الدفعة الثالثة عشرة ويصل عدد المودعين الذين يكونون

قد استردوا كامل ودائعهم مع نهايتها الى ٩٨ الفا و ٢٢٤ مودعا بنسبة ٨٧٪ من اجمالي المودعين بالاضافة الى ان المودعين الذين تزيد ودائعهم على مبلغ الـ ١٥ الف جنيه يكونون قد استردوا مايساوي متوسط المبالغ حيث سيصرف لهم في هذه الدفعة مبلغ ٢٥٠٠ جنيه .
- اما المودعون الذين تتراوح ودائعهم ما بين ١٥ الف جنيه حتى ١٨ الف جنيه فيحصلون مع صك الشركة على عدد ١٤ كوبونا باجمالي قيمة ودائعهم يستردون قيمة كل كوبيون كل ٢ شهر بحيث يستردون كامل وديعته بالشركة مع نهاية صرف الدفعة الرابعة عشرة وبذلك تكون الشركة قد انتهت من رد اموال ١٠١ الف و ٢٧٦ مودعا في هذه المرحلة بما يمثل ٨٩,٥٪ من اجمالي المودعين بها .

- اما المودع الذي تتراوح ودائعه ما بين ١٨ الف جنيه حتى ٢١ الف جنيه فسيحصل مع صك نهاية صرف الدفعة الخامسة عشرة ويصل عدد المودعين الذين يكونون قد استردوا اموالهم بصرف هذه الدفعة الى ١٠٣ الاف و ٨٦٥ مودعا بنسبة ٩٢٪ من مودعي الشركة . وتنتهي شركة الشريف للتنمية الاقتصادية من استهلاك قيمة كل الصكوك التي تصدرها للمودعين بها في الدفعة السادسة عشرة حيث سيحصل المودعون الذين تزيد حجم ودائعهم على اكثر من ٢١ الف جنيه على ١٦ كوبونا باجمالي وديعة كل منهم حسب حجمها يتم صرف قيمة كل كوبيون كل ٢ شهر بحيث يحصل في الدفعة السادسة عشرة على باقي ودائعه بالشركة وتكون الشركة قد قامت برد كل الاموال التي تلقتها من المودعين قبل صدور قانون شركات تلقى الاموال .

السعد : الرد

خلال ٣ سنوات
اما بالنسبة لصكوك الاستثمار



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ فبراير ١٩٩٠

التي يصدرها اشرف السعد للمودعين بشركات السعد الثلاث التي تم توفيق اوضاعهم ويتم اخطار المودعين بها بطلبات مسجلة على منازلهم لتسلمها من الشركة ... فقد تضمن برنامج اصدار الصكوك ومواعيد استحقاقها ان يتم استهلاك قيمة هذه الصكوك على دفعات نصف سنوية كل ٦ شهور وتنتهي عمليات الرد بالكامل بعد ٢ سنوات بالنسبة للمودعين بالجنيه المصري و ٤ سنوات للمودعين بالعملة الاجنبية المختلفة .

وتضمن برنامج اصدار الصكوك لشركات السعد الثلاث ٦ فئات مختلفة من الصكوك وهي فئات واحد جنيه او اى عملة اجنبية سبق ان تلقت بها الشركة اموالا من المودعين ١٠٠٠ ، ٥٠٠ ، ١٠٠ ، ٥٠ ، ١٠ جنيه مصري سواء بالجنيه المصري او العملات الاجنبية المختلفة . وتقوم شركات السعد الثلاث بتسليم كل مودع حافطة من هذه الصكوك المختلفة الفئات كل حسب قيمة اجمالى ايداعاته بالشركة . وتضمن برنامج استرداد قيمة هذه الصكوك حسب الجدول الاتي :
O المودعون الذين تصل ايداعاتهم حتى ٢٠٠٠ جنيه يحصلون على اجمالى ودائعهم سواء بالجنيه المصري او بالعملات الاجنبية المختلفة على دفعتين متساويتين مدة كل منهما ٦ شهور أى يستردون وداائعهم كاملة خلال السنة الاولى من توفيق الاوضاع . بينما يحصل باقى المودعين الذين تزيد وداائعهم على

مبلغ الـ ٢٠٠٠ جنيه على ١٤ % من اجمالى وداائعهم خلال السنة الاولى بواقع ٧ % كل ٦ شهور .
O المودعون الذين تتراوح وداائعهم ما بين ٢٠٠٠ جنيه وحتى ٦٠٠٠ جنيه ينهون خلال السنة الثانية من استرداد كامل وديعتهم بصرف الدفعة الرابعة فى نفس الوقت الذى يسترد فيه باقى المودعين الذين تزيد وداائعهم على هذا المبلغ ٣١ % اجمالى باقى وداائعهم لتصل جملة ما يحصلون عليه خلال فترة العامين

الى ٥٠ % من اصل اجمالى قيمة وداائعهم .

وفى خلال السنة الثالثة يسترد باقى المودعين اجمالى باقى وداائعهم على دفعتين متساويتين مهما كان حجم وديعة كل منهم ... ويصل حجم الودائع بالجنيه المصري لدى شركات السعد الثلاث والتي سيتم ردها على دفعات كل ٦ شهور لمدة ٢ سنوات الى ٢٢٧ مليوناً و ١٩٧ الفاً و ٩٥٨ جنيهاً مصرياً منها ١١٧ مليوناً و ٨٧٢ الفاً و ٦٩٨ جنيهاً فى شركة السعد للتجارة والتنمية و ٧٧ مليوناً و ٧٥٦ الفاً و ٣٧٤ جنيهاً فى شركة السعد للاستثمار الصناعى و ٤١ مليوناً و ٨٦٨ الفاً و ٨٨٦ جنيهاً بشركة السعد للتجارة والتنمية و ٧٧ مليوناً و ٧٥٦ الفاً و ٣٧٤ جنيهاً فى شركة السعد للاستثمار الصناعى و ٤١ مليوناً و ٨٦٨ الفاً و ٨٨٦ جنيهاً بشركة السعد للاستثمار الصناعى . ويصل اجمالى المودعين بالجنيه المصري بشركات السعد الثلاث الى ٣٧ الفاً و ٢٠٢ مودع .
O اما بالنسبة للمودعين بالنقد الاجنبى لدى شركات السعد الثلاث فانهم يحصلون على حافطة صكوك ذات فئات مختلفة بنفس العملات التي اودعوا بها وتتراوح فئات هذه الصكوك بين ١٠٠ ، ١٠ ، ٥٠٠ .

من هذه العملات ويتم رد قيمة هذه الصكوك باختلاف انواعها على دفعات كل ٦ شهور بحيث يتم رد كل مستحقات المودعين بالنقد الاجنبى فى فترة زمنية اقصاها ٤ سنوات ... ويتضمن برنامج استرداد قيمة الصكوك بالنقد الاجنبى لدى شركات السعد الجدول الزمنى الاتي :

O فى السنة الاولى يتم رد ١٤ % من اجمالى اموال المودعين بالعملات الاجنبية المختلفة التى تزيد وداائعهم على ٢٠٠٠ وحدة من العملات المختلفة وذلك على دفعتين متساويتين مدة كل منها ٦ شهور .
- اما المودعون الذين تتراوح وداائعهم ما بين ٢٠٠٠ وحدة من

العملات الاجنبية فاقل فسوف يحصلون على كامل قيمة وداائعهم خلال السنة الاولى منها ١٠٠٠ وحدة فاقل خلال الدفعة الاولى والباقى بعد نهاية السنة شهور الثانية .

O فى السنة الثانية يتم رد حصص على دفعتين متساويتين بما يوازى ٢٥ % من قيمة اجمالى ايداعات كل المودعين المتبقية بعد حصص السنة الاولى وذلك باستثناء اصحاب الودائع التى تزيد على ٢٠٠٠ جنيه وحدة من النقد الاجنبى وتصل حتى ٤٠٠٠ وحدة فيحصلون على كل مستحقاتهم كاملة .

O فى السنة الثالثة يحصل اصحاب الودائع التى تتراوح ما بين ٤ الاف وحتى ٦ الاف من العملات الاجنبية المختلفة على باقى كامل وداائعهم فى نفس الوقت يتم رد نسبة ٢١ % لباقى المودعين على دفعتين متساويتين .

O وفى السنة الرابعة يحصل باقى المودعين على باقى وداائعهم كاملة مهما كان حجمها واصدرت شركات السعد صكوكا بخمس عملات اجنبية مختلفة بخلاف الصكوك بالجنيه المصري والعملات التى ستصدر بها صكوك شركات السعد وهى :

صكوك بالدولار الأمريكى تبلغ قيمتها ٢٧ مليوناً و ٩٧٧ الفاً و ٩٩ دولاراً امريكياً .

صكوك بالمارك الالمانى تبلغ قيمتها ٢٢٦ الفاً و ٧١٠ ماركات المانية .

صكوك بالجنيه الاسترلينى قيمتها ٢١٢ الفاً و ٤٠٥ جنيهات .
صكوك بالريال السعودى تبلغ قيمتها مليوناً و ٦٤٠ الفاً و ٨٠٥ ريالاً .

صكوك بالفرنك الفرنسى تبلغ قيمتها ٢١٢ الفاً و ٧٣٥ فرنكا ويصل عدد المودعين بالعملات الاجنبية لدى شركات السعد الثلاث الى ٤٧٠٨ مودعين بينهم ٤ الاف و ٥٢٠ مودعاً بالدولار الأمريكى والباقى بالعملات الاربع الأخرى .



المصدر: الدستور

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٦ فبراير ١٩٩٠

.. ماذا .. بعد أجراس الخطر؟؟

كتبت في الأسبوع الماضي مقالا بمناسبة صدور حكم محكمة شمل القاهرة الابتدائية التي خاصمت بحكمها قانون تلقى الأموال رقم ١٩٨٨/١٤٦ ، وامتنتع المحكمة عن تطبيق نصوصه في النزاع المطروح عليها في الدعويين رقمي ٧٣٥٩ ، ١٩٨٩/٧٨٢٥ ، المقامتين ضد إحدى شركات تلقى الأموال «جانكو العالمية» ، وكان مكن الخطر الذي دقت أجراسه ، ولذا لهذا الحكم ، أن المحكمة قد اقامت الخصومة الدستورية ضد القانون ، تأسيسا على أن السلطة التشريعية ممثلة في مجلس الشعب الحالي قد امتنتع عن تنفيذ أحكام القضاء ، واسقطت الأحكام القضائية الصادرة بإجراء تصحيح أعضائه ، وألقت بذلك ظللا حول مدى دستورية القوانين الصادرة من مجلس الشعب .. لعدم صدورها من مجلس الشعب شكلا وفق أحكام الدستور ، وحجبت نفسها عن تطبيق أحكامه ، وظل حكم القانون معطلا وحتى يفصل في الدستورية .

وقد اتصل بي العديد من علماء القانون ، والمشتغلين به ، والمهتمين بتطبيقه ، كما اتصل بي كذلك غيرهم على كافة مواقع عملهم من المسئولية ، أو على قمتها ، معبرين عن تأكيدهم ، أو تقديرهم ، أو قلقهم لهذا الوضع الشاذ ، الذي لم تشهده مصر من قبل ، وادركت أن دقات تلك الأجراس الخطرة تجد واقعها بين الراد المجتمع بأسره ، وهو ما فرض على حكم صفتي عن بعض المدعين في الدعويين ، أن اتربص مدى تلك الأجراس في حياة سلطات المجتمع الثلاث .. خاصة وإن الحكم قد صدر بمناسبة قانون «تلقى الأموال» ، وإن الهيئة العامة لسوق المال كانت ممثلة وخصما في الدعويين ومن ثم فإن الحكم حجة عليها فيما قضى به ، ويمتنع عليها تطبيق حكم القانون رقم ١٩٨٨/١٤٦ ، كما أن حالة القلق والاضطراب التي أصابت المواطنين من جراء عدم تطبيق هذا القانون والشك حول دستوريته وغيره من القوانين .. لهم الحق كل الحق في مطالبة أجهزة الدولة وسلطاتها بالتعويض ، لما سببه هذا الوضع الشاذ والخطأ الشديد بتعطيل مصالحهم والاضراب بها ، سواء قضى بالدستورية أو بعدم الدستورية لتأخر الفصل في استئداء حقوقهم .. لسبب يتصل بالمشروعية الدستورية .. أو الامتناع عن تنفيذ أحكام القضاء وتعطيل أحكام القانون .

وللحقيقة أقول إن الواقع كان أخطر من تلك الأجراس .. وأقوى من دقاتها .

١ - فمازالت السلطة التشريعية - مع قيام ظلال الشك حول قيامها ، حسبا الفصحت عنه تلك الأحكام القضائية ، ممتنعة عن تنفيذ تلك الأحكام .. وماضية في مناقشة أهم مشروعات القوانين واعظمتها في حياة المواطنين والتي طال انتظارهم لها ، كتنظيم العلاقة بين الملك والمستاجر سواء بالنسبة للأماكن المؤجرة ، أو الأراضي الزراعية .. والقوانين التجارية والبحرية .. والعلاقة بين التجار .. وغيرها من القوانين .

كما أنها ماضية كذلك في مناقشة اتفاقيات التعاون بين دول مجلس التعاون العربي في مجال تنظيم وتشغيل وانتقال القوى العاملة والتبادل التجاري وغيرها من المشروعات الهامة التي لها صيغة دولية ، وهو أمر على عظيم خطره .. يهددها فيما لو قضى بعدم دستورية أي من تلك القوانين وعندئذ لا يشفع للمجلس أن يكون سيد قراره ..

٢ - ثم مازالت السلطة التنفيذية بأجهزتها عند موقفها من عدم المبادرة إلى تنفيذ أحكام القضاء الصادرة في شأن مجلس الشعب .. وماضية كذلك في تنفيذ أحكام القوانين الصادرة عن تلك الدورة .. حتى تلك التي امتنتع المحاكم عن تطبيقها وأحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا بعد أن خاصمتها وأقامت بشأنها الخصومة الدستورية ، ويؤكد قانون المحكمة الدستورية العليا أن الحكومة دائما هي من نوى الشأن في الدعاوى الدستورية ، ومكن الخطر في المراكز القانونية التي تترتب عن تنفيذ تلك القوانين ، فيما لو قضى بعدم دستوريته .. كقانون تلقى الأموال وغيرها من القوانين الأخرى ، والتي بلغت كما أشرنا من قبل وحتى الآن ٦٩٠ تشريعا وخاصة في المسائل الجنائية .

٣ - ثم والأهم .. مازالت المحكمة الدستورية العليا لم تتأهب للنظر في



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٦ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تلك الخصومة الدستورية لقانون تلقى الاموال ، والتي اقامتها ضده احدى دوائر السلطة القضائية رغم صدور هذا الحكم منذ ٨ فبراير الحالى ، ولم تعقد بعد جلساتها الدائمة والدائبة للفصل في تلك الخصومة ، حتى تستقر الشرعية الدستورية في البلاد .. ولحقق فلان لها كل الحق .. لانه لم يتصل الى علمها بعد وحتى الان تلك الخصومة الدستورية ولم تقيد بجداولها حتى الان .. وهو امر جد خطير !!

٤ - ويبدو غريبا ان اجد حتى الان ملفي الدعوى رقمي ٧٣٥٩ ، ٧٨٢٥ لسنة ١٩٨٩ المحكوم فيها بالخصومة الدستورية والايلاف والاحالة للمحكمة الدستورية العليا مازال هذان الملفان قابعين بقلم كاتب محكمة شمال القاهرة وحتى كتابة هذه السطور ، والسبب الظاهر ان قلم المطالبة يبحث عن من يسدد رسم الدعويين ، ولعله ليس هناك من الاسباب الاخرى الخفية التي تستهدف تعطيل ارسالها للحيلولة بينها والمحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية القوانين .. وهو في كل الاحوال ليس في صالح اجد على الاطلاق !!

واقول ليس في صالح الحكومة ذاتها ، ولا اي سلطة فيها .. ان يظل الشك في الدستورية قائما في اي من القوانين .. فهذا الريان وعلى سبيل المثال بدأت محكمته في قضية الريان الكبرى منذ الاس من ارتكابه عدة افعال جنائية ، تعتبر جنائية وفقا لاحكام قانون تلقى الاموال .. والمصلحة كل المصلحة ان يغلق باب الدفع بعدم الدستورية .. او المنازعة حول الخصومة الدستورية ضد القانون .. او ان تظل تلك الخصومة معلقة .. للاطلاع في امد النزاع والاضرار بمصالح المودعين .. وهو احد الامثلة الخطرة التي يمكن ان تحدث لكل التشريعات التي صدرت عن مجلس الشعب ..

وهكذا فمازال الاجراس .. تدق خطرا .. وتزايد دقاتها .. ويعظم خطرها .. ولكنها مع شديد الاسف تدق في واد .. وتصب خطرها في ذات الوادي .. ولكن السلطات ، ومع شديد الاسف ايضا في واد آخر .. وهو خطر جلل .. فلماذا بعد ؟ !!

دكتور شوقي السيد المحامي



المصدر : الاحد ٢٠٠٢

التاريخ : ٢٧ فبراير ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أحمد الريان يطلب الإفراج عنه لتسهيل شركاته ومصانعه خلال ٦ شهور

النيابة : المتهم يتلاعب بعواطف المودعين.. ونسأله

أين المليارات التي يملكها وأرصده بالبنوك صفر

جلسة مثيرة في قضية الريان امس :

شهدت امس محكمة جنائيات الجزيرة جلسة مثيرة في قضية الريان التي تنظر بقاعة المحاكمات الكبرى بأرض المعارض بمدينة نصر حيث سمحت المحكمة للمتهم الأول أحمد الريان بالحديث من داخل قفص الاتهام لرجاء المحكمة الإفراج عنه لاستعادة اموال الشركة في الخارج وإدارة أعماله. وتشغيل شركته ومصانعه خلال ٦ شهور فقط تحت اشراف المحكمة لرد اموال المودعين الذين أكد أن عددهم ١٧٤ ألف مودع وليس ١٨٨ ألفا كما جاء في قرار الاحالة وذكر أن هناك اموالا كثيرة للشركة والمودعين لم تقم النيابة بحصرها. وقامت المحكمة خلال الجلسة بغض الحزب الاخير الذي تبين أنه يضم ١٦ شريط تسجيل لحادثات تليفونية بين أحمد الريان ومدير شركته بالخارج وبينه وبين اشخاص آخرين.

تابع الجلسة مريد صبحي محمود النوبى

أحمد رمضان.. وفي بداية الجلسة تولى على المتهمين حيث تبين تخلف ثلاثة عن الحضور هم : جعفر طاهر (كويتي) وأحمد نبيل حسن (لبناني) وسهر أبو بكر وطلب أحد الحامين من المحكمة السماح لبعض زملائه الذين يقفون امام الباب الخارجى بالدخول لحضور الجلسة فاستجابت المحكمة لطلبه وأثبت محامى المتهم العاشر الكويتي أن موكله لم يتمكن من الحضور لعدم اعلانه بأمر الاحالة كما أنه لم يسأل في التحقيقات وقدم عنوانه للمحكمة وهو الكويت - سوق المناخ - البيت الخليجي العقارى وطلب اعلانه على هذا العنوان اعلانا قانونيا فقال المستشار ساهر درويش ممثل النيابة بأن هذا محل عمله فرد الدفاع أنه العمل والاقامة معا كما قدم محامى المتهم الحادى عشر اللبناني محل اقامته ببيروت وهو ٢٢ ثلة الخياط شارع الراشد عمارة زنوبين وطلب

الريان في قفص واحد

وقد استجابت المحكمة لطلب أحمد الريان بإيداع شقيقه محمد في القفص مع والده حيث تم ايداع الثلاثة معا في قفص واحد عقب احضارهم في العاشرة الا ربعا من محبسهم حيث يقضى محمد الريان عقوبة الحبس لمدة عامين بسجن أبو زعبل بينما أحمد الريان مع والده بسجن استقبال طره وجلس محمد مع والده في القفص ووقف أحمد الريان يتحدث لبعض المودعين ورجال الاعلام وقال لقد شرفنى فضيلة الشيخ الغزالي ود. عبدالصبور شاهين في ٧/٦/٨٩ وحاولا خلق جو من الثقة بيننا وبين الجهات المسئولة واللجوء للحل الودى من أجل مصلحة المودعين وتم تقديم مذكرة للنائب العام لاخلاء سبيل لاتمكن من ادارة الشركة ورد اموال المودعين الا ان النيابة رفضت وتسائل لمصلحة من لا أدري . كانت المحكمة قد عقدت جلستها في الساعة العادية عشرة الا ربعا برئاسة المستشار د. محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبد الظاهر عبدالحكم ومثل الادعاء المستشارون حلمى خليفة النائب العام المساعد وحسن الشربيني المحامى العام لنيابة الشئون المالية والتجارية وساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام وأحمد ادريس رئيس النيابة وأمانة سر

اعلانه قانونيا وأضاف المحامى أنه يسجل حضوره عن أعضاء مجلس ادارة شركات الهلال بتوكيلات عامة منهم تظلما من امر النائب العام بالتحفظ على بعض الاموال المملوكة لشركات الهلال.

ثم تحدث يوسف صقر محامى المتهم أحمد الريان لطلب استخراج شهادات من بنك مصر ايران وبنك الجمال ترست فرعى

طلعت حرب وجاردن سيتى وبنك ابو ظبى الوطنى وبنك قناة السويس (طلعت حرب) وبنك الاهرام (الألفى) وبنك كريدى سويس (فرع الدقى) بالمركز المالى لموكله وشقيقه المتوفى فتعى وارصدتهما وتحويلتهما في الفترة ما بين ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢ بالعملات المصرية والاجنبية لبيان موقفهما المالى قبل انشاء الشركة .

فض الحزب الأخير

وعقب ذلك قام رئيس المحكمة باستكمال فض الاحراز وتبين انها تحتوى على ١٦ شريط تسجيل تتضمن احاديث تليفونية بين أحمد الريان ويوب ووكيل مدير شركات الريان بأمريكا والخارج وبعض الاشخاص الاخرين ومن بينهم سمير عبدالفتاح بينك الرافدين السعودى . وتدخل المتهم أحمد الريان موجها سؤاله للنيابة .. كيف تم تحريز هذه الاوراق والمستندات لقد دأمت مباحث الاموال العامة مقار الشركة وحملوا هذه المستندات في اجولة فوق سيارات الشرطة .. واخفوا بعض المستندات التي في صالحتنا لقد تم التلاعب بهذه الاوراق .. وكان المرجو أن يتم تعيين حراسة على مقار الشركة دون العبث بمستنداتها

الريان يطلب نفقة شهرية

وأيد محاميه اقوال موكله ثم قدم طلبا لرئيس المحكمة لصرف نفقة شهرية لاسرة الريان حيث سبق لهم التقدم بطلب لمكتب التحفظ ولم يتم البت فيه حتى الان .. وعاد أحمد الريان للحديث مرة اخرى وقال اننى اطالب ادارة التحفظ بمنع العواطف



المصدر : الاحرار

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ٢٧ فبراير ١٩٩٠

فهى ليست فى مصلحة احد فتحت آل الريان ثلث ٥ ملايين دولار قبل الشركة بسنوات .. ولدينا الآن ٢٧ طفلا فى الاسرة من اين ينفقون ؟ ورد المستشار سامر درويش بأن سلطة النائب العام فى المنع من التصرف هى جزء من اجراءات التحقيق مثل اجراء الحبس الاحتياطى وان هناك قواعد تحكم النفقة الشهرية فى مثل هذه الحالة وان تقدير المرقب امر جوازى يتم من ادارة الاموال المتحفظ عليها وان تكون النفقة كافية لمطالب الحياة بالاضافة لان تكون النفقة من الاموال المملوكة فعلا للمتهم ... ثم دفع ممثل النيابة بعدم اختصاص المحكمة بنظر طلب النفقة .

مساجلات بين الريان والنيابة

وعقب ذلك شهدت الجلسة مساجلات بين المتهم الاول احمد الريان والمستشار سامر

درويش عندما ابدى المتهم رغبته فى الحديث عن القضية من قصص الاتهام فسمح له رئيس المحكمة وطلب تسجيل اقواله فى محضر الجلسة فقال ان اسعاد المودعين فى هذه القضية فى يد هيئة المحكمة حيث ان هذه الدعوى لها من الحساسية ما جعلها كالنار يخشى الجميع الاقتراب منها ، و اضاف ان اموال الشركة خارج مصر قد خزعت من بنوك مصرية وهذه الجزئية لم يتم تحقيقها وكان على جهة التحقيق بحث هذه الجزئية بدلا من الاكتفاء بالاستفسار من البنوك الخارجية عن حجم ايداعات الريان من عدمه رغم ان ما قامت به النيابة من استرداد اموال لم تكن تستطيع نحن اعادتها ولكن كنا نرجو تشكيل لجنة من المحاسبين القانونيين الذين انتدبهم الجهاز المركزى للمحاسبات بتفويض منا بمتابعة هذه الاموال واتمنى قبول هذا الطلب لتوضيح ما اذا كانت هناك مبالغ مالية تم الاستيلاء عليها لصالح اسرة الريان من عدمه والكشف عن اموال الشركة والمودعين واين ذهبت واستطرد قائلا : ان القانون ١٤٦ الذى خرج لتصيل دون اعتبار لمصلحة الشركة او المودعين الهدف منه الزج بافراد الريان فى السجن وأشار الى ان للشركة فى مصر رؤوس اموال فى مشروعات واصول كثيرة وانه من البديهيات الاقتصادية ان السيولة النقدية لاية شركة لاتزيد عن ١٥ فى المائة فقط وثابت بالدليل المادى ان الشركة ردت للمودعين خلال ١٠ شهور فقط ٢٥٠ مليون جنيه وتسائل كيف يقال عنا بعد ذلك اننا نصابون كما ان هناك تناقضا بين المادتين ١٦ ، ١٧ من القانون ١٤٦ حيث نصت المادة الاولى على ان من اخطر سوق المال برغبته ل عدم توفير الاوضاع يرد اموال المودعين خلال عامين والمادة الاخرى تقول ان من اخطر هيئة سوق المال برغبته فى توفير اوضاعه لله الحق فى مهلة لمدة سنة ثم تسائل .. لماذا الريان بالذات .. وهناك شركات عديدة لم توفر اوضاعها حتى الان .

وقال المتهم ان هناك اموالا كثيرة للشركة والمودعين لم يتم التغطية بحصرها وانما اكتفت بسؤال البنوك فقط ... ان الله كما خلق الداء خلق الدواء وللشركة فى مصر اصول كثيرة ورؤوس اموال لمشروعات كالمباني والمقارن ومواد البناء وقيل صدر القرار ١٤٦ كان هناك هجوم على الشركة من

المودعين لسحب اموالهم نتيجة التصريحات المتتابعة لهيئة سوق المال وتعرض الموظفين فى الشركة للضرب من بعض المودعين الذين خشوا على اموالهم فكانوا كالطوفان وقال لقد كنا مستهدين ومازلنا فعمد بدأت النيابة تحقيقاتها فى الدعوى فى ٢٩ مارس الماضى قررت للنيابة ان حبس يضر الشركة واخلوا سبيل تحت اشرافكم واستطيع ان استعيد اموال الشركة التى فى الخارج خاصة وان لنا شركة الريان فى امريكا وفعلا كتبت طلبا للنيابة باخلاء سبيل حتى استطيع ادارة مشروعات الشركة فرفضوا و اضاف ان هذه الشركة وردت لمصر ذرة صفراء ومنذ تأسيسها وهى تفقد اجتماعا كل شهر بحضور مجلس الادارة باستخدام التليفون ... وان هذه الشركة مملوكة للريان المصرية وفى ١٧ ابريل تم عقد اجتماع لمجلس ادارة الشركة وحضرت الاجتماع فى محبى وطلبت من مدير الشركة هناك اموالا بعد ان اخبرته ان الشركة هنا وقعت فى مأزق وان هناك اصولا كثيرة للشركة فقرر انه مستعد لاداء الشركة باى اموال فور اقامة هذه المشروعات وطلبت منه الحضور فقال كيف وانتم كلكم محبوسون وابدى استعدادا لمقابلة اى مسئول مصرية او ان ياتى لمصر بدعوة من السفارة الامريكية لحمايته والنيابة استجبت ذلك الا ان هذا لم يتحقق .

وقال المتهم انه قادر خلال ٤٥ يوما على تشغيل عشرة معارض ذهب تحقق ٥ ملايين جنيه شهريا الا انهم رفضوا خشية هروبي ... وفى اكتوبر ١٩٨٨ عرضنا بيع اموالنا فى الشركات للمودعين الا ان الحاكم العسكري اصدر قرارا بمنع من التصرف وطلب من هيئة المحكمة ان تحدد زمنا محددا تمكنه فيه من تشغيل اموال المودعين تحت اشرافها وأشار الى ان مدير الشركة بامريكا حاول مقابلة رئيس الوزراء الا انه رفض . وفى سؤال لرئيس المحكمة عن بيانات مركزه المالى اجاب المتهم احمد الريان ان جملة المودعين فى الشركة ١٧٤ الف مودع وليس ١٨٨ الفا كما جاء فى قرار الاتهام وقال : اننا على استعداد كامل لاعداد اموال المودعين حتى ولو كان الثمن عيوننا وتسائل كيف نكون نصابين وجملة عقودنا مع الحكومة ٧٠٠ مليون جنيه ورجا المحكمة الافراج عنه لادارة اعماله وتشغيل شركاته ومصانع فى خلال ٦ شهور فقط وتحت اشراف المحكمة وقال : وان لم استطيع ساعدوا واقول انا مذنب .

وعقب المستشار سامر درويش على كلام

المتهم فشكر المحكمة على رحابة صدرها وقال : عندما سمعت حديث المتهم وحله السلمى لحل المشكلة ورد اموال المودعين احسست بالسعادة خاصة وان القانون ١٤٦ سمح للمتهم اثناء التحقيق بالحل السلمى وقال ان الحديث ذو شجون واذا كانت الفرصة مازالت سانحة امام المتهم لرد اموال المودعين فليقل لنا اين هذه الاموال ؟ امواله فى بنك فيصل فوجئنا انها تزعت وبيعت للغير ونعمل على تحميل قيمتها وديا والتحقيقات كشفت انه اعطى توجيهات لشخص مجهول لبيع اصول الشركة بالبنك ويعلم الله كم بذلنا من جهود وتم استعادة تلك الحقوق بناء على توكيل منه اما قوله ان النيابة جاملت وزيرا فمن الذى اعطى الوزير العقود وجئنا بالوزير فلم ينكر وقمنا باستعادة الاموال منه وبفائدة ١٢ ٪ واذا كانت ثمة اموال اخرى فليقدم ببلاغه وتسائل ممثل النيابة عن حكاية الاموال التى فى الصحف كما جاء على لسان المتهم وقال هل يكون هناك عقد بـ ١٠٠ مليون جنيه « عقود مقدمة » كيف اعطاهم لهم وهى من اموال المودعين ؟ وفعلا خاطبنا المستولين بهذه المؤسسات من واقع مسئوليتهم واستعدنا تلك الاموال ولكنها فى صورة كتب ومطبوعات هل تعطى كل مودع كتابا اين تذهب هذه الكتب والناس لا ياكلون ورقا ؟ اما عن قوله بارسال لجنة لفحص امواله فى الخارج واستعدادتها تبين ان ارصده بالبنوك صفر ... لذن ماجدوى ارسال اللجنة !! وليكشف لنا عن مشروعاته ؟ اما عن محال الذهب فالثابت ان والده توفيق الريان قام باخفائه فليات لنا بهذا الذهب ونحن نستطيع ان نعين من يدير تلك المحلات ؟ وقال اذا كانت الاموال التى لدى المدعو بوب ووكر الامريكى هى اموال الريان فهذا جزء من اموال المودعين ونحن نرحب بهذه الاموال اما اذا كان سيحصل على قروض لبناء مشروعات بعد سنوات يكون لها عائد فهذا مسألة اخرى لكننا نتسائل اليوم اين ذهبت اموال المودعين ؟ ونحن لسنا مقصرين ولدينا من يديرها ؟ واين المليارات التى يملكها الريان ؟

المتهم يتلاعب بعواطف المودعين

واضاف قائلا : حقيقة ان ماتوصلنا اليه ومالدينا الان من الاموال ضئيل ... ضئيل للغاية ومن شأنه ان يبعث الامل فى نفوس المودعين وفى شأن القروض الحسنة التى كان يعطيها لبعض الاشخاص والتى تجاوزت العشرة ملايين جنيه للمستشفيات هل من الامانة ان يعطى اموال الناس قروضا حسنة ؟ ان هذا تمييز لاموال الناس وكلامه جميل لكن اين هى حقوق الناس بالله عليك دلنا على حقوق الناس ... اين الذهب الذى اخفاه والدك ؟

واضاف متعجبا ان هذه بعض الاضواء على اموال الريان الهائلة !! واننا مازلنا فى مرحلة الاجراءات !

كما عقب احمد ادريس رئيس النيابة على كلام المتهم احمد الريان وقال ان ما جاء على لسان المتهم نرى فيه محاولة انعاد الشق



المصدر : الامم

التاريخ : ٢٧ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قرارات المحكمة

وبعد الدأولة قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٢١ ابريل القادم كطلب الدفاع للاطلاع والاستعداد مع استمرار حبس المتهمين الثلاثة الاول والتتبيه على بقية المتهمين بالحضور وعلان بوب ووكر مدير شركات الريان بأمريكا للحضور والوارد اسمه في محاضر استماع شرائط التسجيل .

وأعلان المتهمين الثلاثة الذين تخلفوا عن حضور الجلسات وهم جعفر طاهر محمد حسن (كويتي) وأحمد نبيل حسن (لبناني) وسعد أبو بكر علي علي مواطنهم الاصلي كما صرحت المحكمة للمتهم الاول باستخراج الشهادات من البنوك المخزونه عنها... وعلى المتهم الاول والثاني والسادس (جورج عزت) ووكيل شركات الهلال تقديم مذكرة شارحة لطلبه مع ايداع الشرائط المسجلة خزانة المحكمة وعلان شهيد الاثبات بالحضور .

الجنائي في الدعوى وهو يتلاعب بمواطني المدعين وأن لدى النيابة مستندات ولم تخلف شيئاً والتمس الرد بالمستندات عند نظر القضية موضوعياً .

ثم عقب محامي المدعين بالحق المدني فقال أن آلاف المدعين بمصر وأنا أحدهم يتصورون جوراً وبعضهم لا يجد قوت يومه وكل ما يهيمهم هو استرداد أموالهم وأحمد الريان يقول لقد منعت الحكومة مدير أعماله بأمريكا بوب ووكر من الحضور لمصر لإدارة مصالح الشركة وأنني التمس من المحكمة الآن لهذا المدير بالحضور لمصر .

ورد المستشار ساهر درويش قائلاً : انني سبق أن سمعت مع أحمد الريان وبدأ لأرشادنا عن نقود المدعين بالاضافة لمحاولة مجموعة من العلماء الاجلاء اقناعهم بالجوء للحل الودي من منطلق الوازع الديني لرد أموال المدعين .. ولكن دون جدوى .. وأضاف أن من يدعى بوب ووكر يمكنه الحضور لمصر في أي وقت يشاء .

المدعون يتحدثون

وتقدم أحد المدعين بعد أن سمحت له المحكمة بالحديث فقال : نحن المدعين لقد سألنا أحمد الريان هل لديك مانع من تكوين مجلس إدارة من المدعين لإدارة الأموال تحت اشراف النيابة ، فرد بالموافقة مع استمرار المحاكمة ، حتى تتمكن الشركة بإدارة مجلس الإدارة الجديد من تسديد أموال المدعين ..

وقالت مودعة أخرى- من الاسكندرية : انها أودعت ٦٠ ألف دولار منذ عامين ونصفهم حصيلة غريبتها مع زوجها لمدة ٢٠ سنة بأمريكا حتى تولى زوجها هناك .. وظلت تحصل على أرباحهم بالدولار بانتظام لسداد مصاريف اولادها بالجامعة الأمريكية .. حتى حدث ما حدث عندما تدخلت الحكومة .. وأضافت وقد اغرورقت عيناها بالدموع ان مستقبل اولادها أصبح مهددا بالفشل .



المصدر:السوفد

التاريخ:٢٧ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد ٩ «يونيو».. ماذا يحمل

المستقبل لشركات توظيف الأموال ؟

بيع الأصول في مزادات علنية.. وحبس أصحاب الشركات!!



د. محمد حسن فجج النور



د. يسرى مصطفى

بدأ العد التنازلي أمام شركات توظيف الأموال، التي رفضت هيئة سوق المال توفيق أوضاعها، والتي أصبحت ملتزمة بسداد ايداعات المواطنين قبل ٩ يونيو، القادم. والمقرض طبقا لما أعلنته هيئة سوق المال على لسان رئيسها الدكتور محمد حسن فجج النور، أن تكون تلك الشركات قد انتهت حاليا من مرحلتين من المراحل الأربع لرد الأموال طبقا لجدولها الزمنية.. ولكن رد فعل الشركات اتخذ خطين أساسيين.. الأول: هو محاولة عدد لا بأس به من الشركات في الخروج من دائرة المواجهة مع هيئة سوق المال، وجهاز المدعى العام الاشتراكي، في أسرع وقت. وقلعت بالفعل بسداد ايداعات المواطنين كاملة، مثل شركة سلطان للاستثمار أو سداد ما يقرب من ٦٠٪ من الأموال مثل شركة الزهراء للاعلام العربي، ومكتب المهندس محمد المراكشي. أما الخط الثاني فهو الوصول إلى اتفاق «شبه قانوني» مع المودعين بتحويلهم إلى مساهمين، تحت مظلة القانون ١٥١ لسنة ١٩٨١ الخاص بالشركات المساهمة، مثل شركتي بدر والهدى مصر، اللتين بدأت بالفعل في الإعداد لانعقاد جمعيات عمومية غير علنية، تمهيدا لإصدار قرار جماعي من المودعين بتحويلهم إلى مساهمين.

بيع أصول قيمتها مليار جنيه

«انتحار اقتصادي»!!



مازق الشركات

ولكن.. هذا الحل جعل تلك الشركات تواجه مازقين يتمثل الأول في رفض عدد كبير من المودعين التحول إلى مجرد حامل أسهم في شركات مساهمة، حيث لا يحصلون على أرباح إلا في نهاية السنة المالية وبعد اعتماد الجسلب الختامي، ولا يتجاوز ٨٪ على أفضل الأحوال، ولا يمكن التراجع بقبول المودعين لهذا الحل بعد حملة التشكيك التي واجهتها تلك الشركات وحصرها من قبل الجهات القضائية والهيئات الحكومية. كما يتمثل المازق الثاني في البحث عن صيغة قانونية تتفق مع مواد قانون الأموال، للوصول إلى هذا الحل ثم، تمرير، هيئة سوق المال لهذا الاجراء تحت دعوى الحفاظ على حقوق المودعين، والخروج من تلك المعركة بأقل خسائر ممكنة واستنادا إلى فتوى قانونية أصدرها المستشار القانوني لهيئة سوق المال منذ أيام بحق شركات الأموال في التحول إلى شركات مساهمة منذ لحظة رفض توفيق أوضاعها.

الخروج من عنق الزجاجة

وبعيدا عن تلك المتورات والمتورات المضادة التي تحدث على الساحة حاليا بين الشركات وهيئة سوق المال فإنه يمكن القول أن الشركات تواجه موقفا غاية في الصعوبة والتعقيد، حيث لم يبق أمامها سوى ثلاثة شهور، للخروج من «عنق الزجاجة».. لعملية تصفية أصول تبلغ قيمتها ما يقرب من مليار جنيه إجمالي



المصدر: **الوفد**

التاريخ: **٢٧ نوفمبر ١٩٩٠**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تقرير يكتبه :

محمود عبدالعظيم

الابداعات في ١٤ شركة هي عملية من قبيل الانتحار الاقتصادي، وتؤكد كلمة المؤشرات استحالة وجود قوى شرائية تغطي تلك الاصول، بالإضافة الى تحول معظمها الى «اصول جامدة» لا تدر ربحا على المدى القريب مثل العقارات والسيارات والاراضي الزراعية وارضى البناء في كردونك المدن .. ويتردد في الاوساط الاقتصادية، ان الافراد والشركات الكبرى التي يمكن ان تشتري بعض تلك الاصول تنتظر يوم ٩ يونيو، القادم للشراء بأرخص الاسعار، حيث لا تملك الشركات رفضا لعروض الشراء في تلك اللحظة !

ما بعد ٩ يونيو

وتؤكد مصادر اقتصادية ان اجراءات الحكومة بتحويل اصحاب الشركات الى جهاز المدعي العام الاشتراكي ومنعهم من السفر والتصرف في ممتلكاتهم الخاصة مع فرض شروط مسبقة على عملية بيع الاصول وتدخل الجهاز وهيئة سوق المال في امور تصفية اصول الشركات تدفع

الشركات لمواجهة موقف بيع الاصول في مزادات علنية ومواجهة غير محسوبة مع المودعين على اعتبار ان اصحاب الشركات لم يلتزموا حتى بموعده المهلة التي منحها لهم هيئة سوق المال لرد الاموال، ثم مواجهة اصحاب الشركات للاحكام التي تصدر ضدهم بالحبس، لعدم التزامهم بالمهلة القانونية. ويدور جدل حاد في هذه الفترة بين عدد من اصحاب الشركات بهدف نقل ملكية بعض اصول الشركات، التي لم توفق اوضاعها الى شركات وفقت اوضاعها، لتوفير قدر من السيولة لسداد جزء من مستحقات المودعين. ولكن الشركات التي وفقت اوضاعها ليست بالفضل وضعا من الشركات الاخرى. كما يدور الجدل حول اقتناع المودعين بالتحويل الى مساهمين لفترة محدودة ولكن سنة على الاقل، ثم ترك الحرية لهم في تحديد امكانية استمرارهم كمساهمين، او الانسحاب من الشركات.

وفي النهاية يمكن القول ان قراءة خريطة مستقبل شركات الاموال بعد يوم ٩ يونيو ١٩٩٠ لا تشير الى اتجاهات محددة او نتائج يمكن التنبؤ بها، وان كلت النتائج ستتوقف على المتغيرات والمتورات المضادة بين الشركات وهيئة سوق المال.



المصدر:الوفد

التاريخ:٢٧ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جلسة عاصفة أثناء محاكمة

المتهمين في قضية «الريان»

أحمد توفيق يتهم الحكومة بضرب القطاع الخاص وتدعيم شركات القطاع العام الخاسرة ويعرض تسوية المشكلة أمام المحكمة

شهدت أمس محكمة جنايات الجيزة جلسة عاصفة أثناء محاكمة المتهمين في قضية «الريان». إتهم أحمد الريان الحكومة بضرب القطاع الخاص وتعتمد القضاء على شركات الريان في الوقت الذي تقوم خلاله بتدعيم شركات القطاع العام الخاسرة !! وقرر أن شقيق وزير حالي استولى على ستة ملايين جنيه من شركة الريان ومليون دولار أخرى مقابل تنفيذ عقد تصنيع كراسيات وكشاكيل لشركة الريان، ولم يتم بتنفيذ العقد !! كما إتهم شركة يملكها شقيق وزير آخر بالاستيلاء على ١٢ مليون جنيه من الشركة، واستردت النيابة العامة مبلغ ستة ملايين جنيه فقط، وتركت لشقيق الوزير مبلغ الستة ملايين الباقية. وحدثت مناقشة ساخنة بين الريان ومحاميه وبين المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ بمكتب النائب العام الذي نفى أقوال الريان. كما نفى ما ذكره أحمد توفيق حول تعسف الدولة ضده ورفض السماح له بتوفيق أوضاعه ورد الأموال المودعة.

شقيق وزير حالي استولى على ٦ ملايين جنيه من «الريان» !!



المصدر : السوفد

للتشهر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ فبراير ١٩٩٠

المستثمرون العرب عرضوا رد أموال المودعين ورفضت الحكومة !! شركة كبرى تعرض شراء أصول «الريان» وسداد الديون خلال ٥ سنوات

القضية حصلوا على أكثر من مليار و ٨٠٠ مليون جنيه . والشركات والأصول التي تم التحفظ عليها قيمتها قليلة بالمقارنة مع حقوق المودعين . وقد ثبت أن جميع الأموال المتحفظة عليها مملوكة للمودعين وليست لأل الريان . ونحن نطلب من المتهمين أن يرشدونا إلى أية أموال مملوكة لهم وسوف نتولى التحفظ عليها وإدارتها . والنظر في تقرير صرف نفقة شهرية لهم من عدمه . وتمسك ممثل النيابة بالدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر طلب تقرير النفقة وطالب برفض الطلب .

طلب النفقة

وعلق مدوح الوسيحي محامي الريان قائلا أن المحكمة تملك بنص القانون بحث طلب النفقة . وأن أحمد توفيق سبق له التقدم بطلب نفقة إلى المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ لرفض . والمحكمة تملك ولاية مباشرة الدعوى وكافة المسائل المرتبطة بها . وعلى ذلك فالمحكمة مختصة بنظر طلب النفقة ولا صحة لما قاله ممثل النيابة العامة . وأصر الدفاع على المطالبة بالنفقة الشهرية . ونفى الادعاء بأن الأموال والمجوهرات والعقارات كلها مملوكة للمودعين . وأكد أن المتهمين لديهم أموال كثيرة خاصة بهم . وأن القول بحرمانهم من كل شيء حتى مرتباتهم بحكم عملهم في الشركات المتحفظة عليها يعني حكما بإعدام المدني على المتهمين . وأضاف أن النيابة تخلط بين أموال آل الريان وبين أموال المودعين . واستشهد المحامي بأحكام صرف المرتب أو المعاش للمحبوسين احتياطيا والمعتقلين . وأشار إلى أن المتهمين كانت لهم أرصدة كبيرة في البنوك قبل إنشاء شركاتهم وطلب اعتبار المطالبة بالنفقة بمثابة تغلظ من قرار مدير إدارة التحفظ وبحقه والفصل فيه كما طلب المحامون تصوير كافة الأوراق التي تضمنتها الأحرار والمستندات للاطلاع

وأمل على المحكمة عنوانه الصحيح ببيروت . كما أثبت الدفاع حضوره أيضا ثبابة عن أعضاء مجلس إدارة شركات الهلال التي تملكها شركة الريان . وتظلّموا أمام المحكمة من أمر النائب العام رقم ٣ لسنة ١٩٨٨ فيما تتضمنه من التحفظ على بعض الأموال المملوكة لشركات الريان . وطلب يوسف صقر محامي أحمد «الريان» من المحكمة تمكينه من استخراج شهادات من بنوك : مصر - إيران . وبنك أبوظبي الوطني . وبنك

قناة السويس . وبنك الأهرام (الآل) وبنك جمال ترست (فرعى طلعت حرب وجاردن سيتي) وبنك كريدي سويس (الدقي) وذلك في الفترة من ١٩٧٨ حتى أبريل ١٩٨٢ . لتكشف عما إذا كان لأحمد الريان وشقيقه أرصدة بهذه البنوك من عدمه . وكذا جهة التمويل . واستفسر منه رئيس المحكمة عن أهمية هذه الشهادات . فأكد له أن يثيرها في الدفاع الشرعي عن المتهم .

ثم استأنفت المحكمة فض أحرار القضية . من داخل صندوق واستخرجت منه ١٦ مظروفا . بداخلها أشرطة تسجيل عن محادثات تليفونية بين أحمد توفيق ويوب ووكر وكيله في الولايات المتحدة الأمريكية . وعقب انتهاء المحكمة من فض

أحرار القضية طلب مدوح الوسيحي محامي أحمد الريان من هيئة المحكمة أن تأمر بصرف نفقة شهرية من الأموال المتحفظة عليها لأحمد توفيق وأسرتة . وعقب المستشار ساهر درويش المحامي العلم مدير إدارة التحفظ على طلب الدفاع قائلا أن أمر المنع من التصرف هو إجراء تحقيق . والمحكمة تملك تقرير استمرار سريان قرار المنع أو الغائه . لكنها لا تختص بتقرير نفقة للممنوعين من التصرف كما لا تملك نظر التغلظ من كيفية تنفيذ أمر التحفظ على الأموال . وأضاف أن المتهمين الثلاثة الأول في

وقبل بداية الجلسة أكد أحمد توفيق للصحفيين أن شركة كبرى لتوظيف الأموال ولقت أوضاعها مؤخرا عرضت على الحكومة شراء أصول الريان مقابل سداد كل أموال المودعين خلال ٥ سنوات فقط ولكن الحكومة رفضت بدون ابداء للأسباب !! وأضاف أنه كان يتمنى إحالة شركته إلى جهاز المدعي الاشتراكي مثلما حدث مؤخرا مع عدد كبير من الشركات . وكشف «الريان» عن تلقيه عروضاً من بعض المستثمرين العرب بالدخول كشركاء معه مقابل رد أموال جميع المودعين لكن الحكومة رفضت أيضا !!!

وقرر أحمد توفيق أن لجنة كبار علماء المسلمين أجرت معه مباحثات في السجن . وعقب انتهائها طلبت من النائب العام إخلاء سبيل أحمد توفيق للعمل على رد أموال المودعين تحت إشراف الحكومة . وقوبل طلب اللجنة بالرفض .

وفي حوالى الساعة الحادية عشرة ظهرا . عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار دكتور محمد حسنى عبد اللطيف وعضوية المستشارين رشدي عماد وعبد الظاهر عبد الحكم . وإمانة سر حسين طنطاوى وأحمد رمضان .

ومثل الادعاء المستشارون حلفى خليفة النائب العام المساعد . وحسن الشربيني المحامي العام لنيابة الشئون المالية . وساهر درويش مدير إدارة التحفظ بمكتب النائب العام . وأحمد إدريس رئيس النيابة . ونودى على جميع المتهمين الذين أودعوا قفص الاتهام . وإثبت حضورهم . وتبين أن المتهم العاشر جعفر طاهر تخلف عن الحضور . وقرر محاميه حسن عاطف الشربيني للمحكمة . بأن موكله لم يتمكن من حضور الجلسة اليوم . لعدم علمه بأمر الإحالة . كما أنه لم يستجوب وطلب الدفاع من المحكمة إعلانه على محل إقامته بالكويت . سوق المناخ - البيت الخليجي العقارى . ثم تدخل محمود درويش هاشم عن نفسه كمدعى مدنى . كما أثبت محمد موسى محامي المتهم الحادى عشر أحمد نبيل حسن (البنانى الجنسية) حضوره . وأكد أن موكله لم يصله أمر الإحالة . وأن محل إقامته بأمر الإحالة غير صحيح



المصدر : **الوفد**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ فبراير ١٩٩٠

واستعرض الريان عدة أمثلة للاضطهاد الذي تعرض له مع أسرته، وقال أنهم استوردوا صفقة فول قيمتها ١٥ مليون جنيه، بالإضافة للحكم الغليظ بحبس محمد توفيق لمدة سنتين !!

رئيس المحكمة ان يطرح اقتراحا لتسوية القضية سلميا فوافق رئيس المحكمة قائلا : هذا موجود في قانون تلقى الاموال الجديد ، ولكن اتفق مع محاميك أولا على ان يسمح لك بالحديث . وبعد حديث قصير بين احمد توفيق والمحامين قال الريان ان ادارة التحفظ تمكنت من الحصول على اموال لشركة «الريان» لم يكن تستطيع الحصول عليها . وبالنسبة للاموال خارج مصر قال الريان، انه يرغب في تشكيل لجنة من

عليها . وكشف المحامي عن مفاجأة خطيرة وهي اختفاء ثلاثة خطابات من مستول كبير جدا بالدولة كان قد اشد لها بشركات الريان ونشاطها في خدمة الاقتصاد وأكد المحامي ان مباحث امن الدولة هي التي استولت على الخطابات الثلاثة حتى لا يستغلها للدفاع عن المتهمين وقال احمد توفيق ان قوات المباحث هاجمت مقر الشركات واستولت على كل الاوراق والمستندات والاشياء ، والله اعلم بما دسه هؤلاء علينا من اوراق ومستندات مزورة ، وأكد ان أحد الضباط حاول دس خاتم مزور على انه أحد اختتام الشركة وعندما قلت هذا لرئيس النيابة المرافق للقوة امر الضابط ان يخفى هذا الخاتم المزور . والله اعلم الى أين ذهبت الاوراق والمستندات بعد ذلك ؟ وزعم الريان انه تمت مجاملة وزير حاليا ، وتركوا لشقيقه ٦ ملايين جنيه من اموال المودعين ، واستردوا منه ٦ ملايين جنيه

تابع الجلسة :
حمدي شفيق
محمد زكي
احمد راضي
تصوير :
عبدالوهاب السهيتي

وأكد احمد توفيق ان شركاته كانت هي المستهدفة من الضربة التي وجهتها الحكومة الى شركات توظيف الاموال . وحكي تفاصيل المفاوضات مع النيابة لتسهيل معارض الذهب العشرة والمشروعات الاسكانية وغيرها . وأكد انه حارب طلبا لادارة الشركة تحت اشراف النيابة في مارس سنة ١٩٨٩ وبعد ثلاثة اسابيع اعلنت شركة الريان في هيوستن عن اجتماعها الشهري الذي يتم باتصالات تليفونية ثم ارسال اوراق الاجتماع ليعتدها أعضاء مجلس الادارة في مختلف الدول .

وطالب احمد الريان من وكيله الأمريكي بوب ووكر تدبير الاموال اللازمة لتشغيل المشروعات في مصر ، فاصروا على حضور الوكيل شخصيا الى مصر ، وطالب ارسال دعوة اليه عبر السفارة الأمريكية لتأمينه من الاعتقال فرفضت الحكومة المصرية . ونفى «الريان» ما اعلنته الحكومة عن محاولة الهروب من السجن ، وأكد انه يحاول عمل اي شيء لمساعدة المودعين . وتساءل الريان : كيف تشجع الحكومة القطاع العام الخاص وتجبر القطاع الخاص على التصفية ؟ وكيف يزعمون ان الشركات كلها ستوفق اوضاعها ماعدا شركة الريان ؟ لماذا يرغموننا وحدنا على التصفية ثم بعد ذلك يزعمون تشجيع القطاع الخاص ؟

ولماذا لا يصنع رئيس الوزراء ذلك مع غيرنا ؟ ان هذا كله يؤكد ان هدف الحكومة الاول والاخير لم يكن مصلحة المودعين وانما ضرب القطاع الخاص وبالذات شركة الريان .

في السجن

وعرض احمد توفيق ان يبقى في السجن وان يتم ارسال دعوة لبوب ووكر وكيله الأمريكي للحضور وتسوية الازمة مع

المحاسبين بالجهاز المركزي لتتابع الاموال المحولة الى الخارج من البنوك المصرية ، وخط سيرها في الخارج بالضبط حتى لا تتهم بالاستيلاء على اموال المودعين . وتزعم الصحف الحكومية اننا نصابون . وعرض احمد الريان تسوية القضية سلميا قائلا : ان حساسية المشكلة والطريقة الخاطئة التي تدخلت بها الاجهزة الحكومية جعلت الكل يخشى التدخل او محاولة حل المشكلة . واضاف ان لدى الشركات اصولا كثيرة في مصر ، ولكن حدث هجوم شرس وحملات صحفية على الشركات عموما نالت شركات الريان النصيب الاوفر منها . وعلى ذلك تراحم مئات الالوف على شركة الريان للمطالبة برصد اموالهم وخاصة بعد ازدياد تصريحات المسؤولين بهينة سوق المال التي لطخت سمعة الشركات وشنت حملة عنيفة ضدها .

وأكد احمد توفيق ان شركته ردت ٥٠٠ مليون جنيه خلال ١٠ شهور فقط قبل التحفظ على شركته . وانتقد موقف الحكومة المريب عندما تم اصدار قانون تلقى الاموال الجديد في ٦ ساعات فقط بالطريقة المحجوبة الشهيرة : موافقون .. موافقون !! ولم تستمع الحكومة الى آراء اصحاب المصلحة ولا الخبراء الاقتصاديين !!

ثلاثة أنواع

وانتقد «الريان» نصوص القانون الجديد وقال انها قسمت ١٠٦ شركات من شركات التوظيف الى ثلاثة انواع بعضها عرض التوفيق وبعضها رفض وبعضها التزم الصمت . واضاف ان الحكومة وافقت على توفيق اوضاع ٣٢ شركة ورفضوا توفيق اوضاع «الريان» والقوا القبض عليه ولم يعطوه حتى مهلة السنة المنصوص عليها في القانون !! وتساءل الريان : لماذا هذه التفرقة بين الشركات ؟ ان معظم الشركات لم توفيق اوضاعها خلال السنة الاولى فتم اعطائها مهلة اخرى ثم احيلت الى المدعي الاشتراكي الذي يمهله مدة ثلاثة .. فلماذا لم نعط نحن اية مهلة ؟ وهل اموال المودعين لدينا مقدسة واموال المودعين عند غيرنا لا قيمة لها ؟

من الجلسة

- خرجت احدى المودعات من بين صفوف قاعة المحكمة ووجهت كلامها الى احمد الريان اثناء مثوله في قفس الاتهام «الراجل دي برى .. والحكومة هي السبب في التي حصل لنا .. واستجيبوا الى الطرق الودية التي قالها النهاردة .. وخلينا ياناس مع الكداب حتى باب الدار .. وضجت القاعة بالضحك» .
- عقب رفع جلسة المحكمة للمداوله .. راحت زوجات واقارب احمد ومحمد الريان والاهل ، يتحدثون معهم من خلال القفص الحديدى .. واذن محمد الريان لصلاة العصر .. وقاموا باداء الصلاة .
- امتلأت قاعة المحكمة بضباط امن الدولة وفرق الكاراتيه الذين يرتدون ملابس مدنية .
- وقعت اكثر من مشادة بين المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ وممدوح الوسمي محامى احمد الريان .
- جلس الدكتور محمد حسن فج النور في الصفوف الخلفية بالمحكمة والخاصة بالمحامين وبعض المودعين واقارب الريان .

فقط . وكان شقيق الوزير قد استولى على ١٢ مليون جنيه من اموال شركات الريان . وطالب احمد توفيق النيابة العامة باسترداد امواله من شقيق الوزير الحالي وامثاله . واضاف الريان : اذا كانت النيابة حريصة على اموال المودعين فلماذا تترك اموالهم لدى المؤسسات الصحفية الحكومية ؟ ان لنا اكثر من ١٠٠ مليون جنيه لدى هذه المؤسسات ولم نحصل عليها حتى الآن ، وهناك مستندات لصالحنا اخفوها ، واموال لنا خاصة بنا توجد ضمن اموال الشركات . وتم الاستيلاء عليها ايضا .. وطالب الريان من



المصدر : السوفد

التاريخ : ٢٧ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومحمد الريان - هل تتركه محبوسا في السجن دون ان يكون له صفة رسمية في شركات الريان ؟ ثم تدخل نبيل محمد موسى المحامي عن المدعين بالحق المدني .. وقال انه كالات المدعين في مصر .. لم يجد قوت يومه .. هؤلاء المدعون لا يهمهم في الدرجة الاولى ان يقيد حرية هؤلاء المتهمين .. واذا كن كلام احمد «الريان» في جلسة اليوم يعرض بعض الطرق الودية لرد اموال المدعين .. فأننى باسمى كمدع بالحق المدني .. وسأثر المدعين .. نطالب عدالة المحكمة ان تبحث تلك الطرق بحثا جديا للتأكد من مدى جديتها. واذا تطلب لجنة فنية محايدة تلتقى بالريان للتشاور معه في تلك الطرق للتأكد من جديتها. حفاظا على حقوق المدعين واموالهم. واضاف : ان شركة «الريان» استهدفت .. وهذا يتردد الان بين الراى العام في مصر.

ویدخل مدع آخر بالحق المدني، طالبا من المحكمة ان تتأكد من حسن نية المتهم احمد الريان .. يتمكنه من مقابلة «بوب» ووكر، مدير شركات الريان في امريكا.

ممثل النيابة ان الريان لا يملك سوى ٥٣ فدانا في شرق القاهرة - اراضى زراعية - ورفضت السلطات استخراج تصريح له بالبناء عليها .. واستعرض ممثل النيابة امثلة تبين عدم وجود اية اموال الشركة لها قيمة كما يقرر المتهم الاول.

واضاف المستشار ساهر درويش : ان ما قاله «الريان» اليوم كلام جميل .. يقول اتركونى لاعطى حقوق النفس .. اين الذهب الذى استولى عليه والده قبل صدور قرار التحفظ بساعات ؟ اين هي الاموال ؟ الاموال الموجودة الان هي الفئات .. تلك مسائل غير جديده في الموضوع .. وانهى المستشار ساهر درويش تعقيبه مصمما على طلباته التي ابداه في الجلسة .. كما عقب احمد ادريس رئيس نيابة الشئون المالية بقوله : ما جاء في اقوال «الريان» يجانب الواقع والحقيقة .. وهذه القضية ليست قضية «الريان» مع الحكومة او هيئة سوق المال .. ولكنه يتلاعب بعواطف المدعين.

وقال مدوح الوسىمى محامى احمد الريان تعقبيا على طلبه امام المحكمة بتقدير نفقة شهرية لاسرة الريان : ان النص في القانون يبيح لبيئة المحكمة تقدير نفقة مؤقتة لاسرة المتهمين من التصرف .. والنيابة العامة تدخلنا في متاهات .. وما اقوله استند اليه بنص المادة ٢٠٨ فقرة «ب» مكرر.

واضاف : ان قانون تلقى الاموال تم «تطبيقه» في ٦ ساعات فقط .. ففي مصر اسهل تشريعى .. وقوانين مسلوقة .. والغريب ان هذا القانون فصل لاجل الريان فقط دون غيره من شركات توظيف الاموال الاخرى التي تركت حرة .. طليقة .. وتساعل في حيرة : لماذا كل اجهزة التفتيش التي استخدمت في مراقبة وتسجيل احاديث ال الريان ؟

واكد ان «الريان» قام ببيع ذهب به ٣٥٠٠ مليون جنيه، قبل قرار التحفظ .. وتم سداد اموال المدعين، وفي نهاية تعقيبهم صمم على طلبه بتقدير نفقة شهرية لاسرة الريان ..

وقال انور عبدالله دفاع المتهمين الاول والثانى : ان «الريان» لو عرض في استفتاء شعبى لبرئ .. وان الحكومة حقدت على شركة «الريان» على وجه الخصوص، بدعوى انها دولة ناجحة داخل دولة فاشلة .. وان اجراءات هذه القضية مشبوهة .. وسأنتاولها بدفوع قانونية .. والامر الثانى هو تقدير النفقة .. فمن حق المحكمة ان تقررها .. وعجبت اليوم من كلام النيابة، ان اموال المتهمين ليست مملوكة لهم .. وانها مملوكة للمدعين واننى اتساعل بخصوص المتهم الثانى توفيق عبدالفتاح «والد الاخوة الريان» عن الموقف الرسمي له .. فليس له صفة رسمية سوى انه والد الشقيقين «احمد»

المستولين .. وكشف عن ان الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء تقابل مع بوب ووكر في امريكا عندما ذهب للعلاج هناك .. وكانت المقابلة بطلب من بوب ووكر ورفض رئيس الوزراء ان يناقشه وقال له : اذا كنت ستترشدنا الى مكان اموالكم فاهلا بك والا فلا !!

وتحدى احمد توفيق الحكومة ان تثبت وجود خطأ واحد في المركز المالى لشركات الريان واستشهد بما اعلنته النيابة حول الرقم الصحيح لحجم الودائع وهو ١٧٠٠ مليون وليس ٢٢٠٠ مليون كما زعم رئيس الوزراء.

النيابة ترد

وعقب المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ فرد على ما قاله الدفاع حول اختصاص المحكمة بنظر طلب النفقة للمتهمين وقرر ان النيابة لم تنازع في ثراء المتهمين قبل تكوين الشركات لكن الثابت لديها ان كل ما تم التحفظ عليه هو من اموال المدعين ولا شان لها بما يثيره الدفاع حول اسرة المتهمين فالنيابة ليست هي وزارة الشئون الاجتماعية حتى تبحث ذلك.

وبالنسبة لما طرحه احمد الريان قال المستشار ساهر درويش انه احس بالسعادة عندما طرح المتهم احمد توفيق فكرة الحل السلمى، ولكنه لم يدل بآية معلومات حول اموال المدعين بالخارج .. واكد ان اموال الشركة بينك فيصل في قبرص قد تم اغتيالها لولا الجهود السياسية المضنية التي تمكنت مؤخرا من استرداد اسهم الريان في قبرص.

لم نجامل

وقال المستشار ساهر درويش اننا لم نجامل وزيرا ولم نحصل منه على ٦ ملايين جنيه فقط ولم نترك له ٦ ملايين اخرى، ولكننا اقنعنا شقيق الوزير الذى تحدث عنه برد الاموال والفائدة عليها من اجل المدعين.

وتساعل : كيف يعطى المتهم - على حد زعمه - ١٠٠ مليون جنيه مقدما للمؤسسات الصحفية القومية ؟ وهل هذا يكون امينا على مصالح المدعين ؟ لقد اخطرتنا البنوك ان رصيد الريان لديها

صفر، ولم يحدث انه طلب منا تشكيل لجنة لمتابعة سير امواله بالخارج .. وطالب ممثل النيابة الريان بالكشف عن الاموال والذهب الذى اختفى كله من المعارض قبل ساعات من تنفيذ قرار التحفظ .. وتساعل ممثل النيابة : اين بوب ووكر الذى يزعم احمد توفيق انه سيورد الف مليون دولار ؟ ان شركة الريان في امريكا عبارة عن حجرة في فندق يشغلها ووكر وسكرتيرته ورأسمالها بضع عشرات الالاف من الدولارات فقط !!

النيابة ليست مقصرة، ولا توجد اية اموال تعرفها لها قيمة للشركات في امريكا .. اين نصف اموال المدعين التي قاربت المليارين من الجنيهات ؟ وقال



المصدر: الوفد

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٧ فبراير ١٩٩٠

واضاف : مرحب نحن المدعين بما قد ،
اليوم الريان في جلسة المحكمة .
وطلب المدعي بالحق المدني تمكين
«الريان» او التصريح لوكيله في امريكا
للحضور الى الاراضى المصرية. ومقابلته في
السجن، او حضور جلسة المحكمة المقبلة
للتشاور معا في كيفية رد اموال المدعين في
امريكا .

وقال الدكتور احمد شرف الدين
والحاضر من شركات الهلال، ان قرار
القائم العام رقم ٦ لسنة ١٩٨٨ وقع في
غير محله. لان هناك ٦ الاف ليدان
بالنوبارية مملوكة لشركة الهلال. وادرجت
خطا في ادارة التحفظ على انها مملوكة
للريان، وطلب ادراج ملكية هذه الاراضى
تحت اسم شركة «الهلال» .

وعقب المستشار ساهر درويش مدير
ادارة التحفظ على هذه الجزئية بقوله : ان
عقود هذه الاقدنة الـ ٦ الاف مملوكة فعلا
لشركة الريان بعقود بيع صحيحة وعلى
المقضى ان يلجا الى القضاء المدني .
والذات المحكمة لاحدى مودعات الريان،
وهي زوجة الدكتور محمود العروس وكيل
وزارة الصحة بالاسكندرية .. وقريت
والكلمات تختنق على لسانها .. انها
اودعت في «الريان» ٦٠ الف دولار امريكى،
خلال عامي ٨٦ - ١٩٨٨، وانها تعول ثلاثة
ابناء يدرسون في الجامعات الامريكية،
واضطرت الى انتهاء دراسة ابنتها الكبرى
في الجامعة، لعدم استطاعتها

قرارات المحكمة

قررت المحكمة تأجيل القضية الى جلسة
٢١ ابريل، القادم، كطلب الدفاع للاطلاع
والاستعداد، كما تبنت المحكمة قلم الكتاب
نسخ محاضر استماع الشرائط المسجلة،
والتي استخرجتها المحكمة من الاحراز،
وكذلك باقي الاوراق التي كانت مودعة في
الاحراز الاربعة الاول، وتمكين الدفاع عن
المتهمين من استلام نسخ منها . كما قررت
النيابة اعلان المتهم العاشر جعفر طاهر
محمد حسن، والحادى عشر احمد نبيل
حسن، والثانى عشر سحر ابو بكر على . في
موطنهم، واعلان شهود الاثبات . كما
كلفت المحكمة النيابة العامة باعلان «يوب
ووكر» مدير شركات الريان بامريكا، والذي
ورد اسمه في محاضر الاستماع، وصرححت
المحكمة لاحد الريان استخراج الشهادات
البنكية التي طلبها دفاعه . وطلبت
المحكمة من المتهمين احمد توفيق الريان
ووالده والمتهم السادس جورج عزت،
ووكيل شركة الهلال بتقديم مذكرة
بخصوص ارض النوبارية، وامرت بايداع
حرزى الشرائط المسجلة خزينة المحكمة
مع استمرار حبس المتهمين الثلاثة الاول
محمد واحمد توفيق عبدالفتاح ووالدهما .



المصدر :أ. حرسا عة

التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تفتيشات المدعى الاشتراكي مع شركات الأموال بيع الأصول للمودعين دون إكراه • لماذا لم يوضع أصحاب الشركات تحت الحراسة ؟

• تحقيق : علاء الدين مصطفى

• ما هي آخر تطورات التحقيقات مع الشركات السبيع التي أحلتها الهيئة العامة لسوق المال لجهاز المدعى العلم الاشتراكي ؟ وهل ستلتزم هذه الشركات برد أموال المودعين طبقا للقانون ١٤٦ لسنة ٨٨ خلال مهلة تنتهي قبل التاسع من شهر يونيو القادم ؟ وما رأى المسؤولين بجهاز المدعى العلم الاشتراكي بشأن مشكلة « تسيل » أصول وأموال الشركات ؟ ولماذا صدر قرار المدعى العلم الاشتراكي بمنع أصحاب هذه الشركات من السفر ؟

إدارة التحقيق بالجهاز وقال :
كشفت التحقيقات التي أجراها الجهاز مع أصحاب الشركات والمودعين عن الآتي :
• أولا بالنسبة لشركة الهدى مصر :
• عدد المودعين بها ٣٩ ألفا و ٩٨٨ مودعا ..
• تملك أموالا بحوالى ٣٦٤ مليون جنيه .
• المفروض أن تسدد خلال هذه الفترة ٦,٦ من أموال المودعين وقد تجاوزت هذه النسبة .
وقال المستشار عبدالمعز إبراهيم أن أصول الهدى مصر كافية لرد أموال المودعين .. وتقوم شركة الهدى مصر بريد الأموال والانتظام في السداد ..

• بالنسبة لشركة بدر للاستثمار :
• عدد المودعين ١٨ ألفا و ٢٢٤ مودعا .
• تملك أموالا بحوالى ١٢٥ مليون جنيه .
• ردت حوالى ٢٤ مليون جنيه ..
وبدر للاستثمار أيضا منتظم في السداد .. وقد يجاوز نسبة الـ ٢٠ بالمائة المحددة طبقا للجدول الزمني لهيئة سوق المال .

• بالنسبة لشركة الحجاز :
قال المستشار عبدالمعز إبراهيم أن شركة الحجاز يقوم الجهاز بالتحقيق معها للتأكد من جدية والتزام الشركة برد أموال المودعين .. فالشركة نشاطها متركز في العقارات .. وليس لديها سيولة نقدية .. ويتم حاليا بيع هذه العقارات للمودعين .. وهذا يستغرق بعض الوقت .

وبداية لابد من الإشارة أن هناك تسهيلات قدمها جهاز المدعى العلم الاشتراكي لتسوية مشكلة رد أموال المودعين خلال تلك الفترة المحدودة وتمثل هذه التسهيلات في إمكانية الرد العيني للمودعين وكان هذا مشروطا بشرطين :

• عدم إكراه المودعين .
• عدم المخالفة في أسعار الأموال العينية سواء كانت أراضي أو عقارات أو سقفا وغيرها ..
وسادت هذه التسوية بالتراضى بين المودعين وأصحاب الشركات فليست هناك مشكلة ..
النقطة الثانية التي لابد من الإشارة إليها أن جهاز المدعى الاشتراكي لم يتخذ إجراءات فرض الحراسة والمصارعة في هذه المرحلة وهذا لوضع أصحاب الشركات أمام التزامهم القانوني الذي حدده القانون برد أموال المودعين قبل ١٩٩٠/٦/٨ .. ومن هنا كان عدم القرار بعدم وضعهم تحت الحراسة خلال هذه المدة لالتزامهم بالهبة القانونية .. لأن فرض الحراسة معناه ، غل يد أصحاب الشركات من التصرف في أموالهم .. وبالتالي يكون إلزام أصحاب الشركات في المدة القانونية المحددة غير ذي موضوع وينتقل الالتزام من أصحاب الشركات إلى المدعى العلم الاشتراكي .. وهذا يفتح المجال لأصحاب الشركات من الإفلات برد أموال المودعين ..

بدر والهدى مصر

وقد التقت أخرساعة مع المستشار عبدالمعز إبراهيم مساعد المدعى العلم الاشتراكي ومدير



المصدر : ١ حُر سَاعَة

التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نيوكايرو والمراكشي

وقد كشفت التحقيقات التي بشرها جهاز المدعى العام الاشتراكي بشأن شركة نيوكايرو والتي

تولاها المستشار محمد شافين مساعد المدعى الاشتراكي قال :

يتركز نشاط شركة نيوكايرو بتقديم خدمات للسيارات :

● عدد المودعين بالشركة ١٧٠٠ مودع .
● أجمالي الإيداعات ٣ ملايين و ١٠٠ ألف جنيه تقريبا .

● حسب برنامج الرد الذي حددته الهيئة العامة لسوق المال يبدأ الرد في الأسبوع الأول من مارس القادم والمفروض أنه يبدأ من هذا التاريخ وحتى ١٩٩٠/٧٨ يتم سداد كافة الإيداعات وفقا للجدول الآتي :

● الدفعة الأولى ٢٥٠ ألف جنيه .
● الدفعة الثانية ٥٠٠ ألف جنيه .
● الدفعة الثالثة ٧٥٠ ألف جنيه .
● الدفعة الرابعة مليون و ٥٠٠ ألف جنيه .
وقد وعد المستولون بالشركة أن يتم رد كافة الإيداعات خلال البرنامج المحدد .. وفي حالة تعثرهم عن الرد يتم اتخاذ الإجراءات القانونية وهذا من سلطة رئيس جهاز المدعى العام الاشتراكي علاوة على الإجراءات التي تتخذها النيابة العامة .

● وقد كشفت التحقيقات التي بشرها جهاز المدعى العام الاشتراكي بشأن شركة المراكشي والتي تولاها المستشار هشام العياط مساعد المدعى الاشتراكي عن الآتي :

● عدد المودعين في (١٩٨٨/٧١٠) ٢١٠٥ مودعا .
● حجم الأموال ١٣ مليونا و ١٥٦ ألف و ٦٠٠ جنيه .
● ما تم رده بعد (٨/٧١٠) ٦٠٣ ألفا و ٢٠٠ جنيه .
● الرصيد المتبقي وقت توقيع الأوضاع ١٢ مليونا و ٥٥٣ ألفا و ٩٠٠ جنيه لعدم ١٣٣ مودعا .

وكشفت التحقيقات أن صاحب شركة المراكشي قدم موافقات مبدئية من المودعين على التخلص لـ ٢٧٥ ألفا و ٥٠٠ جنيه .. ويتم حاليا استقبال المودعين والتحقق من جدية هذه المخلصات .

سلطان والزهره

وقد كشفت تحقيقات جهاز المدعى العام

الاشتراكي بشأن شركتي سلطان والزهره والتي تولاها المستشار عادل السعيد مساعد المدعى الاشتراكي عن الآتي :

● بالنسبة لشركة سلطان :
● عدد المودعين ٧٠ مودعا .
● جملة الإيداعات مليون و ٣٥٢ ألف جنيه .
● الشركة بادرت بتنفيذ أحكام القانون و قامت برد الأموال بعد مباشرة التحقيقات في جهاز المدعى الاشتراكي .. وتم رد الأموال قبل المهلة القانونية بأربعة شهور ، والتي منحها القانون ١٤٦ لسته ١٩٨٨ .

● بالنسبة لشركة الزهره :
● عدد المودعين ٢٤٣ مودعا .
● جملة الإيداعات ١٠ ملايين جنيه .
والشركة عبرة عن دار نشر المؤلفات أدبية ودينية وسلسلات وبرامج إذاعية وسينمائية .

بعد احالة الشركة لجهاز المدعى الاشتراكي .. توالى حضور عدد كبير من المودعين في هذه الشركة واكدوا جميعا في التحقيقات ثقتهم الكاملة في شركة الزهره والقائمين على ادارتها ورغبتهم في استمرارها في نشاطها .
والشركة اكدت التزامها بأحكام القانون وعدم الخروج عليه نحو التصالح عن كافة الإيداعات وأموال المودعين المستحقة قبلها .. وقد تقدمت اليها عروض مختلفة من بعض الدول العربية للمساهمة بجزء كبير في تلك الشركة وتسوية مستحقات المودعين ورد أموالهم والعمل في الاطر القانوني المسموح ..

ضمان أموال المودعين

● حاولت بعض الشركات التسوية مع المودعين بتحويل ودائعهم الى اسهم والدخول كمساهمين وتحويل شركاتهم الى شركات مساهمة ..
قال المستشار عبدالمعز ابراهيم ان هذا الامر مخالف للقانون ولا يسمح إلا برد أموال المودعين خلال هذه الفترة .. وقد تم السماح لأصحاب الشركات بقرء العيني لإيداعاتهم .. ولكن ليس بتحويل الودائع الى اسهم .. لأن هذا يخير من الوضع القانوني للمودع والعلاقة بين المودع والشركة وهذا مخالف للقانون ..
كما ان مسألة تحويل الشركات الى شركات مساهمة فهذا يخضع للقانون ١٥٩ ومفوضون الشركات ولا علاقة لنا بهذه المسألة .. كما ان هناك



المصدر : حرس ساعية

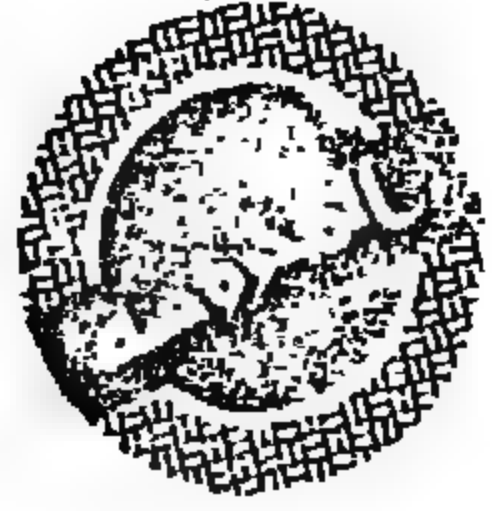
للتشـر والخدمـات الصحفية والمعلـومات التاريخ : ٢٨ فـبرـاير ١٩٩٠

فتوى من مجلس الدولة بضرورة رد أموال المودعين
تحيا لولا وعينيا بموافقة المودعين .
وحرصا على أموال المودعين تؤخذ الأموال
الخاصة لأصحاب الشركات ضمننا لأموال
المودعين .

● يرى بعض خبراء الاقتصاد أن تسجيل أصول
الشركات خلال هذه الفترة القصيرة (المهلة
التأجيلية) يعرض الشركات للخسارة ؟
قال المستشار عبدالمعز إبراهيم :

هذه مسألة ليس لنا دخل فيها .. إنما البيع يتم
تحت إشراف الجهاز .. ولماذا هناك تراض بين
المشتري (المودع) والبائع (صاحب الشركة)
وتذهب الحصيلة للمودع فليست هناك مشكلة ..
كما أنه يتم تأمين ما يتم بيعه حتى لا يباع بأبخس
الأسعار .. من جهة .. وحتى لا يباع للمودع بسعر
مفالي فيه من تلحية أخرى ..

كما أن هناك أيضا تسهيلا من جانب جهاز المدعي
العام الاشتراكي ببيع أصول وممتلكات الشركات
للمودعين .. فإذا كان السوق لا يسمح باستيعاب
كل هذه الأصول دفعة واحدة ، فإن توزيع هذه
الأصول على المودعين دون إكراه أو أية ضغوط
فهذا من مصلحة المودعين ..



المصدر : { جز ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٠

بداية سافنة لقضية

« النهب الكبير »

محاکمات

الريان

حكاية الذهب المروق

والقروض الحسنة ؟

• شركة الريان في هيوستن : غرفة في

فندق والرصيد صفر !

• تحقيق : سيد عبد القادر • تصوير : مكرم جاد الكريم ومناع محمد



المصدر : جُزْءُ سَاعَةٍ

التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ساخته جدا بدأت وقائع قضية « النهب الكبرى » أو قضية آل الريان الذين نهبوا ودائع ١٧٤٦٠٠ مواطن بلغت قيمتها حسبما يقول سوق المال مليارى و ٢٠٠ ألف جنيه بينما يدعى أحمد الريان أنها مليار و ٧٠٠ ألف جنيه فقط دفعها المودعون بالجنيه المصرى وبالدولار بسعر صرف ١٠ يونيو ٨٨ ..

فتح أحمد الريان النار في كل اتجاه عندما سمحت له المحكمة بالحديث لمدة ٤٥ دقيقة عندما طالب بإلقاء بيان يقترح فيه حلا سلمي لمشكلة المودعين .. قال ان قانون تلقى الأموال الجديد - فيما يبدو - قد فصل لايداعه هو واهله في السجن .. وانه لا يستطيع ان يرد أموال المودعين وهو وراء القضبان وانه يطالب بالافراج عنه لمدة ٤٥ يوما فقط ليدبر محلات الذهب التى يمكن ان تدر مليون جنيه شهريا .. ومشروع مساكن المغتربين الذى يمكن ان يدر مليونا أخرى .. أو احضار مدير شركة الريان بهيوستن الذى يضمن بحضوره مائة مليون أو مليار جنيه بضمان أصول شركته ..

اتهم الادعاء ان كلام أحمد الريان لا يحمل إلا نية مبيتة لاغتيل حقوق المودعين .. وكشف ان شركته في هيوستن ليست إلا حجرة في فندق وكل رأس مالها ١٢٠ ألف دولار بقى منها - كما قالت سكرتيرته في محادثة تليفونية - ٥٥ ألف دولار هى نفقات الشركة في أربعة شهور .. وقال الادعاء ان الريان لم يكن أميناً على أموال مودعيه لانه اغدق منح القروض الحسنة بالملايين هنا وهناك .. وان كل ما تم التحفظ عليه من أصول لا يتعدى نسبة مئوية قليلة من أموال المودعين الذين باع بعضهم ما يملك .. أو أمضى سنوات عمره في الغربة من أجل ان يجمعها .. وبعضهم أصبح لا يملك ثمن الدواء !!

وقالت النيابة : اننا نتمنى الحل السلمي .. الذى يتحدث عنه .. ولكن أين هى أموال المودعين .. أين ذهب .. أين أخفى أبوه الذهب قبل ساعات من التحفظ .. ليقل لنا أين ٥٠ أو ٦٠ بالمائة من أموال الناس على الأقل ليثبت حسن نيته ..



المصدر : ج. ح. ساعة

التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صرفه يخضع من اصل الودائع وعدم دعوة الجمعية العمومية للانعقاد .. وتوجيه الدعوة للمواطنين للاكتتاب دون الحصول على موافقة وزير الاقتصاد وعدم إعداد ميزانية للشركة وحساب الأرباح والخسائر .. والتزوير في الدفاتر وإثبات أن المبالغ المودعة بشركة كلبكوم بلغت ٢ مليون و٧٩٤ ألف و٩٢٠ دولارا امريكا بالرغم من أن المبلغ التي حولت للشركة المذكورة هي فقط ٧٩ مليونا و٥٥٧ ألف و٤١٥ دولارا .. لا غير .. وصلت التهم الموجهة للمتهمين ٤١ جنائية وجنحة وبالطبع فإنه عندما سألت المحكمة كلا منهم : مذنب .. أم غير مذنب ؟ .. قال كل منهم : غير مذنب ..

الريان يفتح النار

يلتقط احمد الريان الفرصة .. ويمسك عليها بكلمات يديه عندما تتيج له المحكمة فرصة الكلام .. فيتحدث لمدة ٤٥ دقيقة كاملة دون توقف .. قال احمد الريان اننا لم تكن حقاه كما يصوروننا قبل انشاء شركة توظيف الاموال علم ٨٢ .. ولكننا قبل ذلك باربعة اعوام كنا نملك ارصدة في البنوك اقربا ٥ ملايين دولار و١٥ مليون جنيه .. كلها اتت الينا كتحويلات من الخارج .. وهي نتيجة لعمل اخونا الاكبر فتحى في الخارج ..

وادعى احمد الريان أن هناك مستندات كثيرة لصالحهم تم اخفاؤها ..

وقال الريان ان لديه حلا سلميا لمشكلة المودعين .. فهل تسمح لي المحكمة بطرحه .. فوافقت المحكمة .. فقال :

لدينا مطلب خاص باموالنا في الخارج .. لان شركتنا عندما حولت اموال المؤسسات او بنوك في الخارج تم ذلك عن طريق بنوك بمصر .. وقد كان بونا ان تشكل لجنة من المحاسبين الذين انتدبهم الجهاز المركزي لتابعة المركز المالي للشركة لمعرفة خط سير هذه الاموال .. فمثلا اذا كنا اخرجنا جزءا من الاموال عن طريق المصرف المالي يذهب جزء منه لأمريكا وآخر لسويسرا وثالث لألمانيا .. نعرف أين توجهت هذه الاموال وأين ذهبت بعد ذلك .. وهذا سيوضح اذا كان الريان قد اخنوا - اولظشوا - هذه الاموال لانفسهم أم انها في حسابات الشركة هذه الشخصية الاعتبارية .. والنيابة لم تفعل هذا ..

نحن نعرف ان مشكلتنا حساسة .. والطريقة التي عالجت بها الحكومة المشكلة جعلتها كالنار يخشى كل واحد الاقتراب منها .. لذلك فلن تكون النهاية لهذه القضية إلا على يد هذه الهيئة الموقرة ونحن نتمنى ألا تكون النهاية درامية والشركة لها

كانت محكمة جنائيات الجيزة برئاسة المستشار الدكتور محمود حسن عبداللطيف قد عقدت يومى الأحد والاثنين الماضيين اول جلستين في محاكمات « آل الريان » بقاعة المحاكمات الكبرى بارض المعارض بمدينة نصر .. وهي نفس القاعة التي شهدت محاكمات تنظيم الجهاد .. وتنظيم الناجون من النار وتنظيم ثورة مصر ..

وقد حضر عشرة متهمين من ١٢ متهمًا .. على راسهم احمد توفيق عبدالفتاح (الريان) وشقيقه محمد عبدالفتاح ووالدهما توفيق عبدالفتاح (٧٣ سنة) .. وجلسوا الثلاثة في اليوم التالي للمحاكمة في قفص واحد بعد ان كان « محمد » المحبوس في قضية بيع ١٥ مليون طن فول تدميس بطرق غير قانونية .. في قفص وحده .. بينما جلس احمد ووالده في قفص .. وقد وافقت المحكمة على ضم محمد لهما في اليوم التالي بعد طلب احمد لذلك لان محمد لم يلتق بوالده منذ شهرين طويلة .. كان احمد توفيق عبدالفتاح يرتدى بدلة السجن الزرقاء في اول يومى المحاكمة بينما كان محمد يرتدى بدلة سجن تم تفصيلها - فيما يبدو - خصيصا له لتبدو كملايس الجماعات الاسلامية (الرزى الباكستاني .. جاكيت طويل واسع وينطلون) وكان يحمل مصحفا صغيرا في جيبه ويغطي راسه بغطاية بيضاء ومجرد ان يستمع للاذان الذى يرتفع من مسجد قريب من القاعة ان يرفع صوته بالاذان .. وتتركه المحكمة حتى ينتهى .. ثم يخلع حذاءه ويصلى في القفص وحده .. بينما لا يصلى احمد .. ولا يصلى الوالد !! الوالد كان يرتدى جلباب بيج ويغطي راسه بغطاية بيضاء ..

٤١ جنائية وجنحة !!

في ١٧ صفحة جاءت الاتهامات التي وجهتها النيابة للمتهمين .. وهي : الامتناع عن رد المبالغ المستحقة لأصحابها والمتين قيمتها بالكشوف المرفقة بالتحقيقات وعدم اخطار سوق المال بالمبالغ التي تلقوها من المواطنين وقائمة المركز المالي وعدم نقل ارصدة الشركة المودعة بالخارج لدى احد البنوك المعتمدة والخاضعة لاشراف البنك المركزي المصرى ، كما حولوا وادعوا في بنوك ومؤسسات مالية بالخارج خلال مدة توفيق الاوضاع دون الحصول على موافقة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وعدم عرض مستنداتهم ودفاترهم على المحاسبين المعينين من الجهاز المركزي للمحاسبين وعدم إعداد برنامج زمنى لرد الاموال للمودعين والاستيلاء على نقود المودعين بطريقة احتيالية وتحرير عقود ضمنوها ان فوائد المبالغ المودعة تصرف لهم شهريا ثم اصدروا قرارا باعتبار ما سبق



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٠

سيولة فقال أنا مستعد احضر سيولة على قدر ما تحتل الاصول لو مائة مليون او مليار .. قلت له هل تستطيع ان ترسل تعهدات مكتوبة قال نعم .. طلبت منه ان يحضر فخشي على نفسه لاننا كنا - انا وابني واخي - في السجن فقال مستعد اقلل اى مسئول خارج مصر .. او اتركوا لى دعوة في السفارة الامريكية وساحضر غدا .. ورفضوا ارسال دعوة له ..

وقال احمد الريان : لدينا مصنع للملابس المطرزة في اليوم لنا خمس سنوات نستعد له ونجهزه .. وشركة اعلاف في طنطا دفعت لزيادة راس مالها ١٤ مليون .. ومستعد لتشغيل كل هذا لو خرجت .. فاما ان تسمح الهيئة الموقرة بخروجي او تحضر بوب دوكر عن طريق السفارة الامريكية ..

وقال احمد الريان ان لدينا ١٧٤ الفا وستمائة مودع لو زاد عنهم واحد .. فلان دمي حلال .. جمعنا منهم مليارا وسبعمئة الف جنيه دفعت اما جنبيات او دولارات بسعر صرف ١٠ يونيو عام ٨٨ وقال السيد رئيس هيئة سوق المال انها ملياران ومائتا الف واثنا تيرد ان ناكل ٥٠٠ مليون وتحقيقات النيابة اثبتت صحة ارقامنا وحتى لو كان المركز المالي الان تعبان فليست جريمة فنحن نستطيع ان نتدارك هذا لو كنا بالخارج .. ففى عام ٨٦ حدثت أزمة ولم فرد احدا من الذين جاءوا يطلبون اموالهم .. وما يحدث الان مثل ما حدث عام ٨٦ .. نحن لسنا نصليين وهل هناك نصيب يعمل عقود مع مؤسسات يدفع مقدم ١٠٠ مليون جنيه لتثبيت سعر الورق الخام ..

النهاية تفصح بالارقام

وكما اخذ احمد الريان حقه كاملا .. طلب المستشار ساهر درويش احد ممثلي الادعاء الاربعة التعقيب على ما قال .. فرد على ادعاءات احمد الريان بهدوء وبالارقام والحقائق .. قال المستشار ساهر درويش :

— عندما قال احمد توفيق عبد الفتاح ان لديه حلا سلميا شعرت بالسعادة . والحل السلمي بالفعل يقره القانون وتصورت ان يقول هذه هي اموال المودعين اردنا اليكم وكفا الله المؤمنين شر القتل ..

لقد كنا حريصين على ان يتم كل شيء بالسلم حتى عندما قدم اخوه الاكبر بلاغا ضده بتهمة هو ومحمد بخطفه ورفع دعوى بذلك .. فلما نشأنا ان يتنازل عن الدعوى .. وسعيانا لان يتم كل شيء بينهم بسلام لاننا نؤمن ان الخلاف ليس في صالح احد .. وان الاموال التي يديرونها ليست اموال

في مصر اصول كثيرة ورؤوس مشروعات كبيرة .. اراضى زراعية وارضى بناء ومشروعات عقارية .. لكن لما صدر قانون تلقى الاموال الجديد رقم ١٤٦ كان هناك حالة سحب شديدة على شركات توظيف الاموال عامة والريان بصفة خاصة التي كانت لها نصيب الاسد من هجوم الصحافة وتصريحات سوق المال .. وصوروا الامر للمودعين باننا في كل سنة حتى انه اى مودع كان ياتي الينا يطلب امواله واذا قل له موظف الشيك انتظر السيولة او اى شيء يعتدى عليه بالضرب ومع هذا رددنا للمودعين في ١٠ شهور قبل القبض علينا ٣٥٠ مليون جنيه .. اى عشر ما تلقيناه (مليار وسبعمئة مليون) الى ان انتهت السيولة فلماذا نفعل ..

حاول احمد الريان ان يبين للمحكمة انهم مضطهدون .. وكان القانون الجديد قد فصل

عليهم .. ولم ينفذ إلا عليهم فقال : عندما صدر القانون كانت هناك ١٠٦ شركات تلقى اموال انقسمت بعد صدور القانون الى ٣٣ شركة قلت سنوفق اوضاعنا منها شركة الريان .. وشركات قلت لن نوفق واخرى لم ترد .. الشركات التي قلت سنوفق اوضاعنا جميعها اعطوها مهلة ستة اى نحن .. والثانية التي قلت ان نوفق تركوها ستة .. والتي سككت اعطوها ايضا مهلة ستة .. هل يعطونا مهلة ستة ونحن في السجن .. لماذا الريان ؟ انن نحن مستهدون ..

وقال احمد الريان : في ٢٦ مارس عام ٨٩ قلت للمستولين ان حبسنا ان يفيد .. فلدينا عشرة معرض ذهب اتركوني ٤٥ يوما لاديرها وسنملؤها ذهبيا ومجوهرات وهذه تدر في الشهر الواحد مليون جنيه ولدينا مشروع اسكان للطلبة المغتربين لو تمكنت من ادارته سيدر مليوننا اخرى .. وإلا فكيف احضر فلوس الناس وانا في السجن ..

واذا كان هذا هو المنطق الذي تتبعونه فلحبسوا الآخرين الذين لم يردوا اموال المودعين ..

وقال : في شهر ابريل ٨٩ وبعد ٣ اسابيع من التقدم بهذا الطلب شركة الريان في هيوستن وهي شركة مساهمة وهي التي وردت لمصر عام ٨٩ ١/٢ مليون طن نر في وقت لم يكن في مصر نر .. هذه الشركة تعقد اجتماعا كل شهر (في الثلاثاء الثالث من كل شهر) يحضره اعضاء مجلس الإدارة .. ولان كلا منهم يكون في بلد فالاجتماع يعقد على التليفون .. ويسجل ويعمل محضر به ويرسل اليها في مركز الريان بالهرم ..

احد الاجتماعات التي تمت وانا في السجن وافقت النيابة مشكورة على ان احضره على التليفون كلمنى بوب دوكر مسئول في هيوستن وقلت له نحن في مازق عندنا اصول وليس عندنا



المصدر : **أحمر ساءة**

التاريخ : **٢٨ فبراير ١٩٩٠**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الريال وانما هي اموال الشعب ..

● كيف يدفع الريال ١٠٠ مليون جنيه مقدما لعقود سيتم تنفيذها على سنوات . وتقول انك كنت امينا على اموال المودعين .. ان لدينا بالفعل في المخزن كتاب ٤٢ مليون جنيه .. لكن هل اعطى كل مودع هو واولاده كتابا .. ان الناس لا ياكلون لوراقا ولا كتباً ..

● ويقول ان النتيجة كانت من المفروض ان ترسل المحاسبين الذين عينهم الجهاز المركزي للتأكد من سير الاموال التي اخرجوها خارج مصر .. ونحن بالفعل ارسلناهم ليسألوا عن لرصد الريال في البنوك وقلوا ان الرصيد صفر .. !!

ان احمد الريان يقرن نفسه بالبنك .. ويقول انه يعانى من نقص السيولة فقط .. وان هذا امر ممكن ان يحدث لاي بنك .. نعم ولكن هذا لاينفى ان اى بنك لو سحب منه مبالغ كبيرة ونقصت او انتهت سيولته فلا بد ان تبقى لديه مشروعات او قروض استثمارية قدمها لافراد او جهات تطفئ الناس .. وليقل لنا هو اين هذه المشروعات فيكشف لنا عنها .. ان ما وضعنا ايدينا عليه ضئيل .. ضئيل لايشكل إلا نسبة مئوية صغيرة من اموال المودعين ..

سرقوا الذهب

ويقول المستشار ساهر درويش : يتحدث احمد توفيق عبد الفتاح عن الذهب الذى سيملا به محلاته .. ولنا اسئله اين هذا الذهب لقد قام والده بسحب كل الذهب الذى كان بهذه المحلات قبل التحفظ عليهم بساعات .. وليقل لنا من اين سيأتى بذهب قيمته ٤٠ مليون جنيه ليأتى لنا بالذهب وستعين من يقوم على ادارته ..

ويتحدث عن تعهدات بوب بوكير مدير شركته بأمريكا .. اذا كان بوب بوكير سيحضر الف مليون او مليارا فليات به مرة واحدة .. اما اذا كان سيحصل على قروض وتسهيلات ائتمانية لمشروعات سننتظر حتى تقوم وتبدأ في اضرار الربح ثم ننتظر حتى يرد من ارباحها اموال المودعين فهذه مسألة اخرى ..

ويفجر المستشار ساهر درويش قنبلته عندما يقول : انه يتحدث عن شركته في هيوستن ولقد استعلمنا عن هذه الشركة فوجدنا انها شركة راسمها ١٢٠ الف دولار . في محادثة تليفونية معه قلت له سكرتيرته ان كل ما تبقى لديهم في الشركة ٥٥ الف دولار تكفى فقط لطلقات للشركة في اربعة او خمسة اشهر .. والشركة كلها مجرد حجرة مستأجرة في فندق يعقد فيها اجتماعات بالتليفون .. ما هو راسمال هذه الشركة وما هي ميزانيتها .. ليقل لنا احمد توفيق عبد الفتاح ..

يقول ان لديه ٥٠ الف متر مربع يمكن ان يقيم عليها مدينة سكنية والحقيقة ان هذه الأرض هي ٥٣ فدانا في شرق القاهرة حول الحصول على رخصة لإقامة مباني عليها فرفضت الجهات المختصة لأنها اراض زراعية والدولة تعلن انها ضد البناء على اراض زراعية ..

ويستمر المستشار ساهر درويش في مواجهته فيقول : مصنع الملابس المطرزة الذى يتحدث عنه عينا رئيس مجلس ادارة له وسنديره .. ومصنع الاعلاف الذى يقول انه سيوفر احتياجات مصر من الاعلاف يدفع ١٤ مليون جنيه لزيادة رأس مال لم يرد رأس ماله ولمزال ٣ ملايين جنيه وحصل على قروض من البنوك ولقد عين بنك مصر مديرا لهذا المصنع والبنك مصمم على عدم ترقيب الإدارة وشك في مشكلة كبيرة مع البنك ..

ويقول المستشار ساهر درويش : تقول انك امين على اموال المودعين وتوزع الملايين قروضا حسنة .. مستشفى واحد حصل منه على قرض حسن قدره ثمانية ونصف مليون جنيه قرض حسن تسعى لرده بالطرق الودية لأن الطرق القانونية قد لا تسعف ونحن الذين نحرص على اموال المودعين لانهم اهلنا وجيراننا واصدقائنا هناك من سافر وضع عمره من اجل ان يجمع المبلغ الذى اودعه لديه وهناك من باع كل شيء يملكه ليحول ثمنه الى وديعة .. ومن هؤلاء من لا يملك ثمن الدواء الآن ..

ان احمد توفيق عبد الفتاح يقول كلام جميل وكلام ضخم .. اتركونى وأنا احضر لكم اموال الناس .. اين هي اموال الناس .. انها نية مبيتة لاغتيال حقوق المودعين .. ويقول ان القانون كانه مفصل عليه .. ونحن نقول فلنا على ٥٠ بالمائة او ٦٠ بالمائة من هذه الاموال كبادرة لحسن النية ..



المصدر : (أحرر ساعة)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٠

بلا أقنعة

حامد سليمان

رجال أعمال .. ليسوا المصوصا

في الوقت الذي أعطى فيه رئيس الدولة تعليمات صريحة .. بسرعة رد أموال المودعين .. ولو أدى هذا إلى صدور تشريعات جديدة ..

وفي الوقت الذي حاول فيه د . عاطف صدقي .. إصدار قرار سياسي لرد ١٠ ٪ فورا من أموال المودعين - وخاصة من أموال الريلن - قبل صدور الأحكام النهائية ..

يقف صفاير اباطرة « هيئة سوق المال » - ضد سياسة الدولة - رافعين شعار قانون توظيف الأموال .. ونرى كبيرهم يتتبع ضحاياه ، ليس فقط هؤلاء الذين قام بتحويلهم على القضاء ولكن أيضا هؤلاء الذين قرر - بتعسف - عدم توفيق أوضاعهم - وتحويلهم إلى مكتب المدعى الاشتراكي ..

وفي هيئة جهاز المدعى الاشتراكي .. بقيادة المستشار عبد السلام حامد .. حيث يعمل نخبة مستنيرة من المستشارين المخلصين من أمثال عبد المعز إبراهيم - وعادل السعيد - هوجيء هذا الجهاز بالعديد من الحقائق المذهلة :

● ان بعض هذه الشركات - مثل شركة الهدى والحجاز - كانت تحقق اربحا حتى آخر ميزانية لها عام ٨٨ وعندما جاء محاسبو هيئة سوق المال عام ٨٩ سجلوا ميزانيات خسارة .. (متجاهلين) توقف هذه الشركات عن العمل إذاعنا لتعليمات قانون التوظيف .. ومتجاهلين .. ان معظم أموال هذه الشركة أصبح (معظما) في (صورة) أصول وبيع ومصانع وخلافه .. ولم يعترفوا إلا بالأموال السائلة .. وكانت من الطبيعي ان (تبيعوا) الميزانيات وكأنها خسارة

● ان بعض (المنتفعين) في الهيئة .. ذكروا لبعض اصحاب هذه الشركات ان في إمكانهم تسجيل (سلامة) ميزانيات هذه الشركات وتوفيق أوضاعها .. إذا (تفاهموا) معهم .. ولما رفض البعض هذا الأسلوب .. قالوا لاصحاب هذه الشركات : بصراحة نحن لدينا تعليمات من فج النور شخصيا بتصفية هذه الشركات - وسحقها مع ان سياسة رئيس وزراء الدولة .. تقف عكس ذلك تماما !!

● عندما رفض اصحاب الشركات هذا التعسف في رصد الميزانيات .. وهذا (التفاهم) المريب .. وذلك (التهديد) .. قوجئوا بعدم توفيق أوضاع شركاتهم .. ورفع سلاح قانون التوظيف الذي يجثم رد أموال المودعين في موعد اقصاه ٩ - ٦ - ٩٠ م ..

● اكتشف جهاز المدعى الاشتراكي .. ان بيع أصول هذه الشركات حتى شهر يونيو القادم - علاوة على استحالته من الناحية (المالية والاقتصادية) - فإنه سوف يؤدي إلى خسارة فادحة للمودعين واصحاب الشركات .. إلى جانب احداث المزيد من هز الاقتصاد المصري .. حيث لا مجال (لاتخام) السوق بكل هذه السلع الا ببيعها بربع ثمنها

● والاغرب من هذا ان جهاز المدعى الاشتراكي .. اكتشف ان الهيئة قد حشرت إحدى شركات النشر الكبرى - الزهراء للاعلام - وسط هذه الشركات .. لمجرد رفضها الاعلان لجنوبي فج النور .. مما جعله يتخذ منها موقفا شبه شخصي .. ناسيا أن تعريض إحدى



المصدر : آ حُر ساءة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٠

شركات النشر للاغلاق .. معناه إتاحة الفرصة لدار نشر اجنبية ان تعيث باتجاهات العقل المصري .. وهو موقف رفضته الدولة تماما .. واوصت بإيجاد حل من وعجل لهذه الشركة بالذات

وإزاء هذه الحقائق الغربية .. فقد قرر مستشارو الهيئة .. اعادة النظر في ميزانيات هذه الشركات .. وتفهمت استحالة طرح اصولها للبيع في هذه المدة القصيرة .. مما يعرض الاقتصاد المصري للخطر .. ويحاول مستشارو المدعى الاشتراكي .. التفاهم مع المودعين واصحاب الشركات بما فيه صالح الطرفين .. وصالح البلد .. من خلال إجراءات مرتبة لا تعرض القانون .. ولا تهز الاقتصاد القومي .. مدام هناك تفاهم ورضا بين المودعين واصحاب الشركات .. سواء بتحويل هذه الشركات إلى شركات مساهمة او رد اموال المودعين .. بكافة الطرق (اموال او سلع) والحصول على مخلصات برضا الطرفين .. حتى تقتط هذه الشركات .. والمودعين .. من موقف الهيئة المتعنت بضرورة رد الاموال حتى ٩ / ٦ / ٩٠ القادم .. او تحويل اصحاب الشركات للمحاكمة والسجن كما يطالب فج النور .. غدد رفض المستشارون منطق « دكتور » الهيئة او ديكتاتورها .. وقالوا له ان هؤلاء في النهاية مصريون وليسوا صهيانية .. رجال اعمال وليسوا لصوصا .. مواطنون لا اسرى .. والسؤال الآن .. الم يكن من الاخرى ان يقوم جهاز فج النور بالدور الاقتصادي الواعي الذي يقوم به جهاز المدعى الاشتراكي الآن !!!
إنه مجرد سؤال ..

رسالة من البانيا .. الى شيخ الأزهر

برهان الدين فيلي .. أحد القيادات الاسلامية المرموقة في البانيا .. بعث لي برسالة يقول .. لقد سقطت جميع القلاع الشيوعية في اوربا الشرقية .. عدا دولة صغيرة هي البانيا .. كانت هي العمود والركن الاسلامي في اوربا كلها لأكثر من خمسة قرون .. واصبحت جزيرة منسية بعد الحكم الشيوعي الشمولي .. فإذا علمنا ان ٧٥٪ من سكان البانيا مسلمون لاستطعت ان تعرف لماذا أوجه رسالتي لصر .. التي وجهت لالبانيا .. من إذاعاتها - أول إذاعة باللغة الابانية بينما هناك برنامجان إذاعيان موجهان للأقلية المسيحية في البانيا - الأول من الفاتيكان - والثاني من محطة مونت كارلو .. إلى جانب عشرات الميشرين الذين يرسلون إلى البانيا لخدمة أغراض سياسية واستعمارية اقتصادية .. إننا نناشد الأزهر .. المزيد من الاهتمام بمسلمي البانيا .. بإرسال الدعاة والكتب وأشرطة الفيديو .. التي تبصر المسلمون هنا بدينهم .. وتربط مسلمي البانيا بالعالم الاسلامي .. ويكفي ما تعانيه البانيا من الحكم الفاشي الشيوعي ..



المصدر: النور

التاريخ: ٢٨ فبراير ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في محاكمة آل الريان :

أنت نفاع : ضابط التتبع العتيبي !

الريان : مشروعات المظلة .. أرباحها مليون جنيه شهريا !!



أحمد الريان

كتب أحمد عبد المنعم :

أكد الدفاع عن آل الريان أمام المحكمة أن المتهم الحقيقي في قضية الريان قد غاب من قفص الاتهام .
أشار خلال الجلسات التي عقدت اعتبارا من يوم الأحد الماضي لمحاكمة آل الريان .. أن الحكومة هي المتهم الحقيقي لأنها سمحت لشركات الريان بالعمل في مجال توظيف الأموال .. ثم قلمت بتصفية هذه الشركات .. والاستيلاء على أموالها .. ولم ترد هذه الأموال إلى أصحابها .

وطالب أحمد الريان بضرورة أن يتولى مسئولية أعمال الشركة، شخصية اعتبارية لتقوم بإدارة مشروعاتها أثناء نظر القضية حتى يمكن إعادة أموال المودعين وحتى لا تنهار هذه المشروعات .
وأوضح أن المشروعات المتبقية حتى الآن تشمل معارض للذهب وبعض العقارات السكنية وأنها يمكن أن تدر ربحا شهريا يعادل مليوني

جنيه .

وطالب يوسف صقر محامي الريان بالإفراج عن الحاج توفيق عبد الفتاح والتحقق عليه في منزله لظروفه الصحية كما طلب تخصيص نفقة شهرية لأسر المتهمين الذين لا يجدون مصروفات معيشتهم !!



المصدر : النور

التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رفضت محكمة جنليات الجيزة برئاسة المستشار محمد حسني عبد اللطيف يوم الاثنين الماضي الإفراج عن الحاج توفيق عبد الفتاح الريان ، وكذلك رفضت تخصيص نفقة شهرية لأسرة الريان .
كان الدفاع قد طلب الإفراج عن توفيق عبد الفتاح الريان لكبر سنه ، وكما طلب تخصيص نفقة من الأموال المتحفظة عليها لأسرة الريان ، رفضت النيابة على أساس أن الأموال التي تم التحفظ عليها أموال المودعين ، وليس للريان فيها إلا جزء ضئيل .

وهنا تسأل معنوح الوسيحي - محامي الريان - كيف لا تستطيع المخابرات والمباحث معرفة مكان الذهب أو كيف حصل عليه والد الريان مع أن المباحث كانت تسجل عليه كل شيء حتى كانت تصل إلى سريره نفسه !!

وقال أنور عبد الله - محامي المتهم الأول والثاني : إن الشعب لم يتهم الريان وإنما الحكومة هي التي تجاوزت معه حد الشكوى والحد لأنه كاد يصبح دولة داخل دولة ، كل سياساتها الاقتصادية فاشلة .

أكد الدفاع في رده أن الريان يمتلك جزءا كبيرا من الأموال المتحفظة عليها .

قال أحمد الريان : إنه طلب حضور بوب ووكر إلى القاهرة ، وأنه في إحدى اتصالاته معه ، قال له إنه مستعد لأحضّر أي مبلغ يحتاجه لرد أموال المودعين .

وأضاف أن هناك مستندات حصلت عليها الشرطة أثناء هجومها على الشركة واختفتها واقترح الريان أن تسافر لجنة من الجهاز المركزي إلى الدول التي بها أموال وتقوم بالتقصي والبحث بدلا من الاستقصاء وسؤال البنوك من داخل مصر .

وكشف الريان عن أن هناك شخصا سلّموه على الهروب خارج مصر ، واتضح أنه من المباحث !!

وتسأل الريان : لماذا لا توافق الحكومة على دخول بوب ووكر إلى مصر ، رغم أنها تسمح لأي شخص ؟ وأكد الريان أنه يستطيع رد الأموال خلال ستة شهور ، إذا أفرجت عنه النيابة .

وردت النيابة على ذلك بأن الريان قام بتهريب الأموال للخارج ومنها الأموال التي عمل بها توكيلا لشخص ما والذي حصل بمقتضاه على ٤٤ مليون جنيه . وتمكنت النيابة من استردادها .

ثم أعطى قروضا حسنة لأحد المستشفيات قيمته ٨,٥ مليون جنيه ، وكذلك لبعض العاملين في المؤسسات الصحفية ، وهذه كلها أموال المودعين ، ولما يخص الذهب قالت النيابة أن والد الريان قام بتهريبه قبل قرار التحفظ بساعات ولم تصل إليه .



المصدر : الاصل

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٠

تقارير المخابرات العامة في قضية الريان

كتب - ثروت شلبي :

كشفت تقارير المخابرات العامة المصرية المودعة في ملفات قضية الريان حجم امواله وممتلكاته خارج مصر خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ولندن وقبرص والمانيا الغربية وأبو ظبي والبحرين وبرمودا وسويسرا ولوكسمبرج .

كما كشفت تلك التقارير الهامة الاساليب الملتوية للريان في التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية لاختفاء حجم امواله بها مستخدماً اسلوب التوكيل غير القابل لالغاء لادارة ممتلكاته بالخارج ويقوم بموجبه بإنشاء العديد من الشركات في تلك الدول

ولم تؤكد تلك التقارير ما ادعاه أحمد الريان في تحقيقات النيابة العامة من وجود مزارع واصول ثابتة له بالخارج خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية . بينما اكدت تقارير المخابرات تورط عدد كبير من الوزراء والمسؤولين الحاليين والسابقين واقاربهم مع الريان وهو ما اطلق عليه - كشوف البركة - التي حفظت النيابة العامة تحقيقاتها فيها لعدم وجود أدلة .

كما كشفت تقارير المخابرات العامة ايضا الدور الذي لعبه فريد محمد جمال وهو قريب لأحد المسؤولين في اصدار اموال المودعين بشركات الريان وذلك بمساعدته لبعض الاجانب في التزوير لصالحهم لبيع اسهم الريان في بنك فيصل الاسلامي بقبرص التركية والذي كان يعمل به آنذاك .

وحول حجم ممتلكات الريان بالخارج وكيفية استردادها وردھا للمودعين وهي تغطي جزءا كبيرا من اموالهم المودعة . تقول تقارير المخابرات العامة المصرية ، أن للريان حسابات في بنك كيميكال بنيويورك وتعاملات في بيع وشراء العملات الاجنبية . كما تعامل الريان مع بنك - ماينوف - كتشرف هانوفر - في مجال التبادل المالي العملات الاجنبية بان يضع الريان وديعة فيسمح له البنك بالبيع والشراء

للعملات من خلال وديعة . وتعامل الريان مع بنك امريكان اكسبريس الذي يضم شركات شيرزون وليهمان وهاتون ونشاطه بيع اسهم مسندات وعملات وتمويل ويمتلك ٢٥ ٪ من رأسمال إحدى هذه الشركات وإن القانون الأمريكي لا يسمح إلا بنسبة ٥ ٪ للاجانب وبموافقة الحكومة الأمريكية .

وحول كيفية استرداد اموال الريان بامريكا قالت التقارير ... لا يمكن الحصول على قيمة الايداعات أو حجم التعامل للفرد أو شركة مع بنك أو شركات المضاربة المالية في امريكا لحرصها على سمعتها في الاسواق وسرية تعاملاتها مع عملائها وإلا تعرضت لدفع تعويضاتها ضخمة بعد مقاضاتها وادانتها والمدخل الرسمي الوحيد لاسترداد اموال الريان بتلك الشركات الأمريكية توفير المال والوقت . لان اجراءات التقاضي تستغرق خمس سنوات بالاضافة الى خشية ان يزعم الريان امام الجهات القضائية الأمريكية أنه مضطهد سياسي وحينئذ لن ترد امواله للمودعين في مصر !!

واضافت التقارير الامنية ان الريان يمتلك شركة للسفرات والرحلات بلندن كما ان الريان كان يمتلك ٤٠ مليون دولار في بنك ابو ظبي الوطني حتي ديسمبر ١٩٨٦ ، خسر منها ٢٧.٤ مليون دولار . وفي اوائل مارس ١٩٨٧ حول ٢.٦ مليون دولار لحسابه في بنك امريكان اكسبريس ومنها لحسابه في بنك ماينفاكتشر هانوفر ترست بنيويورك ثم حول إلى فرع البنك بالبحرين .

كما ان الريان كان يمتلك ١٠٠ مليون دولار في حسابه ببنك امريكان اكسبريس فرع فرانكفورت بالمانيا الغربية وهو حساب غير متحرك ولم يستخدم . ويحتمل وجود ممتلكات أخرى له بالفرع الرئيسي للبنك بامريكا .

من ناحية أخرى كشفت مباحث امن الدولة في خطاب لها للنيابة العامة بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٨٨ . أن فتحي الريان اعترف قبل وفاته لزوجته

شكريد سليمان محمد امام شقيقته أمينة ومنى بانه خسر مليار دولار في المضاربات المالية العالمية المعروفة باحداث - الاثنين الاسود - وان ذلك كان سببا في خلافاته المستمرة مع شقيقه التي انتهت الى اقصائه من منصبه كرئيس للشركة وتولييه بدلا منه .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كل يوم

بدا المدعي الاشتراكي استدعاء
المودعين في شركات تلقي
الاموال .. وتؤكد ان بعض
اصحاب الشركات يلجأون
للضغط على المودعين بأن
شيئا ، احسن من لاشيء ، بل ان
بعضهم حاول اقناعهم بالحصول
على نسبة من مستحقاتهم في
صورة بضائع والقليل من الماء ..
وسمعت ان هناك اسلوبا
غريبا .. وللاسف قانوني قد تلجأ
اليه بعض الشركات وهو
تخطيط الاراضي التي
يمتلكونها على امل إقامة مسكن
عليها .. وفي المقابل يحصلون على
مقدمات مالية كبيرة ثم يقدمون
هذه الحصيلة الى المدعي
الاشتراكي لرد الودائع لاصحابها
طبقا لقانون تلقي الاموال ..
وفي هذه الحالة تبرا ذمتهم
ويصبح من حقهم السفر الى
الخارج وليبقى من دفعوا
المقدمات تهت رحمة الله وحده ..

●●●
وجاعني من يقول ان المهلة
المتبقية لرد الودائع ليست
كافية ، خاصة ان السوق مضطرب
بحالة ركود اقتصادي ..
قلت : امامك حتى ٩ يونيو
القدام .. وبالقطع اذا كانت نيتك
طيبة وتقوم برد الودائع
للمواطنين ، انني على ثقة ان
المدعي الاشتراكي سيأخذ ذلك في
الاعتبار ولن يسلط سيف
القانون .

●●●
قل : وما الذي يمنع ان ارد
الودائع في صورة بضائع او
مسكن

قلت : وهل هذا منطوق .. واذا
وافق احدهم ورفض الآخر ،
ملائم الذي رفض .. ايضا هناك
مشكلة السعر حيث انه من
الطبعي انك بهذا العرض
ستخلق طلبا متزايدا على ما لديك
عن مسكن او اصول وبالتالي
سترتفع قيمتها .. كما ان رأي
هيئة سوق المال تطبيق القانون
العام في هذه الحالة هي ضرورة
رد الاموال كما تسلمتها ، الا اذا
ارتضى صاحب الوديعة .. وان
كنت اري انها ليست مجرد وديعة
بل ، مشاركة ، وبالتالي يتعين
التوصل الى حل وسط بشأنها
وتشكيل لجنة تضم ممثلا من
مجلس الدولة لتقييم الاصول ،
بالقيمة الحقيقية ، ولا يتم ذلك الا
بحكم قضائي .

نقلت وكالات الانباء منذ ايام
اربعما تدق ناقوس الخطر امام
الدول العربية .. قالت ان
استهلاك الغذاء في الوطن العربي
يزيد بمعدل ٧٪ ، بينما لايزيد
الانتاج بكثير من ٢٪ .. وعلى
سبيل المثال سيقفز استهلاك
القمح في العالم العربي الى ٤٩
مليون طن خلال عشر سنوات ،
بينما لايتجاوز انتاجه ٢٨ مليون
طن فقط !!

جميل جورج



المصدر : المصور

التاريخ : ١٩٩٠ مارس ١٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مفاجأة فنى محاكمة

الريان :

● المحكمة تأمر باستدعاء بوب ووكر وكيل الريان فى أمريكا

.. والريان يعد باحضار مليار دولار إذا حضر بوب ووكر .

كتب : عزت بدوى

إجراءات أمنية مشددة يومى الأحد والاثنين الماضيين وذلك برئاسة المستشار الدكتور محمد حسن عبد اللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبد الظاهر عبد الحكم واملحى سر حسين طنطاوى ورئيس القلم الجنائى لاستئناف القاهرة ولحمد رمضان وعبد الحميد بيومى وفى حضور ممثلى النيابة العامة المستشارون محمد حلمى خليفة النائب العام المساعد وحسن الشربيني المحامى العام لنيابة الشئون المالية والتجارية وساهر درويش مدير إدارة الاموال المتحفظة عليها بمكتب النائب العام واحمد اندريس رئيس النيابة العامة . وبينما سارت الجلسة الاولى هائلة يوم الأحد . حيث اكدت المحكمة بإثبات حضور المتهمين المحبوسين والمفرج عنهم ودفاع كل منهم وفض بعض احراز القضية وإثبات ما بها فى محضر الجلسة جاءت الجلسة الثانية مثيرة صاخبة بداها احمد الريان بمؤتمر صحفي من داخل

● فجر احمد الريان فى ثانى جلسات محاكمته واعوانه قنبلة مدوية لا يعلم احد حتى الآن مدى جديتها ، وما إذا كانت حقيقية ام وسيلة جديدة للمراوغة والتلاعب بمشاعر المودعين .. أعلن فى مرافعته عن نفسه امام المحكمة ان مدير شركاته بالولايات المتحدة الامريكية "بوب ووكر" مستعد لإحضار مليار دولار أمريكى لتشغيل مشروعات الريان فى مصر ورد اموال المودعين لديه . وطلب إلى هيئة المحكمة توجيه دعوة رسمية لمدير اعماله الأمريكى لإنهاء الأزمة . كما فتح النار على أحد الوزراء الحاليين . وشقيق وزير آخر حلقى واتهم النيابة العامة بمجاملتهما فى عدم استرداد مبلغ ٦٠ مليون جنيه ومليون دولار أمريكى لدى شركتهما . الأمر الذى كهر جوارى الجلسة التى كانت مخصصة أصلاً لفض الاحراز .. فتحولت إلى مواجهة ساخنة ومثيرة بين احمد الريان ودفاعه من جانب وممثلى النيابة العامة من جانب آخر ●●

القص استمر لمدة ساعة قبل بداية الجلسة .. وحين انتهت المحكمة من فض بقاى احراز القضية صاح احمد الريان من خلف القضبان طالباً من هيئة المحكمة السماح له بالمرافعة عن نفسه ثم فجر قنبلة مدوية حينما أعلن انه مستعد لحل أزمة المودعين بالطرق السلمية بدلاً من المحاكمة وعرض على المحكمة إما أن يتم الافراج عنه لإدارة شركاته .. وإما أن يتم استدعاء موكله بالولايات المتحدة الامريكية "بوب ووكر" لحل الأزمة .

كانت محكمة جنابات الجيزة قد عقدت أولى جلساتها بقاعة المحاكمات الكبرى يارض المعارض بمدينة نصر لمحكمة ال الريان واعوانهم وسط



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ مارس ١٩٩٠

الريان نيو جيرسي للاستثمار الزراعي ليس سوى ١٠٠ دولار فقط .. كما ان الاتصالات التي اجرتها النيابة العامة مع البنوك الاجنبية كشفت ان رصيده بهذه البنوك صفر .. فاين ذهبت اموال المودعين ؟ وكشف ممثل النيابة العامة في تعقيقه على ما اثاره احمد الريان ان والد ال الريان اخفى جميع المجوهرات والذهب من محلات الريان قبل التحفظ بساعات قليلة .. كما ان ال الريان اصدروا تعليماتهم للممصرة في الخارج ببيع الاسهم وسحب الارصدة من البنوك قبل القبض عليهم فاين ذهبت هذه الارصدة ، واين اختفت ؟ واعترض ممثل النيابة على طلب دفاع الريان بصرف نفقة شهرية لاسر ال الريان وتعلل بان النفقة تصرف من المال الخاص للمتهمين .. والاموال المتحفظ عليها حاليا هي اموال المودعين ..

وهنا ثار احمد الريان من داخل القفص وطلب من المحكمة ان تسمح له باستخراج شهادات من البنوك التي كان يتعامل معها قبل تاسيس شركة الريان في ابريل عام ١٩٨٢ ليؤكد انه وشقيقه المتوفى فتحي كانت لديهم ارصدة كبيرة من النقد الاجنبي والمصري في هذه البنوك ، تم تحويلها لهما من الدول العربية ، وان هذه الارصدة دخلت ضمن اصول الشركة التي تحفظت عليها النيابة العامة الان ولكن احمد ادريس رئيس النيابة تصدى لمطلب الريان متسائلا واين ذهبت اموال المودعين ؟ اذا كانت الاموال المتحفظ عليها هي اموالكم الخاصة ؟ .. انه من باب اولي ان تصرف النفقة لصغير المودعين من ضحايلكم ! وبعد انتهاء الجلسة الصاخبة بين الريان والنيابة قررت المحكمة الاستجابة لطلب الريان بدعوة معمله في الولايات المتحدة الامريكية "بوب ووكر" وكلفت النيابة العامة بإعلانه عن طريق السفارة الامريكية بالقاهرة .. كما كلفتها بإعلان المتهمين العاشر والحادي عشر بمحل إقامتهما خارج البلاد الاول بالكويت

واعلن ان معمله بوب ووكر مستعد لإحضار مليار دولار من امريكا لتشغيل شركات الريان ورد اموال المودعين ، ثم بدا احمد الريان في فتح النار على هيئة سوق المال والحكومة واتهمهم بمجاملة اصحاب شركات توظيف الاموال الاخرى وعدم اتخاذ الإجراءات القانونية التي طبقت عليه ورغم مخالفتهم للقانون وعدم توفيق اوضاعهم .. كما ادعى ان النيابة العامة

جاملت المؤسسات الصحفية ولم تسترد سوى ٢٤ مليون جنيه فقط حتى الان من اصل المبلغ ١٠٠ مليون جنيه ، كما جاملت احد الوزراء الحاليين وشقيق وزير آخر فلم تسترد منها سوى ٦ ملايين جنيه فقط بينما لمزال لديهم مليون دولار و٦ مليون جنيه اخرى .

وهنا تصدى له المستشار سامر درويش ممثل النيابة العامة بان النيابة العامة مستعدة لان تذهب إلى الشيطان لاسترداد اموال المودعين ولا تجامل احدا مهما كان موقعه ، ثم وجه كلامه للريان طلقا منه ان يقدم اي مستند يثبت فيه ان له ديونا او اموالا لدى اي شخص والنيابة تستردها فوراً . واعلن ان المبلغ الذي استرته النيابة من الشركة التي يساهم فيها الوزير الحالي وشقيق الوزير السابق كان بموجب ما ذكره احمد الريان في التحقيقات وإذا كان له اموال اخرى فليقدم لنا ما يثبتها ، اما بالنسبة للمؤسسات الصحفية فان الاموال

التي لديها بموجب عقود طباعة ، ومن واقع الشعور بالمسؤولية تجاه المودعين وافق القائمون على هذه المؤسسات على رد هذه الاموال بالطرق الودية لانه لو تم الاسترداد بالطرق القانونية فان الامر يحتاج إلى دعوى قضائية امام القضاء المدني تطول إجراءاتها ، ونشهد ممثل النيابة العامة احمد الريان بان يكشف للمحكمة اين ذهبت اموال المودعين ؟ واين هربت ؟

وفجر ممثل النيابة العامة مفاجأة كبرى حينما اعلن ان شرائط التسجيلات التليفونية التي اجراها الريان مع معمله في امريكا كشفت بان حجم رموس اموال شركته في امريكا لا يزيد على نصف مليون دولار وإن شركة الريان هيوستن ليست سوى مجرد غرفة داخل فندق ورأسها ١٢٠ ألف دولار .. وان رأس مال شركة



المصدر : العصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : مارس ١٩٩٠

• أنشطة التجهيزات تكشف : رصيد الريان في الخارج صفر ،

وشركاته الأمريكية رصيدها لا يتعدى نصف مليون دولار فقط !

• الريان يدعى تهاون النيابة في استرداد : ٦٤ مليون جنيه ،

ومليون دولار لدى أحد الوزراء وثقيق وزير آخر

تصاريح يومية تصدرها لهم هيئة المحكمة .. ولم تحضر من زوجات أحمد الريان سوى زوجته قبل الأخيرة سهير عبد البر والتي تقضي معظم الوقت في الدريشة مع زوجها من خلال القفص قبل بداية الجلسة وفي نهايتها .. كما حرصت شقيقات أحمد الريان على حضور الجلسات ومعهن زوجة أبيهم .

●● أحمد الريان ووالده يظنان طوال الجلسة واقفين داخل القفص يتابعان باهتمام وترقب شديد مناقشات الدفاع وممثلي النيابة ، بينما ينزوي باقي المتهمين داخل القفص الثالث بدون مبالاة .

●● يحرم أحمد الريان على توجيه الدفاع عنه طوال الجلسة ويتصدى للدفاع عن نفسه حينما تتازم الأمور .

● حرص الشهود على حضور جلسات الإجراءات هذا الأسبوع يتقدمهم الدكتور حسن فح النور رئيس هيئة سوق المال ويبلغ عددهم ٢٢ شاهداً بينهم ثمانية من أصحاب الودائع .

●● ممثل النيابة ساهر درويش كشف عن أن أحمد الريان استغل التليفون الدولي الذي تم تركيبه داخل زنزانته في الاتصال بزوجته والأطمئنان عليها وسؤالها عن الأكل والإفطار ولم يحلوا استرداد أية أموال من الخارج وتحملت الدولة تكاليف جميع اتصالاته المسجلة على ٦٤ شريط كاسيت .

والثاني بلبان ، كما سمحت للريان باستخراج شهادات من البنوك الستة التي ذكرها في الجلسة بحجم رصيده وشقيقه فتحى لديها قبل تأسيس شركة الريان . ومن جانب آخر طلب أحمد الريان إلى محاميه ممدوح الوسىمى ويوسف صقر بالظعن في عدم دستورية قانون شركات توظيف الأموال الجديد ، وأسس طعنه على ما انتهت إليه أربع محاكم أخرى في أسبوط والمنصورة والاسكندرية وشمال القاهرة من عدم دستورية القوانين التي أصدرها مجلس الشعب الحالي منذ حكم المحكمة الإدارية العليا ببطلان عضوية ٧٨ نائبا به ، كما طلب الريان من محاميه ضم ما انتهت إليه هذه المحاكم إلى ملف الدعوى لوقف سيرها لحين البت في مدى دستورية القانون الجديد .

هذا وقد قررت المحكمة استمرار حبس آل الريان الثلاثة لجلسة ٢١ إبريل القادم بناء على طلب الدفاع بالإطلاع .

حول الجلسة

●● تقدم الفنان نور الشريف بطلب إلى أجهزة الأمن للسماح له بتصوير جلسات محاكمة آل الريان سينمائياً لإعداد فيلم عنها .. أجهزة الأمن وافقت للفنان نور الشريف على طلبه والتصوير يبدأ في الجلسات القادمة .

●● حرص أهالي المتهمين في القضية على حضور جلسات المحاكمة بموجب



المصدر : الاصحاح

التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الراية البيضاء

علوت شركات تلقي الاموال - تحت
التصفية - حربها - الاعلانية الشهيرة -
وهي حرب والحق يقل تملك فيها هذه
الشركات - باعا طويلا - وحقت بها وعن
طريقها - النجاحات الضخمة - في جذب
الايداعات الى مصيدتها البرعة التي
لا يعرف لها احد نهاية من بداية وكان
القضية المعضلة - سقطت في جب
بلا قرار -

وتتبع الاعلانات الاخيرة الصادرة عن
بعض هذه الشركات التي لم توفق
اوضاعها يتأكد من ان هيئة سوق المال قد
رفعت - الراية البيضاء - وتنازلت عن
رسالتها التاريخية العظيمة المتمثلة في
مراجعة اعلانات هذه الشركات

ولكن والحق يقل فان لغة الاعلانات
الاخيرة لهذه الشركات تدل على ان قضية
المعداوي قد غيرت تماما من
استراتيجيتها العليا وتحولت بالفعل الى
الراعية الاولى للنقل والاعلان - وليس
ادل على ذلك مما تضمنته الاعلانات
الاخيرة من شعارات مستقرة في ضمير
ووجدان الانسان المصري في سبيلها يقبل
التفريط بكل غل ورخيص وامامها لا يهتم
نصوص القانون وقواعده حيث تضمن
الاعلان التأكيد على مبدأ او شعار - رفع
المعاناة عن صغار المودعين - ثيمنا بمبدأ
رفع المعاناة عن محدودى الدخل !

وقد نكس الاعلان بنجاح منقطع
النظير كافة افلام اسماعيل ياسين ابتداء
من اسماعيل ياسين في الجيش والبوليس
وانتهاء باسماعيل ياسين في السجن حيث
وضع برنامجا صارما لرد اموال المودعين
بداه بالكفحين المطحونين من المودعين
الذي يملك كل منهم جنيها مصريا واحدا
عنوانا على النزاهة والطهارة والشرف
ولقطع دابر الشائعات التي تتناول الذمة
المالية لهذه الشركات بالاقوال السيئة -
كما انتهى البرنامج القومي لرفع
المعاناة عن صغار المودعين عند حدود
الايداعات التي تبلغ في حدها الاقصى ٥٠٠
جنيه وهذه اضافة عبقرية من الشركة
صاحبة الاعلان تساهم في حل عقدة
رئيسية من عقد الإصلاح الاقتصادي
الشامل والمرتبطة بتحديد مفهوم واضح
لحدودى الدخل فقد حددتها الشركة
وانتهى الامر وقامت بسلطة الامر الواقع

والقوة القاهرة بتعديل نصوص القانون
التي تلزم هذه النوعية من الشركات برد
كامل حقوق المودعين بغير تمييز بين
لقراء المودعين المالكين لثروات تبلغ في
حدها الاقصى ٥٠٠ جنيه وبين اغنياء
المودعين الذي تبدأ ثروتهم من ٥٠١ جنيه
وبعيدا عن - الاستغزاز الرخيص -
الذي تضمنه الاعلان في مواضع اخرى
فان هذه السابقة من الجهر بالاعلان عن
تحدى نصوص القانون وقواعده تستحق
ولفة من الاجهزة المسؤولة مهما كان عدد
الرايات البيضاء التي رفعتها وبغض
النظر عن - الجاذبية والفننة الحضارية -
لقضية المعداوي -

وكل ما هو مطلوب الان من هيئة سوق
المال صاحبة - الأيدي البيضاء - على
الجميع ورعاية الحقوق والامنية على
ضمان تطبيق قانون تلقي الاموال
بحذافيره ان تعلن على الملا بكافة وسائل
الاعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة
براعتها من هذه الاقوال غير القانونية
مهما كلفتها هذه الخطوة - الثورية
الجريئة - من معاناة والام مع اعلانها عن
خططها المستقبلية الرائدة لاصدار قانون
لحملة - المودع ابوجنيه - ضمانا
لحقوق المشروعة والثابتة والدامغة
لكافة قوى التحرر والتسول الوطنى في
كافة بقاع الارض !

اسامة غيث



المصدر: ك. ت. ب.

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٤ مارس ١٩٩٠

قضية النصب الكبير

مفاجآت مسيرة من

أول جلسة!

وكانت المحكمة قد بدأت في نظر القضية على مدى جلستين متتاليتين عقدتا يومي الأحد والاثنين الماضيين .. بدأت فيها بقصة إحرار القضية التي وضعت في عدة «كراتين» وضمت حوالي ٦٢ شريطا تحوي محادثات الريان مع عملائه في الخارج، كما شملت أيضا محاضر ضبط وبعض المستندات التي تم ضبطها في مقر شركات الريان.

الريان يطالب بنفقة شهرية ١

وبعد الانتهاء من الإجراءات التقليدية في مثل هذه الجلسات فتحت رئيس المحكمة باب الطلبات .. وكانت أولى المفاجآت ١ .. فقد طلب أحمد الريان من المحكمة تقرير نفقة شهرية له ولأسرته والتي تضم ٢٧ طفلا وعددا من الزوجات .. متعللا بأن أموالهم جميعها تحت التحفظ وهم ممنوعون يأمر النائب العام من التصرف فيها أو إدارتها .. وليس لهم مورد آخر .. ولا عائل لهم .. فرجال الأسرة قيد الحبس تحت الحبس الاحتياطي ١

وكانت المفاجأة التالية التي أعلنها المستشار ماهر درويش مدير إدارة التحفظ على الأموال أن أسرة الريان تطالب بصرف

ذهب عدد كبير من الصحفيين ورجال الاعلام لتغطية أولى جلسات محاكمة الريان وشركائه .. على أمل أن يعلن أحمد الريان مفاجآته .. ويستجيب لنداء النائب العام وتوسلات المودعين ويفصح عن أموال شركائه أو يبادر برد الأموال لأصحابها.

ولكن خاب ظن الجميع .. وفوجئ جمهور الحاضرين بقاعة المحكمة بأسرة الريان تواصل عرض مسرحيتها .. أحمد يطالب بالافراج عنه أولا .. ومحمد يقرأ القرآن بصوت مرتفع .. بينما انخرط الريان الكبير في بكاء حارا

الريان

محمد نجم

تصوير: محمد حسن

العامّة على تمثيل الادعاء بأربعة من أعضائها يتقدمهم النائب العام المساعد المستشار حلمي خليفة .. كما حشد الريان وشركاؤه «كوكبة» من المحامين أعلنوا أنهم سيدفعون في الجلسة القادمة بعدم دستورية قانون توظيف الأموال الذي يحاكم المتهمين لمخالفتهم لنصوصه حسبما جاء بقرار الاتهام.

ومع أن الجلسة الأولى لأي محاكمة .. هي جلسة إجراءات .. تقتصر وقائعها دائما على تلاوة قرار الاتهام وإثبات حضور المتهمين وهيئة دفاعهم وتحديد شهود الاتبات والنفي .. فإن رئيس المحكمة - على غير العادة - أتاح للجميع .. حق المودعين .. فرصة الحديث المطول وإبداء ما شاءوا من أقوال ومقترحات ١

وقد انضج من بداية الجلسات .. أن المحاكمة ستتسم بالسخونة والحيوية التي لا تخلو من طرافة بسبب تصريحات ومبادرات الريان المتكررة وتصرفات أسرته في القفص .. ولذلك فقد حرصت النيابة



المصدر : ٩ - ٢٠٠٩

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذه النفقة بأثر رجعي ١ .. بداية من ٩ نوفمبر ٨٨ .. وهو تاريخ صدور الأمر بمنعهم من التصرف في أموال شركاتهم وإدارتها .

وأضاف أنه ليس من اختصاص المحكمة النظر في طلبهم ، وليس لهم حق في طلب هذه النفقة .. لأن قانون الإجراءات الجنائية الذي صدر قرار النائب العام بمقتضاه بالتحفظ على الأموال - ينص على مراعاة

قيمة الأموال المتحفظ عليها عند النظر في تقدير مرتب يمثل نفقة شهرية للمتهم المنوع من إدارة أمواله أو لمن يعولهم ..

وكذلك الربيع الذي تدره هذه الأموال شهريا أو سنويا ، فضلا عن ملكية هذه الأموال للمتهم ، والثابت أن شركات الريان أنشئت بأموال المودعين ولم يستدل حتى الآن على نصيب أسرة الريان فيها . ولم يرشدوا هم أنفسهم عن ممتلكاتهم الشخصية ، فما هو تحت التحفظ من أموال ومشروعات يخص المودعين وفيهم أراميل وبتامى . والنفقة ليست إعانة تصرفها النيابة للمتهم ، وإنما تتم من ريع الأموال المتحفظ عليها وهذا الربيع أيضا

يخص المودعين ، وإذا قررنا نفقة للريان وأسرته فلماذا لا قرر نفقة للمودعين أيضا ؟ وهم ممنوعون أيضا من التصرف في أموالهم أو إدارتها .. وانتهى إلى الدفع بعدم اختصاص المحكمة ، وطالب برفض الطلب ، لأن الأمر جوازي للنيابة العامة . وحدث جدل قانوني بين الدفاع والنيابة حول اختصاص المحكمة بما لها من ولاية وهيمنة على الدعوى في النظر من أمر التحفظ على الأموال وما يتبعه من تقرير نفقة من عدمه . وكذلك حول وجود أموال لأسرة الريان قبل إنشاء شركاتهم .. ولم تستجب المحكمة لطلب الريان بتقرير نفقة شهرية ولم تبت فيه !

مبادرة الريان للحل السلمي !

وسمحت المحكمة لأحمد الريان بالحديث بناء على ما أعلنه من أنه يتقدم بمبادرة لحل هذه المشكلة وديا .. وبدأ حديثه بشكر النيابة العامة على ما بذلته من مجهود

لاسترداد بعض أموال الشركة لم يكن من المتيسر استردادها لولا تدخلها .. وأضاف أن الحث على الصلح أمر دعت إليه الشرائع السماوية .. بل قد ورد في القانون ذاته ، أنه إذا بادر المتهم برد الأموال إلى أصحابها فتتقضى الدعوى الجنائية .

ولذلك فهو يتقدم بمبادرته للحل السلمي وإنهاء المشكلة وديا . تلك المشكلة التي أصبحت كالنار يخشى الاقتراب منها ، ولكنه أولا : يعتب على النيابة العامة لتقصيرها في متابعة أموال الشركة التي خرجت من مصر .. فمعظم الأموال التي حولتها الشركة إلى الخارج خرجت عن طريق البنوك الرسمية المصرية .. وكان على النيابة أن تشكل لجنة من محاسبين يتدبرهم الجهاز المركزي للمحاسبات للسفر إلى الخارج وتتبع هذه الأموال في مختلف الدول وتصل إلى خط سيرها .. ولكن النيابة لم تسع لتحقيق هذا الهدف !

وثانيا : إن الذين أصدروا قانون تلقى الأموال لم يسألوا الشركات أو المودعين عن رأيهم في القانون قبل إصداره .. وهم أصحاب المصلحة الأولى .

وثالثا : هناك تناقض بين نصوص قانون تلقى الأموال ، فالمادة ١٦ تقول : إن كل من تلقى أموالا عليه أن يتوقف عن التلقى في تاريخ صدور القانون ويتقدم للهيئة بإخطار قانوني يتضمن المركز المالي المعتمد وعدد المودعين وحجم الابداعات وأوجه النشاط ، في حين أن المادة ١٧ تنص لكل من أبدى رغبته في توفيق الأوضاع أو من لا يرغب في ذلك مدة زمنية معينة لترتيب أوراقه ومهلة سنتان لرد الأموال .. وأعطيت الشركات بمختلف أنواعها المهلة القانونية باستثناء الريان .

رابعا : إن للشركة أصولا وأموالا في مصر والخارج تكفى لرد أموال المودعين .. منها مثلا ٥ ملايين متر مبانى عمارات تحت التشطيب كان من المقرر أن تكون « فندقا » للطلبة المغتربين وعشرة معارض للذهب ومعدات وأراض زراعية .

وبعد ساعة كاملة من الحديث المتواصل شرح فيها حيثيات مبادرته وقصة حبس

شقيقه في قضية الذرة وقدرته على رد الأموال - كما حدث في أزمة ٨٦ - من خلال الاتصال بأفرع شركاته في الخارج وإعادة تشغيل محلات الذهب .

طلب من المحكمة أن تعطيه مهلة ٦ أشهر تسمح له فيها بمواصلة نشاطه في إدارة شركاته وتحقيق ريع مناسب ليتمكن من رد أموال المودعين .

النيابة توافق على المبادرة .. ولكن !

ورد ممثل الادعاء المستشار ساهر درويش على مبادرة أحمد الريان قائلا : إننا نرحب بمبادرة الريان وسبق للنائب العام أن ناشد في ذلك .. وما زالت الفرصة سانحة أمامه طوال جلسات المحاكمة حتى تنقضى الدعوى الجنائية ضده لو بادر برد أموال المودعين ولكن أين هي أموال المودعين التي يمكن ردها ؟

وأضاف أن النيابة تعمل الآن على استرداد الأموال التي تم توزيعها على الغير في فترة عدم التصرف . ثم أخذ يعدد تصرفات الريان الملتوية ويفند ادعاءاته ويذكره بمحاولات النيابة المتعددة لحل المشكلة وديا .

وقال ممثل الادعاء إنه بالنسبة لمسألة الأموال الموجودة في الخارج فقد قامت النيابة بالبحث في دفاتر الشركة ووجدت تحويلات إلى الخارج وخاطبت النيابة البنوك الأجنبية التي تم التحويل إليها وردت تلك البنوك بأن الرصيد صفر .. فلماذا تسافر لجنة إلى الخارج كما يدعى الريان ؟

وإذا كان الريان يدعى أنه ليست لديه سيولة ويستشهد بالبنوك أو القواعد الاقتصادية في هذا الخصوص ، فمن المفروض أن تتمثل باقي المبالغ أو معظمها في مشروعات أو أصول ، فأين هذه الأصول التي تبلغ قيمتها حوالى مليار



المصدر : ك. ت. ب.

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ماذا بعد المطالبة ؟ هل تعود للمودعين أموالهم ؟

ونصف من الجنيهاات ؟

● ● وإذا كانت له أموال أخرى لدى الغير لم تتوصل إليها فليقدم ببلاغات ويخبرنا أين هذه الأموال ؟ ولدى من ؟ حتى تستطيع استردادها .
● ● وهل من المنطق أو التصرف السليم أن يدفع قيمة العقود مع المؤسسات الصحفية وقيمتها مائة مليون جنيه مقدما ، ثم يطالبنا بعدم استردادها أموالا ونستردها في صورة ورق وكتب حتى لا تنقص قيمتها الفعلية ؟ وماذا نفعل بتلك الكتب إذا كان لدينا في المخازن ما قيمته ٤٢ مليون جنيه ؟ هل نعطيها للمودعين استردادا لحقوقهم ؟ وهل يعيش المودعون أو يسدوا احتياجاتهم بقراءة الكتب أو يأكلون ورقها ؟

● ● وتسائل أين هذا الذهب الذي « سيفرش » به الريان معارضة العشرة ؟ الثابت أن كل الذهب الذي كان لديهم والبالغ قيمته حوالي ٦٥ مليون جنيه - قد قام والده توفيق عبد الفتاح بإخفائه قبل التحفظ بساعات قليلة .. فليات الريان بالذهب من مخبئه وسوف تتولى إدارة هذه المعارض حتى تتحقق فائدة المودعين .
● ● أما أراضي البناء المدعى بأنها ٥ ملايين متر فهي عبارة عن ٥٣ فدانا في منطقة شرق القاهرة حاول البناء عليها ورفضت الدولة السماح له بذلك لأنها أرض زراعية .

ثم .. لقد اتضح أن شركاته في الخارج .. شركات وهمية .. فشركة هيوستن بأمريكا مجرد حجرة في فندق تعقد بها الاجتماعات .. والشركة عبارة عن شخصين : مدير يدعى بوب ووكر وسكرتيرة تدعى موزان ، فأين رأس مال هذه الشركة ؟ وأين ميزانيتها ؟ وإذا كان الريان يبني آمالا على حضور هذا الأمريكي ، فليحضر .. فهو ليس ممنوعا من الحضور . وفي إمكانه القدوم إلى مصر ولو للسياحة .. والمعروف لدينا أن بوب

ووكر لا يملك شيئا بل أرسل تلكسا للريان يخطر فيه أنه لا يوجد بالشركة سوى عشرة آلاف دولار لا تكفي لسداد مرتبات الموظفين ، فمن أين ستأتيه الأموال ؟ هل سيستعين به في الحصول على قروض من البنوك الأجنبية ؟ ولماذا لم يفعل ذلك قبل التحفظ وكانت الفرصة أمامه ؟

● ● وكذلك الأموال الموجودة في لندن .. اتضح أنها لا تتعدى ١٠٠ سهم في شركة استثمار زراعي قيمة السهم لا تتجاوز الدولار الواحد !

وانتهى المستشار ساهر درويش إلى مناشدة الريان أن يكون هناك قول من شأنه : زيادة الحصيلة الموجودة لامكانية استرداد أموال المودعين ، وسأله أين المليار جنيه أو حتى نصفها فإن ما لدى النيابة من أموال ضئيلة لا تتعدى الفئات ؟ من شأنه أن يبعث الأسى في نفوس المودعين .

١٠٧ مستندات ضد الريان ١

وقال رئيس النيابة أحمد إدريس ممثل الادعاء : إن القضية تتلخص في شركة عبثت بكافة القوانين الاقتصادية المعمول بها في البلاد ، ومتهم يتلاعب دائما بعواطف المودعين ويخالف الحقيقة دائما في أقواله وادعاءاته .. ولكننا سنرد عليه بما لدينا من مستندات بلغ عددها ١٠٧ مستندات .

وأعلن ممثل الادعاء أنه لا تناقض بين نصوص قانون توظيف الأموال كما يدعى الريان ، فالمادة ١٦ تتحدث عن الإخطار القانوني لكل من تلقى أموالا من الغير .. وهذا الإخطار عبارة عن المركز المالي للشركة في تاريخ صدور القانون في ١٠ يونيو ٨٨ معتمدا من المحاسبين القانونيين .. وأهميته أنه يوضح كافة

هل يصلح ووكر ما أفسده الريان ؟ ادعى أحد الريان أن وكيله الأمريكي بوب ووكر مدير فرع الشركة بمدينة هيوستن بالولايات المتحدة أعلن استعداداه لتوفير السيولة اللازمة لتشغيل مشروعات شركات الريان في مصر ، ولكن المستولين رفضوا ذلك وأصرروا على حضور الوكيل شخصيا إلى القاهرة .

وطالب الريان الحكومة المصرية بإرسال دعوة إلى بوب ووكر للحضور وتسوية الأزمة معها لانتهاء المشكلة وديا ، وأمام إلحاح الريان وتوسلات المودعين الذين حضروا الجلسة قررت المحكمة الاستجابة إلى طلبه وإعلان الوكيل الأمريكي واستدعائه للمثول أمامها لمناقشته .

فهل يصلح ووكر ما أفسده الريان من قبل ؟ أو أنها محاولة جديدة للمهاطلة والمساومة ، كما حدث من قبل في موضوع أسهم الريان في قبرص . والتي اكتشف الجميع وبعد جهود كبيرة أن قيمتها لا تتعدى ٤٠٠ ألف جنيه فقط !



المصدر : ٢٠٠٩

التاريخ : مارس ١٩٩٠ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الريان للمحكمة : عندي ٥ ملايين متر مبان وشركات في أمريكا ومتعدد لاعادة أموال المودعين خلال ٦ أشهر

مثل الادعاء : الأراضي
التي يقول عنها ٥٣ فدان
أرض زراعية

وشركة أمريكا وهمية
عبارة عن شخصين !

خلينا ورا الكداب .. !
وقد سمحت المحكمة لأحد المودعين
الموجودين داخل قاعة الجلسة بالحديث
فقال إنه أتيت له الفرصة لمحادثة الريان
قبل بداية الجلسات وأخبرهم أنه في
استطاعة المودعين تشكيل مجلس إدارة من
بينهم يقوم بإدارة الشركة طوال فترة
المحاكمة .. وأن يكون ذلك تحت إشراف
النيابة العامة .. وقد سبق أن طلب من
النائب العام تحقيق هذا الاقتراح .. واقترح
المودع على المحكمة أن توافق على الحل
السلمي الذي تقدم به الريان وخاصة
اقتراح تشكيل مجلس إدارة من المودعين .
كما روت مودعة أخرى قصتها مع
الريان .. فزوجها كان يعمل بالولايات
المتحدة الأمريكية ولديها منه ولد و بنت في
الجامعة الأمريكية وقد وضعت كل ما
جمعه زوجها قبل وفاته والبالغ ٦٥ ألف
دولار في شركات الريان - وكان يسد
مصاريف الجامعة من الأرباح التي تصرفها
الشركة .. والآن أولادها مهددون بالطرد
لعدم قدرتها على سداد المصاريف
بالدولار .. وحتى عندما اشتكى أولادها
للقنصل الأمريكي .. لأنها مازالا يحتفظان
بالجنسية الأمريكية - عاتبها القنصل على
إحضار أموالهم من أمريكا إلى مصر
 ووضعها لدى الريان . وناشدت المحكمة
أن تستجيب لمقترحات الريان وخاصة
إحضار الأمريكي بوب ووكر .. قائلة
« خلينا ورا الكداب لغاية باب الدار » .. !

إنفاذه حفاظا على أموال المودعين .
ثم استمعت المحكمة لطلبات المحامين ..
وتلخصت في طلب الإفراج عن توفيق عبد
الفتاح « الريان الكبير » لعدم مسؤوليته
عما حدث ولكبر سنه وضعف صحته ، وأن
توافق المحكمة على استخراج « شهادات »
من بعض البنوك المصرية أو الأجنبية

الأموال ولا يستفيد منها إلا من استوفى
شروط المادة السابقة وتوافرت فيه
التزاماتها .
فهل قدم الريان مركزا ماليا معتمدا ؟ لقد
تدخلت النيابة عندما أخبرها المحاسبون
القانونيون للشركة أنه لا أمل فيها ولا
فائدة ترجى .. وكان التدخل لا ينفذ ما يمكن

أصول وخصوم الشركة وبين حجم
الابداعات وعدد المودعين وأوجه
النشاط .. حتى تمكن دراسة أوضاع
الشركة سواء رغبت في توفيق أوضاعها أو
لم ترغب والتزمت برد أموال المودعين .
والمادة ١٧ تتحدث عن المدد القانونية لمن
يرغب في توفيق أوضاعه أو يلتزم برد



المصدر : أ. س. توين

التاريخ : ع. ح. ر. س. ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أموال سائلة .. بينما تبلغ أموال المدعين لدى الريان حوالى مليارين من الجنيهات ! إذن فلا أمل إلا فى حدوث مفاجأة غير متوقعة .. فأما أن تتوصل اللجنة المشكلة لبحث هذه الأموال .. إلى مكانها وتنجح فى استردادها . أو ينتهز الريان فرصته الأخيرة ويبادر فى الجلسات القادمة وقبل صدور حكم نهائى فى الدعوى برد المبالغ لأصحابها .. وعندئذ سوف تعفيه المحكمة من العقوبة المقررة .

وأخيرا .. ماذا سيحدث فى الجلسة القادمة ؟ من المنتظر أن يتقدم محامو المتهمين - وحسب ما أعلنوا - بالدفع بعدم دستورية قانون توظيف الأموال .. وفى تلك الحالة قد ترى المحكمة جدية الدفع فتوقف نظر القضية وتعطى المحامين أجلا لرفع دعواهم أمام المحكمة الدستورية العليا .. أو قد تلتفت عن الدفع المبذول وتواصل نظرها للقضية ، ولكن فى الحالتين عليها أن تبدي رأيا فى الدفع قبل الدخول فى الموضوع .. أى قبل الاستماع لشهود الاتبات والنفى وسماع مرافعة النيابة ودفاع المحامين .

العاملة فى مصر عن حركة حساب أسرة الريان فى هذه البنوك فى الفترة من ٧٧ إلى ٨٢ لبيان ما إذا كان لهم أموال سابقة على إنشاء الشركة من عدمه ، وكذلك لمعرفة التحويلات التى تمت من وإلى الخارج - إذا وجدت تحويلات .

وبعدها قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٢١ أبريل القادم وصرحت باستخراج الشهادات المطلوبة من البنوك المتوهم عنها فى محضر الجلسة وإعلان بوب ووكر الأمريكى الجنسية واستدعائه للشهادة فى القضية .. والسماح بتقديم مذكرات واستمرار حبس المتهمين .

.. وماذا بعد المحاكمة ؟

يبقى التساؤل الأساسى .. ماذا بعد محاكمة الريان ؟ وما هو مصير أموال المدعين ؟ .. وهو لب الموضوع فى القضية .

فالمدعون لم يعد تهمهم إدانة الريان أو تبرئته ، ولكنهم يتساءلون هل تسفر محاكمة الريان عن استردادهم لأموالهم ؟ يؤسفنا القول بأن الجو مازال ملبدا بغيوم كثيفة .. فالريان يعلم تماما ضعف العقوبة التى تنتظره فى حالة ثبوت إدانته .. وهى لا تتناسب مع جرم ما ارتكبه .. ولذلك فهازال يماطل ويساوم لعل وعسى .. ففى حالة الادانة .. سوف يعاقب بالسجن وغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد على ضعف ما تلقاه أو ما هو مستحق منها مع الحكم برد الأموال المستحقة لأصحابها !

فهل هناك أموال تكفى للرد فى حالة الحكم به ؟ يؤسفنا القول أيضا - وحسب ما أعلنه رئيس مجلس الوزراء فى مجلس الشعب مؤخرا - بأنها لا تكفى إطلاقا ، فلم تتجاوز قيمة كل ما تم التحفظ عليه حتى الآن من أصول وممتلكات سوى ٣٠٠ مليون جنيه فقط منها ٣٠ مليون جنيه



المصدر: الأحرار

١٩٩٠ مارس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تقرير

الوديعين

شئ يمار « ثاكن

الريان !

توديع في صورة قصور وشقق ومزارع لا تزيد قيمتها عن ٣٠٠ مليون جنيه من جملة الدوائع البالغة ١,٧ مليار جنيه .. وهذه الـ ٣٠٠ مليون جنيه تعادل نصف الأرباح السنوية التي كان يحصل عليها المودعون ..

وحتى بعد صدور القانون فإن مبلغ الـ ٣٠٠ مليون جنيه لن توزع على الضحايا قبل طرح أصول الريان للبيع ووجود مشترين لها كما أن تقدير الأصول بهذه القيمة قد يكون مبالغ فيه وقد لا تزيد قيمتها عن نصف أو ثلثي هذا المبلغ حسب أسعار السوق وقت عرضها للبيع !!

وصرح مصدر مطلع لـ «الأحرار» بأن قانون الريان قد يعرض على مجلس الشعب الجديد بعد حل المجلس الحالي .

أعلن الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء أن رد أية مبلغ من أموال الريان للمودعين أمر يحتاج إلى «تعديل تشريعي» .. وأكد الدكتور صدقي أن الحكومة تدرس الآن مشروع قانون جديد ستتقدم به لمجلس الشعب قريباً لمناقشته وإصداره .. وقال رئيس الوزراء أن القانون الجديد أو «التعديل التشريعي» على حد تعبيره «سوف يحدد كيفية رد حقوق المودعين من أصول وأموال شركة الريان في إطار عادل» !!

عادت الحكومة للمرة الثالثة وأعلنت أنها سترجى التوزيع حتى تنتهي محاكمة الريان التي بدأت في الأسبوع الماضي ومازالت مستمرة .

والمعروف أن القانون يعطي المودعين الحق في استرداد أموالهم بطريقة قسمة الغرماء دون حاجة إلى تعديل تشريعي أو قانون جديد !! وتنحصر أموال الريان المنتظر توزيعها على الضحايا بعد صدور القانون الجديد في ٢٠٪ من قيمة

أعلن رئيس الوزراء هذا التصريح الخطير يوم الاثنين الماضي أمام مجلس الشعب أثناء رده على ملاحظات النواب على بيان الحكومة !!

وكان رئيس الوزراء قد أعلن في العام الماضي أن أموال الريان سوف ترد إليهم خلال أيام .. ثم عاد وأعلن أن توزيع الأموال سيتم قبل حلول شهر رمضان مع إعطاء أولوية لأصحاب الدوائع الصغيرة الذين هم في حاجة أكثر من غيرهم !! .. ثم



المصدر : الأحرار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٠

بدون مقدمات

لم يعد الأمر يحتمل السكوت أكثر من ذلك !!
الكارثة التي أعلنها الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء يوم الاثنين الماضي وقابلها الجميع ببرود بلا مبالاة .. بلذان صماء .. أكبر من أن تمر !!
ويبدو أن الناس قد أصابها التبلد أن لم يكن الشلل رغم أنها تتحرك
● ليست أفهم أن ألفا وسبعمائة مليون جنيه هي أموال الناس - من شعب مصر رعيا حكومة الدكتور عاطف صدقي - الرجل الطيب !! تضيع كلها وبقدرة قادر تتحول إلى ثلاثين مليون جنيه وحكومته كلها لا تبالي !!
الشيء الوحيد الذي استطعت فهمه هو أنه طالما جمع الريان أموال الناس تحت سمع وبصر الحكومة وطالما أن الريان أخذ موائمة هذه الحكومة وهو يعطل تليفونات جمهورية مصر العربية كلها بالساعات لإذاعة فوازيير الريان وطالما أن كل الدولة كانت مسخرة لخدمته وهو يجمع هذه الأموال من الذين باعوا كل أملاكهم ليأخذوا عنها أرباحا يعيشون منها في هذه الأيام السوداء وأموال الذين سافروا وتركوا أزواجهم وأولادهم وتعرضوا لاهلكات وعجرفة أصحاب الأعمال من أجل لقمة العيش وأموال الشباب الذين ادخروها للزواج لحماية أنفسهم من مهازل وكوارث الانحراف أقول أنني لم ولن أفهم ولا يجب أن يفهم غيري سوى أن من حق هؤلاء على الحكومة التي انتمت لها الشعب على أمواله فلم تكن أمينة من حقه عليه أن تدبر له هذه الأموال بطريقة أو بآخرى -
نفترض .. تببع ..
والأفغنى أخشى أن يستحل كل من له أموال لدى الريان ولم ترجعها إليه الحكومة أن يستحل سرقة الحكومة التي أن لم تكن قد سرقته بالفعل فهي على الأقل قد تسرت على سرقته !!

جمال عبد السميع



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من داخل المحكمة :

الريان يقول السعد : ضرتني !

كتب ابراهيم خليل :

على مدى يومين عقدت محكمة جنايات الجيزة جلستين لمحكمة الريان رفضت خلالهما صرف نفقة شهرية لأسرة الريان وكذلك الإفراج عنه ولكنها وافقت على إعلان بوب ووكر ممثل الريان في الولايات المتحدة الأمريكية .

إثناء نظر القضية فجرت أكثر من مفاجأة في أول جلسة لتتفرع الدعوى وتفرغت المحكمة خلالها لفض إحراز القضية والتي هي عبارة عن أكثر من ٨٠ شريطاً تم تسجيلها أثناء وجود أحمد الريان

في سجن مزعومة طرة تحوى هذه التسجيلات التي تم تليفها في ٤٥٠ صفحة بمحادثات بين أحمد الريان وبوب ووكر مندوب الشركة في الولايات المتحدة الأمريكية وهي لا تحمل أى شيء جديد في القضية إلا بالذات بالنسبة لأموال الريان بالخارج وكذلك محادثات للريان مع موظف من موظفى بنك الرجعى بشأن تحويل أرصدة الريان والتي تبلغ ٨٠٠ ألف فرنك سويسرى وتم تحويلها .

وكان أحمد الريان قد طلب في تصريحاته الصحفية تشكيل مجلس إدارة جديد للشركة يحرك جميع أموال الشركة بالخارج وتشكيل لجنة من استاذة الجامعات للوقوف على المركز المالى للشركة وتقييم أصولها وإدعى الريان امتلاك الشركة لـ ٥ ملايين متر مربع داخل كردون المدينة قيمتها مايلر جنيه وقال الريان إن أكثر واحد ضرتني هو أشرف

السعد وقد عرض على شراء أصول الشركة على أساس تسديد أموال المودعين على ٨ سنوات وكذلك

عرض على بعض رجال الأعمال العرب الدخول معى في شركات مشتركة لتسديد أموال المودعين واتصلت بعض الشركات الأمريكية بالمحامى الخاص في لشراء أصول في أمريكا وإدعى الريان أنه خلال ٤٥ يوماً إذا خرج من السجن يستطيع تشغيل محلات الذهب . وكان اليوم التالي للمحاكمة شديد السخونة فقد طالب دفاع الريان بنفقة شهرية لأسرة الريان وحتى لا يقسول أهالى المتهمين . وطالب بالحصول على شهادات من البنوك من حسابات أسرة الريان قبل إنشاء شركات توظيف الأموال للتأكد ان منهم أموالاً خاصة ضمن الأموال المتحفظة عليها .

وتدخل الريان صارخاً من لفص الاتهام قائلاً كان لنا أرصدة ١٥

مليون جنيه قبل إنشاء الشركة تعمل في الخارج وتركنا ٢٧ طفلاً في الأسرة .. وتسائل : من أين يأتون أم يصومون .. في حين تتسائل النيابة مع وزير وشقيقه اخذاً من الشركة ١٢ مليون جنيه وجميع

الأموال التي خرجت من الشركة للخارج خرجت من بنوك مصر .. فالمصرف الإسلامى خرج منه ٧٠ مليون دولار بتفويض لماذا لم تذهب النيابة وتعرف خط سير هذه الأموال .

وكشف الريان عن أنه ذهب للبوليس ليكشف لهم عن شخص عرض عليه الهروب خارج مصر مقابل مليون جنيه ولكنني رفضت لأدلل على أننا لسنا نصلين واستكمل أحمد الريان كلامه : حبسنا ليس له فائدة للمودعين فإننا لو خرجنا سيكون فائدة للمودعين لتشغيل الشركة وتسديد أموالهم لأنى لو كلمت أى واحد من السجن يفلق الساعة في وجهى والنهاردة لما واحد يدخل السجن أخوه يهرب منه مش عشان المودعين نديح في التحقيقات ؟؟ وعقب ساهر دوريش ممثل النيابة على ما قاله الريان ومحاميه فقال : إن المتهمين استولوا على إيداعك من الجمهور تزيد على مليار و ٨٠٠ مليون جنيه وشركة الريان أنشئت من أموال المودعين . وكشف ممثل النيابة عن قيام النيابة بمناشدة المتهمين للكشف عن ممتلكاتهم الخاصة والشخصية ولم يثبت لهم ملكية ونشاهد أنهم الآن أن يقولوا لنا عن أية ممتلكات لهم لكي نقول لإدارتها ويتم تقرير نفقة لهم لأن ما تحت أيدينا هو جزء من أموال المودعين ولا ملكية لهم في هذه الأموال ولا يمكن تقرير نفقة لهم . وتسائل ممثل النيابة : لماذا لا نعامل المودعين بنفس منطق أحمد الريان ونرد جزءاً لهم من أموالهم وليقول لنا أحمد الريان أين هذه الأموال فقد فوجئنا بأنها



المصدر: د. يوسف

التاريخ: ٥ مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتلغ قضية الريان في ٢٦٤٠
صفحة لولسكيب مكونة من ٢٦
جزءا بخلاف ملحق آخر مكون من
٧٠٠ ورقة لولسكيب ■

سلبت وبيعت للغير ونعمل الآن
على تحصيلها لصالح المودعين
وكشف ممثل النيابة عن قيام احمد
الريان بإعطاء توجيهات لاحد
الاشخاص باقتيل اموال بنك
ليصل بقبرص ولولا تدخل القيادة
السياسية لضاعت هذه الاموال .
واضاف ممثل النيابة .. يقول
احمد الريان إن النيابة جاملت
وزيرا .. من الذي اعطى هذا الوزير
١٢ مليون جنيه من اموال المودعين
وليست من امواله ومع ذلك اتصلنا
بالوزير وقام بتسديد ٦ ملايين
جنيه رغم وجود تعاقب بينه وبين
الريان على توريد ورق نمنا لهذا
المبلغ .. واستعدنا هذا المبلغ ولم
ناخذه ورقا لأن لدينا بالمخازن ٤٢
مليون جنيه ورق وكتب والمودعون
لا ياكلون ورقا او كتباً !
وكشف ممثل النيابة عن قيام
توفيق الريان بالاستيلاء على
محلات الذهب قبل قرار التحفظ
بساعتين فقط .

وقال ممثل النيابة إننا نرحب
بأي قرش صاغ يأتي من الخارج
عن طريق بوب ووكر اما إذا كانت
قروضا فهذه مسألة اخرى لاننا في
مجال رد اموال المودعين وشركة
الريان في تكساس التي تحدث عنها
الريان عبارة عن حجرة بفندق
واتصلت سكرتيرتها بان ما تملكه
الشركة ١٢٠ ألف دولار لا تكفي
حتى مرتبات وإقامة واتضح ان
النصف مليون فدان التي قل عنها
الريان انه يمتلكها في أمريكا ما هي
إلا ١٠٠ سهم استثمار زراعي قيمة
السهم فيها دولار واحد .

وتسائل ممثل النيابة صارخا ..
اين الاموال والمليارات ؟ حقيقة
الامر ان ما لدينا من اموال ضئيل
جداً وبيعت الاسي في نفوس
المودعين لتنتهي المحكمة إلى تأجيل
الـ ١٩٩٠/٤/٢١



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

زفقة الحكومة في محامكة

الريان !

● الريان للنيابة : أنا مضطر للنصب لتدبير

أموال المودعين

● والمودعون للحكومة : أقت السبب في

ضياع أموالنا

في أول جلسة لمحكمة آل الريان وجدت الحكومة نفسها في موقف لا تحسد عليه ! .. صارت مزنوقة بشدة بين المتهمين والضحايا .. آل الريان من ناحية والمودعون من ناحية أخرى !

وكلا الطرفين يتهمها بأنها سبب الكارثة التي وقعت له ، لتدخلها بينهما ، ثم لتعنتها في قبول الحل السلمي للمشكلة !

المودعين الذين تدخلوا في القضية بالحق المدني .. لقد وقف أحدهم مخاطباً المحكمة - بطريقة أبوها راضى وأنا راضى وانت مالك انت يالقاضي - قللاً (نحن نرحب بما قلله الريان .. ونطالب بالافراج عنه هو وببقية المتهمين حملة لاموالنا .. ونحن نعرف ان شركة الريان كانت مستهدفة من الحكومة .. وهذا

لقد صرخت إحدى السيدات في وجه الاب وولديه محمد واحمد قلثة : (انا اتخرب بيتي .. ومش لاقية اكل لعياي) .. فرد عليها محمد بصوت عال : (وانا كمان مش لاقى اكل اولادى .. احنا مش السبب .. الحكومة هي السبب) !

ووجدت كلمات محمد صدى في نفوس بعض



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مايرده الرأي العلم .

وهكذا اتفق الطرفان على التصالح . وادخل الحكومة قفص الاتهام بدلاً من الريان !

■ اجادة الريان

وجاء هذا الاتفاق بعد ان اجاد احمد الريان (المتهم الاول في القضية) تمثيل دور المدافع عن

حقوق المودعين الضائعة . باتفاق شديد .. حينما عرض استعادته لرد كل مليم وكل سنت اخذه منهم في غضون ثلاث سنوات .. كل ما يطلبه فقط مجرد طلبات بسيطة للغاية هي الإفراج عنه لمدة ٤٥ يوماً فقط ، والسماح بمجيء وكيل أعماله وشركته في أمريكا (بوب ووكر) للقاهرة ، الذي عرض تقديم كل المساعدات المالية الممكنة من مائة مليون إلى ألف مليون دولار . لرد أموال المودعين . وببراءة شديدة طلب احمد الريان تحكيم المودعين بينه وبين الحكومة واعلن عن رضائه بحكم (اصحاب المصلحة الحقيقية الذين تتعلل الحكومة بانها تدخلت لصالحهم) . حتى لو طلب المودعون (اعدامنا سوف نرضى بذلك) !

■ تكتيك جديد

ولكن حتى يضمن الشقيق الاصغر في اسرة الريان ان تاتي نتيجة تحكيم المودعين لصالحه غير التكتيك الذي التزم به طوال فترة التحقيق معه والتي استغرقت حوالى العلم .

لقد ظل احمد الريان ينكر تورط اى مسئول سبق او حالى معه في تبديد اموال المودعين او الحصول على اموال من الشركة بدون وجه حق .. حتى الاتهامات التي وجهها احد موظفيه ومساعديه (ربيع السعداوى) انكرها احمد الريان انشاء التحقيقات معه .. ونفى بشدة ما تردد حول وجود كشوف للبركة ، وهي التي قيل انها تحوى اسماء السادة الذين اشتركوا في نهب اموال المودعين ، وكان يحتفظ بها الشقيق الاكبر فتحنى في نوته خاصة !

ولكن في اول جلسة المحكمة تخل احمد الريان عن تكتيكه القديم ويبادر باتهام وزير حالى وشقيق وزير اخر بالاستيلاء على ٦,٥ مليون جنيه من اموال المودعين في شركاته ، وبمساعدة النيابة ! .. والوزير الاول رشحته الشائعات عدة مرات ليجلس في مقعد الدكتور عاطف صدقي قبل وبعد جلوس الدكتور عاطف فيه .. اما الثانى فهو شقيق وزير اقترن اسمه لفترة من الوقت بدعم صاحب شركة الهلال الذي لا

بالفرار من مصر ليعيش في أمريكا وترك المودعين يمضفون الحسرة والالام .

كما اتهم الصحف القومية بالاستيلاء على حوالى ٧٦ مليون جنيه من اموال المودعين ايضاً . حينما اكتلت النيابة بتحصيل ٢٤ مليون جنيه فقط من مستحقات الشركة لديها . وسكتت عن تحصيل باقي قيمة عقود إعلانات وطباعة كانت تصل إلى مائة مليون جنيه .

وليجعل من المودعين اذناً صاغية له . اتهم احمد الريان النيابة والحكومة بالتعننت معه ورفض كل اقتراحاته العديدة التي قدمها لسداد اموال المودعين .. فهي رفضت إعطاء الامن لوكيل أعماله

**١٤ بنكاً في الخارج تؤكد
« رصيد الريان صفر »**

**مليار جنيه خسائر الريان
في البورصة .**

**طلب الريان من وكيله مساعدة مالية
فلم يرد عليه .**



المصدر : **مركز يوسف**

التاريخ : **٥ مارس ١٩٩٠**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

■ من هو الوزير الذى اتهمه الريان بالاستيلاء على ٦,٥ مليون جنيه ؟

■ ما هو العرض الذى قدمه السعد لشراء شركة الريان ؟

إلى مليار جنيه خلال عامين .. وحينما تدخلت لصالح المودعين . ولحماية بقية أموالهم التى نجت من الضياع . لم تشرح لهم اسباب تدخلها .. بل على العكس سكنت عن الاقلام والأصوات التى تعدت تشويه هذا التدخل .. وبعد التدخل اتست خطواتها بالبطء فأتاح ذلك للريان الفرصة في تهريب ٨٠ مليون جنيه للخارج . ١٠٠ مليون جنيه في الداخل . حتى الذهب في محلاتهم والذي تبلغ قيمته ٤٠ مليوناً نجحوا في إخفائه قبل فرض التحفظ عليها بساعات قليلة فقط .

وحينما صار الريان في قبضة أجهزة التحقيق اثرت الحكومة إخفاء أخبار التحقيقات والتعقيم عليها . واكتلت فقط بنفى الشائعات التى كانت تتردد بقوة عما يدور في التحقيقات . رغم انها جربت العلانية من قبل في بعض المناسبات (مثل أحداث الأمن المركزى) وكانت مفيدة للغاية .

وتماثلت الحكومة أكثر في الغلط حينما تطوعت للدفاع . قبل انتهاء التحقيقات عن بعض المسؤولين السابقين والحاليين الذين تناولتهم التحقيقات في قضية الريان . واتهموا بالتورط معه في تبديد أموال المودعين . وهم كان مستغفراً لمشاعر المودعين تلك التصريحات الرسمية المتتالية التى كانت تنفى بشدة وجود كشوف للبركة .

وسبب الاستفزاز أن الناس كان يسمعون ويرون من يدافع بالباطل عن الريان وجرائمه . ولم يتصوروا بالطبع - ومعهم كل الحق - أن هذا الدفاع ليس مدفوع بالاجر ! .. كما أن التحقيقات تناولت بالفعل اتهامات لبعض المسؤولين وبعض الصحفيين بالتورط مع الريان أو بالحصول على أموال مودعيه بدون وجه حق . وأيدت هذه الاتهامات تقارير أجهزة رقابية عديدة .. ورصدت هذه الأجهزة ١٥ اسماً على الأقل حامت حولهم الشبهات في هذا الصدد . بينما لم يشملهم قرار الاتهام لعدم كفاية الأدلة . ولرفض الريان نفسه الاعتراف عليهم .

■ دفاع الضحايا

ولذلك .. فقد أسر بعض الناس سكوت الحكومة

ببوب ووكر لياتى للقاهرة والتباحث معه في امر الاموال الموجودة في الخارج .. ورفضت ايضاً عرض شركة السعد لشراء اموال وممتلكات شركة الريان مقابل التعهد بسداد كل مستحقات المودعين التى تبلغ ١,٧ مليار جنيه .. كما رفضت كذلك عروض بعض المستثمرين العرب للمشاركة في ملكية شركة الريان لتعويضها حتى تقدر على رد اموال المودعين .. حتى السماح له بالخروج من السجن لمدة شهر ونصف شهر فقط لا غير لإدارة بعض مشروعاته رفضته النيابة والحكومة ايضاً . رغم انه يضمن الحصول على ربح صاف قدره ٢ مليون جنيه شهرياً إذا قام بتشغيل محلات الذهب واتم تشطيب العمارات المخصصة للدارسين العرب !

■ ونجح الريان

ونجح بالفعل احمد الريان حتى الآن في الاستيلاء على اذان وعقول المودعين وغير المودعين .. ولم يقتصر الامر على مجرد مطالبة بعض المودعين الذين تدخلوا في المحكمة للافراج عنه .. بل إن كلام الريان الذى قاله في المحكمة يتردد الآن في بيوت كثيرة .. والذين يرددون هذا الكلام يرددونه بطريقة يشوبها قدر لا بأس به من التعاطف معه وقدر اكبر من اللوم للحكومة !

ونجاح الريان يرجع إلى سبب بسيط للغاية هو انه اخذ بنصيحة المثل الشعبي الشهير الذى يقول : (كذب مساوى ولا صدق مبعثر) !

لقد انشغل الناس عن البحث في جدية وصدق كلام الريان . بالبحث عن اسم الوزير الذى اتهمه الريان واسم شقيق الوزير الآخر . والتكهن باسباب رفض النيابة السماح بحضور وكيل اعمال الريان في واشنطن أو اسباب رفضها لعرض شركة السعد بشراء شركة الريان !

■ الحكومة تساعد

ولقد تطوعت الحكومة نفسها بمساعدة الريان في كسب عطف كثير من الناس .. فهي قررت التدخل لحماية المودعين متأخراً جداً وبعد فوات قدر كبير من الاوان ! .. او بعد ان لحقت بالريان خسائر فادحة في البورصة . وصلت في تقدير بعض الأجهزة الرقابية



المصدر : روز ليو سيف

التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اما اصول واملاك شركة الريان في الداخل فإن قيمتها لا تصل إلى مليار جنيه كما ادعى ، بل اقل من ذلك بكثير . فهي تشمل طبعا لآخر حصر (٥ قصور - ١٩ فيلا - ٩ شقق سكنية فاخرة - ٣٠ شقة إسكان إداري - ١١ عمارة - ١٣ محلا - وحوالي ٢٠٠ فدان بعضها مزروع حدائق - وحوالي ١١٧ ألف متر مربع بعضها مستخدم كمخزن للشركة .

وقيمة كل هذه الاملاك - طبقا لتقديرات لجان التحفظ - لا تتجاوز ٣٠٠ مليون جنيه . ولئمنها إذا بيعت لا يكفي للوفاء بخمس اموال المودعين ! وحينما عرضت شركة السعد شراء كل هذه الاملاك لم تعرض دفع مليم واحد ، ولكنها عرضت سداد

مستحقات المودعين بعد خمس سنوات ، وهذا معناه ببساطة شراء سكر في الماء ، وخاصة ان شركة السعد نفسها تواجه صعوبات في سداد مستحقات المودعين لديها ، ولعلنا لم ننس بعد قصة شراء الريان لممتلكات شركة الهلال ، وبعد ان تم الشراء لم يسدد اموال المودعين لديها ، بل طالبهم بالتنازل عن ثلثي مستحقاتهم أولاً مقابل دفع قسط المستحقات ! اما المديونيات المستحقة لشركة الريان فهي تبلغ في تقدير النيابة نحو ١٥٠ مليون جنيه .. ولكن بعضها لا يستند إلى وثائق تؤكده وتثبتته ، وبعضها سدد سلعاً مثل الكتب التي طبعتها بعض المؤسسات الصحفية ، والتي لم يطلب الريان منها أو غيرها وقف الطباعة بعد إنهيار الشركة ووقوع الفاس في الراس !

■ إذا خرج

وهكذا .. إذا خرج الريان من السجن لن يكون في مقدوره ان يفعل شيئاً للمودعين ، إلا إذا اتفق اياه بالكشف عن المكان الذي خبا فيه الذهب مع العلم ان ثمن هذا الذهب لا يكفي لسداد ٣٪ من اموال المودعين !

وحتى الاموال التي طلبها من وكيله في امريكا كما يقول فهي مجرد خدعة رخيصة .. ولان المكالمات التليفونية المتبادلة بينهما تكشف ان الريان طلب منه تعهداً مكتوباً بتقديم المساعدة .. فلم يرد عليه ، على العكس فإن الوكيل طلب منه موافقة مكتوبة لم يرسلها له .

والاكثر من ذلك ان الريان نفسه لم يعترف حتى الآن ان له اموالاً سائلة في الخارج اكثر من ٤٥٠ ألف

بانه نوع من التستر على هؤلاء المتورطين مع الريان .. وصاروا مهينين لتصديق ما يقوله الريان او يريده انصاره واصدقاؤه ، وهم مازلوا غير قليلين . وتمسكت الحكومة بسكوتها طوال الوقت .. حتى الاقتراحات التي قدمها الريان للنيابة لإعادة اموال المودعين ، وهلل لها البعض ، لم تشرحها الحكومة للناس ، حتى تكشف لهم زيفها وعدم صدقها .. بل ظلت متمسكة بفضيلة الصمت ، وكأنها بذلك تحرض الناس على تصديق الريان .. فهو الذي يتكلم وحده ، وانصاره واصدقاؤه هم الاعلى صوتاً !

إذن .. يجب الا تندهش الحكومة إذا ما صدق كثير من الناس بالفعل اكاذيب الريان في المحكمة .. وإذا ما تحول الضحايا للدفاع عن المتهم .. يجب الا تشعر الحكومة بالغضب لأنها تعرضت لتقطيع هدموها حينما تدخلت لحماية المودعين .. فهي المسئولة عن ذلك لأنها لم تشرح لهم حقيقة نواياها .. ولم تتبرا علناً من بعض السادة المتورطين مع الريان حتى يصدقوها .. والادهي من ذلك اخفت عنهم اخبار التحقيقات ، رغم ان مجرد متابعة هذه التحقيقات كان كفيلاً بإقناع الناس بان ما يريده الريان هو مجرد اكاذيب .. من حسن حظه انه لم يجد من يكشفها !

■ اكاذيب الريان

فما قاله الريان هو جزء فقط من الحقيقة .. اما الجزء الباقي والاكبر فقد تعدد اخفائه حتى يصدق الناس ..

فهو قدم بالفعل ثلاثة عروض خلال العام الماضي

لإعادة اموال المودعين ولكنها كانت مشفوعة بطلبات بالإفراج عنه وإحضار وكيل اعماله في واشنطن .. وقدم اموالاً للمؤسسات الصحفية بعقود مفتوحة وغير محددة لطباعة الكتب والكراريس .. وتلقى عرضاً من شركة السعد لشراء ممتلكات شركته مقابل الالتزام بسداد مستحقات المودعين .

ولكن التحقيقات مع الريان كشفت عن انه لم يتخل بعد عن المراوغة قط .. فهو لم يكشف بعد عن امواله السائلة في البنوك الأجنبية بالخارج .. والبنوك الاربعة عشر التي ابلغ عنها ردت بان رصيده الآن صفر فيها .. لانه قام بسحب كل ارصده منها خلال الثلاثة شهور التي سبقت فرض التحفظ عليه ! .. وكل ما تم الاستدلال عليه هو مبلغ ٤٠٠ ألف دولار فقط .. اما كل ما تمكنت النيابة من استرداده من امواله في الخارج فهو لا يتجاوز ٤٥ ألف دولار فقط ، وطلبها الريان لسداد الكفالات المفروضة عليه !



المصدر : رونو اليوسفا

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : مارس ١٩٩٠

دولار فقط .. ومعنى ذلك ان ما سيرسله له وكيله
سيكون قرضاً .. فمن اين سوف يسدده ؟!

بل حتى ان الريان لم يسألوا على الكشف عن
امواله الموجودة في الخارج التي تبلغ ٤٤٠ مليون
جنيه مقابل الإفراج عنه .. وإنما على العكس فهو
يطلب بالإفراج غير مشروط عنه ، مقابل مجرد وعود
بسداد اموال المودعين .

وكل ما قاله الريان لإقناع النيابة بأنه سوف يفي
بهذه الوعود . هو انه سوف ينصب على بعض
المتعاملين معه في الخارج لتدبير السيولة اللازمة
لتشغيل مشروعاته في الداخل والحصول منها على
عائد يسد به مستحقات المودعين .

وهكذا لن يمر وقت طويل إذا ما خرج الريان من
السجن فعلاً بدون ضمانات حقيقية ، حتى يطلب
المودعون انفسهم الحكومة بإعادته إليه ، او
يطلبونها بملاحقته بعد ان يتمكن من الهرب سواء
للخارج او حتى في الداخل .

وحتى لا يحدث ذلك يجب ان تكف الحكومة
عن سكوتها وتعلن كل تفاصيل التحقيقات
والقضية على الملا حتى يصدقها الناس وخاصة
المودعين ، ولا يطلبونها بالإفراج عن الريان
قبل إعادة اموالهم كما يفعلون الآن .
فهل تفعلها الحكومة ؟!

نرجو ذلك فهذا هو السبيل الوحيد للخروج
من زنتها في هذه القضية وربما أي قضية
أخرى أيضاً . ■

عبدالقادر شهاب



المصدر :الإصلاح

التاريخ :٧ مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعديل مادة واحدة في القانون مصرف نسبة لمودعي السريان

كلف الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء بمجموعة من كبار المستشارين القانونيين بمجلس الوزراء برئاسة المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل لتعديل المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالتحفظ على الأموال بمكتب النائب العام وذلك حتى يتسنى صرف نسبة من الأيداعات لمودعي السريان قبل انتهاء محاكمته .

جاء القرار بعد مناقشة اللجنة لتقرير الدكتور أحمد سلامة وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى الذي أكد أن القوانين الحالية التي تنظم إجراءات التحفظ على الأموال بمكتب النائب العام قصرت دور النيابة على إدارة هذه الأموال فقط دون التصرف فيها . وبالتالي فلا بد من تعديل قانون الإجراءات الجنائية بما يسمح للنيابة العامة بالتصرف في هذه الأموال خلال مدة التحفظ وقبل صدور الحكم القضائي النهائي .

وافق أعضاء اللجنة على أن يقتصر التعديل الذي سيصدر به تشريع جديد من مجلس الشعب فور الانتهاء من أعداده وصياغته في مجلس الشورى على مادة واحدة فقط من قانون الإجراءات الجنائية دون الحاجة إلى إجراء أية تعديلات على قانون شركات توظيف الأموال .



المصدر : الأحياء

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ مارس ١٩٩٠

بدأ العد التنازلي لمهلة شركات توظيف

الأموال السبع

أصحاب الشركات : نلتزم برد الأموال .. تقديرات

هيئة المال خاطئة

المودعون : نرفض استرداد أموالنا
في صورة بضائع أو أسهم

وأحمد نصار ومحمود غنيم

● بدر للاستثمار : مازال أصحابها يسأرون على رد أموال المودعين وقد سددوا ٤٢ مليوناً و٦٢٢ ألفاً و٧٧١ جنيهاً في صورة بضائع مما جعل المودعين يشكون من طريقة رد أموالهم .. ويطالب الجهاز المودعين الذين حصلوا على مستحققاتهم بالتوجه إلى جهة التحقيق لسماع أقوالهم .. يتولى التحقيق المستشارون محمد صفوت هلال وحسنى عبدالمولى وعلى العمري وأحمد المشد .

● الحجاز : أسفرت تحقيقات جهاز المدعى الاشتراكي أن مجموعة شركات الحجاز لا يوجد لها كيان قانوني .. وأن أصحابها تلقوا ٨٦ مليون جنيه من ١٢ ألف مودع .. وقاموا بسداد ٨ ملايين و٧٩٢ ألفاً و٤٤٨ جنيهاً للمودعين بنسبة ١٠,١٦٪ حتى يوم ٢٦ فبراير ١٩٩٠ .. ويتولى التحقيق مع أصحاب الشركة المستشاران زكريا السيد وأحمد فريد عبدالسلام .

● نيو كليرو : أودع فيها ١٧١ مودعاً ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه رد أصحاب الشركة منها حوالي ربع مليون جنيه طبقاً للجدول الذي وضعت هيئة سوق المال لها في مارس ، ومن المقرر أن ترد كل أموال المودعين قبل انتهاء المهلة ، يحقق مع هذه الشركة المستشار محمد شاهين .

● الزهراء : عدد المودعين فيها ٢٤٥ مودعاً .. قام أصحابها برد ٥٠٪ من مستحققات المودعين .. وأن الشركة تعمل في مجال الثقافة .. وقد عرضت بعض الدول العربية شراء ٤٥٪ من أصول الشركة بمبلغ ٢٧ مليون جنيه

الجهاز يحاول حل النزاع بين الأطراف وتقريب وجهات النظر رأى شركة لديها استعداد للسداد فإن الجهاز يقوم بجدولة ديونها وإتاحة الفرصة أمامها لرد أموال المودعين .. وفي حالة تعثر الحلول الودية .. فإنه يجوز للمدعى

العام الاشتراكي إصدار قرار بالتحفظ على أموال أصحاب الشركات وممتلكاتهم الخاصة وأموال زوجاتهم وأولادهم وخلال ٦٠ يوماً يمكن إحالة الشركة المتعاسة إلى محكمة القيم لفرض الحراسة عليها .. لإعادة أموال المودعين ببيع أصول الشركة .

موقف الشركات السبع

ورداً على سؤال يتردد بين المودعين ماموقف كل شركة من هذه الشركات السبع .. حالياً ؟

الاجابة هي :

● الهدى مصر : عدد المودعين ٤٢ ألف مودع . جملة مستحققاتهم ٣٠٦ ملايين جنيه .. بدأت الشركة في رد أموال المودعين منذ ٢٠ يناير ٩٠ ردت ٦٤ مليون جنيه في صور ٢٧ مليوناً عينية وه ٨ ملايين نقداً و ٨ ملايين بضائع و ١٢١ ألف جنيه أسهم باعت الشركة أصولاً قيمتها ٢٧ مليوناً و ٩٢٧ ألف و ٣٥٥ جنيهاً . وكانت هيئة سوق المال قدرت هذه الأصول بـ ١٤ مليوناً و ٩٠٨ آلاف و ٨٨٢ جنيهاً وتمثل ٥,٤٪ من إجمالي أصول الشركة . وبلغت نسبة السداد ٢٥٪ يقوم بالتحقيق المستشارون محمود الشرييني وعلاء الينا ومدحت العطار وهشام سرايا

كتبت ايمن راشد :

بدأ العد التنازلي ليوم ٦ يونيو القادم موعد انتهاء المهلة التي حددتها هيئة سوق المال لأصحاب شركات توظيف الأموال السبع .. التي لم توفق أوضاعها في ٩ نوفمبر ١٩٨٩ ، وضعت الهيئة لكل شركة برنامجاً محدداً لرد أموال المودعين قبل نهاية المهلة .

قرر المستشار عبدالسلام حامد المدعى العام الاشتراكي أن تتفرغ إدارة التحقيق والادعاء بكافة مستشاريها برئاسة المستشار عبدالعز أحمد للتحقيق مع أصحاب الشركات السبع لتوظيف الأموال وهي : بدر والهدى مصر والسلطان والحجاز ونيوكايرو والمراكشي والزهراء .. يبدأ التحقيق يومياً من التاسعة وحتى ساعة متأخرة من الليل .. وإتاحة الفرصة كاملة لأصحاب الشركات والمودعين .

أكدت التحقيقات التزام أصحاب الشركات برد جميع أموال المودعين قبل انتهاء المدة المحددة وقالوا أن تقديرات هيئة سوق المال لحجم تعاملات شركاتهم ليست حقيقية أو سليمة .. في حين أكد مئات المودعين أنهم لم يحصلوا على أموالهم .. وأن أصحاب

الشركات حاولوا اقناعهم بتحويل مستحققاتهم إلى أسهم في شركاتهم أو الحصول على قيمتها في صورة سلع أو بضائع أو أراض .

وصرح مصدر مسئول بجهاز المدعى العام الاشتراكي «للاخبار» أن



المصدر: الأخبار

التاريخ: مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والتي قدرتها هيئة سوق المال بـ ١٦
مليون جنيه فقط يتولى التحقيق
المستشار عادل السيد .
● السلطان : اعاد صاحب الشركة
جميع مستحقات المودعين .. فتقرر
حفظ التحقيق معه .
● المراكشي : رفض صاحب
الشركة اعادة اموال المودعين - وطلب
التحفظ على امواله واملاكه .



المصدر: المصور

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٩ مارس ١٩٩٠

تطورات هامة في قضية الريان :

اللجنة الوزارية توافق على تعديل في قانون

الاجراءات الجنائية لصرف نسبة من مدفوعات المودعين .

• النيابة العامة تنتهي من إعلان «بوب ووكر» عن طريق الخارجية المصرية
• الهدى الاشتراكي ينجح في رد ١٢ مليون جنب للمودعين في الهدى مصر وبدر والحجاز

كتب عزت بدوي

• علمت "المصور" ان اللجنة الخاصة ببحث صرف نسبة من الايداعات لصغار مودعي الريان برئاسة الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء قد انتهت من مناقشة التقرير الذي اعدته الدكتور احمد سلامة وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى في اجتماعها يوم السبت الماضي بشأن مدى تعرض قرار الصرف في المرحلة الحالية مع القوانين السائدة . وقد اكد تقرير الدكتور سلامة ان المادة "٢٠٨" من قانون الاجراءات الجنائية والخاصة بإدارة الاموال المتحفظ عليها بمكتب النائب العام وقرار وزير العدل المنفذ لها تخولان النيابة العامة في ادارة هذه الاموال فقط دون التصرف فيها قبل صدور حكم قضائي نهائي .. وان قرار الصرف في المرحلة الحالية يعتبر عملا من اعمال التصرف المحظور على النائب العام ووكلائه ممارسته نيابة عن الخاضعين .

وعلمت "المصور" ان ...
قد وافقت على عدم ...
تعديلات في قانون ...
توظيف الاموال الجديد رقم ١٤٦

لسنة ١٩٨٨. وان يقتصر التعديل على المادة "٢٠٨" من قانون الاجراءات الجنائية فقط للتغلب على الصعوبات القانونية التي تحول دون صرف نسبة من الايداعات لصغار المودعين في المرحلة الحالية . وقد تم تكليف مجموعة من المستشارين القانونيين بمجلس الوزراء برئاسة المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل لاعادة التشريع الجديد الذي يتيح لإدارة الاموال المتحفظ عليها بمكتب النائب العام صرف نسبة من الايداعات للمودعين قبل انتهاء محكمة الريان .

وقد ناقشت اللجنة ايضا مبدأ قصر الصرف على صغار المودعين دون باقي المودعين ومدى قانونية هذا الاجراء

خاصة ان كبار المودعين قد اودعوا كل ما يملكون في شركة الريان وتحويلوا الان الى مودعين وليس صغار مودعين فقط وقد يدفعهم قرارا صرف نسبة لصغار المودعين الى الدفع ببطلان قرار الصرف ومخالفته للقانون الذي لايفرق بين كبار مودعين وصغار مودعين . وقد وافق اعضاء اللجنة على تأجيل بحث النسبة التي يتم صرفها للمودعين الى ما بعد الانتهاء من اعداد التشريع الجديد

وفي جانب آخر قامت نيابة الشؤون المالية والتجارية صباح الاثنين الماضي بإعلان المتهمين الهاربين خارج البلاد في قضية الريان على عناوينهم بالخارج في كل من لبنان والكويت . كما قامت بإعلان "بوب ووكر" وكيل الريان في الولايات المتحدة الامريكية بناء على امر المحكمة في الاسبوع



المصدر : الحرس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٠

الماضي . حيث قام احمد درويش رئيس الشؤون المالية والتجارية بإبلاغ الخارجية المصرية بقرار المحكمة ليحضر الجلسة القادمة عن طريق السفيرة الامريكية بالقاهرة في ٢١ ابريل القادم وباعلان المتهمين العاشر والحادي عشر عن طريق سفارتي لبنان والكويت بالقاهرة .

وقد أكد المستشار عبدالمعز احمد ابراهيم مساعد المدعى العام الاشتراكي ومدير مكتب التحقيق والادعاء بان تحقيقات جهاز المدعى الاشتراكي مع اصحاب شركات توظيف الاموال قد توصلت الى رد مبلغ حوالى ١٢٠ مليون جنيه بشركات الهدى مصر وبيزو والحجاز حتى يوم الخميس الماضي ، حيث قامت شركة بدر برد ٤٢ مليون و ٦٣٢ الف و ٧٧١ جنيها للمودعين بما يعادل ٣٤,٧٪ من اجمالي الودائع لديها .. وقامت

الهدى مصر برد ٦٥ مليون جنيه للمودعين لديها بينما تمكنت شركة الحجاز هذا الاسبوع من بيع قبالا خاصة بها ب ٣ ملايين جنيه ووضعت المبلغ لدى بنك القاهرة فرع مدينة نصر لاستخدامه فى رد اموال المودعين لديها فقط ، وكانت قد ردت خلال الفترة الماضية ٩ ملايين جنيه .

واوضح مساعد المدعى العام الاشتراكي ان التحقيقات قد كشفت عن ان القيمة السوقية لاصول شركات توظيف الاموال الست التى لدى الجهاز تغطى جميع اموال المودعين لديهم ويرجع ذلك لان التقييم الثابت فى مراكزهم المالية قد تم طبقا لما جاء فى اللائحة التنفيذية لقانون شركات توظيف الاموال الجديد وقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٨٨ من ان يكون التقييم للاصول طبقا لقيمتها الدفترية وقت الشراء وهو ما يختلف عن قيمتها الحقيقية الان فى الاسواق

وقد كشفت التحقيقات التى اجراها المستشار هشام سزانيا مساعد المدعى العام الاشتراكي هذا الاسبوع مع مودعى شركة الهدى مصر بان الشركة تقوم حاليا برد ودائع كبار المودعين فى شكل عيني بجانب الرد النقدي لصغار المودعين حيث

وافق ٣٠٠ مودع على الاشتراك فى شراء قطعة ارض مملوكة للشركة بلرض اللواء بالجيزة مساحتها ٢٢ الف و ٦٠٨ متر بعد ان قامت الشركة بتقسيمها لهم قطعا صغيرة وتراوح سعر البيع للمتر الواحد ما بين ٣٠٠ و ٣٩٠ جنيها .

كما ابدى عدد كبير من المودعين الذين يشار التحقيق معهم المستشار محمود الشربيني مساعد المدعى العام الاشتراكي رغبتهم فى الحصول على سلع وبضائع بقيمة ودائعهم حيث قام احد المودعين بالحصول على صلصة بقيمة وديعته البالغة ١٠ الاف جنيه بينما ادى آخرون رغبتهم فى الحصول على مكرونة بقيمة ودائعهم .

وكشفت التحقيقات التى اجراها المستشار زكريا السيد مساعد المدعى العام الاشتراكي مع مودعى شركة الحجاز ان الشركة قد حصلت على مخالفات منهم بعد ان حولت ايداعاتهم الى مساهمين بها وانها لم ترد نقدا للمودعين سوى مبلغ مليون و ٢٥٠ الف جنيه . وقد امر المدعى الاشتراكي باستدعاء اصحاب الشركة مساء امس الثلاثاء لمواجهةهم بما جاء فى اقوال المودعين وابلاغهم ببطلان هذا الاجراء



المصدر: المواقف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٠ أيار ١٩٩٠

رد أموال المودعين هل هم أم حقيقة؟!!

هل تكفي المدة القانونية لرد أموال المودعين في الشركات المتعثرة؟!!

تحقيق:
ناصر قياض

أصحاب الشركات : قانون التلقي
كمارثة محققة على المودعين

المودعون : كيف نستبدل
أموالنا بالمكرونة والجبنه البيضاء

تتراوح من جنية الى خمسة جنية ؟
من يصدق ان احدا يودع مثل هذه المبالغ
القليلة ؟
وللاسف فان الحكومة تتحمس لرد
الاموال عن طريق البدائل كالسبع
القوينية .. ورغم اتجاه بعض الشركات
الى ذلك الاسلوب .. الا انها قد لا تستطيع
استكمال السداد خلال فترة الـ ٤ شهور ..
والواضح الآن ان الحكومة اوقعت
الشركات في مازق نهايته كلفة على
المودعين .

منها لتخفيف حدة المشكلة ، والحد من
حالات التصفية .. تتجه الحكومة الى مد
المهلة الممنوحة للشركات التي لم يتقرر
توفيق اوضاعها .. وتجاول في الوقت
الحالي ، العثور على الصيغة الملائمة لرد
اموال المودعين في شركات الريان .. دون
ان تنتهي هذه المحاولات الى نتيجة
ملموسة .. مما ينعكس بالقلق المتزايد على
الاف المودعين الذين ينتظرون من
الحكومة قرارا او اجراء حاسما يعيد
اليهم اموالهم .

● اللواء صلاح قياض - احد المودعين .

يقول : ان قانون تلقي الاموال ورغم

الشركات على رد الودائع في الفترة

المحددة ... اما الشركات التي ولقت

اوضاعها فيتم الرد خلال ٤ سنوات ،

والمشكلة ان بعض الشركات تدعي انها

بدات السداد ، ولكن كيف نصدق الشركة

التي تعلن انها ستري الودائع التي

تثير محاكمة الريان ، من جديد ، هموم
واحزان الاف المودعين الذين يعصف بهم
القلق حول مصير ودايعهم لدى الشركات
المتعثرة التي لم توفق اوضاعها - وعندها
نحو مائة شركة تقدر اصولها بأربعة
مليارات جنية - وما اذا كانت تلك
الشركات ستتمكن من رد الودائع قبل
نهاية المدة المحددة ، علما بان المهلة
الممنوحة لها تنتهي في يونيو القادم ، وقد
انقضى منها حتى الآن شهر كامل ، دون ان
تبدو من هذه الشركات بلورة تدل على انها
تتخذ خطوات ايجابية في سبيل الرد ، وان
كانت بعض الشركات الصغيرة قد قطعت
شوطا في هذا السبيل ، الا ان الشركات
العملاقة لم تتحرك بعد ، حتى تلك التي
سمح لها بان ترد للمودعين اموالهم على
شكل سلع او اراض .. والسؤال الذي يثير
القلق ، هو : ماذا سيحدث عندما تنتهي
المهلة المحددة لرد الودائع دون ان يتسلم
المودعون اموالهم ؟!

ما زالت الحكومة تحاول الخروج من
مازق شركات تلقي الاموال ، وفي محاولة



المصدر: **الوفد**

التاريخ: **١٩ مارس ١٩٩٠** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دولار واحد الى مصر في ظل تلك الظروف .
في جهاز المدعى العلم الاشتراكي -
تحدثت «الوفد» مع المستشار عبدالمعز
ابراهيم .. مساعد المدعى الاشتراكي
لشئون توظيف الاموال ، فقال : اذا لم
تسد الشركات الاموال في الفترة المحددة
سوف يعرض امرها على المدعى العلم
الاشتراكي ليأمر بما يراه .. وقد تم تشكيل
لجنة يرأسها رئيس الوزراء التابعة
الاموال التي تم تسليمها .. وبصفة
علمت على جميع الشركات ان تسد
معليها للمودعين .. وتوجد شركات جادة
مثل الهدى مصر سددت ٦٥ مليون جنيه ،
وبدر سددت ٤٧ مليوناً ، والحجاز ٩
ملايين .. ولكن توجد بعض الشركات
تتراخي في السداد .. وسوف يحاسب كل
ذلك عليها .. وبالنسبة لبدأ تحويل
المودعين الى مساهمين - فقد رفضت
كاسلوب لورد ، ولابد من عقد الجمعية
العمومية للشركات وموافقة مصلحة
الشركات على ادخال المودعين كمساهمين -
وفيما يتعلق برد اموال المودعين سلعا
تموينية فلا اجبار على المودع - وبحلول
الجهاز التوفيق بين الطرفين وايضا حلول
ودية ترضى المودع .

عن التسديد ، وبعضها شركات استثمرت
الاموال في مشروعات منتجة وحقيقية في
ظل هذا الوضع كيف تسد الشركات
الاموال التي استخدمتها في
المشروعات ؟ .. اما الشركات التي لم
تستثمر الاموال المودعة .. ومزالت لديها
سيولة مالية فيمكن لها القيام بالتسديد ..
اما الشركات التي اقامت مشروعات ، فهي
لا تملك سوى بيع تلك المشروعات ، وفي
ذلك ضرر على الاقتصاد .. او اشراك
المودعين وادخالهم كمساهمين .
● احمد رائف - رئيس مجلس ادارة شركة
الزهراء للاعلام والنشر - يعتبر نفسه احد
الذين لحق بهم الضرر بسبب قانون تلقى
الاموال ، ويؤكد ان الشركة قامت بسداد
٨٠٪ من اموال المودعين وسوف يتم سداد
الباقى خلال شهر مارس الحالي ، كما يؤكد
ان اوضاع الشركة لم تتناولها الاجهزة
الحكومية بالموضوعية المطلوبة .. وقد
رفضت هيئة سوق المال توفيق اوضاع
الشركة وقد قمنا برفع دعاوى قضائية
ضد هيئة سوق المال ، ولاحظنا ان جهاز
المدعى الاشتراكي لم يتقدم بطبيعة
مشكلات الشركات ، ومزالت هيئة سوق
المال ووزير الاقتصاد عاجزين عن تفسير
خطواتهم العشوائية ضد الشركات ..
ومن المؤكد ان تلك السياسة سوف تؤدي
الى كارثة تاكل معها الأخضر والبليس ..
وينظره بسبب على واقع الشركات ترى
استحالة رد الاموال في الفترة المحددة ..

وتلك حقيقة يعرفها كل المسئولين
والاقتصاديون يعلمون ان التصفية
السليمة تحتاج الى ١٠ سنوات ..
وفي ظل القانون الحالي ، فان رد اموال
المودعين امر مشكوك فيه ، بل مستحيل ..
لان هذا القانون الحق الضرر بالشركات
سواء التي وفقت او لم توفق اوضاعها .
وتبلغ اصول الشركات المعروضة للبيع
٤ مليارات جنيه - ولا وجود للمشتري -
ومن الصعب «التنبؤ» بما سوف تكون
عليه الامور في المستقبل القريب ، ومن
المؤكد ان المناخ حاليا لا يسمح بدخول

● مصطفى المراغي - احد المودعين -
ذهب الى احدى الشركات لتسلم امواله -
وهي ٦ آلاف جنيه .. ففوجيء بالشركة
ترغمه على استرداد المبلغ بطريقة عينية
فله ان يختار كمية من الكرونة او
الصابون !! ويتساءل ماذا افعل بالكرونة
عند تسلمها وانا محتاج لتعليم ابنتي
والانفاق على الاسرة ؟

مودع آخر رفض ذكر اسمه قال :
تمكنتي الرعب عندما ذهبت لاستلام

اموالى ، وفوجئت بنوع من الاجبار لتسلم
قطعة ارض في منطقة نائية !! ماذا افعل
بها .. وانا محتاج الى كل بليم ؟ فلما مقبل
على مرحلة زواج ولست في حاجة الى
الارض .

● عبدالمجيد عطية - احد المودعين -
يؤكد انه لم يحصل على شيء من وديعته
حتى الآن .. رغم انه ذهب الى مقر
الشركة - اكثر من مرة .. وفي كل مرة تنهال
عليه وعود بالسداد .. ومنذ ايام فوجيء
بجدول زمني لرد اموال المودعين ممن
دفعوا اموالا تتراوح من جنيه الى مائة
ومن ١٠٠ الى ٢٠٠ وهكذا حتى خمسمائة
جنيه وهو قد اودع مبلغ ١٠ آلاف جنيه ..

وليس لهذا المبلغ وجود في الجدول !!
● مرتضى منصور المحامى - يؤكد ان
القانون ١٤٦ لعام ٨٨ ، والمعروف بقانون
تلقى الاموال احدث ارباكا لم يسبق له
مثيل .. وقد ولد هذا القانون ميتا ..
وكتبت شهادة وعلته عندما صدر امر من
الحاكم العسكري لينظم العلاقة بين
الشركات والمودعين ، والغريب ان
الحكومة لم تعترف حتى الآن بان القانون
مشوه وتسبب في خراب العلاقة بين
شركات توظيف الاموال والمودعين ..
وحسب ذلك القانون يجب على الشركات
التي لم توفق اوضاعها التسديد حتى آخر
يونيو هذا العام .. وقد تعجز الشركات



المصدر: الوفد

التاريخ: ١١ مارس ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأى

خطايا .. في مجلس الشعب وجهاز المدعى الاشتراكي وشركات الريان ..!

إن ما يميز نظم الحكم الدكتاتورية عن نظم الحكم الديمقراطية بالنسبة لما يعيب شخصيات القادة والساسة هو أن الدكتاتوريات تحيط بالانحرافات والخطايا بل والجرائم بجو إرهابي من الحملة، حتى تظل النزوات الطائشة والانحرافات والخطايا بعيدة عن النشر والفضيحة .. وإن كان الكثير منها يذيع أمره مبالغاً فيه إلى أقصى حد، ولا تحاط الفضائح الشخصية للسياسيين في الديمقراطيات بأية سرية، بل أنها تستغل سياسياً في بعض الأحيان في الانتخابات العامة للرئاسة أو للوزارة أو حتى لعضوية المجالس النيابية، وإن كانت هناك ضوابط قانونية صارمة لما يجوز نشره أو فضحه بالنسبة للأشخاص العلميين بما لا يفتوى على سوء نية في التشهير .. بينما الماساة في الدكتاتوريات أن طوفان الفضيحة يفرق المعارضين وتتكسر أمواجه أمام الحواجز والأسوار والجدران المنيع التي تحيط بالحكم. ومع ذلك فإنه يحدث أن تفلت من أن آخر أنباء عن بعض الفضائح، كما حدث بالنسبة لطاغية رومانيا وزوجته وأسبرته .. سواء قبل سقوطهم أو بعد هذا

السقوط. وإن كانت الأمثلة التي ذكرناها قليلاً من كثير مما يجري مثله في معظم دول العالم الثالث وتخفي وراء أستار كثيفة من السرية والتكتم .. وإن دولتنا السنية تتلجر من وقت لآخر فضائح فظيعة سرعان ما تحاصر ثم تصدر عند المنبع، سواء كان هذا المنبع سلطات الأمن أو سلطات التحقيق! وإذا كانت بعض الجرائم الخطيرة تحفظ دعواها، فإن جرائم أخرى مماثلة في فظاعتها، يصدر قرار حظر بنشر ما جرى التحقيق بشأنه ويكون قد أمسك بتلابيب شخصية سياسية قيادية، وتحول حصانيتها البرلمانية دون المضي في التحقيق إلى أن ينسى الشعب الجريمة الفظيعة ثم يتم

التصرف فيها بالحفظ، أو تقديم كباش لداء، وإن تضرب أمثلة أكثر من فضيحة قصر العيني الجديد، والمتهم فيها د. رفعت المحجوب وعدد من اساتذة الجامعات! وكذلك كشوف البركة عند الريان والتي احتوت أسماء

عدد من كبار المسئولين، ورشوة الذرة المصفراء التي اتهم فيها كبير مسئول وأكبر الريان على التراجع في اتهامه!! وقد اتهم إبراهيم سعده (متمد شهرور لليلة) في مقال افتتاحي بأخبار اليوم

بعض القيادات السابقة بجهاز المدعى الاشتراكي بالانحراف، وطالب (بالكشف عن كافة الانحرافات القديمة

منها قبل الحديثة داخل جهاز المدعى الاشتراكي) حتى (لا يتمكن المتورطون والمنحرفون من الهرب بما حملوا دون أن يلاحظهم القاتنون بزعم الخوف من أن يتشكك الشعب في هذا الجهاز الرقابي

الخطير)، (وحتى نعيد لهذا الجهاز سمعته ونظافته ومهارته)، وأنه (جهاز رقابي خطير انشئ للحفاظ على حقوق الدولة وأموال الشعب) وعلى الرغم من هذا الاتهام الشديد الصادر عن أحد

كتاب السلطة البارزين، فإن الموضوع كله قد طواه النسيان أو حسب تعبير «الجبرتي»: انتهى الأمر، وانقض السامر بعد أن (بريت القضية!!).

ولقد كان مصدر هذه الجرائم والانحرافات نظام الحكم الاستبدادي، وما يبتدع من أنظمة شاذة (كمنظّم

المدعى الاشتراكي ومحكمة القيم): فإن ما يدعو نظم الحكم الاستبدادية إلى التستر على عتاة المجرمين الكبار

والقياديين والرقابيين، هو أن هؤلاء يعرفون الكثير من الأسرار والفضائح، وأنهم إذا تعرضوا للمساءلة، فإنهم

سوف يبوحون ببعض ما يعرفونه وعندئذ ينفصح أمر الفساد المتغلغل في كيان أجهزة الدولة كلها وليس في أجهزتها الرقابية فحسب!

د. محمد صفور



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٠

في مرحلة اللادفع واللاعمل مسئولية الدولة .. وقانون تلتقى الاموال

يبدو أن المسألة التي سأعرض اليها جد شائكة لأنها لم تتقرر بعد ، وهي تخص مسؤولية الدولة عن دفع تعويض عن الأعمال البرلمانية ومن بينها القوانين .
فالقانون أصلا يصدر لصالح المواطنين والمجتمع ، ولكن يحدث أن يصيب العامة أو فئة من الناس ببعض الأضرار فمن يستطيع أن يحكم بتعويضهم عما أصابهم من ضرر وما لحقهم من خسارة ؟

كان القضاء الإداري لا يقبل أن ينظر طعنا في الأضرار التي تسببها القوانين على أساس الدولة غير مسئولة عن أعمالها ورغم التشكيك في ذلك المبدأ لأن الدولة في الوقت الحالي تخضع للقانون وبالتالي فلا تختلف عن الأفراد في دفع التعويض إذا تسببت في عمل من أعمالها بالحاق ضرر بأحد الأفراد . لذلك أصبح من غير المقبول تبرير عدم خضوع الدولة للمسئولية ..

تروى في هذا الصدد هو الغاء مهنة البغاء التي كانت غير محرمة - أي مباحة - في مصر في الأربعينات ثم صدر قانون يحرم ذلك النشاط ، وبالتالي أصبح لا يجوز للنساء أن يشتغلن بهذه المهنة ، وقد أصاب البعض منهم ضرر ، لكن الدولة غير مسئولة عن تعويض هذا الضرر . فالدولة أصدرت القانون عاما مجردا فلا يتصور أنه تضمن خطأ .

أما أقرب الأمثلة الحديثة على ذلك ، فهو تنظيم شركات تلقى الأموال ، والتي كانت تعرف باسم شركات توظيف الأموال . وقد صدر قانون تنظيمها فأدى الى تعويض معظم هذه الشركات ، وأصبح من اللازم عليها رد الأموال التي تلقتها من الأفراد . لكن الموقف الآن أشبه بحالة اللادفع واللاعمل . فلا الشركات تدفع للأفراد أموالها ولا الشركات قادرة على العمل المنتج . يحدث ذلك نتيجة صدور قانون تلقى الأموال . بل إن بعض هذه الشركات تخلصت من أغلبية العاملين بها ولحق بهؤلاء العاملين ضرر أيضا .

التعويض

هل تدفع الدولة تعويضا لأحد الأفراد عما يكون قد أصابه من ضرر بسبب عمل من أعمالها ؟



إذا كان الذي ارتكب الخطأ في حق الفرد جهازا من الأجهزة الحكومية ، فإن القضاء الإداري يمكن أن ينظر القضية التي يرفعها المتضرر ويحكم بالتعويض إذا كان له حق في ذلك ولكن إذا كان من تسبب في الضرر السلطة التشريعية ، فلا تعويض هناك .. إذ لا يتصور أن ترتكب هذه السلطة الخطأ في عمل من أعمالها البرلمانية . (بغض النظر عن أعمالها الإدارية) . مثال ذلك أن تصدر هذه السلطة قانونا يحرم أو يجرم فعلا معيناً ، كان مصدر خير وبركة لفرد أو أكثر من فرد . ويدخل هذا الفعل في دائرة التجريم أو التحريم أصبح لا يجوز على الفرد أن يمارسه وبالتالي ينقطع مورد رزقه . غير أنه لا يستحق تعويضا رغم ذلك ، وأقرب الأمثلة القديمة التي



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دكتور إيهاب سلام

تسببها القواطين فيه نوع من تدخل السلطة القضائية في اعمال السلطة التشريعية اذ في دعوى التعويض ينظر القضاء ملائمة التشريع بنظرة فاحصة ويراجع هذه الملائمة ، وهو أمر لا يجوز .

غير ان الرد على وجهة النظر المذكورة جد بسيط . اذ ان السلطة القضائية تراجع اعمال السلطة التنفيذية - وهي منفصلة عنها ومستقلة - وتقضى بالغائها في بعض الاحيان او التعويض عنها في احيان اخرى . فكيف اذن لا يعد ذلك تلمذا لمبدأ الفصل بين السلطات . ولم لاتسرى نفس القواعد فيما يتعلق باعمال السلطة التشريعية .

وأيا كان المبرر في عدم خضوع الدولة للمسئولية فيما يتعلق باعمال البرلمان فان القضاء يرفض ان يعرض احد الافراد الذين اضيروا بسبب صدور قانون من القوانين ولا ندرى كيف يكون الجهاز الحكومي مسئولا عن أعماله ويحكم القضاء الاداري بالتعويض لمن اضر من افراده بسببه ويخطأ من الجهاز . ولا يكون الجهاز التشريعي مسئولا عن أعماله ومن بينها القوانين ، ولا يحكم بالتعويض لمن اضر من الافراد بسببها ؟ ! ..

هناك من الفقهاء من ينادى بضرورة ان يختص القضاء الاداري بنظر دعاوى المسئولين عن الاعمال البرلمانية أيا كانت طبيعة هذه الاعمال أو الاجراءات التي اتخذت لاصدارها . (د . نهى عثمان الشربيني - مسئولية الدولة عن أعمال السلطة التشريعية - دراسة مقارنة - ١٩٨٦ ص ٢٢٥) .

حكمت المحكمة

ولو أن القضاء قد تحلل قليلا من مبدأ عدم مسالة السلطة التشريعية عن أعمالها وذلك حينما حكمت محكمة النقض المصرية بالتعويض لأحد المرشحين لعضوية مجلس الشعب عن دائرة امبابه حيث طعن أمام المجلس في نتيجة الانتخابات التي أعلن بمقتضاها فوز منافسه في ذات الدائرة الا ان المجلس رفض الطعن .

وقد كان الحكم في ٩ يونية ١٩٧٤ حيث قضت محكمة القاهرة الابتدائية بالزام كل من رئيس

وبذلك يكون ذلك القانون قد ألحق اضرارا بالمساهمين باموالهم في هذه الشركات والمودعين اموالهم والعاملين لدى هذه الشركات فالمساهمون والمودعون لا يتمكنون من استرداد اموالهم التي اودعوها بهذه الشركات .

وقد يرجع ذلك الى اجراء هيئة سوق المال ذات الطبيعة البطيئة . ولا حتى استحق هؤلاء المساهمون والمودعون ذلك الربح الوهمي الذي كان اصحاب هذه الشركات يدفعونه لهم شهريا او سنويا لأن بعض الشركات امسى لا يعمل ، والبعض الآخر قد خفض من نشاطه تخفيضا كبيرا . بل ان هذه الشركات ممنوع عليها ان تدفع شيئا للأفراد المودعين الا بموافقة هيئة سوق المال وهذه الهيئة لم توافق على شيء بعد .

المسئولية

القانون مسئول عن هذا الوضع ، وذلك لأنه نظم هذه الشركات بنصوصه الآمرة ، لكن لا يجوز لأحد الافراد ان يطالب بتعويض عما لحقه من خسارة من جراء تطبيق القانون لان القاعدة العامة أن الدولة غير مسئولة عن اغفالها التشريعية .

قليل في تبرير ذلك اساسين .

□ الأساس الأول : أن التشريع عمل من أعمال السيادة ومن طبيعة هذه الاعمال أنها تلزم الجميع دون ان يكون لأحد المطالبة بالتعويض عن اضرارها اللهم الا اذا قرر المشرع بمحض اختياره وتبعا لظروف معينة أن يمنح التعويض للمتضررين .

وقد انتقدت هذه الوجهة من النظر على اعتبار أن البرلمان ليس هو صاحب السيادة العليا فهو يخضع كغيره من الاجهزة للقانون الاعلى الذي يسبق وجوده وجود الدولة ويسمو عليها . ويرى البعض الآخر أن البرلمان لم يعد الممثل الوحيد للارادة العامة بل حلت ارادة الحكومة محل ارادة البرلمان في اغلب الاحيان .

□ أما الأساس في تبرير عدم مسئولية الدولة : فكان نظرية الفصل بين السلطات فالسلطة القضائية مستقلة ومنفصلة عن السلطة التشريعية ولا يحق لها ايقاف اعمال هذه السلطة او عزلتها أو حتى تعديلها . ويرى هؤلاء البعض أن نظر دعوى المسئولية عن الاضرار التي



المصدر : الاحكام الاقتصادية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٠

مجلس الشعب ووزيرى الداخلية والحربية
متضامنين بدفع تعويض للمدعى . وقد ايدت
محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٩ ابريل
١٩٧٦ حكم المحكمة الابتدائية . وفى ٢٧ فبراير
١٩٨٢ ايدت محكمة النقض حكمها فى الطعن
رقم ٥٢٨ لسنة ٤٦ قضائية مؤيدة حكم
الاستئناف . (المرجع السابق ص ٢٢٦)

ولكن هذه الحالة هي حالة فريدة فى بحر من
الحالات المماثلة . وكثيرا ما رفضت المحاكم
الادارية النظر فى تعويض عن أعمال السيادة
ومنها الاعمال البرلمانية .

الحل

والان ما هو الوضع بالنسبة لهؤلاء الذين
اضربوا رغم أن القانون لم يكن يهدف للاضرار
بهم .. هؤلاء الذين خسروا أموالهم وأرباح
أموالهم زهاء سنتين والأيام تجرى لتدخل عامها
الثالث دونما الحل فما الحل ؟
اعتقد ان الحل كان هو تأمين شركات توظيف
الأموال طبقا للمادة ٢٠ من الدستور التى تنص
" لايجوز التأميم إلا لاعتبارات الصالح العام
ويقانون ومقابل تعويض .. " فكانت ستؤول
أموال هذه الشركات للحكومة ، وتحل بدلا منها فى
الحقوق والالتزامات مع تعويض أصحابها عما
يكون لهم من رأس مال ثابت أو متحرك . وتقوم
الحكومة بداراة وتشغيل هذه الشركات ولو بدفع
حصص معينة فى رأس المال تساعد على دفع عجلة
الانتاج بها . وتتمكن ان ترد أموال المساهمين
كاملة - لو ارادوا - خلال فترة زمنية معينة .
ودفع الأرباح اذا تحققت . غير ان هذا الحل
اصبح بعيد المنال .

ويصبح الحل الان ان يتدخل المدعى
الاشتراكى ويفرض الحراسة على هذه الشركات
وقد يديرها او يشغلها او اذا كانت متهاكمة متعثرة
فبيع أصولها ويوزع الأموال قسمة غرماء على
الأفراد الذين ساهموا بأموالهم فيها .

ويجب ان تتخذ الاجراءات على وجه السرعة
حتى يمكن ان تلتئم جراح ضحايا شركات توظيف
الأموال .

إن الحسم ضرورى فى هذه الحالة ولاشئ غير
الحسم .



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من شقيق الوزير الذى ابتلع ٦ أرباب ؟!

لو وجهنا هذا السؤال إلى المسئولين : لماذا صفتكم شركات توظيف الأموال - ولم يذهب إليكم أحد شاكيا منها - وقد جمعت عرق الناس وعصارة جهدهم ؟! اظننا لن نجد جوابا واضحا يفسر ما حدث !! وما أوهى الحجج التى تذرعت بها الحكومة لقصف رقبة هذه الشركات ، وألحت الحكومة - وهو الفلاح الأوحى - فى القضاء عليها بدليل أنه لم يفلت من هذه المذبحة سوى شركتين .. وهكذا تمت تصفية رأس المال الوطنى المنتج ، وبهذه الصورة - الذكية - !!

لقد حار الناس فى تحليل هذه الظاهرة الغريبة .. فعندما تختفى الفلسفة التى تحكم القرارات يصبح تفسير الدافع عليها أمرا يخضع للامزجة المختلفة .. فبعض الناس قالوا : إن الحكومة كانت معذورة فى قرشين «عمله صعبة» ، فاصدرت هذه القرارات غير عابئة بما تحمله إلى المودعين من خراب ، وملأت بيوتهم بالحزن والأسى ، وأغرقتهم فى المشاكل من كل نوع ابتداء من الشبكة والمهر اللذين ضاعا حتى ثمن الطعام والكساء والدواء .

والبعض يقول : إن الحكومة أكثر ما يسعدها أن ترى حولها شعبا من اليأساء يجدفون فى بحار الهموم بعد أن غرقت مراكب شركات التوظيف المحملة بما ادخروه وما جمعوه طوال رحلة الحياة !! وتمضى التفسيرات إلى مالا نهاية حتى ترتطم بهذا السؤال : إذا كانت الحكومة بهذا القدر من الحرص حتى أنها قضت بجرة قلم على هذه الشركات المتكوية التى شاء لها سوء حظها أن عملت تحت ظل حكومتنا الحريصة !! فلماذا لا تصفى شركات القطاع العام الخاسرة ؟! ولماذا أخذت كل هذا الجدل العقيم ؟! ولأن لم يستطع أحد أن يصفى شركة واحدة !! لافج النور ولا النار .. وهل المسئولون فى حاجة لأن يدركوا أن هذه الشركات ليست ملكا للريان أو زيد أو عبيد ، ولكنها ملك للشعب شأنها فى ذلك شأن شركات القطاع العام وأكثر !! أم أن شركات القطاع العام ذات نسب عريق ؟! ووجدت من يدافع عنها لحاجة فى نفس يعقوب ؟!

والشعب الآن يتساءل أيضا ، بعد أن صار الأمر فى يد القضاء لماذا لا تعلن الحقائق وأضحة : من هو شقيق الوزير الذى حصل على ١٢ أرضا ، فأكل نصفها ، وأعاد نصفها ؟! ومن الكبير الصغير الذى أختلت أوراقه من ملف القضية ، كما أختلت كشوف البركة من قبل مع الكثير من الحقائق ؟! إن الناس يتساءلون عما يجرى خلف الكواليس .. ولمصلحة من ؟! وهل هناك سادة وعبيد ؟! وهل صدقت علينا المقولة : إنه إذا سرق القوى اقلته ، وإذا سرق الضعيف أقيم عليه الحد ؟!

محمود منسى



المصدر: المجلة

التاريخ: ١٣ مارس ١٩٩٠

موضوع الغلاف

بدأ القضاء المصري في الأسبوع الماضي
محاكمة ١٣ متهما
من أفراد أسرة الريان والعاملين بشركاته
وعلى رأسهم أحمد الريان
وسط ترقيب الأوساط المالية
والسياسية والشعبية.
١٨٨ ألف أسرة من داخل مصر وخارجها
كانت مشدودة إلى قاعة المحكمة،
والى كل كلمة تصدر عن الرجل
الذي جمع ١٧٠٠ مليون جنيه من كدها
وعرقها وأصبح رصيده البنكي
فجأة صفر.
«المجلة» كانت في قاعة المحكمة
وعادت بالصور والتحقيق التالي.

القضية تندر بمواجهة بين الحكومة والمتهمين

محاكمة الريان لغز الذهب المخبأ



المصدر: المحيلة

التاريخ: ١٣ مارس ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشركات للمودعين الا ان الحاكم العسكري اصدر قرارا بمنعه من التصرف. وطلب من المحكمة ان تحدد زمنا تمكنه فيه من تشغيل اموال المودعين تحت اشرافها، وانه على استعداد كامل لسداد اموال المودعين حتى ولو كان الثمن عيونه. وتسأل كيف نكون نصابين وجملة عقودنا مع الحكومة ٧٠٠ مليون جنيه؟ وطلب من المحكمة الافراج عنه لادارة اعماله وتشغيل شركاته ومصانعه تحت اشراف المحكمة ولدة ٦ اشهر و اضاف «ان لم انجح اعود واقول انا مذنب».

وقال ان المؤسسات الصحافية مدينة للشركة بمبلغ ٧٦ مليون جنيه وادارة التحفظ متساهلة جدا معها في تحصيل الديون المستحقة للشركة كما ان النيابة جاملت وزيرا لدي مديونية للشركة. وعلق المستشار ماهر درويش على حديث احمد الريان امام

المحكمة قائلا: «ما زالت الفرصة سانحة امام المتهم لرد اموال المودعين فليقل لنا اين هذه الاموال؟ فوجئنا ان امواله في بنك فيصل نزحت وبيعت لشخص مجهول ليبيع اصول الشركة بالبنك وتم استعادة تلك الحقوق بناء على توكيل منه. اما القول بان النيابة جاملت وزيرا فمن الذي اعطى الوزير العقود، لقد جئنا بالوزير ولم ينكر وقمنا باستعادة الاموال منه وبفائدة ١٢٪ واذا كانت هناك اموال اخرى فليتقدم (الريان) ببلاغ». وتابع درويش:

«اما عن الاموال التي استدانها الصحف كما قال فهل يكون هناك عقد بـ ١٠٠ مليون جنيه «عقود مقدمة»؟ كيف اعطاهم هذه الاموال وهي اموال المودعين؟ لقد خاطبت النيابة المسؤولين بالمؤسسات الصحافية واستعدنا تلك الاموال في صورة كتب ومطبوعات فهل نعطي كل مودع كتابا؟ اين تذهب هذه الكتب والناس لا ياكلون ورقا؟»

وردا على قوله بارسال لجنة لفحص امواله في الخارج

محاكمة الريان بالارقام

- القضية تضم ١٣ متهما يواجهون ٤١ جنائية وجنحة.
- حجم الايداعات كما ورد بقرار الاتهام ١,٨ مليار جنيه.
- حجم الايداعات كما اكده احمد الريان ١,٢ مليار جنيه.
- جملة المودعين كما ورد بقرار الاتهام ١٨٨ الف اسرة.
- جملة المودعين كما اكده الريان ١٧٤ الف اسرة.
- جملة عقود الريان مع الحكومة: ٧٠٠ مليون جنيه.
- احمد الريان: الشركة ردت ٣٥٠ مليون جنيه للمودعين.
- احمد الريان: اصول الشركة في مصر تقدر بمليار جنيه.
- احمد الريان: تشغيل ١٠ معارض ذهب خلال ٤٥ يوما يحقق ٥ ملايين جنيه شهريا.

ملاح احمد الريان المتهم الاول في القضية وشقيقه محمد وهما داخل قفص الاتهام ينظران الى من حولهما بقوة وصلابة لفت انتباه كل من تابع القضية من مراقبين ومهتمين. اذ انه كان يلقي باسباب المشكلة وحلها على الحكومة مؤكدا للمودعين بانه على استعداد لادارة مشروعاته ورد اموالهم خلال ٣ سنوات من الافراج عنه لان اصول الشركة في مصر تكفي لرد اموالهم.

الجلسات الاولى للمحاكمة تؤكد ان المواجهة مستمرة بين المتهم الاول احمد الريان المتيقظ دائما لكل كلمة ترد في القاعة وبين النيابة.

ولقد ظهرت المواجهة مبكرة جدا برغم ان الجا ل اقتصر على الاجراءات الشكلية من اثبات حضور المتهمين، الذين حضر منهم عشرة وتغيب ثلاثة ومواجهتهم بالتهمة المنسوبة اليهم في قرار الاتهام والتي انكروها جميعا. كذلك فضت الاحراز التي تتضمن الاوراق والمستندات المضبوطة لدى مقار ومكاتب شركات الريان وهي عبارة عن حركة الايداعات والتحويلات وشيكات العملاء وكشوف ايداعات شركة الريان للمعاملات المالية والتسجيلات الصوتية لمكالمات احمد الريان مع ممثل الشركة بامريكا بوب ووكر.

في اولى المواجهات التي تمت بالمحكمة قال المتهم الاول احمد الريان ان هناك اموالا كثيرة للشركة والمودعين لم تقم النيابة بتحقيقها وان عدد المودعين بالشركة ١٧٤ الف مودع وليس ١٨٨ الفا كما جاء بقرار الاحالة.

ووقف المستشار ماهر درويش مدير ادارة الاموال بمكتب النائب العام وممثل الادعاء في القضية ورد على اقوال احمد الريان ففندها مؤكدا ان المتهم يتلاعب بعواطف المودعين وان ارسدته في البنوك

صفر، وطالب المتهم بالكشف عن مشاريعه والاماكن التي يخفي فيها الذهب وعن ارسدته في البنوك في الخارج.

واستمرت المساجلة بين احمد الريان والنيابة فقال احمد الريان للمحكمة: «ان اموال الشركة خارج مصر خرجت من بنوك مصرية وهذه الجزئية لم تحققها النيابة التي اكتفت بالاستفسار من البنوك الخارجية عن حجم ايداعات الريان». و اضاف «ان القانون ١٤٦ الذي خرج تفصيلا دون اعتبار لمصلحة الشركة او المودعين الهدف منه الزج بافراد الريان في السجون، وان للشركة في مصر رؤوس اموال في مشاريع واصول كثيرة وانه من البديهيات الاقتصادية ان السيولة النقدية لاية شركة لا تزيد على ١٥٪ فقط وثابت بالدليل المادي ان الشركة ردت للمودعين خلال ١٠ اشهر فقط ٣٥٠ مليون جنيه فكيف يقال اننا نصابون؟».

وقال احمد الريان انه قادر خلال ٤٥ يوما على تشغيل عشرة معارض ذهب تحقق ٥ ملايين جنيه شهريا الا ان النيابة رفضت. و اضاف انه في اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٨٨ عرض بيع اصول



المصدر: المجلة

التاريخ: ١٣ مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاعتبارات الانسانية وكثرة عدد المودعين (١٨٨ الف اسرة) والبطء المعروف لاجراءات التقاضي، دفعت د. عاطف صدقي رئيس الوزراء المصري - ورجل الاقتصاد - الى ان يعلن امام مجلس الشعب (البرلمان) ان اجتماعات مكثفة يشارك فيها جميع الاطراف المعنية بقضية الريان تتواصل حاليا «تحت اشرافه المباشر» للبحث عن مخرج مؤقت للارزمة «ربما احتاج الى تعديل تشريعي» يسمح بصرف جزء من مستحقات المودعين دون انتظار انتهاء المحاكمة. وحتى الان لم يتحدد رأي نهائي في هذا الموضوع الشائك فضلا عن ان هناك وجهات نظر متباينة. فالبعض يرى ان يقتصر الصرف على صغار المودعين والبالغ عددهم ٩٠ الف مودع. والبعض الاخر يرى عدم عدالة ذلك فضلا عن عدم دستوريته وينادي بان يتم الصرف المؤقت للجميع طبقا للقاعدة القانونية.

كل ما سبق دفع ببعض الاقتصاديين - لا القانونيين - الى اقتراح اقدام على مقامرة لحل المشكلة التي تبدو - قانونيا - بلا حل. ويقترح هؤلاء تشغيل مشاريع الريان القائمة لعدد من السنوات ربما امكن فيها تحقيق ارباح تسد الفجوة بين ما هو موجود على ارض الواقع وبين حقوق المودعين الفعلية.

خبراء آخرون ينبهون الى مخاطر التشغيل، ويؤكدون ان احسن الحلول هو بيع الاصول - رغم الخسارة المؤكدة -.

وفي حين يستمر الجدل بين الاقتصاديين في مساجلاتهم واجتماعاتهم، تستمر المواجهة داخل المحكمة بين النيابة واحمد الريان، وبينه وبين المودعين (١٨٨ الف اسرة) الذين يحاول استغلال عواطفهم ويأسهم في الضغط على الجميع. وورقته الاولى، وربما الوحيدة انه «وحده» يملك المفتاح، لكن من الاموال المهربة، و«وحده» يعرف كم هي، وكيف يأتي بها من الخارج، ووحده يعرف أين اخفي كنز الذهب ■

القاهرة - ايمن الصياد ومهام عبد العال

واستعادتها تبين ان ارصدته بالبنوك صفر، اذن ما جدوى ارسال هذه اللجنة وليكشف لنا عن مشروعاته؟

اما عن الذهب فالثابت ان والده توفيق الريان قام باخفائه فليات لنا بهذا الذهب ونحن نستطيع ان نعين من يدير تلك المحلات.

ومحاكمة العصر مستمرة حيث تعقد الجلسة التالية في ٢١ ابريل (نيسان) القادم بناء على طلب الدفاع للاطلاع والاستعداد.

ايا ما كان الوقت الذي ستأخذه المحاكمة، وايا ما كان الحكم الذي سيصدر فيها على آل الريان. فان السؤال الاهم سيبقى: ما هو مصير اموال المودعين في النهاية بعد حكم المحكمة؟

هناك نوعان من الاموال، الاول وهي الموجودة في الخارج في المانيا وسويسرا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وتتضارب التقديرات حول قيمتها. فاذا صدر الحكم بالادانة. فسيكون على الحكومة - كخطوة تالية - ان تقوم برفع دعوى قضائية امام القضاء المحلي في تلك الدول لاسترداد تلك الاموال. ومعروف سلفا مدى الصعوبة في ذلك. لذا يعتمد الخبراء الاقتصاديون الى تهميش نتائج تلك الجهود القانونية بخارج الحدود.

النوع الثاني من الاموال هي تلك التي تم التحفظ عليها بالفعل من قبل سلطات التحقيق وتمثل الاصول الثابتة لشركات الريان المختلفة، وتلك الاصول لم تقيم نهائيا بعد (الريان يقدرها بمليار من الجنيهات في حين يبلغ حجم الادعاءات حسب قرار الاتهام ١.٧ مليار).

ويحدد القانون ٤٦ لعام ١٩٨٨ الموقف القانوني بالنسبة لتلك الاموال في حالة صدور حكم بالادانة، وينص على انه اذا انتهى الحكم بادانة في قضايا شركات الاموال فانه يجب ان يتم تصفية الشركة وتسجيل الممتلكات بالبيع لسداد حقوق المودعين.

ورغم ان الاعتبارات القانونية الحالية تمنع التصرف - نهائيا - في «مليم واحد» من اموال الريان قبل انتهاء المحاكمة، الا ان



المصدر : أ. ك. توب

التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قبل انتهاء مهلة السداد : الذدين وفقوا والذدين ردوا والذدين نصبوا...!

أين موقع كل مودع من خريطة شركات الأموال؟

باق من الزمن ٧٠ يوما وتنتهي المهلة القانونية لسداد حقوق المودعين في الشركات الملتزمة بالرد ، وهي الشركات التي رفض طلبها في توفيق الأوضاع أو تلك التي لم ترغب في التوفيق من البداية .. وبلغ حجم أموالهم مليارا و ٣٧٨ مليون جنيه ، تخص ١٧٦ ألفا و ٣٢٠ مودعا ، فهل تبقى هذه وتلك بالتزاماتها وتنتهي المشكلة وديا ؟

توفيق

محمد نجم

الأمل معقود الآن على ما يقوم به جهاز المدعى الاشتراكي في مراقبة ومتابعة تلك الشركات ، ومساعدة المودعين بها في الحصول على مستحقاتهم .

وخاصة .. أنه إذا كانت الشركات الست التي وقفت أوضاعها تمثل ثلث حجم مشكلة شركات التوظيف بصفة عامة .. والريان بمفرده يمثل الثلث الثاني ، فالشركات التي



المصدر : كـ تـ بـ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٠

أحيلت إلى جهاز المدعى تمثل الثلث الأخير .. من حيث عدد المودعين وحجم الأموال .

ولذلك فهذا الثلث الأخيرة أصبح يمثل « ثلثا ترجيحيا » في حل مشكلة شركات التوظيف أو زيادة تعقيدها !

فهل يتجح سيف المدعى في تحقيق ما لم يستطع تحقيقه ذهب هيئة سوق المال ؟ ولكن ما هي « الخريطة » الحالية للشركات ؟

يبلغ عدد الشركات التي كانت تعمل في مجال توظيف الأموال (١٠٤) شركات ، ووفق علي أوضاع (٦) شركات منها وأصبحت تعمل طبقا لنصوص قانون تلقى الأموال وأحيلت (٧) شركات من الشركات الثمانية التي رفضت توفيق أوضاعها إلى جهاز المدعى الاشتراكي لمراقبة برامج رد الأموال للمودعين ، وأعلنت (١٣) شركة أنها ستقوم برد الأموال التي سبق أن تلقتها طبقا لبرامج زمنية محددة ، بل انتهى بعضها بالفعل من عمليات الرد ، وثبت من تقارير المحاسبين القانونيين أن هناك (٦) شركات لم تتلق أموالا ، فتم استبعادها ، وأدجت (٤) شركات فرعية في الشركات الأم بعد أن ثبت أنها مملوكة لنفس الشركات الأخيرة .. ووضعت (١١) شركة على رأسها الريان تحت التخلف بالنيابة العامة ، وتواصل

نيابة الشئون المالية والتجارية التحقيق مع أصحاب (٢١) شركة لم تقدم مراكزها القانونية المعتمدة وكذلك الإخطار القانوني في الميعاد المحدد ، والباقي وعدده (٣٦) شركة كانت محل تحقيقات في جهاز المدعى من قبل ، وبعضها قام بالسداد وحفظ التحقيق معها وبعضها صدرت ضده أحكام بالحراسة ويتولى الجهاز بنفسه سداد أموال المودعين لديها .

ما هو موقف كل مجموعة منها الآن ؟

٧ شركات في المدعى !

نبدأ أولا بالشركات السبع التي أحيلت إلى جهاز المدعى الاشتراكي لمراقبة برامج

رد الأموال التي سبق أن تلقتها من المودعين .. وهذه الشركات تمثل « الثلث الترجيحي » في حل مشكلة شركات التوظيف سلميا أو تعقيدها .

والجهاز يقوم حاليا بمراقبة سداد أموال المودعين ، والتحقق من جدية عمليات رد الأموال بأن يطلب المودعين الذين وردت أسماؤهم في كشوف السداد المقدمة من أصحاب هذه الشركات وسؤالهم والتأكد من حصولهم على مستحقاتهم حسب النسب

المعلنة .

وقد طلب المستشار عبد السلام حامد من أصحاب هذه الشركات أن يكون السداد نقدا وبذات العملة التي تلقوها سواء كانت بالجنينة المصرية أو العملات الأجنبية ، وإذا لم يتيسر ذلك يمكنهم السداد العيني ، ولكن بشرط رضا المودع دون إجبار أو إكراه أو حتى وضعه في ظروف تختم عليه قبول الرد العيني . ومن جهة أخرى رفض المدعى الاشتراكي الفكرة التي حاولت هذه الشركات ترويجها وهي تحويل المودعين لديها إلى شركاء موصين لأن هذا التحويل له إجراءات خاصة طبقا لقانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم ذات المسؤولية المحدودة وهو مالا ينطبق على هذه الشركات .

والجهاز لا يتدخل حاليا في أعمال هذه الشركات أو إدارتها وإنما أعطى الحرية كاملة لأصحاب هذه الشركات في كيفية رد أموال المودعين لديها ، ولكنه اشترط عليها المساواة في الرد والتركيز على صغار المودعين لأنهم الأكثر احتياجا والأولى بالرعاية في الوقت الحالي حسب ما يقال من أن ٨٠٪ يملكون ٢٠٪ فقط و ٢٠٪ يملكون ٨٠٪ !

كما أن الجهاز يشرف على عمليات بيع أصول هذه الشركات للتأكد أولا من أن المقابل يطابق الواقع ، وثانيا من أن الثمن

سيرد إلى المودعين وليس إلى جيوب أصحاب هذه الشركات .

ولذلك فالجهاز لم يتحفظ على أموال هذه الشركات حتى الآن انتظارا لما ستسفر عنه الفترة القادمة والمتبقية من المهلة القانونية للسداد التي تنتهي في ٩ يونيو القادم ولكنه يتخذ من الاجراءات ما يضمن حقوق المودعين مثل منع أصحاب الشركات من السفر والمتابعة اليومية لعمليات السداد ، مع مراعاة أن الأرباح التي صرفت قبل ٣١ ديسمبر ٨٧ لا تحتسب ولا تخضع من المبالغ المستحقة ، أما الأرباح التي صرفت من أول يناير ٨٨ حتى تاريخ صدور القانون في ١٠ يونيو . فاحتسابها وخصمها من عديمه

يتوقف على موقف الشركة من الربح أو الخسارة ، هذا بخلاف المبالغ التي صرفت من أصل رأس المال .. فذلك يتم خصمها . ما هي قدرة هذه الشركات على الرد ؟ يقول المستولون بالجهاز وعلى رأسهم المستشار عبد المعز إبراهيم مدير إدارة التحقيق والادعاء إن الأوضاع مطمئنة فأصول الشركات تغطي جميع أموال المودعين لأن التقييم الثابت في المراكز المالية لأصول هذه الشركات كان تقييما دفتريا وذلك طبقا لنص المادة ٦٤ من اللائحة التنفيذية لقانون تلقى الأموال ، ولكن الآن يتم البيع لهذه الأصول بسعر السوق ولا شك أنه يختلف ختما عن السعر الدفترى .. مما يحقق صالح المودعين ويعد ضمانا لهم في استعادة أموالهم .

بل إن بعض الشركات انتهت تماما من عملية رد الأموال ومنها شركة سلطان للاستثمار .. وتوظيف الأموال وحفظت قضيتها وأخطرت هيئة سوق المال بذلك .. والشركات الأخرى تواصل عملية الرد فالهدى مثلا ردت حوال ٦٥ مليون جنيه بنسبة ١٨٪ من حجم الأموال لديها ، وبرد ردت ٤٢ مليونا و ٦٣٢ ألفا بنسبة ٣٤,٧٪ والجهاز ردت حوال ١١ مليونا بنسبة ٨٪ .



المصدر : ك توير

التاريخ : ١٨ - ١٩ - ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التحفظ على الأموال بالنيابة العامة أن يبيعوا أصول شركاتهم وتوريد المقابل إلى خزنة الادارة لتتولى هي - باعتبارها وكيلًا عنهم - الرد للمودعين .

وقد سبق - حسبها علمت - أن ناشدت إدارة التحفظ أصحاب هذه الشركات لاتخاذ هذه الخطوة وأعلنت مساعدتها الجديدة في تنفيذ هذا الاجراء ولكن لم يتقدم منهم احد !

مع أنه لو تم البيع وأوفت الحصيلة بكامل حقوق المودعين فسوف يعفى المسئولون عن هذه الشركات من العقوبة المقررة وتحفظ الدعوى الجنائية المقامة ضدهم .

والواضح .. حتى الآن أن التحفظ سيستمر لحين الانتهاء من المحاكمة وصدر احكام في تلك القضايا ، وفي تلك الحالة ستقوم إدارة التحفظ ببيع هذه الاصول بمعرفتتها ، ومن حصيلة هذا البيع يتم سداد حقوق المودعين .. بطريقة قسمة الغرماء .

التحقيق مع ٢١ شركة

وهذه الشركات أحوالها هيئة سوق المال - من قبل - إلى نيابة الشئون المالية والتجارية لعدم تقديمها المركز المالي المعتمد والإخطار القانون في الموعد المحدد قانونا ، أو كشفت عنها بلاغات المودعين أو أجهزة المباحث للأموال العامة .

وتقوم النيابة حاليا بتشكيل لجان من المحاسبين القانونيين المعيّنين من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات بالاشتراك مع خبراء من البنك المركزي ووزارة الاقتصاد .. لبيان حجم الأموال التي سبق أن تلقتها ومجالات استثمارها .. وإذا كانت قامت برد بعضها للمودعين من عدمه .. وكذلك بيان المخالفات التي ارتكبتها أصحابها بالمخالفة لأحكام القوانين الاقتصادية المعمول بها في البلاد وخاصة قوانين تلقي الأموال والبنوك والرقابة على النقد والشركات المساهمة .

الإجراء . أي موافقة المودع على استرداد مستحقته غينيا .

كما اشترط أيضا .. إذا لم يتقدم أصحاب المبالغ المستحقة لاستلامها حسب المواعيد المعلنة ، فعلى الشركة أن تودعها بأسانهم في أحد البنوك العاملة في مصر . وتكون قابلة للصرف الفوري .

وقد ردت هذه الشركات حتى الآن نسبة ٧٨٪ من الأموال السابق تلقيها .. وواصل معظمها مزاولة نشاطه المعتاد والسابق على التلقئ . ولم تحدث أي حالات تصفية !

١١ شركة تحت التحفظ بالنيابة !

وقد أمر النائب العام - من قبل - بالتحفظ على هذه الشركات الإحدى عشرة وعلى رأسها الريان بعدما كشفت تقارير المحاسبين وكذلك تحقيقات النيابة العامة أنه لا أمل يرجى ولاقائلة تنتظر منها .. حيث ابتليت معظمها بفساد الادارة وضخامة الخسارة .

ويجب أن يكون مفهوما أن التحفظ ماهو إلا اجراء وقى يراود به الحفاظ على الأموال . فهو يستهدف منع الشخص (المتهم) من التصرف في تلك الأموال أو إدارتها طوال فترة التحفظ والمحاكمة لتكون هذه الأموال ضامنا لما قد يقضى به من غرامة ورد .

فالتحفظ لايعني إطلاقا أن هذه الأموال المتحفظ عليها انتقلت من ذمة المتهم أو الشركة إلى ذمة النيابة أو الحكومة ! فلا الحكومة ولا النيابة تستطيعان التصرف بالبيع - مثلا - في هذه الأموال .. لأنها - في هذه الحالة - تكونان قد باعتا ملك الغير !

كما أن التحفظ أيضا لايعنى أصحاب هذه الشركات من رد أموال المودعين لديهم قبل التاريخ المحدد قانونا وهو ٩ يونيو القادم .

ولكن في استطاعتهم ومعاونته إدارة

وماذا بعد التاسع من يونيو؟ يقول المستشار عبد المعز إبراهيم إن الأمر سيعرض على المستشار عبد السلام حامد المدعى العام الاشتراكي . بحيث يتضح موقف كل شركة على حدة . ويراعى مجموع ماردته هذه الشركة من حقوق المودعين ونسبة ذلك .. وسوف يتولى المدعى العام بنفسه بحث العقبات التي أدت إلى عدم الوفاء بالكامل في الميعاد القانوني .. وإمكانية تدليل هذه العقبات . كما أن اللجنة المشكلة برئاسة د . عاطف صدقي والتي تضم كلا من المدعى الاشتراكي ووزير العدل والنائب العام ورئيس هيئة سوق المال وآخرين تتابع التحقيقات أولا بأول وكذلك الموقف المالي لهذه الشركات . وسيكون لها رأى في ذلك .

١٣ شركة ترد أموال المودعين

أما الشركات التي تقوم برد أموال المودعين حاليا من تلقاء نفسها ودون الاحالة إلى النيابة أو المدعى فعندها ثلاث عشرة شركة . وهي إما شركات طلبت عدم توفيق أوضاعها وأعلنت رغبتها في الرد من البداية وإما شركات رفض طلبها في توفيق الأوضاع لأسباب رأتها هيئة سوق المال وأصبحت ملزمة بالرد قبل التاسع من يونيو القادم .

وبرامج الرد المعلنة من قبل هذه الشركات تخضع لمراقبة هيئة سوق المال التي سهلت على هذه الشركات عمليات

الرد العيني إذا لم يتيسر الرد النقدي بما أعلنته في بيان لها من أنه يجوز للمودع أن يقرر بحض اختياره وكامل حريته استيفاء مستحقته لدى الشركة في صورة عينية وفي اطار البرنامج المتكامل لرد جميع الأموال لكافة المودعين إعمالا لقاعدة المساواة في الرد بين جميع المودعين في كل الدفعات التي يتضمنها البرنامج . ولكن في هذه الحالة .. على صاحب الشركة الملزم بالرد أن يقدم إلى الهيئة ما يؤكد هذا



المصدر : كـ تـ و

١٨ مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

■ اللجنة التي بحثت

تظلمات الشركات

من قرارات هيئة سوق المال

- * خبراء من وزارة الاقتصاد .
- * مستشارون من مجلس الدولة .
- * محاسبون من الجهاز المركزي للمحاسبات .

ملاح المركز المالي لشركة

الريان

انتهت اللجنة المشكلة بمعرفة النيابة العامة من بحث واعداد المركز المالي للريان .. وعلمت « أكتوبر » أن اللجنة اكتشفت أن على أحمد الريان ديناً شخصياً يبلغ حوالي ٢٠٠ مليون جنيه - مسحوبات - وأنه كان يخصص لنفسه راتباً شهرياً قدره مليوناً جنيه .. وأن المركز المالي تضمن عجزاً بلغ حوالي مليار و٢٠٠ مليون جنيه .

والإجابة ببساطة وحق تتضح الأمور .. أن من القواعد المحاسبية المعروفة عند اعداد المركز المالي لأي شركة ، أن يقيم المحاسبون أصولها دفترياً (على أساس التكلفة الفعلية) عند انشاء الشركة وليس حسب أسعار السوق السائدة وقت اعداد المركز المالي أو الميزانية . وفي مجال شركات توظيف الأموال ، أوجبت اللائحة التنفيذية للقانون على المحاسبين القانونيين الذين تولوا إعداد المراكز المالية لهذه الشركات أن يكون تقييمهم لأصول هذه الشركات عند إعداد مراكزها المالية في ١٠ يونيو ٨٨ - تاريخ إصدار القانون - على الأساس الدفترى لهذه الأصول والا تعرضوا للمساءلة ! كما أن هيئة سوق المال عند بحثها لموضوع توفيق أوضاع هذه الشركات راعت قوة هذه المراكز المالية وسلامتها بحيث تستطيع الشركات الاستمرار في مزاولة نشاطها من عدمه ، لأن معنى

كما أنها - في حالة الرد - تحدد مواعيد استحقاق كل مودع لمبالغه لدى هذه الشركات طبقاً لجداول زمنية محددة ، وهذه المبالغ تشارك في أرباح تلك الشركات من تاريخ إيداعها حتى تاريخ استحقاقها ، وتتحدد تلك الأرباح في ضوء المركز المالي الافتتاحي الذي تعده الشركة بعد قيدها في سجل الهيئة وبالطبع لا بد أن يعتمد هذا المركز المالي من مراقبي الحسابات .

الكرة في ملعب المدعى !

تبقى مجموعة من الملاحظات .. منها .. إذا كانت أصول الشركات الست التي يراقب جهاز المدعى برامحها لرد الأموال وهي بدر والهدى والحجاز والزهره والمراكشي ونيوكايرو تكفى أصولها - كما أعلن المسئولون بالجهاز - حالياً لتغطية جميع أموال المودعين لديها . فلماذا إذن رفضت هيئة سوق المال توفيق أوضاعها ؟

■ مجلس إدارة هيئة سوق

المال .. والذي وافق على توفيق أوضاعها ٦ شركات ورفض ٨ .

- ١ - د . محمد حسن فح النور رئيس مجلس إدارة الهيئة .
- ٢ - د . فتحي ابراهيم رئيس شركة مصر للتأمين .
- ٣ - فؤاد شاهين رئيس البورصة المصرية .
- ٤ - محمود محمد محمود رئيس بنك مصر .
- ٥ - محمد زكي العرابي رئيس البنك الوطني للتنمية .
- ٦ - د . حامد السايح رئيس بنك هونج كونج .
- ٧ - محمد البربري نائب محافظ البنك المركزي .
- ٨ - حازم حسن محاسب مالي وقانوني .

كما تشمل اجراءات التحقيق أيضا المنع من السفر والتحفظ على الأموال ومنعهم من التصرف فيها أو إدارتها . وفي حالة ثبوت المخالفات السابقة يتم إحالة هذه الشركات إلى محكمة الجنايات لتوقيع العقوبات المقررة والحكم برد هذه الأموال .

وهذه الشركات ملتزمة أيضا بالرد ولكنها لا تستفيد من المهلة المقررة في القانون لأنها لم تستوف التزامات المادة ١٦ منه وهي المركز المالي المعتمد والاضطر القانوني . الشركات الست الموقفة وهي الشركات التي وافقت هيئة سوق المال على توفيق أوضاعها وقيدها بسجل الشركات بالهيئة بعد تعديل أوضاعها طبقاً لاحكام قانون التلقى . وهي تقوم حالياً بإصدار صكوك استثمار عن المبالغ التي سبق أن تلقتها من الجمهور ، وهذه الصكوك تتيح لأصحابها حق المشاركة في الأرباح أو تحمل الخسارة ولا تعطى حاملها الحق في الادارة ، وإن كانت تقدمه - في حالة التصفية - على المساهمين .



المصدر : أكتوبر

للتشرو والخذسات الصخفية والمعلومات التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٠

توفيق الأوضاع .. هو الاستمرار في مزاولة النشاط .. أى استخدام هذه الأصول وليس بيعها .. وبالتالي لم يكن مطروحا وقتها قيمتها السوقية . أما في حالة رد الأموال .. وإذا اضطرت بعض الشركات لبيع بعض أصولها .. فبالطبع تقيم هذه الأصول على أساس أسعار السوق وقت البيع . مع مراعاة قدرة المشتري على السداد النقدي والفوري .

إذن فلاتعت من قبل الهيئة .. ولا تزيد من قبل جهاز المدعى .. ولا تناقض هنا أو هناك . وقد أن هذه الشركات الست أن تركز جهودها في الوفاء بالتزاماتها قبل المودعين لديها وترد إليهم أموالهم ومعظمهم من التامى والأراميل . وأن توقف تلك الحملة الصحفية التي مازالت تغذيها بهدف ترويح فكرة تحويل المودعين لديها إلى مساهمين أو بغرض مد المهلة القانونية للسداد .. فقد فضى الأمر الذى فيه يحاولون .

ومن جهة أخرى .. وما يؤكد سلامة التصرفات التي تمت مع هذه الظاهرة (التوظيف) أن الشركات الثلاث عشرة التي ترد أموال المودعين لديها بدون الاحالة إلى النيابة أو المدعى .. استطاعت حتى الآن أن ترد حوالى ٨٠٪ من الأموال السابق تلقيها ومازالت مستمرة في ذلك حسب البرامج الزمنية المعلنة التي تخضع لرقابة وإشراف هيئة سوق المال . فضلا عن ذلك فهي تواصل نشاطها المعتاد - الذى كانت تمارسه من قبل - ولم يحدث تصفية أى شركة منها . كما روج البعض بحدوثه .

وأخيرا .. فالفكرة الآن في ملعب المدعى الاشتراكي ، فباستطاعته بما له من نفوذ أدبي وقوة قانونية التخفيف من آثار هذه المشكلة .. بالضغط على ما تحت إشرافه حاليا من شركات لسرعة الانتهاء من رد الأموال التي لديها قبل حلول الميعاد القانوني في التاسع من يونيو القادم .. وبالتالي لا يضطر الجهاز إلى فرض التحفظ على أموالها وإحالتها إلى محكمة القيم بطلب فرض الحراسة مما يزيد المشكلة تعقيدا .

أولا : الشركات التي وفقت أوضاعها ويبلغ عدد المودعين لديها ١٦٦ ألفا و ٤٩٨ مودعا وحجم الأموال التي تلقتها مليار و ٣٦٩ مليون جنيه .

- ١ - الشرف للتنمية الاقتصادية .
- ٢ - السعد للاستثمار الصناعي .
- ٣ - السعد للإستثمارات العقارية .
- ٤ - السعد للتجارة والتنمية .
- ٥ - العقارية التجارية الإسلامية .
- ٦ - مجموعة شركات دار الوفاء .

ثانيا : الشركات المحالة إلى المدعى الاشتراكي والمملزمة برد الأموال قبل ٩ يونيو .. يبلغ عدد المودعين بها ٧٢ ألفا و ٧٨٥ مودعا وحجم الأموال التي تلقتها ٦٠٦ ملايين جنيه .

- ١ - بدر للاستثمار - محمود طاحون
- ٢ - الهدى مصر - طارق أبو حسين
- ٣ - الزهراء للإعلام - أحمد رائف
- ٤ - الحجاز للتنمية - أحمد عيسوى
- ٥ - مكتب المراكشى - محمد المراكشى
- ٦ - سلطان للاستثمار - ردت جميع الأموال

٧ - نيو كابرو - متعثرة في الرد .
ثالثا : الشركات التي ترد الأموال تحت إشراف هيئة سوق المال ويبلغ عدد المودعين بها ٣ آلاف و ٥٣٥ مودعا وحجم الأموال التي تلقتها ٢٨ مليون جنيه .

- ١ - مصر للكيماويات والدهانات .
- ٢ - مشروع الأرنب والرومى .
- ٣ - شركة الهادى للمقاولات .
- ٤ - المكتب الاستشارى للأعمال .
- ٥ - مزرعة الحمراء بوادى النطرون .
- ٦ - مؤسسة واليكو (مجدى والى) .

- ٧ - دلتا للاستثمار وتوظيف الأموال .
- ٨ - الأنوار للمعاملات الإسلامية .
- ٩ - مركز الأهرام للاستثمار والمعادن .
- ١٠ - الإسلامية للتجارة الداخلية والخارجية .
- ١١ - سلام للمرايات والبلور .
- ١٢ - هيكل للصناعة والتجارة .
- ١٣ - شركة الفتح الإسلامى .

رابعاً : شركة الريان .. متحفظة على ما وجد من أموالها ، ويحاكم أصحابها حاليا .. ويبلغ عدد المودعين بها ١٧٠ ألف مودع

وحجم الأموال التي تلقتها مليار و ٧٥٣ مليون جنيه .
خامساً : الشركات المتحفظة على أموالها في النيابة :

- ١ - مجموعة شركات الهلال .
- ٢ - أى . سى . سنتر .
- ٣ - صحية - عادل خوجة .
- ٤ - جانكو للكرتون - محسن جابر .
- ٥ - محيى الدين هلال .
- ٦ - عبد الآخر عبد الفتاح .
- ٧ - سينفاد - نبيل ذكى .
- ٨ - ايجيت أرامكو .
- ٩ - المدينة للسيارات - ابراهيم الحليل .
- ١٠ - العجمى للسياسة .

سادساً : شركات في نيابة الشئون المالية والتجارية .

- ١ - صفوت النادى وشركاه .
- ٢ - يونيو أستندر .
- ٣ - شركة الإخلاص .
- ٤ - منظمة الأسواق العالمية .
- ٥ - مؤسسة الإيمان التجارية .
- ٦ - ابراهيم الزهرى .



المصدر : ١٩٩٠

التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- ٧ - نور للتجارة والمقاولات .
- ٨ - السلام للاستشارات والتنمية .
- ٩ - سمعان عادل سمعان .
- ١٠ - مكة للاستثمار وتوظيف الأموال .
- ١١ - الفضل للاستثمار وتوظيف الأموال .
- ١٢ - المؤسسة الدولية للمشروعات .
- ١٣ - عبد الحفيظ عثمان .
- ١٤ - برهان للتجارة والتسويق .
- ١٥ - مؤسسة التكامل الدول للإعلان .
- ١٦ - المتحدة للاستشارات والتجارة .
- ١٧ - هاني تريد .
- ١٨ - عبود للمقاولات والنقل .
- ١٩ - نيو تريد .
- ٢٠ - الكرنك للمقاولات .
- ٢١ - النهضة للتجارة والمقاولات .

* الشركات المذكورة تحت
بندى [خامسا وسادسا]
والشركات الموجودة في جهاز
المدعى من قبل [لم نذكرها هنا]
يبلغ عدد المودعين بها حوالى
١٠٠ ألف مودع ويبلغ حجم
الأموال التى تلقتها ٧٤٤ مليون
جنيه .





المصدر : (الم.الاقتصادي)

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٠

ليس كل ضحايا توظيف الاموال من المودعين !

ليس كل ضحايا توظيف الاموال من المودعين !
هناك العشرات من الضحايا الذين اصابتهم اللعنة دون ان يكون لهم
سابق معرفة او تعامل مع الرموز المنحرفة في دنيا توظيف الاموال .
على رأس هؤلاء الضحايا بعض مؤسسات القطاع الخاص الانتاجية
التي ادرجت في قوائم شركات توظيف الاموال بطريق الخطأ ولمجرد الشبهة
فقط !

وقد اسعدني واسعد كل مصري ان يثبت ان هذه المؤسسات لم تكن
شركات تجميع اموال وانما كانت بالفعل شركات انتاجية ، فتحت الباب
لبعض ذوي الثقة من الاقارب والاصدقاء لاستثمار مدخراتهم في أنشطة
انتاجية بنفس اسلوب وروح المشاركة القائم منذ آلاف السنين في الريف
المصري .

ولهذا لم يكن غريبا ان تتمكن هذه المؤسسات من الوفاء بالتزاماتها تجاه
المودعين قبل انقضاء المهلة القانونية المحددة لها في قانون توظيف
الاموال ، ودون ان يتوقف دوران عجلات الانتاج لحظة واحدة ، ودون ان
يشرد عامل واحد من الذين يعملون في هذه المصانع ، الذين تجاوبوا مع
روح التحدي وعملوا على زيادة الطاقة الانتاجية .

واذا كان من واجب الصحافة ان تنبه الى مواطن الخطر والى نقاط
الضعف في المجتمع فلن من واجبها ايضا ان تتحدث عن الشرفاء الذين
يعملون في صمت ويستهدفون مصلحة الوطن ومصلحة المواطن ايضا .
ولعلها فرصة لكي اتساءل .. متى نستطيع ان نفرق بين الشرفاء
والنصابين في الشارع الاقتصادي المصري ؟

لقد دفع بعض الشرفاء ثمننا باحفظا وتم التحفظ على اموالهم ومنعهم من
السفر في ظل الاشتباه في انهم يندرجون تحت قوائم شركات توظيف
الاموال .. وقد ان الاوان للاسراع برفع الظلم عنهم .
وان الاوان ايضا لكي نتحدث عن صيغة جديدة تشجع المواطنين على
استثمار اموالهم في مشروعات انتاجية مأمونة لان لعبة توظيف الاموال
عادت تطل برأسها من جديد برغم بقاء الرين خلف القضبان .

كانت هذه السطور خلاصة رسالة تلقيتها من الاخ الصديق المهندس
محمود حسن محمد عضو مجلس ادارة شركة مصر للكيماويات والدهانات
التي سددت كلفة الارصدة للمودعين بالجنيه المصري والدولار الأمريكي
قبل الموعد المقرر ببرنامج رد الاموال ، ودون ان يتأثر معدل العمل
بمصانع الشركة بل زادت الطاقة الانتاجية للوفاء بمتطلبات السوق
المحلية والتصدير .
... ولا تعليق !



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كل يوم

انها حقا جريمة تتم تحت سمع وبصر جهاز المدعى الاشتراكي ومنذ ان تناولت الاساليب الملتوية التي بدأت تتبعها شركات تلقي الاموال والتي اعلنت صراحة انها لن توفى اوضاعها ، والخطابات والمكالمات التليفونية لا تنقطع ..

قلت الحاجة س.م.ح .. وضعت تحويشة عمري ١٥ ألف جنيه ، لتواجه بها غدر الزمن أنا وزوجي المسن واطفالي .. وعندما ذهبت لاستردادها او حتى جزء منها ، قالوا خذي مكرونة وخضار !! هل هذا معقول اخذ مكرونة وخضار ١٥ ألف جنيه ؟ ماذا افعل بها .. ولما اعترضت قالوا تستطيعين مشاركة آخرين في ارض !! قلت اذا كان الاخوة الاشقاء يتشاجرون .. فما بالك ومشاركة من لا اعرفهم

وقال المواطن ن.م.غ .. من الزقازيق قسم النحال .. لم يبق أمامي شيء سوى ان امد يدي واقول لله يامحسنين .. بعد غربة اكثر من ١٥ سنة عدت الى وطني ووضعت اموالي في شركتين .. عندما ذهبت ابحت عن الشركة الاولى اكتشفت ان اصحابها اغلقوا كل الفروع ولم اعثر لهم عن أي أثر .. والثانية هرعت اليها بعد ان قرأت اعلانا يشكر فيه صاحبه وهو دكتور ، المدعى الاشتراكي ورئيس شركة تلقي الاموال لردهما امواله .. قلت جاء الفرج ..

ذهبت الى الشركة في الجزيرة .. قلت لهم سدوا .. جسوع اولادي .. قالوا ان اموالك بالنقد الاجنبي ستحصل عليها بالجنيه المصري .. قلت خير .. قالوا من حقاك الحصول على ما قيمته ألف جنيه جينة شيدر وباقى الرصيد وقدره خمسة وعشرون ألف جنيه ادخل ليهم في وعاء استثماري ..

قلت لهم علمت ان عندكم مكرونة وسمنة .. وانا محتاجهم لعشائ شهر رمضان كل سنة وانتم طيبين .. قالوا خلصت وللحصول على الجينة والمشاركة الاستثمارية يشترط كتابة مخالصة وتحرير عقد جديد ..

قلت لهم .. ومارأيكم في الدكتور الذي كتب شكرا للمدعى الاشتراكي ولرئيس شركتكم لرد الاموال له ..

وكان الجواب صدمة لي .. قالوا .. دول ناس واصلين وكانت مكلمة اخرى من مواطن .. قال هل تصدق انهم عرضوا علي ان اشترى مئرا الارض بسعر ٤٥٠٠ جنيه !! أي والله أربعة الاف وخمسمائة جنيه !! والغريب انهم يجدوا من يشتري خوفا من المصير المظلم .. ويتسائل .. أين قسمة الغرماء التي نص عليها القانون ؟ ان السكره الآن في ملعب المدعى الاشتراكي ومستقبل ودائعنا في يديه .. هل يسارع بوضع قواعد عادلة تطبق على الجميع دون محسوبية لاحد على حساب الآخر .. ان ثقتنا فيه بلا حدود .. ونعلم ان الحمل عليه ثقیل وثقیل جدا ..

والنموذج الاخير الذي اقدمه لجهاز المدعى الاشتراكي عندما توجه اليه أحد المودعين مطالبا برد نحو ٢٠ ألف جنيه ووقف المودع مذهولا عندما قال له رئيس الشركة من حقا ان تحصل بها على زيت !! وخرج المودع يصرخ في الشارع قائلا .. ماذا الفعل بعشرين ألف جنيه زيت ؟ وجاء الرد من أحد العاملين بالشركة عندما قال له .. قف بها في شارع بين الصوريين وستجد من يشتريها فورا !!

جميل جورج



المصدر : الدمام

٢٠ مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حتى التاسع من يونيو القادم شركات الأموال مستمرة في تمزيق

المودعين

ضغوط لشراء
سلع أو المساهمة
في شركات
غير مضمونة

تحقيق : إلهام شرشر
تصوير : محمد لطفى

دولار ويريدون محاسبتى بالجنيه المصرى .. وتضيف انا اريد نقودى لأمى مريضة وابنتى مصابة بالصرع . ولولا الخوف لاقتضت وكتبت شيكات بدون رصيد .. لأن المرض لن ينتظر اجراءات التوفيق والسداد ومسلمات اصحاب الشركات .

يتحسر احمد شفيق قرغلى على نهائيه بدون ولد أو مال لأنه أودع مبلغ ٥٠ ألف جنيه وهو كل ماكن يملك انتظرا للراتب الشهري المضمون ليواجه به متطلباته في وحدته آخر أيام العمر ، ولكن النهاية كانت التسول من اصحاب شركة الهدى مصر .. خاصة وأنه لم يحصل على أى أرباح منذ أودع المبلغ في العلم الماضى . ضاع كل شيء معه ثلاث سنوات من الغربة .. صحيح أن المبلغ الذى أودعته

لايتجاوز ١٢٠٠ دولار هكذا يقول رؤوف عيسى - ولكنكم لاتعرفون الغربة وكيف ادخرت هذا المبلغ .. والغريب أن البعض يتهمك على من ضالة المبلغ !

طارق ابو حسين رئيس شركة الهدى مصر يقول : كل ماأريده هو الوقت الكاف لرد أموال المودعين .. ويوضح أن حصيلة مبالغ المودعين في شهر يونيو عام ٨٨ كانت ٣٦٠ مليون جنيه .. ويوم بدأ جهاز المدعى الاشتراكى في تولى مسئولية الشركات .. قامت الشركة برد ٩٧,٥ مليون جنيه خلال ٤٥ يوما ، ولكن المهلة التى تمنحنا اياها هيئة سوق المال لاتكفى .. ويتساءل كيف تتسلى شركة صغيرة تعمل في ١٨ مليون جنيه معى في نفس المهلة .

ويؤكد طارق ابو حسين ان مليعوق

استطاع محمد ابوالمجد ادخل ٢٥ ألف جنيه أودعها شركة الهدى مصر .. وقدم التماسات عديدة لمستوى الشركة لاقرضه أى مبلغ من مستحقاته لاجراء عملية عاجلة لزوجه ، ولكنهم لايشعرون بالام الناس .. وهكذا اخذوا منه ثلاث سنوات من عمره وان سبيلهم للقضاء على زوجته ! سعد امين عمارة التى اودعت ٨٠ ألف جنيه بالهدى مصر تقول انها على وشك الانهيار ، خاصة وانها تعمل ثلاثة اطفال ولاتعرف كيف تواجه اعباء الحياة .. الازمة اصابت سعد بأمراض كثيرة ابسطها ارتفاع الضغط !

في جهاز المدعى الاشتراكى ، كانت صرخة فوزية محمد بدر تعبيرا عن آلاف الصرخات المحبوسة داخل صدور المودعين الذين لايعلمون شيئا عن اموالهم التى في حوزة الشركات وجهاز المدعى الاشتراكى .

تقول فوزية - وهى تبكى - اصحاب شركة بدر يريدون اعطائى آلة تصوير متهاكة وآلة كاتبة وشفاط ب ١٢ ألف

الآل القصص الحزينة .. البائسة في ردهات جهاز المدعى الاشتراكى يرويها آلاف المودعين الذين وضعوا « تحوينة العمر » لدى شركات توظيف الاموال .. هؤلاء المودعون لاتعنيهم المحكمات او سجن مسئول الشركات .. كل همهم الحصول على مدخراتهم التى دفعوا فيها جزءا كبيرا من اعمارهم في غربة قاسية ..

اصحاب هذه الشركات يعرفون حجم المعاناة اليومية للمودعين فاستمروا في مسلسل الضغط العصبي عليهم مستغلين تلك المهلة التى اعطتها لهم هيئة سوق المال لرد وتوفيق اوضاعهم مع المودعين .. تلك المهلة التى تنتهى في التاسع من يونيو القادم .. فقامت تلك الشركات بالضغط على المودعين الذين لايملكون خيارا آخر .. وتقوم هذه الشركات بلرغام المودعين على شراء سلع لايتجاوزون اليها باسعار خيالية او يدفعهم لتملك اسهم في شركات غير مضمونة .. وامام هذه المأساة يلق جهاز المدعى الاشتراكى مكتوف الايدي لأن دوره خلال هذه المدة دور توفيقى بين المودعين واصحاب الشركات حتى يوم التاسع من يونيو القادم .. رغم ان هذه الشركات قامت ولا تزال بتبيد اموالها بدون أى ضوابط .. ولذا يفكر جهاز المدعى الاشتراكى في بحث وسائل اخرى لرد الاموال وديا لحين انتهاء المهلة .. وفي جهاز المدعى الاشتراكى كانت هذه الصور .

مسامومات

ليلي يوسف اودعت ١٥ ألف جنيه بشركة الهدى مصر في شهر فبراير عام ٨٨ ولم تحصل على ارباح .. ولا تزال رحلة المسامومات مع مسئولى الشركة مستمرة ، رغم انها تنتهى في كل مرة بالمراوغة .. فمرة يعدونها بتسليم بضاعة ومرة اخرى بقطعة ارض ، او ان تكون شريكة باحدى الشركات .. المهم انها لم تحصل على شيء حتى الآن .

اما مصطفى محمد الامير الذى اودع ٤٠ ألف جنيه بشركة بدر للاستثمار فيشكو من سوء معاملة اصحاب الشركة ، وانهم يرفضون مقابلته الا بعد ضغط شديد ويريد الحصول على امواله باى طريقة ، حتى انه طلب منهم شراء بضاعة بنصف المبلغ والمساهمة في احدى الشركات بالباقي .

بعد غربة استمرت ثلاث سنوات

باخرة ب ٩ ملايين

ويتم ذلك بعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال .

ومن شروط تلك العملية ان تكون دعوة الجمهور للاكتتاب في الأسهم من خلال نشرة تحقوى على البيانات التي تحدها اللائحة التنفيذية .. وفي حالة عدم تغطية الاكتتاب في المدة المحددة لايجوز للبنوك او شركات توظيف الاموال التي تعمل في مجال الاوراق المالية تغطية جزء من الاكتتاب ولها ان تعيد طرح ما اكتتب به الجمهور دون التلبد بفيقود تداول الاسهم المنصوص عليها في المواد ٣٧ و٣٥ و٤٦ من نفس القانون .. كل ذلك اضلله الى عدم وجود الضمانات الكافية لقيمة الاسهم -

وديا فقط !

ويقول مساعد المدعى الاشتراكي : ان توزيع الاموال المستحقة للمودعين تتم بمجرد الاتفاق الودي بين الشركات والمودعين ونور الجهاز هو متابعة ربه الاموال بدون اى تدخل مباشر لحين انتهاء المهلة في التاسع من شهر يونيو القادم .

ويشير المستشار المالى الى خطورة
اضعاف اصول الشركات المودعة في الهيئة
الحكومية وهيئة سوق المال .. لان
اصحاب هذه الشركات يبيعونها لآكثر من
شخص على الشيوع مما يضاعف قيمة
الاصول والامر الذى يثير المودعين هو
انهم يجنون انفسهم مجبرين على شراء
سلع لا يرغبون فيها ، اضافة الى ان هذه
الشركات تعرض هذه السلع بأسعار تفوق
سعرها الحقيقي ..

ويؤكد المستشار محمود الشربيني مساعد المدعى الاشتراكي ان تدخل الجهاز يتم بشكل ودى عن طريق الاتفاق بين الطرفين ويقول بالفعل تم صرف مبلغ كثيرة من شركة الهدى مصر للمودعين . اما شركة بدر فقد ثبت عدم فعاليتها الاسهم لحل أزمة المودعين لديها مما يدعو الجهاز حاليا للبحث وسائل أخرى لرد اموال المودعين بشكل ودى ايضا لحين انتهاء المدة .

رائد فتحى ذوالفقار اودع بالهدى مصر
٢٠ الف جنيهه ويدعو الله ان يثقل اسر
الاف المودعين قبل ان يلقوا غولهم من
ضياع اموالهم وسوء معاملة مسئولي
شركات الاموال .. ويقول : ان من املاحة
شركة الهدى بلخرة اسمها « ايمان »
معروضة للبيع بـ ٩ ملايين جنيه .

ويعلق جهاز المدعى الاشتراكي بقوله :
ان هذه البخره لاتستحق ابدا هذا المبلغ
لانها باخره نيليه ، بدليل ان الجهاز باع
العلم الماضى «عبارة» ، تعمل على الخطوط
الدولية كانت ملكا لسامي علي حسن بمبلغ
٤ ملايين جنيه فقط ، الا انه بعد مداوات
كثيرة تم بيع العبارة بـ ٧ ملايين جنيه
لعدد من المودعين .

المستشار شفيق المليجي مساعد المدعي
الاشتراكي يقر بالمصعوبات التي يواجهها
المودعون لأكثر من سبب منها أن
الإيداعات كانت بالعملة الأجنبية ،
وحيث تقوم هذه الشركات بالرد فستحول
العملات الأجنبية للعملة المصرية الأمر
الذي سيسبب خسارة كبيرة للمودعين ..
هذا في حالة صرف أموال سائلة .

ويقول ان المودعين في شركة بدر يرغبون على قبول احد اميرين : اما الحصول على بضائع او اسهم في الشركات التابعة للشركة ، وذلك بالاكنتاب في احد البنوك التي تتعاقد معها .. وفي هذه الحالة - يقول مساعد المدعي الاشتراكي - ان المودع يصاب بحالة رعب لانه لا توجد سوق اوراق مالية قوية ، او لانها تتم بطريقة مخالفة للعادة ٣٦ من القانون ١٥٩ لسنة ٨١ .. الخاص بتوظيف الاموال .. هذه المادة تنص على انه اذا طرح جانب من اسهم شركة للاكنتاب العام فيجب ان يتم ذلك عن طريق احد البنوك المرخص لها بقرار من الوزير المختص ، او عن طريق الشركات التي تنبش لهذا الغرض او الشركات التي يرخص لها بالتعامل في الاوراق المالية

مطلوب تدخل

□ المدعى الاشتراكي

فصل انتہاء

ملحة التوفيق



رعوف عيسى مصطفى الأمير

عمله في رد باقي اموال المودعين هي تلك
النشرة التي اصدرتها هيئة سوق المال في
شهر اكتوبر الماضي والتي استندت على
فتوى مجلس الدولة في شهر أغسطس علم
٨٨ بعدم التصرف وحظر اية اجراءات او
تعديلات جوهرية سواء بالتصرف او
البيع على المركز المالي الا بعد رد الاموال
الا ان عبدالغفار الباجوري الذي اودع
٩٠ الف دولار بالهدى مصر يؤكد انه غير
نادم على عودته لمصر بعد غربة طويلة ،
ولكنه أسف انه اعطى ثقته لهذه الشركات
الوهمية . ويقول ان الشركة عرضت عليه
قطعا من الاراضي الصحراوية المملوكة لها
باسعار باهظة تفوق اسعارها الحقيقية .
هذه الواقعة يؤكدها احد المسؤولين
بجهاز المدعى الاشتراكي .. رغم ان هذه
القطع لم يتم اعتماد تسجيها بعد .. مما
يلزم فرض الحراسة وبطلان عقد البيع .



المصدر: الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: مارس ١٩٩٠

خطاب عام .. وهموم المودعين ..

الخطاب عام ، لأنه من حيث الشكل ، سيكون لغة «علمية» من الكلام ، بعيدا عن لغة «التخصص» في الألفاظ أو العبارات العلمية ، سواء في مجال القانون أو الاقتصاد أو السياسة .. والخطاب عام لأننا نتوجه به إلى الحكومة وإلى الشعب ، وأنا منه ومعهم ، كما أن الخطاب عام كذلك من حيث المضمون لأنه سيتناول هموم المصريين بصفة عامة ، ومنها هموم المودعين ، لهذا كان الخطاب عاما - ومع الاعتذار - للعلماء المتخصصين .. ودفعني إلى هذه «العلمية» في لغة الكلام بعيدا عن لغة «الناس» ، أن الحكومة والناس جميعا وقعوا في حالة «إرباكات» وحيرة شديدة على حد تعبير أحد الكتاب ورؤساء التحرير المرموقين ، «إرباكات» وحيرة ، حول الدستورية ، والمشروعية ، واستقلال السلطات ، أو تعاونها ، والانعدام ، والبطلان ، وبما يعرض كل هذه المعاني للخطر الشديد . فاطعون كثيرة ، والمنازعات محتدمة ، والجدل مشتعل ، وما زال الحل غائبا خلف الستار ، فلم يصدر قرار بعد ، كما لم يصدر حكم بعد ، وادعت الحكومة أنها ما زالت تنتظر صدورهم . فاطعن في قوائم الانتخابات ، الحزبية ، أو الفردية ، والاطعن في دستورية نتيجة انتخابات مجلس الشعب ، والاطعن في صحة انعقاد جلساته ، والتشريعات الصادرة عنه بعد امتناع «السلطة التشريعية» عن تنفيذ أحكام السلطة القضائية ، والاطعن في دستورية التشريعات الصادرة عن المجلس ، بعد أن امتنعت السلطة القضائية عن تطبيق القوانين الصادرة عن «السلطة التشريعية» ، وبوقف المنازعات القضائية ، وإحالة بعضها إلى المحكمة الدستورية العليا .. كقانون المخدرات ، والطوارئ ، وقانون تلقي الأموال ، وما زال الجدل مشتعلا حول أثر ذلك على صحة التشريعات أو بطلانها أو انعدامها .. والاطعن كذلك في تشكيل مجلس إدارة هيئة سوق المال ، والأثر المترتب على قرارها بالتوفيق أو عدم توفيق شركات تلقي الأموال .. والخلاف الدائر حول سلطة جهات التحفظ القضائية أو غيرها في الإدارة فقط ، أو التصرف ورد الأموال .. وتشكيل لجنة وزارية لاقتراح تعديل المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات يخول سلطة «الرد» والتصرف مع الإدارة .

كل هذه الموضوعات ما زالت مطروحة حتى الآن ، وتعرضت «الاطعون الدستورية» .. وما زالت دون حل حتى الآن ، واحتدم بشأنها الجدل ، واشتعل الخلاف ، وما زالت الاجلابة حائرة رغم أننا أعلننا من قبل عن اجراس الخطر .

ومن بين هؤلاء هؤلاء «المودعون» .. فقد بلغت همومهم الذروة منذ الاعلان عن اتحاد العمالة ، ومواجهة الحكومة للخطر الذي زحف واشتد ، ويهم هؤلاء المودعين في المقام الاول ، اجلابة محددة عن خطاب عام ، بعيدا عن هذه الاربكيات ، والحيرة ، وعن المنازعات الدستورية ، وفلسفة القانون ، ومدارس التفسير ، يهمهم ويهتمون في المقام الاول عن اجلابة على اسئلة محددة .. متى ؟ وكم ؟ ومن يحصلون على اموالهم ؟ هذه هي التساؤلات التي تهم الناس ، وينتظرون الاجلابة عنها ، محددة



المصدر : الوقف

للتنفيذ : التاريخ : ١٩٩٠

وواضحة ، وقابلة للتنفيذ ، وتنفذ بالفعل .
وحتى هذه اللحظة - مع شديد الأسف - ومنذ تدخل الحكومة والأجهزة
الرقابية .. والسلطات المتعبدية .. وكان معها كل الحق فيما اتخذته ، بل
وتأخر كثيرا ، لم يقدم أى من هذه الأجهزة القائمة على حل هذه المشكلة
مشروعا أو منهجا .. أو اقتراحا محددا للمناقشة ، لتؤدي إلى إجابة على
تساؤلات المودعين وهمومهم ، ولكنها تصريحات متناقضة تعطي الأمل
أحيانا ، وتبده أحيانا أخرى .
وظلت هموم المودعين تتزايد وتتضاعف ، ويجمع بينها حالات قسرية ،
وشديدة القسوة ، يزيد من اشتغالها حالة الأربلكت والحيرة وغيبة الحل ،
مع كثرة التصريحات ، واقتراح تشكيل اللجان لأجراء تعديلات محددة ،
ما زالت تبحث أساس قانونى تخول أجهزة التحفظ سلطة رد أموال
المودعين ، وهذه الهموم لا يزيلها ، أو يخفف منها ، إلا الوصول إلى إجابة
محددة واضحة ، قابلة للتنفيذ ، تبحث عن الحل ، لهمومهم ، وتجده حقيقة
واقعة .. فهل هناك أمل في الحل ؟ نحن مع المواطنين جميعا ، ننتظر ،
ونترقب .. ومن جانبنا سنحاول أن نقدم مشروعا متواضعا بالحل .

د. شوقي السيد



المصدر : السوفد

٢٢ مارس ١٩٩٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمة العقل

أموال المودعين .. كنت قد كتبت منذ ست سنوات أو تزيد إلى الاستاذ الكبير احمد بهاء الدين - شفاه الله - متبها إلى ضرورة فرض الرقابة على شركات توظيف الاموال فهي تجمعها من المودعين في الظلام ما دامت مجهولة الاصل والعنوان والشخصية القانونية ، فنشر كلمتي في عموده اليومي بالاهرام ، ولكن احدا من الحكام لم يهتم بهذا التنبيه ، وربما لم يقرأه فكن ما كن . وحين وقعت الواقعة بعد ذلك استشهد الاستاذ بهاء بهذه الكلمة ليحمل الدولة مسئوليتها عن ضياع الاموال .

واليوم بعد ان قرأت في الصحف ان جملة الاموال ، التي تحت الحراسة بلغت حتى الآن مليارا من الجنيهات - وهو مبلغ ضخم قليل للتزايد كلما وضع المدعي الاشتراكي يده على اموال اخرى كاموال الريل - فإن الامر بات يقتضي المحافظة عليها والعناية بإدارتها كي تعمل وتنتج إلى ان ينتهي جهاز المدعي الاشتراكي من التصرف فيها بردها إلى أصحابها .

إن هذا الجهاز ادى للبلاد أجل الخدمات ، ولكنه جهاز قانوني وليس إداريا أو حسابيا ، وإن كانت تتبعه إدارة للإشراف على الاموال التي تحت حراسته ، ولذلك يحسن ان تتولى مهمته عند التحقيق واستصدار الاحكام من محكمة القيم - اما تنفيذها فيعهد به إلى جهاز اخر مستقل تنتقل إلى عهده المنشآت والاموال التي هي محل هذه الاحكام فيقول إدارتها ويعين للرقابة عليها رجال المحاسبة والاعمال الذين يستوفون من ان ما يثبت في الدفاتر والمستندات عنها مطبق للواقع فيطمئنون المودعين بذلك على ان اموالهم في امان من العبث .

إن هذه المرحلة التي تسبق رد الاموال لأصحابها هي اشبه بفترة الرمية ، والوضوح فيها ضروري لرفع المسئولية عن الدولة ، وإلا وقعت مرة اخرى في مثل المسألة التي وجهت إليها حين سكنت عن الاعلانات التي نشرت في الصحف والتلفزيون وعرضتها للمؤاخذة .

إن جملة الاموال تزيد اليوم عن راسمال شركة كبرى كشركة الحديد والصلب أو شركة النصر للسيارات بل تزيد عن المخصصات الكاملة لاحدى الوزارات ، فكيف لا يعرف أصحابها شيئا عنها ؟ وإذا قيل ان جهاز الدكتور فح النور يتولى الاشراف عليها فإن هذا الجهاز هو ضابط الشرطة الذي يتعقبها ولا يديرها . ويوم يختلس احد منها أو يهمل فيها فلن يعرف أصحاب الاموال إلى من يتجهون ومن يسئلون !

وكل يوم يمر بون استغلال المصانع والمتاجر والمخازن المستولى عليها ، بل دون التصرف في السلع الاستهلاكية والمعمرة هو تضییع لاموال ميعثرة ، وحرمان من ارباح كل يمكن تحقيقها لحساب المودعين المخدوعين .

وقد يمكن لجهاز المحاسبات ان يراقب هذه الاموال كما يراقب مثلها في شركات القطاع العام ومعه مراجعون معينون في كل شركة منها ، ولكن الاختلاسات والعمولات مع ذلك تتسرب إلى عمليات البيع والشراء ، فكيف بالودائع التي تقوم الدولة فيها بدور الوكيل عن المودعين ، والوكيل قانونا لا ينقل المسئولية عن نفسه ، إلا إذا بذل في المحافظة على ما في عهده جهد رب الاسرة الحريص .

لقد سبق ان صاعدت الثورة اموالا للأجانب والمصريين فلم يسلم اكثرها من الاهمال والعبث . وقد ذكر في مدير احد البنوك الكبرى ان لديه حسابا جاليا باسم الحراسة فتح منذ ثلاثين سنة ولم تتقدم جهة حكومية للمسحب منه حتى الآن .

والمبلغ يتاكل بفعل المصاريف التي تستقطع منه في كل عام .

وقد ذهبت منذ ايام إلى حي مصر الجديدة لدفع عوائد طابقتني بها إدارة الإيرادات فتعبت حتى وجدت موظفا يرضى بمساعدتي في دفع ما علي ، وذلك بالبحث عن الدفتر الذي قيد فيه إذا كانت السيدة المسئولة عن ذلك متفنية في هذا اليوم .

فهل يراد لاموال المودعين ان يشيع فيها مثل هذا التسبب ؟

إنني لا اتهم ، وإنما أحذر من ان يؤتى الحذر من مكمنه . وقد يتحمل المودعون على مضض ما ضاع من اموالهم بسبب شركات توظيف الاموال وغيرها ، ولكنهم لا يتحملون مرة اخرى ان يضيع شيء مما بقي في عهدة جهاز قضائي كبير .

د. السيد أبو النجا



المصدر : الاحرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ مارس ١٩٩٠

التنظير



من أزمة شركات تلقى الأموال .. اقتراحات لمشاركة المودعين والشركات والاجهزة الحكومية والمجتمع لوضع حد لمعاناة أصحاب الأموال الضائعة !

أزمة شركات تلقى الأموال تلقى بظلالها باستمرار وتبرز الآن تسولات من الحلول المقترحة لاجتياز أزمة المودعين بشركات توظيف الأموال. تلقت دراسة بمقترحات يقدمها الدكتور شوقي السيد أحد خبراء القانون بفتح اعداد خطة بمشاركة المودعين والشركات والحكومة بل والمجتمع من أجل هدف مساعدة المودعين على اجتياز أزمتهم وبالرغم من تحفظي على كثير من المقترحات .. فإني وجدت ضرورة عرضها لأنها تحمل أفكارا يفتقها بالمشاركة لاجتياز الأزمة التي تجعدت منذ عامين .. ويعاني منها تقريبا ٥ ٪ من سكان مصر .. بما يعكس صعوباتها الاقتصادية واجتماعيا .. وأنها وراء مشكل عديدة وأثر سلبية أثرت في الاقتصاد المصري كله ..

القصة من البداية .. تفتت منذ وقت ليس بغير ظاهرة جمع مدخرات وأموال المصريين في الداخل والخارج ، بغرض توظيفها أو استثمارها أو تبديدها ؟ وتعددت الشركات والأشخاص الذين يزاولون هذا النشاط .. وكان ذلك مسموعا لدى الأجهزة التنفيذية .. والرقابية على تعددها وكثرتها .. على حين أن هذا النشاط لم يكن جازا .. بل ومحظورا وفقا لاحكام القانون بصفة عامة ، وقانون البنوك .. والتأمين .. بصفة خاصة .. وقد قرر رئيس هيئة سوق المال في مؤتمره الصحفي في ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ بأنه « لم يكن معروفا لديها عدد الشركات والأشخاص الذين يزاولون هذا النشاط ، ولا حجم ممتلكاتهم من أموال ونوعها وعدد المودعين بكل منها ، ولا مجالات استثمارها .. ومن المعروف أن الهيئة العامة لسوق المال انشئت عام ١٩٧٩ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٧٩ ..

ولقد ادركت الحكومة .. أن خطرا جليا في الطريق .. وقد وقع بالفعل .. وتأكد مكان مؤكدا لدى بعض الأجهزة الرقابية عن الخطر الشديد على « الاقتصاد » ..

ومصالح المجتمع وأموال المودعين .. وواجهت الحكومة عندئذ هذا الخطر الشديد بعد أن ادركته مؤخرا .. وبعد أن جرى تبديد للمدخرات .. وتهريب للأموال .. واستغلال للنقد .. وممارسة أنشطة مشبوهة نحو الاحتكار ، والتحكم في الاسعار وغيرها .. وما إن احسبت « خطرا اقتصاديا وسياسيا شديدا .. فاصدرت القانون رقم ١٤٦ / ١٩٨٨ بشأن تلقي الأموال ، والذي تضمن عدة احكام بدءا من حظر تجميع المدخرات بغير ترخيص .. وتوافر شروط معينة .. ولحصر المراكز المالية .. والابلاغ عن الأموال ومنح مهلة للتوفيق .. وتشديد العقوبة الى الجسدية .. ولكن بيدت الإجراءات التحفظية بطيئة .. وهي تسيير على .. ومن .. واستحياء ..

وبدا واضحا من الإحصائيات المعلنة أن عدد الشركات ، التي كانت تعمل في مجال توظيف الأموال ١٠٤ شركات بلغت حجم ابداعات المواطنين لديها ٤٠٥٠٠ أربعة مليارات وخمسمائة مليون جنيه مصري .. وعدد المواطنين ١٢٠٨١٨ خمسمائة وأثنى عشر ألفا و ٨١٨ مواطنا ..

وبمنظرة مبسطة الى عدد المواطنين المودعين ومع الأخذ في الاعتبار أن متوسط عدد الأسرة المصرية خمسة أفراد تقريبا ، فإنه يمكن القول بأن من حلت بهم كارثة توظيف الأموال بصورة مباشرة يصل الى مايزيد على مليونين وخمسمائة ألف نسمة ، وهو مايعادل نسبة ٥ ٪ من تعداد مصر وهو ميسطر خطرا اجتماعيا .. واقتصاديا عظيما ..

كما أصبح واضحا ومعلوما كذلك أن عدد الشركات التي ولقت أوضاعها ست شركات بلغت جملة ابداعات المواطنين فيها ١٠٣٦٩٠٠٠ مليار وثلاثمائة

وتسعة وستون مليونا .. وعلى ذلك تبلى دائرة الخطر بالنسبة لباقي الابداعات التي تبلغ ٣٠١٣١ مليار ثلاثة مليارات و ١٣١ مليونا .. وأن عدد المودعين في هذه الدائرة بلغ (٣٤٦٠٣٢٠) ثلاثمائة وستة وأربعون ألفا و ٣٢٠ مودعا ، وبهذه النسبة انلدى بضرورة استمرار الرقابة على تلك الشركات التي ولقت أوضاعها خلال فترة الصكوك على الأقل .. مخالفة على أموال المودعين ، وحتى لا تكرر الكارثة مرة أخرى ..

وقد أصبح واقعا معلوما أن محكمة عليية للريان مستمرة .. هو ومن اشترك معه .. وأن تحفظا على أمواله قد جرى بقرار صدر عن المستشار النائب العام .. وأن نيابة الشئون المالية تجري تحقيقات مع بعض الشركات الأخرى .. مع التحفظ على أموالها بإدارة الأموال المتحفظة عليها بمكتب النائب العام .. وأن خلافا دائرا ومازال حول سلطة إدارة التحفظ في التصرف ورد أموال المودعين في ضوء تفسير المادة ٢٠٨ إجراءات ، وأن اقتراحا بتعديلها تجري دراسته بمعونة لجنة وزارية مشكلة لهذا الغرض ..

وفي جانب آخر ، فإن جهاز المدعي العام الاشتراكي أيضا يحقق مع بعض الشركات الأخرى ولم يصدر بعد قرارا بالتحفظ عليها .. حيث يجري التصرف فيها تحت اشرافه لرد أموال المودعين بمعونة اصحاب الشركات .. وأن الامر يلزم مشكل وصعوبات بشأن التحقيق والرقابة ، وهو جهد شديد مضن .. وأن المهلة المحددة تنتهي في ١٩٩٠ / ٩ / ٩ .. كما ظلت بعض الشركات الأخرى تحت اشراف هيئة سوق المال بحثا عن رد أموال المودعين ..

والآن .. وقد مضى على صدور القانون ١٤٦ / ١٩٨٨ مليارات من شنتين مازال المودعون يعيشون مأساة حقيقية ..



أقول بهذا المشروع وأقدمه .. وأشهد
بأننى لست مودعا .. وليس لى من الأصول
أو الفروع أو الحواشى مودعين لدى هذه
الشركات ..

وأبدر الى القول بأن هذا « الحل » أو
« المشروع » لن يرضى عنه الجميع ..
وهذا امر طبيعى .. فليس هناك امر يحقق
الرضا كلها .. فقد ناقشته مع المودعين ..
فمنهم من رحب جدا واسعده الفلية ..
ومنهم من حزن حزنا شديدا على ما قد
يفقده .. كما أن هذا الحل أيضا قد لا يرضى
الحكومة فإن لديها من الالتزامات تنوء
به .. ولكن منهم أيضا ما يأخذ بالتفان
لأبقرم .. كما أن من المواطنين كذلك من
أسعده ووافق عليه .. ومنهم من الغضب
لأنه ليس له ذنب فيما سقى اليه المودع
من مغم وكسب .. بل أن هذا الحل أيضا
لا يرضى الشركات ذاتها .. وهو امر يحتل
دهشة بالغة .. !!

وعلى كل حال .. فليس هناك حل يرضى
الجميع .. والعدالة فى النهاية نسبية ..
ومن جئنى اعتبر هذا « الاقتراح »
بالحل مطروحا للمناقشة الجادة ووضع ما
تسفر عنه المناقشة موضع التنفيذ ..
اجابة لتساؤلات محددة هي متى ..؟
وكيف ..؟ وكم ..؟ ومن ..؟ وإذا بلغنا
اجابة محددة .. فإن من الأشكال والوسائل
القانونية والحلول التشريعية يمكن أن
يحقق ذلك .. ويخلص المجتمع من مأساة
حقيقية .. ويضع حلا عادلا يرضى عنه
الأغلب الأعم ..

وذويهم .. ومن سهل لهم وشرك معهم ..
واجب وضرورة قومية .. وقانونية .. لأنها
هى فى حقيقتها أموال المودعين .. وفى ضوء
الإحصائيات المعلومة فإن جملة هذه
الأصول تبلغ ٢٥ ٪ من ابداعات
المواطنين ..

٣ - أما الحكومة :
بلجهرتها الرقابية .. المتعددة .. وعلى
كثرتها وقد تركت الأمر مشهودا معلوما
تحت بصرها .. الى أن أدركته مؤخرا
فلمست خطرا داهما .. فوثقت لدرته .. ثم
تراخت فى الحل .. لهذا فإن عليها :

(١) التصدى لأموال تلك الشركات
والأصول والتصرف فيها بمعرفة لها أو
لغيرها .. ببذل قدر من الجهد والتأمل
وحسن التصرف وهى تمثل ٢٥ ٪ ..

(٢) تحمل غرم يساوى ٢٥ ٪ من تلك
المبالغ تسدده للمودعين .. وعلى أجل ..
وحسب قدرتها .. ومكانها صكوك ..
ويسعها أن تدبر هذا البند من خلال أى
مورد من مواردها .. ليفضى حوالى ٨٠٠
مليون من الجنيهات ..

وهذا الغرم يعد فى حقيقته غنما
للحكومة لأنها قد حققت بتدخلها منع
كثرة التصدي كبرى .. واحتكر ..
وتبيد للأموال .. كما أنها تحقق بتدخلها
حلا لمشكلة اقتصادية واجتماعية
للمواطنين .. تتلذ بها جهدا ضاعا ومبدا
يمكن أن يوجه للإنتاج .. لهذا فإن ما
تتحمله فى سبيل ذلك يعد فى حقيقته غنما
لاغرها .. وفى كل الأحوال ينبغي ألا
تتجاهل دورها نجاة المشكل العامة ..
ومسؤوليتها عن حلها أمام المواطنين ..

٤ - أما عن المواطنين جميعا :

ففى التكاليف الاجتماعية والتأخى بينهم
والرحمة .. والمشاركة فى الضراء ..
والتعاون فيما بينهم .. والترح أن يتحمل
المواطنون جميعا ٢٥ ٪ من أجمال المبالغ
المودعة .. ويبدو أن الأمر يسير جدا ..
فإذا تصورنا أن عدد المواطنين خسين
مليوناً وأن متوسط الأسرة خمسة أفراد
فإن عدد الأسر يبلغ عشرين مليون أسرة ..
وإذا كان أجمال المطلوب حوالى ٨٠٠
مليون تقريبا .. فإنه يخص كل أسرة ٨٠
جنيها تقريبا .. يمكن سددها خلال سنة أو
أكثر .. وهو امر يسير جدا .. حيث يمثل
امتلاكه كل أسرة مصرية حوالى سبعة
جنيهات شهريا ..

- ويهم الأفراد المجتمع جميعا .. أن
يطمنوا الى حل حاسم .. يجد مجاه فى
التطبيق .. اجابة على تساؤلات .. كيف ..؟
ومتى ..؟ وكم ..؟ ومن يشربون
أموالهم ..؟

يشربون الأمل أحيانا .. وسرعان ما يتبدد
فى خضم الكم الهائل من التصريحات
والبيانات التى تناقض بعضها البعض ..
وهم حاثرون بين الأجهزة المختلفة .. وبين
الرقابة والتحقيق .. تنبذ جهودهم بعد
أن تبذبت أموالهم .. كما أن الأجهزة
الحكومية .. وأجهزة التحقيق والرقابة ..
غارقة فى موم المودعين ومشاكلهم ..
تلمس الماساة وتتفاعل معها .. ثم تتطلع
الى الأمل فى تحقيق غاية المودعين ..
ولكن .. مازالت الوسيلة غائبة !!

□ الحل الخائب

- ومع كل ذلك فقد غاب حتى الآن أى
مشروع أو ورقة عمل تقترح « حلا »
جذريا لمشكل وموم المودعين .. وظلت

امامة سبرايا

جهودا .. واجتهادات مختلفة لايجمع بينها
منها أو اقتراحا موضوعيا يتضمن
قواعد عامة مجردة .. وتحقق العدالة ولو
نسبيا .. بين المودعين .. بل ولم تطرح مثل
هذه الأفكار حتى للمناقشة .. والمودعون
ومعهم الناس جميعا لا يفتهم لحل هذه
المشكلة الا اجابة مطمئة وقابلة للتنفيذ
لحل التساؤلات التى تؤرقهم .. كيف
يستردون أموالهم ..؟

ومتى ..؟ وكم ..؟ ومن سيقوم
بالرد ..؟

- ومن جئنى ..

أحاول اقتراح حل أو منهج أو مشروع
لهذه المأساة ..

- فطراف المشكلة هم :

١ - المودع ٢ - شركات التوظيف
٣ - الحكومة ٤ - أفراد المجتمع
١ - فالمودع له صفتان : الأولى مجنى عليه
ومضروب بضياح أمواله .. عاش بها
ومعها مأساته ..

الثانية - شارك بخلطه فيما حدث له ..
بجريه وراء كسب زائف بلا جهد .. وتركه
أوعية التوظيف والادخار .. فهو مسئول
حتى ولو كان له عذره ..

من أجل هذا فإنه كما له .. فعليه ..
فأقرم بالغنم .. لذا عليه أن يتحمل غرما
من ماله المودع .. واقتراح أن يكون هذا
الغرم بنسبة ٢٥ ٪ من ابداعاته ..
وبطبيعة الحال يمكن تقسيم المودعين
حسب ابداعاتهم ومراتبهم المالية وقدرتهم
الاقتصادية والاجتماعية ..

٢ - أما عن شركات التوظيف :

فهى الجاني الحقيقى .. والمتهم
الأوحد .. الذى يتعين محاكمته
ومعاقبته .. هو ومن شارك معه فى التصب
والاستغلال والضغط على المواطنين وعلى
الحكومة ذاتها .. لهذا فإن التحفظ
والاستيلاء على أموالها وأموال اصحابها



المصدر : الأهرام

للتشريع والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٠

القانون يتيح الصرف للمودعين ولأدعى لتمويله الحديث عن قسمة الفرص وصرف نسبة من الأيداعات مخالف للقانون

• مساعد
المدعى
الاشتراكى
السابق :

نقيب المحامين الخطأ
الذى وقع فيه المودعون

كتب - محمود خليل :

أعد الدكتور أحمد سلامة وزير شئون مجلسى الشعب والشورى
تقريراً بناءً على طلب الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء بشأن
مدى تعارض قرار صرف نسبة من ايداعات مودعى الريان فى المرحلة
الحالية مع القوانين السائدة .
أكد تقرير الدكتور سلامة ان المادة ٢٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية
يجوز للنائب العامة ادارة هذه الاموال فقط دون التصرف فيها
بناءً على هذا التقرير وافقت اللجنة الخاصة ببحث صرف نسبة من
الايداعات لصغار مودعى الريان المشكلة برئاسة الدكتور صدقى على
اجراء تعديل للمادة ٢٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية للتغلب على
الصعوبات القانونية التى تحول دون صرف نسبة من الايداعات
والسؤال الان هو : ما رأى اساتذة ورجال القانون فى اجراء هذا
التعديل .. وهل حقاً لا يمكن صرف
مبالغ من الايداعات لضحايا الريان
قبل صدور هذا التعديل الذى
سيعرض على مجلس الشعب
لاقراره ..

المستشار حسن عبد الحميد مساعد
المدعى العام الاشتراكى السابق يقول :



المصدر : الأهرام

للتش والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٠

يعكس أيضا ضعف الحكومة وعدم ثقة المودعين فيها .

ويضيف أن المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية لا تنطبق على الوضع القانوني لاموال المودعين حيث انها تنصرف الى جرائم اختلاس المال العام ولعدوان عليه فتبيح هذه المادة للنيابة العامة عقد وقوع هذه الجرائم ان تتحقق على اموال المتهم لتتفقد ماعسى ان يقضى به من الغرامة او الرد وللنيابة في فترة التحفظ ان تدير اموال المتهم فقط دون التصرف فيها ولما كانت اموال المودعين هي اموال خاصة ولا ينطبق عليها صفة المال العام فانه لا يجوز الاحتجاج بالمادة ٢٠٨ لعدم انطباقها اصلا على الوصف القانوني الصحيح لاموال المودعين ..

ثم يشير الى انه يمكن قانونا صرف نسبة من الايداعات بتطبيق المواد ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية وهي التي تمكن النيابة العامة من رد الاشياء (الاموال) التي ضبطت اثناء التحقيق ولو كان ذلك قبل الحكم مالم تكن لازمة السير في الدعوى او محلا للمصادرة واعتقد انه لا يوجد اختلاف في المركز القانوني لاموال المودعين واموال المسروقين فكل منهما قد اغتصبت امواله بصرف النظر

اطلقت يده في قضايا اخرى مماثلة لشركة الريان .. ؟

يتساءل المستشار حسن عبد الحميد .. وماذا بعد كل هذا الخلط ؟ ويجيب عن سؤاله .. اننا وضعنا في كل بيت قنبلة قابلة للانفجار فعندما يبلغ اليأس بالمودعين مداه ويثبت فشل الحكومة فيما اتخذته من اجراءات ليست على مستوى الموقف تكون الحكومة هدفا لقضية هؤلاء المودعين وعندها ينسى المودعون الريان ومعه ويصوبون جام غضبهم على الحكومة والحكومة وحدها .. !!

يتساءل مرة اخرى .. لماذا لم يتدخل المدعي العام الاشتراكي بسلطاته المخولة له بالدستور والقانون والذي نصبتة محاميا للشعب لحماية حقوق افراد الشعب من المودعين والذين فاق تعدادهم الالاف المؤلفة ووصلت احجام ودائعهم للمليارات وماذا ينتظره .. ؟

لقد كان عليه ان يتصدى على الفور لاموال الريان ويجري بشأنها ماسبق ذكره من اجراءات .

اننى اخشى ان تصل الحكومة في تصديها لقضية الريان الى مرتبة المراه التي دخلت النار في هرة حبستها لاهى اطعمتها وسقتها ولاهى تركتها تاكل من حشاش الارض فلا الحكومة اطعمت ضحايا الريان وسقتهم ولا هى تركتهم وشأنهم مع الريان فمساهم يتألون معه خيرا .. !!

جماعات التلقى

اما القاضي شريف كامل رئيس محكمة عابدين السابق فيرى ان استخدام تعبير (جماعات تلقي الاموال) افضل من تعبير شركات تلقي او توظيف الاموال لان هذه الجماعات استولت على اموال ومدخرات المصريين واودعتها بحساباتها السرية في بنوك خارجية وامتنعت عن رد هذه الاموال لاصحابها حينما طالبوا باستردادها

اما بخصوص تعديل بعض مواد القانون حتى يمكن صرف نسبة من الايداعات فالقصد به ارجاء عملية الصرف الى حين تعديل القانون وهذا الراى فضلا عن كونه يعكس مدى الاستهانة بالمودعين ومايعانونه فانه

في مصر سلطات ثلاث حق منع الاشخاص من التصرف في اموالهم وادارتها وهذه الجهات هي المدعي العام الاشتراكي والنائب العام وجهاز الكسب غير المشروع . وعلى الرغم من تشابه هذه السلطات في امكانية منع الاشخاص من التصرف والادارة الا انهم يختلفون في ابعاد هذه الامكانية فالنائب العام مثلا اذا اصدر قرارا بالمنع فان سلطاته تقتصر على ادارة المال دون التصرف فيه وذلك بصريح نص المادة (٢٠٨) من قانون الاجراءات الجنائية اذ ان يده على المال يد حافظة ضمانا لما عساه ان تقضى به المحكمة المختصة من غرامات او تعويضات او تضيقات ..

ويضيف : ان هذا معناه انه اذا كان للغير حق على الاموال التي يضع النائب العام يده عليها فان النائب العام لا يملك ان يقضى في هذا الحق ولا ان يقوم برد اموال صاحبه اليه وعلى صاحب الحق في هذه الحالة ان يتوجه الى المحكمة المختصة ليستصدر منها حكما نهائيا وباتا وبعدها يرجع الى النائب العام ليستقصى مما تحت يده من اموال الحق الصادر به حكم المحكمة المختصة اما بشأن خصوصية قضية الريان فان النائب العام لا يملك ان يأمر برد مليم واحد لاي من المودعين لديه ولا يجوز ان يطرح في الساحة حديثا عن هذا الرد ولا

عن اسلوبه وكل ما قيل في هذا الشأن سواء بصرف نسب معينة او باعمال قاعدة قسمة الغرماء فكلها امور غير صحيحة ومخالفة للقانون وما كان جائزا ان يصدر مثل هذا القول عن كبار المسؤولين في الدولة لانه قول غير مجد وغير منتج ويخالف القانون ويشير الزوايح بين صفوف المودعين من غير اداع يضيف ان المدعي العام الاشتراكي هو الجهة الوحيدة في مصر المختصة بقضية الريان من حيث اموال المودعين وانه الوحيد بحكم قانونه القادر على اصدار قرار بالمنع من التصرف والادارة يعقبه بطلب الى محكمة القيم في مدة لا تتجاوز (٦٠) يوما لفرض الحراسة على الاموال ثم يعقبه بطلب بالاذن له ببيع تلك الاموال وتخصيص حصيلة بيعها لرد حقوق المودعين ولكن للأسف لا ادري لماذا حجبت قضية الريان عن جهاز المدعي العام الاشتراكي بينما



المصدر : ٢٠٠٧

التاريخ : ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عن الوسيلة التي استعملها القاصب في الاستيلاء على المال .

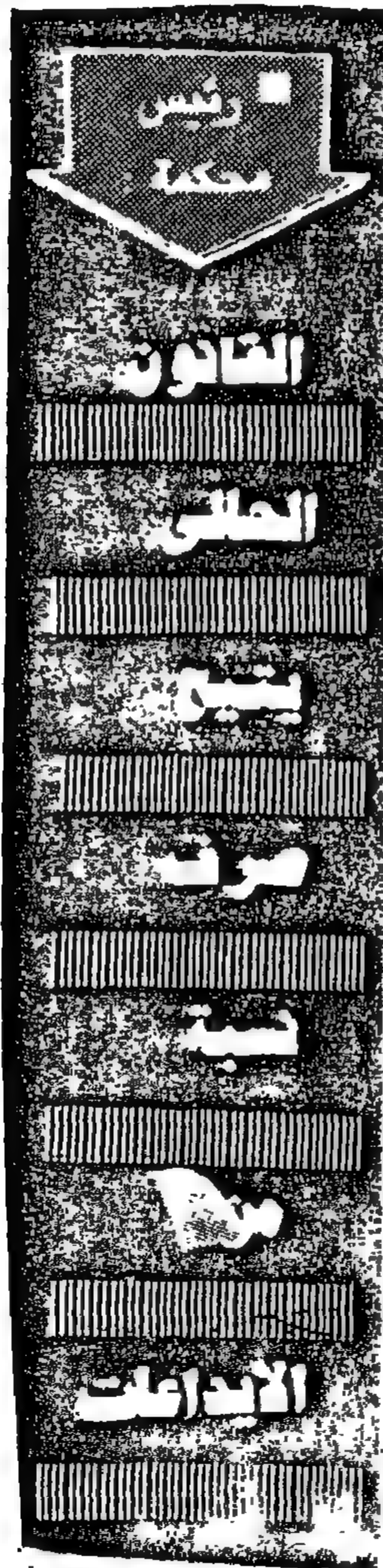
موافقة المتهم

يرى أحمد الخواجة نقيب المحامين ان القانون لا يسمح بصرف اية نسبة للمودعين وكذلك بالنسبة لقانون المدعى الاشتراكي الا برضاء الشخص المحجوزة المبالغ باسمه .. اما اذا حدث وقامت الادارة بالتصرف في المال المحجوز عليه وحصل المحجوز على امواله بالبراءة فكيف ستكون الراء .. ؟؟
يضيف الخواجة ان المادة ٢٠٨ بحالتها الراهنة تجيز للنيابة متى قدرت ذلك فلتحصل على اذن من المتهم بالصرف لصغار المودعين .. واذا كان القصد من التحفظ بمقتضى النص هو رفع يد المتهم عن امواله حتى يتم الحكم في الدعوى ضمانا لما يحكم به عليه من عقوبة الغرامة او الرد فانه يجب الانتظار حتى صدور هذا الحكم وساعتها يصدر حكم للمودعين بكيفية حصولهم على اموالهم .

يشير نقيب المحامين الى خطأ ارتكبه كثير من المودعين حيث اقاموا دعاوى قضائية امام محكمة الجنح (شيكات بدون رصيد) بينما كان الافضل قيامهم برفع دعوى مدنية امام محكمة عادية يطالبون فيها بقيمة الشيك وخلال ثلاثة ايام سوف تحكم له المحكمة بقيمة الشيك ويحصل على ابداعاته ..

ترى الدكتورة فوزية عبد الستار استاذ القانون بكلية الحقوق جامعة القاهرة ان المادة ٢٠٨ ليس لها دخل بالمودعين وشركات توظيف الاموال لانها خاصة بجرائم الاختلاس وقد يتصرف المتهم في امواله المحجوزة - بعد قرار النائب العام بصرف نسبة معينة او السماح للمتهم بالتصرف في امواله - ببيعها للغير وقد يكون بيعا صوريا .
تضيف انه يمكن التصرف في الاموال المحجوزة بالتصرف في جزء منها لصالح المودعين كحل وسط وعدم انتظار صدور الحكم النهائي .

وعن الراى القائل بالاتجاه الى المحكمة العادية لصرف قيمة الشيكات تؤكد انه راى سليم وهو الطريق الوحيد ولكنه مسدود لان الاموال محجوز عليها ولا يمكن الصرف لدائن او مجموعة دائنين دون اخرين .





المصدر: الأصحاح ٢

للتشريع والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٦ مارس ١٩٩٠

خبراء القانون يردون على استفسارات المودعين □ □ الدائن في درجة أفضل من المودع في

حالة رد الأموال

واشترط المشرع أن تظهر هذه القائمة للمركز المالي جميع الموجودات والالتزامات في تاريخ العمل بالقانون وأن تصبح القائمة ومرفقاتها عن بيانات محددة مع إيضاح أسس التقييم لكل عنصر من عناصر الموجودات والالتزامات وأية تعديلات أجريت عليها.

واقصد المشرع من ذلك الوقوف على المركز المالي الحقيقي للشركات القائمة بما يكفل تحديد جديتها فيما قامت به من مشروعات وبيان مصير الأموال التي سبق وأن قامت بتجميعها وما تبقى منها في أية صورة وبأية عملة والأرصدة لدى البنوك بالداخل والخارج، وأرصدة الديون المستحقة للغير بذات العملة، والأصول الخفية وذلك لتقدير نسب وعلاقة الأموال المجمعة والتي تم تشغيلها وما يمثلها من أصول الشركة من ديون والتزامات ولعل هذا الالتزام بأعداد قائمة المركز المالي هو أهم ما يتوقف عليه رأى وقرار الهيئة العامة لسوق المال في السماح للشركات القائمة بالاستمرار في نشاطها في مجال تلقي الأموال. وذلك أنه ليس المهم لهذه الموافقة مجرد إعلان وإخطار الهيئة بموافقة الشركة بالخضوع وتوفيق الأوضاع بل الأهم هو أن يتضمن الإخطار هذه القائمة التفصيلية للمركز المالي وخلال

□ مع اقتراب انتهاء المهلة التي حددها القانون ١٤٩ لعام ١٩٨٨ بالنسبة للشركات التي لن توفق أوضاعها من حيث قيامها برد الأموال في موعد انتهاء ٩ يونيو القادم. ومع الكثير من الإجراءات التي بدأت تتخذها بعض الشركات من حيث الضغط على المودعين سواء بتحويلهم إلى مساهمين أو ببيعها جزءاً من الأصول مقابل ودائعهم بصورة لا تخلو من غبن فظيع، أو بمطالبتها إياهم بالتنازل عن أجزاء من ودائعهم والحصول على الأجزاء الباقية في صورة بضائع أو مساهمات.

لأننا ما زلنا نتلقى استفسارات المودعين وصرخاتهم لتوضيح الموقف القانوني لهذه الشركات وما تلجأ إليه من إجراءات لا تخلو في ظاهرها من شكل من الاشكال القانونية إلا أنه في باطنها غبن بالحقوق لا يتكره العقل، أيضاً يستفسرون عن مصير ودائعهم بعد أن وقعوا على بعض الإجراءات سواء الخاصة بالتنازل أو بالمساهمة ويسألون عن موقف سوق المال، وعن أسباب تحويل بعض الشركات للمدعى الاشتراكي وعن المدة التي قد تتطلبها إجراءات التقاضي وقسمة الغرامات.. ماذا يفعلون وهم يمثلون نصف مليون مواطن لكل منهم أسرة متعددة الأفراد ودائرة تعاملات أكبر ليضئاعف رقم المتضررين ليشمل مئات أكثر من المجتمع. نحن مع هؤلاء نسال للوصول للرأى القانوني المحيّد

تحقيق: نجلاء ذكرى

اثنين من المحاسبين القانونيين من مكاتب المحاسبة والمراجعة الوطنية ممن تتوالى فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مهنة المحاسبة والمراجعة الوطنية، يعينهم ويحدد مكلفاتهم الجهاز المركزي للمحاسبة.

و مع كل تطور في قضية توظيف الأموال تفتح الصفحة الاقتصادية الحوار حول الجديد من الاستفسارات والردود عليها ونتوجه باستفساراتنا للدكتورة سميحة القليوبى وكيلة كلية حقوق جامعة القاهرة وأستاذة القانون التجارى وكان السؤال الأول حول المركز القانوني للشركات التي تم تحويلها للمدعى الاشتراكي أو النيابة العامة والقانون الذى تخضع له ؟

□ تقول الدكتورة سميحة القليوبى : أعطى المشرع في القانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ في شأن شركات تلقي الأموال سلطات واسعة لهيئة سوق المال وذلك بقصد حماية أصحاب المدخرات في هذا النوع من الشركات بالاضافة الى حماية الاقتصاد القومي.

ولعل أهم صور هذه الرقابة ما نص عليه المشرع في المادة (٢/٦) من هذا القانون حيث تلزم الشركات القائمة والعاملة في مجال تلقي الأموال لاستثمارها بأعداد قائمة بالمركز المالي للشركة وتقرير عنه يقدم الى الهيئة العامة لسوق المال ومرفق بالخطأ المنصوص عليه بالفقرة الأولى من ذات المادة واشترط المشرع أن يكون هذا المركز والتقرير عنه معتمدين من



المصدر : الإصدار

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المدة المحددة.

كما نظم القانون إجراءات توقيع الأوضاع للشركات الراغبة في ذلك والتزامات الشركات غير الراغبة في التوقيع. بالنسبة للشركات الراغبة منحها المشرع مدة علم من تاريخ العمل باللائحة في توقيع أوضاعها (مادة ١٧ من القانون) وعلى هذه الشركات إصدار صكوك استثمار مقابل المبالغ التي تلقتها. أما بالنسبة للشركات غير الراغبة فعليها رد جميع المبالغ خلال سنتين من تاريخ العمل بالقانون. وإن تعد الشركة برنامجا لرد جميع ما تلقت من أموال ويعلن هذا البرنامج إلى الهيئة وينشر في صحيفتين.

والآن بعد هذه القواعد التي تلزم بها الشركات ماذا لو لم تلتزم بها؟ الذي حدث أن الهيئة العامة لسوق المال تقوم بتحويل هذه الشركات إلى النيابة العامة للتحقيق تمهيدا للمحاكمة وتطبيق الجزاءات المنصوص عليها بالقانون.

ول هذه الحالة تقوم النيابة العامة بالتحقيق وعند الانتهاء منه تقدم المتهمين إلى المحكمة مع التزام هؤلاء وبالتضامن عند تعددهم برد جميع الأموال.

على أن هذا الطريق كما هو واضح طويل والإجراءات تأخذ عادة تحقيقات موسعة تشمل كل من تعامل مع هذه الشركات بسوء نية، وهي تصرفات متشعبة يصعب ألبيت فيها خلال فترة قليلة.

والذي يحدث عادة أن يلجأ أصحاب الودائع إلى تقديم بلاغات إلى عدة جهات لعل أهمها جهاز المدعي العام الاشتراكي لما له من أثر في نفوس المودعين اعتقادا بأنه يرد الأموال اليهم بأسرع وقت، ويملك من الوسائل القانونية ما يمكنه من تسوية المنازعات تلقائيا لإجراءات المحاكمات الطويلة. وثقة بأن أصحاب هذه الشركات يخشون المثل أمام هذا الجهاز.. ولعلنا لم نحول معظم أصحاب الشركات التي لم تلتزم بأحكام قانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨، إلى المدعي الاشتراكي والنيابة العامة

ويحاول كل منهما اتخا الوسائل الممكنة في سبيل المحافظة على أصول الشركات حفاظا على أموال المودعين. وخصصت النيابة العامة نيابة متخصصة لهذه المخالفات والجرائم ويحاول المحامي العام الأول لها اتخا الحلول العملية بروية وثقة للحفاظ على أموال المودعين دون الاكتفاء بمجرد التحقيق والإحالة إلى المحكمة المختصة.

السدائن أولا

□ □ هناك نقاط لم يشر إليها القانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ وهي هل يتساوى الدائنون مع أصحاب الودائع عند تقسيم مقابل أصول شركات تلقي الأموال أم هل يفضل الدائنون على المودعين؟

□ تقول الدكتورة سميرة القليوبي وكيلة كلية الحقوق: «طلالما يتضمن قانون ١٤٦ حكما معينا تنطبق القواعد العامة باعتبار دائن الشركة (كمن قلم بتوريد مواد أولية لها أو باعها عقارا باخر) في درجة أفضل من المودع وذلك على أسس أن أصحاب الودائع يشاركون في مشروعات الشركة بالرّيح والخسارة، والقول بغير ذلك يجعل أصحاب الودائع في حكم الدائنين أي المقرضين دون مشاركة في الأرباح والخسائر وهو التكييف الذي رفضه المشرع في قانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ حيث ألزم الشركات برد جميع الأموال التي سبق وأن تلقتها من المودعين كما نص المشرع في ذات القانون بالنسبة لأصحاب صكوك الاستثمار أن من حلقهم عند نصيب الشركة الضيائية على أصحاب الأسهم.. وإذا كن التصنيف للمودع أنه بمثابة مقرض بفائدة متغيرة وأن نيته انصرفت إلى الحصول على رأسماله كاملا أيا كانت نتيجة مشاركته لهذه الشركات من خسائر أو أرباح وذلك بصرف النظر عما كتب من أوراق بينهما إذ العبرة بما يقصده طرفا التعاقد ونيتهما.. على أن ذلك لا يمنع أن تكون نية المودع واضحة في المشاركة في الأرباح والخسائر وفي هذه الحالة عليه معرفة حقيقة أرباح وخسائر هذه الشركات ليتحدد على حلولها حلقه.



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٧ مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمة حب

● ● قال لي محاسب في شركة الشريف ان حوالي ٥٠٪ من المودعين قرروا الاستمرار مع الشركة .. وودائعهم تصل الى ٦٠٪ من مجموع الودائع .. وان المودعين الذين قرروا سحب وودائعهم من صغار المودعين .. وحاجتهم الى المال اكثر من حاجتهم للاستثمار والامتناع وان الشركة تستعد لصرف هذه الودائع على ٤ سنوات كما ينص القانون .. بمعدل ٤ اقساط كل سنة .

● ● وشاهدت حوالي ١٠٠ محاسب شاب يعملون في شركة الشريف لاعداد الصكوك .. وتلويحها على الكمبيوتر .. تمهيدا لتسليمها لاصحاب الودائع .. وكل صك معه ١٦ ايصالا .. يصرف الايصال كل ٣ شهور .. وامكانات الشريف المالية تسمح بذلك .. ولن يضطر الشريف الى بيع اي اصل او مصنع لتسديد الودائع .. بل انه يستعد لاعداد ميزانيات السنوات السابقة وصرف الارباح للمودعين .

● ● ورغم المواعيد الضيقة .. ورغم مفاجأة القانون .. الا ان شركات توظيف الاموال التي اعتمدت تسير بخطوات واسعة لارضاء المودعين من جهة .. ولتنفيذ بالي المشروعات من جهة اخرى .. فقد صدر القانون مثلا والشريف يبني مجموعة من المصانع .. وتوقفت السيولة .. وكان يمكن ان يتوقف بناء المصانع .. ولكن قدرة الشركة استطاعت ان تكمل البناء وان يبدأ الانتاج في هذه المصانع ويشارك الشريف حاليا بانتاجه في كل المعارض في خارج مصر .. كما استطاعت شركة السعد ان تحقق نفس النتائج .. خصوصا وان جانبها كبيرا من مصانع السعد تعمل فعلا .. وتكر دخلا يوميا .. وليست تحت الانشاء .

● ● ومن موقع رؤية المستقبل يمكن القول بان الذين قرروا الاستمرار مع الشريف والسعد سوف تتضاعف مدخراتهم .. لانهم تحولوا من مودعين الى شركاء .. وهم يشاركون في كل اصول هذه الشركات التي تتضاعف .. الا اذا كان في جعبة عباقرة الاقتصاد ضربة اخرى لهذه الشركات التي استقرت .. واستقر اصحاب الودائع فيها .

● ● ومع ذلك فان الشركات التي لم تعتمد وكانت تخشى من ضيق الوقت امامها لرد الودائع قد وجدت من المدعى الاشتراكي نفعها لاوضاعها .. فلو فرض عليها ان تتبع الاصول فوراً لاصبحت بملاييم .. واثرت ايضا على اسعار الاراضي والاصول في كل مصر .. والمدعى الاشتراكي يقيم القضية على انها رد لاموال تضمن حقوق المودعين .. فليس المهم ان تشق اصحاب هذه الشركات .. ولكن المهم ان تضمن حقوق المودعين ولذلك يساعد المدعى الاشتراكي في رد اموال المودعين .. ولا يعني ان يشق اصحاب الشركات .

● ● الا ان هناك بعض جهات الحكومة .. مازالت تتعامل مع هذه الشركات على انها مشبوهة .. وعلى ان اموالها حرام واصحابها حرامية .. وبعضهم يتصور ان المطلوب هو منجن اصحاب هذه الشركات وتخريب ممتلكاتهم حتى لو ضاعت مخزرات المودعين الغلابة !!

محمد الحيوان

المصدر: الأصحح



التاريخ: ٢٧ مارس ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



تواصل الصفحة الاقتصادية اليوم الرد على استفسارات المودعين التي لن تنتهي الا بحصولهم على اموالهم من شركات توظيف الاموال . خاصة مع القرب الملهة التي حددها القانون بالنسبة للشركات التي لن توفق اوضاعها وتنتهي في موعد اقضاء ٩ يونيو القادم . ومن اهم الاستفسارات التي تطرحها اليوم على الدكتور سميحة الطيوي .. هل يجوز للشركات التي حولت للنسبة العامة او المدعى الاشتراكي تغيير شكلها الى شركة اشخاص خاضعة للقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ او الى شركة تضامن قبل الوفاء بكل التزاماتها للمودعين .

ليس هناك إجبار على تحويل المودع

في شركات توظيف الأموال

الى مساهم والشركة ملزمة

برد قيمة ودائمه بالكامل

تحقيق :
نجلاء ذكرى



المصدر : المجلد ٢٠٠٠

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ مارس ١٩٩٠

والى خصوص المركز القانوني لهذه الشركات أثناء مرحلة التحقيق ايا كانت الجهة التي تباشره.. فهي من الناحية الواقعية (شركات تحت التصفية) تحت اشراف النيابة العامة وجهات التحقيق، وليس بمعرفة هيئة سوق المال... وتعين الجهة القائمة بالتحقيق اشخاصا لهم خبرة واسعة طيبة في ادارة هذه (الشركات تحت التصفية) بما يكفل لها الاستمرار قدر الغرض من التصفية او التصرف كلية في الاصول لصالح المودعين والدائنين وذلك تمهيدا لتحويل هذه الاصول الى نقود وتوزيعها قسمة غرماء بين الجميع. ويقصد بقسمة الغرماء توزيع ناتج التصفية بعد سداد الديون على جميع المودعين (بنسبة) قدر ودائعهم ويون تفرقة بين مودع وآخر وبصرف النظر عن المبلغ الذي قدمه لشركة تلقى الاموال. وهذه قاعدة قانونية اصولية لا يجوز مخالفتها ومن النظام العام وهي قاعدة المساواة بين الدائنين من مرتبة واحدة ولايجوز تمييز ما يطلق عليه صغار المودعين عن كبارهم والا كان هذا باطلا

اما في خصوص القانون الواجب التطبيق فهو فيما يتعلق بالجزاءات التي تطبق في حالة ثبوت الاتهام قبل اصحاب هذه الشركات فهو القانون ١٤٦ خاصة سلطة الممكن في الاعفاء من العقوبة اذا حصل رد الاموال قبل صدور حكم نهائي في الدعوى، بالاضافة الى احكام الاجراءات التحفظية المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية.

اما في خصوص التصفية.. اي بيع اصول الشركة والوفاء بالتزاماتها والمطلبة بحقوقها قبل الغير وسلطات القلم بالتصفية ومسئوليته واجره وتقسيم الموجودات ورد المبالغ فان هذه الشركات تخضع لاحكام التصفية الواردة بقانون الشركات ١٥٩ لعام ١٩٨١ والقانون المدني في المواد من ٥٣٢ الى ٥٣٧ وذلك باعتبار شركة تلقى الاموال في جوهرها شركة مساهمة ذات غرض خاص وبالتالي يطبق قانون الشركات باعتباره الشريعة العامة للشركات وذلك ما لم يتضمنه قانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ ولائحته نصوصا متميزة خاصة في مرحلة التصفية ورد الاموال.

هل يجوز للشركات التي حولت للنيابة العامة او المدعى الاشتراكي تغيير شكلها الى شركة اشخاص خاضعة لقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ او

الى شركة تضامن قبل الوفاء بكل التزاماتها للمودعين؟
□ ان اية شركة حولت للنيابة العامة او المدعى الاشتراكي لا يكون لها مطلقا (من النظام العام) ان تقوم بتغيير شكلها سواء الى شركة مساهمة او تضامن. وسبب ذلك بكل بساطة هو ان هذه الشركات يحظر عليها

التصرف في اصولها وممتلكاتها وحقوقها لدى الغير كما يحظر عليها المشاركة في اي مشروعات خلال فترة توفيق الاوضاع او رد الاموال الا بموافقة رئيس هيئة سوق المال ووفقا للقواعد التي يحددها لجمعية اموال المودعين (طبقا للمادة الاولى من الامر العسكري الثالث لعام ١٩٨٨) وقد حدد رئيس الوزراء الشركات الخاضعة لهذا الحظر.. ومن البديهي ان هيئة سوق المال لن توافق على تغيير شكل هذه الشركات الا بعد تطبيق احكام قانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ وبما يكفل حقوق اصحاب الودائع. □ ما هو دور هيئة سوق المال بالنسبة للشركات التي تم تحويلها للمدعى الاشتراكي او النيابة العامة؟ □ ان الهيئة مختصة بتنفيذ القانون ولائحته والابلاغ عن الشركات المخالفة لاحكامه الى النيابة العامة لاتخاذ ما يلزم من تحقيقات وإحالتها للمحاكمة. ويبدأ دور النيابة العامة والمدعى الاشتراكي من تحقيقات واتخاذ الاجراءات التحفظية لحماية حقوق اصحاب الودائع.. ثم بعد ذلك اتخاذ ما يلزم لتصفية الاصول تمهيدا لرد الاموال ولا شأن في هذا الهيئة سوق المال.

واذا فرض وثبتت براءة اصحاب هذه الشركات واظهروا رغبتهم في الاستمرار في ذات نشاط تلقى الاموال ولم يمكن حل الشركة وتصفيتها فعلى هذه الشركات اتخاذ ما يلزم من اجراءات قبل الهيئة مع مراعاة دائما حقوق اصحاب الودائع. واذا فرض وتم سداد الاموال وارادت الشركة الاستمرار في شكل شركة مساهمة فلها تشطب من سجل الهيئة اذا كانت قيدت به لتظل شركة مساهمة تقوم بالانشطة المحددة في غرض انشائها.

المشاركة على الشيوع □ ما قانونية تحويل المودع الى شريك موصى او شريك على الشيوع اذا كان شكل الشركة الاصل توصية بسيطة وذلك بالنسبة للشركات التي لم توافق اوضاعها؟

□ تقول سميرة القليوبي: هذه الشركات تخالف قانون ١٤٦ حيث انها لم تغير شكلها الى شركة مساهمة وقطعا هي محالة للتحقيق والمحاكمة وعليها رد اموال المودعين، وهي في سبيل ذلك تعرض عليهم التحول الى صفة شريك موصى او دائن بمبلغ معين او بتملك الاصول او جزء منها على الشيوع مع باقي المودعين او بعضهم. وذلك بقصد الحصول على توفيقاتهم بسداد مستحقاتهم وعدم الخضوع للجزاءات الجنائية المنصوص عليها في القانون.

وهذه العروض يجب ان يلتفت اليها المودع ويقوم بدراسة دراسة متأنية حيث لا شك ان محاولات الاغراء بتحويل صفة المودع فيها تخفيض للقيمة ما قدمه من مبالغ اذ عادة لا تمثل اصول هذه الشركات راسمها المعلن.

اما في خصوص المشاركة على الشيوع فهذا امر ايضا خطير.. حيث يصعب التفاوض بين عدد لا بأس به من المودعين اذا ما تملكوا عدة اصول على الشيوع.. اذ قد يتحول الخلاف ضد الشركة الى المودعين بعضهم البعض!! وقد يشرح اصحاب هذه الشركات للمودعين ان من مصلحتهم عدم التصرف في هذه الاصول حاليا لهبوط الاسعار وعدم توافر سيولة بالسوق.. قاصدة بذلك تمليكهم هذه الاصول على الشيوع ثم بيعها عند



المصدر : الأصـ ٢١

التاريخ : ٢٧ مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بالنسبة لأموال الزوجات والأولاد
القصر ضامنا لما عسى أن يقضى به من
رد المبلغ أو قيمة الأشياء محل
الجريمة أو تفويض المجنى عليهم
وذلك ما لم يثبت أن هذه الأموال إنما
ألت اليهم من غير مال المتهم .
لذا لم يتم رد الأموال نقداً لأن
الأصول المملوكة للشخص المعنوي
وهي الشركة ضامنة لحقوقهم
بالإضافة إلى حقوق الدائنين تجاه هذه
الأصول ولذا لأجراءات القانون
لضلع الدائنين والمودعين .

■ مد المهلة بتشريع

□ □ هل لأصحاب الشركات التي لم
يوافق على توقيع أوضاعها طلب مد
مهلة السداد ؟
□ لا بد من تشريع .

□ □ تتبع بعض الشركات أساليب
ملتوية لأجبار المودعين على التنازل
عن أجزاء من ودائعهم مقابل
الحصول على أجزاء في صورة نقدية
أو بضائع أو مساهمة . فما الحكم في
هذه العقود ؟ وما قانونية التراجع
فيها لمن أراد ذلك ؟

□ هذا امر وارد وسيكثر حالياً
للضغط على المودعين نظراً لقرب
انتهاء المدة المحددة لرد الأموال أو
الإحالة إلى المحكمة .. وذلك بقصد
الافلات من الجزاءات الجنائية
المشددة المنصوص عليها بالقانون
١٤٦ لعام ١٩٨٨ .

وعلى المودع التروي دائماً ودراسة
العروض المقدمة وعليه أن يوازن بين
هذه العروض وفقاً لظروفه وظروف
هذه الشركات وملاستها لأصحابها وقدر
بيع الأصول لفترة التنازل .. الخ إما
في خصوص مدى جواز تراجع المودع
بعد توقيع هذه مسالة يحكمها
القانون فإذا كان قد وقع بكامل رضائه
وأرادته الحرة الواعية فتوقيعه سليم
ولم يلزم له ، أما إذا حدث إكراه أو غبن
أو لم يكن متمتعاً بالأهلية القانونية
أو وقع في غلط فانه يستطيع استعمال
الحماية المقررة بالقانون المدني في هذا
الخصوص .. وقد يقع المودع فريسة
تدليس يرتفع إلى مرتبة جريمة
النصب وفي هذه الحالة تطبق أحكام
قانون العقوبات إذا توافرت أركان
هذه الجريمة أو غيرها كما في حالة
تحرير شيكات بدون رصيد
للمودعين .

الرغبة في ظل ظروف الفضل .
وهذا يحتاج إلى تان من المودع
وعليه أخذ رأي الخبرة في ذلك ومدى
إمكانية إدارة هذه الأصول أو إعادة
بيعها .. وعلى أية حال يوازن المودع
بين مصلحته في كل صورة من الصور
وإذا وقع المودع دون جبر أو تهديد
فهو تصرف سليم فنحننا
□ □ ما هي إجراءات دعوة المودعين
ليتحولوا إلى مساهمين في شركة
مساهمة خاضعة للقانون ١٥٩ لعام
١٩٨١ ؟

□ تلجأ بعض شركات تلقي الأموال
حالياً إلى وسائل متعددة تنهى بها
التزاماتها برد أموال المودعين لعدم
توافر السيولة من جانب وعدم
مطابقة الأصول لرأس المال المعلن
لشركة بالإضافة إلى قدر المبلغ
المجمعة .

ومن بين هذه الوسائل القيام
بتأسيس شركة مساهمة عادية
خاضعة للقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١
برأس مال متواضع ثم تقوم بزيادة
رأس المال بحصة عينية هي الأصول
التي أعلنت عنها في مراكزها المالية أو
التي اكتشفت من التحقيقات ،
وتحصل على توقيعات المودعين
بقبولهم المساهمة . ينصيب في رأس
المال يعادل قيمة هذه الأصول وهذا
يتم بموافقة جميع أصحاب الودائع
أو من يقبل بذلك . ونخشى في ذلك -
وهو امر وارد بل حقيقي - ألا تمثل
الأصول فيه الودائع . وبذلك
ينخفض قدر حصة المودع الذي ساهم
به في هذه الشركة .

وقد يقبل المودع يداعة بنقص قيمة
حصته بقدر ما يمثلها حقيقي من
أصول معتبداً ذلك مساهمة منه في
الخسائر .. أما من لا يقبل فتتزم
الشركة برد قيمة ودائعه بالكامل . مع
مراعاة دائماً أن الشركة لا تملك حرية
التصرف في أصولها إلا بعد موافقة
جميع المودعين وإلا تم إحالتها
للمحكمة المختصة بعد التحقيق .

□ □ ما مصير الثروات الخاصة التي
كونها أصحاب الشركات وعائلاتهم ؟
هل تفي بأموال المودعين أو هي
أصول للشركة أو أنها حقوق خاصة ؟
□ أن أصحاب هذه الشركات يلتزمون
بالتضامن وفي أموالهم الخاصة ، كما
يجوز للنائب العام اتخاذ الإجراءات
التحقيقية ليس فقط ضد هؤلاء بل



المصدر:الأحوار

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ:٩٨ مارس ١٩٩٠

كل يوم

كثر الجدل حول الشركات التي لم توفق أوضاعها وتقوم برز ما تلقت من المودعين .. وقد تقدم الدكتور شوقي السيد الخبير الاقتصادي إلى الصحف بمقترحات تستهدف مشاركة المودعين والشركات والأجهزة الحكومية والمجتمع لوضع حد لمعاناة أصحاب الأموال الضائعة ..

للأسف الشديد فقد عرض الدكتور شوقي السيد أسلوب الحل في شكل عقاب رادع يتحمل فيه المودع غراماً بنسبة ٢٥ % ولا يرى لماذا هذه النسبة بالذات واقتراحه بفرض الحراسة والتحفظ على أموال رؤساء الشركات وليس الريان علينا ببعيد فمزال المودعون بالشركة يعلنون - رغم سيطرة النيابة على الأصول المتاحة والتي قدرت بنسبة ١٢ % ، ومرت سنتان ولم يحصل مودع واحد على أي نسبة من هذه الأموال .. ومازالت الدولة تبحث عن حل لانتهاء المشكلة .. وترك الدكتور شوقي نسبة ٢٥ % تردها الدولة بعد أن تستولى على أصول هذه الشركات وتديرها لحسابها على أن تدفع للمودعين على راحتها وبما تراه في شكل صكوك على أجل . وأنا اعتقد أن الحكومة في غنى تماماً من الخوض في التجربة مرة أخرى فلا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ، وهي مازالت تعانى من مشكلة الريان .. وهنا أستطيع أن أقول أن جهاز المدعى الاشتراكي حتى الآن نجح بمستشاريه الذين يعملون ليل نهار محاولين الوصول إلى أفضل الحلول لصالح المودع وهو صاحب المصلحة الأولى من هذه المشكلة وكلنا أمل أن تنتهي المشكلة ليهدأ المودع وترتاح الدولة والشركات .

نجوى عويس



المصدر: الوفد

التاريخ: ٢٨ مارس ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٩ يونيو .. المستحيل

القادم أمام المودعين

شركات توظيف الأموال تساوم المودعين بشراء
سلع مرتفعة الأسعار مقابل رد أموالهم

المودعون يستنجدون بالمدعى الاشتراكي

من الأسعار الفخائية للأصول

أصحاب الشركات يؤكدون رد أموال جميع المودعين

قبل الموعد المحدد

مأساة شركات توظيف الأموال لم زالت مستمرة ، بل زادت حدتها في الفترة الأخيرة ومع اقتراب يوم ٩ يونيو القادم الموعد المحدد لرد أموال المودعين في شركات توظيف الأموال التي لم توفق أوضاعها . فبعد التحقيقات التي أجراها جهاز المدعى العام الاشتراكي مع ست شركات لم توفق أوضاعها أعلن أصحاب أكبر شركتين منهما استعدادهما لرد أموال المودعين قبل الموعد المحدد الذي حددته قانون تلقى الأموال ولائحته التنفيذية . وكان هذا الإعلان بادرة أمل وحيدة لانتهاء معاناة المودعين بهذه الشركات منذ إصدار قانون تلقى الأموال عام ٨٨ . وعدم حصولهم على أي مبلغ منها بعد أن أوقف العمل بهذه الشركات .



المصدر : **الوفد**

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٠

والمصر المجهول الذي ينتظر أموالهم التي تجرعوا المر والعذاب في سبيلها في ظل الأزمة الاقتصادية الرامنة التي تمر بها البلاد من زيادة البطالة وتعمل الشعب وارتفاع المديونية الخارجية

وغول الاسعار والتضخم الذي يلتهم المرتبات والاجور، والكساد الذي أصاب السوق المصرية منذ عدة سنوات وانخفاض القوة الشرائية للجنيه المصري ولن نقاش أيضا دور الحكومة في نمو

اخطبوط هذه الشركات وعجزها عن حماية أموال المودعين والتدخل في الوقت المناسب، وترك هذه الشركات لمدة ١٠ سنوات ثم تتدخل بعد هذه المدة بفلتون لم يفعل شيئا للمودعين بعد مرور علمين من إصداره وحتى الآن.

٩ يونيو والمستحيل

والسؤال الآن هل ستمكن شركات توظيف الاموال التي لم توفى اوضاعها من رد جميع اموال المودعين قبل هذا الموعد؟ هذا السؤال صعب الاجابة عليه

خاصة بعد الاحداث التي جرت مؤخرا على خلال الايام الماضية واجه المودعون مشكلة خطيرة لم تتنبه لها الاجهزة المسئولة، تتمثل في مغالاة بعض شركات توظيف الاموال في قيمة اصولها العينية التي تقوم ببيعها للمودعين مقابل اموالهم، خاصة صفار المودعين، الذين تبدأ ابداعاتهم من ٥٠٠ جنية وحتى ٥ الاف جنية مما يمثل تهديدا صريحا لاموالهم بعد العذاب الذي شاهده منذ اصدار قانون تلقى الاموال.

٤ الاف جنية ثمن متر ارض على قائمة اصول احدى شركات توظيف الاموال وهي شركة الهدى مصر

تحقيق :

محمد طلبه

التي تباع للمودعين مقابل اموالهم بالشركة ارض بالمعدى قيمتها ٩ ملايين و ٥٠٠ الف جنية ويبلغ ثمن متر ارض بها ٤ الاف جنية !! بالاضافة الى ارض ٦ اكتوبر ٣ ملايين و ٥٠٠ الف جنية، وارض اللواء ٤ ملايين و ٦٠٠ الف جنية وارض المهندسين ٢ مليون و ١٠٠ الف

جنيه وارض بركاش ٤ ملايين و ١٠٠ الف جنية، ومجموعة مغسل مليون ونصف وارض بالعجمي ٥٠ الف جنية، ومخازن للفلال ٨٥٠ الف جنية، ومحل بقالة ثمنه مليون جنية !! كما تضم القائمة المعروضة للبيع شركة للتجارة والتوكيلات ١٥ مليون جنية وشركة للمقاولات ٣ ملايين و ٥٠٠ الف جنية وشركة للدعاية والاعلان ٦ ملايين و ٥٠٠ الف جنية، وشركة

لانتاج اللحوم المجهزة ٣٠ مليون جنية وشركة للاستثمارات العقارية والسياحية قيمتها ١٧ مليون جنية وشركة للصناعة الغذائية ١٤ مليون و ٤٠٠ الف جنية، ومصنع معلبات ٩ ملايين جنية وشركة للاغذية والمكرونة ١٦ مليون جنية وشركة للتبريد والاعذية ١٧ مليون جنية ومحطة للابكار ٣ ملايين جنية ومصنع للبرفلة الحديد ٢٠ مليون جنية وشركة طيران ١٣ مليون جنية، وغيرها من الاستثمارات في المشروعات والاصول الثابتة يبلغ مجموعها ٢٤١ مليون و ٣١٦ الف جنية واسعر هذه الشركات والاصول مغالى فيها، حيث ان بعضها لم يبدأ العمل بالفعل ولم يبدأ الانتاج، كما ان بعض المصانع غير مجهزة باللات ومعدات، ولا تساوى المبلغ المعلن لبيعها.

المكرونة او الصلصة

وفي لقاء مع المودعين بالشركة قال عمر سيد زين الدين عملت بالسعودية سنة ونصفا ووضعت اموالي في الشركة منذ علم ٨٨، ولكنني لم احصل على اى ارباح منذ الايداع، وعندما طلبت استرداد اموالي اخبروني بتحويلها الى جنيهات مصرية بدلا من قيمتها بالدولار وعرضوا على شراء مكرونة او صلصة بجزء منها والدخول كشريك بالجزء الباقي (شريك موصى)، وعندما استفسرت عن امكانية شراء ارض وجدت اسعارها خيالية وسادخل شريكا مع ١٧٠ فردا.

اما سعيد سيد محمد فقد وضع ١٦ الف جنية في شركتي الهدى مصر وبدر للاستثمار ويقول انني لمت ببيع نصف

لدا ان ورقته عن ابنى ووضعت اموالي في هذه الشركات على اساس الانتفاع بعلمها خاصة بعد خروجي على المعاش، ولم احصل عليها او على سلع مقابلها حتى الان وقد عرضوا على شراء بضائع بنصف المبلغ، وشراء اسهم بالنصف الآخر ولكنني رفضت واقدمت بشكوى لجهاز

المدعى العام الاشتراكي

تقول مدام محمد يحيى : انني وضعت ٥ الاف جنية في شركة بدر للاستثمار ومنذ فترة اتصلوا بي واخبروني بانني لكي اتحصل على اموالي يجب على شراء بضائع بنصف المبلغ وبالفعل اشتريت ٤ مراوح كهربائية !! وطقمين صينى، واولجت

بارتفاع اسعار هذه الاشياء عن سعر السوق كما اشتريت مجموعة من البطاطين رغم عدم حاجتى لها، ولكنني اضطررت خوفا من ضياع اموالي، اما نصف المبلغ الاخر فلربحه متوقفة ولا اعرف مصيره.

وتقدم سعيد سيد محمد الى مكتب

المدعى الاشتراكي يشكوى ضد شركتي الهدى وبدر حيث دفع فيها ١٥ الف جنية، بعد ان عرضت عليه شركة الهدى شراء جينة بيضاء بالفى جنية !! ويصرخ سعيد سيد، ماذا افعل بكل هذه الكمية انني لست بتاجر؟ اما شركة بدر فقد عرضوا على شراء بضاعة، وعندما ذهبت وجدتها قديمة ورفضت شرائها.

ويوضح رشدى المغربيل ان شركات توظيف الاموال التي لم توفى اوضاعها لا يوجد لديها برنامج واضح لرد الاموال، كما تقوم بعض الشركات بالتصرف في اصول الشركة لصالح كبار المودعين مخالفة بذلك قانون تلقى الاموال وقد تقدمت بشكوى للمدعى الاشتراكي لعدم حصولي على حقوقى وانتظر التحقيق فيها.

معظم الاصول غير مقيمة محاسبيا هذا يؤكد محمود امين مودع بالحدى الشركات ويضيف ان الشركات تقوم بتحديد الاسعار دون رقابة بدليل وصول ثمن متر ارض الى ٤ الاف جنية، ومع هذه الاسعار فلين نصيب صفار المودعين الذين لا يستطيعون شراء هذه الاصول. ● ويؤكد محمود سامى عبد الحميد انه لن يتبقى اى اصل يسلم لجهاز المدعى الاشتراكي بعد ٩ يونيو القادم، فالشركات حريصة على التصرف وبيع معظم اصولها باسعارها العالية قبل هذا التاريخ، لذلك نطلب تدخل جهاز المدعى الاشتراكي ورقابة عمليات بيع هذه الاصول وتقييم اسعارها الحقيقية عند بيعها للمودعين.

اصحاب الشركات يتكرونها

وعلى الطرف الاخر وجدنا (اصحاب شركات الاموال) يتكرونها ارتفاع الاسعار بل ان بعضهم يدعى ان اسعار اصوله اقل من سعرها في السوق !! كما يؤكدون ان الشركات سترد جميع الاموال قبل ٩ يونيو القادم، وهذا الكلام يتناقض مع مايقوله المودعون فقد اعلن محمود طالحون صاحب شركة بدر للاستثمار ان جميع اموال المودعين سترد قبل نهاية شهر رمضان وان الشركة قامت برد ٥٢٪ من اموال المودعين واقرب بلن جميع المودعين سيتسلمون حقوقهم، وقال ان الحكومة رفضت طلب مستثمر كويتى

اعلان عن استعادته دفع ٤٠ مليون دولار من حقوق المودعين قتلير شراء بعض اصول الشركة ولاادى لحالا رفض ممثل هيئة سوق المال في هيئة الاستثمار هذا

الاقتراح !!، اما عن اسعار الاصول فهي اقل من اسعار السوق !! فقد باعت الشركة مجموعة من الفيلات السكنية المروشة بالفردية بسعر ١٢٠ الف جنية، في حين

تبيعها المحافظة ب ١١٧ الف جنية والتسليم بعد ٦ اشهر دون فرش، الذى يبلغ قيمته في الفيلات التي باعتها الشركة ٣٠ الف جنية، ونحيطر لبيع الاصول لانه



المصدر: الوقف

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٨ مارس ١٩٩٠

لا توجد السيولة الكافية لرد جميع الاموال
للشركة لتوظيف الاموال والاستثمار .
واى بنك يتعرض لهزة كبيرة في حالة طلب
جميع المودعين سحب اموالهم وفي حالة
عدم حصول اى فرد على حقوقه قبل ٩
يونيو القادم سيتمك مايتبقى من اصول .
اما شكوى المودعين بجهل المدعى
الاشتراكي فهي شيء طبيعي !! فلننا
لنستطيع ارضاء ٢٠ الف مودع مرة
واحدة وهناك ٢٠٠ او ٤٠٠ شكوى من
المودعين الذين يريدون اموالهم في صورة
نقدية .

الهدى مصر ترد ١٠٠ مليون !!

واكد عاصم ابو حسين شقيق صاحب
شركة الهدى مصر ان هناك مجالا للاختيل
بين السلع والمشروعات المعروضة امام
المودعين . ونعني ماقله المودعون الذين
تقدموا بشكوى لجهل المدعى العام
الاشتراكي . واكد ان الشركة ردت خلال
الاربعة يوما الماضية ١٠٠ مليون جنيه
وان اصول الشركة تبلغ قيمتها السوقية
٤٠٠ مليون جنيه في حين تبلغ اموال
المودعين ٣٦٠ مليون . وان الشركة تعمل
جاهدة على رد اموال المودعين قبل ٩ يونيو
القادم وهي المهلة المحددة لرد الاموال .
كما تقوم الشركة برد اموال المودعين حتى
الف جنيه نقدا وحاليا يتم رد اموال ٧٠٠
مودع من فئة الـ ٥٠٠ جنيه .
اما الطرف الثالث في القضية وهو جهل
المدعى العام الاشتراكي فقد اعلن في
تصريحات نشرتها «الوقد» ان الجهل
يتابع بجدية رد اموال المودعين واكد
المستشار عبد المعز ابراهيم مدير مكتب
التحقيقات عدم ورود شكوى من المودعين
بشان المغالاة في الاسعار (رغم ان ارقام
الشكوى تحتفظ بها «الوقد») .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بلا مشاكل

قال لي الحاج عبداللطيف الشريف .. صاحب شركات الشريف .. أنه سيقتفي من تسليم الصكوك لجميع المودعين .. خلال الشهر القادم .. كما أنه سيتم صرف قيمة الصك الأول لكل المودعين خلال نفس الشهر ..

وقال لي الحاج عبداللطيف الشريف .. أن هناك مجموعة ضخمة من المحاسبين تعمل منذ شهر أو شهرين لمراجعة الحسابات حتى يتم ذلك وأن هذه الحسابات تراجع بالكمبيوتر .. حتى لا يحدث فيها أخطاء ..

وقال أنه يريد أن ينظم الناس إلى أن كل أموالهم ستصرف لهم في المواعيد المحددة .. بل وقبل المواعيد المحددة حتى يحس الجميع بالأطمئنان ..

والحقيقة كما قلت أن شركات الشريف هي من الشركات الجادة في الاستثمار وأنها لم تلم بمشروعات وهمية ولا مشروعات هزيلة وإنما قامت بمشروعات حقيقية .. يعمل فيها أكثر من ٢٥٠٠ عامل مما يدل على جدية هذا العمل .. وأن أموال المودعين لم تنفق هنا وهناك على أشياء مظهرية أو إعلانات بلا داع .. بل أنفق كل قرش منها في موضعه ..

ولعل صناعة البلاستيك وحدها .. وما تنتجه وما هو مطروح في الأسواق .. يكفي لهذا .. فضلا عن الصناعات الأخرى المتكاملة مثل صناعة لمبات النيون وغيرها من الصناعات التي يتم تصميمها على أساس أنها لا تحتاج إلى خامات من الخارج .. بحيث يصنع الزجاج والأسلاك .. وكل ما يلزم الإنتاج من الخامات المحلية ..

ولقد كنا منذ وقت قريب نستورد الأدوات المنزلية المصنوعة من البلاستيك .. والكراسي المصنوعة من البلاستيك وغير ذلك من الخارج .. كنا نستورده من تركيا وإيطاليا واليونان وأجيانا من فرنسا .. ولكننا الآن لم نعد نستورد شيئا من منتجات البلاستيك المنزلية لأن هذه

الأشياء كلها توافرت من الإنتاج المحلي ..

وهذا بلا شك مساهمة في الاقتصاد القومي .. بأن حافظنا على العملات الصعبة التي كنا ننفقها في هذا المجال .. يضاف إلى ذلك أننا لم نفعل هذا وتوجد أزمات في السوق .. بل إن كل الاحتياجات متوافرة بشكل جيد وبأسعار معتدلة ..

ونحن حين نريد أن نقيم صناعة فلان لنا أن نبحث عما نستورده .. ثم نقيم صناعة توفر ما يتم استيراده .. وفي نفس الوقت لا تجعل المستهلك يحس بأي نقص .. فهذا هو الأساس لتعبر الأزمة الاقتصادية التي نعيشها ..

ولقد نجحنا في ذلك في الفترة الأخيرة وأصبح عدد كبير من السلع التي يتم استيرادها تنتج محليا .. ولكن بقي أن هذه السلع تعتمد على مكوناتها من الخارج .. وهذه هي الخطوة الثانية وهي الاعتماد على الخامات المحلية لتصبح الصناعة كاملة ..

أحمد زين



المصدر : الوقف

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٠

الوقف تكشف قصة لقاء الشيخ الشعراوي والدكتور شاهين باحمد الريان في سجن طرة

مذكرة تفصيلية من لجنة

المصالحة

حل القضية أمام النائب

العام

من الخارج وبان يتم تشغيل مصانع الشركة بالكامل بتمويل من عملاء الريان بالخارج.. وتكشف «الوقف» حقيقة كشوف البركة.. وبيان شامل بممتلكات الريان

باحمد الريان في سجن طرة في الاسبوع الماضي واستمر اللقاء اكثر من ثلاث ساعات.. عرض الريان خلالها تصورا كاملا لحل القضية.

و«الوقف» تنفرد بنشر نص المذكرة التي تقدم بها فضيلة الشيخ محمد متولي الشعراوي والدكتور عبدالصبور شاهين للنائب العام، للخروج من ازمة قضية الريان بعد انقضاء عامين على بدايتها دون الوصول الى حل لمشكلة المودعين.. وكان الشيطان قد التقيا

تقدم فضيلة الشيخ محمد متولي الشعراوي والدكتور عبدالصبور شاهين بمذكرة «لنائب العام» للخروج من ازمة قضية الريان بعد انقضاء عامين على بدايتها دون الوصول الى حل لمشكلة المودعين.. وكان الشيطان قد التقيا



المصدر: الوفد

التاريخ: ٢٩ مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحقيق:

محمد اسماعيل

حقيقة كشوف البركة

مسلطات
الريان
الداخل
نقطة
أموال
الموعين
ولماذا
سحب
الريان
اعترافه
على
المسؤولين؟

ويكن الحكومة تحسني
الرأي
لهم العام



المصدر: الوقف

التاريخ: ٢٩ مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في بداية شهر مايو القادم تدخل قضية الريان بداية عامها الثالث - وما زالت دموع المودعين تتساقط - ومعها الدعا والدعوات..

وعلى الجانب الآخر - لم يكف احمد الريان عن الاستغاثه من وراء القضبان للمسؤولين عن طريق الصحف - وطلب بالافراج عنه لتسديد مستحقات الناس.. وظل يصرخ انه الوحيد الذي يستطيع الحل.. ويعرف ادارة ممتلكاته.. وعندما يش من الاستجابة - افضى على اهل بيته خلال زيارتهم له: بأنه يريد الانتحار ولكنه يخاف الله.. ويخشى الكفر.. ولذلك طلب زيارة فضيلة الشيخ الشعراوي.. ود. عبدالصبور شاهين.. وكان كاتب هذه السطور حلقة الوصل في ترتيب اللقاءات والزيارة التي تمت اخيرا للريان.. والتي استهدفت ايجاد حل للقضية - بعيدا عن الاجراءات الروتينية واستخدام افراد العضلات - باعتبار ان فضيلة الشيخ الشعراوي من اهل الثقة.. والدكتور عبدالصبور شاهين على اتصال بالريان لنفس الهدف.. وتمت الزيارة كمحولة شعبية.. ووساطة بين الدولة والريان..

وفي حين طلب الريان زيارة الشيخ الشعراوي.. فلن فضيلته رفض الزيارة في البداية خوفا من تكرار ملحد في بداية ازمة الريان حيث ذهب احمد الريان لفضيلة الشيخ الشعراوي في منزله بالحسين.. وتم الاتفاق على عودة الاموال من الخارج.. ورفض فضيلة الشيخ توكيلا من الريان لفضيلته.. على ان يكون التوكيل لرئيس هيئة سوق المال او لوزير الاقتصاد.. وحرر الريان التوكيل الا ان النية كانت مبيتة.. ولم تلتزم الدولة براءى الشيخ الشعراوي.. واستخدمت اسلوب زكى بدر في معالجة المشكلة.. واخيرا فشلت الحكومة في معالجة القضية.. فلو اعترفوا بان اصول الريان تغطي اموال المودعين وزيادة كما هو الواقع - لتسائل الراى العام: ولماذا كانت القضية من البداية؟! واذا استمرت على ما نحن فيه.. فان الراى العام ايضا يصرخ اين اموال المودعين؟! ولذلك كمحولة اخيرة رفض الشيخ الشعراوي التدخل في موضوع الريان الا بقاء على دعوة من المسؤولين لضمان جدية الصلح.. وتمت الاتصالات وتحرك الشيوخ لفضيلة الشيخ الشعراوي.. والدكتور عبدالصبور شاهين.. واستمر اللقاء ثلاث ساعات بأحد المكاتب المعدة بسجن طرة على انفراد.

محاولة لاجهاض الصلح

ورغم التفلؤلات التي ظهرت من هذه الزيارة.. ووجود تجلوب من النيابة - والنائب العام - الا ان هناك محاولة لاجهاض محاولات المشايخ لحل قضية الريان وديا - وهي نفس الاصليع التي اجهضت محاولة الشيخ الاولى - ونحن نتهم صراحة المسؤولين في هيئة سوق المال.

قل فضيلة الشيخ الشعراوي لاحمد الريان متفعلا: والله الذي لا اله الا هو انتي جاهز لوضع نفسى في السجن بدلا منك!! ويلرب لو كنت غير صادق في قسمي دعنى مكنته!!

ولذلك تضمن تقرير فضيلة الشيخ الشعراوي والدكتور عبدالصبور شاهين هذا العرض.. وضع نفسيهما في السجن بدلا من الريان لتركة حتى يستعيد للناس اموالهم!!

ولكن لماذا يحوى التقرير المقدم للنائب العام المستشار جمال شومان؟!

نص التقرير

السيد المستشار النائب العام ذهبتا لزيارة السيد / احمد توفيق عبد الفتاح «الريان» في سجن طرة يوم الخميس ١٩٩٠/٣/٢٢ وقضينا معه قريبا من ثلاث ساعات، وكان اهم مايشغلنا هو قضية رد اموال المودعين، والحفاظ على حقوقهم، وهو الامر الذي يشغل الدولة ايضا، بل ونظن انه يشغل كذلك احمد توفيق.

وحاصل المناقشة التي خضناها معه يتلخص في عدة نقاط:

● أولا: ان للشركة وجودا خارجيا يتمثل في علاقات مع جهات راسمالية كثيرة، سبق لها التعامل مع «الريان»، ولها كذلك مشروعات سابقة في مشروعات تجارية، داخل العالم العربي وخارجه، في السعودية، وفي قطر، وفي الكويت، وفي امريكا، من خلال شركة هيوستون، وشركة «اى - اف - هاتون»، ولان اجلنا ايضا.

ثانيا: ان الاموال التي حولت الى الخارج يمكن ان تكون قد تالشت في ايدي المضربين، ولاسيما بعد ايقاف نشاط الشركة، واذا كان شيء منها مازال باقيا فهو مجموعة من القيم الراسمالية في بعض الاراضى والمشروعات الاستثمارية التي تديرها شركة هيوستون، «بوب ووك»، ولم نصل الى العلم بوجود اموال سائلة للشركة بالخارج، اما لعدمها واما لعدم العلم بها.

ثالثا: ان الوضع الراهن للشركة يجعل صورتها مجمدة، لوجود رئيسها في السجن، وهو مالىق ظلالا من الريبة والتوجس على علاقاتها الخارجية مع الافراد والمؤسسات السابقة، والتي لا بد ان يكون لها دور في حل المشكلة.

رابعا: ان تجدد الشركة على الوضع الراهن ان يحرك قضية المودعين، وهذه هي الخسرة الحقيقية التي تؤثر في صميم الشارح المصرى الى جانب الخسرة المالية الكبرى، ولا بد من تحريك الموقف بالاسلوب الذى يعود بالخير على هؤلاء الضحايا، لقد مر علمان على المودعين تعرضوا خلالهما لكوارث وفواجع لا يمكن

حصرها ولا تصورها، وقد ان الاوان لوضع حد لهذا العذاب عن طريق الشروع في حل المشكلة طبقا لتصور عادل يرمى حقوق هؤلاء المواطنين التعساء خامسا: واذا كان من العدل ان يعتبر احمد توفيق عبدالفتاح واسرته مسئولين عن حقوق المودعين، فمن العدل ايضا ان يمكن هؤلاء من التحرك لاداء هذه الحقوق، وان يفتحوا ولو حرية مقيدة.

جمال شومان.. النائب العام

اذا تعذر اطلاق سراحهم نهائيا، حتى يستأنفوا العمل طبقا للخطه التي تقترحها في هذه الرسالة، وهي كما يل:

١- تعهد احمد توفيق لنا بأنه يحتاج الى مدة ستة اشهر يدخل خلالها الى البلاد مليونى مائة مليون جنيه، تبدأ بخمسة وعشرين مليوناً في الشهر الاول، «اى في بحر ثلاثين يوما»، وهي كلفة لتشغيل محلات الذهب ومنافذه التجارية.

٢- وتعهد بان يتم تشغيل كل مصنع الشركة خلال الشهور الستة، اعتمادا على بقية المبلغ المذكور، وهي خمسة وسبعون مليوناً، وبحيث لا تمتد يده للمال المتحفظ عليه، بل انه سوف يعمل باستثمار خارجي يحصل عليه من الافراد والمؤسسات الذين سبق لهم التعامل مع الشركة، وهم مستعدون للمساعدة في انهاضها لتسديد حقوق المودعين، وهذا المبلغ في ذاته ليس بغير في الوضع الراهن للشركة.

٣- لا بد من فتح باب الاتفاق والتسوية بين الشركة والمودعين، كما حدث في شركات اخرى عن طريق السماح للشركة بالتصرف في الاصول غير المنتجة، كالاراضى والشقق، والمنقولات، وذلك لتخفيض عدد المودعين اصحاب الحقوق المعلقة، وحتى يصل عددهم الى ادنى حد ممكن، واذا كان لدى الشركة من اراضى البناء مايقارب ثلاثة ملايين متر مربع، فان ذلك وحده سوف يحقق الكثير في هذا المجال.

سادسا: ويبقى سؤال عن الضمانات التي يمكن ان تقدم في مقابل الافراج المؤقت عن احمد توفيق واسرته وحتى لا يكون هناك احتمال للهروب مثلا الى خارج البلاد؟ والجواب: ان للدولة وسائلها في توفير هذه الضمانات، وليس مطلوبا في هذه المرحلة الخلاق ملك القضايا المتظورة امام المحكمة، بل تبقى الملفات ملفوحة، والافراج مؤقتا.



المصدر : المسرة

١٩٩٠ مارس

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

باعتباره فترة اختبار للنوايا، ودفعاً للجهود المبذولة لحل المشكلة.

سليماً: ومن المرجو أن تقدم الدولة مساندتها للشركة بتسيير الإجراءات واستخراج ومنح التراخيص وتذليل عقبات الروتين، ودفع المؤسسات المدنية لشركات الريان إلى تسديد ديونها، وهي عشرات الملايين، ولا سيما المؤسسات الصحفية.

إننا نؤمن إيماناً راسخاً بجدوى هذا التصور باعتباره في أقل درجاته تحريكا للركود الذي هيمن على جو الأزمة، حتى خلق مائة وخمسة

وسبعين ألف أسرة «أو أكثر من مليون مواطن، هم صميم المجتمع المصري، ولو كان مطلوباً توفير ضمانات أكثر فأننا - كلنا - نعرض أنفسنا لنسجن في مكان أحمد توفيق، في فترة إطلاق سراحه، حتى تستقر الأمور وتنتهي هذه المأساة.

السيد المستشار إننا نتقدم بهذا التقرير، وما تضمنه من تصور لحل هذه الأزمة الطاحنة، التي لم يواجه مجتمعنا الراهن أخطر منها على مصر الأسرة المصرية وبناتها راجين أن تصل كلماته إلى ضمير القرار، فتجعله قراراً حاسماً يستأصل المعاناة، وينهي هذه المأساة التي هزت قلوب الناس، وسحقت مشاعرهم.

والله من وراء القصد، يسدد خطاكم، ويؤيدكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

توقيع
محمد متولى الشعراوى
د. عبدالصبور شاهين

«حقيقة كشوف البركة»

وإذا كان الناس مازالوا يريدون القصص والروايات.. والحكايات عن كشوف البركة.. ويضربون أخماساً في أسداس عن الأسماء والشخصيات التي تضمنتها كشوف البركة.. فإن مثل هذه الكشوف لم ولن تظهر.. لأن بها بعض الأسماء التي مازالت تشغل منصباً حساساً.. لا قبل عنه أنه حصل على ٤٥٠ ألف جنيه من الريان.. وبالطبع بدون مستندات.. وحصل على شقتين بأحد

أبراج الريان بأسماء بنته ثم تنازل عنها لأحد المحامين خشية الفضائح - وقد شهد بذلك الريان في التحقيقات وبيع السعداوى مدير مكتب الريان - وعلمت أن أحد المحامين - ذهب إلى الريان في السجن

واخذ عليه القرار كتابياً بسحب اعترافه عن المسئول الكبير مقابل الإفراج عنه.. ولم يحدث بالطبع تنفيذ هذا الوعد.. وشرب الريان المقلب.. ومازال صليحنا ينعم بالمال الحرام... والمنصب الذي كتم على أنفسنا منه!!

أما سيادة الوزير السابق فقل إنه كان يحمل شحنة الريان الكبير المحملة بالمجوهرات والتحف الثمينة للخارج.. كنوع ولون من النشاط التجارى لحساب الريان.. وترى أن الإعلانات التي كانت تصدر بالانجليزية «لو الفرنسية» في الصحف عن وجود شقق وفيلات في جنيف كانت عن طريقه.. وأنه يمتلك قطعة أرض في جنيف قيمتها ١٠ ملايين جنيه وله حسابات سرية في الخارج ومن واقع ملف الدعوى - وتقرير المخابرات العامة.

سحب التصريحات!!

تأتى بعد ذلك حقيقة ممتلكات الريان - وهي هل تكفى لرد حقوق المودعين أم لا؟ ونحن نقول قبل الإجابة على هذا السؤال أن الريان أوقع حكومة الدكتور عاطف صدقي في ورطة.. لا يعرفون المخرج منها.. ولذلك عندما يصرح رئيس الوزراء بخبر عن الريان

فإنه يتراجع فيه.. كان أول تصريح لرئيس مجلس الوزراء حول هذا الموضوع منذ بضعة أشهر قال فيه بالنعش: «أن موقف الريان ليس بالسوء الذي كنا نتوقعه، وما لبث أن تراجع عن هذا التصريح عندما علم بره فعل الرأي العام. حيث استراح الناس على أموالهم المودعة لدى الريان - وكان المطلوب من الحكومة أن تثير الرعب والخوف وتنتشر القلق لدى المودعين - وهذا أمر غريب من حكومة المفروض فيها أنها جاءت لخدمة الشعب - فلذا بها تقوم بالعكس!!

ويبقى السؤال الأخير.. هل أصول الريان تكفى لسداد أموال المودعين!!

والإجابة على سؤال مدير مشروعات الريان الذي عينته الحكومة: قل بالحرف أن الشركات التي تدار.. والمقررات والممتلكات تكفى.. فالمشروعات التي تعمل حالياً بالرغم من عدم السماح بتحديث الآلات أو تطوير الإنتاج فيها نتيجة لرفض هيئة سوق المال - بالرغم من ذلك فإن هذه الشركات قد حققت ٢ مليون جنيه أرباحاً - ويمكن خلال ٣ سنوات رده أموال المودعين - ملحوظة تبلغ الديون طبقاً للدعوى الرسمية ١٥٠٠ مليون جنيه وأجمالي قيمة الأصول فقط ١٤٠٠ مليون

جنيه، أما عادل الوسيلى محلى الريان.. فيقدم كشفاً بأصول الريان من واقع حصر هيئة سوق المال وإدارة التحفظ بنجيلة الأموال العامة، الكشف ملء بالارقام.. والممتلكات والتي تصلح لتدعيم الاقتصاد المصرى.. ولك حالة الركود التي تعيشها البلاد منذ أزمة الريان حتى الآن.

نصف مليون فدان بأمريكا

يقول معنوح الوسيلى أن ممتلكات الريان في الخارج ليست سيولة مالية.. بل عبارة عن شركات لا يمكن تقدير أصولها.. والمعترف بها من الريان شخصياً مزرعة على مساحة نصف مليون فدان بتكساس «أمريكا» يتم فيها زراعة الذرة الصفراء والمحاصيل التقليدية - وكان في إمكان الدولة الاستفادة من هذه المزرعة في محصول القمح للمساهمة في سد الفجوة الغذائية.

واسأل معنوح الوسيلى عن حكاية الثلاثة ملايين متر مربع المدونة ببيان أصحاب الفضيلة فيقول:

ممتلكات الريان تنقسم إلى خمسة أقسام:

أولاً: أراضى للبناء وهي عبارة عن ٣ ملايين متر موزعة في المناطق المختلفة بالمحافظات ٥٢ فداناً بمدينة السلام مساحتها بالمتر ٢٣٣٦٦٠٠ مزرودة بالمرفق سعر المتر ١٨٠ جنيه (٤٢,٥ مليون جنيه) ٨٠ ألف م بالمحيرات المرة بلفيف «الاسماعيلية» قيمتها ٤٦,٥ مليون جنيه. والباقى في المناطق الآتية: كينج مريوط - العاشر من رمضان - العجمى ١٠٠٠ فدان - مدينة نصر - المقطم - حدائق الاهرام - بالهرم جيزة - حلوان - النوبارية - «رماد» مصر الاسكندرية - الهرم بجوار اندريا - ش الهرم بجوار محطة الريان - وكوكى برك - ووسط البلد - بشارع سليمان باشا - كورنيش المعادى - أرض بطريق مصر الاسكندرية الصحراوى وقد قدرت هذه الأرض بحوالى ٤٢٠ مليون جنيه قابلة للزيادة وليس للنقصان على أساس متوسط سعر المتر ١٤٠٠ جنيه.

ثانياً: مشروعات سكنية جاهزة للتسليم:

يمتلك الريان مجموعة أبراج سكنية وإدارية جاهزة للتسليم وهي:

● برج الريان الإدارى بالهرم على مساحات للسكن والأعمال التجارية ٧ ملايين جنيه، والمساحات الإدارية ٤,٥ مليون جنيه

● برج الريان بالميرغنى مساحات تجارية ٢٠٠ مليون جنيه،

● أبراج فاطمة رابدى مساحات تجارية ٢٠٠ مليون، - مساحة سكنية ٥٠ مليون



المصدر : المصدر

التاريخ : ١٩٩٠ مارس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتتميز هذه المنشآت بأنها تتناسب
العصر وتقع في مواقع ممتازة وبها خطوط
انتاج جيدة مجهزة بمخزن ومعظمها
يتميز بانتاج جيد وكفى انها رغم هذه
الظروف قد حققت ٢ مليون جنيه ارباح..

السيولة في البنوك

ويبقى في موضوع السيولة المالية
المجتمعة في البنوك - ورغم سريتها في هيئة
سوق المال - وادارة التحفظ الا ان الرقم
يتراوح بين ٣٥ مليوناً الى ١٢٠ مليون
جنيه.. هذا ولم تشر الممتلكات الى
الذهب.. ونظن ان رصيده يتعدى بضعة
ملايين.. ولم يتم تقييم حصر الممتلكات
الموجودة بالخارج وعليها عند احمد
الريان ذاته.. فلذا كانت الحكومة قامت
بفرد عضلاتها امام الريان ودخلت في نور
لوى النزاع.. فان الذي خسر في النهاية
هم المودعون.. الذين تولى منهم البعض
لشدة الصدمة.. وسوف يتحمل اوزارهم
المستول عن هذه المسألة

وفي النهاية هل تصفى الحكومة شركات
الريان ام تمثل لشداء العقل وتفرج عن
الريان بالشروط التي تونها فضيلة الشيخ
محمد متولى الشعراوى.. والدكتور
عبدالمصبور شاهين - حتى يعيد للناس
إيمانهم

إن العناد من الكفر.. وحلجة الناس
والسوق المحل لهذه الأموال في حلجة إلى
قرار عادل ليس فيه بطل منتصر ومهزوم
قرار شجاع يعيد إلى الناس راحة البال -
وان يلك أن الحكومة انهزمت - بل سوف
نصلق جميعا مقترجين لو مودعين
لصاحب القرار.

جنيه
● برج الريان بالمعدى ٤ ملايين - برج
الريان بالدقي ٣,٥ مليون مساحه تجارية
ونصف مليون جنيه للمساحه السكنية.
● برج الريان رمسيس مساحات تجارية
٨,٥ مليون جنيه - مساحات ادارية ١٢
مليون جنيه
● برج الريان بالمهندسين (٢ مليون
للتجاري والاسكان)
● وحدات سكنية بالجيزة نصف مليون
جنيه
● وحدات سكنية بالسبلتس - الهرم جيزة،
نصف مليون جنيه
● بالإضافة الى الوحدات السكنية
باسيوط واسوان والإسكندرية - مساحات
ادارية، وبورفؤاد.
وتبلغ الوحدات السكنية والابراج بما
قيمتها ٧٦ مليون جنيه - علما بأن هذه
الابراج جاهزة تسليم مفتاح
ثالثا: اراض زراعية.. يوجد مزارع
للريان عبارة عن اراض مزروعة قيمتها ٢٥
مليون جنيه.
رابعا: الفيلات والقصور: وهي عبارة
عن ١٩ فيلا مساحات واسعة - تجهيزات
ممتازة بمواقع نفرة، وفي احياء راقية -
تتراوح اسعارها بالإضافة الى ٥ قصور

حوالى ٢٤٥ مليون جنيه وحيث منها
فيلات كبيرة على مساحات واسعة من
٤٠٠٠ م الى ٨٠٠٠ م، وتقع هذه القصور
بمصر الجديدة - عين شمس - الدقي -
المنيل - المعادى.. بالإضافة الى مقر الشركة
- والمشاركات. يضاف الى ذلك قيام الشركة
بالمشاركة في مزارع اسماك دواجن -
مصانع - بنوك - شركات فنارتق قيمتها ٤
ملايين جنيه.

خامسا: المشروعات الحيوية: وهي
المشروعات التي تعمل.. وبعض
المشروعات معطلة وهي عبارة عن:
● مصنع الريان للطوب الاسمنتي، مصنع
البلاط مصنع المفروشات والملابس
المطرزة، مصنع لحوم الريان، مصنع
اعلاف الريان من المخلفات، مجزر الريان

للدهان، مجزر الريان للطيور، ورش الريان
المركزية للمصناعات الحديدية، مصنع
الريان للمتطلبات الصناعية، مصنع الريان
للارضيات، اسطول الريان للنقل بكل
انواعه، محطات الريان للنقل بأنواعه،
مصنع بلاستيك الريان، مطبعة الريان.



المصدر : ٢١

التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ مصدر قضائي :

النيابة لا تملك إخلاء سبيل احمد الريان

اصطحبها الى مكتب النائب العام وعرفنا هناك ان الاجراءات القانونية تحول دون اخلاء سبيل احمد الريان خاصة وان نقطة البداية اصلا خاطئة حيث ان المبلغ المطلوب استعادته ١٠٠ مليون جنيه فاذا اضفنا اليه الاصول الخاصة بشركات الريان والتي تقرب من ٢٠٠ مليون جنيه فان تلك لا تمثل « خمس » المبلغ المطلوب سداذه للمودعين (١,٨ مليار جنيه) واذلك تصبح المحاولة عديمة الجدوى ومستحيل تنفيذها فضلا عن ان القضية برمتها منظورة امام محكمة الجنائيات وهي صاحبة الحق في اصدار حكمها وكيفية صرف اموال المودعين .

صرح مصدر قضائي مسئول بان هناك استحالة لاخلاء سبيل احمد الريان حيث انه يقضى فترة عقوبة مدتها ١٠ سنوات وطعن فيها بالنقض والطعن لا يوقف التنفيذ . وسلطة النيابة لا تخولها إخلاء سبيله او الافراج عنه .

كذلك الوضع بالنسبة لشقيقه محمد الذي يقضى فترة عقوبة لمدة سنتين في قضية امن دولة جزئية « بيع » اطنان فول خارج التسعيرة » .

وقال المصدر ان قيام الاستاذين الجليلين فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى والدكتور عبدالصبور شاهين بمساعييهما قد كان ذلك عن طريق احد رؤساء النيابة الذى



المصدر: **الوفد**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٠ مارس ١٩٩٠

رابطه لضحايا توظيف الأموال

كارثة ضياع مدخرات وأموال ملايين المواطنين في شركات توظيف الأموال خاصة الريل، قد انزلت بضحاياها الدح الاضرار المالية والمعنوية والادبية. وبغض النظر عن المسئوليات التي تلقى احينا على عاتق الحكومة او الضحايا انفسهم. الا انه تبقى المعاناة والعوز الذي يريخ تحته ملايين المواطنين منذ سنتين، بعد أن اومتهم الحكومة انها سوف تتدخل لصالحهم ويقصد رد أموالهم، ولكن ظهرت الحقيقة فاضحة بوجه قبيح، فلا أموال ولا عوائد لقد مات من مات حسرة، وشل من شل كمداء، والآن ينبغي على كل الشرفاء والضحايا انفسهم المساهمة في انشاء رابطه او جمعية تقوم برعاية ضحايا هذه الشركات من جميع النواحي القانونية والانسانية، لانقاذ ما يمكن انقاذه.

ومن ثم فلنننى ادعو كل ضحايا شركات توظيف الاموال للالتفاف معا لتكوين جمعية او رابطه.

واننى مستعد للتعاون معهم في سبيل انشاء هذه الجمعية، وتدعو كبار المسئولين والشرفاء حتى من غير الضحايا التعاون معنا لتتولى ادارة هذه الجمعية والله ولى الصابرين.

دكتور محمد أنور عبدالسلام



المصدر : الاصرام

التاريخ : ٣١ مارس ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢٥ % عائدًا لصكوك التمويل وضع ضمانات لمخدرات المواطنين قبل التصريح للشركات بإصدار الصكوك

تقرر أن يكون الحد الأقصى لعائد صكوك التمويل التي تصدرها الشركات المساهمة في القطاعات الثلاثة العلم والنقل والاستثمار ٢٥ % سنوياً ويبقى هذا العائد من الضرائب في حدود سعر الفائدة التي يمنحها البنك المركزي على الودائع لأجل توازي أجل الصكوك وذلك إذا تحقق شرطان : الأول أن تكون أسهم الشركة المصدرة للصكوك مقيمة ببورصة سوق الأوراق المالية والنقدي طرح تلك الصكوك للاكتتاب العلم ويخضع العائد للضريبة بمواقع ٣٢ % في حالة تخلف أحد الشرطين .

وتم وضع ضمانات لمخدرات المواطنين قبل التصريح للشركات بإصدار صكوك ، في مقدمتها أن تتولى هيئة سوق المال مراجعة ميزانية الشركة للتأكد من سلامة موقفها من الناحيتين المالية والاقتصادية وإمكانية تحقيقها للعائد الذي سيقدم لحامل الصكوك ويكون من حق الهيئة تعديل نسبة العائد التي تعلن الشركة عن تقديمه للجماهير إذا تبين أن هذا العائد لا يتناسب مع حجم الأرباح التي من المتوقع أن تحققها الشركة .

وعلم عادل البنداري مندوب الأهرام أن مصلحة الضرائب وافقت على الحد الأقصى لعائد الصكوك بشرط إخضاعه للضرائب وأكد الدكتور حسن فح النور رئيس هيئة سوق المال أن المعاملة الضريبية للصكوك سيكون لها دور كبير في نجاح الإدارة الجديدة في تجميع المدخرات وتنشيط سوق المال . كما علم المندوب أن هناك بعض الشركات المتعثرة تقوم حالياً بأعداد دراسات خاصة لإصدار صكوك تمويل كوسيلة لعلاج الخلل في هيكلها التمويلية .

ويحدد مجلس إدارة الشركة القيمة الاسمية لصك التمويل بحيث لا تقل عن ١٠ جنيهات ولا تزيد على ألف جنيه أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية ويشترط ألا تزيد قيمة الصكوك المصدرة على صافي أصول الشركة حسبما يحدده مراقب الحسابات ولها آخر ميزانية وافقت عليها الجمعية العمومية للشركة . وفي حالة إصدار صكوك تمويل قابلة للتحويل إلى أسهم فيجب ألا تتجاوز قيمة هذه الصكوك بالإضافة إلى قيمة أسهم الشركة في قيمة رأس المال المرخص به .



المصدر : مسألو

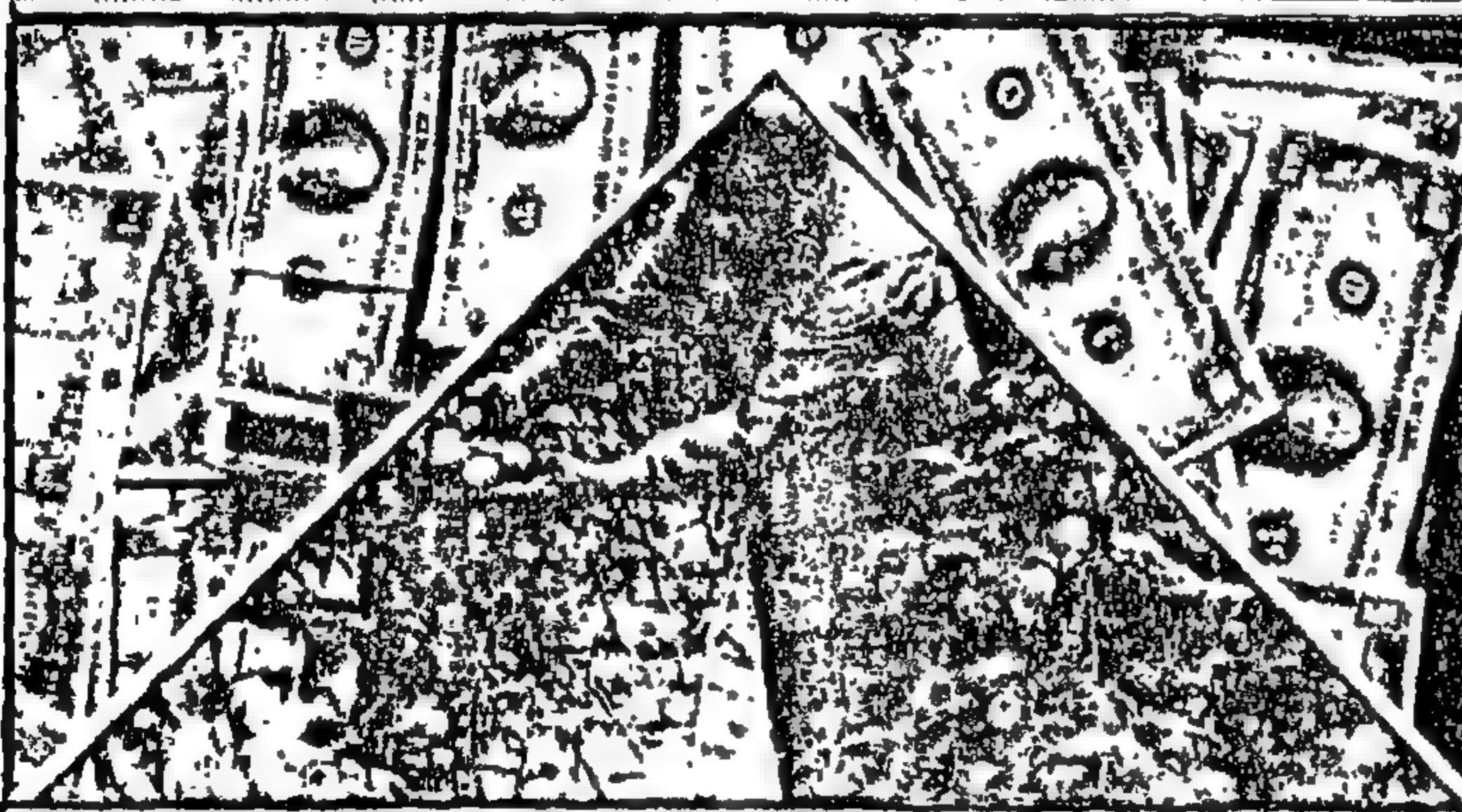
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ أيلول ١٩٩٠

المودعون يستردون أموالهم

فوق وبأمانة ومكرونة

اتهامات عديدة موجهة
لأصحاب شركات توظيف
الأموال ينصدي لها الآن جهاز
المدعي العام الاشتراكي أثناء
عملية رد أموال ٧٢ ألف و ٧٥٨
مودعا وضعوا تحت وصية العمر
في سبع شركات أحالتها هيئة
سوق المال للجهاز لتحقيق منها
لرفض توفيق أوضاعها



الرجوع بالتراضي وعلى المودعين المضربين الأرض حتى يرضوا القادوم

حتى ٩ - ٦ - ١٩٩٠ واستبعدنا مسألة تحويل المودع إلى مساهم لأنها تتعلق بقانون الشركات المساهمة ١٥٩ لسنة ٨١، ومن هذا المنطلق أيضا لم يصدر المدعي الاشتراكي قراراً بمنع أصحاب هذه الشركات من التصرف في أموالهم العقارية والمنقولة وإدارتها، وإنما أصدر أمراً بمنعهم فقط من السفر، وحول ما يتعرض له المودعون من

سيؤدي إلى انهيار هذه الأصول وبيعها بثمن بخس يقل كثيرا عن قيمتها الحقيقية وبالتالي يعود هذا الأثر السييء على المودعين. ويضيف مدير التحقيقات بالجهاز أنه أمام ذلك تم عرض هذه التساؤلات على المستشار عبد السلام حامد المدعي العام الاشتراكي الذي رأى أنه يتعين أن يفسح المجال لأصحاب هذه الشركات باستعمال حقهم القانوني

من بين الاتهامات التلاعب بالمودعين أثناء عملية الرد، وتعرضهم لعمليات نصب من أصحاب هذه الشركات، وقيام بعضهم بشراء البضائع والسلع التي انتهت مدة صلاحيتها، وبيعها للمودعين بأضعاف سعرها.. واتهامات أخرى كثيرة.

في البداية يقول المستشار عبد المعز أحمد مدير التحقيقات بجهاز المدعي الاشتراكي: بدأ جهاز المدعي العام الاشتراكي التحقيقات مع سبع شركات لتوظيف الأموال أحالتها إليه الهيئة العامة لسوق المال، وهي شركات بدر للاستثمار والهدى مصر للاستثمار ومجموعة شركات الحجارة وسلطان للاستثمار ونيوكاسرو للخدمات المتطورة، والزهاء للإعلام العربي، ومكتب المهندس محمد المراكشي. وجاء في خطاب الهيئة العامة لسوق المال أن هذه الشركات السابقة تم رفض توفيق أوضاعها طبقاً لأحكام القانون ١٤٦ لسنة ٨٨. وبدأ الجهاز بسؤال مندوبي الهيئة العامة لسوق المال في كل شركة على حدة باعتبار أنها الجهة المبلغة ثم سأل بعد ذلك المحاسبين القانونيين المعيّنين من الجهاز المركزي للمحاسبات والذين اعتمدوا المراكز المالية لهذه الشركات بتاريخ ١٠ - ٨٨ - ٦.

وسأل الجهاز بعد ذلك أصحاب هذه الشركات والمستولين عن إدارتها وأبدوا جميعاً استعدادهم لرد جميع أموال المودعين وأن كانوا أيضاً تضرروا من ضيق المهلة المحددة في القانون والتي تنتهي في ٩ - ٦ - ١٩٩٠ بمقولة أن عرض أصول هذه الشركات للبيع في السوق دفعة واحدة مع عدم وجود سيولة نقدية في السوق



المصدر : مساهمة

التاريخ : ١٢١٠ هـ / ١٩٩٠ م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحقيق

سهام عبدالعال

معاملة سيئة من اصحاب الشركات منها استهانة بحقوقهم خاصة اصحاب الشركات الذين يرددون ان المدعى الاشتراكي لن يفعل لهم شيئا بعد انتهاء المدة يقول المستشار عبدالعز احمد ان عملية الرد تسير كالاتي :

- ان كان الرد نقدا فهذا لا يتطلب تدخل جهاز المدعى الاشتراكي وتتم بين اصحاب الشركات والمودعين ومن قبل التاكيد من جدية الرد فان المودع يتم سؤاله بالجهاز ويقدم للمستشار المحقق الشيك الذي حصل عليه لاثباته بالتحقيق او يقر بأنه تقاضى المبلغ نقدا .

وعلى سبيل المثال تقوم شركة الهدى مصر - وهي الشركة التي تكثر الشكوى فيها بإحضار شيكات المودعين خاصة بصغار المودعين - لان توجيهات المستشار عبدالسلام حامد ان يتم الرد لصغار المودعين نقدا ويتم تسليمها بمعرفة مندوب الشركة الموجود بالجهاز .

- اما الرد العيني فان كان يحتاج الى عقد من العقود فان مندوب الشركة يحضر للجهاز - ومع العقد ومع المودعين الذين سيتم الرد إليهم ويتم سؤال مندوب الشركة والمودعين وإثبات العقد بالأوراق .

ومسألة سوء المعاملة لا دخل لجهاز المدعى الاشتراكي بها ولا يتدخل فيها الجهاز لان الشركات عملا بالمادة ١٨ من القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ تتمتع بالمهلة المحددة حتى ٩ - ١٩٩٠ .

الاشتراكي ليقول : انه بالنسبة للموقف الآن لعملية رد اموال المودعين وشكاوى المودعين من سوء المعاملة لاصحاب الشركات أقول انه قد ورد إلى الجهاز خطاب من شركة الهدى مصر يوضح سير عملية رد الاموال للمودعين بالشركة وقد اطلعت « مايو » على الخطاب فكان به .

ان جدول رد اموال المودعين لدى الشركة والمقدم لهيئة سوق المال في ٢٣ - ١١ - ١٩٨٩ يوضح ان المبالغ التي تعهدت الشركة بردها في شهري فبراير ومارس سنة ١٩٩٠ تعادل ٦١ مليون جنيه من ٣٠٦ ملايين جنيه وان المبالغ التي تم ردها فعلا للمستثمرين لدى الشركة حتى يوم ١٣ - ٣ - ١٩٩٠ تبلغ ٩٥ مليون جنيه وبذلك تكون الشركة قد فاقت معدلات الرد التي تعهدت بها بنسبة ٥٥,٥ % وقد قامت الشركة بتنفيذ برنامج الرد فعليا في ١ - ٢ - ١٩٩٠ .

● وتراوحت آراء المودعين بين غاضب من عملية رد الاموال في صورة سلع وبضائع تمثل في البامية ومرة الدجاج والصلصة بالدولار كما تقول احدي المودعات انها وضعت ٤٠ ألف دولار بإحدى الشركات وتعرض عليها الآن الشركة البامية والفول المدمس بحجة انها لا ترد نقدا الا لصغار المودعين .

ومودع آخر يقول : انه تقابل مع صاحب شركة ليتفاهم معه في رد أمواله بموافقة جهاز المدعى الاشتراكي إلا أن صاحب الشركة رفض أن يعطيه ٨ آلاف جنيه جملة إبداعاته نقدا وقال له إن جهاز المدعى الاشتراكي لن يفعل له شيء .

كيف يترك جهاز المدعى الاشتراكي وهو الجهة المشرفة على رد اموال المودعين بهذه الشركات أن يقوم اصحاب الشركات بشراء البضائع والسلع غير الصالحة للاستعمال وانتهت مدة صلاحيتها وبيعها باثمان مضاعفة للمودعين ؟

يجيب المستشار عبد المعز احمد عن هذا السؤال بأن عملية الرد العيني تتم بالرضا الكامل بين الشركات والمودعين والمودع الذي لاتناسبه البضائع المعروضة عليه أن يترى حتى انتهاء المدة المحدودة قانونا .

وبعد انتهاء المدة سيعرض موقف كل شركة على حدة على المستشار عبد السلام حامد المدعى الاشتراكي ليقرر قيمة القرار الذي سيتخذ على سبيل المثال قامت شركة سلطان احدي الشركات المحالة للتحقيق برد جميع المبالغ للمودعين وقيمتها مليون و ٣٥٠ ألف جنيه ، وتم هذا الرد في فترة زمنية قياسية اسبوعين وتم قبل انتهاء المهلة ودون تقيد بالبرنامج الزمني .

اما إذا انتهت المدة وبعض الشركات لم تسدد جميع التزاماتها لجميع المودعين فطبقا للقانون فان جريمة (جنائية) ستقع عقوبتها السجن من ٣ - ١٥ سنة وغرامة لاتقل عن مائة ألف جنيه ويحكم على الجاني برد الاموال بالإضافة إلى ان الجهاز سيتخذ اجراءاته بالتحفظ وعرض الامر على محكمة القيم .

● وجميع اصول الشركات التي تخضع لتحقيقات المدعى الاشتراكي كافية لسداد جميع اموال المودعين بها ولكن المشكلة تنحصر في عدم وجود سيولة نقدية

وينتقل الحديث إلى المستشار محمود الشربيني مساعد المدعى

أموال مصر شريكتها موظف الاموال ونصحتها قلنا بالرغم من مثلث
السلطات الحكومية وغير الحكومية عن هذا الخطوط الذي امتلكه
مجلس الشعب المصري ونهش مخابراته واحل الاف الاسر الى حالة
الصحة | وسقط هذا الدرع قلنا طالما لم يعمل الباحثون على ذلك
بمصر هذه الظاهرة الخطيرة
أحد الباحثين المصريين الجادين هو الاستاذ محسن فتحي عبد
المنعم بانهار المرفى للبحاسبات والباحث الاقتصادي بمجلس
البحر المصرية الحكومية قام بدراسة ميدانية مع مثلث المومنين
المحترفين خرج منها مؤشرات وتوصيات عامة

دراسة ميدانية مثيرة عن شركات

توظيف الأموال

سألت أخصائي النفس والفن

المصري إلى شرك الشركات

وکیف وقع فی فخ

الأربع الكبيـرة !

مخصصا و ١٨ بنك تنمية زراعية
يزيد على ذلك وهو الاهم ما تتبسم
به البنوك من ضمان من خلال
التزامها باحكام قانون البنوك
الذى يلزمها بايداع نسبة ٤٥ ٪
من ائتمه ودائعها لدى البنك

الأموال أن تجتنب ودائع جزء هام
من المدخزين في وقت قبلي لقد
استطاعت هذه الشركات أن تدخل
في منافسة قوية مع الجهاز المصرفي
رغم ما يتمتع به الأخير من كبر
الحجم إذ يبلغ عدد البنوك
العاملة بمصر ٩٨ بنكا تتميز
بالانتشار الواسع إذ لديها ١١٨٨
فرعا منتشرة في كافة أنحاء البلاد
إضافة للتنوع الواضح في طبيعة
خدمات هذه البنوك فهي تشمل ٤٤
بنكا تجاريا و ١١ بنكا استثماريا و
٢٢ فرعا لبنوك اجنبية و ٢١ بنكا

يقول الباحث محسن فتحى فى الوقت الذى توجد فيه وفرة فى مخدرات القطاع العائلى فان هناك أزمة فى السيولة اللازمة لتمويل مشروعات الاستثمار تعكس تسرب جزء هام من المخدرات من الاوعية الاسخارية المصرفية الى قنوات اخرى خارج الجهاز المصرفى كالتعامل فى سوق المال غير الرسمية المتمثلة فى شركات توظيف الاموال او فى ايداع الاموال لدى بنوك اجنبية فى الخارج .
وقد استطاعت شركات توظيف



المركزى المصرى والاحتفاظ بنسبة سيولة لا تقل عن ٢٠٪ من وقد تزايد عدد هذه الشركات بسرعة غربية ففى اقل من خمس سنوات هى عمر اقدم هذه الشركات وقت صدور قانون تنظيمها عام ١٩٨٨ وصل عدد هذه الشركات الى ١٤ شركة كبيرة استطاعت ان تجذب وحدها حوالى ٣,٧ مليار جنيه تمثل ١٢٪ من جملة الودائع لدى البنوك التجارية عام ١٩٨٧ لهذا فلن دراسة اسلوب شركات توظيف الاموال فى تجميع المدخرات هو موضوع ذو اهمية ليس فقط للتعرف على اسباب النجاح الذى حققته وانما ايضا لتفهم اتجاهات الادخار المحلى.

تهدف هذه الدراسة للاستفادة من تجربة شركات توظيف الاموال فى تجميع المدخرات من المواطنين فى التعرف على الاساليب التى اتبعتها لجذب المدخرين واسباب اقبال المدخرين عليها من خلال المميزات التى منحها لهم كما تهدف هذه الدراسة لتلمس اهم اتجاهات وميول المدخر المصرى . وقد اعتمدت الدراسة بصفة اساسية على الاسلوب الميدانى لمعالجة الموضوع حيث تم تصميم استمارة الاستبيان واختيار عينة عشوائية من المصريين العاملين بالخارج وهم بذلك يمثلون عينة

جيدة من المدخرين لما يتوافر لديهم من مدخرات نقدية ويشار اليها فى هذه الدراسة بلفظ (المدخرين)

نتائج الدراسة

اولا : المودعون والصحف تبين من الدراسة الميدانية ان ٥٨٪ من افراد العينة قد ادعوا مدخراتهم لدى شركات توظيف الاموال بناء على معلومات تلقوها من مودعين ينتمون للشركات بينما كانت الصحف هى المصدر الثانى لحوالى ٤٢٪ من افراد العينة وتعكس هذه المؤشرات النتائج التالية :

● نقص مصادر المعلومات الاقتصادية الموثوق منها للمدخر واضطراره الاعتماد على تجارب

سابقة للمحيطين به من المدخرين .
● تورط الصحف فى الاعلان عن شركات توظيف الاموال وتخصيصها لصفحات كاملة لاعلانات هذه الشركات دون التاكيد من سلامة موقفها سعيا وراء تحقيق ارباح عائد
● اهتمام شركات توظيف الاموال بوسائل الدعاية والاعلان وتخصيصها لمبالغ ضخمة للاتفاق عليها ومن ادلة ذلك ما ذكر من حصول الصحف على ٧٦ مليون جنيه من شركة الريان وحدها كما دأبت شركة بدر على ابراز اعلاناتها بمجلة تصدرها الخطوط الجوية لحدى الدول العربية النفطية وتقوم بتوزيعها على المسافرين لجذب اهم

فئة مدخرة وهى المصريون العاملون بالخارج .

ثانيا : ارتفاع العائد أرجع ٥٢٪ من افراد العينة سبب تعاملهم مع شركات توظيف الاموال الى ارتفاع معدل العائد على الودائع حيث كانت هذه الشركات تمنح عائدا قدره ٢٠٪ او يزيد على المبالغ المودعة لديها بينما كان سعر الفائدة فى البنوك ١١٪ على الودائع السنوية بالجنيه ٨٪ على الودائع بالعملات الاجنبية .

واذا كانت العينة قد تجاهلت سهولة التعامل مع هذه الشركات كأحد اسباب التعامل مع شركات توظيف الاموال الا انه ضمن مجموعة اسباب الاقبال على التعامل مع هذه الشركات وتعكس هذه

المؤشرات النتائج التالية :

● تفضيل المدخرين لايداع اموالهم فى الوعية الادخارية ذات العائد المرتفع وان هذا العامل قد طغى على درجة الاهتمام بمدى توافر عنصر الامان فى تلك الوعية ذات العائد المرتفع وهو ما يعكس مدى الضغوط التضخمية التى يواجهها المستهلكون وحاجتهم لتعظيم العائد من مدخراتهم .

● حرص جزء هام من المدخرين على ايداع اموالهم لدى المؤسسات المالية التى تعلن عن عدم تعاملها بالفوائد الربوية لوضعها لشعار المعاملات

الاسلامية وهو ما يؤكد على وجود الحس الدينى لدى المدخر المصرى .
● ان شركات توظيف الاموال قد استحدثت مميزات ادخارية جديدة تمنحها للودائع لديها اهمها منح عائد شهري فوري للمودعين وهى ميزة اغرت المدخر المصرى لما توفره من سيولة نقدية سريعة تمكنه من مواجهة الفجوة بين الدخل وحجم الانفاق بالاضافة للظروف المالية وهى ميزة لم تكن متوافرة قبل ذلك فى الوعية الادخارية لدى البنوك .

ثالثا : الاغلبية لم تعلم بتحذير حكومى :

اكدت معظم الاجابات انه لم يصل لعلمهم وجود تحذير حكومى من التعامل مع شركات توظيف الاموال حيث بلغت نسبة الذين نقوا



المصدر : الأحرار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ أبريل ١٩٩٠

الحكومة سكتت سنوات طويلة فهل يتحمل المودعون وحدهم المسئولية ؟

علمهم بهذا التحذير ٨٠٪ من إجمالي العينة وهو ما يؤكد أن هذا التحذير لم ينشر بصورة واضحة وواضحة تضمن اعلام المدخرين به ويؤكد صحة هذا الرأي أن الذين احجموا عن التعامل مع هذه الشركات كان بسبب ادراك شخصي منهم بعدم توافر عنصر الامان لدى تلك الشركات وليس بحسب علمهم بتحذيرات حكومية من التعامل مع تلك الشركات أما الذين اقروا بعلمهم بهذا التحذير فيمثلون ١٠٪ فقط

رابعاً : البنوك اكثر ضماناً ارجع ٦٤٪ من الذين احجموا عن التعامل مع شركات توظيف الاموال سبب ذلك لتفضيلهم البنوك باعتبارها اكثر ضماناً رغم انها كانت تدبر عائدات اقل بينما ارجع ٢٤٪ منهم

سبب ذلك في عدم اقتناعهم الشخصي بالمعاملات الاسلامية لتلك الشركات لاحظ الباحث أن هذه الفئة من المدخرين لا يعتقدون بحرمانية فوائد البنوك كما يرون أن البنوك الاسلامية لا تختلف في معاملاتها عن البنوك الاخرى وتؤكد هذه النتائج على قصور الادارة الاقتصادية في الرصد والمراقبة في الوقت المناسب كما اكدت الاجهزة الامنية لمراقبة النشاط السياسي لهذه الشركات دون أن تعبأ بنشاطها الاقتصادي .

خامساً : المدخر يفضل استثمار امواله :

يفضل ٧٥٪ من مفردات العينة وضع مدخراتهم في حسابات استثمارية بينما يفضل الـ ٢٥٪ الباقين ايداع مدخراتهم في حسابات جارية

سادساً : الحاجة لوعاء ادخاري جديد :

اعرب ٦٥٪ من المدخرين عن عدم رضاهم عن الوعية الادخارية الحالية واكدوا على أن هناك حاجة لاستحداث وعاء ادخاري

سابعاً : الاغلبية تعتقد بحرمانية فوائد البنوك :

وفي سؤال عن اعتقاد المدخرين محل العينة بشأن مدى حرمانية فوائد البنوك اجاب ٦٥٪ من المدخرين بايمانهم بأن فوائد البنوك

حرام بينما لم يوافق على هذا الرأي ٣٠٪ من العينة أما ٥٠٪ الباقية فلم تستطع تحديد رأيها في هذا الشأن .

مقتلح الدراسة :

١ - أن هناك حاجة لان تتلمس وحدات الجهاز المصرفي طبيعة الميل الادخاري لدى المواطنين

٢ - أن هناك نسبة هامة من المدخرين تعتقد بحرمة فوائد البنوك وتفضل الوعية الادخارية التي تعرض على اتباع المعاملات الاسلامية وكان هذا احد اهم اسباب الاقبال على ايداع مدخراتهم لدى شركات توظيف الاموال

٣ - أن شركات توظيف الاموال قد استحدثت اسلوباً جديداً في جذب ودائع المدخرين وجد استحضاراً وكانت اهم سمات هذا الاسلوب :

- ارتفاع معدل العائد
- الاعلان عن عدم التعامل بالربا
- صرف عائد شهري على المدخرات
- سهولة التعامل مع المدخرين
- تكثيف الدعاية والاعلان

٤ - أن دعم وتنشيط سوق الاوراق المالية هو احدى الوسائل الفعالة في امتصاص المدخرات وتوظيفها في مشروعات انتاجية من خلال شركات مساهمة انتاجية خاصة للراغبين في الاستثمار طويل الامد

• نشر هذا التحقيق ايضا بمجلة السياسة الكويتية



المصدر : **الجمهورية**

التاريخ : **١٤ أبريل ١٩٩٠**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحبس ١٨ سنة للريسان اصدر شيكات بدون رصيد

بالحبس لمدة ١٨ سنة مع الشغل
وكفالة ٢١٣ ألف جنيه لاصداره
شيكات بدون رصيد بلغت مليوني
و٥٠٠ ألف جنيه وبراءته المحكمة من
تهمة اصدار ١٥ شيكا بدون رصيد
لشبهت ان موظفين بالشركة قاموا
بالتوقيع بدون تفويض منه .

كتب - كمال عبد الجابر
قضت محكمة جناح بولاق الدكرور
امس برئاسة حسام الدين محمد
بمعاقبة احمد توفيق الريان رئيس
شركات الريان لتوظيف الاموال



المصدر :الأسبوع

التاريخ :٣١ أبريل ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النائب العام يبحث اليوم مقترحات جديدة لحل أزمة المودعين بشركات الريان «بوب ووكر» أبدى استعدادَه لارسال ١٠٠ مليون جنيه فوراً

كتب - حمدي شفيق :

يعقد المستشار جمال شومان النائب العام ، اجتماعاً اليوم مع كبار مساعديه لبحث مذكرة بمقترحات جديدة لتسوية مشكلة المودعين بشركات الريان . تقدم بالمذكرة الجديدة ممدوح الوسيبي محامى احمد توفيق وعضو لجنة الوساطة لتسوية أزمة المودعين . تتضمن المذكرة تفاصيل تنفيذ الاقتراح باعادة تشغيل مصانع الريان ومحلات بيع الذهب والمجوهرات والأطعمة . كما تضم المذكرة الجدول الخاص بصغار المودعين الذين يتسلمون الجزء الأول من مستحقاتهم بعد ٦ شهور فقط من اعادة تشغيل المصانع . وعلمت «الوفد» ان بوبو وكر مندوب شركات الريان في الولايات المتحدة أعلن استعدادَه لتحويل مبلغ ١٠٠ مليون جنيه فوراً الى مصر في حالة طلب احمد توفيق شخصياً . كما أبدى استعداد شركاته لتحويل أية مبالغ أخرى لاعادة تشغيل اصول الشركات في مصر . واشترط التوصل الى اتفاق جدى مع السلطات المصرية يضمن عدم التحفظ على الاموال المحولة من امريكا ، واستخدامها بما يكفل سداد اموال المودعين خلال الجدول الزمني المقترح . واصر بوبو وكر على رفض الاقتراح حضوره الى مصر قبل الاعلان عن الاتفاق النهائي بين الريان والحكومة ، وتقديم ضمانات كافية لعدم اعتقاله .



المصدر : النشيط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ أبريل ١٩٩٠

لجان قانونية للأشراف على أموال

المصريين

كتب - ربيع شاهين

وافق المدعي العام الاشتراكي على طلب شركات توظيف الأموال بتشكيل لجان المستشارين للانتقال للمحافظات وسؤال المودعين والتحقق من تسلمهم أموالهم لديها حتى دفعه شهر مارس .
كما قرر تشكيل ٢ مجموعات من المستشارين بدأت عملها بالفعل أول أمس الأحد بالتوجه إلى كافة محافظات الوجهين القبلي والبحري لسماع أقوال المودعين بشركات الهدى مصر وبدر للاستثمار والزهراء للاعلام العربي والمراكشي وتيوكايترو والحجاز .. والتأكد مما إذا كانت الشركات قد صرفت مستحقاتهم بالفعل وفقا للكشوف المقدمة منها للجهاز من عدمه .

أكد ذلك ، للشعب ، المستشار
عبدالمعز ابراهيم أحمد رئيس مكتب
التحقيقات والادعاء والمشرق على
تحقيقات قضية شركات توظيف الأموال .
وأوضح أنه تم تشكيل ٢ لجان اتجهت
الأول إلى الاسكندرية وتضم المستشارين
محمود الشربيني وعبد الحميد ثابت وأحمد
مصطفى وسوف ينضم إليهم أعضاء
الجهاز بإدارة الاسكندرية وذلك لسؤال
المودعين بها والمحافظات المجاورة كما
البقية ص ٤



المصدر : الاقتصادية

٣١ أيار ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

من ناحية أخرى رفضت هيئة سوق
المال صرف مبالغ وديعة باسم ابنة صاحب
شركة اى سي سنتر وتعللت بضرورة موافقة
وزير الاقتصاد شخصيا ..

صرح محمود طاحون رئيس شركة بدر
بان هيئة سوق المال عاملت الشركات
بمكيالين حيث تم تحريك الدعوى الجنائية
ضد طارق أبو حسين بينما تركت شركة
السعد .. واستنكر تفويض حازم حسن
عضو هيئة سوق المال حيث اصبح خصما
وحكما بقيامه بمراجعة الشركات التي لم
توفق اوضاعها كمجاسب قانوني واصداره
قرارات قبول الشركات من عدمه كعضو
مجلس للإدارة بالهيئة ..

وقال ان الشركات تتعرض لكارثة نتيجة
اسلوب الحكومة وعدم وجود مشتر لهذا
الكم من الاصول .. مع اعاقه رد الاموال في
شكل بضائع أو مساهمات .

يذكر ان اصحاب شركات الاموال كانوا
قد ناشدوا المستثمرين بالمساهمة بينما
اصدرت هيئة سوق المال بيانا تحت فيه
بطريق غير مباشرة على عدم المساهمة .

انتقلت اللجنة الثانية إلى أسبوط وتضم
المستشارين زكريا السيد وعمرو الحسيني
وجلال ثابت لسؤال المودعين بها
وبمحافظة الوجه القبل ثم المجموعة
الثالثة وقد توجهت الى الرقازيق وتضم
المستشارين صفوت هلال ومحمود غنيم
لسؤال المودعين بها والمحافظة
المجاورة وكذا محافظات القناة .
وسوف تباشر المجموعات الثلاث
استكمال التحقيقات والتأكد مما قدمته
الشركات من كشوف تتضمن التزاماتها
وجديتها في تنفيذ الجدول الزمني لرد
الاموال .

ولكد المستشار عبد المعز ابراهيم
أحمد ان جميع الشركات قامت بسداد دفعة
شهر مارس للمودعين وبذلك تكون قد أوفت
بما تعهدت به حتى الآن من خلال الجدول
الزمني المقدم منها للجهاز وقال انه يجري
التحقيق والتأكد من الأرقام المدونة حيث
ثبت في هذا الأسبوع سداد شركة الهدى
مصر ١٢٥ مليون جنيه . وبدر مبلغ ٥٠
مليون جنيه ويجري التحقيق من بقية
الأرقام الواردة .



المصدر : الجهورية

التاريخ : ١٤ أبريل ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الريان يطلب المدعى الاشتراكي !!

كتب - ابراهيم أبو كيلة :

طلب احمد توفيق الريان احالته إلى المدعى الاشتراكي اسوة بباقي شركات الاموال في حالة فشل جهود التسوية لصالح المودعين التي تبذلها اللجنة المشكلة من الشيخ محمد متولى الشعراوى و د . عبد الصبور شاهين وممدوح الوسىمى المحامى ورفض النيابة لمقترحات اللجنة

بذلت اللجنة جهوداً متواصلة لحل مشكلة الريان لصالح المودعين والتقت مع احمد توفيق بسجن طره مرات بحضور احمد انزيس رئيس نيابة الشئون المالية وأبدى الريان استعداداً لى حل تضغه اللجنة وأكد انه لا يستطيع رد الأموال وهو سجين يلتقى الوسىمى محامى الريان بالنائب العام المستشار جمال شومان خلال أيام بعد إلقاء لقاء آمن الأول لانشغال المحامى بالمرافعة فى قضايا الريان

المنتظر مناقشة عدة اقتراحات منها تشكيل مجلس ادارة جديد لشركة الريان واطلاق يده فى التصرف واعادة تشغيل اصول الريان وبيع بعضها لصالح المودعين وصرف الابداعات الصغيرة بحد اقصى ١٠ الاف جنيه وتشمل ٨٠ ألف مودع . وتتضمن الاقتراحات أن يكون مجلس الادارة مؤقتا لمدة ٦ شهور بإشراف النائب العام يتحدد بعدها مدى جدية ال الريان فى توفير السيولة لتشغيل محلات الذهب وبعض المصانع واستغلال ريع حوالى ٣ ملايين متر مربع .

قال المستشار ماهر درويش النائب العام المساعد انه لم تتخذ اجراءات بشأن هذه المقترحات وتنتظر حكما نهائيا فى قضية الريان .. فإذا كان البراءة سلمنا له أمواله المتحفظ عليها وإذا كان الادانة اتخذت الاجراءات القانونية لرد الأموال .

وقال مصدر أمنى مسئول ان الافراج عن الريان ليس ضروريا لرد الأموال ويمكنه توكيل شخص أو إدارة اعماله من داخل السجن ورد الأموال الموجودة بالخارج وقد تم عمل كافة التسهيلات للريان لرد هذه الاموال وتم توصيل تليفون نولى له فى السجن ولكنه مائل .



المصدر : السوفد

التاريخ: ١٥ من أيلول ١٩٩٠

مذكرة جديدة من لجنة الوعاظ أمام النيابة حل

مشكلة الرياض

لماذا رفض الشيخ السعراوى

توكيداً على الرباط

-- ولما اذا بكى الشيخ

لجنة الوساطة الدينية تقترح:

● تشكيل مجلس إدارة مؤقت لشركات الرياض
يمثل فيه الموردون والنيابة العامة وهيئة الدفاع

● إطلافة مجلس الإدارة للتصرف في أصول الشركة.. وتفعيل المصلحة منها

انشر مذكرة لجنة الوساطة المكونة من فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى والدكتور عبد الصبور شاهين ردود فعل واسعة فى الراى العام المصرى - ونحن نؤكد اننا بهذا النشر لا نبتغى غير اظهار الحقيقة - وان يتم تحريك القضية بدلا من الجهد الذى سلك الموضوع منذ ٢٤ شهرا - ولو تركت هذه القضية امام القضاء .. فلنأمر ربما تصل الى سنوات وسنوات دون حل - ثم ماذا يجنى المدعون لو ان الريان سجن او حتى اعدم ١٢ - هل يمكن بعد ذلك رد الاموال ١٢ بالطبع لا ، لان ٩٩٪ من حل القضية فى يد احمد الريان . ونحن عندما نقول بذلك - فلنأمر لا ندافع عن احد - فقط ندافع عن قضية خطيرة تمس ١٨٨ الف أسرة منها ٢٥ الف تحت خط الفقر . واليوم تنتشر نص الاتصالات التى تمت مؤخرا وكذلك الاقتراحات الجيدة المقدمة من لجنة الوساطة .

تحقیق :

محمد اسماعیل



محاولات للاجهاض

واذا كنا قد سطرنا في التحقيق السابق ان هناك محاولات لاجهاض الوساطة التي يقوم بها الشيخان، فلم يمر يوم على نشر ما سبق ان قلناه. الا ونشرت «الاهرام» تصريحاً منسوباً لمصدر قضائي.. جاء فيه «ان الافراج عن الريان ليس من سلطة النيابة، وانه من سلطة القضاء.. وان ممثلات الريان في مصر قيمتها ٣٠٠ مليون جنيه.. والديون ١٨٠٠ مليون، ونحن لن ننقش التصريح.. ولكن نقول فقط من الذي نشر هذه الاصول بهذا المبلغ، هل هي قيمة القصور والفيلات ام قيمة الثلاثة ملايين متر عبارة عن ارض بناء في مواقع ممتازة؟ ام قيمة الابراج المعدة للاستثمار الاداري.. والتجاري.. والسكني (تسليم مفتاح) ام قيمة المشروعات الصناعية والمحلات ومراكز الخدمة.. ومكاتب التراث.. الخ.. على كل حال.. لسنا بصدد تقدير القيمة الحقيقية للريان.. نحن الان امل قضية نهم فئة من الشعب المصري.. على مستوى الفئات الشعبية منها والعالية الدخل.. هذه القضية تحتاج لحلها اناسا يؤمنون بالله.. وبالاحساب لديهم ضمير حي وعقول متحررة وليست متحجرة يتكلمون لمخاطب الناس ويعيشون بقلوبهم وادميتهم في القضية خاصة ان شركات التوظيف منذ ان تم التخطيط لنهجها.. فلان الركود الاقتصادي سلك المجتمع، وتوقفت تماماً حركة البيع والشراء وساد الكساد المتاجر والمحلات.. وبلت الحركة بطيئة ولا يتكرر احد هذا القول!!

وقبل ان نخوض في تفاصيل الاقتراح الثاني للجنة الوساطة كل لابد من سماع الرأي العام.. فكل من قبلنا او تحدث معنا بهذا الشأن يقول: ان ما نشرته «الوحد» من امكانية قيام الريان بسداد مستحقات المودعين هي احسنهم بذلك.. وان ما نشر اراج الناس.. وهذا بلهم.. وجعل لديهم الشك والريبة.. اما النقطة الثانية لحديث الرأي العام.. والذي استطعنا.. وننشر هنا ملخصاً له: هو كيفية وصول قضية الريان الى هذا الحال.. فالبعض يقول: ان الريان طلب منه دفع «اتوة» لشخصية ذات موقع حساس.. واتضح للريان ان هذه المسئومة عملية ابتزاز فرفض دفع المبلغ من هنا بدأت المتاعب ويعمل الرأي العام هذا الاجتهاد بان بعض شركات توظيف الاموال الاقل سوماً ووضعوا من شركة الريان تم لها توظيف الاوضاع في حين ان شركة الريان كانت هي سيدة هذه الشركات، وهي اكبر حجماً وممتلكات عنها، وكانت هذه الشركات تلجأ للريان لنجدها في حالة العسرة المؤقتة!! واذا بهذه الشركات تظل كما هي ويتشدد احمد

الثلاث لجنة الوساطة التي تضم فضيلة الشيخ الشعراوي والدكتور عبد الصبور شاهين بالنائب العام المستنبل جمال شومان، واستمر اللقاء حوالي ساعتين ودار النقاش حول الريان واسرته.. وفي الحقيقة فان النائب العام تأثر بعرض فضيلة الشيخ الشعراوي.. والذي طالب فيه بان يصبح نزيلاً في السجن بدلاً من الريان حتى يخرج ليعيد للمودعين اموالهم، ولكن القانون لا يعرف العواطف.. لقد أكد النائب العام ومن معه رجال النيابة ان خروج احمد الريان غير قانوني فتطرق الحديث الى اقتراح آخر، وهو ان يقوم احمد الريان بعمل توكيل لفضيلة الشيخ الشعراوي، وامام موافقه من كل من في المكتب امثال الشيخ صامتا.. وهو شبه موافق لحد ظن الشيخ انه بهذا يمكن تحريك القضية، وجاء طلب الدكتور عبد الصبور شاهين بالافراج عن والد الريان وشقيقه محمد الا ان المسؤولين المتواجدين بمكتب النائب العام.. قالوا ان محمد يقضي فترة عقوبة ورد الدكتور شاهين بان مدته اقربت من النهاية، وخروج الاثنين يمكن ان يدعم توكيل فضيلة الشيخ لمساعدته في المهمة.. واستمر الخلاف بين الطرفين.. الا انهما في النهاية اتفقا على ايجاد صيغة اخرى.. ووضع نقاط جديدة يمكن دراستها لتحريك القضية.. وانتهى الاجتماع على امل وضع المذكرة الجديدة على ضوء ما تم الاتفاق عليه..

وقد تقرر في هذا اللقاء ايضاً ان يذهب الدكتور عبد الصبور شاهين لمقابلة احمد الريان في السجن وعرض الاقتراحات عليه.. وبالفعل التقى به بصحبة محاميه ممنوح الوسي، ووافق الريان على كل الاقتراحات ولكنه اشطى على فضيلة الشيخ الشعراوي، وقال ما معناه ان التوكيل لفضيلته شرف لي ولكنه عبء على فضيلته خاصة فيما يتعلق بالمعاملات والعلاقات الخارجية (خارج مصر)..

ولكن لماذا رفض فضيلة الشيخ الشعراوي التوكيل في الحقيقة.. ان كل المحيين.. والمقربين لفضيلة الشيخ رفضوا التوكيل (وانا معهم) لان التوكيل معناه ان يصبح الشيخ موظفاً لدى ادارة التحفظ والنيابة ويأتمر باوامرهم.. وكذلك يتحمل الشيخ اعباء لا تحتملها صحته فما من تسجيل لفضيلته الا وتسببه دعواتنا بالتوقيف.. لان اي مجهود لفضيلته حالياً يؤثر على صحته العامة.. بجانب نوبت حساسية الصدر التي تصيبه من اقل غبار او تراب في الجو.. ولذلك رفض الجميع قبول فضيلته للتوكيل ولذلك قدم اعتذاراً عن قبول التوكيل مشطوعاً بوجهة نظر اخرى للخروج من الازمة.. سوف ننشره في حينه..

الريان واسرته وتنهض لحومهم الاقلام حتى اننا علمنا بان احمد الريان موضوع الآن في زنزانه مغلقة عليه طوال الوقت ومنوع من القراءة والاقلام.. والورق والاطلاع على الصحف.. وانه عندما زاره فضيلة الشيخ الشعراوي والدكتور عبد الصبور شاهين.. استمر لفترة طويلة حتى تقعد عينا على ضوء الحجرة.. وانه لا يعرف الوقت او الشهور من ظلام الزنزانه الانفرادية الموضوع فيها

.. عموماً.. لسنا هنا بصدد الحديث عما يحدث له، ولكن تسلسل ما يحدث جعلنا نتعرض لهذه النقطة.. والتي اذا قيست بتجار المخدرات.. واللصوص لوجدناهم احسن حالا من الريان!!

لماذا بكى الشيخ الشعراوي؟

وما حدث لاحد الريان.. واسرته جعلت فضيلة الشيخ الشعراوي متأثراً لدرجة لمحت في عينيه دموع تنساب.. وقل في بالحرف الواحد:

- والله يا بنيني انا صعبان على ما حدث للريان واسرته والمودعون والحكومة! - والشيخ صديق فيما قال، فالرجل يتسلى عطف ورقة.. وسريع التأثر بالناس.. لاسيما ان بعض المودعين «المقراء» الذين كانوا يعيشون على ارباح الريان.. كانوا يذهبون للشيخ.. ويبتكون حالهم له.. وكصفت المؤمنين الصادقين فان فضيلة الشيخ.. كان يرق لهذا الحال.. ولا يتم ليالي طويلة - شارد الفكر - ويحدثنا عما يستطيع ان يفعله الناس لحل هذه القضية، ولذلك قبل اخيراً اجراء هذه المحاولة والتي اختلف معه فيها بعض المحيين، فكان نظر منهم يحته على عدم الدخول في هذه القضية - والبعض وافق عليها عسى ان ياتي الحل على يديه حتى وان لم يات الحل على يديه فقد أخذ اجر السعي في حل مشاكل المسلمين.

الحكومة تخشى الريان!!

واذا كانت «الاهرام» قد نشرت على لسان مصدر قضائي تصريحاً لاجهاض المحاولة وتحبيط الامل الذي بدأ يلوح للناس في الافق - فالسؤال الذي يتردد على لسان الرأي العام ايضاً هو: لماذا تخشى الحكومة من خروج الريان.. ولماذا لا تعتبره صداقاً الى ان يثبت العكس!! والرد هذه المرة على لسان مصدر قضائي ايضاً (على مستوى رفيع) .. قل لي بالحرف الواحد: نعم الحكومة تخشى خروج الريان من السجن حتى لا يهرب الى الخارج!!



المصدر : السبيل

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠ أبريل ١٩

● قلت : كيف يخرج الى الخارج وللحكومة اجهزتها الرقابية .. ومباحثها .. وامنها حول مسكنه ومكتبه وفي كل مكان ؟
- فقال : لا .. بل ان خروجه وتهريبه للخارج من اسهل الامور التي في امكان الريان وغيره (!!).
وفي الحقيقة تعجبت .. ولم اعلق على ما سمعته .. فلذا كلن هذا هو ميرر الحكومة ... فلننا نرى ان سجن الريان ملئ علم .. لن يقدم شيئا للقضية .. بل ستظل القضية كما هي لسنوات قادمة .. ولذلك فلن هذه القضية في حاجة فعلا الى اتخاذ قرار سياسي .. بعد دراسة متأنية لجوانب القضية بعيدا عن العناد وفرد العضلات ، واستخدام أسلوب زكى بدر خاصة ان الداخلية في عهد اللواء محمد عبد الحليم موسى تختلف عن العصر السابق .

رسالة الشيخ للنائب العام

وقبل ان ننشر نص الرسالة التي بعث بها فضيلة الشيخ الشعراوي للنائب العام ليعتذر عن عدم قبول توكيل احمد الريان ، فضيلته .. تقول : ان ٩٩٪ من حل القضية في يد احمد الريان وليس في يد الحكومة .. لان الحكومة اذا قامت بالتصرف بالبيع في اصول الريان فلن البيع سوف يتم على طريقة : «الا-نو-الا-تري» قرب .. قرب قصر الريان من يشترى .. من يزود !!! وسيتم البيع بابحس الاسعار الفلذى ثمنه مائة جنيه (مثلا) سوف يباع بعشرين جنيها .. لان اللجنة التي ستتولى اجراءات البيع لا يهمها الزيادة .. لخط يهملها ان تنتهي من مهمتها في اسرع وقت حتى تنتهي من وجع الدماغ .. وحتى يعود كل عضو من اللجنة الى منزله .. بينما صاحب المال يوجهه ماله وهو ادري بقيمة الحقيقية .. من هذا المنطلق فقط .. ومن اجل المودعين .. والاقتصاد المصري ننتشد رجال القضاء والمسؤولين عدم العناد .. ودراسة مقترحات لجنة الوساطة .. والتي من بينها الرسالة التالية من فضيلة الشيخ الشعراوي الى النائب العام المستشار جمال شومان :

«بسم الله الرحمن الرحيم»

الاخ السيد المستشار النائب العام - السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد : فنعلم الله كم كلن يسعدني ان انهض بالمهمة التي اقترحت (يقصد فضيلته التوكيل) رغبة مني في انتهاء مسألة الريان اثناء يريح المودعين .

ولا يحرج الحكام .. ولكن الامر لم يكن من السهولة بالقدر الذي تصورتها للوهلة الاولى .. فلن المحين لي ، والمحافظين على صحتي ، والعاملين بضخامة الامر ثلثوا في وجهي جميعا ، واجتمع رأيهم على ان اتحلل من هذا الاقتراح ، حتى لا اضع مقدار العالم المنسوب الى الاسلام موضع اختبار مرير ، فأتحمل امرا - بعد دراسته المتأنية - لست به زعيما - لهذا كله اصل معكم مشورة حل الوضع حلا لا يحرم صاحب الامور ذاته والعالم بكل دروبه حقه في تحمل المسؤولية ، ولن يعود من يدهم الامر ان يجدوا حلا حكيما حازما يخل طرف احمد الريان اخلاء مؤلفا ، وعلى مقدار توفيقه في خطوات تصفية الامر يكون مد هذا الافراج المؤقت او نقضه .
وحينئذ يتجه الذين يهمهم حل هذا الموضوع اتجاها اخر ، نجح نجاحا قريبا من التميز في معالجة اوضاع الشركات التي لم توافق على توفيق اوضاعها . وعند السيد المدعي الاشتراكي من سوابق هذه الحلول ما يقوى الرجاء في تدخله لانهاء هذه المشكلة ، وبسؤاله واستطلاع حقيقة الامر عنده ما يطمئنتكم على وجاهة هذا الاقتراح ، والامل في ان توضع الحدود لهذه المشكلة .. والله وحده ولي التوفيق .. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

التوقيع : محمد متولى الشعراوي ومذكرة أخرى من اللجنة

واذا كلن فضيلة الشيخ الشعراوي قد وضع تصويره الشخصي امام النائب العام - واوجز فأنجز - فلن لجنة الوساطة ايضا تقدمت بعدة اقتراحات او تصورات لحل القضية .. ووقع عليها فضيلته والدكتور عبد الصبور شاهين .. هذا نصها :

السيد المستشار - النائب العام : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد : لقد تأملنا في وضع شركة (الريان) بعد الاجتماع الذي عقدناه مع سيادتكم في مكتبكم بدار القضاء العالي يوم ١٩٩٠/٢/٢٧ والذي تقرر فيه الاتجاه نحو تحريك عجلة العمل في الشركة عن طريق :

١ - توكيل عام لفضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوي ، من احمد توفيق عبد الفتاح ، للبدء في تشغيل الشركة ، وتطوير اصولها .

٢ - اطلاق سراح الحاج توفيق عبد الفتاح وولده محمد توفيق عبد الفتاح ليكونا في خدمة الوضع الجديد للشركة باعتبارهما محبوسين احتياطيا ، ويمكن الافراج عنهما بطريقة او باخرى .

٣ - يبقى وضع احمد توفيق عبد الفتاح معلقا الى ان يتقرر مصيره بملو جمهوري عن الحكم الصادر ضده بالسجن لمدة عشر سنوات ، او بحكم قضائي .

وقد سعدنا بنتيجة هذا الاجتماع التي تعتبر منطلقا الى افاق تسترخص معها الاعصاب المتوترة في الشارع المصري ، لان نية الحكومة قد اتجهت الى استمرار الشركة لتؤدي اماناتها ، وليس الى تصفيتها التي تضيق معها هذه الامانات . ولما كلنت هذه الخطوات مناط امل المودعين (الضحايا) فلننا تعرض عليكم تصورا لبعض الخطوات التي نرى اهميتها القصوى لبلوغ الهدف المتفق عليه ، ولا سيما بعد ان تمت زيارة احمد توفيق في السجن ، وتلاهم معه زائراه : الدكتور عبد الصبور شاهين والاستاذ مدوح الوسيحي المحامي ، وايضا بعد اعتذار فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوي عن المهمة التي نيحت به فيما سبق ، وقد استقر الرأي على التقدم بهذه المقترحات للخروج من الازمة :

اولا : مقترحات عامة

١ - تشكيل مجلس ادارة مؤقت للشركة يمثل فيه المودعون ، والنخبة العامة ، والدفاع عن (الريان) ، وادارة الشركة واحد افراد اسرة الريان .

٢ - اطلاق يد مجلس الادارة المقترح في التصرف في اصول الشركة ، لتشغيل المعطل منها ، وتطوير ادائها .

٣ - فتح باب الانطلاق والتسوية بين الشركة والمودعين ، كما حدث في شركات اخرى عن طريق السماح لمجلس الادارة بالتصرف في الاصول غير المنتجة .

كالاراضي والشقق ، والمنقولات ، وذلك لتخفيض عدد المودعين ، اصحاب الحقوق المعلقة ، وحتى يصل عددهم الى ادنى حد ممكن .

٤ - ومقتضى ذلك ان يرفع التحفظ عن اصول الشركة المنتجة ، وغير المنتجة ، دون المسلس بالاموال النقدية المتحفظ عليها ، الى ان يتخذ قرار بشأنها فيما بعد بناء على الوضع الجديد .

٥ - واذا تفضلتم بقبول هذا التصور فلننا نرجو ان تدار الامور في اطار علاقة مباشرة بين مجلس الادارة المقترح ، وسيادتكم ، او احد النواب العاملين المساعدين .



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ثانيا : مقترحات تفصيلية

١ - وقف الدعاوى المرفوعة من النيابة العامة ضد احمد توفيق عبد الفتاح ، وهي قضايا جنح الشيكات المتطورة امام محكمة بولاق الدكرور ، وكذلك دعوى توظيف الاموال ، ودعوى الرشوة ، مع تعجيل نظر النقض المرفوع منه للحكم الصادر ضده في قضية بنك الاهرام ، وذلك لامكانية الافراج عنه نظرا الى حاجة الشركة في وضعها الجديد الى وجوده مستشارا لمجلس الادارة المقترح .

٢ - سرعة الافراج عن كل من توفيق عبد الفتاح ، ومحمد توفيق عبد الفتاح ، لاهمية ذلك في اعطاء دفعة من الامل والثقة لدى المودعين ، ولدى المتعاملين مع الشركة ، ولاسيما اولئك الذين سوف تعتمد عليهم في تمويل التحرك الجديد .

٣ - نقل احمد توفيق عبد الفتاح من سجن ليمان طره - الى سجن المزرعة لتسهيل الاتصال به ، واستمداده ما لديه من معلومات حيوية في المرحلة القادمة .

٤ - اعفاء الشركة من الاعباء المالية الخاصة بالدولة من ضرائب وتأمينات ، مع منحها ما تحتاج اليه من التراخيص والتسهيلات الادارية دعما لتحركها في الاتجاه الصحيح ، وتحقيق اكبر قدر من المنفعة للمودعين .

٥ - يعتبر اعضاء مجلس الادارة المؤقت متبرعين بعملهم هذا احتسابا لوجه الله ، لا يتقاضون في مقابلته اجرا .

السيد المستشار النائب العام :

ان الخطوة التالية لهذا كله هي بداية الطريق الى الحل الذي تتعلق به امل مئات الالوف من المواطنين ، وهذه الخطوة هي تشغيل اصول المنتجة المتوقفة عن العمل لعدم وجود سيولة مالية ، واولها : محلات الذهب والفضة والمجوهرات ، وذلك في اطار تعهد احمد توفيق بتدبير هذه السيولة النقدية اللازمة .

على اننا واثقون بان اصول الشركة داخل البلاد تبشر بالكثير ، وهي دعمة الطمأنينة التي ننطلق منها الى الحل الامثل لكل مشكلات المودعين ، لانها تضمن الجانب الاكبر من حقوقهم ، ولن نستطيع ان نحقق هذا الحل الا بالعموم الضخم الذي نتوقعه من جانبكم ، حتى لا يكون مسعانا مجرد دخانا في الهواء .

وان الدولة - يا سيادة النائب العام - اكبر من اي فرد فيها ، وعلى الكبير ان يبادر الى ما يليق به من رعاية الضعفاء ، وليكن من جانبها مجموعة من القرارات والاجراءات التي تقلب صفحة الماضي ، وتفتح صفحة جديد ، كلها تسامح ، وامل ، وعطاء ، في ظل قيادة الرئيس محمد حسني مبارك .

والله ولي التوفيق ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

التوقيع :

محمد متولي الشعراوي
د. عبد الصبور شاهين

●●●

وبهذا تكون الكرة في ملعب الحكومة .. ونحن نأمل من الأجهزة القضائية ان تقف في صف جهايز المودعين .



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ٨ أبريل ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استراحة لكل الأفكار

عفو.. فضيلة الشيخ

يبدو أن أحمد الريان لن يكل أو يمل من تكرار مساوماته ومبادراته العقيمة بدعوى استعداده لحل المشكلة وديا .. ولم لا .. وهو يجد في كل مرة آذانا صاغية من البعض .. وحاسة وتشجيعا من البعض الآخر للاستمرار في هذا المسلسل الملل !

تتبع

استمع اليها الشيخ الشعراوي حتى أعلن منفلا - كما قيل - « والله الذي لا إله إلا هو إني جاهز لوضع نفسي في السجن بدلا منك » !

ومع تحفظنا على هذه المبادرة نظرا لسوابق الريان ، فإننا ندعو للشيخ الشعراوي بالنجاح والتوفيق فيها بدأ .. ولكنتا - فقط سنضع أمامه .. والقراء .. والمودعين بالريان بصفة خاصة مجموعة من الملاحظات .. حتى تكتمل الصورة . أولا .. لم تكن وساطة مولانا الشيخ

الأول لتشغيل محلات الذهب والناقد التجارية ثم يقوم بتشغيل مصانع الشركة خلال الشهور الستة باستخدام بقية المبلغ المذكور والذي سيحصل عليه من الأفراد والمؤسسات التي سبق له التعامل معها في

الخارج .

وقد ناشد الوسطاء النائب العام في مذكرة كتبها محامي الريان .. ضرورة فتح باب التسوية بين الشركة والمودعين - كما حدث في شركات أخرى - عن طريق السماح للشركة بالتصرف في الأصول غير المنتجة كالأرض والشقق والمنقولات ، كل ذلك مشفوع بطلب الإفراج المؤقت لأحمد الريان لمدة ٦ أشهر أو تزيد حسب الأحوال موضحين أنه آن الأوان لحل المشكلة ووضع نهاية لعذاب المودعين ومعلنين أنها يعرضان أنفسهم للسجن مكان الريان في فترة إطلاق سراحه !

تلك كانت المبادرة الريانية التي ما إن

وقد أعلن مؤخرا أن الريان صرخ مستغيثا من خلف القضبان في طلب الشيخ الشعراوي للتوسط بينه وبين الحكومة للإفراج عنه حتى يستطيع حل المشكلة سلميا ورد الأموال لأصحابها باعتباره الوحيد القادر على الحل !

بل أعلن أيضا أنه فكر في الانتحار ولكنه تراجع في آخر لحظة لأنه يخشى الله ! وقد استجاب الشيخ للوساطة واجتمع ومعه د . عبد الصبور شاهين مع الريان لمدة ثلاث ساعات في حضور أحمد أدريس رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية ومع فشل المبادرات السابقة وافتتاح أمرها والغرض الواضح منها وهو المhapلة ومحاولة لي ذراع المسئولين عن القضية ، فإن الجميع رحب بتلك المبادرة الأخيرة نظرا لمكانة الوسيط الدينية والأدبية لعل وعسى يقلع الريان إن صدق !

فما هي مبادرة الريان الجديدة ؟ لقد أعلن الريان للشبهخين استعداده لإدخال مائة مليون جنيه خلال ٦ أشهر من الخارج . وتبدأ بخمسة وعشرين مليوناً في الشهر



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١٨ أبريل ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشعراوي هي مبادرة الريان الأولى .. فقد سبقتها محاولة كل من الشيخ الغزال ود . عبد الصبور شاهين أحد الوسطاء الحاليين .. التي باءت بالفشل لعدم جدية الريان فيها أعلنه .

ثانيا : في أولى جلسات محكمة الريان في بداية مارس الماضي أعلن الريان عن مبادرة أخرى وطلب الريان من المحكمة الإفراج عنه ليتسنى له إنهاء المشكلة سلميا .. ولم تستجب له المحكمة ولكنها سايرته واستجابت لطلبه في استدعاء المدعو بوب ووكر الأمريكي الجنسية الذي قيل إنه سيحل المشكلة وينهي القضية .

ثالثا : لقد سبق للدولة أن وضعت بناء على طلب الريان شخصا تليفونا دوليا في زائراته لمساعدته على إجراء اتصالات مع عملائه في الخارج لاسترداد الأموال المهربة . فماذا كانت النتيجة ؟ لقد اكتشف المستولون ان معظم المعادئات كانت مع أهله وأصدقائه في الخارج وكلها « كلام فارغ » لا يشبع من جوع ولا يروى

من عطش ! واضطرت الدولة مجبرة إلى تحمل تكاليف هذه المكالمات .

ثم .. هل يحتاج الريان إلى وساطة فعلا ؟ ألم يناشده النائب العام - وما زال - للافصاح عن مكان الأموال المخبأة والعمل على ردها لأصحابها مقابل الإفراج عنه وحفظ القضية ؟

فلماذا لم يستجب ؟ ولماذا انتظر ثلاث سنوات من بداية المشكلة حتى الآن .. أم أنه اكتشف أن الموضوع جد لا هزل وأن هناك أحكاما ستصدر وسجنا ينتظره بخلاف ما كان يعتقد وماصوره له مستشاروه ؟

رابعا .. وهو الأهم .. هل يجوز الإفراج عن متهم صدرت ضده عدة أحكام بالسجن لاتهامه بإصدار شيكات بدون رصيد ؟ هذا طبعها بخلاف القضية الكبرى التي هي محل الوساطة .

هل يجوز الإفراج عن مسجون بغير أسباب قانونية أو .. لأنه الريان .. الذي مازال البعض يصدقه وهو يتلاعب بمشاعر وعواطف المودعين ويستفز غيرهم ويزيد المشكلة تعقيدا ؟

ثم إذا كان الريان - كما أعلن الشيخان - سيحصل على قروض خارجية لتشغيل محلات الذهب .. فلماذا لم يفعل ذلك من قبل ؟ ولماذا لا يطلب من والده الريان الكبير أن يقصص عن الذهب المنهوب والبالغ قدره ٦٥ مليوناً من الجنيهات والذي استطاع إخفاؤه بين ليلة وضحاها ؟ ألم يلاحظ الشيخان أنها أعلنت في مذكرتها للنائب العام أنها لم يصل إلى العلم بوجود أموال سائلة للشركة بالخارج . إما لعدم العلم بها . يؤسفنا ان نقول عفوا يا فضيلة الشيخ فأن رجل دين وعالم جليل ، ولكن هذه القضية قضية نصب استولى فيها الريان على أموال اليتامى والأرامل ، ويكفيك يا فضيلة الشيخ ما عانيت من تدخلك لمحاولة إنقاذ شركة الهدى مصر .. وقد خاب ظنك فيهم .

محمد نجم



المصدر : أكتوبر

التاريخ : ١٥ أبريل ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ورزقى على الله

المحنة اللبنانية الريانية

منذ عدة شهور اهتز وجدان وضمير شعب مصر بالخبر والصورة المأساوية التي تصدرت إحدى الصحف اليومية نقلا عن وكالات الأنباء لصورة أب (لبناني) يحتضن أطفاله الخمسة عارضا بالدموع بيعهم لأنه لا يستطيع إطعامهم بسبب الظروف القاسية المريرة المفجعة التي يعيشها شعب لبنان منذ ١٥ عاما .

تقديم

وقبل ثلاثة أسابيع (الجمعة ١٦ / ٣) كانت هناك صورة أخرى نشرت في باب رسائل القراء في جريدة الاخبار عن أب مصري يقول فيها : نواجه نحن الذين وضعنا كل تحوشة عمرنا في شركات توظيف الأموال كثيرا من المشاكل والمصائب بعد أن فقدنا كل شيء ، ولم نعد نستطيع مواجهة - حتى طلبات الأولاد الملحة الضرورية ، وأنا أواحد من هؤلاء - شهداء الريان - عملت طويلا في الدول العربية وتعبت كثيرا في الغربية لسنوات كثيرة ، وعند عودتي وضعت أموال في شركة الريان وليتني ما فعلت فقد ضاع كل شيء ولم يعد عندي مال يكفي لشراء متطلبات الأولاد وهم بين الجامعة والثانوي والاعدادي وأقف عاجزا أمام رغبة ابنتي وهي تريد شراء حذاء بعد أن تقطع حذاؤها وتم إصلاحه أكثر من مرة ولم يعد يمكن إصلاحه بعد ذلك ، حتى الأولاد لا أستطيع أن اشتري لهم متطلباتهم الضرورية الملحة ودفع مصاريف المدرسة لهم والى لا أجد أي بديل أو أي اختيارات أمامي سوى أن اتنازل عنهم لأحد الأثرياء القادرين لكي ينفق عليهم أو حتى (أبيهم) له مادام هذا يحقق لهم السعادة والصحة والنجاح في الحياة شرط أن يحقق لهم الحياة الكريمة التي كانوا يعيشونها من قبل .

أهدى هذه الرسالة الحزينة المبكية إلى كل إنسان يعيش على أرض مصر الطاهرة الطيبة الآمنة .. رسالة أب يريد التنازل عن قلدة أكبادته لأنه لا يستطيع أن يحقق لهم أدنى مقومات الحياة .

أهديها إلى كل من يهمهم أمر هذا الشعب الكادح الصابر الأمين الكريم ، أهدىها للسيد أحمد الريان الذي عرفه الناس كرجل مسلم يعرف حدود الله وأقول له إن يتقى الله في أعماله وأقواله وتصرفاته ومعاملاته .

ومنذ تأسيس الشركة أنت واشقاؤك الملتحون اعلنت أنها شركة اسلامية ، وكل معاملاتها تتفق مع مبادئ الشريعة الاسلامية أي الدين الاسلامي الحنيف يعني أنها لا تعطى فوائد ربوية وبعيدة عن المضاربات في الأسواق المحلية والدولية ، وأن أموال المودعين في حصن حصين ، وإنكم ستصرفون عائدا سنويا لكل مودع يبلغ ٢٠٪ من جملة إيداعاته ، وهذه الحصيلة نتاج معاملتكم التي تنسم بمبادئ الشريعة الاسلامية في إطار القانون والشرعية. وعلى ضوء هذا المفهوم، وعلى ضوء ما أعلنتموه في جميع وسائل الاعلام وثق فيكم الناس ووضعوا أموالهم في خزائنكم بكل الحب والاختيار ، وكانت المليارات ولكنكم خنتم الأمانة وشرف المسئولية ، وتبين انكم تقولون عكس ما تفعلون .. فكل أموال المودعين الغلابة سخرتموها في أعمال شيطانية . رشاي وهدايا وعطايا لبعض المسئولين ، كما ذكرتم في تحقيقات النيابة .. هل تخربب الذمم وتشر



المصدر: أم كلثوب

التاريخ: 1.8 أبريل 1990

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الفساد والافساد وشراء الضمائر هل هذا يتمشى مع الاسلام ومكارم الأخلاق ياسيد أحمد يارجل يامسلم ياملتحى !! ولماذا كل هذه الرشاوى اذا كانت كل أعمالك مشروعة وتتسم بالشرعية وسيادة القانون ؟ كم عدد زوجاتك وماهى المبالغ التى انفقتها فى شراء الذهب والجواهر والشقق والمفروشات الثمينة ، وكلها من جيب وعرق الشعب الغلبان هل المضاربة بالذهب والفضة والمعادن النفيسة والعملات الأجنبية المهربة من دم شعب مصر فى البورصات العالمية تدخل فى اطار المعاملات الشرعية الاسلامية ؟ هل شراء الأراضى فى أوروبا وأمريكا وإنشاء شركات بأموال مسروقة من دم الشعب والدولة فى احتياج لدولار واحد لسد احتياجاتها أمام الانفجار السكاني المروع ، هل يدخل فى مبادئ الاسلام ؟ هل بيع وشراء الدولار والمضاربة به فى السوق السوداء لصالح مصر أيها المسلم الورع !! هل شراء الشقق فى كل محافظات مصر بأى ثمن وإغلاقها بدون استعمال للمضاربة عليها فى المستقبل ، والمصريون يموتون من أجل البحث عن شقة ، وزيجات تفشل لعدم امكانهم شراء شقة بسعر مناسب .. هل هذا ياسيدى يتفق مع الاسلام ومبادئ الشريعة ..

ياسيد أحمد ريان وأنت تقف وراء القضبان فى سجنك وأنت فى شهر رمضان المعظم المبارك هل يرضيك أن يبيع أب أولاده وبناته لأنه لا يستطيع اطعامهم وشراء ضروريات الحياة لهم ؟ تصور أنهم أطفالك ماذا كنت تفعل بهم ؟ حاول يا أحمد أن تعود إلى الله وتستغفره أنه كان تواباً رحيماً عفواً وساعد العدالة على أن تعرف أين أموال الغلبة الذين وثقوا فيك ، وبعد ذلك تهاجم الدولة لأنها تدخلت لحمايتهم من استهتارك ورعونتك وشهواتك وطموحاتك وتصرفاتك اللاعقلانية ، كأننا نعرض تمثيلية على المسرح العبثى أو اللامعقول ، وإذا لم تتدخل الدولة يا أحمد وتركتك بلا أدنى وصاية أو رقابة فماذا كنت فاعل ؟

وقد فعلت الكثير ، وإذا أفرجت عنك اليوم فهل تريد تدمير الملايين الباقية ؟

سهير مسعود



المصدر : المسار

التاريخ : ٩ أبريل ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لعبة القط والغاز .. بين

السعد والمودعين !!

تقاضى الودائع بالدولار ..

ويحاسبهم بالجنيه المصري !

يرغم الضحايا على تحرير محاضر

مزيفة لصالحه في أقسام الشرطة !

الذى يدور بين شركة السعد لتوظيف الاموال وبين المودعين يستحق وقفة حاسمة من المسؤولين ، فقد بشرت الشركة المودعين بتحديد المواعيد المختلفة لتوزيع الصكوك عليهم ، ولكن أصحاب الودائع بالعملة الاجنبية فوجئوا بأن الدولارات قد تحولت بقدرة قادر الى جنيهات مصرية .

بقية المبلغ الخاص بي فوجئت بالمسؤولين في الشركة يؤكدون ان قيمة الصكوك محددة بالجنيه المصري ولا توجد تعليمات بشأن الصكوك المحددة بالدولار !! وحاولوا ارغامنا على الموافقة على كتابة الصكوك بالجنيه المصري وهذا يمثل مخالفة جنائية ومطلوب من هيئة سوق المال التدخل لحماية المودعين من الابتزاز الذى يحدث تحت سمع وبصر المسؤولين .

ويضيف محمد ان اصحاب النفوذ والسلطان تمكنوا من رد اموالهم المودعة بشركة السعد كاملة : كما ان المسؤولين بالشركة طلبوا منا القيام بتحرير محاضر في قسم الشرطة التابع له تفيد فقد شهادات التخصيص التى اعطتها لنا شركة السعد وهذا يغاير الحقيقة تماما لاننا لم نتسلم اى شهادات تخصيص من الشركة .

المودعون يطالبون بالتدخل

لاسترداد تعويضاتهم !!

خدعوني واتخذوا الدين كشعار لهم لخداع المودعين .

في البداية قمت بصرف الارباح كاملة .. وبعد تدخل الحكومة لحماية اموال المودعين فوجئت بأن الشركة تقوم بخصم الارباح التى قامت بصرفها لنا عن عام ٨٨ من رأس المال الذى اودعته بالشركة وذلك يخالف القانون .

اضاف محمد انه بالرغم من ان الشركة مستمرة في اداء

عملها خاصة بعد ان تمكنت بطرق لا اعرف كيف من توقيق اوضاعها الا انها لم تصرف لنا اية ارباح عن الفترة الماضية .. وعندما توجهت الى فرع الشركة بالدقي للحصول على صكوك

الضحايا لتتقل للرأى العام كيف ارغموا على قبول شروط شركة السعد المجحفة لانقاذ ما يمكن انقاذه .

يقول محمد رضا حسان مدرس بمدرسة مصر للغات - سافرت الى سلطنة عمان للعمل هناك وجمعت حوالى خمسة الاف دولار هي حصيلة خمس سنوات عمل .. وقمت بوضع جميع ما املك بشركة السعد للاستثمار .. بعد ان

هذا التصرف يمثل مخالفة مالية صارخة ، كما ارغمت الشركة المودعين على تحرير محاضر في أقسام الشرطة تفيد انهم فقدوا شهادات التخصيص التى تسلموها من الشركة فى حين يقسم الضحايا انهم لم يتسلموا اية شهادة .. كما قام « السعد » بخصم كل الارباح التى سبق له صرفها للمودعين من اصل رأسمالهم ، كل ذلك ادى الى انهيار الثقة بين اصحاب الودائع والشركة التى استغللتهم واضطرتهم الى الازعان لشروطها تحت سمع وبصر المسؤولين . فى مقر شركة السعد بالدقي التقت المساء بمنات من



المصدر : المسار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ أبريل ١٩٩٠

تحقيق :

شعبان العيسوي

هشام شاهين

أشرف أبو سيف

تصوير - محمود سالم

اما قديرية على شاهين ٦٠ سنة وعلى المعاش فتقول توجّهت الى مقر شركة السعد بالدقي بعد الاعلان الذي نشرته الشركة يفيد قيامهم برد اموال المودعين والتي تبلغ ٢٠٠٠ جنيه للمودع وعندما توجّهت الى الشركة فوجست بان هذا المبلغ سيتم رده في خلال عامين في صورة صكوك تصرف كل ٢ شهور مع العلم

بانني لم اصرف اية ارباح عن الفترة السابقة رغم ان الشركة كانت مستمرة في اعمالها .

اما السيدة سعاد والتي جاءت الى مقر الشركة بالدقي فتقول حضرت لاطمن على اموال ابني الذي يعمل بالخارج. وتعمل قيمة ايداعاته الى اربعة الاف جنيه فقد فوجئت بالعاملين بالشركة يطلبون مني الحضور الشهر القادم واكدوا لي انه تم خصم الارباح التي صرفت عن عام ٨٨ بالاضافة الى رد المبلغ خلال سنتين من تاريخ توقيع الصكوك .

في انتظار الميزانية

واجهت « المساء » فتحي محمد محمود مدير فرع الدقي بشركة السعد بهذه الاتهامات فقال ان ارباح عام ٨٨ و ٨٩ لم يتم تحديدها حتى الان فنحن في انتظار الميزانية والتي ستحدد ارباح كل مودع كما سيتم رد اموال المودعين والتي تبلغ ٢٠٠٠ جنيه خلال عام واحد . اما السدي تصل ايداعاته الى ستة الاف جنيه فسيتم ردها خلال عامين فقط اما ما زاد على ذلك فسيتم رد الايداعات خلال ثلاثة اعوام .

وضاعت الدولارات

وتقول السيدة عليه على كامل : اولادي جميعا بالخارج وانا سيدة مسنة وبالرغم من ان الطبيب منعني من الخروج والحركة فانتني حضرت الى الشركة حيث وضعت ٦٢٠٠ جنيه مصري و ٧٠٠٠ دولار امريكي منذ عام ١٩٨٦ وحضرت لكي احصل على صكوك بالمبلغ حتى يتم صرفه لي لكن الموظف المسئول رفض اعطائي صكوكا للدولارات وقال بعد شهرين واعطوني صكوكا بالجنيه المصري تصرف خلال سنتين ولم اصرف اية ارباح عن هذه الاموال . المهم عندي الان ان استرد فلوسي ومش عابرة ارباح . وباسي شديد يقول على عبدالواحد مصطفى محاسب بأحد البنوك وضعت ٥ الاف جنيه منذ عام ١٩٨٧ وصرفت في البداية ارباحا عن هذا المبلغ لم اكن اعلم ما سوف يحدث وحضرت اليوم لاخذ صكوكا بالمبلغ وبالفعل اعطوني

صكوكا تستحق الصرف لمدة ثلاث سنوات من الان وقالوا ان من يريد الاستمرار معنا يبقى ولكني لا اريد اي شيء الان سوى المبلغ الذي دفعته .

صكوك بنصف المبلغ

ويصرخ احد المواطنين واسمه عادل طه : لقد وضعت ٢٥ الف جنيه في الشركة وعندما حضرت الى هنا لم يعطوني صكوكا الا بنصف المبلغ والباقي لا اعلم حتى الان متى يتم اعطائي صكوكا به .

ويحيرة يسأل الحاج عبدالهادي مروان لقد وضعت مبلغ ثمانية الاف جنيه وعندما حضرت الان لم يعطوني صكوكا بكامل المبلغ ولكنهم اعطوني عددا من الصكوك عبارة عن فئات ١٠٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠ جنيهات فلماذا لا يعطوني صكوكا بكامل المبلغ دفعة واحدة كما وضعت من قبل ام انهم يعرفون ان الاموال لن تكفي لرد اموالنا فاردوا ان يحزنونا مرة اخرى كما حدث من قبل ؟

طار الميراث

وتقول امال عبدالرحمن شلبي ربة بيت انني بعت مجوهراتي ونصيب في الميراث عن والدي بمبلغ ٢٥ الف جنيه ووضعتها في السعد للاستثمار لمساعدة زوجي في تحمل اعباء المعيشة .. وخاصة بعد ان خرج الى المعاش .. حتى اضمن دخلا ثابتا لكنه

حتى الان ومنذ يولييه ١٩٨٨ م لم اخذ اي قرش من فلوسي .. واليوم يقولون اننا سوف نأخذ صكوكا تصرف خلال ثلاث سنوات .. فهل يأخذون ٢٥ الف جنيه دفعة واحدة ونأخذ اموالنا على دفعات كل دفعة ٣٠٠ و ٤٠٠ جنيه ؟



المصدر: المساء

التاريخ: ٩ أبريل ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وماذا سأفعل بهذا المبلغ؟!
وتقول كاميليا قدرى احمد اننى جلست
اليوم هنا حتى استطيت ان اصرف
الصكوك المستحقة لزوج اختى محمد
عبدالرحمن الذى ترك لى توكيلا عاما
بعد ان ضاع شقاء عمره فى غربته
لمدة ١٠ سنوات جمع خلالها ٧٠٠ ألف
جنيه وضعاها فى السعد .. وعند عودته
اكتشف المصيبة فعاد مرة اخرى لرحلة
الشقاء والمعاناة هو وزوجته
واولاده .

الدفع .. بالقطارة
وتقول منى احمد منصور اننى وضعت
٤٠ ألف جنيه منذ ابريل ١٩٨٧ م فى
السعد للاستثمار بفرع الدقى وحتى
الان لم استطع تحصيل اى مبلغ منه
وعندما علمت انه سوف يصرف اليوم
صكوكا بالمبالغ عرفت ان مبلغى سوف
يصرف خلاف ٤ سنوات وكل مرة
سوف اخذ ٥٠٠ او ٢٠٠ جنيه .. اى
اننى سوف استرد مادفعته بالقطارة ..
فهل هذا يرضى احدا؟! لقد جمعنا هذه
المبالغ بعد طلوع الروح وغربة صعبة
.. فهل هذا هو الثمن الذى تدفعه بعد
ذلك؟!

كيف اعيش؟!

ويقول الدكتور خالد عبدالعزيز كنت
اعمل فى احدى الدول الشقيقة لمدة ١٥
عاما وجمعت خلالها ٩٠ ألف جنيه
وضعتها عند السعد وحتى الان لم
احصل على اى مبلغ وقيل لى اننى
سأصرف صكوكا خلال ٤ سنوات ..
فهل اسافر مرة اخرى حتى استطيت ان
اعيش؟



المصدر : السوفد

التاريخ : ١٩ أبريل ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مفاجأة في انتظار المودعين وأصحاب

شركات الأموال

بالقانون

تشكيل مجلس إدارة هيئة سوق المال باطل وجميع قرارات التوفيق وعدم التوفيق باطلة

واستكمالاً للموقف القانوني ضد المخالفات التي شابت تشكيلات هيئة سوق المال، وبعض مواد قانون شركات تلقي الأموال استمر الدكتور شوقي السيد في إجراءات تصويب هذه الأخطاء القانونية لرفع دعوى بالظعن على القانون وبناء على مذكرة الدعوى أصدرت محكمة شمال القاهرة حكماً في الدعوى بعدم دستورية قانون تلقي الأموال واستست المحكمة عدم الدستورية على أن مجلس الشعب الذي صدق على القانون غير دستوري. وبالتالي عدم دستورية جميع ماصدر عنه من قوانين. وأكدت المحكمة في حكمها أن السلطة التنفيذية اعتدت على احكام القضاء.

بدايات فكرة الطعن

ترجع بدايات فكرة الطعن على تشكيل مجلس إدارة هيئة سوق المال إلى وجود شبهات حول بعض الأسماء التي يضمها التشكيل الأخير لمجلس الإدارة. وكان لوجودهم في عضوية المجلس تأثير واضح على القرارات الصادرة من الهيئة ضد بعض شركات توظيف الأموال.

وامسك الدكتور شوقي السيد بأول خيط. وبدأ بمطالبة نصوص قانون إنشاء الهيئة وقرار تشكيل مجلس الإدارة ثم قانون تلقي الأموال ١٤٦ لسنة ٨٨. خلصت القراءة إلى أن قرار تشكيل مجلس الإدارة مخالف للقرار الجمهوري الصادر بشأن إنشاء الهيئة. وتحديد مجالات عملها واختصاصاتها. ومخالفة القرار الوزاري لبعض القوانين الأخرى منها قانون نقابة التجارين رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢.

ويتضمن القرار الجمهوري بإنشاء هيئة سوق المال رقم ٥٢٠ لسنة ٧٩. ١٠

وكانت الإجراءات القانونية التي اتخذت للطعن على تشكيل مجلس إدارة هيئة سوق المال قد بدأت أوائل شهر ديسمبر الماضي برفع دعوى من جانب الدكتور شوقي السيد المحامي. أمام محكمة القضاء الإداري تطلب بإعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة. وبطلان القرارات الصادرة عن التشكيل الحالي. وتم تحديد أول جلسة للنظر في الشق المستعجل في الدعوى في تاريخ ١ فبراير. وتم تأجيل الحكم إلى مابعد اعداد تقرير هيئة مفوضي الدولة "دائرة منازعات الافراد والهيئات".

وفي جلسة ٦ مارس ١٩٨٩ تم نظر الدعوى وعلان تقرير هيئة المفوضين. والذي تتضمن الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم

إعداد :

طلعت الطرابيشي

١١٦ لسنة ١٩٨٨ بتشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال. والحكم بعدماد قرار تشكيل الهيئة. واعتباره كأن لم يكن. والزام وزارة الاقتصاد بتنفيذ الحكم الصادر في الشق العاجل. والشق الموضوعي بمسودته. وبدون اعلان. وبناء على تقرير هيئة مفوضي مجلس الدولة تقرر حجز الدعوى للحكم يوم ١٧ أبريل الحالي. ليكون نهائياً. وملزماً للجميع.

عدم دستورية قانون تلقي الأموال

بدأ العد التنازلي لصدر حكم محكمة القضاء الإداري يوم ١٧ أبريل الحالي. لتحديد مصير مجلس إدارة هيئة سوق المال. والقرارات الصادرة عنه بشأن توفيق. أو عدم توفيق شركات توظيف الأموال. تأتي أهمية هذا الحكم من كونه حكماً نهائياً واجب التنفيذ فوراً. وغير قابل للطعن. أو الاستشكال. وسوف يتقرر على ضوءه إلغاء أو وقف العمل بقرارات مجلس الإدارة الحالي. وهي القرارات التي ترتب عليها تصفية ٩٣ شركة من جملة شركات توظيف الأموال والبالغة ٩٩ شركة.

وتشير بعض المصادر القضائية إلى أن قرار المحكمة سوف ينسحب على جميع القرارات التي صدرت عن الهيئة. وعلى قانون تلقي الأموال نفسه رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨. كما أن تأييد محكمة القضاء الإداري لتقرير مفوضي مجلس الدولة بإلغاء تشكيلات مجلس إدارة هيئة سوق المال لمخالفته للقانون إنشاء الهيئة رقم ٥٢٠ لسنة ٧٩. سوف يؤدي إلى بطلان التشكيل الحالي للهيئة. والتشكيلات السابقة بنفس المستوى. وبالتالي بطلان جميع قراراتها. ووقف جميع إجراءات التصفية. والإحالة إلى النيابة. وفرض الحراسات من جانب جهاز المدعى الاشتراكي.

وسوف يكون حكم محكمة القضاء الإداري حكماً تاريخياً إذ ينتظره الجميع سواء الأوساط الاقتصادية أو الشعبية. لتصبح ما وقعت فيه الحكومة مثلة في وزارة الاقتصاد وهيئة سوق المال من أخطاء وكذلك مجلس الشعب الذي صدق على قانون تنظيم عمل هذه الشركات.

● الالتجاء إلى القضاء الإداري



المصدر: الوفد

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩ أبريل ١٩٩٠

بصدور قرارات مجلس الإدارة برفض توفيق اوضاع ٩٣ شركة من الشركات العاملة في مجال تلقي الاموال ومنافسة ميثلانيات تلك الشركات ، وتقرير زملائه المحاسبين عن اعمال هذه الشركات .

يحظر عليه قانون نقابة التجار في مادته " ٤٦ " من قانون النقابة رقم ٤٠ لسنة ٧٢ ، والمادة ٢٩ من اللائحة الداخلية ان يخرج او ينقص او يراقب او ينتقد او يندد باعمال زملائه الذين باثروا العمل قبله .

ويتضح من ذلك ان جميع الاعمال التي

عرضت على مجلس ادارة الهيئة من المحاسبين العاملين كمراقبين ماليين بشركات توظيف الاموال والمحاسبين القانونيين المعينين من قبل الجهاز المركزي للمحاسبين لمراجعة اعمال الشركات سابقة على قرار تشكيل مجلس ادارة الهيئة الذي يضم في عضويته محاسباً قانونياً .

اعتراضات اصحاب الشركات

كما اعترض بعض اصحاب الشركات على هذا التشكيل نتيجة تضررهم من احد الاشخاص الذين يضمهم تشكيل مجلس الادارة وهو تحديداً المحاسب القانوني ، لعملة كمراقب مالي في بعض شركات التوظيف ، واستقالته منها لخلافات شخصية قبل صدور القانون . وكان قد عرض عليهم خدمته قبل صدور القانون . وبعد صدور القانون تم اختياره من قبل جهاز المحاسبين ، باعتباره مكتب محاسبة وطنياً قطاعاً خاصاً ، لمراقبة ومراجعة اعمال هذه الشركات ، واعداد التقارير عنها . ولسوء حظ بعض الشركات وقع اختياره للشركات التي كان يعمل بها ثم اتضح بعد ذلك انه عضو في مجلس ادارة الهيئة التي ستقرر مصير هذه الشركات بجانب انه يعمل مراجعاً لحسابات بعض البنوك التي يشارك مسئولوها في مجلس ادارة الهيئة .

توجيه اخطارات بالمخالفات

وفي محاولة لتصحيح هذه الاوضاع من الناحية القانونية قام المحامي بارسال اخطارين لكل من الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد ، والدكتور فحج النور رئيس هيئة سوق المال يتضمنان جميع الملاحظات ، والاعتراضات وذلك قبل اللجوء الى القضاء لرفع الدعوى القضائية ضدهما متضامنين .

وقد تضمنت صيغة الاخطارين طلب بعض المحاسبين بانتقاد الاجراءات القانونية ضد القرار الصادر بتشكيل مجلس ادارة هيئة سوق المال ، والمتضمن تعيين حازم حسن المحاسب القانوني من ذوى المكاتب المهنية عضواً بالمجلس ، حيث نصبه تمثيلاً بالمجلس رقيباً على اعمال زملائه المحاسبين ، وخوله سلطة مراقبة اعمالهم وهو امر منحه ميزة عليهم ، دون ان يمتلك عنهم وقد ظهر ذلك

مواد ، تهدف الى تنظيم وتعزيز عمل سوق المال ، وتشجيع ايجاد وسطاء مؤهلين في مجال الاوراق المالية ، واعداد الدراسات والاقتراحات لمختلف الاجهزة الحكومية . كما تشمل المواد كيفية تشكيل الهيئة بما يتناسب مع المسئوليات المخولة لها ، بدءاً من التأسيس والرقابة وانتهاء بالتفتيش والجزاءات .

وتنص المادة " السلسلة " من قرار انشاء الهيئة على ان يكون تشكيل مجلس

محكمة شمال القاهرة تقرر

عدم دستورية

تأسيرون تخرج الاموال

الادارة من رئيس الهيئة ، ونائبه ، وسبعة اعضاء ، ثلاثة منهم يمثلون الاجهزة الحكومية المعنية ، واربعة يمثلون القطاع العام . يختارهم وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي .

وبمطالعة قرار وزير الاقتصاد رقم ١١٦ لسنة ٨٨ بشأن تشكيل مجلس الادارة . وجد انه يتضمن طبقاً للقرار الوزاري الدكتور محمد حسن فحج النور رئيس هيئة سوق المال رئيساً ، ونائب رئيس الهيئة نائباً للرئيس . ويمثل الاعضاء الدكتور صلاح حامد محافظ البنك المركزي ، ورئيس مجلس ادارة شركة مصر للتأمين ، ورئيس مجلس ادارة بنك مصر ، ورئيس لجنة بورصة الاوراق المالية بالقاهرة ، ورئيس مجلس ادارة البنك الوطني للتنمية ، والمحاسب القانوني حازم زكي حسن ممثلاً عن جمعية رجال الاعمال ونائب رئيس مجلس ادارة بنك هونج كونج .

وبذلك يكون التشكيل مخالفاً لقرار انشاء الهيئة والذي يتطلب وجود ثلاثة اعضاء يمثلون الاجهزة الحكومية في حين ان قرار وزير الاقتصاد يتضمن وجود عضو واحد فقط يمثل الاجهزة الحكومية ممثلاً في محافظ البنك المركزي . أما البنوك الوطنية فهي لا تمثل الاجهزة الحكومية وكذلك ممثل بورصة الاوراق المالية .

كما ان قرار الانشاء ينص على وجود اعضاء يمثلون القطاع العام في حين نجد التشكيل يضم جميع اعضائه من القطاع الخاص . بالإضافة الى وجود مخالفة أخرى ، تتمثل في وجود محاسب قانوني .



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ أبريل ١٩٩٠

الريان

بشرط كل الشيخ الكباري

نجح احمد الريان ، بمهارة ، ومن داخل سجنه ، في
توريط فضيلة الشيخ متولى الشعراوى !
فقد استجاب فضيلة الشيخ لطلب اصغر ابناء الريان
للتدخل والتوسط لدى النيابة والحكومة لإقرار حل سلمى
لمشكلته بدلاً من المحاكمة .. ولكن بعد المشاورات المكثفة
التي أجراها الشيخ اعتذر احمد الريان عن منحه توكيلا
لإدارة الشركة ، وأصر على ضرورة الإفراج عنه قبل بحث
أى مقترحات لتسوية الأزمة سلميا ، وهو الأمر الذى يهدد
بفشل مسعى الشيخ ، لأن الإفراج عنه ليس في يد النيابة
بل في يد القضاء .

يعتد بها في الخارج ! وكل ما حوله
خلال العامين الماضيين ٤٠ ألف دولار
فقط ! وحتى عندما طلب منه وكيله في
الخارج بوب ووكر إرسال طلب مكتوب
إليه ليحول له مائة مليون دولار رفض
إرسال هذا الطلب إلا إذا تم الإفراج عنه
أولا .. كذلك رفض أيضاً الكشف عن
المكان الذى أخفى فيه ما يملكه .

مقترحات الحل السلمى

ومع ذلك فقد استجاب الشيخ متولى
الشعراوى لدعوة احمد الريان لأنه كان
يجدوه أمل في تخفيف الأم أسرة
الريان ، والأم ١٨٠٠ أسرة أودعت
أموالها لدى الريان وأصنامهم الانتظار
لاسترداد هذه الأموال .. وكل الذى
اشتراطه فضيلة الشيخ هو موافقة

والخير أن احمد الريان ووط الشيخ
متولى الشعراوى مع سبق الإصرار
والترصد .. فهو الذى طلب أصلاً تدخله
ووساطته في المشكلة لإيجاد حل سلمى
لها .. حينما أرسل له مع أحد أفراد
أسرته يطلب زيارته له في السجن هو
والدكتور عبدالصبور شاهين احد
المدافعين بحمل من آل الريان ،
ليناقشهما في مقترحات جديدة لتحريك
الجمود في قضيته وحلها !
ووافق فضيلة الشيخ على الزيارة
وعلى الوساطة ، رغم علمه بصعوبة
المهمة ، نظراً لإخفاق كل محاولات الحل
السلمى طوال العامين الماضيين وخاصة
أن احمد الريان رفض الإفصاح عن حجم
أمواله في الخارج وأماكنها ، بل سحب
اعترافه السابق بأن له أصلاً أموالاً

الحكومة فقط على تدخله ، وهو ما لم
تحجبه عنه هي الأخرى .
وبعد زيارة امتدت لثلاث ساعات في
السجن لاهم الريان قام بها الشيخ
متولى الشعراوى ومعه الدكتور
عبدالصبور شاهين ، أسفرت المفاوضات
عن مجموعة من المقترحات تقدم بها
الاثنان في ٢٢ مارس الماضى إلى النائب
العام لحل المشكلة سلميا .. وكانت أهم
هذه المقترحات .

● الإفراج المؤقت عن احمد الريان من
السجن لمدة ستة شهور يدير فيها أعمال
شركته ، مع القبول بعدم إغلاق ملف
القضايا القائمة ضده .

● واستعداد الشيخ الشعراوى
والدكتور شاهين لدخول السجن كرهائن
بدلاً من احمد الريان خلال فترة الإفراج
المؤقت عنه .

● إعادة مائة مليون جنيه من الخارج
خلال هذه الفترة لتشغيل محلات
الذهب ، واستكمال تشطيب المساكن
التي بناها الريان لبيعها للدارسين
العرب وتشغيل بعض المشروعات .

● التصرف في الأصول غير المنتجة
للشركة بالبيع لتخفيض عدد المودعين ،
أو دفع قدر من الودائع عيناً ، كما فعلت
شركات أخرى لتوظيف الأموال .

● تقديم تسهيلات من الدولة للشركة
حتى تتمكن من الوقوف على قدميها مثل
تيسير إجراءات التراخيص ودفع بعض
المؤسسات لدفع الديون المستحقة عليها
للشركة مثل المؤسسات الصحفية .

عرض هزيل

وهكذا تمخضت مفاوضات الثلاث
ساعات في طرة عن إقناع الريان بتحويل
مائة مليون جنيه (٣٠ مليون دولار) فقط
من الخارج ، مقابل الإفراج عنه ،
وتنازل الدولة عن ديونه لها وإيضاً
تقديم كل المساعدات الممكنة له .

وهذا العرض يعد بالمقارنة لعروض
الريان الأخرى هزيراً للغاية .. فمنذ
شهور قليلة فقط عرض احمد الريان
الحصول على نحو ١٢٠ مليون دولار من
وكيله في الخارج والإفراج عنه لمدة
(٤٥) يوماً فقط .. وقبل عامين عرض



المصدر : د. عبد الحليم يوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ أبريل ١٩٩٠

تحويل ٤٤٠ مليون دولار من الخارج مقابل مد الفترة المسموحة له قانوناً لتقديم الأوراق الخاصة بتوفيق اوضاع شركته .. وكلها عروض تراجع عنها فيما بعد بالطبع !

ومع ذلك لم ترفض النيابة مناقشة العرض الجديد الذي تمخضت عنه وساطة الشيخ الشعراوي مع الريان .. وانتهت المناقشة إلى عدم قدرة النيابة على الإفراج عن أحمد الريان لأنه محكوم عليه بالسجن عشر سنوات بأحكام قضائية ، وهو نفس الأمر بالنسبة لشيخه ، وإن كانت مدة عقوبته قد قاربت على الانتهاء .. وأبدت النيابة استعداداً للإفراج عن والده فقط إذا ما نجحت الوساطة الجديدة .

أما بالنسبة لدخول الشيخ الشعراوي وعبد الصبور شاهين السجن كرهائن بدلاً من أحمد الريان فلم تناقشه النيابة معهما لعدم قانونية الأمر ولأنه مجرد اقتراح عاطفي فقط مقصود به تعزيز طلب إخلاء سبيل أحمد الريان . ولم تعترض النيابة على المقترحات الأخرى ، بما فيها بيع أصول الشركة غير المنتجة ، ولكنها اقترحت أن يقوم أحمد الريان بتحرير توكيل للشيخ متولى الشعراوي للإشراف على تنفيذ هذه المقترحات .. ووافق بالفعل فضيلة الشيخ هو والدكتور عبد الصبور شاهين على هذا الاقتراح .

الريان خذل الشيخ

ولكن أحمد الريان خذل فضيلة الشيخ ، ورفض الموافقة على منحه التوكيل المقترح ، بحجة أنه يشفق عليه (من عبء المعاملات الخارجية) .. ورغم أن أحمد الريان نفسه كان قد يادر بتقديم عرض مماثل للشيخ الشعراوي منذ عامين ، قبل دخوله السجن ، ولكن فضيلة الشيخ هو الذي رفض وقتها أن يحرر الريان له توكيلاً ، واقترح عليه تحرير التوكيل باسم وزير الاقتصاد ، ومحافظ البنك المركزي ورئيس هيئة سوق المال ، وهو ما رفضه الثلاثة في

حينه .

وأصر الريان خلال مشاوراته مع الشيخ الشعراوي على ضرورة الإفراج عنه أولاً ، وعدم الاكتفاء بالإفراج عن والده أو شقيقه .

ومع ذلك لم ينفذ فضيلة الشيخ يده من الوساطة ، بل استمر فيها ، وتقدم هو والدكتور عبد الصبور شاهين بمقترحات جديدة منذ عشرة أيام للنيابة ، بعد أن اعتذر كتابة عن قبول التوكيل المقترح من الريان لتحفظ محبيه والمحافظين على صحته .

وتتضمن قائمة هذه المقترحات كل المقترحات السابقة ، بعد تعديل الاقتراح الخاص بالإفراج عن أحمد الريان إلى اقتراح جديد يقضى بوقف كل الدعاوى القضائية القائمة ضده حتى يتم أحد أمرين إما قبول النقص في الأحكام القضائية التي صدرت ضده أو صدور عفو جمهوري عنه ، وخلال ذلك يتم الإفراج عن والده وتوفيق وشقيقه محمد ليشرك أحدهما في مجلس الإدارة الجديد للشركة الذي اقترح تشكيله من ممثلين للنيابة والمودعين وأسرة الريان .

وشملت القائمة أيضاً طلب مزيد من التسهيلات لتقديمها الدولة للشركة مثل الإعفاء من الضرائب والتأمينات .

طلب النيابة

ورغم رفض أحمد الريان تحرير التوكيل للشيخ الشعراوي استمرت النيابة في المفاوضات معه ، وأبدت مرونة كبيرة بالموافقة على الاقتراحات الخاصة بإعادة تشكيل مجلس الإدارة ، والإفراج عن والد الإخوة الريان ، وإيضاً تقديم التسهيلات الممكنة لمجلس الإدارة الجديد لتشغيل مشروعات الشركة وبيع بعض أصولها غير المنتجة .

كل الذي طلبته النيابة فقط هو أن يتولى الشيخ متولى الشعراوي رئاسة مجلس الإدارة الجديد ليشراف على تنفيذ المقترحات الخاصة بتنشيط الشركة ورد أموال المودعين . كما تحفظت على الاقتراح وقف الدعاوى القضائية القائمة ضد أحمد الريان واقترحت تأجيلها مؤقتاً حتى تثبت جديته في تدبير السيولة المالية اللازمة لتشغيل مشروعات الشركة ورد أموال المودعين . ولكن ذلك لم يضع نهاية لورطة الشيخ الشعراوي التي وضعه فيها

أحمد الريان .. فكلاهما رفض الاقتراح النيابة بأن يرأس فضيلة الشيخ مجلس الإدارة الجديد .. بل إن أحمد الريان أبدى تحفظه على المقترحات الجديدة للشيخ الشعراوي لأنها لا تتضمن اقتراحاً صريحاً بالإفراج (المؤقت) عنه .. وسارع بطلب تحويل القضية إلى المدعى الاشتراكي أسوة بشركات أخرى لتؤخلف الأموال !

وحتى لو وافق أحمد الريان على تولي الشيخ الشعراوي رئاسة الشركة اشك أن ينهي ذلك ورطة فضيلة الشيخ .. بل لعله زادها .. لأن كل ما وعد به الريان هو الحصول على مليوني جنيه شهرياً ربما من إعادة تشغيل محلات الذهب وتشطيب مسكن الدارسين العرب ، وبالطبع فإن ذلك يعني سداد أموال المودعين على ٧٦ سنة كاملة !

وربما زادت الورطة أكثر وأكثر لو غامرت الدولة والرجت عن أحمد الريان ثم هرب للخارج أو الداخلى .. وقتها سيتركز غضب المودعين على فضيلة الشيخ .. ولن يقلل من هذا الغضب أن الناس سوف يلومون الحكومة لأنها استجابت لطلبه تدبيراً لشخصه ! ■

عبد القادر شهيب



المصدر : **د. يوسف اليوسف**

التاريخ : **١٩ أبريل ١٩٩٠**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مناورة جديدة للريان للحصول على ١٠٠ مليون جنيه

كتب إبراهيم خليل :

من المنتظر ان يتم الإفراج عن محمد الريان في اواخر الشهر القادم بعد انقضاء فترة العقوبة التي قضاه في السجن لمدة سنتين في قضية بيع فول التدميس قبل تسفيره من وزارة التموين .

تجري الآن مفاوضات بين الشيخ الشعراوي ومكتب النائب العام ليقوم محمد الريان بتشغيل محلات الذهب والتصرف في بعض مستغلات الريان تمهيدا للدعوة

لجنة العلماء ايجاد مخرج له للخروج من السجن باى حجة لإجراء مفاوضات مع عدد من بيوت المال في السعودية او امريكا او لندن لإقراضه ١٠٠ مليون جنيه لبدء تشغيل مشروعاته وتسديد

جزء منها لصغار المودعين وانقسم الراى في مكتب النائب العام ولجنة الشئون المالية بخصوص هذا العرض مما ادى الى انهم طلبوا من

الشيخ الشعراوي مهلة من الوقت لدراسة هذا العرض حتى انهاء نظر القضية التي مستبدا في ٢١ أبريل من هذا الشهر وعلمت روز اليوسف انه تجرى الآن اتصالات جديدة بين لجنة العلماء .. وعدد من اصحاب

الملايين العرب للتدخل في حل مشكلة سودى الريان على اسس تشغيل المشروعات بالإقراض بدون فوائد ولكن لم تصل هذه الاتصالات إلى نتائج محددة بعد . ■



المصدر : **الأخبار**

التاريخ : **١٩ أبريل ١٩٩٠**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مليار و ٢٤٠ مليون جنيه قيمة ممتلكات الريان في مصر !

أعدت إحدى الجهات الرسمية كشوفاً بممتلكات الريان كاصول ثابتة في مصر من أراضٍ ومصانع ومنشآت ومعارض ومنافذ للبيع وفيلات وقصور ومقار للشركات ومشاركات ومخازن ومزارع ومشروعات تحت الإنشاء وأراضٍ زراعية قدرت قيمة هذه الممتلكات بمليار و ٢٣٩ مليون و ٦٠٠ ألف جنيه .

• أراضي زراعية وصوب في • مدن
على مساحة ٦٨٥٠ فدانا قيمتها
١١٦,٥ مليون جنيه .

تتضمن هذه الممتلكات :
• أراضي معدة للبناء وصنادير لبعضها
تراخيص بناء مساحتها ٣ ملايين متر
مربع يبلغ سعرها ٣٩٨ مليون و ٦٠٠
ألف جنيه .

• مصانع طوب وبلاط ومفروشات
وملابس ولحوم وأعلاف وطيور
وبلاستيك وصناعات متعددة
ومحطات خدمة ومطابع .. قيمتها
١٩٠ مليون جنيه .

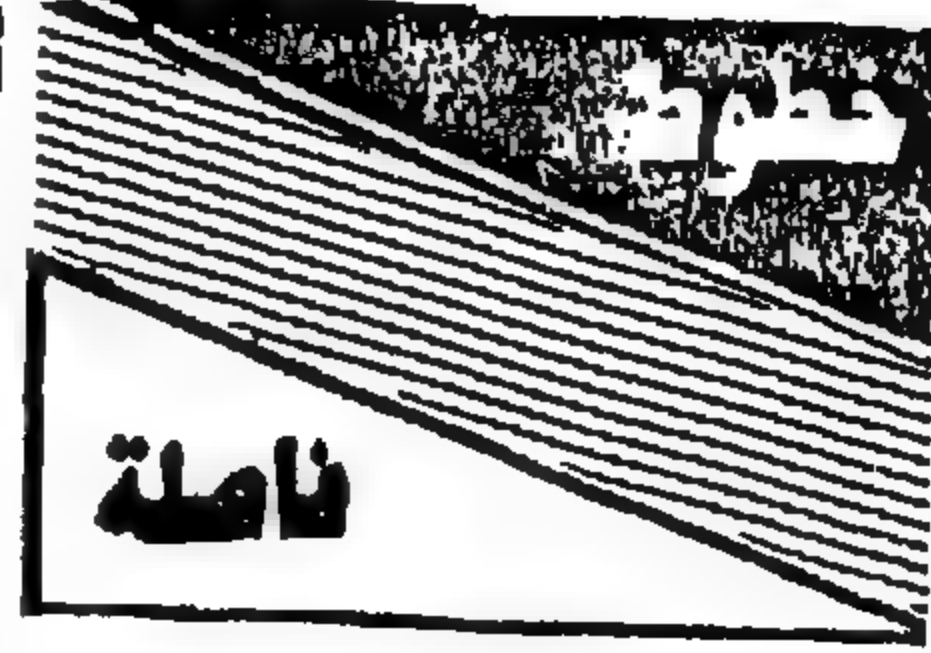
• مساحات مقام عليها : مباني لأغراض
تجارية وإدارية وسكنية قيمتها حوالي
٧٦ مليون جنيه .

• معارض ومنافذ بيع للذهب
واللحوم والمطاعم والمخابز والتراث
قيمتها ٩٤,٥ مليون جنيه .

• ١٩ فيلا و • قصور و • مقار
للشركات بالإضافة إلى المشاركات في
مزارع الأسماك والنواجن والمصانع
والبنوك والشركات والفنادق ويبلغ
إجمالي قيمتها ٢٣٤ مليون جنيه .

• مخازن ومزارع ومشروعات تحت
الإنشاء قيمتها ٧٠ مليون جنيه .

• عقود مدفوعة وديون على الغير
وأموال سائلة قيمتها ١٦٠ مليون
جنيه .



خاصة

الحمد لله .. لقد اطمأنيت تماماً إلى أن النيابة العامة لن تقبل عرض الشيخ متولى الشعراوى بالأفراج عن الريان .. على عواهنه !!.. طبعا .. النيابة العامة حريصة على رد أموال المودعين .. لكنها - فى نفس الوقت - لابد أن تأخذ حذرهما من الوقوع .. فى فخ ، أو كمين !!..

لقد طالب الشيخ الشعراوى بالأفراج عن الريان .. وقال إنه على استعداد لتقديم نفسه رهينة .. إذا لم يرد الأموال خلال عام !!..

وهكذا .. تنثور عدة أسئلة مهمة :
● لو فرض وحدثت ظروف قاهرة - لا قدر الله - ولم يتحقق عهد ، أو وعد الشيخ الشعراوى .. فماذا يمكن أن يحدث ؟؟..

● إن شخصية الريان الصغير .. تؤكد أنه على استعداد لأن يفعل أى شيء .. طالما يوصله إلى غايته .. فكيف يكون الوضع لو أخل هو نفسه .. بالتزامه مع الشيخ الشعراوى ؟؟..

● إن شريك الشيخ الشعراوى فى العرض الجديد .. شخصية ليست بعيدة عن مستوى الشبهات .. من حيث علاقاتها بالريان .. حيث عمل صاحبها مستشارا له فترة طويلة .. وكان أول من يخطب فى الناس .. لحثهم على إبداء أموالهم عنده .. بينما يعرف مقلما أن هذه الأموال .. تستخدم فى غير طريقها « الشرعى » !!..

إننى على يقين .. أن كل هذه التساؤلات أمام فكر النيابة العامة .. لهذا .. فهى لن « تنطوع » بإصدار أى قرار .. إلا إذا اقتنعت اقتناعاً بالغاً من جدوى

الاجابات عنها .

ويبدو أن الشيخ متولى الشعراوى تصور .. أن النيابة العامة ، أو المدعى الاشتراكى يتعاملان مع الموضوع « بالعاطفة » .. وليس بالقانون .. فرأى أن يمد مساعيه .. عسى أن يستفيد منها .. صديقه ، وابن صديقه .. طارق أبو حسين .. صاحب شركة « الهدى مصر » .. الذى سبق أن رفضت هيئة سوق المال توقيق أوضاعها !!..

وهنا .. يصبح من الضروري .. إعادة النظر فى عروض الشيخ ، والدكتور من جديد .. لأن شبهة المصلحة الآن قد بدت واضحة .. « فالدكتور » مستشار الريان .. « والشيخ » صديق أبو حسين !!..

على أى حال .. فليطمئن المودعون إلى أن أموالهم - مهما طال الزمن - فى يد أمينة .. ورجاؤنا لهم .. ألا ينساقوا وراء مظاهر قد تضر أكثر مما تنفع .. وأن يعلموا جيدا .. أن الدولة لها مقوماتها الأساسية .. وليس من البساطة بمكان الاعتماد على فرد ، أو فردين لحل مشكلة متشعبة الجذور .. مثل « توقظف الأموال » !!..

صديقى .. وزميلى

ابراهيم نافع

تصور البعض خطأ .. أن نقيب صحفيين « الأمس » الذى قصده فى كلمتى يوم السبت الماضى .. هو الزميل والصديق ابراهيم نافع رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير الأهرام .

ونسى هؤلاء .. أن ابراهيم نافع قد نال تقدير ، واحترام كل الزملاء - على اختلاف اتجاهاتهم ، وانتماءاتهم - طوال الأربع سنوات التى أمضاها نقيباً للصحفيين .. ولم يحدث طبعا أن طارده إحدى الزميلات حتى خارج مبنى النقابة ، وأغلقت بونه الباب !!..

وأنا لا أعرف على أى أساس بنيت تلك التصورات .. فلقد ذكرت فى المقال عبارة تقول : « هذا هو الفرق بين نقيب ، ونقيب .. نقيب اليوم الذى يلف بجانب العضو ، ويسانده .. ونقيب الأمس الذى يضرب بكل التقاليد الصحفية عرض الحائط » .

وحتى تصبح الأمور أكثر إيضاحاً .. ولا تحتمل أدنى تأويل .. أعيد صياغة العبارة لتكون : « هذا هو الفرق بين نقيب اليوم .. ونقيب أول أمس » !!..

سيرجيس



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ أغسطس ١٩٩٠

رفض مقترحات « الريان » للإفراج عنه اعتذار الشيخ الشعراوي عن عدم تمكنه من إدارة الأموال

علم مندوب « الأهرام » أن نوابا للجنة المشكلة لدراسة مقترحات الريان للإفراج عنه ، توجه إلى رفضها جملة وتفصيلا ، وأن فضيلة الشيخ محمد متولي الشعراوي قد اعتذر عن عدم قدرته على إدارة الأموال ، وذلك بعد مقابلته للمستشار جمال شومان النائب العام حيث تلمهم منه الوضع كاملا عن عدم إمكانية إدارة الأموال وتحمل مسئولية رد الأموال للمودعين .

وقال المصدر أن النيابة العامة وهي العريضة والأمينية على مصالح وأموال المودعين لم تدخر سبعا للتفاهم مع أحمد الريان حيث أمر النائب العام بوضع تليفون دول في زنزانه أحمد الريان لكي يتصل بالخارج ويحضر الأموال المهربة .. إلا أن النيابة اكتشفت أن معظم المكالمات كانت مع أصدقائه في الخارج .

وصرح مصدر مسئول من اللجنة التي تدرس المقترحات المقدمة من الريان والتي يرأسها المستشار محمد حلمي خليفة النائب العام المساعد بأن اللجنة ستنتهي هذه الدراسة بعد أيام وستعلن الأسباب الكاملة لرفض هذه المقترحات .

وأضاف المصدر أن حجم أموال المودعين لدى الريان ١,٨ مليار جنيه وأن اقتراح أحمد الريان يقضي بإحضار ١٠٠ مليون جنيه بعد الإفراج عنه لتشغيل محلات الذهب على أن يتعهد بإحضار ١٠٠ مليون جنيه كل ٦ شهور وبالحساب البسيط وحتى تصل إلى رقم ايداعات المودعين ١,٨ مليار جنيه سنحتاج إلى أكثر من ١٠ سنوات لاسترداد هذه المبالغ .

وصرح مصدر مسئول بالنيابة العامة إلى محمد عياد مندوب « الأهرام » بأن الريان يحاول تضليل الرأي العام عن أهم مطلب طلبته منه النيابة العامة على لسان النائب العام الذي ناشده الإفصاح عن مكان الأموال المهربة في الخارج ، والعمل على إعادتها لأصحابها مقابل الإفراج عنه وحفظ القضية .

وأضاف المصدر المسئول أن هذه المناورة سبقتها عدة مناورات حيث أقحم الريان اسم فضيلة الشيخ الغزالي والدكتور عبد الصبور شاهين قبل أن تجعل القضية إلى المحاكمة وبات هذه المحاولة بالفشل لعدم جدية عرض الريان .

وأضاف المصدر أنه في أول جلسات المحاكمة في بداية مارس الماضي طلب الريان الإفراج عنه ليتسنى له إنهاء المشكلة سلميا ، ولم تستجب له المحكمة .



المصدر : المسار

التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المودعون في شركات الأموال :

إسترداد أموالنا في صور عينية افضل .. من ضياعها للأبد المدعى الاشتراكى، اظمنوا .. فلوسكم تعود اليكم

كُتبت - لبيبة شاهين :

أعلن المستشار عبد المعز احمد ابراهيم مدير مكتب التحقيق والادعاء بجهاز المدعى الاشتراكى .. ان الجهاز سيقوم بعد انتهاء مهلة رد أموال المودعين في ٩ يونيو القادم بتقييم ودراسة موقف كل شركة من الشركات الست على حدة من حيث عدد المودعين وحجم الادعاءات المطلوب ردها وجملة المبالغ التي ردتها الشركات للمودعين واسباب التعثر في عمليات رد الأموال ..

ودراسة ما إذا كانت هذه الاسباب خارجة عن ارادة هذه الشركات أم ناتجة عن تغتت أصحابها وسوف يعرض هذا التقييم على المستشار عبد السلام حامد المدعى الاشتراكى ، وعلى ضوئه سيكون في اتخاذ القرار

الخاص بمصير هذه الشركات . ومن ناحية أخرى اثار المودعون بشركة الهدى مصر - اكبر الشركات الست - العديد من المشاكل التي تواجههم في الحصول على ايداعاتهم بصورة عينية وانتقدوا هذا الاسلوب وقالوا انهم اضطروا للقبول به خوفا من عدم الحصول على أى شيء من ايداعاتهم - حسب قول المسؤولين بالشركة لهم - والذين ضربوا لهم مثلا بشركة الريان ..

تتلخص هذه المشاكل والانتقادات التي جاءت على لسان العديد من المودعين الذين وقفوا في طوابير طويلة أمام مكاتب مساعدي المدعى الاشتراكى الذين يعملون بعد الافطار حتى السحور ..

● أن المودعين لا يعرفون التقييم الحقيقي لأسعار السلع والأصول المعروضة عليهم ويعتقدون أن الاسعار التي حددتها شركة الهدى مصر مبالغ فيها ولا تمثل الحقيقة وخاصة الأراضي وثلاجات الخضار واليواخر السياحية .. ويطلبون تدخل الجهاز في تامين هذه الأصول ..

● أن المودعين لا يعرفون البديل الآخر امامهم اذا رفضوا الحصول على ايداعاتهم في صورة عينية ويطلبون تحديد موقف جهاز المدعى الاشتراكى منهم في حالة رفضهم وهل يضمن لهم الحصول على أموالهم . شك نقدي ؟ ..

● خصم ارباح عام ١٩٨٨ من أساس الادعاءات ورغم هذه المشاكل والانتقادات يقولون انهم مضطرون لقبول أى شيء ويأتى طريقة خوفا من ضياع حقوقهم ..

رد الجهاز

المستشار عبد المعز أحمد المسئول الأول عن التحقيقات مع هذه الشركات يرد على هذه المشاكل ويقول

● أولا : أصحاب هذه الشركات لم يمنعوا من التصرف في أصولها ولذلك فليس لنا أى علاقة الآن بتقدير اثمان هذه الأصول .. وأى مودع لا يقبل هذه الأسعار ولا يقبل هذا الاسلوب في الرد يرفضه بوضوح وينتظر تصرف جهاز المدعى الاشتراكى بعد انتهاء المهلة ويحصل على حقه ..

ويضيف أن اسلوب الرد العيني وافقنا عليه بعد بحث قانونى يقوم على أن اصحاب هذه الشركات لهم فرصة للرد حتى ٩ يونيو القادم فلماذا نحرهم من حقوقهم ..

وقال أن هناك لجنة برئاسة الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء تضم في عضويتها مجموعة الوزراء والنائب العام والمدعى الاشتراكى تتابع خطوات رد هذه الأموال وتقترح علينا خطوات الرد .

قال أن الجهاز قد ساعد الشركات في ازالة اسباب تعثرها في رد الأموال حتى انتظمت جميع الشركات في الرد والتزمت بالبرامج المخصصة لذلك .. وعن خصم ارباح عام ١٩٨٨ يقول طارق ابو حسين صاحب شركة الهدى مصر .. اننا خصمنا هذه الارباح لاننا

لم نعمل ميزانية لهذا العام ولاننا توقفنا عن العمل كما أن الشركات التي وقفت اوضاعها مثل السعد والشرىف خصمت ارباح هذا العام أيضا ..

وقال أن المودعين قبلوا هذا الاسلوب في رد أموالهم لانهم فى النهاية يحصلون على حقوقهم ..



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ أيلول ١٩٩٠

في اليوم الأول لصرف صكوك الشريفة:

الخزينة تغلق أبوابها الثانية عشرة ظهرا المودعون يتساءلون أين أرباح ٨٨ و ٨٩ ..

كتب - اسماعيل بدر

بدأ أمس صرف الكوبون الأول لأصحاب صكوك الاستثمار في شركة الشريفة للتنمية الاقتصادية شكبا أصحاب الصكوك من المعاملة السيئة من موقفي الشركة .

ولاحظت الجمهورية عودة معظم المودعين بدون صرف نظرا لأن الخزينة الشركة التي تصرف الكوبونات تغلق أبوابها في الثانية عشرة ظهرا فقط .

وتساءل بعض المودعين عن

صكوك الاستثمار بالنقد الأجنبي وروا المسؤولين بالشركة بأنه لم يتم الترتيب فيها حتى الآن وسيتم اتخاذ القرار بشأنها بعد صرف الدفعة الأولى من كوبونات الصكوك بالجنيه المصري .

أين الأرباح ..

وتقول نادبة سابق مودعة لمبلغ ٥

تساءل جميع المودعين عن أرباح ودائعهم لدى الشركة فلم يجدوا من يرد على تساؤلاتهم ولم يتضح حتى الآن مصير أرباح صكوكهم بالرغم من أن الشركة وفقت أوضاعها منذ أكثر من ٣ شهور وحتى الآن لم تتجه من اعداد الميزانية الافتتاحية والتي على ضولها يتحدد حجم الأرباح أو الخسائر للمودعين .

الإل جنيه وقامت بسحب ٤ آلاف جنيه خلال الفترة الماضية وباقى لها مبلغ ٤ آلاف جنيه وجاءت لتصرف أول كوبون لها بمبلغ ٤٥٥ جنيه لكنها تريد معرفة حجم أرباح ودائعها ومتى يتم الصرف وخاصة خلال عامي ٨٨ و ٨٩ .

ويقول محمد جليلى مفتش بالسباحة انه جاء لصرف أول كوبون له بمبلغ ٧٠٠ جنيه ولكن وجد الخزينة قد أغلقت بالرغم انه حضر الساعة الثانية عشرة والربع ظهرا لأنه قد استأذن من عمله لصرف هذا الكوبون ولكن المسؤولين بالشركة أعطياه موعدا لصرفها اليوم وقال انه سيأتي اليوم لصرفها ولكن ذلك سيؤدي الى تعطينا يوما آخر .



المصدر: الوفاء

التاريخ: ١٢ أبريل ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النائب
العام
مازال
يدرس



جمال شومان

مقترحات رد أموال المودعين بشركات الريان

ومضوية المستشارين ساهر درويش وحسن الشريبي وأحمد إدريس رئيس النيابة، في دراسة المقترحات التفصيلية لكيفية إعادة تشغيل محل الذهب والمأكولات وبعض مصانع الريان. كما تبحث اللجنة المرحلة الأولى من برنامج رد أموال صغار المودعين. ومن المنتظر أن تقدم اللجنة تقريراً نهائياً خلال هذا الأسبوع إلى النائب العام لعرضه على الرئيس مبارك للتصديق في القضية. وعلمت، «الوفاء» أن فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى لم يعتذر عن عدم رئاسة مجلس الإدارة الجديد لشركات «الريان»، وطلب أن يقوم أحمد توفيق بتوكيل رئيس وجميع أعضاء المجلس. وأكدت مصادر مطلعة أن أحمد توفيق لم يطلب الخروج من السجن، حسب مزاعم إحدى الصحف الحكومية، وطلب الإفراج عن والده وشقيقه لإدارة محل الذهب والمأكولات مع مجلس الإدارة الجديد واستمراره داخل السجن حتى الانتهاء من سداد معظم الديون. وأشارت المصادر إلى أن مجلس الإدارة المقترح يضم ممثلين عن المودعين والنيابة العامة ومحامى أحمد توفيق وأحد أفراد أسرة «الريان».

نقلت مصادر قضائية عليا ما نشرته بعض الصحف الحكومية أمس الأول بشأن رفض مقترحات أحمد توفيق عبدالفتاح لتسوية ديون المودعين بشركات الريان لتوظيف الأموال. أكدت المصادر أن المستشار جمال شومان النائب العام لم يرفض المقترحات التي قدمتها إليه اللجنة المشكلة من فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى والدكتور عبدالصبور شاهين وممدوح الوسيلى محامى أحمد توفيق. كما أكدت المصادر استمرار اللجنة التي شكلها النائب العام برئاسة المستشار محمد حلمى خليفة النائب العام المساعد



المصدر: الكوفد

التاريخ: ١٣ أيلول ١٩٩٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٦ شركات توظيف ترد أموال المودعين قبل ٩ يونيو الشهر القادم .. الانتهاء من تحقيق ديون الشركات وسماح أقوال المودعين

كتب حمدي شفيق :

طبقا للجدول الزمنية لرد الأموال التي تقدمت بها
المدعى الاشتراكي، وهي شركات الهدى مصر وشركة
والزهراء للأعلام العربي وبدر للاستثمار. ومن المتوقع
تسدد الشركات المذكورة ٦٠٠ مليون جنيه قبل ٩ يونيو
القادم. يبشر التحقيق مجموعة كبيرة من مساعدي
الاشتراكي وهم: المستشارون محمود ابوالعلا ومحمد
الشريبيشي وعبدالحاميد ثابت واحمد المشد وزكريا
ومحمد عبدالفتاح شاهين واسامة سرايا وهشام
وعبدالمعز ابراهيم و١٢ قاضيا ورئيسا للمحكمة من
المدعى الاشتراكي بإدارات التحقيق والدعاء والتفتيش
وإدارة الأموال.

يوأصل جهاز المدعى العام الاشتراكي تحقيق ديون ٦
شركات لتوظيف الأموال وسماح أقوال المودعين بها. قرر
المستشار عبدالسلام حامد المدعى الاشتراكي الاستعانة
بمستشاري إدارة التحفظ والحراسات للمشاركة في إنجاز
التحقيقات مع المودعين. ومن المنتظر الانتهاء منها في أوائل
مايو القادم. أكدت مصادر مطلعة قدرة ٤ شركات على رد باقي
ودائع المواطنين لديها قبل يوم ٩ يونيو القادم، وهو الموعد
الذي حدده قانون تلقى الأموال الجديد لانتهاء فترة رد
الودائع. وأضافت أنه تجري حاليا محاولات لتمكين شركتين
أخريين من تسوية الديون نقدا أو عينا قبل انتهاء المهلة
المحددة. وأكدت المصادر أن ٤ شركات تسير بجديّة حتى الآن



المصدر : الأهرام

١٣ أبريل ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شركات توظيف وشركات تسكين الأموال .. والمواجهة الحادة !!

لا شك أن الحكومة تعمل جاهدة على معالجة الآثار التي ترتبت عن شركات تلقي الأموال وتعمل بالقصر طاعة على حفظ حقوق المودعين والالتزام بتنفيذ القانون . وموقف الحكومة يعبر عن التزامها واحساسها بالمسؤولية الوطنية ازاء قطاع كبير من المواطنين هم الاف المودعين الذين طال انتظارهم لحل مشكلة ودائعهم لدى هذه الشركات . والتي كانت تمثل للغالبية منهم مصدر الدخل او العائد المنتظم الذي تعتمد عليه امور معيشتهم



يوسف مصطفى



يوسف مصطفى



يوسف مصطفى

وإذا كنا نقدر الدور الذي تقوم به الحكومة في محاولة حل هذه المشكلة الخطيرة ، إلا أننا نطالبها بالتدقيق الدقيق لتنفيذ شركات تلقي الأموال لالتزاماتها بربد الأموال للمودعين في المواعيد المقررة وأن تراعى في تنفيذ قواعد رد الأموال للمودعين في الشركات التي ستعطي أعمالها ، نسبة ملحوظة عليه كل مودع من أرباح بحيث تكون هناك نسبة وتناسب في رد الأموال ، وذلك في حالة ما إذا كانت حصيلته التصفية أقل من حجم أموال المودعين ، ويمكن للحكومة وضع قواعد خاصة للتصفية يراعى فيها قواعد العدالة الاجتماعية ولو استلزم الأمر إصدار تشريعات خاصة بذلك .

منها ، ويتمثل في شركات (تسكين) الأموال التي استثمرت أزمة الاسكن ومعالجة المواطنين ، وأخذت أموالهم تحت مسميات كثيرة ، جمعيات تعاونية أحياناً ، وشركات اسكن أحياناً أخرى ، والمسميات تختلف ولكن الهدف واحد هو استنزاف أموال المواطنين !! وإذا كانت الدولة قد اهتمت بشركات توظيف الأموال وضحاياها فلماذا لا يهتم أيضاً بضحايا شركات التسكين !!

ولاشك أن المشكلة بإبعادها الاقتصادية والاجتماعية ، لمزالت تتطلب مواجهة سريعة تضع في اعتبارها مصالح الاف من المواطنين الأبرياء الذين وقعوا ضحية لأعمال خداع أو نصب استغلت أحلامهم البسيطة في مجرد معيشة أمة ومستقرة .

مجلس الشعب في مناقشته قد تقدم بمجموعة من المقترحات التي تدعم هذا الاتجاه ، وهي مقترحات جادة وهامة وتتضمن ضرورة فتح مجالات جديدة لاقامة مشروعات انتاجية حقيقية بجهود مشتركة من الدولة والقطاع الخاص لجذب المواطنين بجميع فئاتهم للاستثمار بمدخراتهم في مقابل الحصول على عائد مناسب ، وضرورة زيادة العائد الذي تقدمه الادوية الادخارية ليكون ذلك حافزاً لأصحاب المدخرات ، وفي هذا السياق نقترح رفع اسعار الفائدة على المبالغ المودعة في البنوك ، وإذا كانت سندات التنمية النولارية تمثل خطوة على الطريق إلا أنها لمزالت خطوة واحدة على طريق طويل !

ولاشك أن فعالية أي علاج اقتصادي لا يمكن أن تكتمل أن لم تكن مسبوقة بتنظيم لسوق المال وتطويره ، بما يتماشى مع التطورات المحلية والدولية الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في كل المؤسسات التي تعمل أو يمكن أن تعمل في سوق المال مع تحديد الاختصاصات لكل مؤسسة من هذه المؤسسات ووسائل انشغالها وجهات الرقابة على انشطتها .

وننبه الى أن شركات توظيف الأموال ليست وحدها التي استنزفت ودائع المواطنين ، بل أنه يوجد ما هو أخطر

كما نؤكد على ما طالب به أعضاء مجلس الشعب في مناقشتهم لبرنامج الحكومة من ضرورة أن تسرع الحكومة بالعمل على استرداد الأموال المودعة في الخارج من قبل شركات تلقي الأموال والاستناد الى قواعد الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن ، أما بالنسبة للبلدان التي لا يوجد في قوانينها مواد للتخلف على الأموال ، فيجب العمل على تشجيع هذه الدول على إعادة الأموال بسرعة استصدار حكم قضائي .

ونقول أنه لا بد من الاستفادة من درس مأساة شركات توظيف الأموال ، وتعقب مظاهر الخل والتلاعب والانحراف وبثرتها لحظة ظهورها ، لأن عدم ملاحظتها يعطيها من الشرعية الكثير ومن الثقة في أعمالها الأكثر ، ويسهل من قدرتها على غش المواطنين والتدليس عليهم لأن الكثيرين يفهمون صمت أو تقاعس الأجهزة الحكومية على أنه نوع من الموافقة والترحيب !!

ولاشك أن قضية توظيف الأموال قد اوضحت أن مدخرات المصريين لا تزال هائلة تبحث عن اوعية ادخارية سليمة ومجالات للاستثمار واضحة وأمنة ، وإذا كانت الحكومة قد اكدت الحرص على تنمية هذه المدخرات والاستفادة منها ، فمن



المصدر : **الاحرام**

التاريخ : **١٤ أيلول ١٩٩٠**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٣ شركات أموال ردت ٧ ملايين جنيه للمودعين بدون خصومات

الإيداعات نقدا دون خصم أي جزء منها وهي شركات :
مصر للكيماويات التي يملكها عامر عبد الجواد عفيفي
ويبلغ عدد المودعين بها ٦٩٨ مودعا وجملة أيداعاتهم ٦
ملايين جنيه ، وشركة « سلطان » لصاحبها سلطان محمد
حسين وبها ٧٠ مودعا بلغت أيداعاتهم مليوناً و ٣٥٢
الف جنيه . وشركة « الهادي » ويملكها عبد اللطيف سيد
عبد المقصود وبها ٣٣ مودعا بلغ حجم أيداعاتهم ١٠٠
الف جنيه .

وأكد التقرير النهائي قيام هذه الشركات برد الأموال
من تلقاء نفسها ، وقد سبق لها الرغبة في رد الأموال من
البداية كما أكد التقريران ١٣ شركة أخرى تقدمت ببرامج
رد الأموال لهيئة سوق المال وتبلغ الإيداعات فيها أكثر من
٢٨ مليون جنيه . تلتزم ببرنامج الرد .

كتب - أحمد موسى :

انتهت ٣ شركات لتوظيف الأموال من رد ٧ ملايين و
٤٥٢ الف جنيه ، دون خصم ماحصل عليه المودعون
من أرباح وتقوم حالياً بعض الشركات الأخرى بالانتهاء من
كافة الإجراءات للبدء في عملية رد الأموال طبقاً للبرامج
التي قدمتها لهيئة سوق المال .
وكانت قبلاً مباحث الأموال العامة بوزارة الداخلية قد
واصلوا طوال الأسابيع الماضية بإشراف اللواء عزت
السنباطي مدير الإدارة وتلقيه اللواء يسري البنا والعميد
سالم أبو الليل مدير إدارة النقد والتهريب أعداد التقارير
النهائية حول موقف جميع شركات توظيف الأموال .
أشارت التقارير إلى أن ثلاث شركات قد ردت جميع



المصدر: الامانة العامة

التاريخ: ١٦ أبريل ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



توظيف الاموال

- المشكلة والحل -

نشرت جريدة الاهرام الغراء بصفتها السابعة من عددها الصادر في ٢٢ / ٣ / ١٩٩٠ دراسة للدكتور شوقي السيد أحد خبراء القانون عن أزمة شركات تلقي الاموال اقترح فيها ، أعداد خطة بمشاركة المودعين وشركات تلقي الاموال والحكومة والمجتمع برمته لمساعدة المودعين على اجتياز أزمتهم . ولعل الاقتراح المذكور هو أول اقتراح بحل تلك الازمة منذ نشأتها . ويتلخص الاقتراح في أن (١) يتحمل المودع ٢٥ ٪ من قيمة ايداعاته إذ الغرم بالغنم . (٢) وأن تقوم الحكومة بالاستيلاء على أصول شركات توظيف الاموال وتبلغ قيمتها ٢٥ ٪ من ايداعات المواطنين ، لأن هذه الأصول في حقيقتها هي أموال المودعين وعلى الحكومة التصرف فيها وتسييلها ، (٣) وأن تتحمل الحكومة ٢٥ ٪ من قيمة الايداعات وتسدده للمودعين (٤) وأن يتحمل المواطنون جميعا ٢٥ ٪ من إجمالي المبالغ المودعة وقدر قيمة ذلك الربع بمبلغ ٨٠٠ مليون جنيهه تقريبا يخص منه كل أسرة ٨٠ جنيهها



المصدر: الادب والاقتصاد

التاريخ : ١٦ من ١٩٩٠

شهريا . تقريبا يمكن سدادها خلال سنة أو أكثر بواقع سبعة جنيهات شهريا . وقد رسیدته حجم إيداعات المواطنين بمبلغ ٤,٥ مليار جنيه يستقر من ١,٣٦٩,٠٠٠ جنيه قيمة الإيداعات لدى الشركات التي وفقت أوضاعها فيكون الباقي ٣,١٣١,٠٠٠ جنيه وهو المبلغ المطلوب رده إلى أصحابه من المودعين .

ونحن نقدر الجهد المبذول في إعداد هذا الاقتراح والتفكير فيه. ولكن لنا منحي آخر في حل المشكلة لاختلاف الأساس الذي نبني عليه رأينا عن الأساس الذي اختاره الدكتور شوقي السيد.

أساس الاقتراح المطروح :

انحى الاقتراح السابق باللائمة
على المودع لانه شارك بخطئه فيما
حدث له بجريره وراء كسب زائف بلا
جهد وتركه أوعية التوظيف والادخار
فهو مسئول حتى ولو كان

له عذره . كما أنحى باللأئمة كذلك على الحكومة لأنها تركت الأمر مشهودا معلوما تحت بصرها إلى أن أدركته مؤخرا فأحسست خطرا داهما فوثبت لدرئه ثم تراخت في الحال . وحمل حملة شعواء وله كل الحق في ذلك — على شركات التوظيف وقال إنها الجاني الحقيقي والمتهم الأوحـد الذي يتعين محاكمته ومعاقبته هو ومن شارك معه في النصب والاستغلال والضـحك على المواطنين وعلى الحكومة ذاتها ، ثم حمل المجتمع ٢٥ ٪ من قيمة الأيداعات باسم التكافل الاجتماعي والتعاون بين المواطنين .

وتنص المادة ١٩ من قانون البنوك والانتمان

الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ على أن : « يحظر على أى فرد أو هيئة أو منشأة غير مسجلة طبقاً لأحكام هذا القانون أن تبشر بصفة أساسية وعلى وجه الاعتياد أى عمل من أعمال البنوك ... » ولاشك أن من أعمال البنوك التجارية القيام بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد أجل لاجاوز سنة (المادة ٢٨ من القانون ذاته) .

وتنص المادة (٦٠) من القانون المذكور على أن : « كل من خالف أحكام الالتزام أو الحظر الواردة في هذا القانون أو اللوائح والقرارات التي تصدر تنفيذا له يعاقب بعقوبة لا تزيد على خمسمائة جنيه » فلو فرض أن شركة توظيف أموال قبلت ودیعة واحدة من كل من المودعين لديها ولنفرض أن عددهم عشرة آلاف مودع وقدم المسئول عن الشركة إلى المحاكمة الجنائية لبلغ مجموع الغرامات خمسة ملايين من الجنيهات ولو كان عددهم مائة ألف مودع لبلغ مجموع

المستشار

يأتوت العشماوى

الغرامات خمسين مليوناً من الجنيهات . فإذا تعدت الأيداعات من المودع الواحد تعددت الغرامات بقدر عدد الأيداعات ، وعلى ذلك فالغرامة المنصوص عليها غرامة رادعة . ولو كانت الحكومة قد حفلت تماماً بالنصوص المشار إليها وبإدبرت منذ اللحظة الأولى إلى تطبيقها لما وقعت الكارثة واستشرت . ولكنها تسلبت من القيام بواجبها بل أنها شاركت مشاركة إيجابية بخلق انطباع عام لدى الجمهور بأنها تشجع هذا النوع من الأيداعات وذلك عن طريق وسائل إعلامها وفي مقدمتها الإعلان عن شركات توظيف الأموال في صحفها وفي التليفزيون الحكومي ، ولذلك نرى أن الحكومة - بوصفها كذلك - قد تخلت عن أداء واجبها تماماً وساهمت في إحداث الكارثة بأعمال إيجابية من جانبها . ونحن لانقول ذلك لمجرد نقد الحكومة أولومها ولكن لتنبهها الى المبادرة الى أداء واجبها في حل المشكلة لأن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بشأن تلقى الأموال لاستثمارها الذى استصدرته اتضح أنه غير كاف ولافعال في حل المشكلة أو تقليص الكارثة ويبدلاً من اقتراح تحميل المجتمع بقيمة ٢٥ ٪ من قيمة الأيداعات فإن الأولى هو تحميل الحكومة بحصة المجتمع وحصة المودعين فضلاً عن حصتها لأن الحكومة هى ممثلة المجتمع ولأن المودع لا ذنب له خصوصاً أن الإنسان جشع بطبعه وهذا متفرع من غريزة التملك التى هى فرع من غريزة الذات (SELF - intinct) وقد قال الله تعالى فى كتابه العزيز فى سورة المعارج : « إن الإنسان خلق هلوفاً ، إذا مسه الشر جزوعاً ، وإذا مسه



المصدر : الإصرار الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ أيلول ١٩٩٠

الخير متنوعاً (الآيات من ١٨ إلى ٢١) . هذا فضلاً عن أن من أفراد المجتمع كثيراً من محدودى الدخل ومن أفراد المودعين من أودعوا آلاف الجنيهات فكيف يساهم محدود الدخل في الوفاء لطائفة من المودعين الأثرياء .

حل المشكلة :

وإذا تلمسنا الحل في الفلسفة التشريعية والمالية السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وهي دولة عصرية لانتهينا إلى وجوب تحميل الدولة ذاتها في مصر عبء دفع أيداعات المودعين في شركات توظيف الأموال فقد جاء في كتاب (القانون في أمريكا تأليف برنارد شقارتز) ص ٢٣٧ : « وقد قدمت الأحكام التى صدرت الأساس الفقهي للدولة المتطورة . وقد تميزت هذه الدولة فوق كل شيء بالنمو الهندسى للسخاء الحكومى » فالحكومة مماس ساكب : سيفون (SIPHON) هائل الحجم فهى تسحب الأيراد والسلطة وتخرج الثروة : النفوذ والمنافع والخدمات والعقود وحقوق الامتياز والتراخيص « وقد أصبح مجال أعمال الخير والاحسان يشغل حيزاً كبيراً مطرداً من جهود الحكومة . وقد سمي النظام السياسى نفسه بإيجاز دولة الرفاهية .

ومفتاح دولة الرفاهية هو الخزانة العامة ، وقوتها المحركة هى سلطة الرقابة المالية (Oawer OF the Purse) كما جاء في صفحة (٢١٨) من المؤلف نفسه : « إن القانون مثل الحكومة مماس (SIPHON) اجتماعى وظيفته الأساسية ضمان توزيع عادل لموارد المجتمع . وكان التحول العظيم من المساواة المجردة للقرن التاسع عشر إلى توزيع عادل للأعباء وإعادة توزيع الموارد .

وقبل نهاية منتصف القرن ذكر ياوند (Pound) مسلمتين جديدتين بنى عليهما القانون هما :

- ١ - من حق كل فرد أن يفترض أن الأعباء التى تفرضها الحياة سيتحملها المجتمع .
 - ٢ - من حق كل فرد أن يفترض أنه سيكفل له « حد أدنى معترف به من الحياة الإنسانية » .
- هذا هو الأساس الفلسفى للاقتراح الذى نقدمه لحل الازمة المعروضة للبحث . واستناداً إليه نقدم الحل العملى التطبيقى الآتى :

(١) ان تصدر الحكومة عن طريق البنك الاهلى المصرى شهادات استثمار بمليار جنيه سنوياً على أن يقدم المشتري شهادة من البنك الاهلى المصرى قبل الشراء بأنه لم يسترد قيمة أى شيء من شهادات البنك الاهلى القيمة لمدة (٦) أشهر قبل الشراء حتى لاتستعمل القيمة المستردة في شراء الشهادات الجديدة .

(٢) أن تغل الشهادات الجديدة عائداً متميزاً لا يقل عن ٢٠ ٪ (عشرين بالمائة) سنوياً وأن تعفى من رسم الابلولة على التركات .

وذلك حتى يقبل الجمهور على شرائها وبذلك يمكن تحصيل مليار جنيه سنوياً عن بيعها .

(٣) وأن تطرح للشراء هذه الشهادات على سنتين كل سنة مليار جنيه .

(٤) أن يسدد ربع قيمة الوديعة في السنة على أساس أن ثمن بيع أصول شركات التوظيف يبلغ مليار جنيه ويكون مجموع حصيلة الأموال المجتمعة من البيع ومن الشهادات الجديدة ٢ مليار جنيه .

(٥) تمنح افضليته في السداد للودائع صغيرة القيمة بحيث يمكن سدادها في سنة واحدة ، والودائع متوسطة القيمة في سنتين والودائع كبيرة القيمة في ثلاث سنوات .

(٦) أن تفتح الدولة اعتماداً مالياً في الميزانية لمواجهة النقص في قيمة الشهادات الجديدة المباعة أذ قد لا يمكن بيع الشهادات كلها بمقدار مليار جنيه سنوياً ويكون هذا الاعتماد اعتماداً احتياطياً (standly credit) لا يصرف منه إلا عند نقص حصيلة الشهادات المباعة .

هذا هو اقتراحى مفصلاً وأساسه المالى والقانونى أطرحه للمناقشة ، عسى أن تستجمع الحكومة قوتها وشجاعته وتتأخذ به فتعود الثقة من جديد إلى السوق المصرية والاقتصاد القومى .



المصدر: الاحرار

التاريخ: ١٦ أبريل ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الناس والاقتصاد

الصك بالدولار والصرف بالجنيه

لدى عشرات الخطيبات مرفق بها صور من صكوك الاستثمار التي أصدرتها طبقاً للقانون شركة الشريف للتنمية الاقتصادية، وأتلقى يوميا عشرات المكالمات التليفونية يصرخ أصحابها مما يجرى لهم مع شركات تتلقى الأموال التي وفقت أوضاعها - والمفروض أن هيئة سوق المال تمارس إشرافها وتطبق القانون على تلك الشركات.

وسوف انشر اليوم عينة من خطيبات المودعين بشركة الشريف والتي تظهر امرين - الاول ان ٩٠٪ من إيداعاتهم المدرجة بالصك ترد اليهم بعد أربع سنوات ١١ الامر الثاني أن من أودعوا دولارات تسلموا صكوكا بقيمة الدولارات ولكن صرفوا كويونات الصك بالجنيه ... الناس تصورت الفرج من صدور القانون .. فهل ما تفعله الشركة من خروج عن المألوف والطبيعى له سنه في القانون ١١؟

من المسئول عن ايقاف مثل هذه الممارسات مع المودعين أو يقول لنا ان ما تفعله الشركة سليم وصحيح ، وامن الله ان عمر المودعين أربع سنوات حتى يحصلوا على ٩٠٪ من ودائعهم في السنة الرابعة

وفيما يل عينة من شكوى المودعين السيد/.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فاني أحمل صك استثمار رقم ١٣٥ من شركة الشريف بالدولار . ذهبت لأصرف الكويون رقم ١ فحرر موظف ايصالا بالمبلغ المبين على الكويون وهو ٢٢٠ دولارا وطلب منى التوقيع فوقعته ثم قال لي : بالجنيه المصرى فسألته : كيف تأخذ منى توقيعى باستلامى بالدولار ثم تعطينى بالمصرى ؟ قال : ان مكنتى عاجبك روح خذ الكويون ... ونصحتنى بالا اعترض ورفضت لشدة

الحلجة واعجب من هذا ان المبلغ به ٢٠ قرشا زائدا عن الجنيهات المطلوبة بالمشرين قرشا الباقية فكان رده ان كسور الجنيه لا تصرف ... !! هذه الضيعة واستخفاف بعقولنا محمود السيد/..... الغزاوى لدى تخيير المودعين بين الإبقاء على إيداعاتهم أو سحبها اختارت إبتنى سحب مدخراتها البالغة عشرين ألف جنيه فأعطيت الصك المرفق بصورة ضوئية منه والتي يتضح منها ان أول مبلغ يرد لها بعد خمس سنوات من الإيداع هو ٢٥ جنيها خمسة وعشرون جنيها بالتعام والكمال تستحق بعد ثلاثة عشر شهرا ١١

الراسل مصطفى محمد ادريس ارسل إلى سيادتكم صورة من الصك الذى حصلت عليه من شركة الشريف وذلك لا استرداد أموالى البالغة ٢٦٢١٥ جنيها ويعلم الله ماذا أصابنى عندما وجدت ان حوالى ١٠٪ منها استرده في نهاية عام ١٩٩٣ و ٩٠٪ من المبلغ استرده في عام ١٩٩٤ لو كان لنا في العمر بقية هل يرضى الاسلام أو أى دين من الأديان السماوية هذا ١١١ ماذا الفعل ؟ رياض محمد عبد المطلب المنصورة ش الجمهورية عمارة دار المعارف

الذى اعرفه ان هيئة سوق المال هي الجهة المنوط بها تطبيق القانون وهي التى ستقول لنا ان هذه الصكوك وتلك الأفعال صح ام غلط .

عبد الرحمن عقل



الجمهورية

المصدر :

التاريخ : ١٧ أبريل ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خطوط

فاصلة

دائما أقول .. إن لعبة شركات توظيف الأموال تم كشفها في الوقت المناسب .. وإلا أصبحت آثارها السبئية .. أعم ، وأشمل !.. حقا .. لقد ظل أصحاب هذه الشركات على مدى سنوات عدة .. ينهبون أموال الناس ، ويبددونها في اشباع نزواتهم ، ورغباتهم .. لكن كان من المحال أن يستمروا في غيهم إلى مالا نهاية !.. ولقد انبرت أقلام كثيرة حرة تدافع عن مصالح المودعين ، وتنبه إلى أن أموالهم في خطر .. وتطالب بإصدار قانون ينظم العلاقة بينهم ، وبين أصحاب الشركات .. الذين تحولوا في يوم من الأيام إلى «ديناصورات» .. لا يجرؤ أحد على مواجهتهم !.. وقد كان .

على الجانب الآخر .. لم تتردد نفس الأقلام عن الدفاع عن بعض «النوايا الحسنة» التي بدت أحيانا من جانب عدد محدود منهم .. أثناء مرحلة توفيق أوضاعهم .. مع هيئة سوق المال .

● ● ●

والآن .. أستشعر أن الخطر يلوح في الأفق من جديد .. وأن تحايل الأمس قد بدأ يطل برأسه اليوم .. والدليل مئات الرسائل التي اتلقاها من الذين تلذغهم العقارب بلا رحمة ، ودون مراعاة لظروفهم المأساوية السابقة !..

من هذه الرسائل .. ما بحث به كل من :

نوال عبده إبراهيم - حسين عدلى اسماعيل - نبيل مهدى عفيفى - علاء الدين محمد إبراهيم - حشمت عدلى زخارى - فاطمة صلاح الدين - عباس عبد النبى - فريد طوخى المشتولى - فكرى دهب محمد - حسين خليفة محمد - نبيل عبد العظيم عوضين - محمد مجدى احمد محمد - خيرى اسماعيل محمود - على عبد الرحيم محمد - هدى محمد مصطفى ناصف - نبيل عبد الحليم محمد - عبد الفتاح عبد الغنى - سمير بيومى محمد - زينب خليفة جاد - حلمى عبد الوهاب إبراهيم - مدحت محمد صلاح الدين - محمد السيد حسن - احمد لبيب احمد شريف - احمد سعيد خليل - محمد احمد احمد - محمد محمد علوان - فايقه احمد شفيق - بسريه احمد عبد القادر - امينة سيد إبراهيم - ليلى محمد عبده - أمل سليمان محمود قطب - احمد سلطان محمود - اكرم سلطان محمود - فاتن فؤاد أنس بدر - حسنى على عبد الله - مخلوف كامل عبد الله

يقول جميع هؤلاء إن هناك تعليمات أصدرتها هيئة سوق المال .. تنص على عدم خصم أى شيء من أصل أموال المودعين حتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٧ .. لكن شركة «السعد» التي لم تستطع التخلي عن «عاداتها القديمة» .. حتى بعد توفيق أوضاعها .. أصرت على الخصم ضارية بتعليمات هيئة سوق المال عرض الحائط .. عند تسليم الدفعة الأولى من الصكوك للمودعين وأكثر من ذلك قامت بخصم الأرباح التي سبق أن صرفوها .. عن المدة من نهاية

١٩٨٧ .. حتى ١٠ يوليو عام ١٩٨٨ بحجة أن الميزانية عن هذا العام سوف تكون رابحة علما بأن الشركة لم تنته بعد من إعدادها !.. وفي كل الأحوال .. رفض «السعد» تسليم المودعين أية إيصالات ، أو مستندات تفيد الخصم .. فهل هناك عدوان على القانون الجديد أكثر من ذلك !؟

● ● ●

المهم .. لم يجد هؤلاء المخذوعون من سبيل سوى اللجوء إلى هيئة سوق المال .. وبالفعل توجهوا إلى مقر الهيئة وقدموا عدة شكاوى بتاريخ ٢ أبريل الحالى قيدت تحت رقمى ١٩٤٧ و ٢١٥٤ .. لكن الغريب أن الهيئة لم تتحرك حتى الآن .. مما دفع المودعين إلى التساؤل :

لماذا تتهاون الهيئة الآن مع شركة السعد .. وهى التي سبق أن وقفت أمام ضغوطها ، وسطورتها خلال مرحلة ما قبل التوفيق !؟.. وألا يستلزم الأمر سرعة التصرف .. حتى لا يستشري المرض مرة أخرى وعندئذ يكون العلاج صعبا .. بل متعذرا !؟

● ● ●

ولا تعليق وأن كان للحديث بقية !؟

سيد محمد



التقييم الاسلامى لشركات توظيف الأموال وحماية حقوق المودعين

توظيف الأموال الإسلامية من أهم المشكلات الملحة حالياً والتي اهتم بها جميع الناس بين مؤيد ومعارض لهذه الشركات خلال الفترة الأخيرة وفي إطار مساهمة قسم المحاسبة بكلية التجارة - جامعة الأزهر في إيجاد الحلول للمشكلات المحاسبية المختلفة التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية فقد تم تسجيل ومناقشة رسالة للمجستير بعنوان «أسس ونظم قبليس وتوزيع عوائد الاستثمارات في شركات توظيف الأموال الإسلامية مع دراسة مقارنة بالمصرف الإسلامية».

عرض :

أحمد جعفر

ما القدها الكثير من مقومات نجاحها وعجزه عن التوفيق بين مصالح المودعين وشركات توظيف الأموال والحكومة هذا فضلاً عما سببه القانون من فقدان الثقة في المناخ الاستثماري في مصر.

سأنا : أن الصياغة غير الدقيقة لنصوص القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وذلك فيما يتعلق بقبليس وتوزيع عوائد الاستثمارات في شركات توظيف الأموال سوف يؤدي إلى الإضرار بمصالح أصحاب صكوك الاستثمار لصالح أصحاب الأسهم وهو ما يؤدي بدوره إلى عزوف أصحاب الأموال عن استثمارها.

سأنا : أن هناك حاجة ملحة لاستنباط صيغة إسلامية لاستثمار الأموال تتناسب

مع طبيعة هذه الشركات ولذا فقد أقرح البحث صيغة المخضارية الشرعية كصيغة إسلامية تستطيع من خلالها هذه الشركات أن تنطلق في استثمار الأموال المتاحة لديها وفي ضوء صيغة المخضارية الشرعية فقد أقرح البحث إدخال بعض التعديلات على نصوص القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بما يتفق مع أحكامها وقواعدها الشرعية.

في ضوء ما توصل إليه البحث في هذه الدراسة من نتائج تقدم بمجموعة من التوصيات على النحو التالي :

لولا : على الباحثين المسلمين في مجال الفكر التجاري الإسلامي الرجوع إلى مصادر الشريعة الإسلامية لاستنباط الأسس والقواعد الإسلامية في مجال المعاملات التجارية وخاصة بعد أن ثبت بما لا يدع مجالاً للشك عدم ملاءمة الأسس المستمدة من الفكر التقليدي للمجتمع الإسلامي.

وقد خلص البحث من الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها :

أولاً : يحكم استثمار وتوظيف الأموال في الفكر الإسلامي مجموعة من الضوابط الشرعية والعقلانية والاقتصادية والخلقية والتي تعتبر بمثابة الدستور الذي يجب أن تلتزم به جميع المؤسسات المالية التي تعمل في مجال استثمار الأموال.

ثانياً : أن معيار التفارقة بين المؤسسات المالية الإسلامية الجادة وغيرها من المؤسسات المالية غير الجادة هو مدى التزامها بهذه الضوابط فالإسلام لا يحكم بهذه المؤسسات أو غيرها وإنما هي التي تحكم بمعايير الإسلام وضوابطه.

ثالثاً : أسفرت تجربة شركات توظيف الأموال في مصر عن وجود مجموعة من الإيجابيات من أهمها المساهمة في تحرير أموال المسلمين من سيطرة البنوك الربوية وتطبيق أسس ومفاهيم الاقتصاد الإسلامي ودعم موارد الدولة والعمل على تحقيق تنمية متوازنة بتنوع مجالات الاستثمار والمساهمة في استقرار سعر العملة المحلية بزيادة حجم الصادرات وتقليل حجم الواردات.

رابعاً : أسفرت تجربة شركات توظيف الأموال في مصر عن وجود مجموعة من السلبيات من أهمها قيام بعض شركات توظيف الأموال غير الجادة باستثمار جزء كبير من أموالها أو شراء وبيع النقد الأجنبي وعدم مراعاة أولويات الاستثمار في الفكر الإسلامي وعدم وجود نظم محاسبية وإدارية سليمة تتماشى مع تعدد وتنوع عمليات هذه الشركات هذا فضلاً عن غياب الضمانات الفعلية للمودعين ببعض شركات توظيف الأموال غير الجادة.

خامساً : وجاء إصدار القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ «متعماً» لنشاط توظيف الأموال لا «متظماً» له للعديد من الأسباب من أهمها اسرافه في القيود التي فرضتها على شركات توظيف الأموال وهو

ثانياً : على القائمين على أمر المؤسسات المالية الإسلامية بصفة عامة وشركات توظيف الأموال بصفة خاصة ضرورة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في استثمار وتنمية الأموال وكذا أسس قبليس وتوزيع الأرباح والخسائر المستنبطة من الفكر الإسلامي حتى يمكن المحافظة على رأس المال وضمان عدالة توزيع الأرباح. ثالثاً : يجب على المؤسسات المالية الإسلامية بصفة عامة وشركات توظيف الأموال بصفة خاصة التدقيق في اختيار الكوادر العاملة بحيث تكون قلابة على الكفاءة والأمانة وتجنب الوساطات والمجاملات وحالات القرى.

رابعاً : على أولى الأمر تشجيع المؤسسات المالية الإسلامية وعدم وضع العراقيل أمامها ومساعدتها في اتمام رسالتها بتهيئة المناخ المناسب لها وإصدار التشريعات التي تتفق مع المنهج الإسلامي مع السعي الجاد إلى تطبيق النظام الإسلامي الشامل.

وفي نهاية لجنة المناقشة التي أشرفت على الرسالة أجيّزت رسالة للمجستير المقدمة من عصام عبد الهادي أحمد أبو النصر المعيد بقسم المحاسبة بتقديم علم «امتياز مع مرتبة الشرف» شارك في المناقشة الأستاذ الدكتور عزت محمود الشيخ «مشرفاً» والأستاذ الدكتور حسين حسين شحاتة «مشرفاً» والأستاذ الدكتور عيد الحميد الخزاعي عضواً والأستاذ الدكتور محمود حسين الجداوى عضواً.



المصدر : الأمل

التاريخ : ١١٨ من أيلول ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استئناف محاكمة الريان السبت بعد فشل جهود الشعراوى

تستأنف محكمة جنابات الجيزة يوم السبت القادم محاكمة آل الريان واعوانهم من كبار تجار العملة وموظفي شركاتهم الذين ساعدوا الريان على تهريب أموال المودعين إلى خارج البلاد . وذلك بعد فشل جهود الوساطة التي قام بها الشيخ محمد متولى الشعراوى والشيخ عبد الصبور شاهين لوقف سير محاكمة الريان والافراج عن والده وشقيقه إلى حين صدور قرار جمهورى بالعفو عنه نظير تشكيل مجلس إدارة مؤقت يتولى إدارة شركات الريان وتصفية أصولها لرد أموال المودعين .

حصلتها في السداد في المراحل الأولى . ثم سداد باقى المراحل من ناتج أرباح المشروعات التي يتم تشغيلها . كما تضمن التقرير أن اللجنة لم تحدد كيفية التصرف في بيع هذه الأصول والأسس

صباح السبت الماضى تقريراً مفصلاً يقول : أن مقترحات لجنة الوساطة تعتمد على العواطف والتمنيات في رد أموال المودعين . ولم يستطع أعضاء اللجنة الوصول إلى نتيجة في مفاوضاتهم مع أحمد الريان بشأن الأموال المهربة في الخارج ولذلك جاءت جميع مقترحاتهم بشأن رد أموال المودعين في صورة بيع الأصول المتحفظة عليها داخل مصر واستغلال

وعلمت - الأمل - أن المستشار جمال شومان النائب العام كان قد تلقى



المصدر : الاحزاب

التاريخ : ١١٨ أبريل ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التي اتبعتها في تحديد اسعار وقيمة هذه الاصول وانما قامت بتحديد سعر كل اصل من هذه الاصول من تلقاء نفسها . واقرحت الزام المودعين بالاشتراك في شراء هذا الاصل بالقيمة التي تم تحديدها لهم . وبالتالي فليس هناك مشتر حقيقي لهذه الاصول بالاسعار المحددة لها من جانب اعضاء اللجنة .. كما ان هذه الاسعار لم تحدد من واقع مزاد علني أو سعر شراء فعلي لها في الاسواق .

وانتهى التقرير الى رفض هذه المقترحات التي لم تقدم أي جديد لحل حقيقي لازمة المودعين بالريان . كما ان ما جاء في مقترحات لجنة الوساطة من ادارة وتشغيل اصول الريان داخل مصر هو نفس النشاط الذي تمارسه ادارة الاموال المتحفظة عليها بمكتب النائب العام . وبالتالي فان الهدف الاساسي الذي سعى اليه احمد الريان من وراء هذه الوساطة لم يكن حل ازمة المودعين كما يدعي انما من اجل الافلات من المحاكمة والتلاعب بمشاعر المودعين .

ومن جانب اخر رفض مرة أخرى بوب ووكروكيل الريان بامريكا حضور جلسات محاكمته التي تبدأ هذا الاسبوع .. واكد بوب ووكروكيل شركة الريان هيوستن للاستثمار الزراعي التي يشرف عليها ليس لديها اموال سائلة أكثر من ٤٥ الف دولار لاتغطي اجور العاملين بها ولا يملك احضار اية اموال من امريكا لتشغيل شركات الريان في مصر أو رد اموال المودعين لديه . وكان احمد الريان قد ادعى امام المحكمة ان بوب ووكروكيل في امريكا عرض احضار مليار دولار لحل ازمة المودعين وتشغيل الشركات في مصر اذا تم توجيه دعوة له من مصر فامرت المحكمة باعلانه لحضور جلسات المحاكمة لحل الازمة .



المصدر : الاحوال

١١ أبريل ١٩٩٠

التاريخ : للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مذهب « الامام » الريسان !

سؤال : آخر صيحة في الدفاع عن مذهب الامام الريان هي القول بانه يستثمر اموال المودعين في أمريكا ! والسؤال هو بالبلدي : هو مين فينا اللي محتاج يستثمر في الثاني .. احنا ولا أمريكا ؟ !

عبد الرحمن شاكور

أدهشني أن واحدا من الكتاب الذي يحبون أن يوصفوا بأنهم كتاب اسلاميون ، أنشأ في صحيفة كبرى مقالا راح يؤرخ فيه لما يعتبره أوضاع « الحركات الاسلامية » في عقد الثمانينيات الذي انقضى ، ونسى أن يذكر واحدة من أهم الظواهر التي حدثت في هذه الفترة ، وفي هذه الديار المسلمة ، أي مصر المحروسة .

وهي ظهور مذهب جديد يتسمى باسم الاسلام ، وهو المذهب الذي أنشأه « الامام » الريان ، وقيل أن هذا الامام هو فرد واحد ، وقيل إنهم ثلاثة إخوة يحملون نفس الاسم ، وأن الشعار الاساسي لهذا المذهب هو « خذ الفلوس وإجري » بالعامية المصرية ، وقيل أيضا إن شيئا يسمى المسرح قد عرض « مسخرة » بهذا العنوان لاندري ما اذا كانت ترويجا لهذا المذهب ، أم استهزاء به ؟ !

وقيل أن هذا المذهب الجديد ، قد افتتن به خلق كثير ، أكثرهم من البسطاء ، الذين رحلوا إلى البلاد التي ظهر فيها النفط ، وراحوا يعملون هناك سنوات لكي يوفروا لأنفسهم ولأسرهم ماله أحبه من به أعباء المعيشة المتزايدة

في مصر ، وبداية الأمر أنه « الامام » الريان الذي كان بسيطا في نشأته هو الآخر ، راح يغريهم بنفسه ، أو بواسطة ، بأن يسلموا إليه مذكراتهم من العملة الأجنبية التي كانوا يتقاضونها هناك لقاء عملهم ، ويسلمهم بدلا منها عملة محلية حينما يعودون إلى مصر ، بسعر أعلى من السعر الذي كانت تدفعه المصارف لو تم التحويل عن طريقها ، وأنه بهذه الوسيلة قد استطاع أن يكسب ثروة هؤلاء البسطاء - فانتقل إلى الخطوة التالية والحاسمة في تأسيس مذهبه ، وهي أنه أنشأ في مصر ما يسمى « فرقة لتوظيف الاموال » ، وأن هذه الشركة تخرج عن كل ماتعارف عليه الناس من قبل من شركات ، فهي ليست شركة مساهمة تصدر الاسهم والسندات التي يشتريها الناس أو يكتتبون فيها ، وليست شركة تضامن ولا توصية بسيطة ولا توصية بالاسهم ولا شيء من هذا القبيل ، الذي يصفه اتباع المذهب بأنها شركات كلفة ، وكذلك المصارف أو البنوك التي تدفع فوائد عن الاموال المودعة لديها - لأن هذه الفوائد هي في عرف اتباع هذا المذهب هي من قبيل الربا ، رغم كل القرائن التي تدل على أن النقود الورقية الحالية لا تنطبق عليها قاعدة الربا ، لأنها ليست لها قيمة « ثابتة » ، مثلما كان الذهب أو الفضة في الماضي ، بل إن قيمتها تميل إلى الانخفاض باستمرار ، بسبب ما يعرف باسم التضخم .

وبالتالي فإن فائدة الودائع في البنوك ليست إلا تعويضا محدودا في الانخفاض الفعلي في حتمية العملات

الورقية ، ومع ذلك أصر الامام الريان واتباعه ومشايخه على أن معاملات البنوك ريبوية وبالتالي فهي كافرة ، وأن معاملته وحدها وما يسمى بالمصارف أو البنوك الاسلامية ، هي وحدها المشروعة لأنها تحمل اسم الاسلام ، وتعطي فوائد غير ثابتة عن الودائع ، واراها التدليل على صحة مذهبه بأن عرض على الناس الذين يسلمونه اموالهم أن يدفع لهم أرباحا تزيد كثيرا على فائدة البنوك قد تصل أحيانا إلى مائة في المائة إذا ما حلت عليها « البركة » الاسلامية ، أو كان صاحب الاموال المودعة مباركا ، أو شبيه مبارك ، ولا مذهب أبى حنيفة النعمان ، في سلف العصر والأوان !

ولم يتمسك الناس إزاء هذا الاغراء العظيم بالارباح الكبيرة ، التي لو صح أنها قابلة للتحقيق في مشروعاتنا الاقتصادية لانتهالت الاموال من أركان المعمورة الأربعة على مصرنا المحروسة للاستثمار فيها ، وراح الامام يدل على أنه يدير بالفعل مشروعات اقتصادية ناجحة تماما عن طريق الاعلان في الصحف على نطاق واسع ، وعلى جهاز يحمل الصوت والصورة على شاشة صغيرة في المنازل يسمنونها التلفزيون .

ومن الاعلانات التي توسل بها الامام إلى ترويج مذهبه ، الاعلان عن طبع كتاب كبير من عدة مجلدات في شرح صحيح البخاري ، وبيعه بخلاف اللحم بثمن زهيد نسبيا ، بالنقد أو بالتقسيط ، وقد أجمع خبراء النشر وقتئذ على أن هذا الثمن لا يكفي تكلفة طبع الكتاب ، فضلا عن تكلفة توزيعه والاعلان عنه ، حتى لقد قيل إن المقصود به هو مجرد الترويج للمذهب ، حتى يقبل مزيد من الناس على تسليم اموالهم للامام .

وراجت الاشاعات التي تقول أن البركة فيما كان يدفعه الامام من أرباح ، أنه كان يعمد إلى إعطاء من سلموه اموالهم ، أرباحا ، هي في واقع الامر من اصل الاموال التي تنهل عليه من اتباعه الجدد ، طبقا لنظرية « ألبس هذا طائفة ذاك » التي يعرفها جميع المصريين ، وأخيرا قررت الحكومة المصرية أن تتدخل لمعرفة حقيقة ما



المصدر : الأحياء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ أبريل ١٩٩٠

واين ذهبت ؟ ولو فعل لقال الناس من اصحاب الاموال الضائعة : افرجوا عنه او احبسونا معه او بدلا منه ! وقد اصبح من مبتكرات الامام الريان ومن يذهبون مذهب ان مدارس قد انشئت لتعليم اللغات الاجنبية لاولاد الناس . تحمل اسم المدارس الاسلامية ! وتتقاضى لقاء تعليمهم اجورا فاحشة . والذي كان يعرفه الناس من سالف عهود الاسلام ان المدارس عند المسلمين . هي التي كانت تعلم الناس اللغة العربية وعلوم الشرع بالمجان اما الازهر الشريف أعظم مدرسة من هذا النوع فكان يزيد على ذلك ان يدفع لطلابه . جارية . تعينهم على التفرغ لطلب العلم من ريع أوقاف يوقفها عليه اهل اليسار من المسلمين . قبل ان يظهر الامام الريان ومذهبه وأشباعه بزمن طويل . ومن عجائب المصادفات ان التليفزيون الذي كان يعلن فيه الامام الريان عن مشاريعه الناجحة (!) كان يعتمد في شهر رمضان المبارك ان يذيع بين القبيلة والآخرى . عقب اذاعة الأذان لأحدى الصلوات . حديثا شريفا منسوبيا الى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم . مؤداه ان للجنة بابا اسمه . الريان . يدخل منه الصائمون وخدمهم يوم القيامة . فلذا ما دخلوه جميعا اغلق فلم يدخل منه احد بعدهم .

يدور . فطلبت الامام الريان او سواء ممن اسسوا شركات لتوظيف الاموال . على طريقته المسماه بالاسلامية . بان يقدموا اليها ميزانياتهم . وان يوقفوا اوضاعهم طبقا للقانون معلوم . ولم يستطع الامام ان يوفق اوضاعه . او يدل الحكومة او الناس على كل المشاريع التي استثمر فيها الاموال التي سلمت اليه . وماتم العثور عليه حتى الآن لا يتعدى نسبة ضئيلة . الخمس او اقل من مجموع الاموال الطائلة التي جمعها من الناس ثقة فيه وفي مذهبه . وقيل ان معظم هذه الاموال قد تم تحويلها الى الخارج . بعضها للمضاربة في الذهب او الفضة . وان بعض هذه المضاربات قد اسفرت عن خسارة كبيرة . وبعضها للايداع في بنوك اجنبية . رغم ان هذه البنوك . ليست اسلامية . بل تتعامل بما يصفه اتباع الامام بانها ربوية كفرة . يملكها ويديرها الصهاينة من اعداء الله والامة العربية والاسلامية جمعاء .

على ان الذين روجوا المذهب الامام الريان : لم يكونوا فقط من البسطاء . او المتعلمين تعليما مدنيا . بل كان من بينهم ايضا بعض الفقهاء والشيوخ الاجلاء . وقيل ان شعار المذهب قد تعدل بالنسبة لهم فلم يعد : . خذ الفلوس واجري . خذ الفلوس وافتي .. الفت باى شيء وفي كل شيء في الاقتصاد الذي لا تعرف عنه شيئا . وفي الامام السخري لا تعرف شيئا عن اصله وفصله . او تعرف وتتجاهل . مادام يصك شعار الاسلام على عمله . ولو كان التجارة في المخدرات .

ومن الغريب ايضا ان من الذين تصدوا للفتوى في صالح مذهب الامام كتاب كان لهم ماض طويل عريض . وتمرسوا بمختلف الافكار السيسلسية والاجتماعية وبعضهم قد اصبح ضليعا في الاقتصاد . وبعضهم في مطلع شبابه كان ثائرا ذكيا شديد الحماسة لاهله وبني وطنه من الفقراء . ولكن فتنة المذهب الجديد جعلته يدافع عن الامام ومذهبه لمنافع بينهم . حتى ان احدهم قد وصف من مات منهم في السجن من اسرة الامام . بانه امام شهيد ! فما بل الذي بقي منهم على قيد الحياة لا يدل الحكومة او الناس او حتى مجاميع على الاموال التي جمعها



المصدر : الاصل

التاريخ : ١٩٩٠ أبريل ١٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الناس والاقتصاد

القانون لا يسمع

اتصل بي المسئولون بهيئة سوق المال يوم الاثنين الماضي عقب نشر شكوى بعض المودعين بشركة الشريف للتنمية الاقتصادية بشأن تسليمهم صكوكا بالدولار وصرف الكوبونات بالجنيه والبعض الآخر تسلم صكوكا يحصل بموجبها على ٩٠٪ من ودائعهم في السنة الرابعة

والامر ان السابقين اخطاء لا بد من تصحيحها .. والهيئة هي المسئولة عن متابعة تنفيذ القانون ولائحته التنفيذية فقد قل لي كبار المسئولين بالهيئة ان شكوى المودعين التي تم نشرها صحيحة حيث ان الشركات التي وفقت اوضاعها لم اعدت جداول لاصدار الصكوك في ٣٠/١١/٨٩ ومعنى هذا ان دفعت الصكوك تبدا من اربعة ٣٠/١١ .. ولايملك لاي مبلغ قامت الشركة بسداده قبل هذا التاريخ وبمعنى اخر ان البعض لايجوز له تسجيل ما صرف قبل هذا التاريخ في كوبونات ويعطى لها تاريخ سداد لاحق عن ٣٠/١١ وبذلك يطول اجل الكوبونات المستحقة للمودع واحترفت الشركات هذا العمل مخالفة بذلك نص القانون وهو استمرار لايذاء مشاعر ومصالح المودعين الذين وثقوا فيهم قبل ذلك

وقال لي المسئولون بالهيئة انه قد تم جمع شكوى المودعين وارسلت الهيئة خطبا للشركة في ٢٩/٣/١٩٩٠ .. وقامت الشركة بتصويب الاخطاء وتم اخطار اصحابها بذلك وطلب المسئولون ان ارسل اليهم الشكوى التي طرأ بصور الصكوك وتؤكد للهيئة صحتها وقامت بارسالها الى الشركة لاجراء تصويبها

الامر الاخر ان اصدار الصكوك بالدولار لم يلقا المودع بارغامه على الصرف بالجنيه وعليه الاعتراض فاذا اعترض فعليه ان يضرب راسه في الحيط .. وهذه ايضا مخالفة للقرار ٥٦٧ لسنة ٨٩ بشأن قواعد اصدار صكوك الاستثمار بالنقد الاجنبي الذي الزم الشركات عند اصدار صكوك استثمار بالنقد الاجنبي مقابل الاموال التي تلقتها بالعملة الاجنبية ان يتم اصدار الصكوك بقيمتها وسداد العائد بذات العملة التي سبق تلقيها

واتضح ايضا ان المسئولين بهيئة سوق المال قد ارسلا خطبا للشركة في ١٢/٤/١٩٩٠ يلزمها بتصويب هذه الاوضاع وان يكون استرداد القيمة كليا او جزئيا بذات العملة وتصويب اية اوضاع قد تمت بالمخالفة لهذا القرار

الهيئة تتابع بحكم مسئوليتها والشركات تخطيء وتقوم بالتصويب ونأمل ان يكون الخطا غير مقصود .. المهم ان يكون التصويب سريعا ودون اضرار للمودعين .. وعلى المودعين ان يلجأوا الى هيئة سوق المال فورا في حالة تجاوز اي من الشركات المطبق عليها القانون والتي قامت بتولييق اوضاعها

في ظل قانون واضح .. فلاحية لخطيء او متجاوز .. ولا يمكن للشائعات

عبد الرحمن عقل



المصدر : الجريدة

التاريخ : ١٩ أبريل ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خطوط فاصلة

شركات توظيف الأموال ومحاولات .. العودة !!

بسمير حبيب

طبعا .. - وكما توقعت في مقال سابق - لم يكن سهلاً أن تستجيب النيابة العامة لعرض الشيخ متولى الشعراوى بالافراج عن الريان !.. وبديهي .. أنها لن تفرط في حقوق المودعين .. سواء لدى الريان .. أو الهدى مصر .. أو غيرهما !..

أيضا .. واضح أن هيئة سوق المال .. تأخذ حذرهما جيدا .. من شركة «السعد» .. التي نجحت في توفيق أوضاعها .. ثم تصور صاحبها .. أنه يستطيع بموجب «قرار التوفيق» .. العودة إلى سيرته الأولى دون أن يكشفه أحد !..

لكنني أنبه .. إلى أن جميع أصحاب شركات توظيف الأموال - بلا استثناء - يتحينون الفرص .. للانقضاض من جديد !..

إنهم يتصورون .. أن فترة «البيات» الاجبارية قد انتهت .. وبدأوا يفكرون جدياً في الوسائل التي يزاولون من خلالها نشاطهم مرة أخرى مستعينين بكافة الامكانيات المتاحة لهم ، وغير المتاحة .

ولقد سعدت حقاً .. حينما استمعت إلى صوت د . محمد حسن فجج النور عبر أسلاك التليفون أول أمس بعد أن نشرت «صباحات» المودعين ضد شركة السعد .. وهو يقول :

● اطمئن .. نحن نتابع الموقف في شركات توظيف الأموال بصفة دائمة .. ونؤكد على أن الشركة التي تسير على النهج الصحيح .. ونسيت الماضي تماماً .. نحرص على مساندتها ، وتشجيعها أما أية محاولة للتلاعب .. فلن تمر دون محاسبة دقيقة .

أضاف د . فجج النور :

على أي حال .. سوف أبحث لك بخطاب - خلال ساعتين - يتضمن الموقف كاملاً . وقد كان .

● ● ●

يقول رئيس هيئة سوق المال في خطابه :

حقاً .. إن مجموعة المودعين الذين وردت أسماؤهم في مقالكم المنشور بتاريخ ١٧ أبريل الحالي .. قدموا شكوى جماعية تسلمتها الهيئة بتاريخ ١٢ أبريل .. يتلخص موضوعها .. في قيام الشركة بخضم مبالغ من مستحقات المودعين في



المصدر : الجمهورية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ أبريل ١٩٩٠

الدفعة الاولى لصكوك الاستثمار الجارى صرفها خلال الشهر الحالى ، وتم بحثها مع المسئولين بالشركة .. حيث قررت التزامها بقرار مجلس إدارة هيئة سوق المال بشأن اصدار صكوك الاستثمار .. وتجهت بايضاح الموقف للمودعين عن طريق النشر فى الصحف اليومية .. وقد تم النشر بالفعل مترامنا مع مقالكم فى جريدتى الأهرام ، والأخبار .. بذات التاريخ .

وتجدر الإشارة - والكلام مازال على لسان د . فحج النور - إلى أن قرار مجلس إدارة الهيئة بالموافقة على توفيق أوضاع الشركة قد ألزم شركات السعد بعدم خصم أية مبالغ صرفها للمودعين باسم «سلف تحت حساب الأرباح» حتى ٣١ ديسمبر عام ١٩٨٧ .. وازدادة المبالغ المستحقة لمن لم يسبق له صرف تلك المبالغ .. حتى تصدر بها صكوك الاستثمار المستحقة لكل مودع .

أما ماتم صرفه تحت مسمى «سلف تحت حساب الأرباح» من أول يناير عام ١٩٨٨ وحتى ١٠ يونيو ١٩٨٨ .. فبتم تسويته فى ضوء نتيجة النشاط التى تحققت الشركة وفقا للميزانية وحساب الأرباح والخسائر المعتمدين من مراقبى الحسابات . وقد طلبت الهيئة من شركات السعد .. سرعة انجاز الميزانيات الافتتاحية وتقديمها إلى مراقبى الحسابات لاعتمادها .. وتوالى الهيئة التحقيق فى أية شكاوى ترد إليها .. والرد على أصحابها ، ومراجعة الشركات بشأن أي أخطاء ، أو ملاحظات .. تراها متعلقة بمصالح المودعين .

وفى النهاية يختتم رئيس الهيئة خطابه :

إننى إذ انتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن خالص شكرنا وتقديرنا لاهتمامكم بالشخص ، وكذا اهتمام الصحف التى تصدر عن دار التحرير للطبع والنشر بتبنى مصالح المودعين بشركات توظيف الأموال .. وبما يحفظ حقوقهم .. وصالح الاقتصاد القومى .

● ● ●

وأنا بدورى أشكر د . محمد حسن فحج النور رئيس هيئة سوق المال على اهتمامه ، ومتابعته الجيدة .. وطالما أن الهيئة تبدى استعدادها .. لبحث الشكاوى .. ومراجعة الشركات فى نفس الوقت .. فإن الموقف - بهذه الصورة - يبشر بالخير . كل ما أرجوه .. أن يضع أصحاب شركات توظيف الأموال . سواء الذين وفقوا أوضاعهم .. أم لم وفقوا .. أن المال ليس مالهم .. وبالتالي لا يحق لهم أن بيعثروه يمينا ، ويسارا .. بغير وجه حق .. أو من أجل اشباع رغباتهم الذاتية !! ..

كيسولات .. حزبية

● إذا كان كتاب صحيفة الشعب الناطقة بلسان حزب العمل .. لا يعرفون كيف يقرأون .. فماذا تنتظر منهم .. ومن الحزب الذى يتحدثون باسمه .. !! ..

xxx

بمناسبة حزب العمل .. لقد أصبح رئيسه «المجاهد الأكبر» ابراهيم شكرى بهلع بعد موافقة القضاء على قيام حزب مصر الفتاة الذى يضم عددا من المنشقين عليه .. !! .. ابراهيم شكرى بدأ فى تقديم مذكرات إلى الجهات المختصة .. طالبا منع الحزب الجديد من مزاوله نشاطه .. !! .. الطريف .. أنه ينادى كل يوم .. بحرية تكوين الأحزاب .. !! ..



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩٩٠ أبريل ١٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

xxx

● ضحكنا من أعماقنا .. عندما قرأت تصريحاً لـ خالد محيي الدين رئيس حزب التجمع قال فيه أنه يناضل دفاعاً عن الفقراء ، والمظلومين !!.. طبعاً .. المظلومون الذين يقصدهم .. هم الشيوعيون الذين أطاحت بهم رياح التغيير في العالم !!.. فقد كانوا «رفاقاً» لرفيق خالد !!..

.. وكبسولات .. غير حزبية

● برقية عاجلة من محمود عبد العزيز الطناني .. المهندس الاستشاري الزراعي : صرح نقيب المهن الزراعية المصرية .. لصحيفة «عمان» بأن سد الفجوة الغذائية في مصر أمر محال .

وهذا التصريح - للأسف الشديد - لم يجانبه الصواب ، ولا يمت للحقيقة بصلة .. لأنه صادر من موظف حكومي كبير «سابقاً» .. فالحقيقة العملية التي نؤمن بها نحن رجال الأعمال الزراعيين الذين نعمل بعيداً عن لوائح «الميرى» وقوانينه .. تؤكد أن نيل مصر ومياهاها الجوفية التي تملأ الخزانات الأرضية منذ آلاف السنين في بطن الصحراء .. كافية لزراعة عشرات الملايين من الأفدنة بالوادي ، والصحاري .. تنتج الغذاء الكافي لمائة مليون مصري .. يمكن أن يعيشوا في مستوى حياة المواطن الأمريكي !!..

إنه يمكننا بالعمل الجاد ، والأمانة ، وال إخلاص بعيداً عن الروتين الحكومي .. سد الفجوة الغذائية في مصر .. وتصدير الغذاء بأشكاله المختلفة للخارج .

xxx

● ماذا جرى «لرافت الهجان» ؟؟.. يبدو أن جزءاً واحداً من المسلسل «الممطوط» .. كان يكفي !!..

xxx

● بصراحة : هل كنا نحلم في يوم من الأيام .. بأن يكون لدينا مليون و ٩١٠ آلاف تليفون .. لا تنقطع الحرارة عنها أبداً ؟؟.. طبعاً لا .. لكنها قدرات الإنسان المصري .. واقتدار الوزير العاشق لعمله .. «سليمان متولي» !!..



المصدر : المساء

التاريخ : ١٩ أبريل ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لقاء بين الريان ومحاميه في طره

نظر قضيتي الشاذلي وعبد الحميد حسن في ارض المعارض .. !!

كتب - محمود نوفل :

التقى احمد الريان اليوم مع محاميه ممدوح الوسيمي داخل سجن طرد لتنسيق خطوات الدفاع وتحديد الطلبات التي سيبيدها المحامي صباح بعد غد السبت امام محكمة جنايات الجيزة التي سوف تستأنف عقد جلساتها بقاعة المحاكمات الكبرى بمدينة نصر .

ومن المقرر ان تبدأ هيئة المحكمة برئاسة المستشار حسن عبد اللطيف وعضويه المستشارين رشدي عمار وعبد الظاهر محمد بأمانه سر حسين طنطاوي واحمد رمضان في سماع شهود القضية وعلى رأسهم د. محمد حسن فنج النور رئيس هيئة سوق المال والاستماع الى طلبات هيئة الدفاع عن الريان وتتلخص في تكرار الطلب السابق بالاستلام عن طريق النيابة من البنود الستة التي كان يتعامل معها ال الريان لتوضيح حجم ايداعاتهم بها في الفترة من ١٩٧٨ الى ١٩٨٢ وهي الفترة التي سبقت انشاء شركة الريان للمعاملات المالية . وكانت المحكمة قد استجابت لهذا الطلب في جلسة ٢٥ فبراير الماضي .. لكنه لم ينفذ حتى الان .. كما يطلب الدفاع تأجيل نظر القضية الى شهر يونيو القادم للاطلاع على التفريقات الخاصة بالتسجيلات والمحادثات التليفونية للريان مع شركائه وعملائه بالخارج .. وكذلك المستندات التي حوتها احراز القضية عقب ان انتهى قلم النسخ بمحكمة الاستئناف من تصويرها وتسليمها للمحامين بالامس فقط .

ونفى ممدوح الوسيمي ما تردد عن رفض النائب العام لمقترحات لجنة الوساطة التي يرأسها الشيخ محمد متولي الشعراوي لحل مشكلة المودعين وقال انه لم يتلق حتى الان ما يفيد رسميا تأكيد هذا الرفض وانه التقى امس الاربعاء بالمستشار محمد حلمي خليفة النائب العام المساعد الذي اكد له ان اللجنة المشكلة من اعضاء مكتب النائب العام لدراسة مقترحات الحل السلمي مازالت تواصل عملها .

ومن ناحية اخرى اصدر المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل قرارا وزاريا بتخصيص قاعة المحاكمات الكبرى بمدينة نصر لنظر القضية المرفوعة من الفريق سعد الشاذلي ضد جريدة الشرق الاوسط السعودية والتي اتهمته انه تسبب في حدوث ثغرة الدفروسوار اثناء حرب اكتوبر وسوف تستأنف المحكمة يوم السبت برئاسة المستشار محمد حسني عبد اللطيف نظر هذه القضية حيث يضم ملف ندوة حرب اكتوبر الى اوراقها .. وتستمع المحكمة الى اقوال المدعى بالحق المدني والدفاع عن جريدة الشرق الاوسط .

وكانت المحكمة قد انتهت في مارس الماضي من سماع اقوال جميع الشهود في القضية .

كما اصدر وزير العدل قرارا باستكمال نظر قضية الكسب غير المشروع المتهم فيها د. عبدالحميد حسن محافظ الجيزة السابق يومي ٢٩ و ٣٠ ابريل الحالي بنفس القاعة بأرض المعارض .. ومن المعروف ان هاتين القضيتين كانتا تنتظر ان في مقر محكمة جنايات الجيزة .



المصدر: الوفد

التاريخ: ١٩ أبريل ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لجنة على مستوى عال لحصر مخالفات شركات «الهلal» لتوظيف الأموال

كتب - محمد زكى :

قرر اسامة العشرى رئيس نيابة
الشئون المالية، تشكيل لجنة على مستوى
عال لحصر مخالفات مجموعة شركات
«الهلal» لتوظيف الأموال. تضم اللجنة
خبراء البنك المركزى، والادارة العامة
للخبراء وقضايا النقد، والهيئة العامة
لسوق المال. كما تضم اللجنة احد
المحاسبين القانونيين المنتدبين من الجهاز
المركزى للمحاسبات، لاعتماد قائمة المركز
المالى لمؤسسات «الهلal». كلفت النيابة
اعضاء اللجنة بالانتقال الى مقر مجموعة
شركات الهلal، للاطلاع على كافة
المستندات والدفاتر المتحفظ عليها، لبيان
حجم الاموال التى تلقتها الشركات منذ

بدء نشاطها فى توظيف الاموال. وبيان
تعامل هذه الشركات مع المودعين، وتحديد
اوجه استثمار اموالهم. كما كلفت النيابة
اللجنة بالانتقال الى جميع البنوك التى
اودعت بها الشركات اموالها، والاطلاع
على ارصدها، وحسابات صاحب الشركة
محمد كمال عبدالهادى رئيس مجلس
الادارة ووالده كمال عبدالهادى حسين،
واعضاء مجلس ادارة مؤسسات «الهلal».
كما كلفت النيابة، اعضاء اللجنة لبيان
مخالفات مجموعة «الهلal»، طبقا لاحكام
تلقى الاموال رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٨ من
عدمه، كما طلبت النيابة من اللجنة تقديم
تقريرها خلال شهر.



المصدر :
 المصدر :

التاريخ : ٢٠ أبريل ١٩٩٠
 للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قبل استئناف محاكمة الريان السبت القادم :

● التفاصيل الكاملة لرفض النائب العام اقتراحات

الوساطة لرد أموال مودعي الريان .

● لماذا رفض الشيخ الشعراوي قبول

توكيل الريان لإدارة شركاته ؟

● بسوب ووكر يكشف آخر الأعياب

السريان ويرفض حضور المحاكمة .

كتب : عزت بدوي

النيابة العامة لا هدف لها من هذه القضية سوى رد أموال المودعين وترجيح باي جهود في هذا المجال تساعد على سرعة رد هذه الأموال لأصحابها ومن هنا جاءت موافقة المستشار جمال شومان النائب العام على قبول وساطة الشيخ محمد متولي الشعراوي والدكتور عبدالصبور شاهين للعمل على حل هذه الأزمة وإقناع أحمد التزيان بالكشف عن أمواله التي في الخارج أو العمل على استردادها .

وسمح النائب العام للشيخ الشعراوي والدكتور عبدالصبور شاهين بزيارة أحمد الريان داخل السجن والتفاوض معه لإقناعه بضرورة وضع نهاية لمسألة المودعين لديه بدلا من انتظار إجراءات المحاكمة .. وعيلا حول الشيخ الشعراوي ان يصل الى أي نتيجة في مفاوضاته مع أحمد الريان الذي أصر على مطالبه نفسها في

● شهد الأسبوع الماضي تطورات هامة في جهود الوساطة لحل أزمة مودعي الريان حيث اعتنى الشيخ محمد متولي الشعراوي عن عدم قبول توكيل أحمد الريان في رئاسة مجلس إدارة شركاته المؤقت ورد أموال المودعين نيابة عنه .. في الوقت نفسه الذي رفضت فيه النيابة العامة المركز المالي المعدل الذي تقدمت به لجنة الوساطة لرد أموال المودعين بالريان والذي تضمن رد ٧٠٪ من أموال صغار المودعين الذين لا تزيد وديعة كل منهم على ١٠ آلاف جنيه خلال ثلاثة شهور كمرحلة أولى تتبعها مراحل أخرى حتى يتم رد كل أموال المودعين كما جاء في هذا المركز المالي ●●

● لماذا رفض الشيخ

الشعراوي توكيل الريان بعد قبوله الوساطة ؟ ولماذا رفض النائب العام اقتراحات رد أموال المودعين كما جاء في مذكرة لجنة الوساطة ؟

في البداية يؤكد المستشار محمد عبدالحميد البحر النائب العام المساعد المشرف على المكتب الفني للنائب العام ان

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد .. بل رفض "سوب

ووكر" وكيل الريان بالولايات

المتحدة الأمريكية حضور

جلسات محاكمة الريان والتي

تستأنف صباح بعد غد السبت

بعد ان أخطر مصر بأن شركة

"الريان هيوستن" بولاية

تكساس الأمريكية ليس لديها

أموال لحل أزمة المودعين بنصر

وإن كل ما لديها حاليا لا يغطي

مصاريف ورواتب العاملين بها .



المصدر : المسرة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠ أبريل ١٩٩٠

حلقات الوساطة السابقة

بالافراج عن والده وشقيقه لادارة اصول شركته الموجودة في مصر والافراج عنه لاحضار ١٠٠ مليون جنيه من الخارج لتسجيل محلات الذهب ومن علة ادارة هذه المشروعات سيتم سداد اموال المودعين ولم يوضح احمد الريان للجنة الوساطة اين اخفت امواله التي هربها للخارج .. ولا اين اخفت مجوهرات الريان ؟

كما لم يوضح احمد الريان ايضا اين ذهبت اموال المودعين لديه وهل خسرها في المضاربات العالمية ؟ فحين اذن مستندات الحسابات ؟

ورغم كل ذلك استقبل النائب العام الشيخ الشعراوي والدكتور عبدالصبور شاهين وتلقى تقريراً منهما بنتائج زيارتهما حيث ابدى فيه الشيخ الشعراوي استعداداً لقبول توكيل من الريان للإشراف على ادارة امواله وتصفية المشروعات غير المنتجة لرد اموال المودعين .. وابدى

اعضاء اللجنة التي تضم في عضويتها ايضا محامي الريان ممنوح الوسمي استعدادهم لتقديم برنامج لكيفية رد اموال المودعين ومصارف تمويل هذا الرد مرفقا به تقييم لاصول وممتلكات الريان داخل مصر ونسبتها الى حجم اموال المودعين وكيفية تغطية باقي الودائع واقتراحاتهم في هذا الشأن .

وتأكد النائب العام من فشل جهود الوساطة . فبعد ان رفض احمد الريان مساعدة اعضائها في الكشف عن امواله التي في الخارج او استرداد اى جزء منها للمساعدة في رد اموال المودعين لديه .. إلا انه طلب الى اعضاء اللجنة مواصلة

مهمتهم حتى يكتشفوا الحقيقة بانفسهم ذلك إن الامر ليس مجرد عواطف .. بل هي اموال ارامل ويتلقى ولا بد من الوصول الى حل يساعد في رد هذه الاموال .. وبالفعل جاء رد الشيخ الشعراوي باعتذاره عن عدم قبول مهمة الاشراف على ادارة شركات الريان نيابة عن الريان وتحمل عبء رد اموال المودعين لديه بعد ان اكتشف انها مهمة صعبة في ظل قسمة احمد الريان بعدم الكشف عن اى اموال له في الخارج وان الاموال التي داخل مصر لا تغطي رد اموال المودعين لديه .. كما ان مجلس الادارة المؤقت الذي اقترحه لجنة الوساطة لادارة شركات الريان وتصفية اعمالها لرد اموال المودعين لم يقدم جديدا عما تقوم به ادارة الاموال المتحفظة عليها .

ولكن رغم اعتذار الشيخ الشعراوي عن عدم قبول توكيل الريان له بداراة شركته استمرت جهود لجنة الوساطة ورفعت يوم الخميس الماضي الى المستشار محمد حلمي خليفة النائب العام المساعد المشرف على تحقيقات قضية الريان مذكرة بمقترحاتها لحل

أزمة المودعين مرفقا بها تقرير بالمركز المالي المعدل حسب القيمة السوقية لاصول وممتلكات الريان المتحفظة عليها داخل مصر .. وتضمنت مذكرة لجنة الوساطة اربعة اقتراحات لحل الأزمة وهي :

١ - ان يتم تشكيل مجلس ادارة مؤقت برئاسة الدكتور عبدالصبور شاهين بعد ان

اعتذر الشيخ الشعراوي عن هذه المهمة .

٢ - ان يصدر النائب العام قرارا بإلغاء قرار التحفظ الصادر ضد مجموعة شركات الريان والقائمين عليها وان تسلم جميع الاموال والاصول المتحفظة عليها لمجلس الادارة المؤقت .

٣ - ان يتم الافراج عن كل من توفيق الريان وابنه محمد للمساعدة في ادارة الشركة وان يعين احمد الريان كمستشار فني لمجلس ادارة شركات الريان المؤقت من داخل السجن الى ان يصدر قرار جمهوري بالعفو عنه بالنسبة للجرائم التي صدرت عنها احكام ضده والتي بلغت حتى الآن ٢٨ سنة منها ١٠ سنوات بدا تنفيذها و١٨ سنة قضيا شيكات بدون رصيد .

٤ - ان يتم وقف سير جميع الدعاوى المرفوعة ضد الريان حاليا وان يوقف سير محاكمته امام محكمة الجنائيات لحين التأكد من جدية تنفيذ البرنامج المقترح لحل أزمة المودعين لديه .

وارفقت لجنة الوساطة بمذكرتها للنائب العام المساعد تقريراً بالمركز المالي الذي أعدته بنفسها لمجموعة شركات الريان حيث قدرت قيمة الاراضي الفضاء الصالحة للمباني والمتحفظة عليها حاليا بـ ٤٢٠ مليون جنيه مصري .. كما قدرت قيمة القصور والفيلات المملوكة لال الريان والبالغ عددها ١٩ فيلا وقصرا بـ ٨٠ مليون جنيه .. اما الابراج السكنية والعمارات فتم تقدير



المصدر: المصور

التاريخ: ١٩٠٠ ميلادي ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكومة استغلالات لما للشيخ الشعراوي من مكانة اجتماعية في المجتمع .

ومن جانب آخر فقد كشف بوب ووكر وكيل الريان في الولايات المتحدة الامريكية آخر اوراق وحيل احمد الريان التي ظل يلعب بها طوال الشهور الماضية متهما الحكومة بعدم رغبتها في دعوة موكله في امريكا لرد اموال المودعين

والافراج عنه وابدى امام محكمة الجنائيات في جلسة محاكمته في فبراير الماضي استعداد موكله لاحضار مليار دولار من امريكا لتشغيل شركته ورد اموال المودعين لديه اذا تمت دعوته لحضور المحاكمة . وبالفعل

اصدرت المحكمة قرارها بدعوة بوب ووكر لحضور جلسة محاكمة الريان بعد غد السبت على امل ان يصدق الريان فيما قال وتنتهي ازمة المودعين .. ولكن كانت المفاجأة الكبرى حينما اجري بوب ووكر اتصالا تليفونيا من تكساس بامريكا باحمد الريان داخل السجن خلال الاسابيع الماضية

يعلم عدم حضوره لمصرواينه لا يملك اموالا لاحضارها معه لرد اموال المودعين وان كل ما تملكه شركة الريان هيويستن ٤٥ الف دولار امريكي لا تغطي مصاريف ورواتب العاملين بالشركة .

وعلمت "المصور" ان بوب ووكر كان قد تقدم الى الخارجية الامريكية يطلب منها المشورة في التوجه الى مصر للمطالبة

المحامي العلم لادارة الاموال المتحفظ عليها بالاضافة الى احمد ابريس رئيس رئيس اللجنة الذي وافق لجنة الوساطة في

زيارتها للريان ان ما جاء في تقديرات هذا التقرير لم يتم من خلال دراسة واقعية لاسعار السوق ولم يتقدم احد لشراء هذه الاصول بالاسعار المدونة

في تقرير لجنة الوساطة . بل ان لجنة الوساطة اعتمدت على ان تحدد هذه الاسعار لكي يتم إلزام المودعين بالحصول على قيمة ودائعهم عينا وبالسعر الذي حددته اللجنة . وبالتالي فهو ليس سعر سوق كما جاء في التقرير . كما لم تقم اللجنة بالبحث عن مستثمرين جادين

في شراء هذه الاصول بالقيمة التي تضمنها التقرير وبالتالي فليس هناك اي ضمانات للوفاء باموال المودعين خلال المهلة التي حددها البرنامج .. كما ان لجنة الوساطة لم تقدم اي جديد في الكشف عن اموال المودعين خارج البلاد ولم تطلع جهودها

في الوصول الى اي نتيجة مع احمد الريان لإقناعه بالكشف عن امواله الموجودة في الخارج أو استرداد اي جزء منها لرد اموال المودعين لديه .. اما عملية ادارة مشروعات الريان فهي العمل نفسه الذي تبشره ادارة الاموال المتحفظ عليها منذ صدور قرار التحفظ وبالتالي لا يكون مسعى الريان من وراء هذه العملية سوى محاولة الافلات من المحاكمة والتلاعب بالمودعين والضغط على

قيمتها بـ ٢٧٨ مليون جنيه .. والمزارع بـ ١٢٥ مليون جنيه .. ومباني الريان للتوزيع بـ ١٩٢ مليون .. وبلغت جملة تقديرات اصول وممتلكات الريان حسب تقرير لجنة الوساطة ١٤٠٠ مليون جنيه بما يعادل ٩٢٪ من إجمالي اموال المودعين التي قدرت اللجنة ايضا بـ ١٥٠٠ مليون جنيه .

واقترحت اللجنة ان يتم خلال المرحلة الاولى رد ٧٠٪ لصغار مودعي الريان الذين تقل ودائعهم عن ١٠ آلاف جنيه وتغطي هذه النسبة من حصيلة بيع الاراضي الفضاء والوحدات السكنية بالإضافة الى السيولة التي تمكنت التليبة العامة من تحصيلها لصالح مودعي الريان والتي وصلت حاليا الى ٨٠ مليون جنيه .. وان يتم تنفيذ هذا البرنامج بعد مرور ٣ شهور من قبول هذا الاقتراح .. وان يتم تنفيذ باقي المراحل من خلال عقد تشغيل مشروعات الريان وادارة معارض الذهب التي سيتولى احمد الريان تشغيلها بالاقتراض من الداخل أو الخارج .

وقد أكد مصدر قضائي كبير بمكتب النائب العام ان قرار رفض هذه المقترحات لم يات لمجرد الرفض بل ان النية العامة كانت اول من يرحب بهذه المقترحات . واي مقترحات اخرى تضمن رد اموال المودعين . ولكن كشفت مناقشات اللجنة التي شكلها النائب العام لدراسة هذه المقترحات برئاسة المستشار محمد حلمي خليفة النائب العام المساعد والمستشار حسن الشرييني المحامي العام لنيابة الشؤون المالية والتجارية والمستشار ساهر درويش



المصدر : المورد

التاريخ : ١٩٠٠ ميل : ١٩٩٠
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بالتعويض عما أصاب شركة
الريان هيوستن من اضرار
وخسائر نتيجة رفض مصر تسليم
صفقة الذرة الصفراء التي
تعاملت معه عليها بعد ان
وصلت الصفقة الى الموانئ
المصرية .. وذكر بوب ووكر ان
رفض السلطات المصرية جاء
نتيجة اكتشافات فساد الصفقة
لاصابتها بالحشرات ، وابدى
بوب ووكر تخوفه من القبض
عليه ومحاكمته في مصر اذا
حضر جلسات محاكمة الريان
باعتباره شريكا له في امواله
بامريكا واكد ان شركات الريان
بامريكا لحقت بها خسائر
فادحة ، ولا تملك ان تساهم في
رد اموال المودعين في مصر .



المصدر: أخبار اليوم

التاريخ: ١٩ أيلول ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جولة مع ضحايا شركات التوظيف في جهاز المدعى الاشتراكي

الشركات تساووم المودعين.. والقانون لايتدخل!

« خدعتنا شركات توظيف الاموال في الماضي . وعادت مرة اخرى لتمارس معنا خدعة جديدة » . هذه ليست كلماتي ولكن كلمات طابور من المودعين يبداء يوميا في الانتظام في الدور السابع في جهاز المدعى الاشتراكي بعد الافطار مباشرة ولا ينفذ الا بعد منتصف الليل . وعندما اخترت ان اشاركهم برنامجهم ليوم واحد كانت هذه هي : حكاياتهم بدون رتوش .

● اللواء متقاعد محمد باطا (بالقوات المسلحة) وضعت ١٠ آلاف دولار في شركة (-) لتوظيف الاموال ولما صدر القانون وطلبت استرداد اموالي فوجئت ان الشركة حولت المبلغ بالكامل بالجنية المصري . وطبعا ليس لي اختيار في ذلك . ثم خيروني ان اخذ اما مكرونة وصلصة او اشترى ارضا . وكانت المفاجأة ان كل اموالي لم تشتري سوى ٢٠٥ متر فقط لان الشركة قد قدرت المتر ب ٧٠٠٠ جنية والارض مساحتها ١٣٥ مترا ويشترك معي فيها ٢٠٠ مودع اخر وعندما سألني : كيف سالحصل على موافقة ٢٠٠ مودع لا اعرفهم حتي استطيع ان ابيع ارضي . لم استطع بالطبع الاجابة عليه . فانصرف .

● سهر ابراهيم وضعت ١٢ الف جنية في شركة (-) وعندما طلبت رد اموالي قال لي صاحب الشركة : ممكن تشتري مع اخريين في ملكية ثلاجة تبريد تابعة للشركة وثمنها ٢١ مليون جنية وقال : اننا سنشكل مجلس ادارة للثلاجة يتولى ادارتها وبالرغم من انني تأكدت من ان الشركة بالغت كثيرا في سعر الثلاجة ولن استطيع ادارتها الا انني وافقت . وعندما حضرت هنا لجهاز المدعى الاشتراكي وقبل ان اوقع على العقد سالت مستشار الجهاز : هل اوقع على العقد الذي

يهضم حقى ام ان المدعى الاشتراكي سوف يرد اموالي فقال المستشار الله اعلم . فوقع العقد .

● طارق ابراهيم (محاسب) وضعت ٢٥ الف جنية في شركة (-) هي كل حصيلة تجربي وعمل في الخارج وعندما علمت ان الشركات بدأت ترد الاموال ذهبت الى الشركة فوجدت انهم خصموا الارباح التي صرفتها في عام ١٩٨٨ بالرغم من ان

هيئة سوق المال اعلنت ان الارباح لا يتم خصمها . ولكن الشركة استغلت ظروف الناس وانهم في موقف ضعيف . وبعد مفاوضات مع الشركة اخترت ان اشترك باموالي في باخرة سياحية تمتلكها . وقد قدرتها الشركة بـ ٩ ملايين جنية بالرغم من ان اضخم البواخر السياحية لا يتعدى سعرها ٤٠٥ مليون جنية

١ مليونيرات من جديد

اما احدي السيدات والتي رفضت ذكر اسمها فقالت وضعت ٥٠٠٠ دولار في شركة (-) ووضع زوجي ايضا ٤٥٠٠ جنية وعندما طلبنا استردادها وجدنا ان الشركة ضمت الاموال في حساب واحد . وعندما غلبنا سراج صاحب الاسي : فحسب حصة بعد عرفت ان الحكومة صبحت سحنة صلصة فاسدة من الخارج بـ ١٠ ملايين جنية واعتوى المستورد انه استوردها لصالح احدي شركات توظيف الاموال . ثم عرضوا علي شراء ارض في طريق مصر اسكندرية الصحراوي بسعر المتر

٢٠٠ جنية ولما ذهبت للتأكد وجدت ان الارض غير مهيأة . وقال لي اصحاب الاراضي المجاورة ان سعر المتر في هذه المنطقة لا يتعدى ٨٠ جنيها . ورفضت ان تستغلني الشركة فقال لي صاحب الشركة : اذا انتظرتي قرارات المدعى الاشتراكي فلن تفوزي باي شيء . واضافت السيدة : انني ارحب

تحقيق : اميمة كمال

باستعادة اي جزء من اموالي من المدعى الاشتراكي بدلا من ان تسرقني الشركة مرة اخرى . ولكن يجب علي المدعى الاشتراكي ان يعلن موقفا بدلا من ان يتركنا تائهين مع هذه الشركات . وسوف يتحول اصحاب هذه الشركات بعد رد الاموال بهذا الشكل الى مليونيرات

جنيته بـ ٣٨٠٠ جنيته

د/محمد عاطف اودعت ٥٠٠٠ جنية في شركة (-) وعندما طلبت من الشركة استردادها . عرضوا علي شراء جبة او صلصة او معلبات فول او خضار محفوظ او قرنييط . فاخترت الجبة . وكانت النتيجة اني اشتريت جبة بـ ٢٨٠٠ جنية وبالرغم من انني اعرف ان تاريخ انتهاء الصلاحية قد قارب علي الانتهاء الا انني وافقت فليس امامي بديل اخر . ومن يومها وانا احاول بيعها لاي سوبر ماركت او

يقال ولكني الى الان لم اوفق . وفي اخر طابور المودعين وقفت سيدة مسنة تسال كل من يقترب منها سؤالا واحدا وسالتني بدوري نفس السؤال : والنبي يابنتي ماتعرفيش فين البورصة اللي بيقلوا عنها ؟ وبالطبع لم اكن بحاجة لان اسألها عن السبب لانني كنت قد عرفت ان الشركة تبني للمودعين اسهما كانت الشركة قد استلكتها في احد البنوك . وبعد حديثي مع السيدة : ذهبت الى بيتي فوجدت انني قد اصبحت مليونيرة .



المصدر : 1 جبار اليوم

التاريخ : ١٩٩٠ ميل

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المعيد وعندما وبحث انستشار عبد
العزیز، ابراهيم، مساعد المدعى
الاشتراكي ومدير ادارة التحقيقات
بالضغوط التي تمارسها الشركات
وبعدم تدخل الجهاز للحد من مبالغة
الشركات في تحديد اسعار الاراضي
والاصول قال : اننا بالفعل لانتدخل في
ادارة اى شيء يخص الشركات ولان
هذه الشركات لم تفرض عليها
الحراسة وبالتالي لم يمنع اصحابها
من التصرف في اموالها او التعامل مع
المودعين . ونحن كجهاز لاشان لنا
بتقدير اثمان السلع فهذه علاقة بين
المودع والشركة . واضاف انه ليس

هناك اجبار على المودعين للموافقة على
اوضاع تمس اموالهم والمودع الذي
لايعجبه هذا الاسلوب عليه ان يرى
اوضاع المودعين بشركة الريان .

الهيئة حذرت

ولكن ماذا تفعل هيئة سوق المال ؟
وكانت الاجابة على لسان رئيس
الادارة المركزية لهيئة سوق المال فيقول
فاروق فؤاد ان جهاز المدعى
الاشتراكي جهة تحقيق وليس لنا
كهيئة لسوق المال اى ولاية عليه
وبالتالى لاتعقيب على اى اجراءات
يتخذها المسئولون بالجهاز .

وقال ان الهيئة سبق وان حذرت
المودعين من ضرورة تمسكهم بحقوقهم في
رد اموالهم بالكامل دون خصم اى
ارباح سبق وان صرفوها قبل صدور
قانون تلقى الاموال . وحذرت ايضا
من قبول الضغوط التي تمارسها
الشركات لرد الاموال بشكل عيني اذا
كان المودع يشعر باى ظلم وقع عليه
واضاف اما عن تساؤل المودعين عن
احتساب الشركات لاسعار الدولار
فليس لي رد لان الاصل ان رد الاموال
يتم بذات العملة اى من دفع امواله
بالدولار يستردها ايضا بالدولار .
ولان قاموسا جديدا ابدعته
شركات توظيف الاموال ودفعت به
ليصبح لغة مشتركة يتحدث بها
المودعون دون ان يعرفوا له معنى مثل
مجلس ادارة التلاجة ومشاركة على
المشاع في باخرة وغيره .

سالت عن ذلك فقال لي مصدر
مسئول ان المشاركة في مثل هذه
المسروعات مله مثل شركات الاشخاص
التي يجب ان تقوم اساسا على عنصر
الثقة . اى ان يكون ثقة الشركاء
على معرفة ونية وعلى ثقة تامة وليس
مجبوعة متنافرة كما يتم في حالة
المودعين . الى جانب ان معظم المودعين
ليس لهم دراية بالاعمال التجارية ..
وهذا سوف يدفع عددا كبيرا منهم لبيع
حصته في وقت واحد مما يعرض
الاصول للخسارة ومعنى ذلك ان
المودع سوف يخسر امرتين . المرة
الاولى عند مبالغة الشركة في تقييم
اصولها . والمرة الثانية عند بيع
الاصول . اما اذا كان المدعى
الاشتراكي قد قام منذ البداية ببيع
هذه الاصول فكان سيحصى المودع من
بعض الخسائر لما للجهاز المدعى من
ثقة في السوق .



المصدر : المسار

التاريخ : ١٩٩٠ أبريل

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

موقف من الأزمة

استعصت فزرة شركات توظيف الاموال على الحل ! وما هو شهر رمضان المعظم يوشك على الانتهاء ولم يف احد بوعوده .. فما اكثر ما قالوا ووعدوا عن قرب الفرج قبل رمضان حيث تشتد الحاجة اكثر من اى شهر اخر .. ونشروا عن اجتماعات واجتماعات لك الاشتباك بين المودعين الغلبة واصحاب هذه الشركات الذين رفضت هبة سوق المال توفيق لوضاعهم مثل الريان والهدى وغير الهدى

المسؤولين الصدق !

في برنامج تلفزيوني اشتكى الناس لطوب الارض من نقص السلع وبيع الراكد منها مع السكر والارز .. واذا بمسؤول يقف وسط هذا السحشد الجماهيري وينفى كل ذلك .. وكسان الناس كلهم كذابون .. وهو الوحيد الصادق !

فمتى نعترف بمشاكلنا والا نلجأ - لعدم اظهار عجزنا - الى الكذب .. والتلفيق ؟!

● بعض الناس ، كالكثير من برامج التلفزيون .. لا طعم لهم ولا لون ولا رائحة ..

شفيق خالد

● ونحمد الله ايضا على ان احزابنا السياسية زادت ثلاثة .. وربما كانت هذه الزيادة في صالحنا اي في صالح الناس ، فقد تزدى الى منافسة الاحزاب القائمة وايقاظها من سباتها العميق ! ولكن بالقطع سيزداد عند الصحف الحزبية التي تستصدرها هذه الاحزاب للتعبير عن ارائها ومبادئها .. وهذا في حد ذاته مكسب على اى حال !

● لا ادري متى يتعلم صنفار

وبلغت ثروة دراما هذه الفزرة عندما دخل الشيخ شعراوى ساحة القتال ، ورمى بفازاه في وجه الجميع ولم تسفر محاولته عن شيء اللهم الا زرع الوهم في القلوب التي اضناها طول الانتظار ..

وستمضي ايام وايام والفزرة تبحث عن حل .. ولا يمكن ان ينسكت الناس عن حقوقهم .. لن يفرطوا فيها مهما طال الامد .. فهم متمسكون بالحكمة القليلة - لا يضيع حق وراءه مطالب !

● والشركات التي وفقت اوضاعها مثل الشريف والسعد وغيرهما فقد تنفس المودعون فيها الصعداء وظنوا ان الفرج قائم ، واذا بالصحف تنشر الكثير عن صور الاستبداد والتحكم الذي تمارسه هذه الشركات في حضور سوق المال ومن يشرفون على سوق المال .. واصبحت اوضاع هؤلاء المساكين اكثر قسوة من الذين يتمسكون بالوهم ويمضون الصبر انتظارا لما يحدث للريان ..

ولا ندري الى متى يظل هذا الواقع المؤلم ويظل المودعون حيارى يلهثون هنا وهناك بحثا عن طاقة امل وسط الظلام الدامس الذي يغلف حياتهم !

● ونحمد الله ان الدكتور على لطفي الذي كان وزيرا للمالية ، والذي كان رئيسا للوزراء والذي كان رئيسا لمجلس الشورى ورئيسا - بالتالى - للمجلس الاعلى للصحافة نفي تعيينه مستشارا للسعد صاحب حكاية الدماج المعالقة مع شريكه وصديقه وصفه وخليله .. الريان ! فيجب ان تكون للمناصب حرمتها والا يعصى بريق المال - خصوصا اذا لم يكن حلالا - من يقفون في قائمة الانتظار .. انتظار وظيفة مناسبة بعد تخليهم بارائهم او رغم ارائهم - عن مواقعهم السابقة !



المصدر : مايو

١٩٩٠ ميلادي

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذه والله مكرمة

شعر صديقي باننى تضايقت ، حين استمعت الى اعلان تليفزيونى عن احدى شركات توظيف الاموال ، وتاكيد له هذا الشعور حين خرجت من فمى عبارة : قاتنى .. سالتنى الصديق عن سبب ضيقى فلم اجب .. اضاف ان الشركة صاحبة الاعلان قد وفقت اوضاعها كما نشر وفقا للقانون ثم اردف .. ماذا تطلب اكثر من ذلك ؟ ..

بقلم

د . فرج قوده

يذيع فيه ما يشاء دون ان يكون من حق احد مراجعته ..

لقد نشرت نفس الشركة عن عزمها منذ حوالى عام على استصلاح وزراعة خمسين الف فدان ، سوف تزرعها قمحا لسد فجوة الغذاء في مصر ، وتوجت اعلانها بشكر لرئيس الجمهورية على سماحه لها بذلك ، وبرغم اعتراضنا على اقحام اسم الرئيس ، الذى هو اكبر من ان

يقحم في اعلان ، إلا ان هذا الاعلان بالتحديد ما كان يجب ان يظهر على صفحات الصحف ابدا قبل ان يتحقق الوعد ، ويتم الانجاز الذى لن يتحقق ولن يتم إن شاء الله .. وهناك تملل صديقى متسانلا لماذا تؤكد ان هذا لن يتم ولن يتحقق اهى الكراهية للتجربة .

- ابدا يا عزيزى ، هى الارقام التى لا تكذب ، وهى الدراسة للاقتصاد الزراعى التى اضعفت عمرى فيها ، والتى تقول ان اصلاح الفدان وزراعته يتكلفان ما لا يقل عن سبعة الاف جنيه ، وانهما يستغرقان سبع سنوات ، وان عائد الاستصلاح والزراعة لمحاصيل الفاكهة لا يتجاوز السبعة في المائة ، فما بالك بالقمح الذى لن يتجاوز عائداه بأية حل خمسة في المائة ..

هل تريد ان تحول ذلك الى ارقام ؟ حسنا ..

وتعطينه فقط خمسمائة جنيه ، فإذا اضيفت ما خصمته نتيجة توزيعه ارباحا ، الى ما هربت من سداده محسوبا على اساس انه فوائد (اى بمعدلات فوائد البنوك) خلال السنوات الثلاث السابقة ، لاتضح انها شلطت المبلغ كله شلطا ، ولهفته باكماله لها ، اليست هذه مكرمة ؟

ورد صديقى مؤكدا ، اى والله انها مكرمة ..

وخذ عندك ثالثة يا صديقى ، انها تسدد المبلغ المتبقى ليس نقدا دائما ، بل في اغلب الاحيان في صورة شقة او سيارة او خلافة ، ويسعر السوق متضمنا ارباحا او فوائد نسبتها لا تقل عن ثلاثين في المائة ، اى اننا إذا سلمنا وفقا للحسابات السابقة في اولا وثانيا بانها (اقتصاديا وحسابيا) لم تعطه شيئا ، فإن العائد العينى ، المتضمن لارباح نسبتها لا تقل عن ثلاثين في المائة معناه انها اعطته مبلغا بالنسب ، اليست هذه مكرمة ؟

ورد صديقى .. اى والله انها لمكرمة .. لكن .. وبدات ارفف السمع لصديقى وهو يستطرد ، ماذا تفعل لو كنت مكان الحكومة ، لقد سمع الرجل الكلام ، واطاع القانون ، والتزم به ، ومن حقه عندما يرسل اعلانا للتليفزيون ، ان يذاع ، مثله مثل اية شركة تحترم القوانين ، وتلتزم بها ، ما رايت ؟ وجدت نفسى اقول له ، وهل من حق اى معلن ان ينشر في اعلانه او

لم املك إلا الخروج عن الصمت ، فبدات حديثى طالبا منه ان يسمح لي اولا بأن اقص عليه قصة من التراث ، عن الحجاج بن يوسف الثقفى ، حين استقبل احد انصار الامويين ، واستطرد الاموى في حديثه امام الحجاج ، ذاكرا ما نتصور نحن انه جريمة دينية .. مردفا قوله بسؤال الحجاج ، اليست هذه مكرمة ؟

فياتى رد الحجاج .. بلى ، والله انها لمكرمة ، ومن امثلة ما قاله ، لقد سب جدى انصار على بل وعلى نفسه سبا مقدعا قائل فيه كذا وكذا ، اليست هذه مكرمة .. فيرد

الحجاج .. ولم اكمل فاكمل صديقى ضاحكا ، اى والله انها لمكرمة .. هذه القصة تصلح مدخلا لتفسير ضيقى باعلانات الشركة في التليفزيون ..

ان الشركة قد جمعت مايقرب من الف مليون جنيه وانتهزت فرصة صدور قانون توظيف الاموال ، فامتنعت عن سداد اى ارباح لمدة ثلاثة اعوام ، وهذه الارباح لو سلوبناها بفوائد البنوك العادية المركبة ، لوصلت الى نحو خمسمائة مليون جنيه ، اكلتها الشركة على المودعين هكذا عينى عينك ، اليست هذه مكرمة ؟

ورد صديقى ضاحكا ، اى والله انها مكرمة ..

وخذ عندك يا صديقى ، لقد تطوعت الشركة لرد اموال بعض المودعين بشرط بسيط وهو خصم ما صرف لهم من ارباح سابقة ، فإذا كان الشخص قد اودع مثلا الف جنيه ، واخذ ارباحا خمسمائة جنيه ، فلانها تخصمها من المبلغ



المصدر : مساري

١٩٩٣ أبريل ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

استصلاح واستزراع خمسين
الف فدان يحتاج الى تكاليف تصل
الى ثلاثمائة وخمسين مليون جنية
مصرى بالتعام والكمال ..
والسؤال الآن هو ، هل هي اموال
صاحب الشركة ام انها اموال
المودعين ؟ ، وهل اخذ صاحب
الشركة رايهم في هذا ام لا ؟ ..
المؤكد انه لم ياخذ رايهم ،
البيست هذه مكرمة ..

.....
- والعائد بعد سبع سنوات دون
عائد ، لن يزيد على عشرين مليون
جنيه في السنة ، او حوالى خمسة في
المائة على اكثر تقدير ..
هل تتصور ان هذا ممكن
ومحتمل في شركة تحاول تحقيق
القصى الارباح ، وتوزعها على
المودعين كضمان مزيد من
الايداعات .
انا شخصيا لا اعتقد ؟

- اذن لماذا كان الاعلان ..
- استطرادا لما سبق ، وكان شيئا لم
يحدث ، وكان كارثة لم يتحقق ،
والغريب ان احدا لم يراجع
الاعلان ، ولم يتحقق من امكانيته
ولم يتحرز عند نشره ..
- وما هو تفسيرك لهذا ؟
- ابدا ، لا شيء مجرد مكرمة
اعلامية ..
بالمناسبة ..
البيست هذه مكرمة ؟



الوفد

المصدر :

٩٢ أبريل ١٩٩٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جلسة مثيرة في قضية الريان الدفاع يصر على عدم دستورية قوانين مجلس الشعب ويطالب بتشكيل لجنة محايدة لتقدير أموال الريان

تابع الجلسة :

محمد زكي
أحمد راضي

الريان الرد على النيابة وقال انه اكتشف اليوم ان النيابة العامة تكاد ترد ما ترد من قبل .. والتي اقلت فكربا وقانونيا في مواجهة الاحكام القاطعة من المحاكم المختلفة، وان محكمة القضاء الإداري «سواء العادية او الإدارية العليا، حسمت تلك المسألة تماما . الا ان مفتي القوانين المصرية خرج علينا بان «المجلس سيد قراره»

وقال ان الشرعية اساس الحكم والدولة لا تقوم الا على سيادة القانون، ونظم الدستور كل سلطة، والفصل المطلق على عليها الزمان، ومسألة سيد قرار ليس لها موضع الا بالمقولة الشهيرة التي ردها مفتي القوانين المصرية !!!

وقال دفاع الريان ان اساس الدفع مستند اساسا الى بطلان تشكيل مجلس الشعب وهو الذي اصدر هذا القانون الذي ندفع ببطلانه لعدم صفة ٨٧ عضوا في هذا المجلس . واكد ممدوح الوسيحي ان هذا الدفع لم يستهدف الى تعطيل التهمة . وان اساسه هو اعلاء مبدأ الشرعية .. وليكن «صفحة جديدة على وجه هذا النظام»

واصلت امس محكمة جنايات الجيزة بقاعة المحاكمات الكبرى بارض المعارض بمدينة نصر نظر قضية الريان . استمعت المحكمة الى رد النيابة العامة للدفع الذي ابداه الدفاع في جلسة امس الاول، والخاص بعدم دستورية قانون تلقى الاموال رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ لبطان تشكيل مجلس الشعب لمخالفته لنص المادة ١٨٦ من الدستور . قالت النيابة ان هذا الدفع لم يتوافر فيه صفة الجدية، وطالبت برفض الدفع والسير في اجراءات الدعوى، وتعقب اعضاء هيئة الدفاع رد النيابة على هذا الدفع مؤكدا ان هذا الطعن اعلاء لمبدأ الشرعية وسيادة القانون، ولا يستهدف تعطيل القضية.

صدرت من المحكمة الإدارية الخاصة بـ ٢٩ عضوا

والسبب الثاني صدر بشأن هذه الاحكام قرارات وزير الداخلية بتنفيذ الحكم، وكلا الحكمين، ولم يكن مجلس الشعب طرفا في هذا الحكم، فنظر الامر بصحة العضوية وبطلان العضوية هو امر يختص به مجلس الشعب عندما يفصل مجلس الشعب في صحة العضوية، والدستور اعطاء سلطة الفصل، ومنع الدستور مجلس الشعب اختصاصا استثنائيا ومحكمة النقض اقرت هذا المبدأ لذلك لا يجوز المساس به، اذا كان الامر اعضاء مجلس الشعب، اما اذا قدم ضدهم طعون يحال لمحكمة الذنور في موعدها وكان لمجلس الشعب بعد ذلك والطعن يكون صحيحا اذا وافق عليه ثلثا اعضاء المجلس، وبالنسبة للاعضاء الذين لا يقوم ضدهم طعون ويقدم به تقرير يعرض على المجلس، واذا وجد المجلس العضوية صحيحة انتهى الامر .

وانتهت النيابة الى طلب رفض الدفع بعدم دستورية القانون، والسير في اجراءات الدعوى . وتعقب ممدوح الوسيحي دفاع احمد

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها في حوالي الساعة الثانية عشرة الا ربعا، برئاسة المستشار الدكتور محمد حسني عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدي عمار وعبدالظاهر عبدالحم، وبحضور المستشارين حلمي خليفة النائب العام المساعد، وساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام وحسن الشربيني المحامي العام واحمد ادريس رئيس النيابة، وفي بداية الجلسة قدم رئيس المحكمة الى ممدوح الوسيحي صورا من تعريفات التسجيلات، لتوزيعها على زملائه من اعضاء الدفاع، ثم بدأ المستشار حلمي خليفة بالرد على الدفع بعدم دستورية قانون تلقى الاموال رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ قائلا : بان المادة ٢٩٠ الخاصة بالمحكمة الدستورية العليا اذا دفع احد الخصوم بعدم دستورية قانون فيجب ان يتوافر فيه الجدية، واذا استعرض الدفاع الحجج، وخلا تماما من الجدية مستندا الى عدم الدستورية لان هناك طعنا قدم بشأن قانون الانتخابات، وطعنا اخر مقدم الى المحكمة الدستورية ولم يفصل فيه بعد، وان هناك احكاما



المصدر : النابا

التاريخ : ٢٤ أبريل ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تأجيل القضية للنطق بالحكم في الدفع بعدم دستورية قانون تلقى الأموال

قررت امس محكمة جنابات الجيزة تأجيل قضية الريان الى جلسة ٣٠ أبريل الحالي ، للنطق بالحكم في الدفع الذي ابداه رشاد نبيه محامي الريان بعدم دستورية قانون تلقى الأموال رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وحرصت المحكمة للدفاع بتقديم مذكرات خلال يومين مع حبس المتهمين الثلاثة الاول .

المودعين في صورة «شراء اصول الشركة» كما اتبع في شركات اخرى لتوظيف الاموال .

كما طعن احمد الريان على التقديرات التي قدرتها النيابة ووصفها بأنها سطحية حيث لا تمثل حقيقة اصول الشركة الفعلية حيث ان القيمة الفعلية تتجاوز حقوق المودعين وتزيد وقال انه في انتظار قرار من المحكمة يرضى جميع الاطراف وذلك بتكوين لجنة محايدة من اشخاص متخصصين من البنك المركزي وهيئة الاستثمار لتضع تحت بصر هيئة المحكمة القيمة الفعلية الاصول والممتلكات .

وطرح الريان حلين للمشكلة اولا اما بيع الاصول الموجودة طبقا للاسعار الحالية واما ان يقبل المودعون شراءها مقابل مخراتهم .

وطالب احمد ادريس مدير نيابة الشئون المالية والتجارية الكلمة وقال ان احمد الريان تصلب استولى على اموال المودعين وقام بتوسيط الشيخ الشعراوي وعبدالصبور شاهين للافراج عنه . وعندما علم الشيخ الشعراوي عن نية الريان في محاولة الهروب قدم اعتذارا للنائب العام، وطلب تشكيل مجلس ادارة مؤقت يقوم بادارة اموال الريان وذلك مقابل وقف سير الدعوى . ثم طلب احمد الريان الافراج عن والده وشقيقه . ولكن النيابة اشترطت على ذلك بان يكشف الريان عن امواله الموجودة بالخارج .

ثم تحدث المستشار ساهر درويش قائلا : ان اموال الريان هربت الى الخارج، وان الموجود منها هو اقل القليل، وان الشركة الموجودة للريان بالخارج ما هي الا شركة وهمية عبارة عن شقة يديرها بوب ووكر . وان كل ما ابداه الريان في استعانة ١٠٠ مليون دولار من الخارج ما هو الا وهم . وتسائل هل حقيقي ان الريان سوف يستعيد ١٠٠ مليون دولار من الخارج ام انه سوف يقوم باقتراضها من الشركات الاجنبية ؟

وتسائل في دهمشة من هو بوب ووكر الذي يطلب دعوة من رئيس الوزراء للحضور الى القلعة امام المحكمة .. انه مواطن امريكي يعمل في شركة الريان النصيلة التي استولت على اموال المودعين البسطاء

وعقب ذلك دارت مناقشات حادة بين رئيس المحكمة واعضاء هيئة الدفاع عن حكم المحكمة الادارية العليا .. وهل كان نهائيا من عدمه .. واكد أعضاء الدفاع انهم حصلوا على هذا الحكم بنظر ٨٧ عضوية ٨٧ عضوا بعد صراع قانوني طويل الامد، كما ان رئيس مجلس الشعب يستند في مقولة ان المجلس سيد قراره الى نص المادة ٩٣ من الدستور والخاصة بصحة العضوية . واثبت رئيس المجلس في محضر الجلسة الرسمي اسس هذا الدفع والخاص بعدم دستورية قانون تلقى الاموال رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ انه لم يصدر عن مجلس شعب حقيقي .. بل عن مجلس معدوم، ومن ثم يكون هذا القانون مخالفا لنص المادة ١٨٦ من الدستور .

وطالب الدفاع في مرافعته وقف الدعوى لحين الفصل في المحكمة الدستورية العليا بعدم صحة تشكيل مجلس الشعب، او التأجيل الى يوم ١٩ مايو القادم حتى يفصل في الحكم بعدم دستورية هذا القانون .

وطعن دفاع الريان، في التقديرات التي وضعتها النيابة، واكد انها لا تمثل قيمة اصول الشركة الفعلية، مؤكدا انه في حالة تدبيرها فعليا . فلانها ستجاوز حقوق المودعين، وطالب بان تصدر المحكمة قرارا يرضى جميع الاطراف من خبراء محايدين ومتخصصين في كافة المجالات، لتضع تحت بصر المحكمة القيمة الحقيقية لهذه الاصول . وايدى استعداده برد اموال



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٢٥ أبريل ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مفاجأة محاكمة الريان ووكر يكشف وهم فرع هيوستن • تفاصيل وساطة الشيخ الشعراوي ولماذا فشلت ؟ • تحقيق : سيد عبدالقادر • تصوير : أحمد نصر

ما هي تفاصيل الوساطة بين فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوي واحمد الريان السجن ؟ ولماذا فشلت هذه الوساطة في الوصول لاي حل لمشاكل ١٧٥ ألف مودع دفعوا تحويشة العمر عند الريان ؟ كيف سقط وهم بوب ، بوب ووكر ، مدير شركة الريان في هيوستن والذي ظل احمد توفيق الريان يصوره على أنه صاحب العصا السحرية الذي سيجيء ومعه مائة مليون دولار للمودعين ؟ .. وكيف انه لم يستطع الحضور لمصر لانه لا يملك ثمن التذكرة من واشنطن للقاهرة !! ولماذا رفضت النيابة اى اقتراح بالافراج المؤقت عن الريان الذى اضحك المحكمة عندما قال : استطيع ان اشترى سوارا مثل الذى يرتديه عدنان خاشوقجي باربعين الف دولار لتضمنوا عدم هروبي من مصر !! جميع هذه التساؤلات وجدت اجابات شافية لها هذا الاسبوع في محاكمة الريان التى تابعها بقلق بعض المودعين الذين ملأوا القاعة وازدحموا على باب ارض المعارض منذ الصباح الباكر ليصبحوا بمجرد ظهور سيارته .. « هات فلوسنا يا ريان » ..

النيابة العامة لتقييم اصول الريان ومستندات الشركة وحساباتها .. لكن الدافع استطاع ان يحول

دفة القضية بزاوية ١٨٠ درجة عندما ركز دفاعه على الطعن في دستورية القوانين التى يحاكم بها « ال ريان » .. ولذلك استغرقت المناقشات حول هذه القضية - قضية عدم الدستورية - وتفاصيلها حوالى ست ساعات على مدى يومين بينما لم تتل تفاصيل القضية الاصلية بما فيها حديث مطول لاحمد الريان امام هيئة المحكمة الا ما يقرب من ساعتين فقط !!

الدفع بعدم الدستورية .. لماذا ؟

في بداية الجلسة كان واضحا انضمام اسماء

• عل مدى ثمانى ساعات كانت هناك مفاجات مثيرة في محاكمة الريان امام محكمة جنائيات الجيزة برئاسة المستشار الدكتور محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشاران رشدى عامر وعبدالظاهر عبدالحق .. والتي مثل النيابة فيها المستشارين حلمى خليفة النائب العام المساعد وحسن الشربيني المحامى العام لنيابة الشئون المالية والتجارية وساهر درويش مدير ادارة التحفظ بمكتب النائب العام واحمد ادريس رئيس نيابة الشئون المالية والادارية ..

كانت هاتان الجلستان مخصصتين لسماع شهادة شهود الاثبات الاثني والعشرين الذين ياتى على راسهم الدكتور محمد حسن فحج النور رئيس هيئة سوق المال ولجنة العشرة التى شكلتها



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جديدة لأمانة هيئة الدفاع عن أحمد الريان .. وبدا الأمر أن «خطأ» الدفاع منظم بدقّة لذلك لم يحدث خلاف بين المحامين الجدد والقدامى .. بل سار الجميع في اتجاه واحد وهو الدفع بعدم دستورية القوانين التي يحاكم بها آل الريان نتيجة .. كما يقولون .. لعدم دستورية مجلس الشعب سواء مجلس ١٩٨٤ أو مجلس ١٩٨٧ مستندين إلى تقرير هيئة مفوضي الدولة الذي رفع للمحكمة الدستورية العليا التي ستنطق بالحكم النهائي في هذا الشأن يوم ١٢ مايو القادم والذي دفع بعدم دستورية قانون الانتخابات الذي تم اختيار المجلس على أساسه ...

وجدير بالذكر أن «آل الريان» يحاكمون بموجب أربعة قوانين هي :

- قانون البنوك ولائحته التنفيذية حيث تتهم شركة الريان بأنها قامت بأعمال من أعمال البنوك دون المواظبة القانونية على ذلك كجمع الأموال وصرف الأرباح بسعر فائدة محدد سلفاً ..
- قانون دعوة الجمهور للاكتتاب ..
- قانون الشركات ..

وهذه القوانين الثلاثة الأولى نوقشت في مجلس الشعب الذي انتخب عام ٨٤ وأضيفت بعض المواد إليها وعدلت مواد أخرى واستحدثت فيها مواد جديدة ..

- القانون الرابع : هو القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وهو القانون الجديد لشركات تلقي الأموال والذي أقر بواسطة مجلس الشعب الحالي طالب ممثلو هيئة الدفاع عن الريان بعدم السير في نظر الدعوى إلا بعد الفصل في دستورية هذه القوانين التي يحاكمون على أساسها ..

وركّز الدفاع على هذه النقطة كثيراً .. وجدير بالذكر - أيضاً - أنه من سلطات مثل هذه النوعية من المحاكم - محكمة جنائيات الجيزة - أن تفعل أحد أمرين إما أن تحول الموضوع للمحكمة الدستورية العليا للفصل في موضوع الدستورية من عدمها .. أو أن تتولى ذلك بنفسها ..

وقد رفضت النيابة بشدة هذا الدفع من المحامين .. وأسندت إلى سببين أساسيين : أولهما عدم توافر الجدية في الدفع ذاته لأن هناك بالفعل طعناً بشأن قانون الانتخابات وطعناً آخر للمحكمة

الدستورية ولم يفصل فيهما بعد وثانيهما أنه صدر بالفعل قرار من وزير الداخلية بتنفيذ الحكم وكلا الحكمين ومجلس الشعب الذي صدر قرار ببطلاق عضوية ٣٩ عضواً من أعضائه هو صاحب الحق في تقرير صحة عضوية أعضاء المجلس أو بطلانها كما جاء في نص المادة ٩٦ من الدستور ..

وأضاف المستشار أحمد إدريس : لو أخذنا باتجاه الدفع بعدم دستورية القوانين المدفوع بعدم دستورتها فسيؤدي ذلك إلى عدم استقرار الأمور وطالب برفض الدفع حتى لا تطول الإجراءات دون سبب قانوني ..

وطالبت النيابة برفض الدفع بعدم دستورية القانون والسير في إجراءات الدعوى وبعد ذلك دارت مناقشات حادة بين الدفاع ورئيس المحكمة عن حكم المحكمة الإدارية العليا وهل كان نهائياً أم لا ..

وقد حسمت المحكمة هذا الموضوع في حكمها في نهاية الجلسة بتحديد جلسة الاثنين ٣٠ أبريل للنطق بالحكم في الدفع بعدم الدستورية .. وقد عكبت مصادر الدفاع على هذا الحكم أن الحكم الذي ستصدره المحكمة يوم ٣٠ أبريل بخصوص دستورية القوانين التي يحاكم بها آل الريان أو عدم دستورتها سيعد بمثابة حكم مثل أي حكم يمكن أن تصدره المحكمة يمكن الطعن عليه أمام محكمة النقض ..

مفاوضات نعم .. إفراج لا

وعن تفاصيل المفاوضات التي أجراها فضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى مع أحمد الريان قدم مكتب النائب العام للمحكمة بياناً عن تفاصيل الطلب وما انتهى إليه الأمر .. قال البيان أن الشيخ الشعراوى والدكتور عبدالصبور شاهين كانا قد طلبا من المستشار جمال شومان النائب العام التصريح لهما بمقابلة أحمد الريان في السجن لمحاولة اقناعه بإعادة الأموال .. وبالفعل تمت

المقابلة يوم ٢٢ مارس في سجن طرة واستمرت لمدة ساعتين وتناشأ معه كل شيء في حضور أحمد إدريس رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية .. وعندما انتهيا قاما بتحرير محضر بالمقابلة وطلبا عدة مطالب منها الإفراج المؤقت عن أحمد الريان ليتمكن من إدارة أمواله وأن تساعد الدولة في إصدار التراخيص اللازمة لتشغيل شركاته .. وأن أحمد الريان قد وعد بتسديد مائة مليون جنيه كل ستة شهور .. ولكن أحمد إدريس رئيس النيابة صرحه بأنه خائف من هروبه ..

وقد قام الشيخ الشعراوى بمقابلة النائب العام في اليوم التالي وفي هذه المقابلة شرح له النائب العام عدم امكانية الإفراج عن أحمد الريان لأنه بالفعل ينفذ حكماً صادراً ضده بالسجن عشرة أعوام في جنائياته المعروفة مع بعض موظفي بنك الأهرام (وهي القضية التي تمكن فيها بمساعدة بعض كبار موظفي البنك من سحب عدة ملايين من أرصده بعد صدور قرار الحكم العسكري بمنعه من التصرف في أمواله .. وقد زوروا تاريخ السحب ليصبح تاريخاً سابقاً لتاريخ صدور قرار الحكم العسكري) ..

وقال أحمد إدريس رئيس النيابة أنه بعد أن اقتنع الجميع بعدم أحقية أحمد الريان في الإفراج المؤقت تم الاتفاق على أن يوكل أحمد الريان الشيخ الشعراوى لإدارة شركاته ولكن محامى الريان تقدم بطليين أولهما يعتذر فيه الشيخ الشعراوى عن



المصدر : **أحز ساعه**

التاريخ : **١٩٩٠ ١٢ ١٩**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سقوط وهم بوب ووكر

المفاجأة التي فجرها المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ بمكتب النائب العام في الجلسة الثانية كانت كالمصاعقة التي هبطت على رأس كل من في قاعة المحكمة .. متهمين .. ودفاع .. وشهود .. لقد كانت القنبلة بخصوص الاسم الذي تردد كثيرا منذ بداية الجلسات وهو « بوب ووكر » مدير شركة الريان في هيوستن بالولايات المتحدة الأمريكية .. والذي أصر أحمد الريان أنه بيده الحل والربط وأنه يمكن أن يحضر بمجرد حضوره للقاهرة مائة مليون دولار .

وهو أيضا الذي ادعى أحمد الريان أنه حاول مقابلة الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء أثناء علاجه في الولايات المتحدة لكن رئيس الوزراء - كما قال الريان - رفض .

وهو أيضا كما ادعى أحمد الريان الذي يريد أن يحضر إلى مصر لولا خوفه من قوانين الطوارئ وإن يعتقل بمجرد وصوله إلى مصر .. لذلك طلب أحمد الريان في الجلسات الأولى إعلانه أو تدبير دعوة له عن طريق السفارة الأمريكية بالقاهرة ورغم تفنيد المستشار ساهر درويش لهذه الادعاءات في الجلسات الأولى وقوله بأن شركة الريان في هيوستن « وهم آخر » حيث أنها حجرة في فندق وكل راسمالها ٤٥٠ ألف دولار فقط لم يتبق منه حسيما قالت له سكرتيرته هناك في إحدى المكالمات التليفونية التي تم رصدها بينها وبينه سوى ٥٠ ألف دولار هي رواتب الموظفين لشهور قليلة .. إلا أن أحمد الريان أصر بعناده أن استدعاء « بوب ووكر » هو الأمل .. مما دعا المحكمة في نهاية الجلسة الثانية إلى إصدار أمرها للنيلبة العامة بإعلان بوب ووكر في هيوستن بضرورة الحضور للقاهرة .

في البداية قال المستشار ساهر درويش : تعالوا لنرى هذا « البوب ووكر » صانع المعجزات وصاحب العصا السحرية والذي أبقى الحضور إلا بدعوة رسمية من الحكومة المصرية أن بوب ووكر هذا ما هو إلا موظف في شركة الريان وميزانية الفرع الذي يديره في هيوستن ٤٠٠ ألف دولار وفي النهاية يطالبون مصر بدعوة أفاق أمريكي كان يعمل لدى أفاق مصري .

وقال المستشار ساهر درويش أنه تم إعلان بوب ووكر بعد الجلسة الماضية للمحكمة بثلاث طرق مختلفة وفي المرة الثالثة التقى به الوزير المفوض بسفارة مصر في واشنطن وتحدث معه وقال له بوب ووكر : أنني لم أقرر إذا كنت سأحضر إلى مصر أم لا !!

إدارة هذه الشركات .. والثاني للمحامي والشيخ الشعراوي يطلبان فيه تشكيل مجلس إدارة مؤقت وإطلاق يد هذا المجلس حتى تتم التسوية مع المودعين .

سوار خاشقجي .. للريان !!

الطريف أن أحمد الريان عندما أبدت النيابة تخوفها من هربه اقترح أن يرتدى في معصمه سوارا من النوع الذي يرتديه عدنان خاشقجي في الولايات المتحدة حتى تضمن السلطات هناك عدم هروبه .. وقال أنه سال عن ثمن هذا السوار فعلم أن ثمنه ٤٠ ألف دولار فقط !! .. وأنه يمكن أن يحضر واحدا مثله ويخرج ليدبر أعماله !!

وقال المستشار ساهر درويش مدير إدارة التحفظ بمكتب النائب العام أن المقترحات التي قدمت من فضيلة الشيخ الشعراوي والدكتور عبدالصبور شاهين تضمنت أنه قد تكون هذه الأموال الموجودة في الخارج قد تلاشت في المضاربات وكل ما هو موجود بين الريان والخارج علاقت قد تساهم في مشروعات قد تساعد في تسديد أموال المودعين وقال أنه يستطيع تدبير ١٠٠ مليون جنيه خلال ٦ شهور فقط فمن أين ؟

وفي المرتين اللتين تحدث فيهما أحمد الريان ركز على نفس ما قاله في الجلسات الأولى .. من أن تعسفا قد وقع عليه من الحكومة ، وأن القانون ١٤٦ لسنة ٨٨ يبدو أنه فصل عليه ، وقال أنه الوحيد الذي يوجد الآن في السجن منذ ١٨ شهرا بينما باقي أصحاب شركات توظيف الأموال الذين لم يوفقوا أوضاعهم والذين حتى لم يخطرأ سوق المال بأى نية لهم لمزالوا بعيدين عن أسوار السجن .

وقال أحمد الريان أن ما قيل عن أن أصول الشركة في مصر يبلغ - حسب تقدير إدارة التحفظ بمكتب النائب العام - حوالي ٣٠٠ مليون جنيه فقط .. وقال أن مخلات الذهب وحدها تساوى مائة مليون جنيه ولدينا أراض تقدر قيمتها بـ ٤٠٠ مليون جنيه لذلك اطلب تشكيل لجنة محايدة لتقدير أصول شركات الريان .

كذلك تقدم دفاع أحمد الريان بطلب لهيئة المحكمة بحذف من هيئة سوق المال يتضمن جميع شركات توظيف الأموال التي تقدمت بطلبات توفيق أوضاعها بعد صدور القانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ وعدد الشركات التي لم تقدم بطلبات توفيق أوضاعها في نهاية المهلة التي حددها القانون وعدد الشركات التي تقدمت بطلبات التصفية ورد أموال المودعين وعدد الشركات التي سكنت ولم تقدم لا بطلبات توفيق الأوضاع ولا التصفية ولا حتى رد أموال المودعين .



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٢٨ أبريل ١٩٩٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقال : لكننا اليوم تلقينا اشارة من سفارتنا في واشنطن قل فيها وزيرنا المفوض هناك ان بوب ووكر قد حضر اليه واخبره انه لن يستطيع القدوم الى مصر لانه لا يستطيع تدبير ثمن التذكرة من واشنطن إلى القاهرة وأنه حاول الاتصال برئيسه (احمد الريان) ليقوم بتدبير التذكرة له لكنه فشل في ذلك

وقال المستشار سامر درويش : هذا هو بوب

حول الجلسات

● استغرقت جلستي هذا الاسبوع حوالي ثمانى ساعات .. لم تنتظر القضية الاصلية فيها إلا على مدى ساعتين تقريبا وبأعلى الوقت راح في مناقشة دستورية القوانين التي يحكم بها الريان من عدم دستورتها .

● كالعادة ازدحم الناس حول الباب المخصص للدخول على يسار البوابة الرئيسية لأرض المعارض بمدينة نصر.. بعضهم كان من المودعين الذين صلحوا بمجرد ظهور السيارة التي تقل احمد الريان « هات فلوسنا يا ريان » في القاعة تطلول عليه احدهم قائلا : انت حرامي .. فرد عليه احمد مشيحاً بيده : انت جاهل ولا تعرف اى شيء عما يحدث .

● لم يحضر الجلستين المتهمان الكويتي جعفر طاهر محمد والليثاني احمد شرف الدين رغم إعلانهما من المحكمة .. كذلك تخلف بعض شهود الاثبات .

● قال احمد الرئيس رئيس نيابة الشئون المالية والتجارية ان النائب العام قد وعد احمد الريان في اللقاء الذي تم بينهما عام ١٩٨٨ وقبل صدور قرار الاحالة في القضية بعدم تحريك الدعوى وحفظ التحقيق إذا اعد احمد الريان الاموال للمودعين .. وقال انه صاحب الحق في تحريك الدعوى وأنه يمكن ان يفعل ذلك كأمين على مصالح الجمهور ويهمه مصلحة المودعين أولا .

● العرض الذي عرضه على احمد الريان باصدار توكيل لمضيفة الشيخ الشعراوي لإدارة املاك الريان تم بدون علم الشيخ الشعراوي الذي رفضه بمجرد سماعه له .

